الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى

بقلم

عبد الرحمن الرافعى

الطبعة الرابعة

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م



دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .



عبد الرحمن الرافعي

ولد في ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ – وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الرابعة

نحمد الله إذ تعيد دار المعارف طبع ونشر هذا الكتاب : « الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى » . وهو صورة مطابقة تماماً للطبعات السابقة دون إضافة أو نقص . لعل يستفيد منه كل قارئ وباحث . وإن الطبعة الأولى من الكتاب ظهرت سنة ١٩٣٧ .

ندعو الله للجميع بالتوفيق .

عام ١٩٨٣

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعى

تقديم كتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى

عبد الرحمن الرافعى المؤرخ الوطنى لتاريخ الحركة القومية فى مصر ، أطلق على حركة عرابى اسم الثورة العرابية ، بعد أن كان ينعتها الكثير بأسماء أخرى .

ومهد المؤلف للكتاب فى الفصل الأول حالة مصر فى أوائل حكم الخديوى توفيق ، حيث تم تأليف وزارة محمد شريف باشا الثانية ، واستقالتها بعد أكثر من شهر على تشكيلها ، ثم تألفت وزارة جديدة برئاسة الخديوى توفيق ، الذى ألغى مجلس النُظّار ، وأعاد الرقابة الثنائية الأجنبية ، على إيرادات الدولة وحساباتها والدَّين العمومى ، وعمل على نفى السيد جمال الدين الأفغانى من مصر ، ثم تألفت وزارة مصطفى رياض باشا الذى شبت الثورة العرابية فى عهده ، وأبرز الرافعى تحليل شخصية رياض ، وشرح الحالة المالية التى كانت عليها البلاد ، والصفقة الخاسرة المتمثلة فى التنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس ، وبيَّن تفصيلات ميزانية الدولة عام ١٨٨٠ ، وكيف تشكلت لجنة لتصفية الديون ، وألغيت السُّخْرة ، واستبدل بها نظام البدل النقدى ، وعملت الحكومة على تخفيض الضرائب ، وآلت ملكية قصور إسماعيل إلى الدولة ، وتشكلت لجنة لإصلاح نظام التعليم فى مصر ، ولجنة للإصلاح القضائى ، وأخرى لتعداد السكان .

ثم جمع المؤلف فى الفصل الثانى من الكتاب مقدمات الثورة العرابية ، وأسبابها الخاصة منها والعامة ، الأسباب السياسية من اضطهاد للمعارضة . وتأسيس الحزب الوطنى الذى ضم أحمد عرابى ، ثم شرح الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ، التى مهدت لظهور عرابى ، وتكلم الرافعى عن نشأة عرابى وماضيه وصورة عامة لشخصيته .

ثم أوضح فى الفصل الثالث من كتابه بدء الثورة العرابية وواقعة قصر النيل فى أول فبراير سنة ١٨٨١ ، مقدماتها وتصرفات عثمان رفقى باشا وزير الحربية حيال الجيش . فكان أن عقد الضباط اجتماعاً لهم بمنزل عرابى جددوا فيه مطالبهم ، فكانت محاكمة الضباط الثلاثة : عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى أمام مجلس عسكرى ، وأدى ذلك إلى هجوم الضباط برئاسة البطل محمد عبيد على قصر النيل . وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة ، وبعدها اجتمعوا بميدان عابدين ، وتم عزل رفقى باشا ، وتعيين محمود سامى البارودى وزيراً للحربية فكان هذا أول انتصار للثورة العرابية ، ثم بعد هذه الواقعة قدم العرابيون مطالبهم فى صورة (عريضة) أجابتهم الحكومة إلى معظم هذه المطالب . ثم ظهرت بوادر الانشقاق بين الحكومة والضباط ، فكانت حوادث فردية وقعت فى بعض آلايات الجيش المصرى ، ترتب عليها إبعاد بعض الضباط غير الموالين لحركة الجيش ، وعلى إثر تقرير رفعه البارودى إلى الخديو توفيق ، عده الخديو تطاولاً على مقامه ، استقال البارودى من وزارة الحربية على إثر ذلك وعين بدلا منه داود باشا يكن فى نهاية عهد وزارة رياض باشا .

وفى الفصل الرابع من الكتاب تحدث الرافعى عن أوج الثورة العرابية وواقعة عابدين ، فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، شارحاً مقدماتها . وقيام المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين ، ومحاولة الخديو توفيق منعها . فكان أن احتشد الجيش فى الميدان ، ونزل الخديو إلى الميدان ، وقدم له عرابى مطالبه التى اضطر الخديو إلى قبولها .

وتكلم الرافعى فى الفصل الخامس من الكتاب عن وزارة شريف باشا الثالثة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكيف ابتهج الشعب لتأليفها ، حيث اعتبرها الشعب وزارة الأمة ، ورسم شريف لوزارته سياسة قوامها الحيلولة بين الجيش والسياسة ، وأذيع برنامج الحزب الوطنى على لسان الشيخ محمد عبده والبارودى وعرابى ، وعدد الرافعى أعمال وزارة شريف المتصلة بالعلاقات الخارجية ، والإصلاح الإدارى فى الداخل .

حيث عنى برفع المظالم عن الناس ، وأعد قوانين جديدة تكفل إصلاح النظام العسكرى ، وتشريعًا للموظفين الملكيين . وإصلاح النظام القضائى . وبيَّن الرافعى حالة الصحافة فى هذه الفترة ، حيث أُلغيت بعض الجرائد وصدر قانون المطبوعات ، وشرح الإصلاحات العديدة التى قام بها شريف فى سائر المجالات .

ثم كان الفصل السادس من الكتاب عن إنشاء مجلس النواب شرح فيه الرافعى نظام مجلس شورى النواب القديم ، ثم إنشاء المجلس الجديد نتيجة انتخابات عامة ، لم تتدخل فيها الحكومة ، وانعقد اجتماع مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وذكر الرافعى أسماء أعضاء المجلس كل مديرية على حدة . وأسماء رئيسه وسكرتاريه ، وسجل نص خطبة العرش التى تلاها الخديو توفيق ، ثم خطبة رئيس المجلس . وأعد المجلس ردًّا على خطاب العرش ، وتشكلت لجانه ومن بينها اللجنة الدستورية التى نيط بها وضع الدستور . وقدمته للمجلس وأحاله المجلس إلى اللجنة . لتعيد النظر فى مواده . فكانت فرصة لتدخل انجلترا وفرنسا فى شئون مصر الداخلية . وهذا موضوع الفصل السابع من الكتاب بدأه الرافعى بالمذكرة التى قدمتها انجلترا وفرنسا تبغى بها التدخل فى وضع الدستور ، وكان رد شريف على ذلك بكتاب رفعه إلى مجلس النواب أتبعه بتقديم استقالته .

والفصل الثامن من الكتاب ، الحديث عن وزارة البارودى التى تشكلت برئاسته . وضمت عرابى وزيرًا للحربية . وأنشئت وزارة مستقلة للسودان ، وعين عبد القادر حلمى حكمدارًا عامًّا لعموم السودان ، وناظرا على الأقاليم السودانية وملحقاتها .

والفصل التاسع من الكتاب عن دستور سنة ١٨٨٢ ، وما حصل حوله من مناقشات ، انتهت بصدور الدستور فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وكيف قوبل من الدول الأجنبية بعدم الارتياح ، وبابتهاج من الشعب تمثلت فى حفلات أقيمت بهذه المناسبة .

وشرح الرافعى فى الفصل العاشر من الكتاب أعمال مجلس النواب ونظامه الداخلى ، ومقترحات النواب ولجانه : فى التعليم ، ونظام المعاشات ، ومشروعات قوانين كثيرة ، منها خاص بخزان أسوان وآخر بالمحاكم ، وبقانون الانتخابات ، وسجل الرافعى رأيه فى مجلس النواب وأعماله وأعضائه حتى انتهت دورته .

والفصل الحادى عشر يشرح الرافعى ظهور الفتن فى مصر من مؤامرة للضباط الشراكسة ، والحكم عليهم ، وتفاقم الخلاف بين الخديوى والوزراء ، وكيف كان موقف النواب حيال هذا الخلاف ، ثم مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى إلى الإسكندرية ، ومطالب الدولتين الأجنبيتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ . ورد الوزارة عليها . وقبول الخديو لهذه المطالب ، ثم استقالة وزارة البارودى وقبولها ، واجتماعات عقدها الخديو ، ثم اجتماع النواب الخطير فى دار المجلس . وموقف الدول الأجنبية وسلطان تركيا حيال هذه الأحداث تأييدًا للخديو توفيق .

والفصل الثانى عشر عن مذبحة الإسكندرية فى ١١ يونية سنة ١٨٨٢ . تحدث عنها الرافعى . وعن الموقف السياسى ، بعد استقالة وزارة البارودى ، وأثر هذه المذبحة فى العاصمة ، وتشكيل لجان للتحقيق فيها ، وسجل الرافعى مسئولية انجلترا وفرنسا عن هذه المذبحة .

وأنهى هذا الفصل بالحديث عن وزارة إسماعيل راغب باشا التى تألفت فى ٢٠ يونية سنة ١٨٨٢ . وكان عرابى وزيرًا للحربية فيها .

والفصل الثالث عشر تحدث فيه الرافعى عن مؤتمر الآستانة للنظر فى المسألة المصرية . . وكيف كانت حالة مصر فى أثناء انعقاد هذا المؤتمر .

وفى الفصل الرابع عشر تكلم الرافعى عن ضرب الإسكندرية بقنابل الأسطول الإنجليزى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا الاعتداء عن عمد وسبق إصرار . وإنذارات تهديدية . وكانت هذه المأساة التى أصابت مدينة الإسكندرية بالتدمير والخسائر فى الأموال والأرواح ، وانتهت بحريق الإسكندرية فى ١٢ يولية سنة ١٨٨٢ . واحتلال الإنجليز

لها . وهجر الأهلون عنها . وكان لهذا أثره السيئ فى البلاد . وفى آوربا .
حتى إن الوزير البريطانى براتية استقال احتجاجاً على هذا الضرب ، وتم
عقد مؤتمر الآستانة وقناة السويس الذى منى بالإخفاق . وظهر العداء
بين عرابى والخديو . وتم تشكيل مجلس عرفى . وجمعية عمومية قررت
وجوب بقاء عرابى فى وزارة الدفاع . لمواجهة العدو . وانضمت الأمة
إلى عرابى مؤيدة له .

وتكلم الرافعى فى الفصل الخامس عشر فى القتال والمعارك فى الحرب
العرابية وخطط القتال ، وكيف تم احتلال الإنجليز للسويس فى ٢
أغسطس عام ١٨٨٢ ، وعدد الرافعى مواقع القتال فى كفر الدوار ،
وواقعة الرمل ، وعزبة خورشيد ، وتجدد القتال فى الإسكندرية وكفر
الدوار ، ثم عن المعارك فى الميدان الشرقى ، وكيف أحجم عرابى عن سد
قناة السويس ، وكيف كانت الرشوة والخيانة التى استعان بها الإنجليز فى
مواجهة عرابى ، وكيف تم احتلال بورسعيد والإسماعيلية ، ووقائع القتال
فى نفيشة والمحفر والمحسمة والقصاصين ، وإعلان السلطان عصيان
عرابى ، ومعركة التل الكبير ، ونظرة الرافعى إلى هذه المعركة ، وكيف
أنها كانت صفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر .

والفصل السادس عشر تكلم فيه الرافعى عن التسليم بعد أن زحف
رجال الاحتلال على العاصمة (القاهرة) ، واحتلوها واحتلوا مواقع
الدفاع الأخرى فى كفر الدوار والصالحية ورشيد وأبو قير ودمياط . . ثم
كان تأليف وزارة شريف باشا الرابعة ، وكيف بدا من الخديو مظاهر غير
وطنية ، ومن تقديم بعض الأعيان هدايا للقواد البريطانيين ، واستعراض
الخديو للجيش الإنجليزى فى ميدان عابدين ، والمآدب العديدة التى
أقيمت للقواد الإنجليز ! !

والفصل السابع عشر تحدث الرافعى عن محاكمة العرابيين ،
وتشكيل لجنة تحقيق بالقاهرة ، ومحاكم عسكرية بها ، ثم صدور
الأحكام وتخفيف بعضها ، ونفى الزعماء السبعة للثورة العرابية إلى

سيلان ، وكانت دقة الرافعى ملموسة فى بيان أسماء المحكوم عليهم ، والأحكام الصادرة ضدهم . كل مديرية ومحافظة على حدة . ثم تحدث الرافعى عن مصير زعماء الثورة العرابية .

والفصل الثامن عشر تحدث الرافعى عن شخصيات هؤلاء الزعماء : أحمد عرابى ، والبارودى ، ومحمود فهمى ، وعلى فهمى ، وعبد العال حلمى ، والبطل محمد عبيد ، وعبد الله نديم خطيب الثورة العرابية ، والشيخ محمد عبده ، وطلبة عصمت ، وعلى الروبى ، ويعقوب سامى ، وسليمان سامى داود ، ومحمد سلطان ، وكان شرح الرافعى لهذه الشخصيات مستفيضًا مسجلاً رأيه ونظرته إلى كل شخصية على حدة ! !

لم يكتف الرافعى بتسجيل مقدمات وأسباب ووقائع الثورة العرابية ومعاركها ، ووجهة نظره حيال كل واقعة ونتائجها ، بل جمع فى الفصل لتاسع عشر أسباب إخفاق الثورة العرابية ، أرجعها إلى عوامل الانقسام الداخلى ، وتأثير الزعامات على الحركة ، وسياسة الخديو ، وعامل الخيانة ، ثم تكلم عن العوامل الخارجية وآثارها على الحركة ، وكانت نهاية الكتاب مراجع البحث باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية .

إن هذا الكتاب يجمع رأى الرافعى فى الثورة العرابية مالها وما عليها ، ووجهة نظره فى شخصيات زعمائها ورجالها ، وفكر الرافعى يبرز فيما كانت تشتمل عليه تعليقاته وآراؤه . فكان الرافعى المؤرخ المدقق الصادق البعيد عن الهوى والغرض ، ينصف صاحب المواقف الوطنية الشجاعة ، ويبرز تلك المواقف الأخرى معلقًا عليها تعليقًا مؤيدًا بالأدلة والبرهان .

جزاه الله على ما قدم قلمه لمصر من تراث وطنى ، سيبقى خالدًا لأمته مصر ، التى كان ينتمى إليها وحدها ، ونحن جميعًا فى حاجة إلى أن نجعل

مصر هدفنا ، وننتمى إلى وطننا ونؤدى واجبنا نحوه بصدق وإخلاص ووطنية ومحبة ! !

سنة ١٩٨٣

المستشار

حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله فقد ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٣٧ والطبعة الثانية سنة ١٩٤٩ وهاهى ذى الطبعة الثالثة تظهر فى أوائل سنة ١٩٦٦ والله ولى التوفيق .

يناير سنة ١٩٦٦ .

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثانية

شهدت مصر منذ مطلع الحركة القومية فى تاريخها الحديث ست ثورات أرختها فى هذه المجموعة فالثورة الأولى شبت سنة ١٧٩٨ ، والثانية سنة ١٨٠٠ ، وكلتاهما قامت فى وجه الحملة الفرنسية ، وقد أرخت الأولى فى الجزء الأول من « تاريخ الحركة القومية » ، والثانية فى الجزء الثانى ، ولما جلا الفرنسيون عن البلاد تجاذبتها أطماع المماليك والترك والإنجليز ، وأبت الأمة بعد أن أخذ العامل القومى يظهر فيها على مسرح الحوادث السياسية أن تذعن لهذه الأطماع ، وكان من نتائج هذه الروح ثورة الشعب على حكم المماليك سنة ١٨٠٤ ، ثم على الوالى التركى سنة ١٨٠٥ ، وانتهت هذه الثورة بالمناداة بمحمد على واليًا على مصر ، وقد أرخت هاتين الثورتين فى الجزء الثانى من « تاريخ الحركة القومية » .

وبعد ست وسبعين سنة قامت الثورة العرابية سنة ١٨٨١ فى عهد الخديو توفيق ، وكانت غايتها تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الأجنبى معًا ، وقد أفردت لها هذا الكتاب .

وإذ انتهت الثورة العرابية بالإخفاق وجاء الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ فى أعقابها ، وكان على يده اخمادها ، فقد تعاقب الحوادث والأحداث ، والأمة والاحتلال ، فى شد وجذب ، حتى إذا ما انتهت الحرب العالمية الأولى ، وشهدت الأمة نقض العهود والمواثيق ، وترادف المحن والمظالم ، ثارت ثورتها المشهورة سنة ١٩١٩ ، وقد خصصت لها كتاب (ثورة سنة ١٩١٩)

ذكرت هذا البيان لمناسبة ظهور الطبعة الثانية من كتاب (الثورة العرابية) ، وهى ذات الطبعة الأولى ، لم أغير فيها شيئًا ، ولم أضف إليها شيئًا ، إلا الفهرست الهجائى للكتاب ، وكانت الطبعة الأولى خلوًا منه .

وفيما يلى الأقسام التى ظهرت من هذه المجموعة :

(تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر) فى جزءين ، يشتملان على تاريخ مصر القومى فى عهد الحملة الفرنسية إلى انتهاء هذه الحملة ، ومن جلاء الفرنسيين إلى ولاية محمد على .

« عصر محمد على » ويتناول تاريخ مصر القومى فى عهده .

« عصر إسماعيل » فى جزءين ، يتضمنان تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على ، ثم

كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى) ، فكتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ، ثم كتاب (مصطفى كامل) ، فكتاب (محمد فريد) ، ويشتملان على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩١٩ ، فكتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ، ثم كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) وقد ظهر الجزء الأول منه مشتملا على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة « سعد زغلول » سنة ١٩٢٧ .

والحمد لله أولا وأخيرًا

يونية سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن الرافعى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

هذا كتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، وقد يستوقف النظر فى عنوانه أن تكون الثورة مقرونة بالاحتلال اقتران الضد بالضد ، ولكن هكذا شاءت الأقدار والحوادث السياسية أن تنتهى الثورة العرابية بالإخفاق ، وأن يعقبها الاحتلال الإنجليزى الذى كان على يده إخمادها .

الثورة العرابية هى الحركة القومية التى ظهرت أوائل سنة ١٨٨١ ، واستمرت إلى نهاية ١٨٨٢ ، وكانت فى مبدئها ترمى إلى انصاف الضباط الوطنيين وتخويلهم حقوقهم المشروعة فى المناصب والرتب العسكرية ، ووضع حد للاضطهاد الذى كانوا يعانونه من الرؤساء الترك والشراكسة فى الجيش ، ثم تطورت إلى حركة عامة ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، للتخلص من الحكم الاستبدادى وتقرير مبادىء العدل والحرية والدستور ، وقد نجحت فى تحقيق مطالب الضباط الوطنيين ومطالب الأمة معًا ، فنال الضباط حقوقهم فى الترقى ، وتقرر النظام الدستورى ، وأنشىء مجلس النواب الذى تمثلت فيه سلطة الأمة وكفل للمصريين حقوقهم وحرياتهم .

ظهرت الثورة العرابية على يد أحمد عرابى وصحبه فى أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، على أنها فى مقدماتها وأسبابها ترجع إلى عهد إسماعيل ، إذ فزعت الطبقة المثقفة من الأمة إلى التخلص من مساوىء النظام القديم وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوربية فى شئونها ، وما أفضى اليه هذا التدخل من إنشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على ماليتها وتأليف لجنة دولية للفحص عن شئونها المالية والإدارية ، ثم تنصيب وزيرين أوربيين فى الوزارة المصرية ، وطغيان النفوذ الأجنبى عليها فاتجهت الأفكار إلى تقرير النظام الدستورى لكى يكفل للبلاد حكمًا عادلا ، ويضع حدًّا للتدخل الأجنبى فى شئونها ، ونجح الأحرار فى دعوتهم ، وألف شريف باشا وزارته الوطنية فى أواخر عهد إسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الأساسى للنظام البرلمانى فى مصر ، ثم سن دستورًا يحقق سلطة الأمة وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ ، وانضم

الخديو إسماعيل إلى هذه الحركة مدفوعا برغبة التخلص من سيطرة الدول على سلطانه فى الحكم ، وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول بخلعه فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، فتعطل صدور الدستور زهاء سنتين فى أوائل حكم الخديو توفيق باشا ، حتى قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢ الذى لايختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ .

فالثورة العرابية هى ولاريب استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى عهد إسماعيل ، كاستمرار الشجرة فى نموها ، هذه أولى الحقائق التى تخلص لنا من دراسة الثورة العرابية ، تليها حقائق ونتائج أخرى فصلنا الكلام عنها فى هذا الكتاب .

ان الآراء عن الثورة العرابية تختلف باختلاف تفكير كل باحث ووجهة نظره ، وباعث توجيهه ، وإذا كانت هذه الآراء موضع خلاف بين الكتاب والمؤرخين ، فمن الواجب علينا فى دراستنا للثورة أن نعنى قبل كل شىء باستقراء الحوادث وتمحيصها ، وتدوينها على وجهها الصحيح ؛ فهذا الاستقراء هو الأساس الذى يجب أن تبنى عليه الآراء مهما اختلفت ، وقد اجتهدت من هذه الناحية فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها ، من غير تحيز أو محاباة ، ثم بنيت عليها ما عن لى من الرأى ، على أننى حرصت جهد الاستطاعة على ألا أخلط بين الوقائع والرأى فيها ، لأدع للقارئ حرية الحكم على الحوادث والأشخاص ، فإن دراسة التاريخ لاتؤدى الى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه ، وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كون لنفسه حكما عنها ، وهذا مادعانى إلى إيراد الوثائق الرسمية التى لابست الحوادث ، ليتسنى للقارىء أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح إليه ، فالوثائق الرسمية ، ورواية الوقائع على صحتها ، هى العناصر التى يستمد منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث ، من غير أن يتقيد بما كتب الكتاب والمؤلفون .

للثورة العرابية ، كما لكل ثورة ، أنصار وخصوم ، فلها أنصار يتحيزون إليها ويسوغون مواقفها كلها على السواء ، ويدافعون عن رجالها فى كل ماعملوا ، كأنهم على حق فى الخطأ والصواب جميعا ، ولها خصوم يتحاملون عليها فينكرون حسناتها ويعدون عليها السيئات ، وإنك لتلمح هذا التحامل أو ذلك التحيز فيما تطالع من مختلف المؤلفات والمذكرات عن الثورة العرابية ، ولقد بدا لى إزاء هذه الآراء المتباينة أن أدرس الثورة من غير سابق حكم عليها ، لأنتهى إلى رأى يهدى إليه البحث والتمحيص ، وهذا ماأدعو إليه كل محب للحقيقة ، وبذلك نجلى الغموض الذى يلابس

كثيرا من حوادث الثورة . ونجعل منها صفحة واضحة من عبر الماضى ، فإن التجارب خير هاد الى ماينفع الأمم فى حياتها القومية ، وهى العلم الذى لايعلّمه إلا الزمن .

على أنى حين أخذت فى دراسة الثورة قد أختلج فى نفسى شعور ملازم من العطف عليها ، لأنها على ماكان من نهايتها فإنما قامت فى الأصل لغرض نبيل هو إنقاذ الأمة من مظالم الاستبداد ، وإقامة قواعد الحكم الدستورى ، وتحرير البلاد من التدخل الأجنبى ، لكن هذا الشعور لم يصرفنى عن تعرف أخطائها وزلاتها ، وبخاصة أخطاء زعمائها وأقطابها ، لأن هذه الأخطاء كان لها دخل أيما دخل فيما صارت إليه من الحبوط والإخفاق .

وخلاصة ما انتهيت إليه فى هذه الناحية أن للثورة مرحلتين مختلفتين ، فالمرحلة الأولى تبدأ بظهورها على عهد وزارة رياض باشا فى فبراير سنة ١٨٨١ ذلك حين اعتقلت الحكومة أحمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى وإحالتهم إلى مجلس عسكرى لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط وقادوا الجند إلى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة وأطلقوا سراحهم ، فاضطربت الوزارة لهذا الحادث الجلل ، واضطر الخديو توفيق باشا إلى الإذعان لمطالب الثوار ، فاستقال عثمان باشا رفقى وزير الحربية الذى قدم الضباط للمحاكمة ، وعين بدله محمود باشا سامى البارودى الذى كان موضع ثقة العرابيين ، فكان ذلك أول انتصار للثورة ، وبعد فترة من الهدوء الظاهرى عادت الحرب سجالا بين الخديو والضباط ، فاعتزم هؤلاء إحداث انقلاب فى نظام الحكم ، ونفذوا عزمهم ، إذ حشدوا قوات الجيش المرابطة بالعاصمة فى ميدان عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقدموا للخديو مطالبهم فى شكل مظاهرة عسكرية ، وقوام هذه المطالب سقوط وزارة رياض باشا ، وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، فاضطر الخديو إلى النزول على حكمهم ، واستقالت وزارة رياض ، ثم عهد الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة تحقيقا لإرادة العرابيين ، فألف شريف وزارته الدستورية ، ودعا إلى انشاء مجلس نيابى كامل السلطة ، فاستجاب له الخديو وأمر بإجراء الانتخابات العامة ، وانتخب مجلس النواب ، وافتتحه الخديو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، فكان افتتاحه يوماً مشهوداً فى تاريخ الحركة القومية ، وأخذ يضطلع بمهمته ، تتعلق به الآمال وترنو إليه الأبصار ، وعرض عليه شريف باشا الدستور الذى وضعه سنة ١٨٧٩ ليقر ما رآه فى شأنه ، أى أنه جعل من المجلس « جمعية تأسيسية » تضع الدستور وتقره ، وبذلك نالت البلاد مجلساً نيابيًّا تتمثل فيه سلطتها الدستورية والتشريعية .

إلى هنا سارت الأمور سيراً حسناً ، فكانت على صراطها المستقيم ، وانتصرت الثورة على طول الخط ، وحققت آمال البلاد ، ولكنها استهدفت لدسائس السياسة الاستعمارية التى لم تكن تنظر بعين الرضا إلى قيام النظام الدستورى فى مصر ، فأخذت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تلقيان العقبات والعراقيل فى سبيل استقرار هذا النظام ، وتنتحلان لأنفسهما التدخل فى شئون البلاد ، وكان أول مظهر لهذا التدخل مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى قدمتها الدولتان وقوامها أنهما حيال الحوادث الأخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديو ، ثم عارضتا فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، بحجة أن تقريرها يمس حقوق الدائنين أو ينال منها ، وهى حجة واهية ظاهرة البطلان ، لما تضمنه الدستور من أن المجلس يراعى فى تقرير الميزانية العهود والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة إزاء الدول .

واجهت البلاد أزمة سياسية خطيرة نشأت عن تقديم مطالب الدولتين ، وكان مجلس النواب ينظر وقتئذ فى الدستور الذى عرضه عليه شريف باشا تمهيدًا لإقراره ، فرأى شريف باشا درءًا للأزمة أن يؤجل مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلى الغمة ويفاوض الدولتين فى مطالبهما .

والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعًا لحقوق الأمة فى الدستور ولا مخلاً بها ، لأن وضع الدستور فى صيغته النهائية قد يستغرق وقتًا يطول أو يقصر على حسب الأحوال والملابسات ، فكان من المستطاع اتقاء الأزمة بتأجيل البت فى هذه المادة ، ولكن ظهر فى الميدان عامل جديد كان له أثره فى تطور الحوادث ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى إلى الرياسة ، ورغبة العرابيين فى التخلص من شريف باشا ليجعلوا الوزارة مؤلفة من خاصة رجالهم ، فاتخذوا من طلبه تأجيل البت فى مادة الميزانية وسيلة لتوهين مركزه ، وبدت منهم الرغبة فى إقصائه عن الحكم ، وظهرت هذه النية جلية فى موقف مجلس النواب حياله ، مما دعاه إلى تقديم استقالته ، فقبلها الخديو وتألفت وزارة البارودى .

ومن ثم ابتدأت المرحلة الثانية للثورة ، ومن رأيى أن الثورة أخذت تتعثر فى سيرها منذ بدء هذه المرحلة ، وأن زعماءها أخطأوا فى تنحية شريف باشا عن الحكم لأنه كان أقدر من سواه على معالجة الأزمات وإحباط الدسائس والمؤامرات التى كانت تدبرها السياسة الاستعمارية الانجليزية .

كانت هذه الدسائس والمؤامرات أهم العوامل فى إخفاق الثورة العرابية ، إذ لا نزاع فى أن الحكومة الإنجليزية قد انطوت على نية نمت عليها الحوادث التى تعاقبت فى ذلك العهد ، وهى

خلق الأسباب والذرائع الباطلة لاحتلال البلاد ، على أن مصر كانت تستطيع أن تحبط هذه المؤامرات وتنجو من أشراكها أو على الأقل تخفف من عواقبها ، ولو أنها عرفت كيف تواجهها ، فإنه ما من أمة ألا وهى عرضة لمؤامرات خصومها المتربصين بها ، وليست تخلو أمة من أحداث تستهدف لها فى حياتها السياسية والقومية ، وأنما يختلف مصير الأمم تبعا لمقدرة كل منها على مواجهة الأزمات والتغلب عليها ، وعندى أن أول ما استعانت به السياسة الانجليزية فى تدابيرها هو وقوع الانقسام بين الخديو والعرابيين ، فإن هذا الانقسام قد فتح الثغرات لتدخل الإنجليز ، كما أنه أضعف قوة المقاومة فى البلاد ، إذ انقسمت إلى معسكرين كلاهما يبغى الكيد للآخر ويضمر له ، فى وقت كان الإنجليز يعدون فيه العدة للقضاء على المعسكرين معًا ، ولا تتسع مقدمة الكتاب للإسهاب فى تفاصيل هذا الانقسام ، ولكنى أذكر هنا خلاصة رأيى فى هذا الصدد ، وهو أن العرابيين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه ، وكلاهما يتحمل تبعته ومسئوليته ، فنى الحق أن تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة متكافئة ، ولكن من الحق أيضا أن نقول أن الموقف قد تغير منذ ضرب الإسكندرية ، إذ انحاز الخديو إلى الجيش الإنجليزى وساعده على التغلغل فى البلاد ، فهو المسئول عن هذا الموقف ، على أن الذى يؤخذ على العرابيين فى مدة الحرب أنهم لم يبذلوا من المدافعة والاستبسال فيها ما يثير فى الأمة روح الإقدام والتضحية مما هو أخص واجباب زعماء الثورة فى ساعة الخطر ، ثم انهم بعد وقوع الهزيمة ، وفى خلال محاكمتهم ، لم يقفوا الموقف اللائق بمن جعلوا أنفسهم قدوة للأمة ، بل استحبوا الحياة وآثروها على الواجب الوطنى ، فتضاءلت فى صفحة الثورة روح البطولة والتضحية تلك الروح التى هى غذاء الحركات القومية ومادة الحياة فيها ، وسبيل الأمم إلى المجد والعظمة .

إن دراسة الثورة تقتضى أن تسجلى حسناتها وأخطاءها ونوفيها ما لها وما عليها وبذلك نستطيع أن نتفهمها على حقيقتها ، ونؤدى الواجب نحوها فليست مهمة المؤرخ القومى أن يحجب عن الأجيال المتعاقبة أخطاء الأجيال الماضية والحاضرة ، بل عليه أن يشير إليها ويدل عليها فى رفق وهوادة فنى ذلك تحقيق للغرض الأسمى من التاريخ وهو الاعتبار بالحوادث وتفهم الحاضر على ضوء الماضى ، واذ كنت قد أخذت فى دراسة هذه المراحل من تاريخ مصر الحديث ، فقد اجتهدت فى أن أتبع هذه الخطة وأقيم البحث عليها ، لأنها قاعدة لا معدل عنها لمن أراد الحقيقة وهى فى لزومها كواجب الإشادة بمآثر تاريخنا القومى ، فبهاتين القاعدتين تتكشف لنا الحقائق التى هى تراث الماضى وثمرة التاريخ .

على هذا الأساس وضعت كتاب الثورة العرابية ، فبدأته ببيان حالة مصر السياسية فى أوائل حكم الخديو توفيق . وما كان من استقالة وزارة شريف باشا لمخالفة الخديو إياه فى برنامجه الدستورى ، ثم تأليف وزارة يرأسها الخديو ، إلى قيام وزارة رياض باشا التى شبت الثورة فى عهدها ، وبحثت فى أسباب الثورة ومقدماتها ، فذكرت أسبابها الخاصة ثم أسبابها العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، يلى ذلك شرح وقائع الثورة من واقعة قصر النيل إلى واقعة عابدين فسقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا (الثالثة) التى تعد « وزارة الأمة » ، وتطور الحوادث فى عهدها حتى إنشاء مجلس النواب وانعقاده ، ثم أزمة يناير سنة ١٨٨٢ واستقالة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى « وزارة الثورة » وإعلان دستور سنة ١٨٨٢ ، ثم تاريخ مجلس النواب فى دور انعقاده الأول وما اضطلع به من الأعمال القيمة فى المدة الوجيزة التى اجتمع خلالها ، تلك الأعمال التى تعد بحق صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومى ، وبرهانا جليا على حسن استعداد مصر للحياة الدستورية منذ خمسين سنة ونيف ، ثم ما أعقب انفضاض المجلس من تلاحق الفتن والأحداث فكأن انفضاضه كان نذير الانتكاس والرجعة ، فمن مؤامرة الضباط الشراكسة ، إلى احتدام الخلاف بين الخديو ووزارة البارودى ، وما تطاير من الإشاعات عن عواقب هذا الخلاف ، إلى حضور الأسطولين البريطانى والفرنسى ، وما انطوى عليه مجيئهما من نذر الشر والعدوان ، إلى مذبحة الاسكندرية التى دبرتها الدسائس الاستعمارية ، إلى مهزلة مؤتمر الآستانة وما تجلى فيه من نقض الإنجليز عهودهم فى المسألة المصرية ، ثم اعتدائهم على استقلال مصر وضربهم الإسكندرية بقنابل أسطولهم ، وانتهازهم فرصة الخلاف والانقسام بين الخديو والعرابيين واحتلالهم البلاد بحجة تأييد الخديو ووقوع الحرب التى انتهت بهزيمة العرابيين ، يلى ذلك دراسة شخصيات زعماء الثورة ، والبحث فى أسباب إخفاقها ، وبه ختام الكتاب .

أن الحديث عن الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ليس حديثا قديما ، بل هو أقرب الحديث صلة بحالتنا الحاضرة ، لأنه إذا كانت الثورة قد طويت صفحتها منذ خمس وخمسين سنة ، فالاحتلال الذى جاء فى أعقابها لا يزال على أسف منا قائما ، حتى اليوم (١٩٣٧) ، ومن واجبنا أن نعرف كيف وقع هذا الاحتلال ، وأن فى حقائق تلك البرهة من الزمن ما يضىء لنا السبيل ويكشف لنا عن كثير من حقائق عصرنا الحاضر ، ويفسر التاريخ بالتاريخ ، أسأل الله أن يلهمنا الاخلاص والتوفيق فى خدمة الوطن العزيز .

فبراير سنة ١٩٣٧

عبد الرحمن الرافعى

الإهــداء

من والد إلى ولده

إلى من كان فى حياته قرة عينين . وقلب والدين . وروحا ثالثة لجسمين ، من أسلم الروح يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ ، حين استتم الثانية عشرة من عمره .

إلى الزهرة الغضة التى كتب لها أجل الأزهار والرياحين ، فما ازدهت حتى ذوت ، وما نشرت جمالها حتى انطوت .

إلى نور الحياة ، أضاء على القلب ثم انطفأ ، ولمع للعين ثم اختفى .

إلى رمز البنوة ، وموضع حنان الأمومة والأبوة ، وحيد والديه ، ومعقد أملهما فى الحياة ، من يرقد الآن تحت الثرى ، بعيدًا بعيدًا عن أعيننا ، نائيًا نائيًا بجسمه وشخصه ، قريبًا قريبًا بروحه وذكراه ، إلى ولدى المرحوم محمد أمين الرافعى ، أهدى هذا الكتاب .

فبراير عام ١٩٣٧

عبد الرحمن الرافعى

سلسلة تاريخ مصر القومى
نذكرها هنا خلاصة مباحث المجلدات الخمسة التى ظهرت قبل هذا الكتاب من تاريخ مصر القومى[1] :

الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية

مقدمة الكتاب

الفصل الأولى : نظام الحكم فى عهد المماليك
الفصل الثانى : تطور نظام الحكم فى عهد الحملة الفرنسية
الفصل الثالث : نظم الحكم التى أسسها نابليون فى مصر
الفصل الرابع : المجمع العلمى
الفصل الخامس : المقاومة الأهلية فى عهد الحملة الفرنسية ، فى الإسكندرية
الفصل السادس : فى البحيرة – معركة شبراخيت – نهب القرى
الفصل السابع : فى القاهرة – واقعة امبابة أو معركة الأهرام
الفصل الثامن : عود إلى الاسكندرية – واقعة أبو قير – ديوان الإسكندرية
الفصل التاسع : فى رشيد
الفصل العاشر : عود إلى البحيرة ورشيد
الفصل الحادى عشر : فى القليوبية والشرقية
الفصل الثانى عشر : عودة إلى القاهرة – سياسة الحفلات
الفصل الثالث عشر : ثورة القاهرة الأولى
الفصل الرابع عشر : فى المنوفية والغربية
الفصل الخامس عشر : فى الدقهلية ودمياط
الفصل السادس عشر : المقاومة فى الوجه القبلى

(١) ظهرت بعد ذلك مجلدات أخرى كما هو مبين بنهاية هذا الكتاب .

الجزء الثانى

مقدمة الجزء الثانى

عصر محمد على

الفصل الرابع : انفراد محمد على بالحكم
الفصل الخامس : تحقيق الاستقلال القومى – حروب مصر فى عهد محمد على
الفصل السادس : فتح السودان
الفصل السابع : حرب اليونان
الفصل الثامن : الحرب فى سورية والأناضول
الفصل التاسع : معاهدة لندن ومركز مصر الدولى
الفصل العاشر : دعائم الاستقلال – الجيش
الفصل الحادى عشر : الأسطول .
الفصل الثانى عشر : التعليم والنهضة العلمية
الفصل الثالث عشر : أعمال العمران والحالة الاقتصادية
الفصل الرابع عشر : نظام الحكم فى عهد محمد على
الفصل الخامس عشر : الحالة الأجتماعية
الفصل السادس عشر : شخصية محمد على والحكم على عصره
الفصل السابع عشر : ابراهيم باشا

عصر اسماعيل

الجزء الأول

الفصل الأول : الرجعية فى عهد عباس الأول
الفصل الثانى : النهضة الوطنية فى عهد سعيد باشا
الفصل الثالث : عصر اسماعيل – سياسته الخارجية
الفصل الرابع : قناة السويس
الفصل الخامس : السودان فى عهد اسماعيل
الفصل السادس : الجيش
الفصل السابع : البحرية
الفصل الثامن : حروب مصر فى عهد اسماعيل
الفصل التاسع : التعليم والنهضة العلمية والأدبية

الجزء الثانى

* * *

الفصل الأول

حالة مصر فى أوائل حكم الخديو توفيق

نظرة عامة :

تقلد محمد توفيق باشا مسند الخديوية يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) ومصر إذ ذاك تجتاز مرحلة من أدق المراحل فى تاريخها القومى ، فالشعب يئن من المظالم والضرائب الفادحة التى عاناها فى عهد اسماعيل ويتطلع إلى حكم جديد ينتهى فيه عهد الإسراف والمظالم ، وتخف وطأة الضرائب والمغارم ، والخواطر ساخطة على التدخل الأجنبى فى شئون مصر وما تعدد من مظاهره ، وتلاحق من أشكاله ووسائله ، فمن إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مالية مصر ، إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة فى البلاد ، وقد بدأت ثورة الأفكار والتطلع إلى الحرية والنظم الدستورية فى أواخر عهد اسماعيل وتأصلت فى نفوس الطبقة المثقفة من الأمة ، واتسع مداها فى أوائل عهد توفيق واتجهت الأفكار إلى إقرار تلك النظم والعمل على توطيدها لكى تستقر على أساس مكين .

فالبلاد اذن كانت تتطلع إلى نظام جديد يضع حدًّا للإسراف والنفوذ الأجنبى ، ويوطد أركان العدل والحرية والدستور ، والناس يأملون فى الخديو الجديد أن يعالج الارتباك المالى الذى نشأ عن قروض اسماعيل ويقر النظم الدستورية التى تكفل حقوق الأفراد وحريتهم ، وكان يحدوهم إلى هذا الأمل ما اتصف به توفيق باشا من الاستقامة فى حياته الشخصية والبعد عن الإسراف والتبذير ، والرغبة عن الظلم والقسوة فلا جرم أن استقبلت الأمة خاصتها وعامتها ولايته الحكم بشىء من الغبطة والابتهاج والتطلع إلى إصلاح ما أعوج من الشئون .

وبين هذا وذاك ، كانت المطامع الأوروبية وبخاصة الإنجليزية ترقب تطور الحوادث لكى تحقق أغراضها الاستعمارية فى مصر ، وقد بدأت هذه المطامع تتحرك نحو أهدافها من سنة ١٨٧٥ حين اشترت انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس ، فإن هذه المأساة كانت نذيراً بتوثب انجلترا لبسط يدها على البلاد ، وكانت فرنسا تطمع فى أن يكون لها من النفوذ فى مصر مثل ما لانجلترا أو يزيد ،

والدول والجاليات الأجنبية عامة كانت ترمى إلى مد نفوذها المالى والاقتصادى فيها ، وتركيا كانت لا تفتأ تفكر فى اغتنام الفرصة لكى تنتقص المزايا والحقوق التى نالتها مصر ، فلا غرو إن كانت البلاد ، كما أسلفنا ، تجتاز مرحلة دقيقة فى تاريخها القومى حين ولى أمرها الخديو توفيق .

نشأة الخديو توفيق

هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، ولد يوم الخميس ١٠ رجب سنة ١٢٦٨ هـ (٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢) ولما شب وترعرع ألحقه والده بمدرسة المنيل فتلقى فيها العلوم الأولية ، ثم أنتقل إلى المدرسة التجهيزية فتلقى فيها علومها ، ودرس اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والتركية والفارسية وتزوج سنة ١٨٧٣ بالأميرة أمينة إلهامى (أم المحسنين) كريمة الأمير ابراهيم الهامى نجل عباس باشا الأول ، ولم يتزوج من غيرها ، وخالف فى ذلك سنة أبيه فى الاستكثار من الزوجات والحظايا والقيان ، ورزق منها سنة ١٨٧٤ بالأمير عباس حلمى (الخديو عباس الثانى) وفى سنة ١٨٧٦ بالأمير محمد على ، ثم رزق منها بالأميرتين خديجة ونعمت .

ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رياسة المجلس الخصوصى الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم ولى وزارتى الداخلية والأشغال ومرن قليلا على أحكام الإدارات والدواوين ، ثم قلد رياسة الوزراء فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب سقوط وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين اسماعيل والدول الأوروبية ، وكانت هذه الوزارة تضم وزيرين أوروبيين ، أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى ، ولم تدم طويلا إذ قام الخلاف بينها وبين مجلس شورى النواب ، واستهدفت لحركة معارضة قوية انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف باشا الأولى فى سنة ١٨٧٩ ، وهى الوزارة التى بقيت تتولى الحكم إلى أن خلع اسماعيل .

فلما ورد النبأ البرقى بخلعه يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تلقى توفيق باشا فى اليوم ذاته نبأ إسناد منصب الخديوية إليه ، وكانت سنه إذ ذاك ثمانى وعشرين سنة هجرية إلا ثلاثة أيام ، فأقيمت حفلة تنصيبه فى مساء ذلك اليوم بالقلعة ، وكان يوما مشهودًا ، فتوجه من سراى الإسماعيلية (التى كانت دار سكناه) إلى القلعة يصحبه فى عربته أنجواه الأمير حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والأمير حسن باشا ، وشريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، تتبعه عربات الأعيان والكبراء وقناصل الدول ، وابتدأ إطلاق المدافع إيذانا بتحرك الموكب من سراى

الإسماعيلية ، وأطلقت مائة مرة ومرة ، إتباعا للرسوم المعتادة ، ولما بلغ سراى القلعة جلس فى قاعة التشريفات وكان بها كبار العلماء والموظفين والقناصل والأعيان ، وتلقى تهانى المهنئين بجلوسه على العرش ، وبعد الفراغ من الحفلة أطلقت المدافع ثانية مائة مرة ومرة ، وعاد الخديو إلى سراى الاسماعيلية .



الخديو محمد توفيق باشا

خديو مصر

من سنة **١٨٧٩** إلى سنة **١٨٩٢**

لم يكن فى ماضى توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعى النظر أو يدل على اتجاه معين فى سياسته ، على أن هذا الماضى كان يبعث الأمل فى أن يكون عهده خيراً من عهد اسماعيل ، فقد شهد المتاعب التى استهدفت لها البلاد بسبب إسراف أبيه وتورطه فى القروض ، وتولى الوزارة فى ظروف اشتد فيها نفوذ الدول الأوروبية بسبب هذا الإسراف ، ورأى بعينه ما فرضته انجلترا وفرنسا على أبيه من أن يكون لها وزيران يمثلانهما ويحميان مصالح الدائنين من الأوروبيين ، وكان له فى استقامته الشخصية وميله إلى الاقتصاد ما يجعله بمنأى عن أخطاء أبيه .

على أن ثمة ناحية ضعف فى شخصيته ، وهى أنه كان ضعيف الرأى مترددًا ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الأوروبى من يوم توليته الحكم ، وكان همه الأول طوال عهده النزول على ارادة الدول الأوروبية ، ولم يكن مؤمنا بالنظام الدستورى ، بل كان فى خاصة نفسه من أنصار الحكم المطلق ، ومن ذلك كله تولدت فى عهدة الأزمات والمشاكل التى جاوزت فى خطورتها وعواقبها ما حدث فى عهد أبيه ، وفى الحق أن اسماعيل كان أكثر شجاعة واقداما من توفيق ، ولو كان توفيق يجمع إلى خصاله الطيبة شجاعة أبيه ، وجرأته ، وعلو همته ، لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى إلى خير مما كان وأقوم .

تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)

كان محمد شريف باشا ، الوزير المشهور رئيسا للوزارة حين ولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جريا على العادة المتبعة عند تغيير ولى الأمر ، ولكن توفيق باشا رغب إليه فى البقاء وتأليف الوزارة مرة أخرى ، وكتب إليه فى هذا الصدد بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٧٩ كتابا رقيقا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله فى الإصلاح . قال فيه[١] :

« يا وزيرى العزيز .

« لقد استعفت الوزارة فأكلفك بتشكيل وزارة جديدة ، ولا أزيدك بحقيقة الحال علما .

« ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت علىّ واجبات ليس من همى إلا النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطاليب المتراكمة علىّ مع الأرتباك والفترة المالية التى انزعجت منها الخواطر إذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل ، على أنى عظيم الميل إلى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولايتى وفى إخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فإنى عازم عزما أكيدا على بذل الجهد وصرف الهمة إلى التماس أحسن الوسائل لإزالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح ، وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الأمانة والاستقامة فى الخدم العمومية وإصلاح شئون الهيئة القضائية والهيئة الإدارية ، تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى

(١) نشر أصل الكتاب بالفرنسية فى جريدة المونيتور إجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٣ يوليو سنة ١٨٧٩ ، وتعريبه فى كتاب مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ١٠ .

اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها وإنجاز وعودها ووفاء عهودها ، إلا أن إدراكى لهذه الغاية التى هى موضوع آمالى يتوقف على مساعدة الأمة بجملتها ووجود الغيرة الوطنية فى قلوب مأمورى الحكومة وصدق العزيمة فى الذين يساعدوننى على إدارة الأعمال مسئولين عما يفعلون ، ويقينى أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مددًا وأنك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنيتى وللغاية التى أسعى اليها ، فاقبل يا وزيرى العزيز تأييد مودتى الصادقة » .

« **محمد توفيق** »

لبى شريف باشا دعوة الخديو وألف الوزارة فى ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٣ رجب سنة ١٨٩٦ هـ) كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية ، اسماعيل أيوب باشا للمالية (وكان وكيلها) . على غالب باشا للحربية (وكان مديرا للمنوفية) محمود سامى باشا البارودى للمعارف والأوقاف (وكان مأمور ضبطية – محافظ – العاصمة) مصطفى فهمى باشا للأشغال (وكان محافظا للإسكندرية) مراد حلمى باشا للحقانية وكان رئيس محكمة مصر المختلطة[1] .

وأصدر الخديو الأمر الآتى إلى شريف باشا باعتماد تأليف الوزارة :

« حيث أنه بناء على ما اقتضته إرادتنا وأمرنا دولتكم به شفاهيا من استقراركم بوظيفة رياسة مجلس النظار مع بقاء نظارتى الداخلية والخارجية بعهدتكم وإجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم ، قد استنسبتم تعيين اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية ومصطفى فهمى باشا لنظارة الأشغال العمومية ومحمود سامى باشا لنظارة المعارف والأوقاف ومراد حلمى باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار اليهم بتعيينهم فى تلك النظارات ولزوم إصدار هذا لدولتكم إشعارا بما ذكر »[3] .

كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التى تولى شريف باشا رآساتها ، ولذلك أسميناها وزارة شريف باشا الثانية[4] ، وقد أبدى الخديو نحوها عطفا كبيرا ، ولم يكتف بالكتاب الرقيق الذى

---

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ يولية سنة ١٨٧٩ .

(٣) مجموعة الذكريتات والأوامر العالية قسم أول ص ١٠٢ .

(٤) وزارته الأولى تألفت أواخر عهد إسماعيل فى أبريل سنة ١٨٧٩ ، وبقيت حتى خلعه وكانت مؤلفة كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية . وإسماعيل راغب باشا للمالية . وشاهين باشا كنج للحربية والبحرية . ومحمد زكى باشا للأشغال . ذو الفقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف والأوقاف . وعمر باشا لطفى لتفتيش عموم الأقاليم .

بعث به الى شريف باشا حين عهد إليه رآستها ، بل أصدر بعد تأليفها « أمرًا ساميا » أوضح فيه برنامجه فى الحكم وهو يعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد ، قال فيه :

« أن العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية إلى يدنا ، فضلا منها وإحسانا ، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله فهذه نعمة لا يؤدى شكرها إلا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام ، وهذا إنما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة ، وإنى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعا خصوصا من سكان الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ، **ولعلمى أن الحكومة الخديوية يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولين فإنى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أحول عنه ، فعلينا تأييد شورى النواب ، وتوسيع قوانينها ، لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها** ، وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم وإنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأغلى الحلى حلية الاستقامة ، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة .

«فأول ما يجب المبادرة إليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعى المقتضاة لإيصال الحقوق إلى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمولى حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ، ولا شك أنكم تبذلون فى ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ، ويجب علينا إصلاح المحاكم والمجالس لأنها هى ملجأ أرباب الحقوق ، وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ، وينجو الرشيد من جور الغوى ، ويجب علينا أيضا دوام السعى فى تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب ، وأيضا يجب الأهتمام بالأشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع الغنى فى القطر المصرى ، والتجارة أيضا مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى فى تكثيرها وإعطاء كمال الحرية لها ؛ هذا مع الاهتمام بإصلاح ما يلزم إصلاحه من أصول الإدارة فى جهات الحكومة بأجمعها وإراحة العباد على قدر الإمكان ، فهذه أظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك فى كافة

الأقطار ، فالأمل أن تصرفوا همكم فى رؤية أمور الحكومة متحدين فى القلوب متفقين فى الأفكار وفقنا الله إلى ما فيه الخير والصلاح إنه ولى التوفيق »[٥] .

وأول ما يلفت النظر فى هذا الخطاب تأييد الخديو للنظام الدستورى واعتزامه العمل بمبادئه والوعد بتوسيع سلطة مجلس شورى النواب لكى يكون الوزراء مسئولين أمامه ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات ، ولو صدقت نيته فى هذه الأغراض لانتظمت الأحوال واستقر هذا النظام ، وكان بقاء شريف باشا على رأس الوزارة من العوامل المهيئة لإقراره ونجاحه ، فليس يخفى أنه بدأ فى أواخر عهد اسماعيل يحقق آمال البلاد من هذه الناحية ، فألف وزارته الأولى فى أبريل سنة ١٨٧٩ على قاعدة مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، ووضع دستورًا جديدًا على أحدث المبادىء العصرية عرضه إذ ذاك على مجلس النواب ، ولكن الأزمة السياسية التى انتهت بخلع اسماعيل حالت دون صدور المرسوم الخديوى بإنفاذه ، ولو سارت الأمور سيرًا حسنا لبادر توفيق باشا إلى اعلان هذا الدستور وإنفاذه ، وبذلك كان يبدأ عهده بعمل جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة سلمية خالية من العنف والثورة ولكن توفيق باشا لم يكن فى خاصة نفسه يميل إلى الدستور كما أسلفنا ، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة الحزم والهمة ، فإنه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته ، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا ، فإن شريفا كان من أنصار النظام الدستورى ، بل هو مؤسس هذا النظام فى مصر ، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق وقد بقى محتفظا بالسلطة المطلقة معتصما بها مدة سنتين . ولو استطاع أن يستبقيها أكثر من ذلك لفعل ، ولكنه اضطر فى سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى النزول عن سلطانه المطلق تحت تأثير ثورة الجيش كما سيجىء بيانه .

وقد يبدو عجيبًا أن يعلن الخديو فى كتابه إلى شريف باشا تأييده للنظام الدستورى ، ثم يعمل على نقيض ذلك ، ولكن هذا التناقض بين القول والعمل من الأمور المألوفة فى حكومات الاستبداد ، ومما قوى فى نفسه نزعة الاستبداد رغبته فى اكتساب ثقة وكلاء الدول ، وخاصة قنصلى انجلترا وفرنسا ، فإنهما لم ينظرا بعين الرضا والاطمئنان إلى إقرار الدستور فى مصر ، ولا إلى تخويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية ، فوافق هذا الاتجاه هوى فى نفسه .

ولم يكن توفيق باشا يميل إذن إلى بقاء شريف باشا فى الوزارة طويلا ، لاختلافهما فى النزعة ،

---

(٥) الوقائع المصرية عدد ٥ يولية سنة ١٨٧٩ .



محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

١٨٢٦ – ١٨٨٧ [٦]

واستمساك شريف بسياسته فى تقرير النظام الدستورى ، ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الأولى من عهده فى مجراها من الهدوء والسلام ، فاستبقى شريف باشا ريثما تنتهى تلك الفترة .

فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ وما فيه من القيود

وكان الخديو قلقا على مركزه لتأخر مجىء الفرمان السلطانى بإسناد الخديوية إليه جريا على العادة المتبعة فى ذلك العصر ، وكثرت الإشاعات والأقاويل فى تعليل هذا التأخير ، وذهب الناس فى ذلك مذاهب شتى ، وأرجفوا به ، وواقع الأمر أن تركيا أرادت أن تنتقص من حقوق الخديوية المصرية منتهزة فرصة خلع الخديو اسماعيل بإرادة سلطانية ، فزعمت أن لها حق تعديل المزايا التى اعترفت بها من قبل فى فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٠ هـ) ، المسمى بالفرمان الجامع ، لما اشتمل عليه من أقصى المزايا التى نالتها مصر من تركيا ، ولكن انجلترا وفرنسا

(٦) ترجمنا له فى كتاب « عصر إسماعيل » ج ٢ ص ٢٤٤ من الطبعة الأولى . ثم فى الطبعات التالية .

طلبتا بلسان سفيريهما بالآستانة أن تطلعا على نص الفرمان الجديد قبل إعلانه وأبلغتا الباب العالى أنهما لا تقبلان من السلطان استرداد المزايا التى أقرتها تركيا فى فرماناتها السابقة ، ولم تكن الدولتان تقصدان فى ذلك صالح مصر ، بل كانتا تبغيان ألا يزداد نفوذ تركيا فيعرقل مطامعهما فيها ، وقد رضيت الحكومة التركية أن تطلع السفيرين على مشروع الفرمان ، وألا تجرى فيه من التعديلات إلا ما تقرره الدولتان ، وبعد مفاوضة بينهما وبين وزارة الخارجية العثمانية صدر الفرمان إلى توفيق باشا بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) وقد احتوى تعديلات تنتقص المزايا التى نالها الخديو اسماعيل فى فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ ، وهذه التعديلات هى :

١ – فيما يتعلق بحق مصر فى عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية ، قيد الخديو بوجوب إبلاغ نصوص هذه المعاهدات إلى الباب العالى قبل نشرها ، ولم يكن هذا القيد واردًا فى فرمان سنة ١٨٧٣ .

٢ – حدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندى فى وقت السلم ، وكان فرمان سنة ١٨٧٣ يطلق عدده من كل قيد .

٣ – قيد حق الخديو فى الاستدانة ، فحظر عليه عقد القروض إلا إذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة دائنى مصر .

وقد قبلت الدولتان هذه القيود ، إذ لم تريا فيها ما ينافى مصالحهما .

وبعد أن صدر الفرمان على النحو المتقدم ، حمله إلى مصر مندوب عن السلطان عبد الحميد ، وهو على بك فؤاد باشكاتب المابين الهمايونى ، فتلى بالقلعة بديوان الغورى يوم ٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) أى بعد تولية توفيق باشا للأريكة الخديوية بنحو شهرين ، وقد تضمن تأييد قاعدة توارث العرش الورادة فى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ) القاضى بانتقال مسند خديوية مصر وملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد اسماعيل ، ومن هذا إلى أكبر أبنائه ، ثم اشتمل على التعديلات المتقدم ذكرها مع تسويغها بأن الامتيازات التى نالتها الخديوية بموجب فرمان سنة ١٨٧٣ قد ترتبت عليها المشاكل الحاضرة ، قال فى هذا الصدد : « وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديما نشأ منه الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومة فصار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات

وتأكيدها وصار تعديل المواد المقتضى تبديلها وتعديلها وإصلاحها[٧] ، وذكر الامتيازات التى أثبتها وهى :

الاستقلال الداخلى التام ، أى حق الحكومة المصرية فى سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها ، ثم عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية والمعاهدات الخاصة بتنظيم علاقات الأجانب بالحكومة والبوليس واشتمل على التعديلات الثلاثة المتقدم ذكرها ، ثم نص على وجوب دفع الجزية السنوية لتركيا ومقدارها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه عثمانى (٦٨١,٤٨٦ ج مصرى) وعلى عدم جواز التنازل عن الامتيازات التى أعطيت لمصر ولا التنازل عن أى جزء من الأراضى المصرية ، أو تركها إلى الغير . وهذا النص الأخير له أهميته فى بطلان قرار الحكومة الصادر سنة ١٨٨٤ بإخلاء السودان ، وبطلان الاتفاقات التى عقدتها مصر مع الدول الاستعماريه بعد الاحتلال وتنازلت فيها عن جزء من أملاكها فى السودان ، وبخاصة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

إنقاص المخصصات الخديوية

وبدت رغبة الخديو توفيق فى الاقتصاد واجتناب الإسراف فيما حدد لنفسه وللعائلة الخديوية من المخصصات السنوية ، فقد خصص له مجلس الوزراء ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ولوالدته ٣٥,٠٠٠ جنيه ولحرمه ٢٠,٠٠٠ جنيه ولأبيه الخديو السابق اسماعيل باشا ٣٠,٠٠٠ جنيه ولوالدته ٢٥,٠٠٠ جنيه ولزوجاته ٣٦,٠٠٠ جنيه ولكريمته الأميرة توحيدة هانم ١٨,٠٠٠ جنيه ولكل من نجليه الأمير حسين باشا كامل والأمير حسن باشا ١٨,٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، فلما رفع إليه القرار بذلك تنازل لوالده عن ٢٠,٠٠٠ جنيه تضم إلى مرتبه وأبطل ما كان مخصصًا لوالدته وحرمه وقدره ٥٥,٠٠٠ جنيه ، فنزلت بذلك مخصصات العائلة الخديوية إلى ٢٤٥,٠٠٠ جنيه[٨] ، وكان هذا مثلا حسنا فى الاقتصاد ومساعفة للبلاد فى محنتها المالية ، وقد زادت هذه المخصصات فى ميزانيه ١٨٨٠ كما سيجىء بيانه (ص ٥٥) .

---

(٧) عن الفرمان المنشور فى الوقائع المصرية عدد ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

(٨) الوطن عدد ٥ يوليه سنة ١٨٧٩ . مذكرات عرابى ص ٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠ .

استقالة وزارة شريف باشا

لم يكد الخديو توفيق يطمئن على مركزه بورود الفرمان السلطانى حتى أعلن رغبته فى التخلص من شريف باشا ، فلقد غادر مندوب السلطان القاهرة قاصداً الآستانة يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وبعد غروب ذلك اليوم استدعى الخديو شريف باشا والوزراء فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت الوزارة استقالتها ، فكانت الاستقالة مفاجأة قوبلت بالدهشة ، لأن شريف باشا كان حائزًا ثقة الخديو حتى ورد الفرمان ولم يتبين الناس أسباب الاستقالة ، وهى ترجع فى واقع الأمر إلى استمساك شريف ببرنامجه الدستورى ومخالفة الخديو إياه فى وجهة نظره ، وثمة سبب آخر أغرى الخديو بوزيره الأمين ، وهو عدم اطمئنان وكلاء الدول وخاصة قنصلى انجلترا وفرنسا — إلى بقائه فى الوزارة لميوله الدستورية ، فأوعزا إلى الخديو أن ينفض يده منه إذ لم يكن يروق لهما إقرار النظام الدستورى فى البلاد .

كان مجلس شورى النواب مؤجلا فى بداية عهد الخديو توفيق . اذ كانت أخرى جلساته يوم ٦ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٦ رجب سنة ١٢٩٦)[٩] وقد قررت الحكومة وقتئذ تأجيل اجتماعه إلى أجل غير مسمى ، حتى يتم النظر فى مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا فى أواخر عهد اسماعيل ، فسعى شريف فى استمالة الخديو وإقناعه بإصدار هذا الدستور ، وطلب إليه تشكيل مجلس النواب تنفيذًا لما وعد به فى كتابه إليه حين ألف الوزارة ، فخالفه الخديو فى وجهة نظره ورفض طلبه متعللاً بعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا[١٠] فقدم شريف باشا استقالته وتعاهد هو وزملاؤه الوزراء على ألا يقبلوا الدخول فى وزارة جديدة إلا إذا أجيب طلبهم وتألف مجلس النواب . وقد كان هذا عهداً جليلا من أعضاء الوزارة ولعله أول عهد من نوعه فى حياة مصر الدستورية ، فإن اجتماع الوزراء على أن لا يحكموا البلاد من غير دستور هو مثل عال فى الاستمساك بالمبادىء القويمة وتضحية المناصب فى سبيل الواجب القومى .

---

(٩) عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧ طبعة أولى والوقائع المصرية عدد ١٣ يولية سنة ١٨٧٩ .

(١٠) هما المسيو تريكو Tricou معتمد فرنسا وقنصلها العام والسير لاسيل Lascelles معتمد انجلترا ، ثم عين السير إدوار ماليت Edward Malet السكرتير الأول للسفارة الإنجليزية فى الآستانة معتمدًا لانجلترا وقنصلا عامًا لها فى مصر وتسلم مهام منصبه فى نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وبقى يشغل هذا المنصب حتى انتهاء الثورة العرابية واحتلال الإنجليز مصر إذ خلفه السير ايفلين بارنج (اللورد كرومر) فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وعين البارون دى رنج De Ring معتمدًا لفرنسا وقنصلا عامًا لها فى ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وكلاهما بدرجة وزير مفوض .

ولقد بر الوزراء بعهدهم . ما عدا اثنين منهم وهما محمود سامى باشا البارودى . ومصطفى فهمى باشا . فقد نقضا العهد ورضيا أن يشتركا فى الوزراة التى أعقبت وزارة شريف ، ثم فى وزارة رياض باشا . وكان أول برنامج لها وقف الحياة النيابية . وصرف النظر عن الدستور ومن تهكم الأقدار أن محمود سامى باشا البارودى الذى نكث عهده فى الاستمساك بالحكم النيابى . وارتضى الاشتراك فى وزارة حكمت البلاد حكما مطلقا زهاء السنتين ، هو الذى صار فيما بعد من أكبر زعماء الثورة العرابية . وكان من الناعين على شريف باشا تهاونه فى أمر الدستور (فى عهد وزارته الثانية) واشترك هو والعرابيون فى إكراهه على الاستقالة (فبراير سنة ١٨٨٢) كما سيجىء بيانه ، متذرعين بهذه الحجة الواهية على حين كانت الأطماع فى رآسة الوزراة هى التى أثارت عليه هذه الحملة .

تأليف وزارة يرأسها الخديو

بعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، ألف الخديو وزارة من غير رئيس ، وتولى هو رآستها ، وأعضاؤها هم : منصور باشا يكن للداخلية . على حيدر باشا للمالية . ذو الفقار باشا للحقانية . مصطفى فهمى باشا للخارجية . محمد مرعشلى باشا للأشغال . عثمان رفقى باشا للحربية والبحرية . محمود سامى باشا البارودى للأوقاف . على إبراهيم باشا للمعارف[11] .

الغاء مجلس النظار

كان تأليف وزارة يرأسها الخديو بدعة فى مناهج الحكم ، ونقضًا للنظام الذى تقرر فى مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ [12] القاضى بإنشا مجلس النظار . وأن يتولاه رئيس منهم ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس يشعر بنية الخديو الاستبدادية ، واعتزامه الرجوع إلى طريقة إسماعيل القديمة ، من تعيين وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة ، بل كانوا كسكرتيرين له ، وقد بدت هذه الرغبة فى البيان الذى نشرته « الوقائع المصرية » فى صدد ذلك التغيير ، وهذا نصه :

« بناء على استغناء حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار ألغيت هذه الرياسة . وصدرت الإرادة السنية فى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ (١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩) بأن كل ناظر

(١١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

(١٢) هو المرسوم الذى أصدره إسماعيل لنوبار باشا بإنشاء مجلس النظار .

يكون مسئولا عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعدا ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عال . ينعقد تحت رياسة الجناب الخديوى[13] .

فهذا البيان معناه إلغاء مجلس النظار وإلغاء رآسته . وإلغاء النظام الذى تأسس على مقتضاه ، وقد تأيد هذا المعنى بالكتاب الذى بعث به الخديو إلى كل من الوزراء الذين أقامهم . إذ جاء فيه :

« بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله ، وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسئولا عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته ، وأن المواد التى كان جاريا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس ، هذه من الآن فصاعدا يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رآستنا ، وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم ناظرًا على ديوان . . . . وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة على مباشرة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا »[14] .

إعادة الرقابة الثنائية

إن الرقابة الثنائية قد فرضت على المالية المصرية فى عهد اسماعيل ، بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وعين إذ ذاك رقيبان أوروبيان باسم « مفتشين عموميين » ، وهما : المستر رومين Romaine مراقبا إنجليزيا على الإيرادات . والبارون دى مالاريه Malaret مراقبا فرنسيا على المصروفات . فلما تألفت وزارة نوبار باشا الأولى فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أوروبيان وقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية اكتفاء بالوزيرين الأوروبيين ، على أن تعود الرقابة إذ فصل أحد الوزيرين الأجنبيين من غير موافقة حكومته ، وبعد استقالة وزارة نوبار باشا ، ثم وزارة توفيق باشا ، تألفت وزارة شريف باشا الوطنية فى أواخر عهد إسماعيل وليس فيها وزير أوروبى ، فعرض على الدولتين الإنجليزية ، والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، ولكن الأزمة السياسية كانت قد اشتدت بين الخديو إسماعيل والدول ، فلم يعين الرقيبان ، وانتهت بخلع إسماعيل .

(١٣) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

(١٤) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

فلما تولى توفيق باشا الحكم أصر على أن تكون الوزارة خالية من وزراء أوروبيين مقابل إعادة الرقابة الثنائية . فتألفت وزارة شريف باشا وكذلك الوزارة التى رأسها الخديو ، دون أن يكون فيهما وزيران أوروبيان . وفى عهد الوزارة الأخيرة أصدر الخديو مرسوما فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بإعادة العمل ، بنظام الرقابة الثنائية كما تقررت فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتعيين السير افلن بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) مفتشا (رقيبا) على الإيرادات ، بدلا من المستر رومين . والمسيو دى بلنيير De Blignières رقيبا على الحسابات والدين العمومى بدلا من البارون دى مالاريه[١٥] وكان هذا التعيين بترشيح الدولتين الإنجليزية والفرنسية .

نفى السيد جمال الدين الأفغانى

وقد نهجت هذه الوزارة . فى مدتها القصيرة ، منهج الاستبداد والاضطهاد . وكان أبرز عمل لها ، نفى السيد جمال الدين الأفغانى من مصر ، بقرار صدر من مجلس الوزراء . وقد أذاعت الوزارة بلاغا رسميا من إدارة المطبوعات ، بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيه نفى السيد بعبارات جارحة ، ملؤها الكذب والافتراء[١٦] .

وزارة رياض باشا

(٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

كان رياض باشا فى أوروبا حين قدم شريف باشا استقالته ، فلما ألف الخديو الوزارة أرسل فى استدعائه . ففهم الناس أن نية الخديو قد اتجهت إلى إسناد وزارة الداخلية إليه ، على أنه فى الحقيقة كان ينوى أن يعهد إليه تأليف وزارة جديدة .

جاء رياض باشا إلى الإسكندرية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وذهب منها إلى القاهرة . وقابل الخديو ، وتبادلا الآراء فيما يكون عليه نظام الحكم . وفى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ عهد إليه الخديو تأليف وزارة جديدة ، وبعث إليه فى اليوم نفسه بكتاب بالفرنسية بين فيه القواعد التى يسير عليها ، فأعاد هيئة مجلس النظار ، بعد إلغائها ، واحتفظ لنفسه بحق حضور جلساته . وتولى رآسته عند

(١٥) الوقائع المصرية عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

(١٦) نشر هذا البلاغ فى الوقائع المصرية عدد ٣١ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، يراجع كتابنا « عصر إسماعيل » ج ٢ ص ١٦١ و ١٧٤ (الطبعة الأولى) .

الاقتضاء . ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برآسة ولى الأمر ، وطورًا برآسة رئيس النظار . قال فى كتابه :

« عزيز رياض باشا »

« انى لما أخذت أخيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى إعادة الحكومة الشخصية . وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار ، ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرا قطعيًّا ، ولا أمرًا مخالفا للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم . وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ولا يتعلق بى ألا تكون مرعية الإجراء على الدوام . ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص كما لا تخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى إدارة المملكة .

« وإنى لمتيقن أنكم مشتركون معنا فى هذه الأفكار والتصورات ! وأنكم عازمون عزمًا قويًّا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتمام ، وإنى لأعرف درجة إخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم فى بذل المجهود بحفظ حقوقه . ولهذا فإنى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، وأحلت رياسة مجلس النظار على عهدتكم حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته ، وتولى رياسته عند الاقتضاء . وإنى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار . ثم ترفع أسماؤهم إلينا لأصدق على توظيفهم . وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الأشغال على ماتقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، فإنه لا يزال مرعى الإجراء فى جميع أحكامه التى لا يعتريها تغيير بأمرنا هذا . وإن المحافظين والمديرين ، ومأمورى الضبطيات . ووكلاء النظارات ، وكتاب أسرارها ، ومفتشى الأقاليم ، ومديرى الإدارات المهمة لا يكون نصبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار ، والتصديق عليه من لدنا . وأما باقى الموظفين : فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسًا من نظارهم ، الذين هم تابعون لهم . ولا يخفى عليكم أننا فى شاغل من المسائل المهمة . وقد دعتنى الحاجة إلى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الإيرادات والمصروفات السنوية ، بطريقة منتظمة ، وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية



مصطفى رياض باشا

الذى شبت فى عهده الثورة العرابية

١٨٣٤ - ١٩١١

لحسن غايتنا ومعظم همنا ، وإنى على يقين بأنى أعتمد عليكم فى حل هذه المسائل ومشاكلها من الأمور المهمة ، ولخبرتكم التامة ، وحبكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالإصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع ، ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله[١٧] .

فرفع رياض باشا إلى الخديو الكتاب الآتى تعريبه ، متضمنا تأليف الوزارة وبيان أسماء أعضائها :

« مولاى »

« لقد تفضلتم علىّ بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة ، وإنى لأشكر الجناب العالى على وثوقه بى ثقة تامة أعلم قدرها وأشكر أيضًا مولاى حيث تكرم علىّ بالاعتماد بسبب إخلاصى للوطن العزيز وإدارته ، وغاية آمالى تحقيق المقاصد الكريمة التى أبداها سيدى بهذه المناسبة ، ويلزمنى أن أساعد

(١٧) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وقد كتب الأصل بالفرنسية وكذلك جواب رياض باشا ونشرا فى جريدة (المونيتور إجبسيان) عدد ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ونشرت الوقائع تعريبها .

على قدر إمكانى بالاتحاد فى ذلك فى رفقائى الموافقين على مثل هذه المقاصد لإنفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التى جعلتها الحضرة الخديوية أساسًا لحكومتها وعدتها أعظم وسيلة للتوصل إلى إصلاح حالة القطر المصرى ، ولهذا الفكر الصائب بذلت همتى فى أداء ما دعيت إليه ، ولأجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنية التوجيهات الآتية للتصديق عليها :

عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية والبحرية ، مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية ، على باشا مبارك ناظر الأشغال ، حسين فخرى باشا ناظر الحقانية ، على باشا ابراهيم ناظر المعارف ، محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف .

« فإذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية ، فألتمس صدور أمرها الكريم بذلك مع تفضلها علىّ بتوليتى نظارة الداخلية أصالة ونظارة المالية مؤقتًا كما تفضلت علىّ بتوليتى رياسة مجلس النظارة .

« وأقدم مزيد الاحترام التام للأعتاب العلية وأتشرف بأن أكون خادم جلالتكم الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع »[18] .

وعلى مقتضى هذا الكتاب صدر الأمر الخديوى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بتأليف وزارة رياض باشا .

شخصية رياض باشا

مثل رياض باشا دورًا طويلا على مسرح السياسة المصرية ، سواء قبل الثورة العرابية . أو فى خلالها أو فى عهد الاحتلال ، وعمر طويلا إذ توفى سنة ١٩١١ عن سبع وسبعين سنة ، فهو من الشخصيات البارزة فى تاريخ الإدارة المصرية .

ولد سنة ١٨٣٤ م (سنة ١٢٥٠ هـ) . وهو من عائلة تعرف بعائلة الوزان[19] ، وكان أبوه ناظرًا لدار الضرب (الضربخانة) المصرية ، التحق منذ صباه بالوظائف الأميرية إذ دخل فى خدمة الحكومة كاتبا بديوان المالية فى يناير سنة ١٨٤٨ قبل أن ينال حظًا موفورًا من التعليم ، وأخذ يتدرج

---

(١٨) الوقائع المصرية ، العدد السابق .

(١٩) هى عائلة مصرية إسلامية ، ولا صحة لما يزعمه بعض المؤلفين من أن رياض باشا من أصل إسرائيلى أناضولى ، فهو مصطفى رياض بن إسماعيل أفندى الوزان بن أحمد الوزان بن حسن الوزان كبير كتبة الحكومة المصرية المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ (١٧٩٠ م) .

فى الوظائف حتى التحق كاتبا بالمعية سنة ١٨٤٩ ، ثم دخل فى سلك فرقة الموسيقى برتبة ملازم ونال فى وقت قصير رتبة يوزباشى ثم صاغ ثم رتبة بكباشى ، وعين سنة ١٨٥٢ ياورًا بمعية عباس الأول ونال الحظوة عنده فرقاه إلى رتبة أميرالاى وجعله مهردارا له (حامل الختم) ، ثم عينه مديرا للجيزة وأطفيح ، وأخذ يترقى فى المناصب العالية حتى صار فى عهد اسماعيل عضوًا فى المجلس المخصوص الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم صار وزيرًا سنة ١٨٧٨ فى وزارة نوبار باشا الأولى التى سقطت بتأثير ثورة الجيش فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، وتولى رياسة الوزارة لأول مرة فى عهد الخديو توفيق كما رأيت فى سياق الحديث .

يرجع اختيار الخديو لرياض باشا إلى ما عرف عنه من موافقته إياه فى الميل إلى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى ، والإذعان للتدخل الأجنبى ، فكان من هذه الناحية غبطة للدوائر الأجنبية ، وخاصة وكلاء الدول السياسيين ، وقد بدت منه هذه الميول منذ عهد اسماعيل ، وظهر الفرق جليا بينه وبين شريف باشا فى هذا الصدد ، فليس يخفى ما حدث على أثر ارتباك شئون مصر المالية من إنشاء صندوق الدين . وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وإمعان الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى تدخلها ، وطلبهما من الخديو اسماعيل تأليف لجنة أوروبية ، عرفت بلجنة التحقيق العليا ، لفحص شئون الحكومة المالية ، فنزل اسماعيل على إرادتهما وأصدر مرسوما بتأليف هذه اللجنة فى يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان تأليفها امتهانا لكرامة الحكومة ومظهرًا من مظاهر التدخل الأوروبى فى أمورها ، وقد تألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدول الدائنة وليس فيهم عضو مصرى سوى رياض باشا ، وكان اختياره بطلب الدوائر الأجنبية ، وهذا يدلك على ارتياحها إلى مسلكه وسياسته ، قارن هذا برفض شريف باشا (وكان وقتئذ وزيرًا للخارجية) الحضور أمام اللجنة عندما استدعته لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت إلى استقالته ، تجد الفرق محسوسا بين ميول الرجلين ونزعتهما ، وهذه اللجة هى التى أوعزت بتأليف وزارة نوبار باسا وفيها وزيران أجنبيان ، وهى المسماة بالوزارة المختلطة ، وكان فيها رياض باشا وزيرًا للداخلية ، فكانت سياستها قائمة على ممالأة الأجانب وحماية مصالحهم حتى سميت « الوزارة الأوروبية » ، وفى عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين وأسندت مناصب كبيرة فى الحكومة إلى طائفة من الأوروبيين ، ولما سقطت فى فبراير سنة ١٨٧٩ أعقبتها وزارة توفيق باشا ، القصيرة المدة ، وفيها الوزيران الأوروبيان ، وتولى فيها أيضا رياض باشا وزارة الداخلية ، فكان من أعمالها فض مجلس شورى النواب تخلصًا من مراقبته ، وقد تولى رياض باشا إبلاغ هذا القرار

إلى المجلس وتنفيذه ، واصطدم بالنواب فى جلسة تاريخية ، فاعترض فيها هؤلاء على قرار الحكومة ومسلكها ، وعلى رياض باشا كما فصلنا ذلك فى كتاب عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢١١ (من الطبعة الأولى) . فهذه السوابق لم تكن تدعو إلى الاطمئنان لسياسة رياض باشا ، وقد تبين من تتابع الحوادث أن ميوله للحكم المطلق ، وكراهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الأوروبى لم تفارقه فى عهد وزارته ، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة العرابية إذ كان أول مطالب العرابيين فى سبتمبر سنة ١٨٨١ هو إسقاط وزارة رياض باشا ، وهذه النزعات ترجع إلى شخصية رياض ، فقد كان من أبرز صفاته التعاظم والكبرياء ، والزراية بالشعب ، وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات ، فهو من طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون إلى الشعب بعين الزراية ، ولا يعترفون له بحقوق الرقابة على شئون الحكومة ، ومع ان شريف باشا كان أعرق منه فى الارستقراطية فإنه كان يخالفه فى نزعته ، ويدعو إلى تخويل الأمة حقوقها فى الدستور والحكم النيابى ، ولعل ذلك راجع إلى أن شريف باشا يختلف فى نشأته وثقافته عن رياض ، فقد كان أبوه قاضيا لقضاة مصر ، وانتظم هو فى سلك المدارس النظامية ، ثم استكمل علومه فى مدارس فرنسا الحربية فنال فيها قسطا موفورًا من الثقافة والتهذيب ، واستروح فى فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية ، أما رياض فلم يتلق تعلما عاليا فى المدارس النظامية ، وكان حظه من العلم غير موفور ، بل هى قشور اقتبسها بذكائه الفطرى ومرانه وقوة ذاكرته ، فظل محدود الفكر ، ولم ينفذ ببصيرته إلى أبعد مما يراه الباشوات القدماء من حاشية الخديويين والأمراء ، ولم يكن يمتاز عنهم إلا بالذكاء والهيبة والهمة وقوة الإرادة ، وكان على شاكلتهم فى الغرور والاعتداد بالنفس ، وهذا الغرور من الأسباب التى جنحت به إلى الاستبداد فى الرأى ، لأنه لم يكن يرى نفسه فى حاجة إلى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير .

على أن رياض باشا كان من الوجهة الإدارية حاكما ممتازا ، فمن الحق أن له فى هذه الناحية مزايا لا يستهان بها ، كان حازما قوى الشكيمة ، بارز الشخصية ، ماضى الإرادة ، محبًّا للعمل ، لا يهن فيه ولا يمل منه يقظًا على رقابة مرءوسيه ، يشعرهم دائمًا بأنه عليهم رقيب عتيد ، ويأخذهم بالشدة والحزم إذا هم قصروا فى القيام بواجباتهم ، وقد كان بلا مراء أكفأ معاصريه من الوجهة الإدارية ، وأكثرهم جلدا على العمل ، وهذه المزايا قد ساعدت كثيرًا على انتظام الأداة الحكومية فى عهده ، ثم كانت له ميزة كبرى غير ذلك ، وهى نزاهته واستقامته ، وحبه للعدل ، وتعففه عن الرشوة ، وتلك صفات لم تكن مألوفة فى طبقة الحكام ، وإنها لتستحق

ما هى جديرة به من حسن التقدير ، فشخصية رياض باشا تجمع كثيرًا من المزايا إلى جانب كثير من النقائص ، وبهذه الصفات المتباينة تولى وزارته الأولى فى عهد الخديو توفيق ، وهى الوزارة التى شبت فى عهدها الثورة العرابية .

المسألة المالية

كانت المسألة المالية أهم مشكلة واجهتها مصر ، حين ولى توفيق باشا الحكم ، إذ لم يكن خافيًا أن مطالب الدائنين كانت من أكبر العوامل فى خلع إسماعيل ، فاجتهد توفيق باشا فى إرضاء الدول ، تفاديًا من أن يستهدف لغضبها ، كما استهدف أبوه من قبل ، وقد بادر إلى الاتفاق مع الدولتين الإنجليزية ، والفرنسية على إعادة العمل بنظام (الرقابة الثنائية) ، وصدر المرسوم الخديوى بذلك قبل تأليف وزارة رياض باشا كما تقدم بيانه ، واقتصر المرسوم على تعيين الرقيبين (المفتشين العموميين) دون أن يبين حدود منصبيهما ، فكان مطلوبًا من رياض باشا أن يضع نظامًا لهذا المنصب لكى لا تنقلب الرقابة سلطة فعلية فى إدارة شئون الدولة .

نظام الرقابة الثنائية

ولكن رياض باشا لم يكن من صفاته أن يقاوم التدخل الأوروبى ، فترك لقنصلى الدولتين ، الإنجليزية والفرنسية ، وضع مشروع اللائحة التى تحدد سلطة الرقيبين ، وعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ، وجرت فى شأنه مناقشة طويلة ، انتهت بإقراره كما هو ، فجاء مشروعًا هادمًا لسلطة الحكومة الأهلية ، يجعل للرقيبين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، وهما وإن لم يعدا من الوزراء رسميًا لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير ، ولهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها . والاشتراك فى مداولاته ، على ألا يكون لهما إلا رأى استشارى ، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا . . فهى تؤدى حتمًا معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح ، وقد نص المرسوم على أن الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يطلب منهم الرقيبان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة ، أن يقدم لهما كل أسبوع كشفًا مفصلا عن إيراد الخزانة العامة ومصروفاتها ، وكل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيبان النظر فى المصالح العمومية التى لهما مراقبتها والإشراف عليها ، أى جميع مصالح الحكومة ، ولا يحق

للحكومة عزلها إلا برضا من حكومتيهما ، وبهذه الاختصاصات صار الرقيبان يتدخلان فى كل شأن من شئون الحكومة المالية .

صدر المرسوم الخديوى بوضع هذا النظام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، فأثار السخط فى نفوس المصريين ، لما تبينوا من أحكامه المهينة ، ونصوصه المذلة ، وكان صدوره من أهم الأسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها .

التنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس صفقة خاسرة

كان لمصر بمقتضى عقد امتياز قناة السويس حصة من أرباحها السنوية تبلغ ١٥ فى المائة من مجموع تلك الأرباح تئول إليها كل عام ، وكانت هذه الحصة هى البقية من الفائدة التى تعود على مصر من القناة ، بعد أن باع الخديو اسماعيل أسهمها فيها ، ففى أوائل عهد توفيق عرض الرقيبان الأوروبيان – السير افلين بارنج (اللورد كرومر) والمسيو دى بلنيير – على الحكومة أن تبيع هذه الحصة مقابل ٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، وكانت مرهونة من قبل لنقابة من الماليين بباريس ، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ فى جلسة غير اعتيادية عقدت خصيصا للنظر فى هذه المسألة ، وحضر الجلسة السير بارنج والمسيو ليرون ديرول Liron d'Airoles نائبا عن المسيو دى بلنيير الذى كان فى باريس يفاوض فى إتمامها ، فأيد السير بارنج (كرومر) إبرام الصفقة ودافع عنها دفاعا طويلا ، وكانت وجهة نظره أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التى ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تبيعها ، ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة إذ صرح فى جلسة مجلس الوزراء أن لها جانبا سياسيا لأن الحكومة إذا باعت حصتها فى الربح فلا يبقى لها أى حق مادى فى قناة السويس ، مع أن القناة قائمة فى أرض مصر ، وأنه عقد المجلس خصيصًا للنظر فى هذه المسألة ، على أنه مع هذه الملاحظة لم يعارض فى إبرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة إليها ، وقال حسين فخرى باشا وزير الحقانية : أن الرهن هو السبيل إلى البيع فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة ما دامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمة الرهن ، وقال على باشا مبارك وزير الأشغال : أننا مضطرون إلى بيع هذه الحصة مع شديد الأسف فإن الجميع يسعون فى الحصول على جزء من رأس مال القناة ولو كان سهما واحدا ونحن نتجرد من كل حق فيها ، ثم عاد السير افلين بارنج « كرومر » إلى تسويغ هذا البيع ، وانتهت الجلسة بإقراره[٢٠] مقابل

(٢٠) محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ .

ثمن بخس مقداره ٢٢ مليون فرنك وهى بلا شك صفقة خاسرة . لأن قيمة هذه الحصة الآن (١٩٣٧) تبلغ عشرين مليون جنيه ، وتغل إيرادًا سنويا لا يقل فى السنة عن ٨٦٩,٠٠٠ جنيه ، أى أكثر من الثمن الذى بيعت به الحصة كلها ، وهذا يدلك على ما فى الصفقة من الخسران المبين .

ميزانية سنة ١٨٨٠

هى أول ميزانية وضعت فى عهد توفيق ، وقد رفع بها رياض باشا تقريراً إلى الخديو ، وصدر المرسوم بتقريرها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ [٢١] ، وقد قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٨,٥٦١,٦٢٢ جنيها ، والمصروفات بمبلغ ٣,٦٤١,٥٤٤ جنيها ، يضم إليها ٦٨١,٤٨٦ جنيها قيمة الجزية السنوية ، التى كانت تؤدى لحكومة الآستانة ، والباقى ومقداره ٤,٢٣٨,٥٩٢ جنيها خصص للدين العام[٢٢] ، أى أن مخصصات الديون كانت تبلغ أكثر من نصف الإيرادات . وسنذكر هنا أقلام هذه الميزانية[٢٣] ، لأنها تعطينا فكرة عن الحالة المالية فى ذلك العهد[٢٤] .

(٢١ و ٢٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠ .

(٢٣) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠ .

(٢٤) راجع « للمقارنة » مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ فى كتابنا « عصر إسماعيل » ج ٢ ص ٣٠٥ (طبعة أولى) ، ويلاحظ فى معرض المقارنة أن إيرادات الحكومة فى سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بلغت ٣٣,٧١٥,٩٠٧ ج ومصروفاتها ٣١,٦٠٠,٢٥٢ ج ، وفى سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغت الإيرادات ٩٧,٣٩٤,٠٠٠ ج والمصروفات ١٠٣,٥٠٣,١٠٠ .

الإيرادات

١– الأموال المقررة

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أموال الأطيان	٥,٢٢٧,٣٨٨	
عوائد الأملاك	٦٢,١٩٦	
ويركو أرباب الكارات (ضريبة أصحاب الحرف)	٢٠٨,٠٩٣	
عوائد الأغنام والمعز	١٢,٦٧٤	
عوائد العربات وحيوانات الأجرة	١٠,٨٠٧	
عوائد معاصر الزيت	٣,٤٦٨	٥,٥٢٤,٦٢٦

٢ – الأموال والايرادات غير المقررة

من المحاكم	١٨٠,٥٤٨	
من الجمارك	٦٦٢,٥٢٩	
من البريد	٧٥,٩٥٠	
من الدخولية	٢٤٧,٦٥٥	
من المصلح (الملح)	١٠٠,٠٠٠	
التسجيل والطوابع	٦١,١٧٧	
مصايد الأسماك	٧٦,٢١٦	
عوائد الرسالة	٨٥,٧٤٣	
عوائد أوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠,٧٦٤	١,٥٣٠,٥٨٢

٣ – السكك الحديدية والتلغراف

السكك الحديدية	١,٠٥٠,٥٠٠	
التلغراف	٢٩,٠٠٠	١,٠٧٩,٥٠٠

٤ – وابورات البوستة الخديوية

	١٢٨,١٠٠	١٢٨,١٠٠

٥ – ايرادات المصالح الأخرى

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ميناء الإسكندرية	٥٠,٠٠٠	
الانجرارية (إدارة الملاحة النيلية)	٣٢,٩٣٩	
الفنارات	٤١,١٤٣	
الضربخانة	١٩,٤٢٤	
الموانى (ما عدا ميناء الإسكندرية)	١,٥٤٣	
سكة حلوان	٧,٩٩٢	١٥٣,٠٤١

٦ – الإيرادات المتنوعة

إيجار ومتحصلات أملاك الميرى	٤٠,٠٠٤	
رسوم تمغة ومصاغات	٥٦٥	٤٠,٥٦٩

٧ – المتحصلات المتنوعة

ايرادات مصلحة الصحة	١٦,٥٦٢	
الجهادية	١٧٨	
البحرية	١,١٨١	
ايرادات المدارس	١,٢٦٥	
الأشغال العمومية	٤,١١٢	
مستقطع نظير أطيان معاش	١٧٦	
رسوم الأرضية فى زمن الموالد والأعياد	٣٢٦	
رسوم تقاسيط الروزنامة وغيرها	٥٢٨	
متحصلات أخرى	٦,٣٠٠	٣٠,٣٥٨

٨ – سلفيات الفلاحين

تحصيل ثمن البذور المعطاة سلفا لأهالى الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨	٢٩,٩٣٥	٢٩,٩٣٥

٩ – مستقطع نظير الأحتياطى

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
المستقطع من رواتب الموظفين	٤٤,٩١١	٠٤٤,٩١١
		٨,٥٦١,٦٢٢

المصروفات

١ – خراج مصرى		٦٨١,٤٨٦
٢ – الدين العمومى		
الدين المنتظم [٢٥]		٠٠٠٠٠
غير المنتظم		٠٠٠٠٠
٣ – مخصصات الخديو والعائلة الخديوية		٣١٥,٠٠٠
٤ – المعية السنية		٤١,٨٢٢
٥ – مجلس النظار		٥,٧٩٦
٦ – نظارة الخارجية		١١,٣٣٦
٧ – نظارة المالية		
ديوان العموم	٨٧,٠٠٢	
التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)	١٩,٥٠٠	
صندوق الدين العمومى	٢٠,٧٤٥	
التاريع (إدارة المساحة)	٥٠,٠٠٠	
المديريات والمحافظات والدوائر البلدية	١٥٨,٤٢٧	
دخوليات	٤٢,٥٢٥	
إدارة مصايد الأسماك	١١,٧٨١	

(٢٥) ترك على بياض فى الميزانية لأنه لم يكن قد تم تحديد المقدار المخصص للدين المنتظم « الكونسليد » وللدين غير المنتظم ، ولكن تخصص مبلغ ٤,٢٣٨,٥٩٢ جنيها للدين العام إجمالا فى كتاب رياض باشا إلى الخديو بطلب التصديق على الميزانية .

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
تحصيل عوائد الرسالة	٤,٢٦٥	
ميناء الإسكندرية	٤,٤٦٠	
الفنارات	٢٤,٥٨٦	
الضربخانة	٦,٤٧٢	
أقلام متنوعة	١٠٢,١٩٩	
٨ — نظارة الجهادية والبحرية		
الحربية	٣٦٠,٠٠٠	
البحرية	٥٤,٧٣٤	٤١٤,٧٣٤
٩ — نظارة المعارف		
ديوان العموم	٥,٩٠٦	
المدارس والمكاتب	٤٢,٩٩٢	
أقلام متنوعة	١٠,٥١٧	٥٩,٤١٥
١٠— نظارة الداخلية		
ديوان العموم	٤٦,٠٢٠	
مجلس النواب	٢,٣١٢	
المديريات والمحافظات	١١٣,٢٨٦	
الضبطيات	١٥٧,١١٧	
خدمة المطافىء	٨,٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢,٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦٠,١٥٤	
الرزنامة	٨٨,٣٧٣	
الدفترخانة المصرية	٢,٠٧٣	٤٨٠,٨٨٣

١١– نظارة الحقانية

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ديوان العموم	٢٤,٠٥٣	
المحاكم المختلطة	١٣٢,٠٤٣	
المحاكم الشرعية	٣١,٣١٨	
المجالس (المحاكم) المحلية	٥٦,٨٨٧	٢٤٤,٣٠٠

١٢ – نظارة الأشغال العمومية

ديوان العموم	٢٨,٧٦٠
مصالح الأقاليم	٢٣,٨٢٠
حفظ أبنية الحكومة	٢٨,٠٠٠
أشغال حفظ النيل	٤٨,٢٥٠
أشغال صناعية	٦٤,٥٧٠
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦,٢٧٩
رياح البحيرة	١٢,٢١٧
ترعة الإبراهيمية	٢١,٧٦٣
ترعة الإسماعيلية	١٨,٤٦٣
ترعة المحمودية	١٨,٩٧٨
كوبرى قصر النيل	١,٩٩١
سد أبو قير	٢,٥٤٥
المواني « ما عدا ميناء الإسكندرية »	٥,٥٢٠
مجلس الزراعة	٢,٦٢٠
تنظيم مدينة مصر	٥٢,٦٥٨
تنظيم مدينة الإسكندرية	٢٧,٤٦٩
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠,٣٩١
المتحف « الأنتكخانة »	٤,١١٠

		جنيه مصرى	جنيه مصرى
المعادن والمحاجر والملاحات		١٦,٢٧٨	
الانجدارية		٣٠,٣٣٠	
التياترات		,٧٣٥	
سكة حلوان الحديدية		٩,٠٣٤	٤٤٧,٨٧١

١٣ – السكك الحديدية والتلغرافات

عموم المصلحة	٢٥,٦٣٠	
تشغيل	٧٩,٣٩٠	
إدارة الخطوط	٨٨,٢١٠	
إدارة الورش والعمليات	٢٠٦,٦٠٠	
المخازن	٨,١٣٠	
التلغراف	٣٤,٧٠٠	٤٤٢,٦٦٠

١٤ – الجمارك

الجمارك	٣٧,٨٢٨	
خفر السواحل	١٢,٠٠٠	٤٩,٨٢٨

١٥ – البوستة		٦٤,٧٣٩
١٦ – وابورات البوستة الخديوية		١٢٧,٨٣٦
١٧ – المصلح		
الملاحات وأشوان الملح	١٢,٩٢٣	
ثمن الملح ونقله	٨,٦٣٩	٢١,٥٦٢

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨ – لوازم الأشوان والمخازن		
مصروفات الأشوان والمخازن فى المحروسة	٢,٥٩٢	
تموين الأشوان والمخازن	١٢,٥٠٠	١٥,٠٩٢
١٩ – مبالغ احتياطية للمصروفات الطارئة		١٥٠,٠٠٠
٢٠ – معاشات		٢١٦,٧٣٦
المجموع ما عدا الدين		٤,٣٢٣,٠٣٠

رحلة الخديو فى الأقاليم

كان الخديو توفيق يميل فى بدء حكمه إلى التحبب إلى الأمة ، فاعتزم زيارة الأقاليم ليتصل بالأعيان والرعية ويتعرف أحوالهم وقد تمت هذه الرحلة فى عهد وزارة رياض باشا .

بدأت سياحة الخديو فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ ، فزار مديريات الوجه القبلى حتى أسوان وعاد إلى القاهرة فى ١٢ فبراير ، فدامت سياحته أكثر من شهر ، ثم أستأنف السياحة فى ١٠ أبريل فزار مديريات الوجه البحرى وثغرى دمياط ورشيد ، وعاد إلى العاصمة فى ٤ مايو ، وقد زار فى طوافه كبار الأعيان فى المديريات ، وأقاموا له الحفلات الفخمة ، وأسرفوا فى التنافس للإنفاق على المآدب والولائم والأفراح لإستقبال الخديو فى دورهم ، مما أدى إلى استدانة الكثيرين منهم الأموال الباهظة من المرابين فازدادات الحالة المالية ضيقاً ، ولم تجن البلاد من هذه السياحة فائدة تعادل الأموال الطائلة التى ضاعت فيها ، والخسائر الفادحة التى تكبدها الأعيان فى وقت كانوا ينوءون فيه بالأثقال والمغارم .

لجنة التصفية

كان مطلوباً من الحكومة وضع نظام مالى لتسوية الديون العامة وبيان طريقة وفائها وأداء فوائدها وأقساطها ومقدار ما يخصص لها من إيرادات الخزانة السنوية ، وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة ، فاتفق الخديوى والدول التى لها معظم الديون وهى فرنسا وانجلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة ، وبعد تعهده وإياها بتنفيذ كل

ما تقرره من الخطط ، أصدر مرسومًا فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الإنجليزية وعضو واحد عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، وعضو واحد عن مصر[٢٦] ، وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر فى الملاحظات التى يقدمها أصحاب الشأن ممن يهمهم الأمر ، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التى بمقتضاها تتم تصفية الديون السائرة ، ثم تحديد الإيرادات التى يمكن تخصيصها فى الميزانية للديون المنتظمة (الثابتة) والديون السائرة ، مع تحديد المقدار الذى يفى بحاجات الحكومة ومطالبها ، وخول المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من القرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الأوروبيين ونص كذلك على إمكان إطالة مدتها بعد صدور قانون التصفية إلى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ، وتعهد الخديوى فى المرسوم بإصدار القانون الذى تحضره اللجنة ، وهو المعروف بقانون التصفية ، ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية تقيدت بداءة ذى بدء بإنفاذها التشريع الذى تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأى يعتد به فى وضعه ، إذ لم يكن لها إلا مندوب واحد فى لجنة التصفية ، وهذا يبين لك مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الأوروبى .

أعضاء لجنة التصفية

وفى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ أصدر الخديو مرسوما بتعيين أعضاء اللجنة[٢٧] وهم : السير رفيرس ويلسن Rivers Wilson (الذى كان رئيسا للجنة التحقيق العليا فى عهد إسماعيل ووزيرًا للمالية فى وزارة نوبار باشا) والسير أوكلن كولفن Auckland Colvin مندوبين عن انجلترا والمسيو بليج دى بوغاس Bellaigue de Boghas والمسيو ليرون ديرول Liron D'Airoles عن فرنسا . وفون كريمر Kremer عن النمسا . ودى تريسكو De Treskow عن ألمانيا . والمسيو بارافللى Baravelli عن إيطاليا . وبطرس بك (باشا) غالى مندوبا عن الحكومة المصرية ، وعهد المرسوم برئاسة اللجنة إلى السير ريفرس ويلسن ، وفى اليوم ذاته وقع قناصل الدول الممثلة فى اللجنة ميثاقا بأن تقبل دولهم القانون الذى تضعه اللجنة ، وأن تبلغه إلى الدول الأخرى المشتركة فى تأسيس المحاكم المختلطة لكى توافق عليه ، وهاك أسماء الموقعين على هذا الميثاق :

---

(٢٦) الوقائع المصرية عدد ٤ أبريل سنة ١٨٨٠

(٢٧) الوقائع المصرية عدد ٧ أبريل سنة ١٨٨٠ .

البارون ساورما Sauruma قنصل ألمانيا العام . دى شيفر De Schaeffer قنصل النمسا . دى رنج De Ring قنصل فرنسا . ادوار ماليت Edward Malet قنصل انجلترا . دى مارتينو De Martino قنصل ايطاليا .

وفى خلال مداولات اللجنة عين السير أوكلن كولفن مراقبا (مفتشا) بدلا من السير افلن بارنج (كرومر) الذى تقلد إدارة مالية الهند مع بقاء السير كولفن عضوا بلجنة التصفية ، وعين البارون دى فتسيره Devetsera بدلا من فون كريمر الذى استعفى من عضوية صندوق الدين ولجنة التصفية .

قانون التصفية

ولما أتمت اللجنة عملها قدمت إلى الخديوى القانون الذى وضعته ، فأصدر به مرسوما فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ [٢٨] ، وهو المعروف بقانون التصفية ، الذى يعد أساس نظام مصر المالى حتى سنة ١٩٠٤ ، ولما له من خطر الشأن أبرق قنصل فرنسا العام إلى حكومته بصدوره يوم توقيع الخديو عليه [٢٩] .

ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤,٨٩٧,٨٨٨ جنيها فقط من الإيرادات بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر إلى تركيا (ومقدارها ٦٨١,٤٨٦ جنيها مصريا) ، وما يبقى من الإيرادات أى ما يزيد على نصفها يخصص للدين العام ، وخصص من ذلك لخدمة الدين الموحد صافى إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وإيرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وفى حالة عدم كفاية هذه الموارد لأداء الكوبونات تلزم الحكومة بدفع الفرق ، وكل ما يزيد من الإيرادات المخصصة لذلك وما يحصل من موارد أخرى غير ثابتة ، يستخدم فى استهلاك الدين الموحد ، وغير هذا إذ اتفق أن زيادة الإيرادات المخصصة له لم تعادل نصفا فى المائة من مجموع الدين الموحد ، تقوم الحكومة بأداء كمالة هذا النصف فى المائة من زيادة الإيرادات الحرة على المبلغ المحدد لنفقات المصالح الأميرية وهو ٤,٨٩٧,٨٨٨ جنيها .

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة لضمان دين الدائرة السنية ، مع وضعها تحت إدارة مصلحة دولية ، وحدد لهذا الدين فائدة خمسة فى المائة منها أربعة

(٢٨) نشر فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يولية سنة ١٨٨٠ .

(٢٩) برقية البارون دى رنج إلى المسيو دى فرسينيه . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٠ – ٨١ وثيقة رقم ١١٣ ورقم ١١٤ .

فى المائة بضمان الحكومة وواحد فى المائة فائدة تكميلية تدفع أيضا إذا سمحت بذلك إيرادات الأملاك ، وكل ما يزيد من الإيرادات يخصص بعد دفع فائدة خمسة فى المائة لتكوين مال احتياطى غايته ٣٥٠,٠٠٠ جنيه ثم لاستهلاك هذا الدين ، وتقرر أيضًا ضم دين الدائرة الخاصة الذى أنشىء بموجب اتفاقية ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ إلى دين الدائرة السنية على أن تقوم وزارة المالية بدفع القسط السنوى اللازم لخدمته وقدره ٣٤,٠٠٠ جنيه مع إبقاء إيرادات مديرية (قنا) مخصصة لقرض الدومين بصفة ضمانة ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق الإضافى المورخ ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ .

كان قانون التصفية نظاما مجحفا فرضته الدول الأوروبية على الحكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين ، وغنى عن البيان أن الروح التى أملت أحكامه هى محاباة الدائنين الأجانب وإيثارها على مصالح البلاد وأهلها ، وإرهاق المصريين فى سبيل وفاء الديون وفوائدها فقد خصص القانون للديون كما أسلفنا أكثر من نصف الدخل فى الميزانية ، بحيث لم يبق من الإيرادات السنوية ما ينتظر أن يفى بحاجات البلاد ورواتب الموظفين أو يكفى لإنفاذ مشاريع الإصلاح وجعل لمصر ميزانيتين ، الأولى خاصة بالدين العام ، وهى تزيد عن نصف إيراداتها ، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث إذا نقصت عن قيمة الكوبونات تلتزم الحكومة بأداء العجز ، أما إذا زادت عنها فإن الزيادة تبقى أيضا مخصصة للدين ، والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد المتقدم ذكره ، بحيث لا يزيد ولو زادت إيرادات الحكومة ، وإذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى المخصص لديونهم كما فرضه القانون ، وفى هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها ما لا يحتاج إلى بيان .

ولم تحفل اللجنة فى وضع هذا القانون إلا بحقوق أصحاب الديون الأوروبيين ، أما ديون الأهلين ، كقرض المقابلة ، ودين الرزمانة فلم يحسب لها فى القانون أى حساب ، مع أن الأهالى دفعوا نحو ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنية فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الرزنامة ، وأصبحت المبالغ التى اقترضتها الحكومة من الأهلين فى عهد اسماعيل بموجب سندات على المالية ، لا قيمة لها ، على خلاف سندات الديوان التى فى يد الأجانب ، فلا غرو أن قوبل صدور قانون التصفية بالسخط والاستياء ، وكان من أسباب قيام الثورة العرابية .

إلغاء قانون المقابلة

ويتصل بالتسوية المالية إلغاء قانون االمقابلة وقد صدر المرسوم بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ [٣٠] .

كان هذا القانون يقضى بأنه إذا دفع الملاك الضريبة المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدما ، تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ، وهى وسيلة ابتدعها الخديو اسماعيل سنة ١٨٧١ لابتزاز الأموال من الأهلين ، وكانت بمثابة قرض إجبارى استدانته الحكومة من أصحاب الأطيان ، فوقع عليهم بسببه حيف كبير ، ولكن إلغاء قانون المقابلة أصابهم منه حيف آخر ، فإن مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ قضى باعادة الضرائب الى نصابها الأصلى من غير أعفاء ، مع الوعد باستنزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت (وهو المسمى تعويض المقابلة) على أن يجرى تحقيق عن المبالغ المدفوعة فعلا على يد لجان ألفتها الحكومة ، وصارت المبالغ المدفوعة من الملاك عرضة للضياع .

كان الغرض من الغاء قانون المقابلة زيادة ما تجبيه الحكومة من الضرائب ، وقد زادت فعلا بمقدار ماكان يقضى به القانون من أعفاء الملاك الذين دفعوها من نصف المربوط على أطيانهم وصار حتما عليهم دفع المربوط كله ، مع أن ما دفعه الملاك من أقساط المقابلة بلغ كما أسلفنا خمسة عشر مليون جنيه ، فكان واجبا رد هذا المبلغ الضخم إلى من أخذ منهم قبل حرمانهم من الحق الذى اكتسبوه بموجب هذا القانون ، ولكن الحكومة جعلت المبالغ المدفوعة موضع تحقيق ، على أن يكون التعويض تبعاً لما ينتجه التحقيق ، وجاء قانون التصفية قاضيا بأن ما يثبت دفعه من المقابلة يخصم منه ما عساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقى يرد إلى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وحدد قانون التصفية ما يخصص سنويا لأقساط المقابلة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، وهى قاعدة تنطوى على اهدار حقوق الأهلين والاستهانة بها ، وهكذا كانت وزارة رياض باشا تنظر إلى الدائنين الوطنيين بغير العين التى كانت تنظر بها إلى الدائنين الأجانب ، فهؤلاء ترعاهم وتحقق مطالبهم وأطماعهم ، أما الدائنون الوطنيون فانها تنقض عهود الحكومة معهم كما رأيت فى الغاء قانون المقابلة .

---

(٣٠) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨٠ .

إلغاء السخرة وتخفيض الضرائب

لوزارة رياض باشا أعمال أخرى عدا التسوية المالية المتقدم ذكرها ، فمن أعمالها الحسنة إلغاء السخرة ، وكانت سائدة فى مصر إلى ذلك الحين ، وقوامها تسخير الأهلين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة ، كإقامة الجسور ، وشق الترع ، وتشييد دور الحكومة ، ثم تسخيرهم أيضا فى خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء وكبار الموظفين والأعيان فأمر رياض باشا بإلغاء السخرة ، وفيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية ، فقد وضع نظام البدل النقدى ، ليفتدى من يشاء نفسه من العمل البدنى فيها ، فخفت وطأة السخرية عن الأهلين .

وأبطل الضرب بالكرباج فى تحصيل الضرائب ، فكان ذلك من أعظم حسناته .

وجعل الأموال الأميرية على أقساط معينة تؤدى فى مواعيد محددة ، بما يوافق مصلحة الزارعين والملاك ، ولايلجئهم الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان ، وصدر المرسوم الخديو بذلك فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ (٣١) ، وقرر توزيع مياه الرى توزيعا عادلا بين الأهلين ، وألغى ضريبة (الملح) بموجب المرسوم الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وبقى الملح احتكارًا فى يد الحكومة .

وألغى نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة ، وصدر بذلك مرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ (٣٢) وهاك بيان أهمها : الضريبة أو العوائد الشخصية ، وكانت مفروضة على أشخاص الأهالى ، ضريبة الدمغة على المصوغات ، عوائد الرخص للقبانية والصيارفة والدلالة على مايباع من المصوغات ، عوائد الوزن ، عوائد بيع المجوهرات ، رسوم الأرضية والإقامة بالشوارع ، العوائد المتحصلة من طائفة الغجر ، عوائد بيع المواشى بمصر والإسكندرية والسويس ، ضريبة الإثنين فى المائة المضافة إلى عوائد الاملاك ، رسوم القيد عن العرضحلات ، عوائد معاصر الزيت ، عوائد الصوف ، عوائد مقالى الحمص ، عوائد الدخولية والتنظيم فى جميع القرى ، مع استمرارها فى المدن والبنادر المهمة ، ونص المرسوم على إعفاء الزارعين من ضريبة الويركو ، أى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، ومعظم هذه الضرائب مما وضعته الحكومة فى عهد إسماعيل ، وكان المتحصل منها ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا تقاس به الشدائد التى كان الأهلون يعانونها فى أداء تلك الضرائب ، والمضار التى كانت تصيب الصناعة والتجارة من جرائها .

---

(٣١) الوقائع عدد ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ .

(٣٢) الوقائع عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ .

وفى مقابل إلغائها زادت الحكومة من ضرائب الأطيان العشورية ١٥٠ الف جنيه بموجب مرسوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ [٣٣] ، لكى يتحقق معنى من معانى المساواة بين دافعى الضرائب [٣٤] .

امتلاك الحكومة قصور اسماعيل

وأصدر الخديو أمرًا فى ١٦ يونية سنة ١٨٨٠ باعتبار القصور الآتى بيانها وهى التى بناها إسماعيل أو التى امتلكها هو أو أفراد العائلة الخديوية ملكًا للحكومة ، وألحقت بالأملاك الأميرية المعدة للمنفعة العامة ، وقد بنى الامر على أنه « تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة أن العقارات والسرايات وملحقاتها المبينة أدناه صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بمال الحكومة ، وأنها لازمة للمصالح العمومية أو لإقامة خديو مصر ، وأنها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر ، وحيث أن العقارات المذكورة لايصح بناء على ذلك أن تكون ملكا لأحد الناس وإن كانت قد تحررت بها حجج بأسماء بعض عائلتنا » [٣٥] , وهذه القصور والعمارات هى كما وردت فى الأمر المذكور :

سراى عابدين . سراى الإسماعيلية . سراى القصر العالى . المكان الكائن بخط الاسماعيلية والذى كان معروفا بمخزن الموبيليات . مطبعة بولاق ومايتبعها من الآلات والمهمات والأبنية . إسطبلات بولاق . سراى الجزيرة ومايتبعها من المبانى والحديقة البالغ مساحة كل ذلك ٦٢ فدانا والأراضى التى تتبعها ويبلغ مقدارها ٣٥٩٥ فدانا . سراى الجيزة ومايتبعها من المبانى والحديقة ومقدار ذلك كله ٥١٧ فدانا . اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بحلوان . حديقة النزهة بالإسكندرية . سراى الرمل (مصطفى باشا) ومايتبعها من المبانى والقشلاقات والاسطبلات . سراى أدفينا . سراى المنصورة . سراى الروضة . سراى المنيا .

---

(٣٣) الوقائع المصرية عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ .

(٣٤) رسالة البارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى مصر إلى المسيو دى فرسينيه ، الكتاب الأصفر ١٨٨٠ – ١٨٨١ وثيقة رقم ١٠ .

(٣٥) الوقائع المصرية عدد ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ .

ميزانية سنة ١٨٨١

وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٨٨١ بالاتفاق مع الرقيبين الأوروبيين ، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٨,٤١٩,٤٢١ جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٨,٣٠٨,٨٧٠ جنيه ، فتكون زيادة الإيرادات على المصروفات ١١٠,٥٥١ جنيه[٣٦] .

إصلاح التعليم

أصدر الخديو مرسوما فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم ومايقتضى إجراؤه لذلك من التعديلات فى مناهجه ، وأسند رآستها الى على باشا ابراهيم وزير المعارف ، وأعضاؤها هم : عبد الله باشا فكرى . الجنرال لارمى باشا Larmee Bacha الدكتور سالم باشا سالم . المسيو دوربك Daure Bey مفتش التعليم . روجرس بك Rogers Bey المسيو فيدال بك (باشا) ناظر مدرسة الإدارة (الحقوق) وقتئذ[٣٧] .

وقد عملت اللجنة فى إصلاح برامج التعليم ، وقدمت تقريرًا بوجوب تأسيس مدرسة عليا للمعلمين (نورمال) لتخريج أساتذة المدارس ، وزيادة عدد المدارس الابتدائية ، وقد أنشئت مدرسة المعلمين فعلا ، وافتتحت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨١[٣٨] وتولى نظارتها المسيو موجل Mougel

وأنشئت مدرسة خاصة بتعليم أنجال الخديو وأنجال بعض الأمراء والذوات ، سميت (المدرسة العليا) نسبة إلى محمد على باشا مؤسس الأسرة الحاكمة ، وافتتحها الخديو فى أول يناير سنة ١٨٨١[٣٩] ، وكان مقرها بميدن عابدين ، وأنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعاشية عن تحصيل التعليم نهارًا ، وافتتحت ليلة أول مارس سنة ١٨٨١ .

وفى ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ صدر مرسوم آخر بإنشاء هيئة دائمة ، عرفت بالمجلس الأعلى للمعارف ، لإبداء الرأى فى كل مايختص بمشروعات التعليم ، وإنشاء المدارس الجديدة ، ونظام

---

(٣٦) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ وبه تفصيل أرقام الميزانية .

(٣٧) الوقائع المصرية عدد أول يونية سنة ١٨٨٠ .

(٣٨) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨١ .

(٣٩) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨١ .

المدارس عامة ، ويتألف هذا المجلس برآسة وزير المعارف ، وكان وقتئذ على باشا ابراهيم ، ومن عدد كبير من الأعضاء ، ذكرت أسماؤهم فى المرسوم وهم : على باشا مبارك وزير الأشغال العمومية . حسين فخرى باشا وزير الحقانية . المسيو مونى Money أحد مديرى صندوق الدين . المسيو ليرون ديرول Liron Dairoles باشكاتب الرقابة الثنائية . الجنرال ستون باشا Stone رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى . عبد الله باشا فكرى وكيل وزارة المعارف . الجنرال لارمى باشا Larmee ناظر المدارس الحربية . الدكتور سالم باشا سالم رئيس مجلس الصحة العمومية . الدكتور جالياردوبك Giallardot Bey ناظر مدرسة الطب. المسيو ماسبيرو Maspero ناظر المتحف . المسيو موجيل Mougel ناظر مدرسة المعلمين . اسماعيل بك (باشا) الفلكى ناظر مدرسة المهندسخانة ، روجرس بك Rogers Bey ناظر قلم الأملاك الأميرية ، المسيوفيدال بك (باشا) Vidal Bey ناظر مدرسة الإدارة (الحقوق) المسيو جيجون بك Guigon ناظر مدرسة الصنائع . اسبيتا بك Spitta مدير دار الكتب ؛ المسيومونتان Montant ناظر دروس (مدير تعليم) المدرسة العلية ، صادق بك شنن ناظر المدرسة التجهيزية ، الدكتور عثمان بك غالب (باشا) وكيل مدرسة الطب ، الشيخ حسين المرصفى الأستاذ بمدرسة المعلمين ، الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) المحرر الأول بالوقائع المصرية ، الشيخ زين المرصفى من العلماء ، الشيخ حسونة النواوى الأستاذ بمدرسة الحقوق ، المسيو برنار Bernard الأستاذ بمدرسة الألسن [٤٠] .

ولاشك أن تأليف مجلس المعارف هو عمل صالح ، كان ينتظر أن يكون له الأثر الحسن فى نهضة التعليم ، ولكن المجلس لم يدم طويلا لسقوط وزارة رياض باشا ، ثم صرف النظر عنه بسبب الحوادث العرابية ، هذا ومما يسترعى النظر فى تأليفه أن أغلبية أعضائه من الأجانب ، على غير حاجة إلى هذا العدد الجم منهم ، وبعضهم لايمت إلى التعليم بصلة كالمسيو مونى مدير صندوق الدين ، والمسيو ليرون ديرول باشكاتب الرقابة الثنائية ، مما يدل على أن الروح التى أملت تأليف هذا المجلس هى روح التعظيم من شأن الأجانب والعمل على كسب رضاهم ، والاطمئنان إليهم ، وهى من عيوب رياض باشا الجوهرية ، وليس من المعقول أن ينهض مجلس بالتعليم القومى نهضة صادقة وفيه هذا العدد الجم من الأوروبيين ولهم فيه الأغلبية ، وقد افتتح المجلس يوم ١٤ ابريل سنة ١٨٨١ [٤١]

---

(٤٠) الوقائع المصرية عدد ٣٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٤١) الوقائع المصرية عدد ١٠٨٩ .

إصلاح الوقائع المصرية

ومن حسنات رياض باشا إصلاح الوقائع المصرية ، فقد جعلها يومية بعد أن كانت تصدر مرتين فى الأسبوع وعهد برآسة تحريرها إلى الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام)[42] وكان محررًا بها ، كما عهد إليه اختيار محرريها ، وبدأت تظهر فى شكلها الجديد منذ ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ (العدد ٩٣٣) ، فاختار لها من الكتاب البارزين فى ذلك العصر الشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ سعد زغلول (باشا) والشيخ ابراهيم الهلباوى (بك) والشيخ سيد وفا .

الإصلاح القضائى

وعنيت وزارة رياض باشا بالإصلاح القضائى . فوضعت اللائحة الأولى لترتيب المحاكم الشرعية ، وصدر المرسوم بها فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ) ، وهى أول لائحة نظمت شئون القضاء الشرعى ، ووجهت شيئا من العناية إلى إصلاح المجالس (المحاكم) القديمة ، فأصدرت أوامرها الى المجالس ألا يزيد مكث القضية بالمجلس على أكثر من ثلاثة شهور . وألفت لجنة لإصلاح نظام المجالس المحلية (المحاكم)

إحصاء النفوس

وألفت لجنة للنظر فيما يجب اتخاذه لإجراء تعداد عام للسكان برآسة محمد سلطان باشا وعضوية كل من اسماعيل باشا محمد وسليمان باشا أباظة وعلى بك الزينى . وروجرس بك . ويعقوب بك أرتين وأمتشى بك مدير مصلحة الإحصاء .

إلى هنا انتهينا من الكلام عن أعمال وزارة رياض باشا ، وقد أسلفنا القول أنه فى عهدها شبت الثورة ، فلننتقل الآن إلى الكلام عن أسباب الثورة العرابية ومقدماتها .

* * *

---

(٤٢) كان الشيخ أحمد عبد الرحيم رئيسًا لتحريرها قبل الشيخ محمد عبده .

الفصل الثانى

مقدمات الثورة العرابية وأسبابها

ظهرت الثورة العرابية فى عهد وزارة رياض باشا ، ومن الواجب قبل أن نعرض لوقائعها وحوادثها ، أن نذكر شيئا عن مقدماتها وأسبابها .

توصف الثورة العرابية بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لامراء فيه إذا لاحظنا أن دعاتها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وأنها قامت وتحركت وفازت وقتا ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته .

ولكن مما لاريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب ، بل هى أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة ، وهى المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة وموقف الحكومة منهم وأسباب عامة ، وهى التى تتصل بحالة الشعب ، والعوامل التى دفعته إلى مناصرة الثورة وتأييدها ، وإذ كانت الأسباب الخاصة أقوى أثرًا فى ظهورها وتطورها فلنبدأ بالكلام عنها .

الأسباب الخاصة

ترجع هذه الأسباب الى تذمر الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم ، وخاصة عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى عهد وزارة رياض باشا .

كان عثمان باشا رفقى قائدًا شركسيًا متعصبًا لجنسه ، يتحيز للضباط الذين من أصل شركسى أو تركى أو أرناءودى ، ويعمل على جمع زمام السلطة فى أيديهم ، ويؤثرهم على الوطنيين فى الترقيات والتعيينات ، وينظر إلى هؤلاء بعين الزراية والبغض ، فهو وحده يعد من أسباب الثورة العرابية ، وكان من ناحية الكفاية جاهلا ، قليل الإدراك والذكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر فى العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رآسه الجيش فى عهد إسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم فى

الجملة إنصافا ، ولا مساواة ، ولامعاملة حسنة ، ولو أن إسماعيل درج على سنة سعيد فى تشجيعه المصريين وترقيتهم فى المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة فى الجيش ولما هيأ أمثال عثمان رفقى السبيل الى الفتنة ، فقد كان سعيد يميل بطبعه إلى ترقية الضباط الوطنيين ، وإعطائهم حقهم فى التقدم ، وفى عهده ارتقى كثير منهم الى المراتب العسكرية العالية ، خذ لذلك مثلا عرابى باشا ذاته ، فانه مع كونه نشأ فى الجيش جنديا بسيطا (نفرًا) قد ارتقى الى مرتبة الضباط ، ونال درجاتها فى قليل من الزمن ، فصار ملازما سنة ١٨٥٨ ، ثم ارتقى الى درجة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم نال رتبة « صاغ » فى تلك السنة ، ورتبة البكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائممقاما فى سبتمبر من تلك السنة ، أما فى عهد اسماعيل فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائممقام ، وقس على ذلك سائر الضباط الوطنيين .

ولا مراء فى أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين فى المعاملة ، رغم مابدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جليًّا فى الهزائم التى حاقت بالجيش المصرى سنة ١٨٧٥ – ١٨٧٦ فى حرب الحبشة ، وعلى ماكان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر فإن إسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ماوقع منهم من الإهمال والتقصير ، وقيل أنه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكن مالبث أن رجع عن ذلك ، بل قربه إليه وجعله من خاصة بطانته ، وهذا يدلك على شديد ميله الى تلك الفئة ، فكانت لها الحظوة لديه ، ثم لدى الخديو توفيق ، ولو ظلت روح المساواة التى بثها سعيد فى الجيش سائدة فى عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العرابية ، لأن عرابى وصحبه لم يثوروا إلا حين طفح الكيل من محاباة أمثال عثمان باشا رفقى للترك والشراكسة ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، فعرابى وصحبه كانوا على حق فى المرحلة الأولى من الثورة ، لأن الطبيعة البشرية مفطورة على كراهية الظلم والاضطهاد ، ومن صفات النفس الإنسانية الثورة على المظالم ، ولم تكن المظالم التى يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم فى الترقى ، بل كانوا كذلك هدفًا لأشد ضروب العنت والارهاق ، إذ كان يكفى أن تلصق بأى منهم تهمة ما ، ولو لم تكن صحيحة ، ليكون جزاؤه أن تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه ، أو ينفى إلى أقاصى السودان ، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الأسباب .

الثورة العرابية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة ، وليس من ينكر ماكان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والأرناءود من الغلظة والغطرسة ، والزهو والخيلاء . والزراية

بالوطنيين . فإن هذه النزعات كانت فاشية فيهم ، لا فى مصر وحدها ، بل فى سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة ، إذ كان العرب عامة يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم إياهم ، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات فى السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة (الأولى) .

ومادمنا فى صدد الأسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال فى أن ظهور أحمد عرابى كان فى مقدمة هاتيك الأسباب ، فهو الذى بث فى نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة . وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهارًا على ولاة الأمور ، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة كما سيجىء بيانه ، فهذه الجرأة كان لها أثر كبير فى ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابى ، ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت إليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والإقدام ، لكان محتملا ألا تظهر الثورة العرابية ، أو لظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى ، غير التى ظهرت فيها .

وهناك سبب من الأسباب المباشرة ، يرجع إلى شخصية الخديو توفيق فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة فى مهدها بالحزم والشدة ، أو بالعدل ورفع المظالم التى شكا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، لايستقر على رأى واحد ، ولاعلى خطة واحدة ، بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم يجنح إلى التراخى والضعف ، ثم إلى الشدة بعد الضعف ، ولم يكن صريحًا فى سياسته ولافى تصرفاته ، وكان أيضا يميل الى الدسائس ويبيح لبطانته أن تمضى فى كيدها وتدبيرها ، ثم لاتلبث أن تنكشف فتثير عليه سخط الضباط وتدفعهم إلى الثورة ، وكان له عدا ذلك من ظروفه العائلية مايشجع عوامل التحريض على الثورة ، فإن اسماعيل كان لايفتأ يسعى فى العودة إلى الحكم ، ولايرضيه أن يستقر ابنه على العرش ، ومن هنا جاء الظن بأن له ضلعًا فى مؤامرة الضباط الشراكسة التى أججت نار الخلاف بين الخديو والعرابيين ، كما سنذكره فى موضعه ، وكذلك كان له من الأمير محمد عبد الحليم بن محمد على الكبير منافس قوى فى التطلع الى مسند الخديوية ، وكان وجود عبد الحليم[1] فى الآستانة – مهبط الفتن والدسائس – واتصاله برجال المابين ، عاملا قويًّا لتهيئة الأفكار لتوقع خلع توفيق ، كما خلع أبوه من قبل ، هذا فضلا على أن الأمير حليم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنًّا ، ولم يتبدل هذا

---

(١) يسمى عادة الأمير حليم ، وقد جرينا على هذه التسمية أحيانًا .

النظام إلا فى عهد اسماعيل ، إذ جعل العرش فى ذريته (فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) ، فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد . ولم يكن قبل صدور هذا الفرمان يتطلع إلى العرش ، ولا كان معترفا له بالزعامة من أمراء آل بيته وبخاصة الأميرات إذ كن ينعين على والدته أنها قينة من جوارى اسماعيل ، فهذا المركز القلق من شأنه أن يغرى على الثورة ، أضف الى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفى الرأى والنزعات فى مواجهة الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطراب والتناقض من العوامل التى أعانت على ظهور الثورة ونجاحها .

الأسباب العامة

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية .

الأسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع إلى تذمر المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم فى التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم الأهلين .

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى كل ذى حق حقه ، ولا حرية ولامساواة ، ولاضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكان الضرب بالكرباج شائعا يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الأموال أو أداة للقسوة والتعذيب ، حقًّا أن رياض باشا أمر بابطاله ، ولكن أوامره فى هذا الصدد لم تنفذ تنفيذا تاما ، وبقى الكرباج فى كثير من النواحى أداة للحكم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السلطة والجاه من الحكام والأمراء ، وكان النفى الى أقاصى السودان عقوبة يعانيها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكاية ، ذكرت جريدة المونيتور أجبسيان [1] أنه لما ألف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العرابية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفى إلى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منفيًّا ، وهو عدد كبير يدلك على كثرة المظالم التى كان الناس يعانونها قبل قيام الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع من بعض الأفراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد

(٢) الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة ، عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة ، يعانيها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو من شرها إلا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيرا ماتنقلب غدرًا لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم .

فالمصريون كانوا إذا يتطلعون إلى التخلص من نظام الحكم القائم ، وقد أدركت الطبقة الممتازة من الأمة أن إصلاح هذا النظام إنما يكون بقيام الدستور وإنشاء مجلس نيابى يوطد مبادئ العدل والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ويحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة والضباط الوطنيين فى الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى ، فالثورة العرابية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم الاستبدادى .

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئا من النظام الدستورى من قبل ، إذ أنشىء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد إسماعيل ، ولكنه كان مجلسًا لاسلطة له . فلم يكن له أى أثر فى رفع المظالم عن الأهلين ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه فى أواخر عهد إسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النواب والأعيان إلى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادىء العصرية سنة ١٨٧٩ . ولكن الأزمة التى انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون إصداره والعمل به كما أسلفنا ، وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب إعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، إذا بهم يرون شريف باشا يستقبل لمعارضة الخديو إياه فى تشكيل مجلس النواب ، وإصراره على الحكم المطلق ورأوا الخديو يؤلف وزارة برآسته . مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكما مطلقا ، وحرمانها أى نظام دستورى ، حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى أواخر عهد إسماعيل ، وأنه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاما أن يستأنفوا الجهاد للدستور ، وكان طبيعيًّا إذا دعاهم داع إلى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين ، ويبين لك من هذه الناحية أن الثورة العرابية هى استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى أواخر عهد اسماعيل وامتداد لها .

اضطهاد المعارضة

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة فى إنشاء مجلس النواب ، وانحيازه للنفوذ الأوروبى ، وما عرف عنه من الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكتراثه لآراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، وإصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده للمعارضين ، ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريده الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبه وألقابه لاتصاله بالحزب الوطنى ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، ونفيه إلى أقاصى السودان لاعتراضه على إلغاء قانون المقابلة ، كما سيجىء بيانه فى الأسباب الاقتصادية ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته .

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد فى عهد توفيق باشا ، ثم فى عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة المسماة لائحة أو نظامنامة المطبوعات[3] لإنذار الصحف أو تعطيلها ، ففى عهد الوزارة التى رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة شهر ، وأنذرت جريدة (التجارة) ثم عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنيها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها[4] » ، وفى عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا (مصر) و (التجارة) لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان ، ثم عطلتا تعطيلا نهائيًّا لإصرارهما على خطة المعارضة .

كانت جريدتا (مصر) و (التجارة) من أقوى صحف المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين الأفغانى ، ولا غرو فصاحبهما ومنشؤهما هو أديب إسحق من خاصة تلاميذ الحكيم الأفغانى ، أنشئت الأولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد اسماعيل ، وكانتا فى عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسية الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة رياض باشا صبراً على مسلكها وأصدرت قرارها بتعطيلها تعطيلا نهائيا ، ويتبين من عبارات القرار مبلغ حنق الحكومة وغضبها على الصحفيين وعلى صحف المعارضة عامة ، وهذا نص القرار :

---

(٣) هى غير قانون المطبوعات الذى صدر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ على عهد وزارة شريف باشا الثالثة .

(٤) الوقائع المصرية عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

« حيث سبق صدور الإنذارات مرارًا عديدة وتنبيهات شفاهية من إدارة المطبوعات إلى أصحاب امتياز الجرائد الأهلية عموما ، وإلى أصحاب امتياز جريدتى مصر والتجارة خصوصا ، بعدم خروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون ما يوجب تشويش الأفكار ، صدر له آخر إنذار بأنه إذا رجع لمثل ذلك ، فتلغى جريدتاه بالكلية ، وحيث أنه بعد هذا الإنذار لم يترك مسلكه الأول لما نشره فى جريدة (التجارة) نمرة ١٢٣ الصريح فى أنه لا يرجع عما هو مصر عليه ، وحيث ما اعتادت على نشره هاتان الجريدتان ضرره أكثر من نفعه ، اقتضى الحال صدور الحكم من ادارة المطبوعات بالغائهما مؤبدا »[٥] .

وأنذرت جريدة (مصر الفتاة) لطعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين[٦] ثم عطلت تعطيلا نهائيًا لنشرها مقالات وأخبارًا عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار[٧] ومنعت جرائد (النحلة)[٨] و (أبو نضارة) ثم (أبو صفارة) و (القاهرة) و (الشرق) من دخول القطر المصرى ، وأنذرت جريدة (الإسكندرية) ثم عطلتها شهرًا ، وعطلت جريدة (المحروسة) لمدة خمسة عشر يوما[٩] ، ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف الأوروبية ، فعطلت جريدة (الريفورم) تعطيلا نهائيًا ، وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للأفكار[١٠] وأنذرت جريدة (الفار دالسكندرى)[١١] .

فالصحف المعارضة وما كانت تبثه فى الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع إلى الحرية والدستور وما لقيته من الإضطهاد ، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها .

تأسيس الحزب الوطنى

اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقمين من سياسة رياض باشا ، عرفوا بالحزب الوطنى ، وقد نشروا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا منه عشرين ألف

---

(٥) الوطن العربى عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٦) المونيتور إجبسيان عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٧) الوقائع المصرية عدد ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٨) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩ والمونيتور إجيبسيان عدد ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٠ .

(٩) الوطن عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠ .

(١٠) المونيتور إجبسيان عدد ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠ .

(١١) المرجع ذاته عدد ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ .

نسخة ، وسعى رياض فى معرفة ناشريه لإقصائهم إلى السودان فلم يستطع إلى ذلك سبيلا[١٢] ، ويقول المسيو جون نينيه الذى عاصر حوادث الثورة العَرابية : إن إخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل لإسقاطه ، وإن منهم الخديو توفيق ذاته ، ومن بينهم الباشوات الأربعة : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر باشا لطفى وسلطان باشا ، وأنهم أوفدوا إلى باريس أديب إسحق لإنشاء جريدة القاهرة[١٣] وقد رحل فعلا إلى أوروبا بعد إلغاء جريدتيه (مصر) و (التجارة) ، وأصدر بباريس جريدته معارضة لوزارة رياض . وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل فى إثارة الأفكار على رياض ووزارته ، وتعقبها رياض لمنع تداولها فى مصر ، ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها فى أنحاء البلاد ، وتعددت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظيم الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابى بك وصاحباه عبد العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وسليمان باشا أباظة (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعى (مدير المنيا) . ومحمود باشا فهمى ، ويقول المسيو جون نينيه : أن الغرض من ضم المديرين إلى الحزب هو نشر الدعاية له فى الأقاليم ، وأن سلطان باشا بوجاهته وثرائه ؛ إذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطيان ، كان يطمع فى رياسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع إلى الوزارة لأنه لم يكن كفؤًا لها ، بل كان يرنو إلى رياسة مجلس النواب[١٤] .

ويقول عرابى فى مذكراته عن تأسيس الحزب الوطنى : أنه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه إلى التذمر من تغلغل النفوذ الأوروبى فى الحكومة ، فألف أولئك الكبراء حزبًا سريًا أسموه (الحزب الوطنى) جعلوا مركزه مدينة حلوان[١٥] ونشروا عدة منشورات فى الصحف الفرنسية نصحوا فيها الحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعلنوا عن وجود الحزب الوطنى ، وبينوا واجباته وحقوقه ، ثم اعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه بالضمان وطلبوا المطالب الآتية :

---

(١٢) جون نينيه – عرابى باشا ص ٣٧ .

(١٣) المرجع السابق ص ٣٨ .

(١٤) المرجع السابق ص ٣٩ .

(١٥) ومن هنا سماه بعض الكتاب (جمعية حلوان) .

أولا : أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية .

ثانيا : أن يلغى النص القاضى بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (فى قانون التصفية) فإن لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

ثالثا : أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينًا واحدًا مضمونًا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ فى المائة .

رابعا : أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية[١٦] .

فرواية عرابى عن تأسيس الحزب الوطنى لا تختلف فى جوهرها عن رواية نينيه ، ويقول عرابى : أنه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم ، وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من زعماء هذا الحزب ، فاحتمى بالحماية الإيطالية ، وغادر مصر إلى ايطاليا فصدر أمر الخديو فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٠ بتجريده من رتبه وألقابه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش ، وبنى الأمر على أنه دخل فى حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له إذن بذلك وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينًا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية .

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطنى كان له أثر كبير فى ظهور الثورة العرابية ، وكانت بالإسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية (مصر الفتاة) رفعت عريضة إلى الخديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة (مصر الفتاة) للدعوة إلى الحرية ، وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة كما تقدم بيانه .

وثمة عامل آخر يتصل بالأسباب السياسية ، كان له أثره فى التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العرابية ، ونعنى بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد إسماعيل فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، فإن تلك الثورة هى صورة مصغرة للثورة العرابية ، إذ قامت على أكتاف الضباط ، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخر مرتباتهم وإحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستيداع ، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود إلى وزارة المالية بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ولسن وزير المالية وقتئذ فهجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب . وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ،

---

(١٦) مذكرات عرابى ص ١٤٩ .

واقتحموا أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا (وكان وزيرًا للداخلية) والسير ريفرس ويلسن فى إحدى غرف الدور الأعلى ، وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار ، فهذا الفوز الذى أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى عرابى وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١ .

الأسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيرًا من الحالة السياسية ، بل كانت أدعى منها إلى الثورة ، فالديون التى اقترضها الخديو اسماعيل ألقت على البلاد عبئاً جسيما من الأثقال الفادحة ، واضطرت الحكومة إلى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون ، فكان ذلك سببًا لتذمر الأهلين ، خاصتهم وعامتهم لأن تخصيص هذا المبلغ الضخم ، الذى يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان الأهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، وإضاعتها لحساب الدائنين ، هذا فضلا عن فداحة الضرائب فى مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعا عادلا ، واقتضائها بوسائل القهر والإرهاق ، فانضم الأهلون إلى الثورة وشايعوها آملين أن تخفف عنهم أعباء الضرائب ، وكان استفحال نفوذ الأجانب عامة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية مما دعا إلى تبرم الأهلين بنظام الحكم ، فان الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، والمزايا التى نالها التجار والمرابون منهم ، وقد أكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة المصرية ، وعلى حساب الأهلين .

وزاد فى تذمر المثقفين والأعيان استسلام الحكومة فى عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد أقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان الإنجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيبين الأوربيين سلطة واسعة المدى فى شئون الحكومة المالية ، واتسع النفوذ الأوروبى داخل الحكومة بوساطة الرقيبين ، وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب الماليين الأوروبيين . والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية ، فأنشئت فى عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت من طغيان النفوذ الأوروبى فى حياة مصر الاقتصادية ، كالبنك العقارى (وقد تأسس فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠) ، وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لإجراء الأشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها ، وكلها شركات أجنبية برءوس أموال أوروبية ، وأعضاؤها من الأوروبيين ، وعقود تأسيسها التى صدرت بها الأوامر العالية لم تراع فيها مصالح الأهلين فى شيء ، فهذا الإسراف فى رعاية المصالح ورءوس الأموال الأوروبية ، وتمكينها

من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له أثره فى تبرم الناس بالوزارة ، فضلا عن أنه كان فى ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية .

وزاد الأعيان سخطا على الوزارة إلغاؤها (قانون المقابلة) ، فانضموا إلى صفوف المعارضة ، ذلك أن إبطال ما كان يقضى به هذا القانون من إعفائهم من نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب ، فيه ضياع أموالهم التى أدوها للحكومة مقابل هذا الإعفاء ، وقد كان أكثر الأعيان اعتراضا على هذا الالغاء السيد حسن موسى العقاد ، فقدم بذلك مظلمة إلى لجنة التصفية نشرها فى جريدة (الريفورم) ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد ، وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا لدافعى الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها ، وأن الأهالى قد احتملوا شدائد كثيرة فى أداء المقابلة ، وباعوا فى هذا السبيل مصوغاتهم وأملاكهم ، واستدانوا الديون الفادحة ، فكان لزاما على الحكومة أن ترد جميع ما أداه المالكون إلى أصحابه ، بحيث لا يسرى مرسوم الإلغاء الا بعد رد ما أخذته الحكومة ، فرأى رياض باشا أن فى تقديم هذه المظلمة إلى لجنة التصفية ونشرها فى جريدة (الريفورم) معنى التشهير بالحكومة وإثارة الأفكار عليها ، وبخاصة لأن العقاد دعا الأهالى إلى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ، فحكم عليه مجلس مصر الابتدائى بالحبس سنتين ، وشدد المجلس الاستئنافى هذا الحكم ، فزاده إلى خمس سنوات ، ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل قضى (مجلس الأحكام) بنفيه إلى فازوغلى بأقاصى السودان[17] ونفذ فيه الحكم وسيق إلى فازوغلى ، ولم يفرج عنه إلا فى عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب[18] ، يضاف إلى ذلك صدور قانون التصفية (يوليه سنة ١٨٨٠) فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين الأجانب والإجحاف بالأهلين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا ، وازداد الأعيان والملاك سخطا عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم كما تقدم بيانه .

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية إنقاص عدد الجيش توفيرًا للنفقات ، وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور الفرمان السلطانى لتوفيق باشا مشتملا على إنقاص عدد الجيش العامل إلى ١٨ ألف جندى ، ولكن السبب الاقتصادى كان له أكبر الأثر فى

---

(١٧) الوقائع عدد ٢٧ نوفبر سنة ١٨٨٠ .

(١٨) الوطن عدد ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

هذا النقص ، لأن عدد الجيش نقص إلى إثنى عشر ألفا[١٩] ، أى إلى أقل مما حدده الفرمان السلطانى ، وقد استتبع هذا النقص إحالة كثير من الضباط إلى الاستيداع ، ووقوعهم فى الضيق المالى ، ولم تعن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعوضهم ما نقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال إلى الناقمين .

وشارك الموظفون ضباط الجيش فى شعورهم ، إذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيبين الأوروبين ما يثير فى نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الأوروبيين فى دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتمييزهم بالمرتبات الضخمة ، فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون .

وخلاصة ما تقدم أن الثورة العرابية هى من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الأوروبى فى شئون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التى كانت تعانيها البلاد قبل الثورة .

الأسباب الاجتماعية

إن حالة المجتمع المصرى كانت بلا مراء مستعدة عند أول دعوة لتلبية نداء الحرية والثورة ، وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد محمد على باشا ، فالمدارس التى أسسها ، والبعثات العلمية التى أوفدها إلى الخارج ، قد خرجت طبقة مثقفة نالت حظاً موفوراً من العلوم ، وليس يخفى أن العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والأفكار ويسمو بها إلى التماس الرقى والتقدم ويعرفها معانى الحرية والمساواة والحقوق الإنسانية ويهيب بها إلى محاكاة الأمم الحرة فى الثورة على الاستبداد ، فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر فى توجيه أنظار المثقفين إلى التبرم بالاستبداد والتطلع إلى الحرية والدستور ، واقترنت النهضة العلمية بنهضة فى الأدب قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع فى نفس الأديب من التطلع إلى المثل العليا . يمهد للنهضات الوطنية ويغذيها ، ويحدو الأمم إلى الاستمساك بالحرية والكرامة الإنسانية ، والنفور من الذل وإباء الضيم والمهانة .

فالعلوم والآداب كان لها أثرها فى تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفى الدعاية لها ، وقد كان

(١٩) إحصاء المسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر – الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٤ المؤرخة فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٨١ .

لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وماكان يلقيه الخطباء فى المحافل والمجتمعات أثر كبير فى التحريض على الثورة .

وكانت الصحافة من العوامل القوية فى ترقية الأفكار بما تكتب عن الشئون العامة فى مصر والخارج وما تنشر من المقالات عن مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة ، فكان لها فضل كبير فى تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتثقيفهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها فى إحراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للإنذار والتعطيل كما تقدم بيانه ، فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقا بها وتأييدًا لآرائها وأفكارها الحرة .

ويتصل بالأسباب الأجتماعية تأثير السيد جمال الدين الأفغانى فى المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة فى مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وكان يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسًا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، فأخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدأ على الأمة وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه والسخط على تدخل الدول فى شئون البلاد ، ولئن نفى جمال الدين من مصر فى أوائل حكم توفيق فإن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى وهيأته للثورة ، ولا غرو فكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزا أن يمدها بآرائه الحكيمة وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار والدسائس الإنجليزية أن ينفى السيد من مصر ، وهى أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره فى الأمور[٢٠] .

---

(٢٠) راجع ترجمة حياة السيد جمال الدين الأفغانى ، « عصر إسماعيل » ج ٢ ص ١٠٧ (من الطبعة الأولى) .

ظهور عرابى باشا

نشأته وماضيه :

قلنا أن ظهور عرابى كان من الأسباب المباشرة فى ظهور الثورة ، ولا غرو فهو حامل لوائها وقائد زمامها وإلى اسمه نسبت ، وفى شخصه تمثلت ، فلنذكر قبل الكلام عن وقائع الثورة شيئا عن نشأة زعيمها .

ولد أحمد عرابى فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ (٣١ مارس سنة ١٨٤١) فى قرية رزنة[٢١] ، وهى قرية من أعمال مديرية الشرقية ، على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد ، وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية فى عهد جد عرابى ، ولما شب وترعرع علمه أبوه مبادىء القراءة والكتابة فى مكتب القرية ، وعهد إلى رجل يدعى ميخائيل غطاس ، كان صرافًا فى البلد ، فدربه على الكتابة والأعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات[٢٢] ثم أرسله أبوه إلى الجامع الأزهر سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، أتم فى خلالها استظهار القرآن الكريم ، وتلقى شيئًا من اللغة والفقه والتفسير .

وبعد أن عاد إلى بلده ، دون أن يتم دراسته فى الأزهر ، اقترع بالعسكرية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤) جنديا بسيطا (نفرا) تنفيذًا لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمد والمشايخ ، ولإجادته القراءة والكتابة والحساب عين كاتبا بدرجة (بلوك أمين) بالأورطة الرابعة من آلاى المشاة الأول ، ثم رقى إلى مرتبة الضباط ، حين اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين فى الجيش ، فنال رتبة ملازم من تحت السلاح سنة ١٨٥٨ وهو بعد فى السابعة عشرة ، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائممقام فى سبتمبر سنة ١٨٦٠[٢٣] ، وقد حظى برضا سعيد باشا ورافقه فى زيارته للمدينة المنورة ياورًا له سنة ١٨٦١ (١٢٧٧ هـ) وكان لهذه الزيارة أثر كبير فى نفسه إذ آنس من سعيد عطفًا كبيرًا على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد الجيش ، فألغى بعض الفرق

---

(٢١) مذكرات عرابى ص ١١ .

(٢٢) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ٨٢ .

(٢٣) مذكرات عرابى ص ١١ .



أحمد عرابى باشا
زعيم الثورة العرابية
١٨٤١ - ١٩١١

وفصل ضباطها عن الخدمة وكان منهم أحمد عرابى ، ثم أمر بإعادتهم قبيل وفاته ، وعاد عرابى إلى سابق رتبته .

فلما توفى سعيد بوخلفه اسماعيل فقد عرابى عطف ولى الأمر إذ لم يكن اسماعيل يأخذ بسنة سلفه فى العطف على الضباط الوطنيين ، وعادت الحظوة فى الجيش إلى الضباط الشراكسة ، فكان ذلك من أسباب تذمر عرابى واتجاه أفكاره إلى المطالبة بحقوق الضباط المصريين .

ووقع له حادث فى عهد اسماعيل كان له أثر كبير فى اتجاه أفكاره ونزعاته السياسية ، ذلك أنه وقعت خصومة بينه وبين اللواء خسرو باشا الشركسى أدت إلى تقديمه إلى مجلس عسكرى ، والحكم عليه بالسجن واحدًا وعشرين يومًا ، فاستأنف عرابى هذا الحكم أمام المجلس العسكرى

الأعلى فقضى بإلغاء الحكم الابتدائى فحدث خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحربية وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الأعلى على باشا سرى ، لأن الوزير كان يرغب فى تأييد الحكم الأبتدائى ، فسعى لدى الخديو اسماعيل فى فصله عن الجيش ، فتم له ما أراد ، وقد أورثته هذه الحادثة بغضًا شديدًا للشراكسة .

ورفع ظلامته من هذا القرار إلى الخديو اسماعيل ، وظلت بين النظر والإهمال ثلاث سنوات ، وقد توسط له بعد ذلك بعض الخيرين فالتحق بوظيفة فى دائرة الحلمية ، وفى أثناء قيامه بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الأمير إلهامى باشا ، وهى أخت حرم الخديو توفيق من الرضاعة ، وتوصل بذلك إلى استصدار أمر من الخديو اسماعيل بالعفو عنه وإعادته الى الجيش برتبته العسكرية ، ولكنه حرم مرتبه طول مدة فصله ، فتأصلت فى نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سبباً فى تأخير ترقية الضباط المصريين ومنهم عرابى ذاته ، فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائممقام ، وهى الرتبة التى نالها فى عهد سعيد باشا ، وكان يشهد محاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين من أصل شركسى ، ممن هم دونه مرتبة ، حتى فاقوه فى الرتب العسكرية لا لسبب سوى أنهم « من مماليك أو أبناء مماليك العائلة الخديوية » كما يقول عرابى[٢٤] .

ومن ذلك الحين أخذ يبث فى نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ورفع الحيف عنهم ، وكان للباقته وفصاحته فى الكلام واستشهاده ببعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم المأثورة تأثير كبير فى نفوس الضباط اجتذبهم إليه ومال بهم إلى تلبية ندائه والاستماع لنصائحه والاقتناع بآرائه ، ذكر محمود باشا فهمى فى هذا الصدد أن عرابى دخل سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) أحد الألايات المرابطة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت فى تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات فى حين أن الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها[٢٥] .

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابى إلى رتبة أميرالاى فى يونيه سنة ١٨٧٩ (رجب سنة ١٢٩٦ هـ) وأصدر أمره بذلك وهو فى الاسكندرية ، فتوجه عرابى إلى سراى رأس التين وقدم للخديو شكره مقروناً بعبارات الإخلاص والولاء والدعاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله

---

(٢٤) مذكرات عرابى ص ٤٩ .

(٢٥) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦ .

ضمن ياورانه وعينه ميرالايا على ألاى المشاة الرابع الذى كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بألاى العباسية [٢٦] وظل يشغل هذا المنصب حتى شبوب الثورة .

من هذا البيان يتضح أن ليس فى نشأة عرابى شئ يستوقف النظر ، بل هى نشأة عادية لرجل عادى ، لم يتميز فى ماضيه بعمل من أعمال البطولة ، ولم يخض غمار المعارك والحروب حتى تتكون فيه الروح الحربية الطموح الى عظائم الأمور ، ولم يشترك فى الحملات والتجاريد الحربية فى عهد سعيد ولا فى عهد اسماعيل ، عدا حملة الحبشة المشئومة سنة ١٨٧٥ إذ كان مكلفا فيها بمهمة إدارية وهى إيصال الذخيرة والميرة إلى الجيش ، ولم يساهم فى وقائع تلك الحملة ومعاركها ، ولم يتلق من قبل من الفنون العسكرية مايجعل منه ضابطا كفؤاً يعتمد عليه فى قيادة الجيش والمعارك بل هو ضابط « من تحت السلاح » كان فردًا أو (نفرًا) كما هو الاصطلاح العسكرى ، ثم صار ضابطًا لأن سعيد باشا وضع قاعدة إمكان ترقية الضباط من تحت السلاح ، رغبة منه فى إكثار عددهم ..

ولاغبار على هذه النشأة فى شىء ، فالجندى البسيط قد يصل بالمران الى مرتبة كبار القواد وكفاءتهم ، على أن عرابى لم ينل كفاءة حربية ممتازة سواء قبل ظهور الثورة أو بعدها .

ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ كبير من العلم ، فهو لم ينتظم فى سلك المدارس التى كانت قائمة فى ذلك الحين والتى تخرج فيها طائفة من نوابغ العلماء ، بل كل ماتلقاه هو مبادىء القراءة والكتابة والحساب ، وبعض اللغة والعلوم الشرعية فى الأزهر ، على أنه لم يكمل علوم الأزهر ، فان مدة تحصيله فيه لم تزد على أربع سنوات ، وهى لاتكفى لينال الطالب حظاً من العلوم ، فلا هو حصل على قسط ما من العلوم العصرية فى المدارس النظامية ، ولا استكمل علوم الأزهر ، ومن هنا كان حظه قليلا من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج الفكرى ، ويقول هو عن نفسه فى مذكراته أنه قرأ كتابا باللغة العربية عن تاريخ نابليون بونابرت ، ولما طالعه شعر بحاجة مصر إلى حكومة شورية دستورية ، وتاقت نفسه إلى كثير من التواريخ العربية ، وازداد ميله الى حكم الشورى حين سمع سعيد باشا يلقى خطابه فى (قصر النيل) قال فيها مخاطبا الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، إنى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض ، فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة ، كالعرب الرعاة

---

(٢٦) مذكرات عرابى ص ١٥١ .

(الهيكسوس) والأشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا ، والسودان ، واليونان ، والرومان ؛ وهذا قبل الإسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأمويين والعباسيين ، والفاطميين ، من العرب ، والترك والأكراد ، والشركس ، وكثيرًا ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها فى أوائل هذا القرن فى زمن (بونابرت) ، وحيث أنى أعتبر نفسى مصريا ، فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب ، وأهذبه تهذيبًا ؛ حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر الى العمل »[٢٧] .

ويقول عرابى فى مذكراته تعليقاً على هذه الخطبة ، أنه لما انتهى سعيد باشا من إلقائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا ، ويقول إنه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر للمصريين) قال : « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى قلوب الأمة المصرية الكريمة .

تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة — لأن قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شىء — على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى مايجعله أهلاً لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان زلق ، وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، واستشهاد بالآيات الشريفة والأحاديث النبوية والحكم المأثورة ، أو بعبارة أخرى أنه كان خطيباً لبقاً فصيحاً ، وليست الخطابة وحدها كافية للنهوض بالأعباء الجسام واقتياد الحركات القومية وسط الزوابع والأعاصير ، بل يجب أن يكون الى جانب الخطابة نضج فى الفكر ، وبعد نظر فى الأمور ، أو عبقرية تغنى عن كل ذلك ، وتلهم العبقرى تدبير الخطط وابتكار البرامج المحققة لأغراض الثورة ، ولم يكن عرابى من العباقرة .

وقد يرجع نزوعه الى الثورة إلى أصله البدوى ، فإنه ذكر عن نسبه أنه ينحدر من سلالة بدوية عراقية ، ومعلوم أن أكثر البدو يميلون إلى التمرد والثورة ، على أنهم سرعان ماينقلبون خاضعين إذا آنسوا القوة من جانب خصومهم . وهذا مع الأسف ماانتهى اليه عرابى ، فقد أذعن للقوة واستسلم لها فى واقعة التل الكبير ، ولم يبذل خلال المعركة أو بعدها من قوة المقاومة والنضال والتضحية مايسمو به إلى مصاف الأبطال .

---

(٢٧) مذكرات عرابى ص ١٦ .

وكان ذكاؤه محدودًا ، على أنه كان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس ، وكان يعول كثيرًا على أقوال المنجمين والعرافين ، وهذه جوانب ضعف كبير فى شخصيته .

والشيء البارز فى حياته أنه كان ذا شخصية جذابة تؤثر فيمن حوله وتجتذبهم إليه ، فأقواله كانت تقع من نفوس الضباط والسامعين موقع الاقتناع ، وزملاؤه ومعاصروه كانوا يعترفون له بالزعامة ، وهذا مظهر لقوة الشخصية ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته والانضواء تحت لوائه والائتمار بأمره .

هذه كلمة موجزة عن نشأة عرابى وماضيه ، وصورة عامة لشخصية فلنتتبعه الآن ، ولنتابع عمله ، فى ظهور الثورة ، ثم فى أطوارها ومراحلها ، إلى إخفاقها ونهايتها .

* * *

الفصل الثالث

بدء الثورة – واقعة قصر النيل

(أول فبراير سنة ١٨٨١)

قلنا فى بيان أسباب الثورة أن عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى وزارة رياض باشا ، كان وحده من أسباب الثورة العرابية ، لما ظهر منه من التعصب للشراكسة والترك والإجحاف بحقوق الضباط الوطنيين فى الجيش .

مقدمات الواقعة

تصرفات عثمان باشا رفقى

فمن تصرفاته التى أثارت روح السخط والتبرم وضعه قانوناً جديدًا للقرعة العسكرية من شأنه إذا نفذ بالدقة أن يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر الترقيات على المتخرجين فى المدارس الحربية .

صدر المرسوم الخديوى بهذا القانون رقم ٣١ يولية سنة ١٨٨٠ [١] ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ وهو يقضى بأن الجندى يبقى فى العسكرية العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة إلى بلده ، ويبقى رديفاً مدة خمس سنوات مع تردده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية ، وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بغير عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات أخر ، وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية ، وينسخ اسمه من دفاتر الجهادية .

تذمر عرابى وصحبه من هذا القانون ، واعتقدوا إنه انما وضع لمنع ترقية المصريين فى الجهادية ، وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك ، لأن جعل مدة الخدمة العامة أربع سنوات ، يحول دون إمكان ترقية الجنود ضباطا من تحت السلاح ، لعدم كفاية هذه لمدة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ والأعداد التالية .

للحصول على المعلومات العسكرية التى تؤهلهم للترقى ، وليس من سبيل إلى ترقيتهم إذا ما صاروا من الرديف أو الاحتياطى ، فوضع هذا القانون يؤدى إلى منع نظام الترقى من تحت السلاح ، ذلك النظام الذى سهل لكثير من الوطنيين أن يصلوا إلى مرتبة الضباط ، ومنهم عرابى وزملاؤه ، ولو أن هذا القانون لم يقترن بممالأة عثمان رفقى للشراكسة واضطهاده للوطنيين لما كان صدوره باعثا على السخط والتذمر ، ولكن الملابسات التى اقترنت به جعلت الضباط الوطنيين يعتقدون أن الغرض من وضعه هو النكاية بهم .

ولم يكتف عثمان باشا رفقى بإصدار هذا القانون ، بل كان فى تصرفاته يؤثر الضباط الشراكسة والترك فى الترقيات والتعيينات ، ويضطهد الوطنيين ، وآخر مابدا منه — مما عجل بالثورة — أنه أصدر أمرًا بنقل الميرالاى عبد العال بك حلمى حشيش قائد ألاى طره (وكان يعرف بالألاى السودانى) إلى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاوناً بها ، وفى هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد بك نعمان بدله ، وهو من أصل شركسى ، وأصدر أمرًا آخر بفصل أحمد بك عبد الغفار قائمقام ألاى الفرسان وعين بدله ضابطا شركسيا يدعى شاكر بك طازه .

علم عرابى بهذه الأوامر قبل نشرها ، إذ كان ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ — ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ — مدعوًا إلى وليمة بدار نجم الدين باشا لمناسبة عودته من الحج ، فسمع بها من أحد كبار المدعوين ، فثار لها غاضباً ، وقال لصاحبه وهو يحادثه : « أن هذه لقمة كبيرة لايقوى عثمان رفقى على هضمها »[٢] ، وعاد إلى داره ساخطا محنقا ، فألفى كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا وإياه فيما يجب عمله ، إذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الأوامر .

اجتماع الضباط ومطالبهم

اجتمع فى تلك الليلة بمنزل أحمد عرابى بك ، كل من : الميرالاى عبد العال بك حلمى حشيش قائد ألاى طره ، والبكباشى خضر افندى خضر من ضباط الألاى المذكور ، والميرالاى على بك فهمى الديب قائد الألاى الأول (ألاى الحرس الخديوى) بقشلاق عابدين ، والبكباشى محمد أفندى عبيد من ضباط الألاى المذكور ، والبكباشى ألفى أفندى يوسف من ضباط الألاى الرابع الذى كان عرابى قائدًا له ، وأحمد بك عبد الغفار قائمقام ألاى الفرسان ، وكانوا فى شدة الهياج والغضب لصدور هذه الأوامر ، وأخذوا يتشاورون فيما يجب عمله لمنع نفاذها ، فاتفقوا على

(٢) مذكرات عرابى ص ١٥٢ .

اختيار عرابى بك رئيسا لهم ، وعهدوا اليه العمل للتخلص من هذه الحالة ، على أن يتضامنوا وإياه فى تنفيذ ما يأمر به ، قال عرابى يصف مادار فى هذا الاجتماع من الحديث ، بعد أن أخبره الضباط بنيات عثمان باشا رفقى :

قلت : ماذا تريدون إذًا ؟ فقالوا إنما جئنا لنرى رأيك فقلت : رأيى أن تطيبوا نفوسكم ، وتهدئوا روعكم ، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا إليهم النظر فى مصالحكم ، وهم يتخذون من بينهم رئيساً يثقون به كل الوثوق ، ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاضدتكم إذا أرادت الحكومة به شرًّا : فقالوا كلهم : إنا فوضنا اليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت كلا ، بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع ، وأنصح له جهدى ، فقالوا : إنا لا نبغى غيرك ، ولانثق إلا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ، ولايسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا : نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم أقسموا لى على ذلك ، فأقسموا [٣] على السيف والمصحف ، ثم كتب عرابى من فوره عريضة إلى رياض باشا بالشكوى من تعصب عثمان باشا رفقى لجنسه ، وإجحافه بحقوق الضباط الوطنيين ، وطلب فيها وضع حد لما يصيبهم من اضطهاده ، وعزله من منصبه وإعادة قائممقام الفرسان .

يقول عرابى فى مذكراته أن العريضة تتضمن مطالب عديدة يرمى معظمها الى تغيير نظام الحكم ، وهى :

١ – عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن .

٢ – تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذًا لما وعد به الخديو كتابة عقب ارتقائه مسند الخديوية :

٣ – إبلاغ الجيش العامل إلى ١٨,٠٠٠ جندى .

٤ – تعديل القوانين العسكرية لكى تكون كافلة للعدل والمساواة بين رجال الجيش [٤] .

ويلوح لنا أن ورود هذه المطالب كلها فى عريضة الضباط أمر مبالغ فيه ، ومشكوك فى صحته ، فالمستر بلنت (وقد قص له عرابى واقعة قصر النيل) يقول إن العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان باشا رفقى من منصبه [٥] والشيخ محمد عبده ينفى رواية عرابى ، ويقول إن العريضة تتضمن الشكوى من الحيف الذى وقع بالضباط من عثمان رفقى وطلب عزله وأنه لم يرد

(٣ و ٤) مذكرات عرابى ص ١٥٤ .

(٥) بلنت – التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٢ .

بها أية أشارة إلى الدستور أو إلى زيادة الجيش إلى ١٨,٠٠٠ جندى [٦] وقال على باشا فهمى فى استجوابه إن العريضة مقصورة على طلب عزل عثمان رفقى ، وذكر البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام فى مصر فى رسالته عن واقعة قصر النيل أن العريضة مقصورة على إعادة قائممقام الفرسان [٧] .

فهذه الروايات ترجح عدم المطالبة بتأليف مجلس النواب أو زيادة عدد الجيش فى عريضة الضباط ، ومنطق الحوادث يؤيد ذلك ، فإن المقام لم يكن يقتضى المبادرة إلى طلب المجلس النيابى أو تعديل القوانين العسكرية وزيادة عدد الجيش ، بل كان الأمر لا يعدو المطالبة بعزل عثمان باشا رفقى ، والظاهر أن عرابى حين كتب مذكراته بعد وقوع حوادثها بسنين خلط بين مطالب الضباط فى واقعة قصر النيل ومطالبهم بعد انتصارهم فيها ، على أن طلب عزل عثمان رفقى هو فى نفسه مطلب خطير يدل على جرأة كبيرة من الضباط ويجعل من العريضة عملا كبيرًا من غير حاجة إلى مبالغة فى محتوياتها .

والآن نعود الى سياق الحديث فنقول : بعد أن كتب عرابى العريضة تلاها على الحاضرين فوافقوا عليها ، ووقع هو عليها بختمه وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلمى ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه ، والمحافظة على حياتهم إذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم [٨]

يعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية ، لأن تعاهد زعماء الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناصبة وزير الحربية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابى بك رئيسا لهم ، وحلفهم اليمين على التضامن وإياه ، ومفاداته ومفاداة الوطن بأرواحهم ، كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة أخرى هى الثورة على الحكومة .

وفى غداة ذلك اليوم أى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب الميرالايات الثلاثة أحمد عرابى بك ،

---

(٦) رسالة الشيخ محمد عبده فى ٣ مارس سنة ١٩٠٣ ، المرجع السابق ص ٣٥٥ والبحر الزاخر لمحمود باشا فهمى ج ١ ص ٢٠٦ .

(٧) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١ .

(٨) مذكرات عرابى ص ١٥٤ .

الضباط الثلاثة



عرابى ، على فهمى الديب ، عبد العال حلمى

الذين على أيديهم بدأت الثورة العرابية

وعلى بك فهمى الديب ، وعبد العال بك حلمى حشيش ، إلى وزارة الداخلية ، وقدموا العريضة إلى خليل باشا يكن وكيل الوزارة ، وطلبوا إليه تقديمها إلى رياض باشا ، فذهب إليه ، ثم عاد وأخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابلوه ، فلما قابلوه وعدهم بالنظر فى الأمر ، وبعد أسبوع من هذه المقابلة ذهبوا إلى داره وقابلوه ثانية وسألوه عما تم فى أمر العريضة ، فأجابهم متهددًا متوعدًا قائلا لهم : إن تقديم مثل هذه العريضة يؤدى إلى الهلاك وأن أمرها أشد خطرًا من العريضة التى قدمها محمد افندى فنى [9] وعوقب عليها بالنفى إلى السودان ، فأصر عرابى وصحبه على طلباتهم ، وأبان عرابى أن مايطلبونه هو حق وعدل ، وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر فى طلباتهم ، وانصرفوا على ذلك .

محاكمة الضباط الثلاثة

وفى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء فى سراى عابدين برآسة الخديو ، وبحث فى أمر هذه العريضة ، فاستقر الرأى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة : أحمد عرابى بك ، وعلى فهمى بك ، وعبد العال حلمى بك ، أمام مجلس عسكرى ، وكان الأمر موضع جدل طويل فى المجلس ، إذ كان رياض باشا يميل إلى إحالة تحقيق مافى العريضة على مجلس عسكرى ، ولكن عثمان باشا رفقى رأى وجوب القبض على الضباط الثلاثة الذين اجترأوا على تقديمها ومحاكمتهم أمام مجلس عسكرى ، وانضم الخديو الى هذا الرأى ، وتابعه أغلب الوزراء ، وأخذ عثمان باشا رفقى على عهدته تنفيذه وأن يكون مسئولا إذا حصل مايخل بالأمن [10] ويقول محمود باشا سامى البارودى انه حصلت مناقشة طويلة بمجلس النظار فى هذا الصدد وأن رياض باشا عارض عثمان باشا رفقى وقال أنه يخشى حصول فتن ، وأخيرا قال له : إن كنت واثقا من عدم حصول أدنى أمر

---

(٩) رئيس قلم الترجمة بوزارة المالية وقد اتهم بأنه حرر عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية ونسبها لبعض الضباط فحوكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من خدمة الحكومة وحبسه سنتين بالطوبخانة (٢ رمضان سنة ١٢٩٧) ونشر الحكم فى الوقائع المصرية عدد ٨ نوفبر سنة ١٨٨٠ ثم عفا عنه الخديو بعد أن ساءت حالته بالسجن إذ قضى به ثمانية أشهر (الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠) .

(١٠) الوطن عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ .

فلا مانع من الإجراء ، وقد تكفل بذلك عثمان باشا وبعدها تقرر وقفهم وتشكيل المجلس العسكرى[11] .

استقر إذن رأى مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة ، وأصدر إلى وزير الحربية أمراً بالقبض عليهم وسجنهم ، وتأليف المجلس العسكرى لمحاكمتهم برآسة الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وعضوية اسماعيل باشا كامل وخسرو باشا ورضا باشا وشوقى باشا ولارمى باشا ودى بلتش باشا ، ولم يعرف الضباط الثلاثة ماتقرر فى شأنهم ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم ، ولا نفذه بطريقة عسكرية تشعر بهيبة الحكومة وسلطانها ، بل تحايل على تنفيذه واتبع طريقة ملتوية تنم عن الضعف والدس ، فقد أرسل إليهم فى مساء ذلك اليوم تذاكر يدعوهم فيها إلى الحضور لديوان الوزراء (بقصر النيل)[12] صباح اليوم التالى (أول فبراير) للمداولة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الأميرة جميلة هانم شقيقة الخديو .

فأحس عرابى ورفيقاه المكيدة المدبرة لهم ، لأنه لم تجر العادة بأن يستدعى وزير الحربية ثلاثة من أمراء الآلايات للمذاكرة فى مثل هذا الشأن ، فأستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا إلى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الألاى الأول (ألاى الحرس ، وكان مقره بقشلاق عابدين) كعيون يرقبون الحالة عن بعد لكى يبادروا إلى اخبار إخوانهم بما يقع اذا أصاب الضباط الثلاثة مكروه .

وصل عرابى وصاحباه إلى قصر النيل ، فألفوه غاصًّا بكبار الضباط الموالين للحكومة ، وكان المجلس العسكرى منعقدًا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضى باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزعت منهم سيوفهم إيذانا بإنفاذ الأمر ، وكان ذلك حوالى الظهر ، وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط الشراكسة ، وتقاذفت عليهم ألفاظ الشماتة والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبأيديهم السيوف مسلولة ، وعين عثمان باشا رفقى ثلاثة ضباط بدلهم على ألاياتهم الثلاثة ، فجعل الميرالاى محمود بك طاهر قومندانا للألاى الرابع بدلا من عرابى بك ، والميرالاى خورشد بك نعمان ميرالايا للألاى السودانى بطره بدلا من عبدالعال حلمى بك ، والقائممقام

(١١) محضر استجواب محمود باشا سامى البارودى مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٧ .

(١٢) هو القصر المعروف بثكنات قصر النيل ، وقد بناه سعيد باشا ، وجدده الخديو إسماعيل باشا وجعله مقرًّا لوزارة الحربية وكانت تسمى وزارة (الجهادية) واستمر مقرًّا لها فى عهد الخديو توفيق إلى أن احتله الإنجليز عقب دخولهم العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وجلوا عنه سنة ١٩٤٧ .

خورشد بك بسمى ميرالايا لألاى الحرس بدلا من على بك فهمى ، واعتزم تنفيذ هذا الأمر فورًا ، فأصحب الضباط الجدد الثلاثة بثلاثة من القواد (اللواءات) ليتسلم كل منهم بحضوره قيادة ألايه ، فجعل مع طاهر بك اللواء طه باشا لطفى ، ومع خورشيد نعمان اللواء خورشيد باشا طاهر ، ومع خورشد بك يسمى الفريق راشد باشا حسنى .

الهجوم على قصر النيل
واطلاق سراح الضباط الثلاثة

فلم علم عيون الألاى الأول باعتقال الضباط الثلاثة أسرعوا بالعودة الى مركز الألاى بقشلاق عابدين ، وانهوا الى ضباطه ما وقع ، فهاج الضباط جميعاً ، واعتزموا إنقاذ إخوانهم ، ونهض البكباشى محمد أفندى عبيد [١٣] منادياً الجند النداء العسكرى بالاحتشاد والتأهب للمسير ، فاعترضه قائممقام الألاى خورشد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه بكلمة ، وأمر بعض الجنود باعتقاله فى إحدى قاعات القشلاق ، واصطف الجنود بأسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد افندى عبيد وقصد بهم إلى قصر النيل ، حيث الضباط المعتقلون ، وبينما كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق ، علم الخديو بهذه الحركة ، وشهدها بنفسه من سلاملك السراى المقابل للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سر ياوره بأن يتوجه إليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعاً ، فاستدعى الخديو الضباط فلم يحضر أحد [١٤] .

سار جنود الألاى الأول من قشلاق عابدين إلى قصر النيل ، فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى أطرافها الرماح (السنك) ، واقتحموا الديوان صائحين صاخبين ، فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى (وزير الحربية) وبادروا إلى الفرار ، أما عثمان رفقى فقد فر من احدى النوافذ إلى ورشة الترزية يطلب النجاة لنفسه ، ولما لم يجده الجند اقتحموا بأسلحتهم غرفة أفلاطون باشا وكيل الحربية وطلبوا إنقاذ ضباطهم ، وفى أثناء ذلك أحاط فريق من الجند بأفلاطون باشا ، فرغب فى التخلص منهم ، فضربوه وجرح فى رقبته جرحاً خفيفاً ، وهم أستون باشا ولارمى باشا ودى بلتش باشا بإغاثته ، فضربهم المتجمهرون ، وأخذ

---

(١٣) هو الذى صار فيما بعد الأميرالاى محمد بك عبيد واستشهد فى واقعة التل الكبير .

(١٤) مذكرات عرابى ص ١٦٠ ، مصر للمصريين ج ٤ ص ٥٨ .



عثمان رفقى

وزير الحربية فى وزارة رياض باشا
والذى كانت تصرفاته السبب المباشر لظهور الثورة العرابية

الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين ، وتفرقوا لذلك فى جميع الغرف والجهات ، وكسروا الأبواب والشبابيك وكل ماعاقهم عن السير ، إلى أن وصلوا الى مقر الضباط الثلاثة ، ففك البكباشى محمد عبيد سراحهم[١٥] .

اجتماع الجند بميدان عابدين

خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجند إلى قشلاق الألاى الأول بميدان عابدين ، وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط الألايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ويبادروا إلى نجدتهم إذا حل بهم مكروه .

(١٥) عن الوطن عدد ١٣ فبراير سنة ١٨٨١ .

أما ألاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حلمى ، فإنه لم يكد يعلم بما حل بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجدتهم ، فلما حضر الميرالاى الجديد ، خورشيد بك نعمان ، ليتسلم الألاى يصحبه خورشد باشا طاهر واحمد بك حمدى الياور الخديوى ، بادر البكباشى خضر افندى خضر إلى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القائممقام فرج بك الذكر ، واعتقله معهم ، ثم أمر بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار بهم إلى قصر النيل لإنقاذ الضباط الثلاثة ، وقد شعر ناظر محطة طره بهذه الحركة ، فأرسل تلغرافا الى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر افندى خضر وإخباره بما تم من الإفراج عن الضباط الثلاثة وإقناعه بالرجوع من حيث أتى وإطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره ، فلم يلق الياور إليه أذنا صاغية ، واستمر الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لكى يشاهد الضباط الزعماء بعد الإفراج عنهم ، فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الألاى الأول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط ألاى طره إلى عرابى وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا فرحين مستبشرين ، واحتشد الناس فى الميدان لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يألفوه من قبل ، وعندئذ وقف عرابى خطيباً بأعلى صوته وأثنى على إخلاص الضباط والجند واتحادهم لإنقاذه وصاحبيه من السجن .

وأما ألاى العباسية (ألاى عرابى) فقد تخلف عن الاشتراك فى الحركة ، ولم يحضر إلا ليلا بعد عزل عثمان رفقى ، كما سيجىء بيانه .

عزل عثمان رفقى
وتعيين البارودى وزيرًا للحربية
أول انتصار للثورة

كان احتشاد جنود الألايين بأسلحتهم فى ميدان عابدين كافياً لإيقاع الاضطراب فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث فى قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله إزاء هذه الحركة ، فأشار محمود سامى باشا البارودى (وكان وقتئذ وزيرًا للأوقاف) بإجابة طلبات الجند ، وقال إنى أراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو ، ولم ير الخديو بدًّا من الإذعان ، واتفق الرأى على أن يذهب البارودى يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان

الخديوى ليقابلا عرابى وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ويلتمسون العفو عنهم لأن عثمان باشا هو السبب فيما حدث ، فعاد البارودى وخيرى باشا إلى الخديو وعرضا عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر باستدعائهم فحضروا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم [١٦] .

واستقال عثمان باشا رفقى ، وأصدر الخديو أمره بإسناد وزارة الحربية إلى البارودى مع بقاء وزارة الأوقاف فى عهدته ، فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكرى فى يوم واحد ، أولها إطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصما لهم ، ثم إسناد وزارة الحربية إلى نصير لهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، إذ برهن على أنه كان مؤيدًا لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدًا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة .

وهذا نص الأمر العالى الصادر من الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٨٨١ (٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هـ) بتقليد البارودى وزارة الحربية : « بناء على استعفاء عثمان رفقى باشا من نظارة الجهادية صار إحالة نظارة الجهادية إلى محمود سامى باشا حسب ما تقرر وصدر له أمرنا بذلك فى تاريخه وهذا لدولتكم بالإشعار » [١٧] .

موقف الألاى الرابع

قدمنا أن الألاى الرابع (ألاى العباسية) تخلف عن الحضور إلى ميدان عابدين عند احتشاد الجند ، وبيان ذلك أنه لم يكن مؤازرًا حركة الثورة فى مبدأ الأمر ، فلما صدرت الأوامر السابقة ، وتعين أميرالاى جديد له ، وهو الميرالاى محمود بك طاهر ، ذهب هذا صحبة اللواء طه باشا لطفى إلى مركز الألاى ليتسلم منصبه ، فاستقبله ضباطه بالاحترام والإذعان ، وقبلوه أميرًا عليهم ، وأبدى البكباشى الألفى افندى يوسف خضوعه وخضوع زملائه لأوامر الحكومة ، ولكن لم يمض قليل من الزمن حتى بلغهم اجتماع الألايين الآخرين فى ميدان عابدين ، ثم ما كان من عزل عثمان رفقى وتعيين محمود باشا سامى البارودى وزيرًا للحربية ، وصدور العفو من الخديو عن الميرالايات الثلاثة ، فوقع ضباط الألاى المتخلف فى الحيرة والارتباك وسقط فى أيديهم وتحرج مركزهم أمام زملائهم ، واضطر طه باشا وطاهر بك إلى الانسحاب ومغادرة مركز الألاى ، أما ضباطه ، فأخذ

(١٦) استجواب محمود باشا سامى البارودى ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٨ .

(١٧) الوقائع المصرية عدد ١٨٢٠ .



محمود باشا سامى البارودى
وزير الحربية فى عهد وزارتى رياض باشا وشريف باشا
ثم رئيس وزارة الثورة

يلوم بعضهم بعضا على تخلفهم على اللحاق بإخوانهم ، وينسب كل منهم هذا التخلف إلى الآخرين ، وأخيرًا اتفقت آراؤهم على الذهاب إلى ميدان عابدين ليظهروا إخلاصهم لعرابى ، ويلتمسوا منه العفو عن تأخيرهم ، فذهبوا ليلا وقابلوا عرابى فقبل عذرهم ظاهرًا ، وبقوا بالقشلاق بقية الليل ، وعادوا صباحاً إلى العباسية مع أميرالايهم الأصلى (عرابى) .

قضى عرابى وجنوده بقية الليل فى قشلاق عابدين وأقام دوريات من جنود الألايين لحراسة القشلاق ، اتقاء مكيدة قد تدبر ضدهم ، وانقضى الليل بسلام ، وفى الصباح عاد ألاى العباسية إلى مركزه وعاد الألاى السودانى إلى طره ، وأفرج عن المسجونين الذين اعتقلهم الثائرون بالأمس ، وهم اللواء خورشيد باشا طاهر وخورشيد بك نعمان والقائمقام فرج بك الذكر والياور الخديو أحمد بك حمدى .

عرابى والقناصل

وفيما كان عرابى على رأس هذه الحركة أرسل إلى قنصلى انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويبسط فيه شكواه من تصرف الحكومة ، وكان البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته ، وقد عرف فى الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناوأته المطامع الإنجليزية فيها ، ومن هنا جاء الظن أنه أرسل إلى عرابى كتابا يمدحه فيه على ثباته ويشجعه على عدم المبالاة بالحكومة [١٨] والواقع أنه لم يرسل إليه كتابا ما ، بل تدخل لدى الخديو لإنصاف الضباط الوطنيين وتهدئة الحالة ، قال فى هذا الصدد يصف بنفسه واقعة أول فبراير وملابساتها : « على أثر تعيين ضابط شركسى بدلا من قائمقام ألاى الفرسان كتب كثير من الضباط الوطنيين عريضة إلى رياض باشا يطلبون فيها إعادة الضابط المفصول ، وكان وطنيا ، فقوبلت هذه العريضة بالإهمال ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اعتقل فى هذا الصباح (أول فبراير) قواد الألايات الثلاثة التى ينتمى إليها الضباط الموقعون على العريضة ، وذلك بأمر وزير الحربية الشركسى ، فأثارت هذه التصرفات القاسية هياج الجند وأطلقوا سراح رؤسائهم عنوة ظهر اليوم ، وقد أبلغنى هذه الأخبار ضابطان وطنيان ، وقدما لى عريضة من القواد الثلاثة يطلبون فيها تدخل هيئة القناصل بوساطتى لعزل عثمان باشا رفقى وأشياعه ، فامتنعت طبعاً عن التدخل فى الأمر ، ونصحت للضابطين بتهدئة خواطر زملائهما ، ثم ذهبت إلى السير إدوار ماليت (قنصل انجلترا العام) لنتوجه معاً إلى الخديو ، وقد ذهبنا إليه ووجدناه مع وزرائه ، وكان سموه قد أوفد وزير الأوقاف (محمود باشا سامى البارودى) إلى الضباط الثوار لمخابرتهم بقصد كسب الوقت ، وبعد أن مكثنا معه هنيهة قصيرة نصحنا له أنا والسير ماليت فى حالة إصرار الضباط والجند على عزل عثمان باشا رفقى أن يذعن بدلا من التسبب فى وقوع كارثة ، ولم يكن المسيو دى بلنيير ولا المستر كولفن (الرقيبان الماليان) حاضرين مجلس الوزراء ، على أن الحركة ليست موجهة ضدهما ، ولا ضد الأوروبيين على العموم ، ولكن مركز رياض باشا قد يتزعزع من جرائها » [١٩] .

---

(١٨) رواية مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٦ .

(١٩) رسالة البارون دى رنج فى أول فبراير إلى المسيو بارتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١ .

وقد نقم الخديو ورياض باشا من البارون دى رنج عطفه على الضباط الوطنيين وتأييده إياهم ، فأرسل الخديو باتفاقه مع رياض إلى المسيو جول جريفى رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسلك القنصل العام ، وكانت نتيجة هذا المسعى استدعاء البارون دى رنج إلى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ [٢٠] ثم نقله من منصبه ، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين فى أول مارس سنة ١٨٨١ ، وكان نقله انتصارًا لوزارة رياض باشا ، وقد أغتبطت السياسة البريطانية لهذا النقل لأنها كانت ترى فى البارون دى رنج عاملا مناوئا لها ومؤيداً للحركة الوطنية فى مصر .

وعين بدله المسيو سنكفكس Scienkiewicz معتمدا وقنصلا عاما لفرنسا فى مصر ، فحضر إلى القاهرة وقدم أوراق اعتماده إلى الخديو فى ٢٦ يولية سنة ١٨٨١ بسراى رأس التين [٢١] .

خطبة الخديو فى الضباط

أراد الخديو بعد انقضاء أيام على واقعة قصر النيل أن يجتذب إليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم ، فاستدعى إلى سراى عابدين يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط الآيات العاصمة من رتبة بكباشى فما فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير الحربية (البارودى) وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول فبراير ، وأكد لهم أنه لم يبق فى نفسه أثر منها ، وطلب إليهم احترام النظام وطاعة الحكومة ، وهذا نص الخطبة [٢٢] .

« أنكم تعلمون حق العلم ما عندى من الميل والمحبة للعساكر والالتفات إلى شئونهم من يوم استلامى لزمام الحكومة ، وذلك لما هو متحقق لدى أنهم متحدون معى فى مقاصدى الحسناء التى هى دوام حفظ الأمنية واستقامة الأحوال الإدارية فى هذا القطر ، فلذلك لا أخفى عنكم ما حصل لى من الأسف بأسباب الحركة التى حدثت وانقضت ، ومع هذا فإنى قد عفوت ولم يبق فى قلبى من أثرها شىء بالكلية ، فيلزمكم أن لا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حدود وظائفكم ، واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية ، ومن المعلوم أن كل سعيى واجتهادى يتجه إلى

---

(٢٠) الكتاب الأصفر ، المرجع السابق وثيقة رقم ٥ .

(٢١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولية سنة ١٨٨١ .

(٢٢) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ .

إصلاح الأحوال وتحسين الأمور ، وهيئة النظار الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد الخيرية ، ومجتهدة فى تتميم ما يجب من الإصلاحات اللازمة ، وليس بخاف عليكم ما تم بهذا القطر من الإصلاحات المالية والإدارية فى ظرف سنة واحدة ، وذلك مما يوجب على كل محب لهذا الوطن إبداء الشكر وإظهار علامات المسرة ، وحاصل ما أقول لكم أن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية ، والامتثال لولى أمرهم ، وإنى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات العسكرية هى الاستقامة والامتثال فى كل الأمور والأحوال ، فمن الواجب عليكم أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم » .

فقابل الضباط هذه الخطبة بإظهار الولاء للخديو والامتثال للأوامر والقوانين والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين .

وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام إلى الجيش ، وتدعو الضباط إلى الاطمئنان إلى نيات الحكومة نحوهم ، إذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرًّا من ناحيتها ، ويتوقعون أن تتربص بهم الدوائر للاقتصاص منهم إذا أمكنتها الفرصة وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعاً بينهم وبين الحكومة . فأراد الخديو بهذه الخطبة أن يدخل الطمأنينة إلى نفوسهم ويدعوهم إلى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن الحوادث جاءت على خلاف ماكان يظن ويتوقع .

مطالب العرابيين بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابى وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل ، فبالرغم من عزل عثمان باشا رفقى ، وتعيين وزير حربية يعطف عليهم ويؤيدهم ، فإنهم كانوا يخشون على حياتهم أن تمتد إليها يد الاغتيال انتقاماً مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرساً من المخلصين لأشخاصهم ، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، وصاروا إذا انتقلوا من مراكز آلاياتهم إلى بيوتهم اصطحب كل منهم حرساً من العساكر المسلحين للمحافظة على حياتهم يلازمونهم حتى يعودوا إلى مراكزهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلا فى منزل عرابى ، ويدعون إليها من يثقون بإخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الألايات بالمطالب الآتية :

أولا : صرف نقود بدل التعيينات التى تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للألايات ، وذلك حفظاً لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا فى صنف المسلى (السمن) فإنه كان يصرف للألايات من الشحم الذى يصنع فى تريستا ، ويأتى فى براميل باسم مسلى وكان كريه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانيا : عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر فى مدة الأجازات التى تعطى لهم إذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، وإذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثا : أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الأجرة فى السكك الحديدية .

رابعا : أبطال ورشة الترزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف أثمان الملابس نقدًا لتشترى من الخارج بمعرفة الألايات .

خامسا : عدم جواز الترقى للعسكرى ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه .

سادسا : زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة ، أى حين إنشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعا : سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والأجازات وتسوية معاش الاستيداع .

ثامنا : إرجاع أحمد بك عبد الغفار قائممقام السوارى الذى فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك[٢٣] .

إجابة معظم هذه الطلبات

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ، فعنيت وزارة الحربية بإصلاح مأكل الجيش ، وصار يطبخ لهم فى معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضر والأرز باللبن والحلوى ، بدلا من العدس والفول اللذين كانا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانية شراب البوظة المصنوعة من الشعير ، كمألوف عادتهم وتصرف لأولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند .

(٢٣) مذكرات عرابى ص ١٦٦ .

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء وجوب سن القوانين اللازمة لإصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب الضباط والعساكر ، وتعديل النظامات والقوانين العسكرية كافة ، فوافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الحربية ورأى البدء بزيادة رواتب الضباط والجنود ، وتأليف لجنة للنظر فيما يجب إجراؤه من التعديلات والإصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض باشا إلى الخديو فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ تقريرًا بذلك[٢٤] أشار فيه طلب ناظر الجهادية زيادة رواتب الضباط والجند ، ثم قال : « قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتمسها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية ، ويرى أيضا لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفا من صف ضباط ونفر[٢٥] وأنه ينبغى أن يتحد كل من ناظر المالية والجهادية فى البحث عما إذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح إدارة نظارة الجهادية والبحرية ، هذا ، ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط ، بل بالنظر للترقى أيضا فإنه قد ترقى فى الواقع ونفس الأمر فى مدة السنوات الأخيرة من حكم حضرة إسماعيل باشا عدد وافر من الضباط ، وانبنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط المستودعين أكثر من عدد الضباط الذين فى الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة ، ففضلا عن استخدام كثير من الضباط فى المصالح الملكية مازال موجودًا الآن ١٠٤٥ ضابطاً فى حالة الاستيداع ، فيلزم لإزالة هذه الحالة ، وينبغى أيضا وضع قواعد صريحة لربط الشروط التى بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط إلى رتبة أعلى من رتبته ، غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد فى الطرق والتدابير المقتضى اتخاذها لأجل الوصول إلى الغاية المقصورة إلا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية فى مثل هذه المواد »[٢٦] .

---

(٢٤) الوقائع المصرية عدد ٢١ أبريل سنة ١٨٨١ .

(٢٥) كذا فى الوقائع المصرية عدد ٢١ أبريل سنة ١٨٨١ ، وفى مذكرات عرابى (من صنف ضباط ونفر) ولعله خطأ فى النقل ، لأن عبارة الوقائع أدق واضبط وتوافق أيضا النص الوارد فى مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص٧٣ .

(٢٦) الوقائع المصرية عدد ٢١ أبريل سنة ١٨٨١ .

زيادة رواتب الضباط والجنود

وبناء على هذا التقرير صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ (٢١ جمادى الأول سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الأول بزيادة رواتب الضباط والجنود على النحو الآتى :

المرتب القديم قرش شهريا	المرتب الجديد قرش	
٧٥٠٠	٨٠٠٠	فريق
٦٠٠٠	٦٥٠٠	لواء
٤٠٠٠	٥٠٠٠	أميرالاى
٢٥٠٠	٣٥٠٠	قائممقام
٢٠٠٠	٢٥٠٠	بكباشى
١٢٠٠	١٥٠٠	صاغ قول أغاسى
٥٠٠	٩٥٠	يوزباشى
٤٠٠	٧٥٠	ملازم أول
٣٥٠	٦٠٠	ملازم ثان
١٣٠	٢٥٠	صولقول أغاسى
٥٠	٨٠	باشجاويش
٤٠	٦٥	بلوك أمين
٣٠	٥٥	شاويش
٣٠	٤٠	أونباشى
١٠ – ١٩	٣٠	نفر[٢٧]

تأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية

ويقضى المرسوم الآخر بتأليف لجنة (قومسيون) برياسة وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث فى القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ ، وإدخال كل ما ترى لزومه من التعديلات

(٢٧) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٢ ، ومذكرات عرابى ص ١٧٠ .

والإصلاحات فيها وما ينبغي إجراؤه من الإصلاح فى المدارس الحربية ، وإعداد مشروع قانون بشروط الدخول فى سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستيداعهم ورفتهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستيداع .

ألفت هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : حسن أفلاطون باشا – الجنرال استون باشا Stone Pacha – الجنرال جولد سميث Gold Smith – محمد مرعشلى باشا – راشد حسنى باشا . إسماعيل كامل باشا – الجنرال لارمى باشا Larmee – دى بلوتش باشا De Plotz خالد باشا – محمد رضا باشا – محمد كامل باشا – دى برناردى بك – De Bernard – محمد شوقى بك – أحمد عرابى بك – حسن مظهر بك – محمد خلوصى بك – عبد الرحمن بك سليم – سليمان يسرى بك – فرهاد بك – محمد نسيم بك .

فأخذت اللجنة توالى الاجتماع لإعداد القوانين العسكرية الجديدة ، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما سيجىء بيانه .

احتفال وزير الحربية بزيادة رواتب الضباط

أقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة إصلاح النظم العسكرية ، وكأنما أراد أن يعلن أول ثمرة لتقلده وزارة الحربية ليكسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذاً وسلطانا .

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفخامة ، إذ أعد فيها البارودى مأدبة فاخرة دعا إليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الأوربيين ، وضباط الجيش ، ولما تكامل جمعهم جلسوا إلى موائد الطعام ، فتناولوا المآكل الفاخرة .

خطبة محمود سامى باشا البارودى

ثم قام محمود سامى باشا البارودى وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة ، وأعرب عن فضل الخديو فيما تقرر من الإصلاحات ، ودعا الضباط إلى الخضوع لأوامر الحضرة الخديوية ، ولعله أراد بهذه الخطبة أن يزيل من الأذهان تأثير التمرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهاك نص الخطبة :

« هذه ليلة أنس دعتنا إلى الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف ، تذكارًا لمآثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزيمتها إلى إصلاح أحوال الأهالى جميعا ، وتعميم العدل فيهم وإيصال كل إلى ما يستحق ، وقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديوينا المعظم زمام الحكومة تغييرًا مهمًّا إذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالنعم ، وتقدمت فيه البلاد إلى نجاحها تقدما سريعا ، وما ذلك إلا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه ، خصوصاً وأنه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا غيورًا على الهمة ، زكى النفس ، وهو حضرة دولتلو رياض باشا ، فلم يأل جهدًا فى العمل ، ولم يقصر فى تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى وصلنا إلى هذه الغاية التى لا ينكر أحد حسنها ، ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك إلا إذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقةالشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة فى خدمته قائما بواجباته لها ، معضدًا لجميع مقاصدها ، خاضعا لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لابد أن ننادى جميعا : فليحى الجناب الخديوى أطال الله بقاءه » .

خطبة رياض باشا

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه إلى الضباط ، هذا نصه :

« هذه ليلة سرور ، تجلى فيها روح الصدق والإخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوى غير أن تذكار محامده ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعى .

« ان محسنات العدل ووجوه الإصلاح التى امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى فى هذه الأوطان أمر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل ، وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين ، وإن ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه الحسنات وعمتهم فوائد الإصلاح ، ومن أهم وجوهه التى شهدناها فى عصر الخديو الجليل تقرير الأمن على الأرواح والأموال ، وحفظ الحقوق الشرعية وأداؤها لأربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة

العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية .

« وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت إليكم ، وأنتم روح الضبط والربط ، وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فإذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر إليكم بعين الرأفة والرحمة ، فعليكم وجوبا كما أخذتم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى أنعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن تكونوا دائمًا على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعا أن نبتهل إلى الله تعالى بدوام بقائه وتأييد عزه ، وأن ينادى لسان الصدق منا : فليعش الجناب الخديوى »[٢٨] .

خطبة عرابى بك

وبعد أن جلس رياض باشا ، قام أحمد عرابى بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحربية ورئيس الوزراء .

لم ترد خطبة عرابى بنصها فى الوقائع المصرية ، ولا فى مذكرات عرابى ، وخلاصتها كما جاءت فى كتاب (مصر للمصريين) أنه بين ما وصلت إليه الحكومة فى ذلك العهد من التقدم ، ناسباً جميع ذلك إلى همة الجناب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح ، ثم قال : «إننا على الدوام مطيعون لأوامره السامية ، ونحن آلته المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، وأننا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمتع البلاد بأحكامه العادلة آمين »[٢٩] .

ويقول عرابى باشا فى مذكراته أنه قال : « إننا لا نريد إلا الإصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة ، وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلا ، ونحن مطيعون للحكومة ، بل نحن الآلة المنفذة لأوامرها العادلة ، وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لإصلاح البلاد وإسعاد العباد »[٣٠] .

---

(٢٨) الوقائع المصرية عدد ٧ أبريل سنة ١٨٨١ .

(٢٩) مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠٥ .

(٣٠) مذكرات عرابى ص ١٧٦ .

مظاهر الخلاف وبوادر الشقاق
بين الحكومة والضباط

إلى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، واطمأن ضباط الجيش إلى حسن مقاصد الحكومة ، وهدأت الأفكار بعض الهدوء ، ولكن الخديو وحاشيته لم يكونوا فى خاصة أنفسهم راضين عن النفوذ الذى ناله الحزب العسكرى بعد حادثة قصر النيل ، ولم يكن عفو الخديو عن زعماء الحركة إلا عملا ظاهرا ، إذ دلت الحوادث والملابسات على أنه كان يبغى تهيئة الوسائل لقمع الحركة والانتقام من مدبريها ، وزاد فى هذه الحالة النفسية ماكان يسمعه من حاشيته والمقربين إليه (ومعظمهم من الشراكسة) من عبارات التحقير للضباط « الفلاحين » والتهوين من أمرهم ، وتحريضه على الإيقاع بهم ، واستعادة هيبته ونفوذه ، وكان من أخص صفات توفيق باشا التردد والضعف وسرعة الانقياد لمن يقع تحت تأثيرهم .

وكان زعماء الحركة من العرابيين[٣١] أنفسهم شاعرين بالقلق على مصيرهم ، بل على حياتهم وأرواحهم ، عالمين بأن الخديو لم يعف عنهم ، ولم يجب طلباتهم فى واقعة قصر النيل إلا مضطرًا تحت ضغط الجيش الذى جاء ميدان عابدين مهددًا متوعدًا ، وأنه لا يني يعمل لاسترداد سلطته ونفوذه ، فبقى الفريقان يسىء كل منهما الظن بالآخر ، ويأخذ حذره منه ، وتعددت الحوادث التى باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعا .

حادثة ألاى طره

فمن ذلك أنه حدث فى أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف فى الألاى السودانى (ألاى طره) يكتبون عريضة إلى الخديو ، مضمونها أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى إليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وأنهم لا يرغبون ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم ، وأنه إذا نقل أى واحد منهم إلى أية جهة فلا يعارضون أمرًا من الأوامر التى تصدر بذلك ، وكانت العريضة مكتوبة بعبارات تدل على روح الولاء للخديو ، والانتقاض على الثورة ، والتماس العفو عن اشتراكهم فى واقعة قصر النيل ، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من

---

(٣١) كلمة العرابيين ترادف كلمة الحزب العسكرى ، لأن الحزب العسكرى كان يتألف من عرابى وأنصاره ، ومعظمهم من الضباط .

صف الضباط ، منهم باشجاويش شركسى ، والباقون من السودانيين .

وفيما كانت هذه العريضة تختم ، علم بها ضباط الألاى ، فبادروا إلى ضبطها ، وأمر عبد العال بك حلمى قومندان الألاى بالقبض على الموقعين عليها وإجراء تحقيق لمعرفة الموعزين بها ، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلمى تقريرًا نسب فيه إلى الباشجاويش الشركسى تحريض السودانيين على كتابة العريضة ، وأنه لم يفعل ذلك إلا بإيعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وأن المحرض ذهب بهم إليه فمنح كلا منهم ثمانية جنيهات ، وشجعهم على الاستمرار فى خطتهم وطلب عبد العال بك فى تقريره عزل يوسف كمال باشا من منصبه ، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور ، عقاباً على تدبيره هذه المكيدة ، مع العفو عن صف الضباط السودانيين لسلامة نيتهم ، فكان ما أراد ، وأجيب إلى طلبه فسجن الباشجاويش ، وأصدر الخديو أمرًا بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة[٣٢] .

ويقول محمود باشا سامى البارودى : أن فحوى شكاية عبد العال حلمى من يوسف باشا كمال أنه كان يقصد عمل عصبة فى الألاى لقتل عبد العال وبعض الضباط ، وقد قدمت إليه هذه الشكوى ، فأبلغها فى الحال إلى رياض باشا ، وتوجها معًا إلى الخديو وتداول وإياهما فى شأنها ، فاستصوب الخديو فصل يوسف كمال إخمادا للفتنة[٣٣] ، ويقول المسيو مونج Monge الذى كان قائما بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ فى رسالته عن هذه الحادثة أن كبار الضباط شكوا إلى رياض باشا تدخل يوسف كمال باشا وما يفضى إليه من الإخلال بالنظام العسكرى وأن رياض باشا ذهب من فوره إلى الخديو وأصر على عزل يوسف باشا ، وإن كبار الضباط أصبحوا على ما يظهر مؤيدين للوزارة ، وقد أكد له رياض أن النظام عاد إلى نصابه ، وأن الثقة التامة قد توطدت بين الجيش والوزارة[٣٤] .

---

(٣٢) مذكرات عرابى ص ٢١٩ .

(٣٣) محضر استجواب البارودى ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٩ .

(٣٤) رسالة المسيو مونج إلى وزير خارجية فرنسا فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١١ .

حادثة فرج بك الزينى

وثمة حادثة أخرى تتصل بالأولى ، ذلك أن ضابطا سودانيا من المستودعين برتبة أميرلاى يسمى فرج بك الزينى ، كان يسكن عزبة مجاورة لمركز ألاى طره ، وكان بعض صف ضباط هذا الألاى وعساكره يزورونه ويختلفون إليه ، فلما علم بذلك عبد العال بك حلمى ارتاب فى أمر هذه الزيارات ، وظن أن فرج بك هذا ربما يكون عاملا على إيقاع النفرة بين صف الضباط وميرالايهم (عبد العال) ، فأصدر أوامره بعدم ذهاب أحد إليه ، ولم يكتف بذلك بل أمر بإلقاء القبض عليه ، فاعتقل وأودع السجن ، وكتب عبد العال فى شأنه تقريرًا إلى وزارة الحربية يتهمه فيه بتحريض الجنود على العصيان والخروج عليه وعلى الضباط ، ويطلب محاكمته ، وكان هذا التقرير كافيا لإدانته فحوكم أمام مجلس عسكرى وصدر عليه الحكم بالنفى إلى السودان .

وهنا يقول عرابى : « إن دسيسة فرج بك الزينى كانت أيضا من يوسف كمال باشا ، وأن الخديو أراد أن يعوضه عما فاته فى مصر من رعايته ، فلما نفى إلى السودان أرسل إلى رءوف باشا حكمدار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزينى[٣٥] » ، وهو الذى صار له شأن فى حوادث الثورة المهدية وقتله الثوار سنة ١٨٨٥[٣٦] .

حادثة التسعة عشر ضابطا

هم من ضباط الألاى السودانى ، وعلى رأسهم يوزباشى يسمى (سليم صائب) لم يكونوا راضين عن الحركة التى قام بها عرابى فى الجيش ، فقدموا عريضة إلى وزارة الحربية ضد عرابى وعبد العال حلمى يعلنون فيها استنكارهم لتظاهر الجنود وخروجهم على النظام ، ويطلبون نقلهم من ألايهم ، ونسبوا إلى عرابى فى تقريرهم أنه يحرضهم على تقديم عريضة للخديو بطلب إسقاط وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب .

فلما تقدمت هذه العريضة إلى وزارة الحربية أصدر محمود باشا سامى البارودى أمرا بتشكيل لجنة للتحقيق ، وكانت اللجنة متشبعة بروح العرابيين ، إذ كان أحمد عرابى ، وأحمد عبد الغفار بين أعضائها ، فسألت الضباط المذكورين عن عريضتهم فأيدوها ، وبذلت لهم النصائح بالعدول

---

(٣٥) مذكرات عرابى ص ٢٢٠ .

(٣٦) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٣٤ و ١٤٧ (طبعة أولى) و ١١٨ و ١٢٩ طبعة ثانية .

عنها فلم يمتثلوا وأصروا عليها ، وزادوا على ما جاء بها أن فى الألاى عدة اختلاسات ثابتة فى دفاتره ومراسلاته .

عورضت حركة الضباط المذكورين بحركة أخرى أحبطتها ، وذلك أنه تقدمت إلى وزارة الحربية تقارير من بقية ضباط الألاى بطلب محاكمة مقدمى العريضة على أمور ذكروها فى تلك التقارير ، فحوكموا وحكم عليهم بالفصل من الألاى وإحالتهم إلى الاستيداع .

إبعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش

وسعى عرابى وصحبه من ناحيتهم إلى إبعاد الضباط غير الموالين لهم من مراكزهم ، وكان أكثرهم هدفا للاضطهاد البكباشى ألفى أفندى يوسف الذى يرجع إليه السبب فى تخلف ألاى العباسية عن اللحاق بالجيش فى ساحة عابدين يوم واقعة قصر النيل ، فقد صار موضع السخط والزراية من بقية ضباط الألاى ، ولم تعد أوامره محترمة وصار مركزه حرجا أمام مرءوسيه ، إلى أن اجتمعوا به يوما وطلبوا إليه فى صراحة تقديم استقالته من خدمة الألاى ، لأنهم لا يرغبون فى بقائه ، فاعترضهم يوزباشى يدعى خليل أفندى على ودافع عنه دفاعا شديدا ، فانتهره الضباط وأوسعوه تعنيفاً وسبًّا ، ووصل نبأ الحادثة إلى عرابى ، فاستدعى البكباشى وأمره بالاستعفاء من الألاى ، فقدم استعفاءه وأحيل إلى الاستيداع ، وأمر عرابى بسجن اليوزباشى خليل أفندى على ، فسجن وأحيل إلى الاستيداع أيضا ، وأوعز عرابى إلى ضباط ألاى القلعة بتقديم عريضة للوزارة بطلب عزل قائدهم محمد بك صدق بحجة أنه مشتغل بالتفريق بينهم ، فعزل وعين بدله الأميرالاى إبراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل بقائد ألاى الطوبجية ، حسين بك حسنى الترك ، فقد طلب ضباطه عزله ، فأجيب طلبهم ، فعزل وعين بدله الميرالاى إسماعيل بك صبرى .

طلب زيادة عدد الجيش وإنشاء مجلس النواب

وطلب الضباط زيادة عدد الجيش العامل ، وإبلاغه إلى ١٨,٠٠٠ مقاتل ، وإنشاء حصون جديدة ، وقدموا عرائض بذلك ، كما طلبوا فيها إنشاء مجلس نيابى تكون الوزارة مسئولة أمامه مع تخويله حق تقرير الميزانية [٣٧] .

---

(٣٧) رسالة لمسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر إلى وزير خارجية فرنسا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨١ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٦ .

الامتناع عن الذهاب إلى السودان

على أن عرابى وشيعته قد بالغوا فى الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة ، حتى عرضوا فى بعض المواطن مصالح البلاد للخطر ، فمن ذلك أن الحكومة فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت إرسال ألاى طره (الألاى السودانى) إلى السودان لتعزيز قوات الجيش المصرى ، وكانت الحاجة تدعو إلى ذلك ، إذ كانت دعوة المهدى قد أخذت فى الظهور وبدأ المهدى يتحدى سلطة الحكومة فى السودان ، ولكن عرابى وصحبه اعتقدوا أن الغرض من إرسال ألاى طره إلى السودان تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها ، قال عرابى فى هذا الصدد : إن القوة التى كانت موجودة فى جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها ، وأنه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالألاى السودانى[٣٨] ، وهذا جهل وخطأ فى التقدير ، يرجع إلى أن عرابى لم يكن يعنى كثيرًا بمسألة السودان ، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر إلى ارتباطه بها ، بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفى للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة فى سياسته ، كما أن عليه جزءًا كبيرًا من تبعة استفحال ثورة المهدى وما أعقبها من الكوارث ، لأن المهدى ما كان ليتغلب على قوات الحكومة لولا عجزها عن إمداد الجيش المصرى بسبب ارتباك أحوالها وتسلط العرابيين عليها ، ومن أخطائهم التى لا تغتفر أنهم حالوا دون إمداد الجيش المصرى هناك خوفا على وحدتهم أن تضعف ، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تفككت ، فلا هم أدوا واجبهم نحو السودان ، ولا هم قاموا به نحو مصر .

الامتناع عن العمل فى حفر الرياح

ويقول عرابى : إن الحكومة أرادت استخدام جنود الألايات فى حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزمعا إنشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجند الذين تستخدمهم فى هذا العمل ، ولكنه رأى فى ذلك دسيسة يراد منها تسليم سلاح الجند وإيداعه مخازن الحربية ، فرفضوا العمل فى الرياح ، وحجتهم أن هذا ليس من شئون العسكرية ، وأن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح بالمناقصة بين المقاولين .

---

(٣٨) مذكرات عرابى ص ٢٢٣ .

حادثة مقتل الجندى بالإسكندرية

هى حادثة هامة كان لها أثر كبير فى تطور الحوادث ، وبيانها أن الخديو كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالإسكندرية ، وقد حدث فى ٢٥ يوليه أن عربة لأحد تجار الثغر يقودها سائق أوروبى كانت تسير فى الشارع المؤدى إلى سراى رأس التين ، فصدمت جنديا من فرقة المدفعية (الطوبجية) وأصابته إصابة قاتلة ، نقل على أثرها إلى المستشفى وتوفى هناك ، وكان الخديو وقتئذ بالسراى ، فارتأى رفاق القتيل أن يحملوه إليها ، ويلتمسوا من الخديو الاهتمام بمعاقبة الجانى ، وكان هذا العمل بالغاً فى الخروج على النظام ، لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع إلى الخديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود إلى قصره حاملين القتيل يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقبة الجانى ، إذ أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس تحمل إليه جثث القتلى ، وقد دخل الجند السراى فى جلبة وضجة ، وصاحوا طالبين معاقبة الجانى ، فغضب الخديو من الجند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا ، وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، فحوكموا ، وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندى الذى دعا رفاقه إلى حمل القتيل إلى السراى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وبأن يقضوا مدة العقوبة بليمان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالأقطار السودانية ، وأقر الخديو الحكم ونفذ فى المحكوم عليهم ، وسيقوا إلى السويس ومنها إلى سواكن ثم إلى الخرطوم .

كان لهذا الحكم الشديد وقع أليم فى النفوس ، وكتب عبد العال بك حلمى تقريرًا إلى وزير الحربية (البارودى) يشكو فيه من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التى تجرى فى ألآيه ، والدسائس التى لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم فى هذه الحادثة وإنفاذه ، وبين ما عومل به التسعة عشر ضابطا الذين خرجوا عن الطاعة واكتفى بإحالتهم إلى الاستيداع .

استقالة البارودى
وتعيين داود باشا يكن وزيرا للحربية

رفع وزير الحربية هذا التقرير إلى الخديو ، فاستاء من ذلك وعده تطاولا على مقامه ، وغضب على البارودى ، واعتزم إقصاءه عن وزارة الحربية ، واستدعى الوزارة بالتلغراف من



داود باشا يكن

وزير الحربية فى أواخر عهد وزارة رياض باشا

القاهرة ، فوفدوا إلى الإسكندرية واجتمعوا بالخديو فى سراى رأس التين ، وتداولوا فى حادثة الجندى القتيل ، وما فعل رفاقه ، وقرر الخديو أن بقاء البارودى فى وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل إلى إعادة النظام إلا بعزله ، فلم ير البارودى بدًّا من أن يقدم استقالته ، فقبلت فى الحال ، وعين الخديو صهره داود باشا يكن بدله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الدره مللى محافظ العاصمة ؛ لما كان معروفا عنه من مشايعة الحركة الثورية ، وتعيين عبد القادر باشا حلمى مكانه ، وكان مكروها من العرابيين[٣٩] .

قابل عرابى وصحبه هذا التغيير بالانزعاج والتبرم ، وتوجسوا خيفة من عواقب إبعاد البارودى الذى كانوا يطمئنون إليه ، ويركنون إلى إخلاصه ، وتوقعوا شرًّا مستطيرًا من تعيين صهر الخديو

(٣٩) هو عبد القادر باشا حلمى الذى صار فيما بعد حكمداراً للسودان وأبلى البلاء الحسن فى تثبيت سلطة الحكومة المصرية وقمع ثورة المهدى . وأقصته السياسة الإنجليزية عن منصبه فى أوائل عهد الاحتلال .

على رأس الوزارة التى تملك ناصية الجيش[٤٠] ، على أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون فيما يجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم بعد هذا التغيير ، وذهبوا إلى داود باشا فى ديوان الجهادية ، يهنئونه بمنصبه الجديد ، وطلبوا إليه أن يجعل فاتحة أعماله إصدار قوانين الإصلاحات العسكرية التى وضعتها اللجنة ، فوعدهم بذلك ، ولكنه لم يلبث أن أصدر منشورًا أبلغه جميع الألايات نهى فيه الضباط عن اجتماعهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز الألايات ليلا ونهارا ، وأنذرهم بأنه إذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معا فى المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من تكلم منهم مع آخر فى الأمور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط فى اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلا إلى مراكز الألايات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلمى محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكرى ، وخاصة عرابى وعبد العال وأحمد بك عبد الغفار ، لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا ألاياتهم .

كان الغرض من صدور هذه الأوامر تفريق اجتماعات الضباط ، إذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والأفكار ، وتعاهدهم على التضامن واتحاد الكلمة ، واتفاقهم على الخطط التى يتبعونها لحفظ كيانهم وتحقيق مطالبهم ، فداود باشا يكن قد حقق بهذه الأوامر المخاوف التى ساورت عرابى وصحبه من تعيينه وزيرًا للحربية بدلا من البارودى ، قال عرابى فى هذا الصدد : « ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكرى فقد ردت إليه من طرف أمراء الألايات » ، ومعنى ذلك أنهم أصروا على نقضها وعدم العمل بها ، وكان هذا منتظرًا ، لأن لا يكفى أن يصدر وزير الحربية مثل هذه الأوامر لتكون موضع الاحترام والتنفيذ ، بل يجب أن يكون للحكومة من الهيبة والقوة ما يكفل تنفيذها ، والواقع أنه منذ الساعة التى هجم فيها الجنود على قصر النيل فى أول فبراير سنة ١٨٨١ وأطلقوا سراح عرابى وصحبه وأخرجوهم من السجن وأكرهوا عثمان باشا رفقى على الهرب ، ثم أكرهوا الخديو بعد ذلك على عزله من منصبه ، من هذا اليوم سقطت هيبة الحكومة ، فلم يعد فى استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة ، لأن قوتها لم يكن قوامها إلا ذلك الجيش نفسه ، فلما خرج زمامه من يدها أصبحت عديمة الحول والقوة ، ولم يكن خافيا أن الجيش بضباطه وجنوده قد صار إلى جانب عرابى ، فإن

(٤٠) يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته إلى وزير خارجية فرنسا عن تعيين داود باشا وزيرًا للحربية : إنه يمثل الخديو معنويًا ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢١ .

الدعوة التى قام بها وهى تخويل الضباط الوطنيين حقوقهم ، ومساواتهم بالعنصر الشركسى ، هى دعوة محببة إلى نفوس الجند والضباط ، وانتصاره الأول فى واقعة قصر النيل ، وإكراهه الخديو على إجابة مطالبه الأولى ، قد زاد من نفوذه ، وجعل الضباط المترددين ينضمون إليه ، لأن انتصار الزعيم فى خططه من أعظم العوامل فى نجاح دعوته ، وتأييد الناس له والتفافهم حوله ، هذا فضلا عن أن ضباط الجيش وجنوده قد لمسوا ثمار الحركة التى قام بها عرابى ، فإن أول ما عمله محمود سامى باشا البارودى حين تولى وزارة الحربية زيادة رواتب الضباط والجند ، فمثل هذا العمل من شأنه أن يزيد الجيش التفافا حول عرابى ، أضف إلى ذلك أن معسكر الحكومة كان منقسما على نفسه ، فالخديو لم يكن مخلصا للوزارة ، ولا لرياض باشا ، وكان ينقم منه أنه لا يرجع إليه فى كليات الأمور وجزئياتها ، وكان يميل فى خاصة نفسه إلى أن يستبدل به وزيرًا يخضع لأوامره ، ويكون آلة فى يده ، ومن هنا جاء اتصاله بزعماء الضباط بوساطة على بك فهمى قائد الألاى الأول (ألاى الحرس) ، فقد كان على فهمى موضع ثقة الخديو ، إذ كان متزوجا من سيدة شركسية ، فتظاهر الخديو وقتا ما بالعطف على الضباط نكاية برياض ، وجعل من على بك فهمى واسطة فى إبلاغ هذا العطف إلى زعمائهم ، ولكن هذا العطف لم يصل إلى درجة الاتفاق على تدبير مظاهرة ٩ سبتمبر كما يقول جون نينيه[٤١] بل كان عطفا غير محدد ولا مستقر ، يفضى به الخديو أحيانا حين كان يضيق صدره عن احتمال رياض فى الوزارة ، ويقول عرابى توضيحا لهذه الحالة النفسية أن رسالة الخديو له على لسان على فهمى مقصورة على هذه الكلمات : « أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم »[٤٢] ، وهذا ما جعل عرابى يعتقد يوم واقعة عابدين أن الخديو فى جانب الضباط لرغبته فى التخلص من رياض[٤٣] ، ولم يكن الخديو فى تظاهره حينا بالعطف على حركة الضباط بعيد النظر فى العواقب ، بل كان محدود الفكر ، ضعيف الرأى ، إذ لم يقدر أن إضعاف مركز رياض باشا هو إضعاف لمركزه هو .

ولم يكن خافيا على العرابيين ما صار إليه معسكر الحكومة من الضعف والانقسام ، ولذلك لم يترددوا حين رأوا الحكومة تتنكر لهم أن يعالنوها بالثورة ، فقد روى عرابى فى مذكراته أن مأمور الضبطية الجديد (المحافظ) أحاط منازل الزعماء بالعيون والجواسيس ، وأخذ فى تدبير المكايد

---

(٤١) فى كتابه (عرابى باشا) ص ٤٠ .

(٤٢) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠ .

(٤٣) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠ .

لقتلهم غيلة ، ولم يكن هذا بعيد الاحتمال ، فإن ما فعله الخديو إسماعيل فى إسماعيل باشا صديق المفتش وقتله غيلة لم يكن خافيا على أحد ، فذهب عرابى وصحبه إلى إسماعيل راغب باشا ، الذى عرف بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب كما يقول عرابى عنه ، ليستنيروا برأيه ، وعرضوا عليه الموقف من كل وجوهه ، فسألهم عن مبلغ استعدادهم ، وعما يمكن أن يحشدوه من العساكر ، وعن مقدار الأسلحة والذخائر الموجودة فى المخازن والألايات ، ثم أشار عليهم بإرسال بلوك من العساكر لقتل الخديو ، وأظهر استعداده لأن يقودهم بعد ذلك « بما أوتى من الحكمة وأصالة الرأى » .

هكذا ذكر عرابى تلك الرواية فى مذكراته ص ٢٢٦ ، قال : « فعلمنا مبلغ حكمته واستعذنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد إلا الإصلاح بالتى هى أحسن ، ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم » .

فمثل راغب باشا ، ولم يكن من المتهورين ، ولا من دعاة الثورة ، لا يمكن أن يبدو منه هذا الرأى غير المشروع إلا إذا عرف مبلغ ما وصلت إليه الحكومة من الضعف والانحلال .

* * *

الفصل الرابع

أوج الثورة

واقعة عابدين (٩ سبتمبر سنة ١٨٨١)

مقدمات الواقعة

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب ، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة ، إذ جعلت لعرابى مكانة كبيرة فى البلاد ، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته وإقدامه ، والواقع أن الحادثة فى ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة ، وكسر شوكتها ، وإطلاق سراح المسجونين ، وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الإصلاحات التى قام بها البارودى ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند ، كل هذه الأعمال جعلت من عرابى زعيماً قومياً اتجهت إليه الأنظار لتحقيق أمانى الشعب ، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكار الجماهير ، بل كان فى واقع الأمر يمثل الأمة فى أفكارها ونفسيتها ، فهو أول شىء طبقة من صميم الأمة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم ، وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحى المديريات ، وكانت المظالم التى شكا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها ، بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة استسلامها للنفوذ الأجنبى وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الأجانب فى مصالح الحكومة وتمييزها إياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة ، فلا غرو أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع فى البلاد اسم عرابى كمنقذ للأمة من المظالم ، ومحقق للآمال ، وقد لقى عرابى عطفاً وتأييداً من جميع الطبقات ، وفى مقدمتها العلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان ، وأخذ هو يبث أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه ، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطانه ، ويطمئن بها على حياته وحياة صحبه الموالين له فى الجيش ، وهى المطالبة بتأليف المجلس النيابى ، مع إسقاط وزارة رياض باشا ، أو بعبارة

أخرى إحداث انقلاب فى نظام الحكم ، وإحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادى .

قال عرابى فى مذكراته يصف استعداده لهذه الحركة : « ثم أخذت فى نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالبًا منهم مساعدتى فى حفظ الأمن والراحة العمومية حتى نتفرغ للنظر فى مصالح البلاد ، ونتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التى سقطت فيها أوكادت بتفريط الحكومة فى حقوق الأمة ، وبيعها كثيرًا من الأراضى للأجانب مع تعيين كثير منهم فى إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة ، وسعيها فى رفع الأحجار الطبيعية الموجودة فى بوغاز الإسكندرية ، وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب ، ثم أبنت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة فى التفريط فى وطننا العزيز ، وأفضيت إليهم بأننا قد اعتمدنا على البارى سبحانه وتعالى فيما اعتزمناه من منع كل ما من شأنه الإجحاف بحقوقهم ، وسبيل ذلك إسقاط الوزارة الحاضرة التى لا تريد بالبلاد خيرًا ، وتشكيل مجلس نواب يعهد إليه فى الوصول بنا إلى الحرية المنشودة ، وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأييدهم ، وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر ، وسلمتنا عرائض النيابة عنها ، وفوضت إلينا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد ، معلنة تضامنها معنا فى كل ما نقوم به من أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج »[1] .

ولما اطمأن عرابى إلى أن الجيش فى قبضة يده ، والأمة تناصره ، شرع فى أحداث الانقلاب الذى كان يرجوه فى نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى أخذ يتأهب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ .

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه إلى الثورة دفعا ، بما بدا منها من الحركات العدائية التى قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدًا للتنكيل بهم ، فهى أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التى وضعتها لجنة الإصلاح المتقدم ذكرها وكان هذا إخلالا بوعدها فى تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهانا على سوء مقاصدها نحو الجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهورا من يوم عودة الخديو من مصيفه بالإسكندرية إلى العاصمة ، وكأنما كان مجيئه نذيرًا بإنفاذ خطة الحكومة فى القضاء على نفوذ الحزب العسكرى .

دبرت هذه الخطة فى الإسكندرية أثناء مصيف الخديو بها ، فقد خيل إليه أنه استمال جنود

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٩ ، وجاء فى كتاب مصر للمصريين ج ٤ ص ٩٠ ملخص النشرة التى أرسلها عرابى إلى الأعيان فى هذا الصدد وهى لا تخرج عما ذكره عرابى فى مذكراته .

ألاى الحرس وضباطه ، وعلى رأسهم على بك فهمى ، وجعلهم عدته فى إنفاذ أوامره ، واستمال إليه أيضاً قائد ألاى الإسكندرية (حسين بك مظهر) . فاعتزم نقل الألاى المذكور إلى القاهرة ليكون له فى العاصمة الألايان تحت طاعته .

لم يكد الخديو يصل إلى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته ، وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحزب العسكرى من العاصمة لكى يستبدل بها فرقاً أخرى موالية للخديو ، فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمرًا بأن ينقل الألاى الثالث من المشاة (ألاى القلعة) الذى كان يرأسه إبراهيم بك حيدر إلى الإسكندرية بدلا من ألاى الإسكندرية (الألاى الخامس) ، وأن يأتى هذا إلى القاهرة مكانه ، فلما علم ضباط الألاى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شرًّا من عواقبه . وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب ، وخشوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنكيل بهم ، وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم ، وسرت بينهم إشاعة أن فى نية الحكومة إغراقهم فى كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الإسكندرية ، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير أحمد باشا رفعت ابن ابراهيم باشا فى كفر الزيات فى عهد سعيد باشا (٢) .

واتفقت كلمة ضباط الألاى على رفض الإذعان لأمر وزير الحربية ، والامتناع عن مغادرة القلعة ، فلما جمع إبراهيم بك حيدر قائد الألاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعاً أنهم يرفضون الإذعان له ، فكتب إلى وزير الحربية يخبره بذلك ، واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لإملاء إرادتهم على الخديو ، لكى يضعوا حدًّا للحالة القلقة التى وصلت إليها البلاد ، ولإحداث الانقلاب الذى أرادوه .

المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا له خطة محكمة ، وهى حضور جميع ألايات الجيش المرابطة بالقاهرة إلى

---

(٢) تتلخص هذه الحادثة فى أن سعيد باشا أقام بالإسكندرية سنة ١٨٥٨ حفلة دعا إليها أمراء البيت الخديوى ، فلبوا الدعوة من بينهم الأمير أحمد باشا رفعت ، ولما كان الأميران عبد الحليم وأحمد رفعت عائدين إلى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتيهما سقطت العربة التى تقلهما فى النيل عند كوبرى كفر الزيات ، فغرق الأمير أحمد رفعت ونجا الأمير عبد الحليم ، وكان لهذا الحادث ضجة كبيرة ، إذ ذهبت أقوال الناس فيه مذاهب شتى ، وقيل إن سقوط العربة فى النيل كان متعمدًا لإغراق الأميرين .

ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم ، لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو ، وقوامها إسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش فخاطب عرابى جميع ألايات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة العاشرة عربى[٣] عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) ، لعرض طلباتهم على الخديو ، وأرسل إلى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو ، بأن جميع الألايات ستحضر إلى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها ، وأرسل أيضاً إلى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة ، لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية .

محاولة الخديو منع المظاهرة

فلما وصل كتاب عرابى إلى وزير الحربية أبلغه من فوره إلى الخديو ، فاضطرب له وخشى مغبة هذه « المظاهرة » المسلحة ، فاستدعى فى الحال رياض باشا رئيس الوزارة ، وفاوضه فى الأمر بحضور أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش فاتفقت كلمتهم على محاولة إقناع قواد الألايات بالعدول عن هذه المظاهرة ، واتخذوا فى الإقناع وسيلة تدل فى ذاتها على اضطراب مركز الخديو ، وما وصل إليه من الضعف ، فقد أوفد أولا طه باشا لطفى ياوره إلى عرابى وصحبه ليعدلوا عن عزمهم ، فذهب طه باشا إليهم وسألهم عن مقصدهم من المظاهرة ، وحاول إقناعهم بالعدول عنها ، فألفى منهم اصرارًا على عزمهم ، وأجابوه بأنهم يريدون « عرض طلبات عادلة لابد منها لضمان حرية الأمة وسعادتها » ، فعاد أدراجه وأبلغ الخديو بما رأى وسمع ، فاعتزم الخديو إقناع رؤساء الجند بنفسه ، فذهب ومعه رياض باشا وأحمد خيرى باشا إلى مركز ألاى الحرس بقشلاق عابدين ، وجمع الضباط والعساكر وخاطبهم برفق ولين قائلا : « أنتم أولادى وحرسى الخصوصى ، فلا تتبعوا التعصب النميم ، ولا تقتدوا بأعمال الألايات الأخرى » ، فأجابوا بالسمع والطاعة ، وتظاهر على بك فهمى قائد الألاى بالخضوع والبقاء على ولائه للخديو ، ولكنه كان يضمر غير ما يظهر ، وأمره الخديو أن يوزع العسكر على نوافذ السراى وأبوابها من الداخل ليحموها ويتخذوا منها متاريس لهم عند الاقتضاء ، ففعل ، وبعد أن أتم توزيع جنود الحرس على السراى ، ذهب الخديو يصحبه

---

(٣) الساعة الرابعة أفرنجى مساء .

رياض باشا وخيرى باشا إلى القلعة ليحاول إقناع الألاى الثالث بالعدول عن الاشتراك فى الحركة ، ولما وصل وجد الألاى مصطفًّا تحت السلاح متأهباً للزحف على ميدان عابدين ، ينتظر صدور الأمر ليتحرك ، فاستدعى الخديو ضباط الألاى ، ووبخهم على مخالفة الأوامر الصادرة إليهم ، فأنكروا المخالفة ، فسأل إبراهيم بك حيدر قائد الألاى عن سبب هذه الحركة ، فأجابه أن البكباشى (فوده أفندى حسن) هو الذى أغرى الضباط بالمخالفة ، وكان فوده أفندى على مقربة من رياض باشا ، فأمسكه هذا من طوقه وقال له : « أمثلك يعارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها ؟ » .

وهنا ظن الجنود والضباط أن الخديو يريد شرًّا بالبكباشى ، فهاجوا وانبرى اليوزباشى محمد أفندى السيد فأمر حملة الأبواق (البروجية) بأن يعلنوا الجنود بتركيب السلاح على رءوس البنادق فضربوا نوبة (سونكى ديك) ، فأسرع العسكر إلى تركيب السنك فى رءوس بنادقهم ، وأحاطوا بالخديو ورياض باشا صارخين (اترك البكباشى) ، فأمر الخديو بتركه ، وقال للبكباشى : « مر العسكر بأن يتفرقوا عنا يا بكباشى » ، فأمرهم بالعودة إلى صفوفهم[4] ، وأخذ الخديو يخاطب الضباط والجند قائلا : « ألست خديويكم ؟ ألست ولى أمركم ؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو نقصت له مؤونة أو حرم من حقه فى ملبس أو نحوه ؟ فلم جهرتم بالعصيان وخالفتم أوامرى ؟ » فأجابوه بقولهم : « نحن جميعاً مطيعون لأوامر ولى نعمتنا ، ولكن قيل لنا أن الغاية من الأمر بسفرنا هو إغراقنا فى النيل عند مرورنا فوق كوبرى كفر الزيات »[5] ووجد الخديو أن لا فائدة ترجى من إقناع هذا الألاى ، فتركه وانصرف ، وأراد أن يبذل محاولة أخرى لإقناع ألاى العباسية ، فقصد إليه من طريق الجبل يصحبه رياض باشا ، وخيرى باشا ، ولما وصل إلى مركز الألاى طلب حكمداره (عرابى بك) فلم يجده ، وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنه توجه بالألاى جميعه ومعهم ألاى الطوبجية الذى كان يتولى رياسته إسماعيل بك صبرى بمدافعه وذخيرته إلى ميدان عابدين منذ ساعة ، فعلم الخديو أن الجند لابد قد وصلوا ، أو على وشك الوصول إلى الميدان ، فقفل راجعا إلى السراى ومعه رياض باشا وخيرى باشا ، ودخلها من الباب الخلفى (الباب الشرقى المسمى باب باريس) وصعد إلى ديوانه .

أما الألاى السودانى (ألاى طره) فقد تحرك بقيادة قائده عبد العال بك حلمى فى الموعد

---

(٤) مذكرات عرابى ص ٢٣٣ .

(٥) مذكرات الشيخ محمد عبده – تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٢١ .

المضروب ، وقصد إلى ميدان عابدين من طريق المنشية ، فلما وصل إلى ساحة المنشية أمر العسكر بالاستراحة قليلا لكى ينظفوا ملابسهم من الغبار ويستريحوا من وعثاء المسير ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو إلى القلعة ، فاصطحب بلوكين من ألايه ، وصعد إلى القلعة ليستطلع جلية الأمر ، ويقف على السبب الذى دعا الخديو إلى ترك سرايه والمجىء إلى القلعة فى الوقت الذى حدده زعماء الجيش لعرض مطالبهم ومطالب الأمة عليه ، فلما وصل عبد العال حلمى إلى مركز الألاى علم بما حدث ، وبحبوط مسعى الخديو فى محاولته ، وكان الوقت قد حان للذهاب إلى ميدان عابدين ، فنزل من القلعة وخلفه الألاى الثالث جميعه بقيادة البكباشى فوده حسن المتقدم ذكره ، وقد تولى قيادة الألاى لتخلف حكمداره إبراهيم بك حيدر الذى امتنع عن الاشتراك فى المظاهرة .

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول من حضر إلى الميدان ألاى الفرسان (السوارى) بقيادة أحمد بك عبد الغفار ، ولعله بادر بالحضور ، لأنه كان من أول الناقمين من النظام القديم ، إذ فصله وزير الحربية الأسبق (عثمان باشا رفقى) لغير ما سبب ، ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهرا سيفه ، يقود ألاى العباسية ويصحبه ألاى المدفعية (الطوبجية) يقوده إسماعيل بك صبرى ، ومعه المدافع بذخيرتها ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أورطة المشاة أثناء المسير ، ولما وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده ، وأخبره بعض الضباط أنه وزع ألاى الحرس داخل السراى ، ومعه كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة ، فبعث إليه من فوره بالملازم محمد أفندى على ليستدعيه ، فحضر على بك فهمى ، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل ، فطمأنه على بك فهمى ، وقال له : « إن السياسة خداع » ، أى أنه لم يفعل هذا إلا لمخادعة الخديو ، وأنه باق على عهده ، فطلب إليه عرابى أن يسحب ألايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ، ففعل ، وأمر بخروج الألاى من السراى ، فخرج منها الجند جميعًا ، واصطفوا إلى جانب إخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب ألاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع ، وجاء بعد ذلك الألاى الثانى من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وهم أحمد أفندى صادق اليوزباشى ، وأحمد أفندى عبد السلام ، ورسول أفندى اليوزباشى ، وذلك لامتناع قائده الميرالاى محمد بك شوقى والبكباشية عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء الألاى

الثالث قادمًا من القلعة ، بقيادة البكباشى فوده أفندى حسن ، والألاى السودانى قادمًا من طره بقيادة عبد العال بك حلمى ، ثم أورطة المستحفظين يقودهاالقائمقام إبراهيم بك فورى ، وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، إذ لم يبق ألاى من الألايات المرابطة بالعاصمة إلا حضر إلى الميدان ، وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم[٦] ، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحتها بالنظارة ، وكان الموقف رهيبًا ، لأن مجىء الجيش متهددًا متوعدًا ، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه ، وخاصة بعد أن رأى أن حرسه الخاص قد تخلى عنه فى هذه الساعة العصيبة ، وانضم إلى الجيش الثائر.

كان الخديو كما أسلفنا قد عاد إلى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد إلى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود فى الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضا بعض قناصل الدول ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الإنجليزى ، فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألفوا مثله فى مصر من قبل.

نزول الخديو إلى الميدان

وقد ظن الخديو أنه لو نزل إلى الميدان فإن ما له من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجند يصد الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى إلى حيث رؤساء الجند ، يصحبه المستر كوكسن Cookson قنصل انجلترا فى الإسكندرية ، وكان نائباً عن القنصل العام السير إدوار مالت لغيابه بالاجازة ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الإنجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص ، فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه راكبا جواده شاهرًا سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطا شاهرى السيوف ، فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس : أن ترجل واغمد سيفك ، ففعل ثم أقبل عليه ، وهنا يقول عرابى : أن المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له : « أفلا تنظر إلى من حولنا من العسكر؟ » أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن ، والواقع أنها نصيحة لا تنم عن إخلاصه للخديو ، ولا حسن قصد من المستر كوكسن ، فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابى فى هذه اللحظة

---

(٦) إحصاء جريدة الوطن عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

لما أمن على حياته من الجند والضباط .

أما ما فعله الخديو فى هذه المواجهة فإنه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابى : أن أغمدوا سيوفكم ، وعودوا إلى بلوكاتكم ، فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفاً فى أماكنهم ، وكانوا كحرس خاص لعرابى ، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الخديو وحياه التحية العسكرية خاطبه الخديو بقوله : « ما هى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟ » .

فأجابه عرابى : جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ، وكلها طلبات عادلة .

فقال الخديو : وما هى هذه الطلبات ؟

فأجابه : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز ، فقال عرابى : ونحن لسنا عبيدًا ولا نورث بعد اليوم[7] .

فلما وصل الحوار إلى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع إلى السراى لافتاً نظره إلى سوء المغبة ، إذا زادت المناقشة عن هذا الحد ، فرجع الخديو ومن كان بمعيته إلى داخل السراى .

---

(٧) هذا الحوار هو الذى استخلصناه من متعدد الروايات ، وقد أضاف الشيخ محمد عبده إلى طلبات عرابى طلبًا رابعًا ، وهو عزل شيخ الإسلام الشيخ محمد العباسى المهدى (ص ٢٢٢ من تاريخ الأستاذ الإمام ج ١) ، ولكن عرابى لم يذكره فى مذكراته (ص ٢٣٦) ونفاه فى مذكراته المخطوطة ، وكذلك شفيق باشا ، وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا) .

وأورد عرابى عن حواره مع الخديو رواية أخرى ، وهى أن الخديو قال له جوابًا على طلباته الثلاثة : «كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا» فأجابه عرابى : «لقد خلقنا الله أحرارًا ولم يخلقنا تراثًا وعقارًا ، فوالله الذى لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث بعد اليوم» (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابى) ، والرواية التى ذكرناها هى التى سمعها المستر بلنت من عرابى نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السرى للاحتلال ص ١١١) ، فهى إذن أصدق وأدق من رواية عرابى التى دونها فى مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين ، وظاهر على رواية عرابى فى مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيمًا للكلمات والعبارات ، وهذا ما جعلنا نرجح رواية بلنت لأنها أقرب إلى الواقع وإلى أسلوب الحوار الطبيعى .

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلن كولفن ، وخاطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلا : إن عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية ، وزيادة الجيش لا لزوم لها ، لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك .

فقال عرابى : إعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا لأنهم أقامونى نائباً عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ، فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم ، وأعلم علم اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

قال عرابى : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا .

قال القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

قال عرابى : عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليونا من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون اشارتى .

فقال القنصل : وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب ؟

فقال عرابى : أقول كلمة أخرى .

فقال القنصل : وما هى ؟

فقال عرابى : لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط .

قبول مطالب عرابى
سقوط وزارة رياض باشا

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين ، وتداول الخديو فى الموقف مع من كانوا بداخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم ، ومرت ساعة وهم يتداولون ، فرأوا أن لابد من الإذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ،

فاستقر الرأى على إجابة هذه المطالب تدريجيًا ، وأن يبدأ بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته إلى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة .

أبلغ عرابى هذا القرار ، وطلب إليه الخديو قبول إسناد رياسة الوزارة الجديدة إلى على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك لما له من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيساً ، فقبل ، وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية فاستدعى بالتلغراف للحضور إلى العاصمة .

وبعد أن أجيبت مطالب عرابى توجه إلى الخديو فى السراى وشكر له إرضاءه مطالب الأمة ، فأقسم أنه مرتاح لما فعل ، وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة ، فكرر عرابى الشكر والدعاء له ، وأصدر أمره إلى الألايات بالرجوع إلى مراكزها ، ما عدا الألاى السودانى فإنه قضى ليلته فى ضيافة ألاى الحرس بقشلاق عابدين .

البيان الرسمى عن الواقعة

ونشرت الوقائع المصرية فى عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٧ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) البيان الآتى :

« فى ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتلو رياض باشا فقبل استعفاؤها وكلف دولتلو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة » .

ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة ، بل رحل إلى أوروبا خوفا على حياته ، فأبحر من الإسكندرية يوم الأربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد من أوروبا إلا بعد أن شبت الحرب فى مصر ، وتبين رجحان كفة الإنجليز فى ميدان القتال .

* * *

الفصل الخامس

وزارة شريف باشا (الثالثة)

قلنا أن شريف باشا كان بالإسكندرية يوم المظاهرة العسكرية التى أدت إلى سقوط وزارة رياض باشا ، وأنه استدعى بالتلغراف فى ذلك اليوم ، فسافر من محطة (الحدرة) فى قطار مخصوص ووصل إلى القاهرة فجر اليوم (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) وذهب إليه عرابى بمنزله ، وهنأه برياسة الوزارة الجديدة ، وفاوضه فى أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته .

تردد شريف باشا فى قبول الوزارة

كان طبيعيًّا أن يتدخل عرابى فى تأليف الوزارة ويكون له رأى فى أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش إلى إسقاط وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرياسة ، ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله ، ولكنه كان رجلا أنوفا ، مستقل الرأى ، حفيظا على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن أنه كان يشعر فى خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش فى السياسة ، وأنه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة فى إدارة الشئون العامة ، فإنه يؤدى إلى فساد الأداة الحكومية ، ويفضى إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور ، ولذلك اجتهد فى وضع حد للتدخل العسكرى فى شئون الحكومة كما سيجىء بيانه .

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابى فى هذا الصدد ، فإن هذا التدخل جعله يتردد أياما فى قبول رياسة الوزارة ، فقد رغب إليه عرابى أثناء المقابلة الأولى فى اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، « لما يعلمه من ميلهما إلى العدل والحرية » كما يقول عرابى فى مذكراته ، ولم يكن هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صارح عرابى أنه لا يقبل اشتراكهما معه فى الوزارة ، لأنهما حين كانا عضوين فى وزارته الثانية التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق تعاهدا وإياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه إذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على ألا يشترك أحد من أعضائها فى الوزارة التى تخلفها

ما لم يقبل الخديو تشكيل المجلس النيابي ، فنكث البارودى ومصطفى فهمى عهدهما ، قال شريف باشا فى هذا الصدد مخاطباً عرابى : « إنى لا أقبل أن يكون فى وزارتى محمود سامى ولا مصطفى فهمى ، لأنهما لم يوفيا بالعهد الذى تعاهدنا عليه من قبل ، فقد اتفقنا على أنه إذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارتنا ، ولا يشترك أحد منا بعد ذلك فى الوزارة الجديدة ، ولكنهما نكثا العهد وقبلا الدخول فى وزارة رياض باشا ، التى قامت بعد وزارتنا والتى سقطت بالأمس ، لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما »[1] .

ولكن عرابى كان حريصاً على إسناد وزارة الحربية إلى البارودى ، لما ثبت من ولائه للحركة وإخلاصه للجيش ، ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجيبت مطالب العرابيين الأولى ، وهى زيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية ، وأن الخديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لإخلاصه للحزب العسكرى ، أما مصطفى فهمى فكان عرابى يميل إلى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الإخلاص للحركة ، على أنه لم يبد منه أى عمل إيجابى يدل على هذا الإخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك فى مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الخديو إسماعيل ملىء قلبه رعبا من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الخديويين[2] ، ومن هنا اطمأن له العرابيون ، وأراد عرابى أن يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له « إن لكل وقت حكماً ، وإنى واثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة ، وفضلا عن ذلك ، فإن العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامى باشا » .

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرًا للحربية ، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة ، إذا هو تولى وزارة الحربية ، قال مخاطباً عرابى : « أفلا ترضون أن أكون ناظرًا للجهادية ؟ فإنى قد ربيت معكم فى العسكرية » ، والحق أن حجة شريف باشا كانت قوية ، لأنه تلقى التعليم العالى فى المدارس الحربية ، ونال قسطاً وافرًا من علومها وفنونها فى أرقى مدارس فرنسا ، وهو بلا شك أكفأ فى هذا الصدد من محمود سامى ، ومن القواد العرابيين ، ولكن عرابى أصر على اختيار البارودى للحربية ، وقال لشريف باشا : « لقد اخترناك رئيساً للوزارة ، ولابد من مراعاة ميول رجال العسكرية » فأصر شريف باشا على

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٨ .

(٢) كان مصطفى باشا فهمى محافظ العاصمة حين اعتزم الخديو إسماعيل قتل إسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وقد شهد بحكم منصبه مصرع المفتش فى الباخرة التى أقلته من سراى الجزيرة وإلقاء جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

عدم قبول مرشحيه ، وانتهت المقابلة الأولى على غير اتفاق .

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرياسة ، ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقذ الموقف ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته إلى وزير خارجية فرنسا : « إذا لم يقبل شريف باشا الوزارة ، فستبقى البلاد بلا حكومة »[٣] ، وظل فى تردده حتى عاهده العرابيون ألا يتدخل الجيش فى السياسة ، وأن يكون خاضعاً لأوامر الحكومة ، فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورضى بإسناد الحربية إلى البارودى ، والخارجية إلى مصطفى فهمى .

وهاك نص العهد الذى رفعه إليه ضباط الجيش ، بعد أن عهد إليه الخديو تأليف الوزارة وقبل أن يعلن قبولها رسميا :

« نحن ضباط الجيش المصرى ، نعتقد الاعتقاد التام فى حسن صداقة وغيرة دولتكم ، وخلوص طويتكم ، وسلامة نيتكم فى خدمة الوطن العزيز ، والمحافظة على حقوقه ، والسعى فى رفاهية أهله ، ولهذا وكوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز ، فنلتمس من دولتكم قبول مسند رياسة مجلس النظار ، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصفين بالصفات الحسنة ، والعرض عنهم للحضرة الفخيمة الخديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، وإعلاناً لصداقتنا وانقيادنا لأوامر الحكومة التى تصدر فى صالحها العمومى ، فقد أمضينا هذه العريضة ، ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول أفندم »[٤] .

وقدم كبراء البلاد وأعيانها التماساً إلى شريف باشا يقرب من التماس الضباط فى العبارة ، ويطابقه فى المعنى ، وغايته إعلان ثقتهم بصداقته ، وميلهم جميعًا إليه ، وانعقاد قلوبهم عليه ، وأنهم كافلون ضامنون ألا يقع فى المستقبل شىء من الحوادث التى تنسب إلى رجال العسكرية ، وواثقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناؤهم وإخوانهم بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الأسباب التى توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لإصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديوى المعظم »[٥] .

---

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ ، وثيقة رقم ٢٧ فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

(٤ و ٥) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

تأليف وزارة شريف باشا

(١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

قبل شريف باشا تأليف الوزارة ، بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق ، فألفها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ على النحو الآتى :

شريف باشا للرياسة والداخلية ، محمود سامى باشا البارودى للحربية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، إسماعيل باشا أيوب للأشغال ، مصطفى فهمى باشا للخارجية ، محمد زكى باشا للمعارف والأوقاف ، محمد قدرى بك (باشا) للحقانية[٦] .

وهذه الوزارة هى ثالثة الوزارات التى ألفها شريف باشا ، وقد رفع إلى الخديو كتابًا ضمنه الأسباب التى حدت به إلى قبول رياسة الوزارة فى ذلك الظرف الدقيق والمبادىء العامة التى جعلها برنامجا لوزارته ، قال فيه .

« مولاى :

« قد تفضلتم على وفوضتم إلى أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها فى الحالة الصعبة التى نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيرًا ، ولم أقدم فى بادىء الأمر على قبول هذه المسئولية الجسيمة ، لاحتمال أن يحدث من الأحوال الحاضرة أمورًا خطرة ومكدرة ، ولكن حيث أن حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ، ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكى فى إدارة أمور الحكومة ، يعود بالنفع على الوطن ، وأصرت على تكليفى بذلك فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد ، وصرت مستعدًا للقيام بإدارة عموم مصالح الحكومة ، باذلا جهدى أولا فى إزالة ماهو قائم بالخواطر من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتى ألمت بمصر فى هذه الأيام ، وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديو الجليلة المصرية لتأييد حسن

---

(٦) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد أنعم على محمد قدرى بك بالباشوية وهو صاحب التآليف المشهورة « مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان » فى المعاملات المدنية الشرعية ، و « الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية » ، و « قانون العدل والإنصاف فى القضاء على مشكلات الأوقاف » ، وقد صدر فى اليوم ذاته أمر آخر بتعيين بطرس بك (باشا) غالى باشكاتبًا (سكرتيرًا عامًا) لمجلس الوزراء ، وإبقاء خليل باشا يكن وكيلا للداخلية ، والمسيو بلوم باشا وكيلا للمالية ، وتجران بك (باشا) باشكاتبا للخارجية ، والمسيو روسو بك مديرًا لعموم الأشغال بوزارة الأشغال . وأفلاطون باشا وكيلا للحربية (الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) ، وقبل تأليف الوزارة رسميا عين أحمد باشا الدرمللى مأمورًا لضبطية العاصمة (محافظًا) بدلا من عبد القادر باشا حلمى نزولا على إدارة العرابيين .

الاقتصاد فى مصروفات الحكومة ، وتصفية الحالة المالية ، وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية ، وإدخال مايناسب من الإصلاحات الخيرية فى ادارة البلاد ، وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء ، وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام ، وحيث أن تفتيش المالية (الرقابة الثنائية) الذى كان عند إحداثه موضعًا للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية ، وكان لحكومتكم عضدًا قويًا ، فيجب لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها على مقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ ، أما مقاصد دولتكم الخيرية المواجهة نحو إصلاح الإدارة فإنها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بإنجازها الآمال ، فمتى استتبت الأمنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت إليها عنايتكم العلية لإظهار نتائجها الخيرية ، وأبذل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام ، وفى تحديد القوى العمومية ، أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين ، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها ، والقوة التنفيذية ، وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها ، وإجراء الأعمال العمومية النافعة ، ونشر المعارف واتساع دائرتها فى أرجاء القطر ، فإن جميع هذه المواد جديرة بالتفات حكومتكم السنية إليها وحقيقة بالاعتناء بها ، وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، مع الأهتمام والسعى التام فى تحسين الحالة التى هى عليها الآن .

« وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظرًا لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتنائها ومزيد اهتمامها إلى إجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة .

« فهاهى يا مولاى مهام الأمور التى ستقوم بإنجازها الهيئة الجديدة التى كلفت بتشكيلها ورياستها ، فإذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام ، وأسعفتنى العناية الخديوية بالمساعدة القوية ، فإنى بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد فى إرشاد الوطن إلى طريق الفوز والنجاح ، والتقدم والفلاح ، وأعيد إليه النظام والراحة والسلام .

« وغاية رجائى من مولاى ، أن يتقبل مزيد احترامى ، وأننى لدولته خادم مخلص خاضع »[٧]

وهذه ترجمة الخطاب الذى أرسله الخديو بالفرنسية إلى شريف باشا :

---

(٧) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

« عزيزى شريف باشا »

« إن فى قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة ، والقيام برياستها حال كون الوطن محفوفًا بالمصاعب – دليلا قويا على إخلاصكم وحميتكم الوطنية ، وإنى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلمى بغيرتكم ، ووثوقى بإخلاصكم .

« ولقد سرنى مارأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الإلحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم إليه ثقة العموم بكم ، وإنى موافق على ماتضمنه تقريركم من مهام الأمور ، وأرى كما ترون أنه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر تهتم حكومتى بإجراء الإصلاحات الادارية والقضائية ، فإن تنظيم المحاكم ، ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام ، الصريحة الأحكام ، وتحديد القوى العمومية ، وتعيين وظائف كل منها ، وانتظام سيرها ، والنظر فى الأعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية ، والزراعة والتجارة ، وعقد مايلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة ، كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد ، وإنى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجازها بصدق نية وإخلاص طوية ، أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه .

« وثق ياعزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة » (٨) .

يتبين من كتاب شريف باشا إلى الخديو ، أنه يشير فى بدايته الى أن قبوله الوزارة كان بناء على استشارة الخديو من يثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ، واتفاقهم رأيًا على استحسان إسنادها إليه ، وهذا معناه أنه قبلها نزولا على إرادة الأمة الممثلة فى أشخاص ذوى الرأى والمكانة ، وهو فى هذا المعنى يعبر عن المبدأ الذى لازمه فى وزاراته كلها ، ثم وضع فى كتابه مايطمئن الدول والجاليات الأجنبية على مصالحها ، بالتزامه احترام نظام الرقابة الثنائية (التفتيش المالى) ، وقد قصد بذلك أن لايستهدف لمعاداة الدول ، وخاصة بعد سقوط وزارة رياض باشا التى كانت موضع ثقتها ، لأن سقوط الوزارة الرياضية يعد فى نظر الدول الأجنبية انقلابًا كبيرًا فى نظام الحكم ، قد يزعزع طمأنينة رعاياها ، ولأن شريف باشا ذاته لم يكن مرضيًا عنه من الدوائر الأجنبية من يوم أن وقف مواقفه المشهورة فى عهد اسماعيل ، إذ اعترض على تدخل لجنة التحقيق الأوروبية ، ورفض الحضور أمامها ، ثم ألف وزارته الوطنية الأولى التى أقصى منها الوزيرين

(٨) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

الأوروبيين ، وكان تأليفها سببًا لإغضاب الدول الأوروبية واعتبار قيامها تحديا لها ، فكان ازاما على شريف باشا أن يضع فى برنامج وزارته الجديدة مايدعو الدول الأجنبية الى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، وقوام هذه المصالح بقاء الرقابة الثنائية ، كما نظمت فى مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٧٨٩ على عهد وزارة رياض باشا .

وسرد شريف باشا فى كتابه أهم المسائل التى سيعنى بها فى الشؤون الداخلية ، ومما يلفت النظر تخصيصه فقرات طويلة للإصلاح القضائى وما وعد به من تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع القوانين الخاصة بها ، ولعل من أسباب هذه العناية البارزة أن وزارة الحقانية أسندت إلى العلامة قدرى باشا صاحب التواليف الشهيرة فى تبويب الأحكام الشرعية ، وعلى يده وضعت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة وسنت قوانينها فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، ثم الرابعة .

ابتهاج الأمة بوزارة شريف باشا

ابتهجت الأمة بتأليف وزارة شريف باشا ، واستبشرت خيرًا بانبلاج عهد الحرية وزوال عهد الاستبداد ، وسرى شعور الفرح والسرور إلى طبقات الشعب كافة ، وقال المستر بلنت يصف هذا الشعور كما شاهده إذ كان بمصر فى ذلك الحين :

«كانت الأشهر الثلاثة التى أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التى مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرنى أنى حظيت بمشاهدتها بعينى رأسى ، ولو أنى كنت سمعت بها سماعا لشككت فيها ، وعندى أنها لم يكن لها شبيه فى الأيام التى رأيتها فى مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير فى الأيام التى يمكن أن أراها فيها ، فجميع الأحزاب الوطنية ، وجميع سكان القاهرة ، اتحدوا لتحقيق الآمال القومية ، ولم يكن الخديو على ما ظهر أقل منهم شعورا بذلك ، وكان قد سر بعد انقضاء الأزمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضة ، وقد وثق بأن شريفا لابد أن يخلصه عاجلا أو آجلا من عرابى ، ثم أن شريفا وزملاءه من وجهاء الأتراك الأحرار لم يكونوا كذلك أقل سرورًا بعودة السيطرة إليهم ، بل أن الاتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصارًا على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذى طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التى اعتقدوا اليوم أنهم لابد حاصلون عليها ، أما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهاية ، فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة ، وماكان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم ، وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ

مئات السنين ، وقد حدث فعلا أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضا فى شوارع مصر ، ويتعانقون على غير تعارف سابق ، ويبتهجون معًا لعصر الحرية المدهش الذى بدا لهم فجأة ، كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل ، وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة ، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة من قيودها السابقة ، واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا فى الأقاليم ، وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس ، وقد سرت عدوى السرور إلى كل الطبقات ، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعا ، وشاطرهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية ، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم ، وأن رياض قد أخطأ ، وأن أعمال عرابى إذا لم تكن كلها سديدة فليست كلها خطأ ، وكان المسلك الذى سلكه عرابى نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكا صحيحا نبيلا ، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو ، فكانت خطته ودية ، كما أظهر لشريف باشا ومحمود سامى الذى عاد فتقلد وزارة الحربية أنه ، وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها يريد أن يتنحى جانبا ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين ، وكل الخطب التى ألقاها فى ذلك العهد – وبعضها مدون فى الكتب الزرقاء مشبعة بهذا المعنى الحكيم ، وتنم عن تشبعه هو نفسه بأسمى الأراء الإنسانية التى كانت من مقومات عمله السياسى ، وليس فى هذه الخطب إلا العطف الواسع على جميع المذاهب والطبقات ، ولا يمكن أن تجد فيها أثرًا للسخط على المراقبة المالية الأوروبية التى كان هو نفسه فى مقدمة المعترفين بفوائدها ، وكان المعنى السائد على خطبه هو أن الحكم التركى المطلق القديم قد انتهى ، وابتدأ عصر جديد من الحرية الأهلية والسلام وحسن النية المتبادلة بين جميع الناس ، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى سار عرابى فى طليعة فرقته الى رأس الوادى بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل »[٩] .

سياسة شريف باشا

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة » فقد ألفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، ثم حقق الثقة التى أولتها الأمة إياه واضطلع بالمهمة التى ألقتها الثورة على عاتقه وأول مارسم من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة العرابية باعتبار أنها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الأصيلة ، وهى حفظ النظام ، وجعلته أداة سياسية للسيطرة

(٩) بلنت ، التاريخ السرى للاحتلال ص١١٣ من الترجمة العربية ، و١٥٢ من الأصل الإنجليزى .

والحكم ، وهنا موضع الخطر ، إذ بذلك يختل النظام العسكرى ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ، ويتسرب الانقسام إلى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى ، فبذل شريف جهده فى الحيلولة بين الجيش والسياسة .

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا

وقد انتهز فرصة مقابلته لكبار الضباط فأوضح لهم مبادئه المتقدمة ، ذلك أنه فى يوم الجمعة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) أى عقب تشكيل الوزارة بيومين ، ذهب وفد من الضباط وعلى رأسهم عرابى لمقابلته بالوزارة وشكره على قبوله الرياسة ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى عرابى بين يدى شريف باشا الكلمة الآتية :

« إننى بلسان قومى أعرض لدولتكم أننا جميعا واثقون بصداقة دولتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله وجازمون بأن هذه الصفات التى تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا فى استتباب الراحة العمومية فيها ، وإننا نعلم واجباتنا والفروض التى تحتمها علينا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك فإننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون إن شاء الله فى خير وقاضية بإصلاح شئون البلاد ، إلا أن لنا حقوقًا معلومة يمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح . أمين »[10] فأمن عليه الحاضرون .

فترى فى هذا الخطاب أن عرابى يتعهد من جديد باحترام النظام إذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر إليه من الاوامر .

خطبة شريف باشا فى الضباط

وقد اغتنم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم فى إبعاد الجيش عن السياسة فأجاب على كلمة الشكر بقوله :

« فى علمكم ما قال الأقدمون : آفة الرياسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولاقوة إلا بانقياد الجنود انقيادًا تامًّا ، وامتثالهم امتثالا مطلقًا .

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيه ،

---

(١٠) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

وهذا وذاك لايتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولا فى قبول الرياسة ماكان إلا تجافيًا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين أخوانى فى الوطن وبين الأجانب ، وحيث أغاثتنا الألطاف الالهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الأمة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط ، لأنهما من أخص شئون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلىّ القيام بأداء كل مايزيدكم فخرًا وسؤددًا ، وفقنا الله وإياكم » .

فهذه الخطبة على إيجازها ، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، إذ لم يكن خافيًا أن الدول الاستعمارية وخاصة انجلترا ، كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شئون البلاد ، ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ، فقد ذكر فى مذكراته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير إدوار مالت قنصل انجلترا فى مصر على الخديو ليلا ونهارا ، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد ، وخشوا من مطامع انجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، إذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشريف باشا سعى جهده فى ألا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شئون البلاد ، من أجل ذلك لم يفته النصح للعرابيين ألا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ، فتضطرب الأحوال ، وتتفتح الثغرات للتدخل الأجنبى ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام وتألفت وزارة شريف المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تمليقًا لضباط الجيش ، اكتسابًا لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم الى التزام حدود واجباتهم وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف باشا ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجدًا ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لايحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق فى الكفاح للدستور من العرابيين فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى فى عهد اسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية

الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادىء العصرية ، ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوى بإنفاذه إلا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة ، كان استئنافًا لجهاده فى سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ أى قبل أن تظهر الحركة العرابية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى الرأى إزاء العرابيين .

مقابلة وفد الأعيان

(١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١)

وفى يوم الأحد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) قابله فى وزارة الداخلية وفد من وجوه البلاد وأعيانها ، وعلى رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباظة ، وحسن باشا الشريعى ، وأحمد بك المنشاوى ، وأمين بك الشيمى ، والشيخ على الليثى ، وعبد السلام بك المويلحى ، والشيخ الصباحى ، والشيخ أحمد محمود ، وابراهيم افندى الوكيل ، وقدموا له عريضتين موقعًا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبار الأهلين ، الأولى بمثابة ضمانة لتعهدات ضباط الجيش ، وهذا نصها :

« نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى ، لاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتلو شريف باشا ، قد التمسنا منه أن يستلم إدارة أشغال رياسة مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية ، وإظهارًا لصداقتنا التامة ولخلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتلو شريف باشا » .

أما العريضة الثانية فتتضمن طلب إنشاء مجلس النواب ، وسيرد الكلام عنها فيما يلى :

فلما قابل الوفد شريف باشا ، تكلم سلطان باشا قائلا ما خلاصته : « إنى أعرض على مسامع دولتكم أن هؤلاء الوجهاء والنبهاء قد تمثلوا بين يدى مراحمكم ليظهروا ماعندهم من الفرح والسرور ، حيث تفضلتم بقبول مسند الرياسة الجليل ، فإنهم يعلمون ما لدولتكم من الميل الحقيقى لإجراء الإصلاح الذى كثيرا ما أملوه ، وليعرضوا أنهم متكفلون بالجيوش المصرية الذين هم فى الحقيقة أبناؤهم واخوانهم ، وليلتمسوا من مكارمكم مايعلمونه فى سمو أفكاركم من بث روح الحرية فى البلاد ، ونشر العدل والمساواة بين أصناف الناس ، وحيث أن دولتكم على هذه

الأفكار السامية ، فهذا الجمع يلتمس من كرمكم بالأصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن إخوانه الموقعين على هاتين العريضتين ، أن تمدوا إليهم ساعد المساعدة القوى ، وتسعفوهم بما علموه فى همتكم من الأقدام وقوة العزيمة ، وان مساعدتهم على نوال ماطلبوه لاتتحقق إلا بأن تكون دولتكم الواسطة العظمى فى رفع هذه العريضة الى الجناب الخديوى المعظم أعزه الله ، وليست هذه بأول مرة رآها الناس من حبكم لبث الحرية فى البلاد ، فإن أفكاركم السامية لم تزل ولا تزال متوجهة نحو كل مافيه الخير والمنفعة لهذه الأوطان »[11] .

فأجابهم شريف باشا معربًا عن إخلاصه فى مساعدتهم ، وميله الحقيقى الى منافعهم ، وعزمه على أن يسعى جهده فيما تتقدم به البلاد ، وتتحقق به راحة العباد ، وصرح « بأن تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما نقصده من الإصلاح ، والسبب القوى لما تبتغونه من النجاح » ، ووعدهم بأن يأخذ فى مساعدتهم على قدر مايصل إليه الإمكان ، وبشرهم بأن أفكاره متوجهة نحو هذا المشروع منذ أزمان ، وأن أعماله ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فكرته ، فلا يألو جهدًا فيما يوجب ظهوره من حيز القول إلى عالم الوجود[12] ، فانصرف الوفد مسرورًا من هذه التصريحات مؤملا تحقيق آماله فى الدستور على يد شريف باشا .

برنامج الحزب الوطنى

ذاعت أنباء الحركة العرابية فى أوروبا بعد سقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا ، واختلفت الآراء فى تقديرها ، فرأى زعماء الحركة أن يدلوا الى المستر بلنت بخلاصة مقاصدهم ومبادئهم فى بيان سمى (برنامج الحزب الوطنى) ، نشره المستر بلنت بواسطة السير وليم جريجورى فى جريدة التيمس بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وقد تلقاه المستر بلنت عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده ، وكان وقتئذ رئيسًا لتحرير « الوقائع المصرية » ومحمود باشا سامى البارودى ، وعرابى باشا ، وهذا نصه .

١ — يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وإمام المسلمين ولايريد تبديل هذه الصلات والروابط مادامت الدولة العلية فى الوجود ، ثم

---

(١١) الوقائع المصرية عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

(١٢) الوقائع المصرية العدد السابق .

يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، إذا طرأت عليه حروب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ، ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، وله ثقة بدول أوروبا لا سيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

٢ - يخضع الحزب للجناب الخديوى الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته مادامت أحكامه جارية وفقًا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل ، وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى ، وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانه فى تحقيق هذه الأغراض ، ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا ، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة أو نكث المواعيد التى وعد بإنجازها .

٣ - رجال الحزب يعترفون تمامًا بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصًا على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل أنفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل ، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما .

ثم إنهم يرون أن النظام الحالى لم يكن إلا وقتيًا ، وإلا فانهم يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديون شيئًا فشيئًا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لايخفى عليهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لإذاعته فانهم يعلمون أن كثيرًا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الأجنبى ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة مادام هذا الإسراف الخارج عن الحد .

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب ، وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على إقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا الأمر ، فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة

المالية ، فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها ، لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتها من أهلها ، وتكفلتا بنجاحها .

٤ – رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل فى البلاد ، إما لمصلحة شخصية ، أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الأخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة ، فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة . وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب ، وحزم رجاله .

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الآستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة تفوق نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم أبناء البلاد من الوقوف على الحقائق ، ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية ، وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو ، وليس فى عزمهم إبقاء الحال على ماهى عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لاسلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجعون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ – الحزب الوطنى حزب سياسى لاديني ، فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، وأغلبيته مسلمون ، لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه ، لأنه لاينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء ، والمصريون لايكرهون الأوربيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب ، كانوا من أحب الناس إليهم .

٦ – آمال الحزب معقودة على إصلاح البلاد ماديًا وأدبيًا ، ولايكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف ، وإطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة ، وللمصريين اعتقاد فى دول أوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم ، آملون فى تقدمهم ، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم – ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ [١٣] .

أعمال وزارة شريف باشا

حفلت وزارة شريف باشا الثالثة بكثير من الأعمال الجليلة ، على الرغم من قصر المدة التى وليت فيها الحكم ، وقد انتهز فرصة الثقة العامة التى أولتها الأمة وزارته ، والهدوء الذى ساد البلاد منذ تقلد الرياسة ، فأكب وزملاؤه على العمل لإصلاح شئون الحكومة ، وتحقيق آمال البلاد .

العلاقات الخارجية

قلنا إن شريف باشا وضع نصب عينيه أن يمنع التدخل الأجنبى فى شئون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، فبدؤه من هذه الناحية أن يحتفظ بحقوق البلاد مع احترام ما للدول ورعاياها من المصالح فيها ، لكى لايدع لها وسيلة لمناصبته العداء ، فأرسل عقب تأليفه الوزارة إلى قناصل الدول كتابًا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول [١٤] .

وقد كسبت وزارة شريف باشا ثقة معتمدى الدول واحترامهم . قال المسيو سنكفكس Scienkiewicz معتمد فرنسا وقنصلها العام فى هذا الصدد :

« مضى وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء ، وقد أفضى إلى السير إدوار مالت بهذه الملاحظة فى حديث لى معه » [١٥]

---

(١٣) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢١٧ – مع بعض تعديلات اقتضاها الرجوع إلى الأصل الإنجليزى المنشور فى كتاب المستر بلنت (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٥٥٦ .

(١٤) المونيتور إجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

(١٥) رسالة المسيو سنكفكس إلى وزير خارجية فرنسا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ – الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، وثيقة رقم ١ .

الإصلاح الإدارى

وجه شريف باشا عنايته إلى إصلاح الإدارة فأرسل إلى المديرين والمحافظين فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورًا بالقواعد الأساسية التى يجب أن يسيروا عليها ، وهو يتضمن حثهم على الاستقامة وإقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن ، وينبههم فيه على مبدأ من أهم المبادئ فى النظم الحكومية ، وهو الفصل بين السلطة الإدارية والسلطة القضائية(١٦) .

رفع المظالم

عنى شريف باشا برفع المظالم عن الناس وإطلاق سراح المسجونين والمبعدين الذين ثبت أن ظلمًا حاق بهم .

وقد تقدمت له شكاوى عديدة من مئات من المنفيين إلى السودان ومن أهليهم يطلبون رفع الظلم عنهم (١٧) . كما تقدم بيان ذلك فى الفصل الثانى (ص ٧٢) . ورفعت إليه شكاوى عديدة من المسجونين بغير أحكام ، فألف شريف باشا لجنة للفحص عن حالة جميع المنفيين إلى السودان ، وتحقيق التهم التى من أجلها تقرر نفيهم ، حتى إذا ماثبت للجنة براءتهم قررت الحكومة إعادتهم ، ونيطت أيضًا بتحقيق حالة المسجونين بغير أحكام وقد أفرج عمن ثبتت براءتهم وعاد المنفيون من السودان ، وكان منهم أحمد بك أبوستيت من أعيان سوهاج ، والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة ، فلما عاد العقاد إلى القاهرة قابل الجمهور رجوعه بالابتهاج والحماسة ، وأقيمت المآدب الكبيرة احتفالا بقدومه .

الحكومة والجيش

تقدم القول بتأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية ووضع قوانين جديدة تكفل هذا الإصلاح وتحقق المطالب التى تقدم بها العرابيون ، لتحسين حالة الضباط والجنود ، وقد أتمت اللجنة مهمتها ووضعت هذه القوانين فى عهد وزارة رياض باشا حين كان محمود باشا البارودى وزيرًا للحربية فيها ، ولما أقصى عنها وعين بدله داود باشا يكن أهمل شأن هذه القوانين ولم تصدر بها المراسيم الخديوية ، وكان ذلك من أهم أسباب ثورة الجيش يوم واقعة عابدين .

---

(١٦) الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ . (١٧) المونيتور إجبسيان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

القوانين العسكرية الجديدة

فلما ألف شريف باشا وزارته عنى بإصدار هذه القوانين وإنفاذها فرفع إلى الخديو تقريرًا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٨)[١٨] عرض فيه القوانين العسكرية الخمسة التى أنجزتها اللجنة وقدمتها إلى مجلس الوزراء ، وطلب إصدار المراسيم بإقرارها ، وهى :

١ - قانون الإجازات العسكرية البرية والبحرية .

٢ - قانون تسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستيداع .

٣ - قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية .

٤ - قانون القواعد الأساسية للترقى .

٥ - قانون الضمائم والامتيازات والإعانات العسكرية .

فصدرت بها المراسيم الخديوية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد تضمنت هذه القوانين من القواعد مايرمى إلى تحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم فى الترقيات والمرتبات والمعاش .

واستصدرت الوزارة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ مرسومًا آخر بتنظيم التعليم فى المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها ، وشروط الالتحاق بها ، وبيان التعليمات العسكرية فيها ، وما إلى ذلك .

وقد ابتهج الضباط بصدور هذه القوانين ، وزادتهم ثقة بوزارة شريف باشا ، وذهب وفد منهم إلى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته ، واهتمام وزارته بإصدارها ، وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على ألا يخالفوا له أمرًا ، وأن ينقادوا لإرادة الحكومة ، ولايترددوا فى الذهاب إلى أية جهة تأمرهم بالذهاب إليها .

نقل آلاى عبد العال حلمى إلى دمياط
وآلاى عرابى إلى الشرقية

رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة إلى الأقاليم لكى يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبدأه الذى تولى الوزارة على أساسه ، وهو إبعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع ، وقد أقنع عرابى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بإبعاد الآلايات التى

(١٨) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٤٣ .

ينزلون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول ، وزاد فى حجة شريف باشا إرسال الحكومة التركية وفدًا إلى مصر برياسة على نظامى باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو ، فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الآستانة فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ كما سنفصل ذلك فيما يلى ، فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لإقناع الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا على إذعانهم للحكومة ، وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم فى يدها ، ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثمانى القادم ، فلا ينفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقتنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأى وزارة الحربية على نقل ألاى عبد العال حلمى إلى دمياط ، وألاى عرابى إلى رأس الوادى بالشرقية ، ويقول عرابى فى مذكراته : إنهم قبلوا ذلك على شرط صدور الأمر الخديو بانتخاب النواب لكى يطمئن على إنشاء المجلس النيابى ، وفعلاً صدر الأمر المذكور فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

وكان سفر الألايين إلى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التى تجلت فيها حماسة الأهلين وعواطفهم نحو الجيش ، وتجد فى وصفها وماألقى فيها من الخطب صورة حية للتطور السياسى الذى ظهر فى نفسية الشعب وأفكاره وعواطفه .

كان ألاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر إلى مركزه الجديد وكان يوم سفره يومًا مشهودًا ، فقد انتقل الألاى إلى محطة العاصمة مارًّا وسط المدينة ، وسبقه إليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع ، وامتلأت المحطة بالمودعين ، ولما وصل إليها الألاى أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رءوس العساكر ، وسقى الناس شرابًا سكريًّا فى ذلك اليوم ، إكرامًا للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد ، وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الألاى المسافر يصحبه عرابى بك ، وتبودلت الخطب الحماسية فى المحطة قبل قيام القطار ، فألقى خطيب الثورة السيد عبد الله نديم خطابًا موجهًا إلى الضباط والجند ، بدأه بقوله : « حماة البلاد وفرسانها ! » وتضمن الثناء على الجيش ورؤسائه لما قاموا به من دك صرح الظلم والاستبداد ، وإحياء روح العدل والحرية ونشر علم الإخاء والمساواة والاتحاد ، ثم قال مخاطبًا الضباط والجند الذين جاءوا لتوديع المسافرين (وقد اعتزم السفر معهم إلى دمياط) :

أخوكم الحر يودعكم ويسير بإخوانكم إلى دمياط ، فاجعلوا عروة الود وثيقة ، ولاتحلوا حبل الاتحاد الذى جاهدتم الأنفس فى إحكامه إلى أن قال : ومن محاسنكم التى تفخرون بها ، ويعرف

لكم بها الفضل ، طاعتكم لأوامر الحكومة وامتثالكم لإرشاداتها ، وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام ، خصوصًا هذا الرئيس البر الرءوف القائم بخدمة الأمة وبلادها (يقصد شريف باشا) ، ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن مايؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل ، أن يقال (مات شهيد الأوطان) ، فنادى الجميع (رضينا بالموت فى حفظ الأوطان)[19] .

وألقى السيد حسن الشمسى صاحب جريدة (المفيد) خطابًا آخر فى هذا المعنى ، فشكر عرابى الخطيبين ، ودعا الحضرين إلى الاستمساك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

ثم نهض عبد العال بك حلمى ، وألقى خطابًا وجيزًا قال فيه :

« أيها الإخوان ، إنا نودعكم والقلوب معكم ، وكلمة الوطنية تجمعنا ، فاجعلوا حبل المواصلة بيننا ممدودًا ، وثقوا بعزمكم ولاتطيعوا الوشاة فيما يفترون علينا ، كما أننا لانسمع من واش كلامًا ، واعلموا أننا فى تيار أفكار إن لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد هلكنا . وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو ، وطهارة بواطن رجاله الفخام ، فنحن نخدم أفكارهم بأرواحنا ، ونقضى العمر فى طاعتهم ماداموا على الحق ، والله الحفيظ علينا وعليكم ، وهو على كل شىء قدير » .

واستمرت مظاهر التوديع والتكريم إلى أن تحرك القطار المقل للألاى يصحبهم السيد عبد الله نديم ، وسار قاصدًا دمياط فلما وصل إليها هرع أهلها إلى استقبال الألاى بالحفاوة والتكريم ، فألقى السيد عبد الله نديم خطابًا حماسيًّا مدح فيه الجيش ورؤساءه ، وقال : إنهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد ، ثم استقر الألاى فى مركزه بثكنات دمياط .

وقد رأى عبد العال بك حلمى من محافظ دمياط وقتئذ إسماعيل باشا زهدى ومن إسماعيل بك صال أو غلى حكمدار الطوبجية ، إعراضًا وانحرافًا عن الولاء لعرابى ، إذ لم يحضرا لاستقبال الألاى يوم قدومه ، فشكاهما إلى عرابى ، وكانت النتيجة إحالة المحافظ والحكمدار إلى المعاش .

سفر ألاى عرابى

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ [20] سافر ألاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، فتحرك من مركزه بالعباسية فى الساعة الثامنة صباحًا قاصدًا المحطة ، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بألحانها الحربية فتثير الحماسة فى النفوس ، إلى أن بلغ المشهد الحسينى ،

(١٩) عن مذكرات عرابى ص ٢٥٩ .

(٢٠) هذا التاريخ عن جريدة المونيتور إجبسيان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

فاصطف الألاى أمام المسجد ، ثم نزل عرابى وزار قبر الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وأداروا بيرق الألاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ، ثم خرجوا وسار الألاى إلى المحطة ، مارًا بالموسكى ، ثم شارع البوستة ، فشارع كلوت بك ، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين وازدحمت النوافذ بالمودعين ، إذ حضر إليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس ، قال عرابى فى مذكراته : « وبالجملة فإن هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر » ، وقام عرابى خطيبًا فى الحاضرين وألقى الخطبة الآتية :

« سادتى وإخوانى : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد ، ولا نثنى عن عزمنا حتى نحيى البلاد وأهلها ، وماقصدنا بسعينا إفسادًا ولاتدميرًا ، ولكن لما رأينا أننا بتنا فى إذلال واستبعاد ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة ، وقد ساعدتنا العناية الإلهية ، ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ماطلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة فى شئونها ، وتعرف حقوقها كباقى الأمم المتمدنة فى العالم ، ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الأوربية ماتحصلت على الحرية إلا بالتهور وإراقة الدماء وهتك الأعراض وتدمير البلاد ، ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم ، أو نخيف قلبًا ، أو نضيع حقًّا ، أو نخدش شرفًا ، وماأوصلنا إلى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فالآن ننادى بصوت واحد : « فليعش الخديو واهب الحرية ، فليعش الجيش المصرى طالب الحرية ، فلتعش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة » .

« نحن الآن فى نعمة جليلة ، وعزة جميلة ، وقد فتحنا باب الحرية فى الشرق ليقتدى بنا من يطلبها من إخواننا الشرقيين ، على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة ، ويجانب حدوث مايكدر صفو الراحة ، إلى أن قال :

« إن الطمأنينة عادت كما كانت ، وعدنا إلى مانشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو ، وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ، فلا تأخذكم الأراجيف وإشاعات أعداء الوطن ، وثقوا بسعى أميرنا ورجاله » ، ثم قال :

« وإنى سائر بإخوانكم إلى رأس الوادى ، فأستودعكم الله جميعًا ، وأقبل أخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله ، وأخى محمد أفندى عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا

الشريفة المحبوبة »[21] .

ثم قام خطيب الثورة (السيد عبد الله نديم) وكان قد عاد من دمياط ، فخطب الحاضرين بمعنى ماخطب عرابى ، وكان مصطفى بك العنانى وبعض الأهالى ينثرون الزهور والرياحين على رءوس العساكر ، ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس شرابا سكريا كالعادة المألوفة فى الأفراح الوطنية ، ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابى مودعا جميع المشيعين ، ثم تحرك القطار فى منتصف الساعة الحادية عشرة[22] قاصدا مدينة الزقازيق ، وصحب عرابى فى سفره السيد عبد الله نديم ، واستقبل وصحبه وجنده فى المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم ، وكان السيد عبد الله نديم يخطب فى الناس فى كل محطة بمعنى ماتقدم ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والأهالى والتجار ، يتقدمهم أمين بك الشمسى كبير تجار البندر ، وهتفوا لعرابى وللجيش هتاف الدعاء ، ونثروا على العساكر الورود والأزهار العطرية وسقوهم الشراب السكرى ، ونزل عرابى من القطار وحيا جميع المستقبلين ، وألقى خطبة حماسية بدأها بقوله :

« سادتى وإخوانى

« أنا أخوكم فى الوطنية ، واسمى أحمد عرابى ، ولدت فى بلدة (هرية رزنة) من بلاد الشرقية هذه ، فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى ، وها أنا واقف بين أيدى الأهل والخلان » ، وأخذ يشيد بما قام به وزملاؤه الضباط بما لايخرج عن الخطبة السابقة .

ثم استأنف القطار السير قاصدا رأس الوادى حيث كان مركز الألاى ، وبعد أن استقر به عرابى وجنده يومين ، دعاه أمين بك الشمسى ودعا معه صحبه من الضباط إلى وليمة شائقة فخمة تكريما لهم ، فلبوا الدعوة ، وألقى عرابى فى الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة[23] . وشكر أمين بك الشمسى على كرمه وأثنى عليه الثناء المستطاب .

ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ، تعالى فى أثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين .

وفى اليوم التالى دعى عرابى لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق ، فلبى الدعوة

---

(٢١) مذكرات عرابى ص ٢٦٢ .

(٢٢) المونيتور إجبسيان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

(٢٣) مذكرات عرابى ص ٢٢٦ .

وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة باسم الخديو ، وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم ، وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم ليعدوهم لخدمة بلادهم فى المستقبل .

وكذلك دعى إلى وليمة أعدها أحمد بك السيد أباظة بناحية (شرويدة) ، ووليمة أخرى أعدها الشيخ أحمد محجوب عمدة ناحية (العصلوجى) ، ووليمة ثالثة عند سليمان بك السيد أباظة ، ورابعة عند سليمان أباظة باشا .

وصفوة القول أنه فى الفترة الوجيزة التى أقامها برأس الوادى كان محفوظًا بأعظم مظاهر التكريم والتمجيد ، ولاغرو فإن ماتم على يده من سقوط نظام الحكم الاستبدادى وانبثاق نور الحرية والدستور ، ووجوده فى المديرية التى هى مسقط رأسه ، كل ذلك من شأنه أن يبعث الحماسة فى نفوس الأهلين ويجمعهم على محبته وتمجيده .

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر ينتقل فى الجهات ويبث أفكاره بين الأعيان والأهلين ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والأنصار بعيدًا عن رقابتها ، فاقترح البارودى تعيينه وكيلا لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالى بذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ [٢٤] ، وعاد إلى العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى ، وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون إليه من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين ، وتردد عليه مكاتبو الصحف الأوربية وبعض السياسيين الإنجليز ليأخذوا عنه الأحاديث والبيانات عن الحركة التى قام بها ، فازدادت شهرته فى الأوساط الأوربية .

تتمة أعمال وزارة شريف باشا

تشريع الموظفين الملكيين

عنى شريف باشا بوضع قوانين للموظفين الملكيين تحدد سلطتهم وتنظم علاقة الرؤساء بالمرءوسين منهم ، وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم ، بما يكفل حسن قيام الموظفين

---

(٢٤) المونيتور إجبسيان عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٢ .

بواجباتهم ، ومراعاة العدل فى معاملتهم ، وإقصاء الفوضى والمحسوبية والاستبداد من دواوين الحكومة ، وكان يرمى بهذا التشريع إلى تنظيم حالة الوظائف والموظفين الملكيين ، بعد أن صدرت القوانين المنظمة لحالة الجهاديين ، فرفع إلى الخديو تقريرًا بضرورة تأليف لجنة لتحضير هذه القوانين ، وصدر المرسوم بتأليفها فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة محمد زكى باشا وزير المعارف والأوقاف وعضوية كل من : محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباظة والمسيو بوترون Bouteron وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلامة باشا إبراهيم وتيجران باشا والمستر فتزجرالد Fitz Gerald وأحمد نشأت بك ويعقوب أرتين بك[٢٥] ثم أضيف إليهم المسيو مازوك Mazuc وعبد الرحمن بك الهراوى[٢٦] .

الإصلاح القضائى (إنشاء المحاكم الأهلية)

أهم إصلاحات الوزارة الشريفية بعد الإصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) ، ووضع نظامها الجديد .

ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية[٢٧] ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى ، وأهمها :

١ – وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها فى الجريدة الرسمية « ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يومًا فى تاريخ الإعلان ، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يومًا » .

٢ – عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

٣ – رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والاسكندرية ، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية ، وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين

---

(٢٥) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٠ .

(٢٦) المرجع السابق ، أمر ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ص ٢١١ .

(٢٧) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥ .

استئنافيتين ، إحداهما بمصر ، والأخرى بأسيوط « أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية .

٤ – ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، إنما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاء من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام .

٥ – تقررت فى اللائحة اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم (١٩٣٧ تاريخ الطبعة الأولى للكتاب) .

ولاغرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ١٤ يونية ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة قدرى باشا وكان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لإنفاذها ، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ وتلاحق حوادث الثورة العرابية حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة إلى أن صدرت اللائحة الحالية فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ على عهد وزارة شريف باشا الرابعة ، وكان العلامة قدرى باشا يتولى فيها وزارة المعارف ، وقد خلت هذه اللائحة من كثير من مزايا لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، كالنص على عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم إلا بالضمانات المتقدم ذكرها وأنشاء محكمة للنقض والإبرام ومحكمة استئناف ثانية بأسيوط وسريان النظام القضائى الجديد على السودان ، والسبب فى كل ذلك يرجع إلى أن لائحة ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ صدرت فى عهد الاحتلال فلم تشمل كل القواعد التى تقررت فى اللائحة الأولى .

قد دخلت لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ فى حيز التنفيذ عقب صدورها ، إذ صدرت الأوامر الخديوية بتعيين إسماعيل يسرى باشا نائباً عمومياً لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك ، وميخائيل كحيل بك ، وحسين واصف بك وكلاء نيابة [٢٨] ، وتعيين شفيق منصور بك نائباً للوكيل العمومى لدى المحاكم الأهلية [٢٩] .

---

(٢٨) ص ٢٤٠ و ٢٤١ من مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ .

(٢٩) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ .

الصحافة وقانون المطبوعات

اشتدت لهجة الصحف متأثرة بانتصار الثورة وإجابة مطالب العرابيين وانبلاج نور الحرية ، فوجهت حملاتها إلى الأجانب والدول الأجنبية ، فأصدرت إدارة المطبوعات إنذارًا رسميًا إلى الصحف كلفتها فيه بأن تلزم حدود الاعتدال فى كتابتها ، استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية .

إلغاء جريدة (الحجاز)

أنشئت هذه الصحيفة سنة ١٨٨١ لصاحب امتيازها السيد إبراهيم سراج المدنى ، وحملت على الدول الأوربية فى مقالاتها ، واستمرت فى حملاتها برغم إنذارها ، فأصدر مجلس الوزراء قرارًا بإلغائها [٣٠] وأصدرت وزارة الداخلية إلى محافظة العاصمة أمرًا بإنفاذ هذا القرار (٨ نوفمبر سنة ١٨٨١) .

إلغاء جريدة (ليجبت) L' Egypte

ولم تقتصر لائحة المطبوعات القديمة على الصحف العربية ، بل شملت الصحف الأوروبية أيضًا ، فقد نشرت جريدة (ليجبت) فى عدد ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ مقالا فيه تعريض بالنبى عليه الصلاة والسلام ، فلفتت جريدة (المفيد) الحكومة إلى هذا المقال ، فصدر القرار بتعطيلها وإلغائها ، وزعم صاحبها أن الحكومة لاتملك تطبيق لائحة المطبوعات القديمة على الصحف الأجنبية ، وهدد بتدخل قنصل فرنسا ، ولكن القنصل لم يتدخل ، ومر الحادث بسلام .

صدور قانون المطبوعات

إن قانون المطبوعات الذى كان العمل جاريًا به فى الجملة حتى ظهور قانون ١٨ يونية سنة ١٩٣١ صدر على عهد وزارة شريف باشا فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ [٣١] ، وهو ولاشك قانون

---

(٣٠) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

(٣١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

مقيد لحرية الصحافة ، ولا ندرى ماذا كان الباعث على صدوره ، ومن الذى أوعز بوضعه ، وهل كانت الحكومة وقتئذ تخشى إطلاق الحرية للصحف فوضعت لها هذا القانون ؟

إن وزارة رياض باشا قد عطلت بعض الصحف قبل صدور هذا القانون لاشتدادها فى لهجة كتابتها ، وكانت تعتمد على « لائحة المطبوعات » القديمة التى كان العمل جاريًا بها من قبل ، وكذلك فعلت وزارة شريف كما تقدم بيانه ، ولم تكن البلاد فى حاجة إلى صدور قانون جديد للمطبوعات يضاعف قيود الصحافة ، فصدوره يعد موضع نقد لوزارة شريف باشا ، ومن أهم ماوضعه من القيود فرض تأمين قدره مائة جنيه على الصحف التى تصدر أكثر من ثلاثة مرات فى الأسبوع ، وخمسون جنيها على الصحف التى تصدر أقل من ذلك ، وعدم جواز إنشاء مطبعة إلا برخصة من وزارة الداخلية بعد إيداع تأمين مقداره مائة جنيه ، وللحكومة فى كل حال نزع هذه الرخصة « عند الاقتضاء » ، وتخويل الحكومة حق إنذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية ، وفى حالة التعطيل يصدر القرار بذلك بعد إنذارين ، ويجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون سبق إنذار .

وقررت الحكومة سريان هذا القانون على الصحف والمطابع الأجنبية[٣٢] ، وأنذرت فعلا بموجبه مجلة المحاكم المختلطة (جازيت دى تريبينو) الإنذار الأول فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ، لخوضها فى المسائل السياسية ، دون أن يكون لها رخصة بذلك ولأنها نشرت أفكارًا مسيئة للبلاد « واستعملت التمويهات المنطوية على سوء القصد » وأنذرتها للمرة الثانية فى ١١ يناير لعدم نشرها الإنذار الأول واستمرار خوضها فى المسائل السياسية والإدارية[٣٣] .

وقد عين أحمد بك رفعت ناظرًا (مديرًا عامًّا) لقلم المطبوعات ، والشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) رئيساً لقلم المطبوعات العربية والتركية ، والمسيو أرنست فوكلين رئيسًا لقلم المطبوعات الأفرنجية .

---

(٣٢) الوقائع المصريةعدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

(٣٣) الوقائع المصرية عدد ١٤ يناير سنة ١٨٨٢ .

حفظ الآثار العربية

عنى شريف باشا بإحياء الآثار العربية وحفظها وصيانتها وتجديدها ، فاستصدر مرسومًا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتأليف لجنة عهد إليها بهذه المهمة ، وأسند رياستها إلى وزير الأوقاف ، وأعضاؤها هم : مصطفى فهمى باشا ، محمود سامى باشا البارودى ، محمود بك (باشا) الفلكى ، إسماعيل بك (باشا) الفلكى ، فرانس بك ، روجرس بك ، تجران بك (باشا) ، عزت أفندى ، يعقوب أفندى صبرى (بك) ، المسيو بودرى ، على أفندى فهمى (٣٤) ، ثم حسين باشا فهمى ، والمسيو بورجوان (٣٥) .

مدرسة الآثار القديمة

وأنشأت الوزارة مدرسة للآثار المصرية القديمة واللغة الهيروغليفية ، وافتتحت فى أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وعين ناظرًا لها العالم الأثرى المشهور أحمد بك كمال (باشا) (٣٦) .

إحصاء عدد السكان

واستصدر شريف باشا من الخديو أمرًا عاليًا بإجراء التعداد العام لسكان القطر المصرى ، وحدد لهذا الإحصاء يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ (٣٧) ، وأصدر منشورًا بطريقة إجرائه ، وعهد إلى قلم الإحصاء بوزارة الداخلية جمع نتائج التعداد فى المدن والقرى ، ولهذه المناسبة أمر بتنمير البيوت تمهيدًا لإحصاء سكانها .

وكانت النتيجة التى ظهرت بعد ذلك عن هذا الإحصاء ، أن سكان القطر المصرى (عدا السودان) بلغوا يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ : ٦,٨٠٦,٣٨١ نسمة (٣٨) .

---

(٣٤) الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(٣٥) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٣٦) الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٣٧) أمر ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٣ والمونيتور إجبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٣٨) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٢ ص ٣٤٢ .

أدخلت وزارة شريف باشا عناصر جديدة من كبار الموظفين الوطنيين فى مجلس المعارف الأعلى . فضمت إلى أعضائه إسماعيل أيوب باشا ومحمد قدرى باشا [٣٩] وحسين فهمى باشا وكيل ديوان الأوقاف ، ومحمود بك (باشا) الفلكى ناظر الرصدخانة وقتئذ وعلى فهمى بك وكيل ديوان المكاتب الأهلية [٤٠] .

وعملت على تحسين حالة أساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم إجابة لاقتراح مجلس المعارف الأعلى .

مشيخة الجامع الأزهر

كان الشيخ محمد العباسى المهدى يتولى الإفتاء ومشيخة الجامع الأزهر حين قامت الثورة العرابية ، ولم يكن من أنصارها ولا من المحبذين لها أو الراجين فيها خيرًا ، فوقعت النفرة بينه وبين عرابى ، فلما انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا سعى عرابى وصحبه فى خلعه من المشيخة ، فأوعزوا إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا لولاة الأمور شكاياتهم من معاملته ، وقد نقموا منه أنه وضع نظام الامتحان لإجازة العلماء بالتدريس ، وكانوا لايريدون وضع أى نظام لتخريج العلماء . . ووقع الخلف بينه وبينهم أيضًا بشأن الجراية وتوزيعها .

فألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برياسة أحمد رشيد باشا ، وعضوية كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، وأحمد صادق باشا ، وأخذت تسمع شكاية الشيوخ ، فلم تر على شىء منها مسحة الجد والحق ، ولكن نظرًا لما رؤى من اتساع نطاق الدسائس الموجهة ضد الشيخ العباسى . ولما كان يبذله عرابى من المساعى للإيقاع به ، رأت اللجنة حسم الخلاف بإبقائه فى منصب الإفتاء ، وإسناد مشيخة الأزهر إلى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة ، واستندت اللجنة إلى ماظهر لأعضائها من ضرورة إزالة الوحشة بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء صحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت أيضاً أن مشيخة الأزهر أسندت إلى الشيخ العباسى زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وأن المشيخة كانت معهودة من

(٣٩) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٨ .

(٤٠) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٢ .

قبل إلى علماء الشافعية ، فاستحسنت إسناد المشيخة إلى أحد علماء المذهب الشافعي ، وأخذت الحكومة برأي اللجنة ، ورغب إلى علماء الأزهر أن يختاروا لأنفسهم شيخًا من الشافعية ، وأن يختاروا من أهل المذاهب الثلاثة الأخر (الحنفي والمالكي والحنبلي) ثلاثة من العلماء ليشاورهم شيخ الجامع فى شئون الأزهر ، وانحسم الخلاف على ذلك ، وصدر أمر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ (٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م) بانفصال الشيخ العباسى المهدى من مشيخة الأزهر[٤١] ثم تعيين الشيخ محمد الإنبابى من كبار علماء الشافعية شيخًا للأزهر فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ [٤٢] .

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عليش شيخًا للسادة المالكية ، والشيخ يوسف الحنبلى شيخًا للحنابلة ، والشيخ عبد الله الدرستاوى للحنفية ، على أن يشاورهم شيخ الجامع فى شئون الأزهر المهمة بحيث لايبرم فيها أمرًا حتى يستقر عليه رأيهم ورأى غالبيتهم .

ميزانية سنة ١٨٨٢

طلبت وزارة الحربية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ زيادة ٢٥٠ ألف جنيه على ميزانيتها ، لكى تزيد عدد الجيش الى ١٨,٠٠٠ جندى ، وكذلك طلبت بعض الوزارات الأخرى زيادة المخصص لها ، ولما كان من اختصاص الرقابة الثنائية الإشراف على وضع الميزانية فقد طالت المفاوضة فى هذا الصدد بين الحكومة والرقيبين ، ثم استقر الاتفاق على زيادة ميزانية الحربية ١٥٤,٩٦١ جنيه ، فقد كانت فى ميزانية سنة ١٨٨١ : ٣٦٨,٠٠٠ جنيه فزادت إلى ٥٢٢,٩٦١ جنيه بما فيها مائة ألف من الاعتماد غير الاعتيادى ، ونوه إلى هذا الزيادة معتمد فرنسا فى رسالته إلى المسيو جامبتا [٤٣] .

وصدر الأمر العالى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتقرير ميزانية سنة ١٨٨٢ ، وقدرت فيها الإيرادات المخصصة للدين العمومى بمبلغ ٤,٣٧٧,٢٢٥ جنيه مصرى ، والمصروفات المخصصة له بمبلغ ٤,٠٩٧,١٠٠ جنيه . والإيرادات غير المخصصة للدين بمبلغ ٤,٣٦٩,٣٣١ جنيه والمصروفات غير المخصصة له بمبلغ ٤,٣٦٦,٨٦٨ [٤٤] وتقرر فتح اعتماد بمبلغ ٥٤٠,٠٠٠ جنيه من الميزانية غير

---

(٤١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(٤٢) عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(٤٣) رسالة سنكفكس إلى جامبتا فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ وثيقة رقم ٨ .

(٤٤) الوقائع المصرية عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ لصرفها فى مطالب الوزارات والمصالح ، فمنها ١٠٠ ألف جنيه لوزارة الحربية ، و ١٧٠ ألف جنيه لوزارة الأشغال ، و ٧٠ ألف جنيه للسكك الحديدية ، و ١٠٠ ألف جنيه للسودان وهرر والبحر الأحمر ، و ١٠٠ ألف جنيه احتياطى للمصروفات غير المنظورة .

موقف تركيا حيال مصر

لم يكن موقف تركيا حيال مصر موقفًا سليمًا ولا نزيها ، بل كانت ترمى إلى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد إسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شئون مصر الداخلية ، ومع أن تركيا كانت وقتئذ من الضعف والارتباك بحيث لاتستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسة التركية قائمة على الدس وقصر النظر ، فهى لم تدع وسيلة إلا انتهزتها لإحراج مركز مصر والوقيعة بها ، وقد تقدم الكلام عن محاولتها انتقاص حقوق مصر فى الفرمان الذى تلقاه الخديو توفيق ، وكان موقفها من يوم أن ظهرت الثورة العرابية إلى أن وقع الاحتلال موقفاً مشئوماً ، قوامه الختل وسوء النية والخداع ، فضلاً عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال .

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، وهدأت الأحوال ، وابتدأت الوزارة الجديدة تحقيق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان ، وبالرغم من ذلك فإن الحكومة التركية رأت فى هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل فى شئون مصر وانتحال حق الإشراف عليها ، فقررت إرسال لجنة إلى مصر للنظر فى الحوادث الأخيرة ، وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثمانى ، وهو مؤلف من : على نظامى باشا سر ياور السلطان عبد الحميد وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل عالى باشا الصدر الأعظم المشهور وفى معيتهما قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أفندى من ياوران السلطان .

الوفد العثمانى الأول برياسة على نظامى باشا

(أكتوبر سنة ١٨٨١)

تحرك هذا الوفد من الآستانة يوم ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ قاصدًا إلى مصر ، ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الآستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من إيفاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الآستانة ينبئ بقيام هذا الوفد ، فقوبل النبأ بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تكن تسيغ

إيفاده فضلاً عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر وإثارة الهواجس فى وقت كانت البلاد محتاجة فيه إلى إقرار الطمأنينة فى النفوس ، ولكن الحكومة العثمانية كانت فى الواقع تتعمد إحداث حدث يثير الخواطر فى مصر ، فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ، أو لعلها نظرت بعين الاستياء إلى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستورى فى مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة الآستانة التى جبلت على كراهية الحرية والدستور ، هذا إلى أن على رأسها وقتئذ السلطان عبد الحميد الذى بدأ عهده بتعطيل القانون الأساسى العثمانى ، وإلغاء مجلس المبعوثين (النواب) وتشتيت دعاة الحرية وأنصارها ، أضف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظورًا إليه فى الآستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان تركيا لم يكن ليغفر له إغفاله الذهاب إلى عاصمة السلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء ، ومن هنا ندرك سببًا من العوامل التى دعت إلى تأخير إرسال الفرمان ، وماأدخلت الحكومة العثمانية فيه من القيود والتعديلات ، حقًا أن توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه إلى الآستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة وجوده فى عاصمة ملكه ، ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الآستانة ، إذ كان من أخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام ، لذلك انتهزوا كل فرصة لإحراج مركز الخديو وإثارة المشاكل والعقبات فى وجهه ، ففكرة إرسال وفد إلى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها[٤٥] .

جاء هذا الوفد إلى الاسكندرية يوم الخميس ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه إلى القاهرة فى مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفًا على الحكومة بقصر النزهة .

وفى صبيحة الجمعة ذهبوا إلى سراى الإسماعيلية لمقابلة الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب وتبادل وإياهم عبارات التحية والود ، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذله فى تحسين أحوال البلاد ، وأن الغرض من إرسال هذا الوفد هو إظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين إلى قصر النزهة ، وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

---

(٤٥) رسالة المسيو برتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا إلى المسيو تيسو سفير فرنسا فى الآستانة ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ رقم ٣٦ .

زيارة على نظامى باشا لديوان الحربية

وذهب على نظامى باشا إلى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الألاى الثانى ، فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ، وهناك استدعى طلبة بك عصمت قائد الألاى ومعه الضباط من رتبة قائممقام وبكباشى ، وألقى فيهم خطابا باللغة التركية عربه لهم البارودى حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره .

فأجابه طلبة بك عصمت بقوله : « إن العساكر المصرية جموعًا وأفرادًا على قدم الطاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامتثال ، ويقفون عند حد نواهيه ، فإن كلاً منا يعلم أن أول واجب على الجند هو إطاعة ولى الأمر والإذعان لما يأمر به ، ومامنا إلا محب للجناب الخديوى ميال بكليته إلى الامتثال لإشارته [٤٦] .

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبة بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف .

زيارته للعلماء

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ محمد عليش شيخ المالكية ، وكانوا فى أحاديثهم معه يثنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد .

تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية

استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما ، وعدتاه تدخلاً من تركيا فى شئون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامته [٤٧] ، وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتعلن نفوذها فى مصر حيال حضور الوفد ، فطلب السير إدوار مالت قنصل انجلترا العام من حكومته إرسال بارجة حربية إلى مياه الاسكندرية [٤٨] فأجابت طلبه واتفقت مع

---

(٤٦) الوقائع المصرية عدد ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

(٤٧) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثائق رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ .

(٤٨) رسالة اللورد لاينس lyons سفير انجلترا فى باريس إلى وزير خارجية فرنسا ، ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة ٤١ .

الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة ، على أن تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثمانى أرض مصر ، وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية ألما Alma إلى مياه الاسكندرية ، ثم جاءتها البارجة الإنجليزية انفنسبل Invincible وغادرتا الميناء يوم ٢٠ أكتوبر غداة سفر الوفد العثمانى ، فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العرابية ، والمظاهرة الثانية وقعت فى شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجىء بيانه ، ويلاحظ أن البارجة انفنسبل هى إحدى البوارج التى اشتركت فى ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثمانى كان باعثاً على مجىء هذه البوارج ، فلا جرم كان حضوره ضارًّا بمصر من جميع النواحى .

عودة الوفد إلى الآستانة

وظل رجال الوفد العثمانى فى مصر بضعة عشر يومًا بين مقابلات وولائم ، وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيها أى اضطراب ، وأكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم ، واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ ، ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا إلى الاسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفى صباح اليوم التالى انقلبوا راجعين إلى الآستانة .

إلى هنا انتهينا من بيان الأعمال التى قامت بها وزارة شريف ، وتطور الحوادث فى عهدها ، وقد بقى علينا أن نفصل القول فى أهم عمل تم على يدها وهو إنشاء المجلس النيابى ، وهو ماسنوفى الكلام عنه فى الفصل الآتى .

* * *

الفصل السادس

إنشاء مجلس النواب

سبق القول بأنه على أثر تأليف وزارة شريف باشا ، قدم إليه تقريران من أعيان البلاد ، أحدهما بمثابة ضمان منهم لتعهدات الضباط باحترام النظام ، والثانى خاص بطلب إنشاء مجلس النواب ، وهذا ماسنفصله فيما يلى :

قدم هذا التقرير موقعا من ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها ، متضمناً المطالبة بتأليف مجلس النواب ، وقد ألمع التقرير إلى المزايا التى تعود على البلاد من تأليفه ، وأشار إلى مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى عهد إسماعيل ، وطلب موقعوه أن يكون للمجلس الجديد من الحقوق والسلطة مثل ما للمجالس النيابية فى أوروبا ، وهذا التقرير يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، وهو شبيه فى أهميته باللائحة الوطنية التى قدمت للخديو إسماعيل من كبراء البلاد وأعيانها لتوسيع سلطة مجلس شورى النواب ، وإليك نص التقرير :

« لما كان لاينتظم نظام العالم ، ولايقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمناً على نفسه وماله ، حرًّا فى أفكاره وأعماله ، مما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لايتأتى إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة لاتشوبها شوائب الاستبداد ، ولاتتطرق إليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس ملية من نبهاء أممها ، ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون الواسطة الحقيقية فى تنفيذ ماتصدره الحكومات من الأحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ، ولأجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له ما لمجلس الأمم الأوربية المتمدنة من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لاتعادلها نعمة ، وتصير حكومتها العادلة أنموذجًا شريفًا يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، وإننا على يقين من قبول التماسنا

هذا وفقًا لإرادة ولى النعم ، أدام الله إجلاله »[1] .

وقد حقق شريف باشا هذا المطلب ، إذ كان مقتنعًا قبل قيام الثورة العرابية بضرورة إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة .

ففى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى لقعدة سنة ١٢٩٨) رفع إلى الخديو تقريرًا بإجابة مطالب الأمة فى هذا الصدد ، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة إقراره فى مصر ، وطلب تمهيدًا لتأليف المجلس النيابى الجديد إجراء انتخابات عامة طبقًا للائحة مجلس شورى النواب القديم ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الأساسية التى تكفل نهوضه إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة [2] أو بعبارة أخرى أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) تضع الدستور الجديد .

خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم

دعا شريف باشا فى تقريره إلى إجراء انتخابات طبقًا لنظام مجلس شورى النواب القديم ، فاتماما للبيان نذكر هنا أهم قواعد هذا النظام كما استخلصناها من لائحته الأساسية ولائحته الداخلية (النظامية) ليسهل على القارئ المقارنة بين قواعده وقواعد القانون الأساسى (الدستور) الذى عرضه شريف باشا وقرره مجلس النواب الجديد .

يتلخص نظام مجلس شورى النواب فى القواعد الآتية :

١ — إن هذا المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وهو وإن كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشئون إلا أن هذه القرارات لاتعدو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل .

٢ — يتألف المجلس من عدد لايزيد على ٧٥ عضوًا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات ، وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية على حسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط .

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ١٥١ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

٣ – يشترط فيمن ينتخب عضوًا أن يكون مصريًا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولاتقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وألا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط فى العضو العلم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع ، أى بعد مضى ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات السنة الأولى ، ولوحظ فى هذا التمييز أن هذه المدة كانت تكفى لانتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط فى الأعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط فى الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

٤ – يجتمع المجلس شهرين فى كل سنة ، من ١٥ كيهك إلى ١٥ أمشير (من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخيره أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية) .

٥ – تعيين رئيس المجلس ووكيله منوط بالخديو ، دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين .

٦ – ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانًا تسمى (أقلامًا) ، ومن أعمالها الفحص عن صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ، ليعطى كل واحد منهم « البيرولدى » أى الأمر باعتماد عضويته .

هذه هى أهم القواعد الجوهرية لمجلس شورى النواب القديم ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشئون [٣] .

الانتخابات

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره إلى الخديو صدر الأمر العالى بإجراء

(٣) مقتبس من كتابنا « عصر إسماعيل » ج ٢ ص ٩٣ من الطبعة الأولى و ٧٨ من الطبعة الثانية .

الانتخابات العامة وتحديد يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١) لافتتاح مجلس النواب [٤] .

ولاشك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا إلى عمد البلاد ومشايخها ، يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات وإملاء إرادتها فيمن يختارهم العمد والمشايخ ، ولكن شريف باشا حرص حرصًا شديدًا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة ، وأصدر منشورًا بذلك إلى جميع المديريات والمحافظات نبه فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة [٥] ، وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديث يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة .

وفى الحق أن الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ولم تتعرض لحرية الناخبين فى انتخاب من يريدون ، فكان الانتخاب حرًّا بكل معانى الحرية ، وكذلك كان حرًّا من تدخل العرابيين وإملاء إرادتهم على الناخبين وترشيح أشياعهم وأتباعهم ، وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل فى إنشاء مجلس النواب أن يدخل فى الانتخابات ، ويملى إرادته على الناخبين لكى يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحيه ، ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرمًا ، ولكن حسنًا فعل اذ ترك الناخبين أحرارًا فى انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والإخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التى هى قوام الحياة الدستورية الصحيحة ، فجاءت الانتخابات صورة صادقة لإرادة الناخبين ، وضرب العرابيون بذلك مثلا فى احترام حرية الانتخاب .

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١

وقد أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الأعضاء الآتية أسماؤهم [٦] :

نواب القاهرة

محمود بك العطار – عبد السلام بك المويلحى (باشا) – أحمد أفندى السيوفى (باشا) .

(٤) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٧ .

(٥) الوقائع المصرية عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

(٦) عن جريدة المحروسة عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

نواب الاسكندرية

السيد سعيد الغرياني - عبد المجيد أفندى البيطاش .

نائب دمياط

عبد السلام أفندى خفاجى (بك) .

نواب القليوبية

محمد بك الشواربى (باشا) - الشيخ سليمان منصور - مصطفى أفندى علام - ابراهيم أغا أبو حشيش .

نواب الدقهلية

هلال بك منير - يوسف أفندى صالح - على بك القريعى - الشيخ أحمد على سعده - الشيخ حسنين سويلم - الشيخ العدل أحمد - الشيح جاد مصطفى .

نواب البحيرة

محمد بك الصيرفى - الشيخ أحمد الصوفانى - الشيخ أحمد على محمود - إبراهيم أفندى الوكيل - بسيونى أفندى أبو الفضل - محمود أفندى عوض - محمد أفندى دبوس - الشيخ أحمد الحناوى .

نواب المنوفية

محمد أفندى الجندى - أحمد بك مصطفى - على بك شعير - السيد أفندى الفقى - أحمد أفندى عبد الغفار - حسين أفندى أبو حسين .

نواب الغربية

محمد بك المنشاوى - أحمد بك الشريف - مصطفى أفندى أبو العز (باشا) - السيد محمد

شيخ أحمد الصباحى – الشيخ رزق نوير – الشيخ إبراهيم سعيد (باشا) – محمد
· الشيخ إبراهيم يونس .

نواب الشرقية

باظة – الشيخ عبد الوهاب العفيفى – أحمد بك أباظة – محمد أفندى عبد الله –
ى (باشا) – أحمد أفندى نصير – الشيخ زيد جمعة – على أفندى مكاوى .

نواب الجيزة

ى الزمر – السيد أحمد عفيفى – مراد أفندى السعودى – خليل أفندى أبو زيد .

نواب الفيوم

حزين – السيد معتوق – خليفة الهوارى .

نواب بنى سويف

ى سالم الريدى – إسماعيل أفندى سليمان – على أفندى كساب – السيد محمد
.

نواب المنيا

ن باشا – على أفندى شعراوى (باشا) – حسن باشا الشريعى – يوسف أفندى
ك) – محمد أفندى جلال (بك) – محمد أفندى مصطفى عميرة .

نواب أسيوط

سليمان (باشا) – السيد عبد الحق عبد الله – عثمان أفندى غزالى – محفوظ أفندى
م جبر أفندى محمد – حسين أفندى جمعة – مهنى أفندى يوسف عمر .

نواب جرجا

أحمد أغا الدقيشي – السيد رضوان عطية – السيد رشوان حمادى – السيد سرور شهاب الدين – عبد الشهيد أفندى بطرس .

نواب إسنا

أحمد بك على العديسى – عبد الرحيم أفندى محمد سليمان .

نواب قنا

محمد أفندى أبو سحلى – على أفندى إبراهيم – السيد أحمد محمد-السيد طايع سلامة .

هؤلاء نواب الأمة سنة ١٨٨٢ (٧) ، ويلاحظ أن عددهم يزيد على ٧٥ وهو العدد الذى تنص عليه اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب ، وقد نشأ هذا الفرق عن زيادة عدد المراكز والأقسام فى المديريات .

رئيس مجلس ومكتب المجلس

ولما كانت المادة الثالثة من اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب تجعل تعيين رئيس المجلس ووكيله منوطًا بالخديو فقد أصدر توفيق باشا أمرًا بتعيين محمد سلطان باشًا رئيسًا للمجلس (٨) .

وعين عبد الله باشا فكرى كبيرًا لكتاب المجلس (سكرتيرًا عامًّا) مع بقائه وكيلا لوزارة المعارف العمومية (٩) وأديب إسحق كاتبًا ثانيًا « سكرتيرًا » مع بقائه ناظرًا لقلم الإنشاء والترجمة بوزارة المعارف (١٠) .

---

(٧) راجع أسماء أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد إسماعيل فى كتابنا (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) كتابنا فى « عصر محمد على » ص ٥٧٣ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٩٦ والجزء الثانى ص ١٦ و١٨ و ٢٢٠ من « تاريخ الحركة القومية » .

(٨) الوقائع المصرية عدد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(٩) وفى عهد وزارة البارودى خلا مركز كبير كتاب المجلس (سكرتير عام) بدخول عبد الله باشا فكرى فى الوزارة فعين على بك فهمى رفاعه بدله كبيرًا لكتاب المجلس مع تعيينه وكيلا لوزارة المعارف (الوطن عدد ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢) .

(١٠) هو قلم أنشئ فى أكتوبر سنة ١٨٨١ للترجمة والتدريب على فنون الكتابة والإنشاء وأسندت رياسته إلى أديب إسحق ، الوقائع المصرية عدد ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

وكان هذا التعيين مطابقاً لرغبات العرابيين والرأى العام ، فإن سلطان باشا كان إلى ذلك الحين من خاصة أنصار الحركة ، وأكبر مؤيدى عرابى ، وفى داره كانت تعقد الاجتماعات الوطنية ، وعبد الله باشا فكرى كان من معاضدى الحركة ومؤيديها ، وقد اختاره البارودى بعد ذلك وزيرًا للمعارف فى الوزارة التى ألفها ، وأديب إسحق كان فى عهد وزارة رياض باشا السابقة من أشد المعارضين لها كما تقدم بيانه (ص ٧٤) .

افتتاح مجلس النواب

(٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١)

كان افتتاح مجلس النواب يومًا مشهودًا من أيام مصر التاريخية ، استقبلته الأمة مغتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بإنشاء مجلس يمثلها ويشرف على شئونها وأقدارها ، وقد كان هذا المجلس حقًّا رمزًا لهذه الحرية ، ولولا دسائس الإنجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها .

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٥ صفر سنة ١٢٩٩) لافتتاحه [١١] ، فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية إليه بالجماهير ، واصطفت أورطة من الألاى الأول المشاة (ألاى الحرس) على جانبى الطريق من باب الديوان إلى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج ، وحضر النواب وأخذوا مجالسهم ووجوههم تتهلل غبطة وسرورًا ، وفى نحو الساعة العاشرة صباحًا تحرك الركب الخديوى من سراى الإسماعيلية ، فأطلقت المدافع من القلعة إيذانا بتحرك الموكب ، وكان فى صحبة الخديو فى عربته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأحمد خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى .

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الخديو منادين النداء المعتاد

---

(١١) كان محددًا لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ كما تقدم بيانه فى الأمر العالى لإجراء الانتخابات ، ولعدم إكمال معدات الاجتماع فى المكان الذى خصص بوزارة الأشغال أرجئ إلى يوم ٢٦ ديسمبر .

« أفندمزجوق باشا » (يعيش أفندينا) ، وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه ، فتلقوه بالإجلال ، وقصد إلى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى إليه سلطان باشا أن المجلس قد استعد وكمل اجتماع الأعضاء ، فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع فى نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيا الأعضاء ، فتلقوه بجميل الإعزاز والإجلال .

خطبة العرش

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة . وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع ، وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ، ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة ، فأما الآن فنحمد الله على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ، ومن تخفيف أحمال الأهالى على قدر الإمكان ، فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم . وأنتم تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هى راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجى واضحًا مستقيمًا ، وعليه سيرى منذ توليت أمركم ، محبًّا للتربية ونشر العلوم والمعارف ، فعلى المجلس أن يكون مساعدًا للحكومة فى هذه الأمور كلها ، خالصاً مخلصًا فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذكراته فى المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكًا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شىء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن ، فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن نكون يدًا واحدة فى إتمام الأعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم ، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ، ونسأل الله حسن النجاح إنه ولى التوفيق »[١٢] .

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له وأطلقت المدافع من القلعة مؤذنة

(١٢) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

بانتهاء الخطاب ، مبشرة باجتماع مجلس النواب ، ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد إلى سرايه فى موكب حافل .

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، لأنها أول خطبة لولى الأمر فى افتتاح أو مجلس نيابى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الأسلوب ، متضمنة إعلان الخديو انضمامه إلى الأمة فى إقرار النظام الدستورى ، وقد ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى إلقائه إياها تثبيتًا وتوكيدًا لما احتوت عليه من الآراء والمعانى .

لم تكن جلسة الافتتاح علنية . . وذلك طبقًا للائحة مجلس شورى النواب القديمة ، ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مجلس الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح ، ولم يدع أحد من قناصل الدول إلى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقًا للائحة القديمة ، ولأن هذا الاجتماع من شئون البلاد الداخلية . وقد أعد فى القاعة ١٢٠ كرسيًا لجلوس النواب ، وكانوا فى الواقع أقل من ذلك ، ولكن الحكومة كانت معتزمة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديريات ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذاالعدد ، وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسى للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية فى اللائحة الجديدة .

خطبة رئيس مجلس النواب

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأقلام (اللجان) وظلوا مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا إلى قاعة المجلس ، واستأنفوا اجتماعهم ،فألقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

أيها السادة النواب :

« نحمد الله الذى جعل أمرنا شورى ، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والآمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الإرادة ، فما زادكم إلا يقينًا بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح إلى المصلحة الوطنية ، وقد اجتمع فى هذا المقام الرفيع بعناية الجناب العالى ورجال حكومته السنية للنظر فى أمور أوطانكم وأنتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه ، فواجباتكم من هذا

القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات ، ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح والتنظيم قابل للتقدم والعمران ، جامع لأسباب المنافع الكلية فما عليكم إلا السعى والاجتهاد لنوال المراد ، ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقًا واجبة الحفظ ، وذممًا لازمة الرعاية ، وإنا قد أمرنا شرعًا بحفظ العهود ورعى الذمم ، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التابعية للدولة العلية التى هى مركز قوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الإخلاص ، فلابد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر إليها . ولا شك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأييد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التى تكون جزءًا من قوتها الكلية ، ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التى ينبغى لنا الاعتقاد برغبتها فى انتظام أمورنا وميلها إلى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية ، فإذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شىء من الواجبات ، لزمنا الأخذ بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدرأ عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا إليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم .

« فوجهوا إخوانى همتكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصير والثبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل »[13] .

خطبة سليمان باشا أباظة

ثم ألقى سليمان باشا أباظة نائب الشرقية الخطبة الآتية :

سعادة الرئيس :

« الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ نعمائه ، وبعد فقد أبان سعادة رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل إلى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر إلى العهود الواجبة الحفظ ، والذمم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلا عن نفسى ونائبًا عن سائر إخوانى النواب ، فياسعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم

(١٣) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية إلا وفى عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرأ عنها الضر ، ويااخوانى لقد علمتم أن الأنظار محدقة إلينا والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الإصلاح من بابه ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر إلا إلى المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية ، وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجناب الخديوى المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة إلى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن المآل ، وقد آن الشروع فى العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة إلى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا وإليه ننيب »[١٤] .

وبقى المجلس بعد ذلك مجتمعًا ، وأخذ ينظر فى نظامه الداخلى ، وقد كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام ، تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، وأقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والإسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد ، واشترك فيها كثير من النواب والأعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف أصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية .

الجواب على خطبة العرش

اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد إليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه إلى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم :

أحمد بك الشريف – عبد السلام بك المويلحى – محمد بك الشواربى – أمين بك الشمسى – هلال بك منير – محمود بك سليمان – أحمد بك على – مراد أفندى السعودى – إسماعيل أفندى سليمان – على بك شعير .

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة إلى سراى الإسماعيلية بملابسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب

(١٤) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده ، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده ، نقوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجناب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشريف إظهارًا لمقصده الجليل من حيز القول إلى عالم الفعل وإجابة لرغبة الأمة ، ونظرًا للمصلحة العامة ، بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل هممه الخديوية التى ذللت لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمأنت الحال ، ودنا المنى وانقادت الآمال ، ولقد شنف أسماعنا وأنعش أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملأها سرورًا وطربًا بما تضمن من الإفصاح عما عرفناه لولى النعمة وألفناه من نزاهة النية ونبالة القصد ، حتى لقد نطقت السرائر بما بدا على قسمات الوجوه من سمات السرور ، فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحبب إليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتها .

« فلم يبق إلا أن نبذل غاية ما فى السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة فى نفع هذه الأمة التى ندبتنا للنظر فى منفعتها واستنابتنا عن أنفسنا لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته ، وتحمد بيمن توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد مالنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة ، ويؤكد علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين إلى الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه فى أن يحرس لنا هذا الخديوى الفخيم ، ويديم لأوطاننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن مايرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام »[15] .

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا أباظة عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة فى تاريخ المجلس ، وهى صور ناطقة تمثل لنا جانبًا من الحياة السياسية والآداب البرلمانية فى ذلك العصر ، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة — فى مجموعها — وتدل على سهولة إيلاف نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة .

(١٥) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

لجان المجلس

انتخب المجلس فى يوم الافتتاح لجانًا (أقلامًا) على نظام اللائحة القديمة ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب اللجان الآتية :

(لجنة المدن) برئاسة عبد السلام بك المويلحى .

(لجنة الشرقية) برئاسة أمين بك الشمسى .

(لجنة الغربية) برئاسة محمد بك المنشاوى .

(لجنة الأقاليم الوسطى) برئاسة إسماعيل أفندى سليمان .

(لجنة قبلى) برئاسة محمود بك سليمان[١٦] .

تحقيق صحة نيابة الأعضاء

اجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضوًا وتليت عليهم القرارات الصادرة من اللجان عن تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فتبين أن نواب البحيرة يزيدون عن المقرر لها ثلاثة ، لأن عدد نوابها خمسة وقد انتخب عنها ثمانية ، فاستعفى أحدهم الشيخ أحمد الحناوى ، وتبين أن الأصوات التى نالها الشيخ أحمد الصوفانى أقل من أصوات محمد بك الصيرفى ، وكذلك محمد أفندى عوض ، فقرر المجلس صرف النظر عن الشيخ أحمد الحناوى والشيخ أحمد الصوفانى ومحمد أفندى عوض ، والاكتفاء بالخمسة الباقين من نواب البحيرة مع التصديق على انتخاب باقى النواب[١٧]

اللجنة الدستورية

وتناقش الأعضاء بهذه الجلسة فى هل يسير المجلس على أحكام اللائحة الأساسية القديمة التى انتخب على أساسها ، أو ينتظر وضع اللائحة الجديدة (الدستور) ، فتقرر أنه يسير المجلس على أحكام اللائحة القديمة إلى أن تقرر اللائحة الجديدة ، وانتخب المجلس لجنة للنظر فى اللائحة الجديدة التى اعتزمت الوزارة وضعها وتقديمها للمجلس لاعتمادها ، فكان تأليف اللجنة قبل أن يحال إلى المجلس مشروع اللائحة بمثابة استعجال لوضعه ، وقد تألفت اللجنة كما يلى :

---

(١٦) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(١٧) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٢ و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

عبد السلام بك المويلحى – عبد المجيد أفندى البيطاش – الشيخ أحمد محمود – أحمد بك على – محمود بك سليمان – أمين بك الشمسى – عبد الشهيد أفندى بطرس – أحمد أفندى عبد الغفار – الشيخ إبراهيم سعيد – محمد المنشاوى بك – حسن باشا الشريعى – إسماعيل أفندى سليمان – مراد أفندى السعودى – أحمد بك أباظة – على بك القريعى ، واستقر رأى المجلس على إسناد رئاسة هذه اللجنة إلى حسن باشا الشريعى[١٨] .

وقد سميت هذه اللجنة (لجنة اللائحة) ، وسنجرى على تسميتها فى سياق الكلام (اللجنة الدستورية) طبقًا للمصطلحات البرلمانية .

اللائحة الأساسية الجديدة (الدستور)

اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، كما يسمى فى اصطلاح ذلك العصر (اللائحة الأساسية) أو (القانون الأساسى) ، وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية إذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ، كتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق إقرار القوانين ، بحيث لا تصدر إلا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها ، وإلزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

وتستطيع أن تدرك الفرق الكبير بين الدستور الذى وضعه شريف باشا سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب فى عهد إسماعيل سنة ١٨٦٦ بمراجعة نصوصها ومقارنتها بعضها ببعض ، ويخلص لك من هذه المقارنة أن البلاد نالت دستورًا حقيقيًّا سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ ، وهو مقتبس من الدستور الذى وضعه شريف باشا ذاته فى أواخر عهد إسماعيل ، والذى سميناه دستور سنة ١٨٧٩[١٩] ولم ينفذ فى حينه لما وقع من التدخل الأوربى الذى انتهى بخلع إسماعيل .

تقديم الدستور إلى مجلس النواب

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة وإقراره ، أى أنه جعل من المجلس جمعية تأسيسية تملك وضع الدستور .

(١٨) مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

(١٩) نشرناه فى كتابنا عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠ (من الطبعة الأولى) .

ففى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (١٢ صفر سنة ١٢٩٩) جاء إلى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، وألقى فى هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد وألمع إلى أنه بوضع هذا الدستور إنما ينفذ الخطة التى رآها من ثلاث سنوات فى عهد إسماعيل ، وهذا أهم ما جاء فى الخطبة :

« أيها السادة النواب :

« إنى لا أقدر أن أعبر عن سرورى بالحضور بينكم فى هذا اليوم الذى أعده مبدأ لعصر جديد إن شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح .

« حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراءى لى أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التى كانت محيطة بها هى توسيع نطاق الشورى واشتراك رأى نواب الأهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر منهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعًا لمجلس النواب الذى كان موجودًا ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ، فترتب عليها تعويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق ، وإنى لأعد نفسى سعيدًا حيث أن أفكارى فى هذه الخصوص ما كانت إلا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه الأفكار قد طابق عليها عموم الأهالى ، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم ، واجتمعتم ، فلنهنئ القطر على ذلك ونهنئ أنفسنا وندعو للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائهما مصدرًا لكل خير ، ولما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعًا كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررته بالمعروض الذى رفعته أخيراً للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فاشتغلت مع رفقائى بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئًا فشيئًا ، لكن حيث أن مقصدنا جميعًا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال

بحقوقهم ، والغاية فإنه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عند حد نظركم ومراقبتكم ، إنما لا يخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعًا لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية ، ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن إخلاص بدون مساعدتها فتتخلص شيئًا فشيئًا مما نحن فيه ، وإنى لواثق بأن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا .

« وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهى نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها إلا بعد التصديق على لائحة إجراءاته ، فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا نشرع فى الأعمال النافعة المهمة ، ولكونه من تتمة وضع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس للإدارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر يجرونه خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح فى أثناء تأدية وظائفهم ، فقد عمل عن ذلك مشروع وها هو مقدم للمجلس ، المأمول أيضاً الإسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة ، وإن شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب ، نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولا وفعلا لما يكون فيه الإصلاح »[٢٠] .

ولما عرض شريف باشا على المجلس مشروع الدستور (اللائحة) أحيل إلى اللجنة الدستورية السابق الكلام عنها ، فأخذت تنظر فى مواده وتوالى اجتماعاتها لهذا الغرض ، ولما أتمت مهمتها قدم سلطان باشا رئيس مجلس النواب إلى شريف باشا ملاحظات المجلس عليه ، وذلك فى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ (٢٧ صفر سنة ١٢٩٩) ، وقد أقرت اللجنة معظم مواد المشروع مع تعديلات يسيرة فى بعضها لا تغير من جوهره شيئًا ، فوزع شريف باشا على الوزراء المشروع مع ملاحظات اللجنة ليتذاكروا فيه ، وكاد الأمر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الأزمة السياسية التى أدى إليها تدخل فرنسا وانجلترا فى وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف باشا .

---

(٢٠) الوقائع المصرية عدد ٤ يناير سنة ١٨٨٢ .

الفصل السابع

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

مذكرة فرنسا وانجلترا إلى الحكومة المصرية

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة نسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢ .

ترجع هذه الأزمة إلى سوء نية الدولتين انجلترا ، وفرنسا ، حيال مصر وائتمارهما بالنظام الدستورى ، الذى كاد يستقر بإعلان اللائحة الأساسية ، ولم يكن بقى على إعلانها وصدور المرسوم بها سوى إجراءات شكلية من تبادل الرأى بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التى أدخلتها لجنة المجلس فى مشروع اللائحة .

ولكن انجلترا وفرنسا أرادتا أن تحدثا حدثًا يخلق الاضطراب فى مصر ، وقد يودى بالدستور ، وذلك بتدخلهما فى شئون مصر الداخلية ، وإيقاع الفرقة بين الخديو والأمة ، لكى تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح .

مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

فنى اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ [١] توجه السير إدوار مالت Edward Malet معتمد انجلترا والمسيو سنكفكس Scien Kiewicz المعتمد الفرنسى مجتمعين إلى سراى عابدين ، وقدما إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يماير سنة ١٨٨٢ ، مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما إلى معتمدها فى مصر ، وأبلغاها أيضاً إلى شريف باشا ، وهذا تعريبها :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وانجلترا وعزمها على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشئون العامة فى مصر .

« إن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ وثيقة رقم ٢٦ .

الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير إدوار ماليت الذى كلف بمثل ما كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقًا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميًّا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقًا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية »[2] .

ومعنى هذه المذكرة أن الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وإقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل فى شئونها الداخلية ، وظاهر من عباراتها أن فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء إلى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلمانى فى مصر ، ولم تكتما الإعراب عن هذا الاستياء صراحة فى المذكرة ، إذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الأمر الخديوى باجتماع مجلس النواب » .

وترمى المذكرة إلى مكاشفة الخديو بأن الدولتين مؤيدتان له ، ومعنى هذا التأييد فى الملابسات التى كتبت فيها هو إغراؤه بالسعى لاسترداد السلطة المطلقة ، والعبث بالنظام الدستورى الجديد ، والدس والتفريق بين الخديو والحركة الوطنية ، وهكذا دأب السياسة الاستعمارية فى مصر والشرق ، فإن من وسائلها إلى تحقيق أغراضها التفريق بين الأمة وولى الأمر ، وبين الأمة بعضها وبعض ، وبديهى أن مثل هذا الأسلوب فى مخاطبة الخديو يلقى فى روعه أنه فى استرداده السلطة المطلقة يجد من الدولتين مؤيدًا ونصيرًا ، فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو إيقاع الفرقة وإغراء العداوة والانقسام فى مصر ، وإثارة الهياج والاضطراب فيها ، هذا إلى ما احتوت عليه من إيلام عواطف الأمة وجرح كرامتها واستثارة غضبها فى مدرجة الانتقال من الحكم الاستبدادى إلى النظام الدستورى ، مما تتوقع معه الدولتان تهيئة الفرصة لتدخلها المسلح فى شئون البلاد .

---

(٢) عربناها عن النص الفرنسى الوارد فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ – وثيقة رقم ٤٢ ، برقية جامبتا إلى سنكفكس .

مصدر الفكرة فى إرسال هذه المذكرة

ومن الواجب استقراء للحوادث أن نبين مصدر الفكرة فى إرسال هذه المذكرة إلى الحكومة المصرية ، فنقول إن مبتدعها هو المسيو جامبتا Gambetta السياسى الفرنسى الشهير ، فقد تولى رياسة الوزارة ووزارة الخارجية الفرنسية فى نوفبر سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فرى Jules Ferry الذى كان يتولى الخارجية فيها المسيو بارتلمى سان هيلير Barthelemy Saint Hilaire ، وكان سان هيلير حريصاً على مبدأ عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فلما خلفه جامبتا أراد أن يعلن نشاطه ويحيى النفوذ الفرنسى فى مصر ، وقد ساءه إنشاء مجلس النواب ، إذكان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو إلى استعبادها قاطبة ، هذا فضلا عن اتصاله بالماليين اليهود وأخصهم جماعة روتشلد وهم حملة معظم سندات الدين المصرى ، فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حربًا على النظام الدستورى ، ففاوض اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا فى ضرورة التدخل المشترك فى المسألة المصرية ، واقترح إرسال تلك المذكرة إلى الخديو توفيق لمناسبة افتتاح مجلس المواب ، والفكرة فى ذاتها لا تدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية ، فإن افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعى تأييد الدولتين للخديو ، إذ ما شأنهما فى ذلك ؟ على أنه لم يطلب منهما تأييدًا إلى ذلك الحين ، ثم إن تأييده فى هذا الصدد هو إحراج لمركزه أمام المصريين ، وإظهار له بمظهر الناقم من إنشاء مجلس النواب ، وفى ذلك ما يفسح المجال لإساءة الظن به ويبعد عنه محبة الشعب ، ويغرى به منافسيه فى العرش ، على أن فرنسا لم تستفد من إرسال هذه المذكرة وما أعقبها من اشتداد الخلاف بين الخديو والعرابيين ، بل الذى استفاد من كل هذه الأحداث هم الإنجليز ، فالفكرة كانت من كل ناحية عقيمة خالية من روح الحكمة وحسن السياسة .

عرض إذًا جامبتا فكرته على اللورد جرانفيل ، فقبلها مغتبطًا ، وكان ذلك فى عهد وزارة غلادستون الذى يسمونه شيخ الأحرار فى انجلترا ، وهى الوزارة التى قررت الحملة على مصر ووقع الاحتلال فى عهدها ، وهذا يدلك على حقيقة مقاصد وزارة الأحرار فى انجلترا نحو مصر ، وقد طلب اللورد جرانفيل إلى جامبتا أن يتولى هو وضع المذكرة المشتركة ، فوضعها ، واتفقت الحكومتان على تقديمها إلى الخديو ، فقدمها له القنصلان كما أسلفنا .

قوبلت هذ المذكرة فى مصر بالسخط العام ، وهاجت لها الخواطر ، وقلق الناس قلقًا عظيمًا ،

وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية أن المذكرة موجهة أولا وبالذات إلى حركتهم ، فاجتمعوا فى ديوان وزارة الحربية (قصر النيل) للتشاور فى الأمر ، وهناك وافاهم محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية ، فهدأ روعهم ، وذهب إلى زملائه الوزراء ، وأنهى إليهم ما أثارته المذكرة فى نفوس الضباط من السخط والاستياء ، فتوجه الوزراء ، وعلى رأسهم شريف باشا إلى الخديو وتداولوا الأمر بينهم ، فاستقر رأيهم على إبلاغ المذكرة إلى الباب العالى ، مع الإعراب عن عدم قبولها ، وتوجه شريف باشا إلى معتمدى فرنسا وانجلترا ، وأنهى إليهما اعتراضه على المذكرة [٣] .

وكان جامبتا يبغى أن يدوم اتفاق الدولتين فى شون مصر ، على أن الاتفاق لم يدم طويلاً ، فإن الدولتين مالبثتا أن اختلفتا رأيًا فى تحديد موقفها حيال المسألة المصرية ، وما لبث جامبتا ذاته أن سقط وسقطت وزارته فى يناير سنة ١٨٨٢ ، وخلفه دى فريسينيه De Freycinet فظل يتولى رياسة الوزارة ووزارة الخارجية حتى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان عهده أشأم عهود السياسة الفرنسية فى المسألة المصرية ، إذ ترك الإنجليز يحتلون مصر ، فجامبتا لم يخدم بمذكرته التى ابتدعها سوى السياسة الإنجليزية ، ومهد بها السبيل لهذا الاحتلال .

تدخل آخر فى وضع الدستور

كانت مذكرة الدولتين حلقة من سلسلة خطة مبيتة لإحراج مركز الحكومة البرلمانية التى أسست فى مصر ، فقد أعقبها اعتداء آخر على حقوق البلاد ، إذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بإيعاز من الرقيبين الأوروبيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدما إليه فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال (اللجنة الدستورية) بالنظر فى اللائحة الأساسية ، وإليك خلاصة المذكرة التى قدمها الرقيبان إلى قنصليهما :

« إن مجلس النواب يريد أن يخول حق تقرير الميزانية ، وهذا الحق ولو كان مقصورًا على المصالح التى لم تخصص إيراداتها للدين العام فإنه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، لأن من نتائجه المحتومة إحلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء فى إدارة شئون البلاد ، ولما كان الرقيبان لا يملكان سوى التنبيه فى تقاريرهما إلى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة ، فإن هذا الحق له نتائجه العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم ، يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير

(٣) برقية سنكفكس معتمد فرنسا إلى جامبتا – الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ وثيقة رقم ٣٤ وثيقة رقم ٢٨ .

مسئول ، وهذه الحالة تزداد خطورتها لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الأوروبى فى الحكومة »[٤] .

وقد أيد المعتمدان الفرنسى والإنجليزى وجهة نظر الرقيبين ، وأيدتهما أيضاً حكومتاهما[٥] .
وكان الرقيبان الإنجليزى والفرنسى لا يفتآن يضعان العثرات والعراقيل أمام الحركة الوطنية ، فالسير كولفن الرقيب الإنجليزى كان من غلاة المستعمرين الإنجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة إنجليزية ، ولا يكتم كراهيته للحركة الوطنية ، وكان معتادا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفًا فى حكومة الهند ، وله تأثير كبير على السير إدوار مالت القنصل البريطانى العام ، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر ، وكان دى بلنيير الرقيب الفرنسى مناوئًا أيضاً للعرابيين ، وقد اختلف والبارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى أوائل الحركة العرابية لما كان يبديه دى رنج من العطف عليها ، حتى لقد شكاه من أجل ذلك إلى حكومته منضمًّا إلى الخديو ورياض فى سعيهما إلى نقله كما تقدم بيانه (ص ١٠١) ، فليس عجيبًا أن يقف الرقيبان موقف التحدى والمعارضة إزاء مجلس النواب .

كان هذا التدخل تحديًا بالغًا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبيرًا مبيتًا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، إذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص فى صراحة لا إبهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، وفى هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم ، أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعمارى الذى لا يحترم حقًّا ولا يرعى عهدًا .

موقف شريف باشا

لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل

(٤) برقية سنكفكس معتمد فرنسا إلى جامبتا – الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ وثيقة رقم ٣٤ ووثيقة رقم ٣٨ .
(٥) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ . وثيقة رقم ٤١ و ٤٢ .

أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقًّا من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة ، إذ يرى البلاد هدفًا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درءًا للأزمة ألا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها إلى حين حتى تنجلى الغمة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده ، لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعًا لحقوق الأمة فى الدستور ، بل كثيراً ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التى يعمد إليها لاتقاء الأزمات ، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتًا يطول أو يقصر ، على حسب الظروف والملابسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلا ، لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ (ص ١٥٧) ، أى قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فإرجاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة وبأن لا يقطعوا برأى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته ، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد : « قد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر »[٦] ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثاً .

كتاب شريف باشا إلى مجلس النواب[٧]

عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل . وذلك أنه أعاد إليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس فى تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة فى هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله

(٦) بلنت – التاريخ السرى للاحتلال ص ١٣٣ من الترجمة و ص ١٨٠ من الأصل الإنجليزى .

(٧) الوقائع المصرية – مضبطة مجلس النواب – عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

الحكومة أساسًا للمفاوضة مع الدولتين[٨] .

وفى الحق أنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين ، بتأجيل البت فى مواد الميزانية ، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيًا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال ، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا الرأى ، وهو انصراف العرابيين عن شريف ، ورغبتهم فى إقصائه عن الحكم ، وإسناد رئاسة الوزارة إلى رجل منهم ، إذ لم يكن يكفى أن شريف باشا وإن كان قد ألف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشىء من الاستقلال والكرامة ، وهذا ما جعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ، ويستبدلون به رجلا من خاصتهم ، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة ، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ، كما أقر بذلك عرابى فى مذكراته[٩] ، ومن هنا تعقدت الأزمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لأن البارودى وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا ، قد زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقروا مادة الميزانية فورًا ، وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة ، لأنه كان مفهومًا أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى بداهة إلى استقالته ، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة .

وقد كان ما رتبه البارودى ، فلما وصل كتاب الحكومة إلى مجلس النواب فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ ، ظهرت على كثرة النواب روح المعارضة المطلقة ، واجتمعوا فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقضوا عدة ساعات يتشاورون فى اتخاذ قرار نهائى ؛ وانتهى تشاورهم إلى الاتفاق على رفض طلب التأجيل وإسقاط الوزارة .

---

(٨) الوقائع المصرية – مضبطة مجلس النواب – عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(٩) كتب عرابى فى مذكراته (ص ٢٧١) فى هذا الصدد ما يأتى :

« وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامى ناظر الجهادية فأطنب فى الثناء على لقيامى بنشر راية الحرية فى مصر وملحقاتها من بعد مضى خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون فى قيود الاستبداد والاستعباد ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحى حياته ويجود بآخر نقطة من دمه فى تنفيذ رغبتى ، ويجرد حسامه وينادى باسمى خديويًا لمصر إذا رغبت فى ذلك ، فقلت له : « مه يا محمود باشا ، فإنى لا أريد إلا تحرير بلادى ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك إلا بالمحافظة على الخديو كما صرحت بذلك مرارًا وتكرارًا وليس بى طمع أصلا فى الاستئثار بالمنافع الشخصية ولا أريد انتقال الأريكة الخديوية إلى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر ، مع علمى بأنك تنتسب إلى الملك الأشرف (برسباى) ، فقال : أنا لا أقول لك إلا حقًّا ، وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى فشكرته على ثقته بى وتم الحديث » .

كتب المسيو سنكفكس فى هذا الصدد يقول : « اجتمع زعماء الحزب الوطنى هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢) ، واتفقوا على إسقاط وزارة شريف باشا ، ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعًا ، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ، ولا تنتظر إلا الفرصة المناسبة ، وستسند رياستها إلى محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية الحالى الذى سيعهد بالحربية إلى عرابى بك وسيضطر شريف باشا إلى الاستقالة أو حل المجلس ، ومن المستحيل أن أتكهن على وجه الحقيق بما سيقع من الحوادث فى القريب العاجل ، ولكن الأمر المحقق أننا نقترب من أزمة شديدة ، وهذا ما لا شك فيه »[١٠] .

فإذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بعث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير ، أى قبل أن يجتمع مجلس النواب ويبحث فى كتاب شريف باشا ويقرر فى شأنه مايراه ، أدركت أن الأمر كان مبيتًا على إسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة ، وأن اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى إقرار مادبره الزعماء .

تقرير اللجنة الدستورية
فى كتاب شريف باشا

بحثت اللجنة (الدستورية) فى كتاب شريف باشا ، وضعت عنه تقريرًا عرض على مجلس النواب بجلسة الأربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢ (١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٩) ، أى فى اليوم التالى لورود الكتاب ، وخلاصته أنها ترى لأهمية المسألة عرضها على هيئة المجلس ليقرر فيها مايراه ، وتضمن التقرير أيضاً أن ثمة تعديلات أخرى طفيفة أدخلها مجلس الوزراء فى مشروع اللائحة ، رأت أيضاً عرضها على المجلس[١١] .

اجتماع مجلس النواب
والبحث فى كتاب شريف باشا

فلما اجتمع مجلس النواب يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢ عرض سلطان باشا على الهيئة كتاب

---

(١٠) رسالة المسيو سنكفكس Scienkiéwics إلى المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٤ .

(١١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

شريف باشا وتقرير اللجنة الدستورية ، ثم عرضت اللائحة الأساسية المرسلة من اللجنة إلى مجلس الوزراء ، والتغيير الذى أدخله المجلس عليها ، وتناقش الأعضاء فى ذلك مناقشة دلت على أن النية كانت مبيتة من قبل على رفض طلب التأجيل ، ووجوب الإسراع بتقرير مواد الميزانية كما كانت فى مشروع الدستور ، وتحدى شريف باشا وإحراجه لحمله على الاستقالة ، فقد قرر المجلس اعتبار اللائحة (الدستور) قانونًا مستعجلاً ، واستعجال اللجنة فى نظر التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، وإعداد الجواب على كتاب شريف باشا ،وتقديم تقريرها عن ذلك كله إلى المجلس قبل ظهر الغد (الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى ذلك من العجلة ما ينم عن استعجال سقوط الوزارة من غير موجب .

فاستمرت اللجنة إلى ما بعد الغروب تدرس التعديلات التى أدخلها مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ، فأقرت بعضها ورفضت البعض الآخر ، ووضعت نصًا جديدًا للمواد المتعلقة بالميزانية وهو : « أن تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددًا ورأيًا ليقرروها جميعًا بالاتفاق أو الغالبية ، فإن وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب إعادة الميزنية للنواب فإما أن يؤيدوا رأى النظار ، وأما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب ، فإن كان الأول وجب تنفيذ الميزانية ، وإن كان الثانى ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف ، وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما ، فإما أن يفض (يحل) مجلس النواب ، وإما أن يستعفى النظار ، وفى هذه الحال أى إذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية فى المهم الضرورى منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذًا مؤقتًا ، ويبقى الباقى من أمر الميزانية إلى ما بعد تسوية المسألة بأى طريقة ووسيلة » .

تقرير اللجنة الدستورية

ووضعت اللجنة تقريرها عن المهمة التى عهد بها المجلس إليها ، وخلاصته وجوب الاستمساك بتقرير مادة الميزانية فى الدستور كما وضعتها اللجنة ، ورفض التأجيل ، وعرضت بموقف شريف باشا فى هذه المسألة ، واقترحت فى تقريرها ألا يكون الرد على تقريره كتابة ، وارتأت أن يكون الرد مشافهة حسمًا للأمر[١٢] . وفى هذا ما يدل على أن الفكرة التى سرت فى المجلس هى التخلص من وزارة شريف باشا .

---

(١٢) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

قرار مجلس النواب

اجتمع مجلس النواب ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) ليصدر قراره فى هذه المسألة الخطيرة ، وحضر من أعضائه ٧٢ عضوًا ، وبعد افتتاح الجلسة تلى تقرير اللجنة ، ثم جرت مناقشة وجيزة انتهت بقبول رأيها .

قال محمد بك الشواربى : لا بأس من تشكيل لجنة تسير إلى الجناب الخديوى طالبة من حضرته السنية إقرار اللائحة التى استقرت عليها آراء النواب ، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة ، خصوصًا بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المنوه عنه فى رقيم رئيس مجلس النظار (كتاب شريف باشا) .

إبراهيم أفندى الوكيل : أوافق على رأى محمد بك الشواربى فى إرسال اللجنة ولكن أرى أن تسير أولا إلى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيمه فى المجلس (تأمل) ، ونطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخابرة ولا تأجيل ، فإن أبى فاللجنة تقصد الجناب العالى وتسأله التصديق على قبول اللائحة سريعًا .

أحمد أفندى عبد الغفار : أرى أن يكتب فى ذلك رد الرقيم بإنكار ما فيه لكى لا يحسب السكوت عنه اعترافًا بما فيه وقبولا .

أحمد أفندى محمود : إن سير اللجنة على الوجه السابق الذكر كاف فى رد الرقيم وحاسم للأمر بلا مراء ، ومع هذا فإن تقرير اللجنة الذى تلى الآن علينا وقبل مضمونه بالاتفاق رد لا مشاحة فيه يثبت فى سجل المجلس وينشر فيعلم لدى الرأى العمومى .

بعض النواب : أحسنت[١٣] .

وأخذت الآراء على اقتراح تأليف اللجنة المنوط بها مقابلة الخديو ، فأقره المجلس وقرر أن يكون عدد أعضائها خمسة عشر عضوًا ، وشرع لفوره فى انتخابهم بالاقتراع السرى ، فأسفر الاقتراع عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم ، وكلهم من النواب البارزين :

حسن باشا الشريعى – سليمان باشا أباظة – محمد بك الصيرفى – أحمد بك على – أحمد بك الشريف – محمد بك الشواربى – أحمد أفندى محمود – أحمد أفندى عبد الغفار – أحمد بك السيوفى – إبراهيم أفندى الوكيل – أمين بك الشمسى – على بك شعير – عبد الشهيد أفندى

---

(١٣) مضبطة مجلس النواب – الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

بطرس – محمود بك سليمان – مهنى أفندى يوسف عمر .

واقترح أحمد أفندى محمود توجه اللجنة حالا لأداء مهمتها ، قائلاً : يرجى انفضاض الجلسة لتسير اللجنة برسالتها قبل فوات الوقت (ولا ندرى أى وقت كان يخشى فواته ؟) ، فوافق المجلس على الاقتراح بالإجماع ، وانفضت الجلسة فى ختام الساعة الأولى بعد الظهر .

وفى نفس اليوم (٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ذهب الأعضاء الخمسة عشر إلى وزارة الداخلية ، وقدموا إلى شريف باشا لائحة المجلس للتصديق عليها وقالوا : إن تأخير التصديق عليها مضر بمصلحة الأمة ، ولا سيما أن هذه اللائحة هى طبق الحقوق المتبعة فى مجالس نواب الدنيا ، ولا يمكن أن نترك هذا اليوم يمضى بغير قبول اللائحة أو رفضها ، فأجابهم شريف باشا بأنه مستعد للتصديق على جميع بنود اللائحة ما عدا البند المختص بالميزانية فلا يمكنه التصديق عليه إلا بعد مفاوضة انجلترا وفرنسا ، فقالوا له إن هذا من خصائصكم ولا داعى إلى توقف الدولتين فإن هذه المسألة لا تمس مصالحهما ، فأصر على رأيه ، فقالوا : « إننا نأسف أنه سيصدق عليها سواك » ، وقاموا وأخذوا اللائحة معهم ، فقال لهم شريف باشا : دعوا هذه اللائحة لننظر فيها . فقالوا لا لزوم لذلك ، وأخذوها وانصرفوا[١٤] ، وهذا الحوار يدل على نية التخلص من وزارة شريف باشا ، وقد كان يجدر بالنواب أن يتريثوا فى الأمر ، وألا ينقلبوا بهذه السرعة على ما كان موضوع آمالهم حتى الأمس ، ومما يستوقف النظر ويدعو إلى الأسف أن يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذى أنشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الأساسى ، ولكنها الأهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ فى ركوب هذا المسلك .

ثم توجه النواب الخمسة عشر إلى سراى عابدين ، وقابلوا الخديو ، وقالوا : إننا جازمون بمحبتكم للوطن وإصلاحه ، ولهذه الغاية منحتم الأمة المصرية مجلس الشورى وقد نقحنا لائحة له ، غير أن دولتو شريف باشا متوقف عن التصديق عليها ، مع أنه لا داعى لتوقفه ، إذ ليس لها دخل بالعقود الدولية ، وطلبوا سرعة إنجاز هذه المسألة ، فقال لهم الخديو : وإذا كانت الوزارة متوقفة ، فما العمل ؟ فقالوا : تستعفى وتشكل وزارة أخرى تصدق على اللائحة ، فوعدهم الخديو خيرًا .

---

(١٤) عن الوطن عدد ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولئن عدلت صحيفة الوطن عن هذه الرواية بعد نشرها فنعتقد أن هذا العدول كان بإيعاز من الحكومة وأن الرواية التى نشرتها أصلا مطابقة للواقع .

استقالة شريف باشا

وبعد أن خرج النواب من عند شريف باشا كتب استقالته وتوجه بها إلى سراى عابدين ثم سار إلى سراى الإسماعيلية ، وهناك التقى بقنصلى انجلترا وفرنسا وأصر على استعفائه ، وقد كان فى استطاعته أن يبقى متمسكًا بالوزارة ويستصدر من الخديو مرسومًا بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لأن القانون الأساسى الذى وضعه يخوله هذا الحق ، فضلاً عن أن لائحة مجلس شورى النواب القديمة تخول الخديو حل المجلس إطلاقًا ، ولكنه لم يفعل ، وآثر الاستقالة احترامًا للروح الدستورية السليمة ، لأن حل مجلس النواب فى مفتتح الحياة النيابية ولما يمض على اجتماعه شهر هو عبث ظاهر بروح الدستور .

ولما تلقى الخديو استقالة شريف باشا وعلم بإصراره عليها استدعى النواب الخمسة عشر ، فحضروا مساء وطلب إليهم أن ينتخبوا رئيسًا للوزارة ، فلم يرضوا متعللين بأن هذا من حقوق الخديو ، وانقضى اليوم دون أن يعلنوا رأيهم ، وفى اليوم التالى (الجمعة) طلبهم الخديو وكلفهم اختيار رئيس للوزارة ، فاختاروا محمود سامى باشا البارودى بشرط أن يصدق على اللائحة ويصدر الأمر الكريم باعتمادها ، وطلب منهم الخديو أن يختاروا بقيةالوزراء ، قالوا : إن هذا الأمر من خصائص الرئيس ، ولكنه ألح عليهم فذهبوا إلى سراى البارودى واتفقوا على اختيار أعضاء الوزارة ، وهكذا سقطت وزارة شريف باشا وخلفتها وزارة محمود سامى البارودى .

وبعد سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى إقصاءًا تامًّا لسلطة الخديو ، وانتصارًا حاسمًا للحزب العسكرى ، لأن الخديو لم يكن راغبًا فى تغيير شريف باشا ولم يكن له رأى ما فى تولى البارودى رياسة الوزارة ولا اختيار أعضاء وزارته ، على أن المتسبب فى سقوط وزارة شريف هما الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بتقديمها مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فاستقالة شريف كانت النتيجة الأولى لهذه المذكورة المشئومة .

وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوروبا عقب سقوط الوزارة ، بعد ما تبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب ، إذ استطاع بواسطته إسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها .

* * *

الفصل الثامن

وزارة البارودى

نزل الخديو على إرادة الحزب العسكرى (وفى الظاهر إرادة النواب) ، فأسند رياسة الوزارة إلى محمود سامى باشا البارودى وأرسل إليه الكتاب الآتى يعهد إليه فيه تأليف الوزارة :

« حيث دعت الأحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى الحال لانتخاب بدله ممن يكون متأهلاً ولائقًا لمقام الرياسة ، ومن المسلم عندى أن سعادتكم أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة ، فقد أنتخبتكم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رياسة النظار ، فيجب المبادرة بانتخاب هيئة النظار اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها لصدور أمرنا باعتمادها ، وحيث أن نهاية قصدى وغاية آمالى إنما هو السعى وصرف الجهد لما فيه عمارية وسعادة الوطن وإصلاح أحواله ، فأملى فيكم القيام بهذه المساعى الحسنة وفقنا الله جميعًا لما فيه الإصلاح والنجاح »[1].

وكان البارودى قد اجتمع بداره مع النواب الخمسة عشر قبل أن يصدر له المرسوم الخديوى ، وتشاوروا معًا فى الأشخاص الذين تتألف منهم وزارته ، فاستقر رأيهم على أن تكون مؤلفة على النحو الآتى :

البارودى للرياسة والداخلية – أحمد عرابى بك (باشا) للحربية والبحرية – على صادق باشا للمالية – مصطفى فهمى باشا للخارجية والحقانية – عبد الله باشا فكرى للمعارف – حسن باشا الشريعى للأوقاف – محمود بك (باشا) فهمى للأشغال .

قدم البارودى إلى الخديو كتابه بقبول تأليف الوزارة ، ضمنه المبادئ التى اعتزم اتخاذها برنامجًا له ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه شريف باشا حين ألف وزارته ، وكتابه الآخر الذى قدمه إليه فى ٤ أكتوبر بتأليف مجلس النواب ، فأجابه الخديو بكتاب يقره فيه على المبادئ التى بسطها وصدر المرسوم بتأليف الوزارة على النحو المتقدم فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢[2] ، وكان عرابى ومحمود فهمى لم ينالا بعد رتبة الباشوية ، فلما توليا الوزارة أنعم الخديو

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ .

عليهما برتبة اللواء فنالا لقب الباشوية .

وتعد وزارة البارودى وزارة العرابيين ، ففيها أكبر زعمائهم (عرابى والبارودى ومحمود فهمى) ، وفيها عضو من النواب وهو حسن باشا الشريعى من كبار أعضاء مجلس النواب ، واختياره هو تنفيذ جزئى للنظام البرلمانى الذى يقضى بأن يكون معظم الوزراء من أعضاء البرلمان ، وباقى الوزراء من المناصرين للحركة العرابية ، قد بقى فيها مصطفى باشا فهمى وزيرًا للخارجية ، وهو الوزير الوحيد من الوزارة السابقة ، وقد استبقاه البارودى لاحتياجه إليه فى مخابرة قناصل الدول ، إذ كان البارودى لا يعرف الفرنسية ، ولأن مصطفى فهمى لم يكن له لون سياسى خاص ، بل كان دائماً يعمل مع الكفة الراجحة ، وهو الذى تولى رياسة الوزرة فى عهد الإحتلال ونفذ قاعدة الخضوع التام للسياسة البريطانية ، وتعد وزارة البارودى وزارة الثورة ، ففى عهدها اشتد الخلاف بين العرابيين والخديو حتى نادوا بخلعه كما سيجئ .

قلنا : إن كتاب البارودى إلى الخديو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه إليه شريف باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر الذى قدمه إليه فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بتأليف مجلس النواب ، فالبارودى قد عنى فى كتابه بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون ، وعنى بالإصلاحات الداخلية التى يجب إنفاذها لإنهاض البلاد ، ولم يخرج فى إشارته إلى اللائحة الأساسية عن التقرير الذى رفعه شريف باشا الى الخديو فى صدد إقرار النظام الدستورى .

والخلاف الحقيقى بين وزارة شريف باشا ووزارة الباودى هو فى إقرار المواد لمتعلقة بالميزانية فورًا ، وكان شريف باشا يرى تأجيلها إلى حين ، وثمة فارق آخر فى التشكيل ، فإن وزارة البارودى مؤلفة من صميم العرابيين ، وحسبك أن فيها عرابى باشا وزيرًا للحربية ، وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شأنا وأعظمها نفوذا ، وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تنيير الوزارة ، لأن عرابى كان يطمع فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا إلى منصب وكيلها كما كان يطمع البارودى فى رياسة الوزارة وهكذا كان التطلع إلى المناصب الوزارية (ولم يزل) من أسباب ما حل بمصر من الكوارث .

ويقيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلاً بعيدًا عن الحكمة من يوم أن اتفق زعماؤها على إسقاط وزارة شريف باشا ، فإن شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الامور فى تلك الأوقات العصيبة ، إذ له من ماضيه السياسى وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة فى

الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودى فقد كانت نشأته أدبية وحربية فحسب ، على أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء ، وله فى ذلك المقام الذى لايبارى ، لكن هذه المزايا ليست هى المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة فى ذلك العصر المضطرب ، أضف إلى ذلك أن النشأة الحربية إذا اجتمعت إلى الشعر والأدب تثير فى النفس روح الخيال والتطلع إلى أقصى مراتب المجد والعلا ، ومن هنا جاءت آمال البارودى بعيدة الأفق ، لا تقف عند حد ، حتى بلغت التطلع إلى العرش كما أسلفنا ، وليست هذه الآمال مما لا يرد بخواطر بعض الزعماء فى أثناء الانقلابات ، وإنما هى أقرب شىء يخطر ببالهم ، ويجيش بصدورهم ، والتاريخ شاهد على ذلك ، فإن تغيير العروش وسقوط التيجان لا يحدث عادة إلا فى خلال الثورات والانقلابات ، ولا شك أن الخديو توفيق لم يكن بالصفات ولا بالمزايا التى تجعله مرضيًّا عنه وعن سياسته فى الحكم ، وقد كان الكلام فى تغييره وإسناد الخديوية إلى الأمير حليم باشا مما تفيض به مجالس الناس فى ذلك العهد ، فلا غرابة فى أن تساور البارودى فكرة أحقيته فى اعتلاء العرش ، على أن المسألة ليست مسألة أولوية بالجدارة والاستحقاق ، بل إن مصلحة البلاد تتنافى والتفكير فى هذه المطامع ، وما تجره إليه من الفتن والدسائس والتدخل الأجنبى ثم الاحتلال .

الابتهاج بتأليف وزارة البارودى

قوبلت وزارة البارودى بالابتهاج العام فى مختلف الدوائر العسكرية والمدنية ، مثلما قوبلت به وزارة شريف باشا عند تأليفها ، لأن تأليف كلتا الوزارتين كان تحقيقًا لرغبة الأمة ، ومع ما كان لشريف باشا من المكانة العظيمة فى النفوس فإن موقفه فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ وما ارتآه من تأجيل البت فى المواد المتعلقة بالميزانية عد ضعفًا أمام مطالب الدولتين ، والشعور العام يتجه (غالبًا) إلى جانب المستمسك بحقوق البلاد كاملة ، لأن الرأى العام ، وبخاصة فى أوقات الثورة والهياج ، ليس لديه الوقت ولا العناصر الكافية للتفكير وتقدير العواقب والاستمساك بحكم العقل ، فهو يتبع من يدعوه إلى التطرف . وثمة عامل آخر حبب وزارة البارودى إلى النفوس ، وهو إسناد وزارة الحربية إلى عرابى ، فإنه كان فى ذلك الحين زعيم الثورة ، ومحبوب الجماهير ، فتقلده وزارة الحربية كان وحده كافيًا لابتهاج الناس بتأليف وزارة البارودى ، فلا غرو أن عدت الأمة تأليفها بمثابة عيد استقبلته بالفرح والغبطة والسرور .

منشور البارودى إلى المديرين والمحافظين

وعلى أثر تقلد البارودى رياسة الوزارة وضع منشورًا أرسله إلى المديرين والمحافظين يتضمن برنامجه فى الحكم ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن كتابه إلى الخديو بقبول تأليف الوزارة .

المناصب الكبيرة

صدرت المراسيم فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتعيين حسين باشا الدرملى وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من خليل باشا يكن الذى استقال لمناسبة استعفاء شريف باشا ، ويعقوب سامى بك وكيلاً لوزارة الحربية ، وعلى فهمى بك وكيلاً لوزارة المعارف ، وإبقاء المسيو بلوم باشا وكيلا للمالية ، وبطرس بك غالى وكيلا للحقانية ، وتيجران بك وكيلا للخارجية ، وحسين فهمى باشا وكيلا للأوقاف ، والمسيو روسو بك مديرا للأشغال العمومية ، وتعيين محمد زكى باشا مديرًا للسكك الحديدية وميناء الإسكندرية بدلا من على صادق باشا ، وأحمد فريد باشا مديرًا للدائرة البلدية بمصر ، وعين أحمد رفعت بك باشكاتبًا (سكرتيرًا عامًّا) لمجلس الوزراء[٣] مع بقائه مديرًا عامًّا للمطبوعات .

عرابى باشا فى وزارة الحربية

بدأ عرابى باشا عمله فى الوزارة بإرسال منشور إلى وحدات الجيش بتقلده مسند الوزارة قال فيه : « حيث أن مسند نظارتى الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيل إلى عهدتنا من طرف الجناب الخديوى المعظم بإرادة سنية موشحة بتاريخ ١٥ ربيع الأولى سنة ١٢٩٩ نمرة ١١ فاعتقادى ووثوق بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف الضباط والعساكر فى القيام بواجبات هذه النظارة مع الاستمرار فى سيرها على المحور اللائق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرأنى على قبول هذا المسند الجليل حاله كونى عالمًا بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجناب الخديوى بنا ، ولهذا لزم تحريره لحضرتكم إخطارًا بما ذكر وإعلان كافة الضباط والصف ضباط وعساكر الألاى إدارة حضرتكم وفقنا الله جميعًا لما فيه النجاح والإصلاح »[٤] .

---

(٣) الوقائع المصرية عدد ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(٤) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٣٠ .

وأخذ عرابى فى تنفيذ القوانين والإصلاحات العسكرية الصادرة فى عهد وزارة شريف باشا ، فابتدأ بصرف استحقاق ورثة المتوفين فى الحروب ، وأحال ثلثمائة من الضباط العاملين والمستودعين إلى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وفيهم كثيرون من الترك والشركس(*) .

وقد عظم شأن عرابى بتقلده وزارة الحربية ، فإنها الوزارة التى كانت تتطلع إليها الأنظار فى ذلك الحين ، وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، وقوة الحركة الوطنية ، فأصبح عرابى الرئيس الفعلى للحكومة ، وزاد من مكانته نيله رتبة لواء (باشا) ، لما صار للألقاب والرتب من الأثر الذى لا ينكر فى نفوس العامة والخاصة ، وصار له الأمر والنهى ، لا فى وزارة الحربية فحسب ، بل فى كل وزارات الحكومة ، وأصبح دكتاتورًا محضًا ، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات .

الشروع فى قتل عبد العال حلمى

اقترن تأليف وزارة البارودى بحادثة أثارت ضجة كبيرة فى أوساط الضباط ، وتردد صداها فى البيئات الأخرى ، وهى الشروع فى سم الميرالاى عبد العال بك حلمى ، أحد زعماء العرابيين ، وقد نسب الجمهور الحادثة إلى دسائس السراى ، وتفصيلها كما ثبت من التحقيق أن عبد العال حلمى كان وصيًّا على ابن لزوجته يدعى محمد حسين التلميذ بإحدى المدارس ، وكان لهذا الغلام مال يمسكه عند عبد العال ، فأراد الغلام الانتقام منه فدس له السم فى اللبن ، وقد حال دون شربه السم أن خادمًا لعبد العال اكتشفته فى اللبن فنبهت إليه سيدها فظهرت الجريمة وأبلغها عبد العال إلى ولاة الأمور .

وقعت هذه الحادثة يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٦) واهتمت الحكومة بتحقيقها ، فأسفر التحقيق عن اعتراف التلميذ محمد حسن بجريمته وبأن الذى أغراه على ارتكابها تلميذ آخر فى مدرسة القبة يدعى محمد ماهر ، ووافقه هذا على أقواله واعترف الاثنان بأن الباعث على الجريمة هو رغبة محمد حسن فى الحصول على ماله من عبد العال .

وقد اهتم الضباط بهذه الحادثة اهتمامًا كبيرًا ، ومع أنها جريمة شخصية محض ، فإنهم عدوها جريمة سياسية يقصد منها التخلص من أحد كبار زعمائهم ، واهتم لها الرأى العام تبعًا لذلك ،

(*) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٦ .

(٦) الوطن عدد ١١ مارس و١٩ أبريل سنة ١٨٨٢ .

وانتهت المحاكمة بالحكم على محمد حسن ومحمد ماهر بالسجن إحدى عشر سنة فى فازوغلى بأقاصى السودان ، وبالحبس ستة أشهر على العطار الذى باع السم لمحمد حسن ، وكوفئ عبد العال حلمى بالباشوية فى الترقيات العسكرية التى أعقبت تأليف وزارة البارودى ، واتخذ العرابيون هذه الحادثة سببًا لتهديد الخديو والتلويح بخلعه ، قال المسيو سنكفكس معتمد فرنسا فى هذا الصدد ما يأتى :

« حدث شروع فى سم الكولونل عبد العال ، وكان هذا الحادث ضجة كبرى ، وقد هاج الأفكار هيجانًا شديدًا وذاعت بسببه الإشاعات الباعثة على أشد القلق وقيل أنه سيعلن خلع الخديو .

On allait jusqu' à annoncer la déposition du Khedive

وكانت النتيجة العملية لهذه الضجة إخبار الخديو على إمضاء دكريتو بتعيين خمسة لواءات وتسعة وعشرين ميرالايا وقائمقاما »[٧] .

وهذا الحادث يدلك على مبلغ الغرور الذى استحوذ على زعماء الثورة بعد سقوط وزارة شريف وتأليف وزارة البارودى ، فإن التحدث عن خلع الخديو لمناسبة حادثة شخصية لا أهمية لها كحادثة الميرالاى عبد العال حلمى هو عمل خارج عن حدود الحكمة والتعقل ، ويدل على انحدار الثورة فى طريق الشطط والخطل .

الترقيات العسكرية

قلنا إن عرابى نال رتبة الباشوية (لواء) بعد أن تقلد وزارة الحربية ، ونال معه هذه الرتبة محمود باشا فهمى وزير الأشغال ، وقد نظم حركة ترقيات شاملة فى صفوف الجيش وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه وأخلصوا للحركة ، وهاك أهمها :

رقى إلى رتبة لواء (باشا) كل من يعقوب سامى بك وكيل وزارة الحربية ، والميرالايات على فهمى بك ، وعبد العال حلمى بك ، وطلبة بك عصمت ، وحسن بك مظهر ، وعلى بك الروبى .

ورقى إلى رتبة أميرالاى القائممقامون : خليل كامل بك وعيد محمد بك ، وحامد أمين بك وحسن بك رأفت ، ومحمد بك أمين ، وسليمان بك نجاتى .

(٧) برقية سنكفكس إلى دى فريسينيه فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤ .

ورقى إلى رتبة قائممقام عشرون بكباشيًا ، وهم عمر أفندى رحيمى مدير أقلام معاشات ولوازم الحربية ، وأحمد أفندى فرج ، وسليمان سامى داود أفندى ، وخضر أفندى خضر ، وبدوى أفندى منسى ، ومحمد عبيد أفندى (بطل واقعة التل الكبير) ، وعبد القادر أفندى عبد الصمد ، ومحمد أفندى الزمر ، وعلى أفندى عيسى ، ومحمد أفندى حلمى ، وفوده أفندى حسن ، ومحمد أفندى نجاتى ، وعباس أفندى وهبى ، ومحمد أفندى بهجت ، وعبد الرحمن أفندى حسن ، وعلى أفندى داود ، والسيد أفندى محمد محافظ العريش ، وعلى أفندى أنور ، ومحمد أفندى سالم حكيمباشى الألاى الثانى ، ومحمد أفندى عامر حكيمباشى الألاى السابع [٨] .

ورقى نحو أربعة وخمسين صاغقول أغاسى إلى رتبة صاغ ، و ٥٤ يوزباشيًا إلى رتبة صاغ و ١٥٠ ملازمًا أول إلى رتبة يوزباشى ، ومثل هذا العدد من الملازمين الثوانى إلى رتبة ملازم أول ، ونحو هذا العدد من الباشجاويشية إلى رتبة ملازم ثان [٩] وأنعم على إبراهيم بك فوزى حكمدار أورطة المستحفظين برتبة أمير الاى وعين مأمور ضبطية العاصمة (محافظًا) بعد وفاة أحمد باشا الدره مللى .

وزارة البارودى والسودان

ظهرت دعوة المهدى فى مايو سنة ١٨٨١ ، ونال أول انتصار على قوات الحكومة فى واقعة (آبا) يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ ، ثم انتصر عليها ثانيًا فى واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكان حكمدار السودان وقتئذ محمد رءوف باشا ، فروعته هذه الانتصارات ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، وقد أعد شريف باشا ألاى طره لإرساله مدداً إلى السودان ، ولكن بعد أن سقطت وزارته ،تغير مسلك الحكومة ، فصرفت النظر عن إرسال هذا المدد .

إنشاء وزارة للسودان

وكل ما عملته وزارة البارودى لإعادة النظام فى السودان أن استصدرت من الخديو أمرين عاليين فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أحدهما يقضى بجعل عموم السودان بما فيه شرقى السودان

---

(٨) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنه ١٨٨١ م .

(٩) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٧ .

ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربرة وتاجورة حكمدارية واحدة ، وإنشاء وزفرة (نظارة) للسودان ، والثانى يقضى بتعيين عبد القادر باشا حلمى حكمدارًا لعموم السودان وناظراً على الأقاليم السودانية وملحقاتها[١٠] .

وقررت أيضاً تأليف لجنة برياسة عبد القادر باشا حلمى للنظر فى أحوال السودان وما يلزم عمله لتنظيم شئونه ، وأعضاؤها هم الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وحسن حلمى باشا وإبراهيم فوزى بك أميرالاى سفرية السودان ورامى بك ، وسعيد أفندى ناصف من مستودعى الجهادية وعبد القادر أفندى عبد الصمد من الضباط وأحمد أفندى فهمى من موظفى وزارة الأشغال[١١] .

ولكن هذه اللجنة لم تعمل عملاً ما ، ولم يكن لها أى أثر فى صد تيار الثورة ، وتهاونت الوزارة عامة فى مسألة السودان ، مما كان له أثر كبير فى استفحال ثورة المهدى ، وبدأ منها هذا التهاون فى العدول عن إرسال المدد الذى قرره شريف باشا قبل سقوط وزارته ، واحتجت بأن القوة التى بالسودان كافية لإقرار النظام فيه ، وأن مجلس النظار قرر لذلك صرف النظر عن الألاى الذى كان معدًّا لإرساله إلى السودان « وأن يخلى سبيل أنفاره ليتوجهوا إلى بلادهم ويحال ضباطه على قلم الاستيداع[١٢] .

وفى الوقت الذى نشر فيه هذا البيان كانت جموع المهدى قد انتصرت غير مرة على قوات الحكومة ، وبلغ بالوزارة تهاونها فى شأن السودان أنها مع تعيينها عبد القادر باشا حلمى حكمدارًا للسودان ووزيرًا لوزارته قد أبقته فى مصر ، مع مسيس الحاجة إلى ذهابه فورًا إلى مقر منصبه لقمع الثورة ، ولم يبارح القاهرة إلا فى أوائل مايو سنة ١٨٨٢ ، وعينت على بك الروبى أحد الزعماء العرابيين وكيلا لوزارة السودان ، مع بقائه أيضاً فى مصر فكأنها خلقت مناصب دون عمل ما .

التقسيم الإدارى للسودان

وفى ٢ أبريل سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم بإجراء تعديل فى التقسيم الإدارى للسودان ، وتضمن بيان حدود السودان المصرى ومديرياته قبل أن تعبث به المطامع الإنجليزية .

فجعل من السودان أربعة أقسام ، وهى :

---

(١٠) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(١١ ، ١٢) الوقائع المصرية عدد ٢ مارس سنة ١٨٨٢ .

القسم الأول : حكمدارية إقليم غربى السودان ومركزها بالفاشر ، وتكون عمومًا لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة .

القسم الثانى : حكمدارية وسط السودان ومركزها بالخرطوم ، وتكون عمومًا لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفشودة وخط الاستواء .

القسم الثالث : حكمدارية إقليم شرقى السودان ، وتؤلف من التكا وملحقاتها ومن محافظتى سواكن ومصوع وملحقاتهما إلى باب المندب .

القسم الرابع : حكمدارية عموم هرر وملحقاتها ، وتتألف من مديرية هرر ومحافظتى زيلع وبربرة وملحقات الجهات المذكورة ، ويكون مركزها بهرر مع بقاء المحافظين بكل من محافظتى زيلع وبربرة لأهمية وجودهما[13] .

وقد بلغ من تهاون الوزارة فى أمر المهدى أن أذاعت الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بيانًا كاذبًا عن مقتله ، إذ ادعت وقوع معركة بينه وبين قوات الحكومة انتهت بقتله[14] على حين أنه كان يزداد سطوة وقوة فى نواحى السودان ، وقد زاد من إعراضها عن حوادث السودان انصرافها إلى اجراءات القمع والمحاكمة التى اتخذتها فى حكاية مؤامرة الضباط الشراكسة التى سنتكلم عنها فى الفصل الحادى عشر .

وجملة القول : أن سياسة وزارة البارودى حيال السودان كانت سياسة خاطئة ، وكان لها الأثر السيئ فى استفحال ثورة المهدى ، ولا غرابة فى ذلك ، فإن البارودى وعرابى وصحبهما كانوا لا يقدرون السودان حق قدره ، بل كانوا ينظرون إليه كمنفى للمغضوب عليهم ، وهذا تفريط يلقى عليهم تبعة كبيرة فيما صار إليه أمر السودان .

* * *

---

(١٣) الوقائع المصرية عدد ٤ أبريل سنة ١٨٨٢ .

(١٤) الوقائع المصرية عدد ٨ مايو سنة ١٨٨٢ .

الفصل التاسع

دستور سنة ١٨٨٢

كان أول ما عنيت به وزارة البارودى إعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة الخديو للنظر فى مشروعه ، فنقحه بعض التنقيح ثم أقره وأرسله صحبة عبد الله باشا فكرى وزير المعارف وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف إلى مجلس النواب ليبدى رأيه فى هذه التنقيحات .

مناقشة مجلس النواب
فى المشروع النهائى للدستور

واجتمع مجلس النواب فى هذا اليوم نفسه ، وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى وحسن باشا الشريعى ، لتقديم مشروع الدستور إلى المجلس ، وألقى عبد الله باشا فكرى فى هذا الصدد الكلمة الآتية :

« إن سعادة ناظر الأوقاف ، وهذا الفقير ، مكلفان من جانب هيئة النظار بأن نقدم لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التى أرسلت إلى الجناب الخديو المعظم وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة ، فهذه اللائحة قد أرسلها الجناب العالى إلى مجلس النظار وتليت فيه وحصل القرار على جميع ما تضمنت ما خلا بعض مواد وقتية خصوصية لم تجد لها الحكومة محلا فى لائحة دائمية معدة للبقاء أزمنة طويلة إن شاء الله ، فرأت أن تصدر بها أوامر كريمة خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذى يصدر باللائحة الأساسية ، وكذلك أدخلت فى مادتين اثنتين تغييرًا يسيرا لا يخرج عن حد البيان والإيضاح ، ومأمول الحكومة أن مجلسكم الكريم يسارع إلى قبول اللائحة كما قررت فيه ، ليأخذ من ثم فى أعماله المهمة العائدة بالفائدة على الوطن » .

فتناقش المجلس فى المواد التى رأت الحكومة حذف بعض عباراتها على أن تصدر بها مراسيم خاصة ، وهى المادة التاسعة ، وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس فى تلك السنة ،

ونصها : « وحيث أن المجلس قد ابتدأ هذه السنة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الأشهر » ، والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس فى دور الانعقاد الأول ، ونصها : « وحيث أن الرئيس الحالى قد عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسته المدة المذكورة » ، والمادة الثانية والخمسون ، ونصها : « مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن فى وظيفة النيابة هى خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده » وقد حذفت رأسًا ليصدر بمفادها مرسوم خاص ، فوافق المجلس على هذه التعديلات ، كما وافق على التعديل الذى أدخلته الحكومة فى المادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على المأمورين وإخبارهم بما يقع منهم ، وقد كان منصوصًا فيها على أن الإخبار يكون فى أثناء انعقاد المجلس ، فصار نصها :

« للنواب حق الملاحظة على موظفى الحكومة جميعًا ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلاً من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته » فقبل المجلس هذا التعديل .

وقبل أيضاً التعديل الذى أدخلته الحكومة على نص المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية فى العبارة الآتية :

« ما يقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضرورى منه إلخ » .

فقد رأت الحكومة أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضرورى وغير الضرورى بين مجلس النظار ولجنة النواب ، فيكون ذلك خلافًا على خلاف وتقف به الأعمال فعدلتها كما يأتى :

« أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقررًا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصًا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ينفذ مؤقتًا إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣ . قال عبد الله باشا فكرى فى تفسير هذا التعديل : « إن هذا الإيضاح لا يغير مقصود المجلس فيما أظن ، بل هو عين المراد من عبارته ، إلا أنه يمنع اللبس والإشكال ، ويضمن عدم وقوف الأعمال ، فلا ريب عندى أن المجلس الكريم يتلقاه بالقبول » ، فقبله المجلس .

وعلى ذلك تم تصديق مجلس النواب على اللائحة الأساسية . وهنا قال عبد الله باشا فكرى : هذا كل ما رأته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما تبين لكم جزئى يسير ، أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظار بنصها ، وبذلك انحسم الخلاف الذى اشتد وامتد حتى أوجب استعفاء النظارة السابقة ، وكان سببًا فى تعطيل مجلس النواب أيامًا كثيرة مع أهمية الأعمال المطلوبة منه والتى يروم

القيام بها جلبًا للمنفعة العمومية .

أمين بك الشمسى : نرجو من هيئة النظار أن تسرع فى التصديق على اللائحة وإرسالها ، فوعد عبد الله باشا فكرى بذلك وانفضت الجلسة[1] .

صدور المرسوم الخديوى بالدستور

وقد وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور فى ذلك اليوم (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى اليوم التالى الأربعاء (٨ فبراير – ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس الوزراء ، وقدم الدستور إلى المجلس موقعًا من الخديو كما تقرر فى الجلسة الماضية ، وألقى هذه المناسبة خطبة قيمة تعد من أبلغ ما كتب البارودى ، ومن أقوى الخطب السياسية ، بل هى قطعة رائعة من الأدب السياسى لما تضمنته من المعانى السامية والآراء السديدة والنصائح الحكيمة والأسلوب البليغ . قال :

خطبة البارودى

أيها السادة النواب :

« أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملاً إلى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون إن شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور أننى لم أحمله إليكم إلا بعد يقينى أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الأعمال ما يعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها .

« وهذه نعمة من الله سيقت إلينا على حين احتياجنا إليها ، والحمد لله قد وصلنا إلى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ، ولم يكن شىء من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديوينا الأعظم هى سندنا فى جميع أعمالنا ، ومقاصده السامية هى مرشدنا فى سبيل سيرنا ، فهو الكريم الذى أجريت هذه النعمة على يديه ، فأول واجب علينا ، أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجبات الثناء .

« إلا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفى فى وصولنا إلى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لابد أن ينضم إلى ذلك خلوص النية من

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ .

كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين : أن الوصول إلى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الأعمال وكلياتها فى دائرة القانون إنما ينال بعد العناء وطول التجارب ، لكنى لا أعد هذا صعبًا عليكم ، فإن العناية الإلهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء فى اتباع القانون إلا على القاصرين ، وفى أملى أنكم ستحققون ما يظنه أحباء البلاد فيكم عندما تبتدئون فى الأعمال المهمة التى تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا إلى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل فى الحصول على فائدة قليلة ، وهذا لا يكون إلا بتخليص الأفكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الأعمال وقفًا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم .

«إن التفات النظر إلى الخصوصيات يبعث فى القلوب محاسدات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وإنكم تعلمون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بإخلاصهم فى طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل ، فثبتوا فى مكانتهم ماداموا بحلية الإخلاص وإنى أهنئ نفسى بوقوفى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم ، الموقنين بأنهم لن يكونوا نوابًا حقيقيين إلا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججًا من الثبات فى خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب .

«وفى علم حضراتكم أيها السادة أننى عند استلامى رياسة النظار رفعت إلى جناب خديوينا الأعظم تقريرًا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة ، وأظنكم قرأتموه وتأملتم معانيه ، وقد تكرم على جناب الخديوى بقبوله ، وإنى مؤمل فيكم أن تكونوا عضدًا لنا وساعدًا قويًّا على تتميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوافر لدينا أسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التى لنا ، ونؤدى الواجبات التى علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه ، ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا ، وأرضينا جميع الدول المتمدنة التى تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا ، وآخر ما نتواصى به ألا نجعل للتعصب المشربى دخلاً فى الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها ، وأن تكون الوطنية الحقة هى الباعث القوى على كل فكر ، والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعًا لما فيه رفعة

أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يمتع البلاد ببقاء حضرة خديوينا المعظم أيده الله »[٢] .

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقًا عليها من الخديو[٣] والأوامر العالية الثلاثة المتقدم ذكرها .

فنهض عبد السلام بك المويلحى وألقى كلمة شكر للبارودى على إسراعه بالتصديق على الدستور ، ورد عليه البارودى باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا إلا الواجب ، ثم ألقى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى ، وانتهت الجلسة إذ كانت الساعة السابعة .

مقابلة النواب للخديو

وبعد انفضاض الجلسة توجه النواب إلى السراى الخديوية ليؤدوا للخديو واجب الشكر ، فلما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والإيناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال :

« إن حضرات النواب وفدوا إلى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرته العلية لأهل القطر من التفضل والإحسان » ، ثم دعا للجناب الخديوى بدوام العز والإقبال ، وأمن جميع الحاضرين ، فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنعهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية ، وأعرب لهم الخديو عن ميله الغريزى لمحبة الإصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم إلا الخير ، ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصح لهم أن يسلكوا جادة الخير ويسيروا فى سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدًا والسكون والتأنى دليلاً ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم فى كل ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد ، فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا إلى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب ، وكان عنده أثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والأشغال ، فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين .

---

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(٣) نشرنا نص الدستور فى قسم الوثائق التاريخية .

المراسيم الملحقة بالدستور

وفى يوم صدور الدستور (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) صدرت الثلاثة المراسيم الأخرى التى اتفقت الحكومة مع المجلس على أن تصدر بها أوامر خديوية :

الأول : يقضى بجعل نيابة أعضاء مجلس النواب القائم لمدة خمس سنوات[٤] تبتدئ من تاريخ انعقاده .

والثانى : ببقاء محمد سلطان باشا رئيسًا للمجلس للمدة المذكورة .

والثالث : بتحديد مدة اجتماع المجلس فى تلك السنة وجعل نهايتها فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر إذ كان ابتداؤها فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ [٥])

موقف انجلترا وفرنسا من الدستور

استقبلت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان الدستور بالسخط والاستياء ، وبدت هذه المظاهر على شدتها من الرقيبين الأوربيين : كولفن ودى بلنيير ، فقد أرسلا معًا مذكرة مشتركة إلى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين وقبيل إعلان الدستور بيوم واحد ، اعترضا فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت فى مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا تعريبها :

« عندما صدرت الدكريتات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو ، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء بإعطاء الرقيبين العموميين الحق فى إصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضًا أن يعمل بآرائهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة ، إذ تحولت إلى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير فى نظم الدولة ، فإن سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة

---

(٤) كانت مدة المجلس طبقًا للائحة سنة ١٨٦٦ التى انتخب على أساسها ثلاث سنوات فلما صدر دستور سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بجعلها خمس سنوات صدر المرسوم الخديوى بسريانها على مجلس النواب القائم .

(٥) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ .

الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يومًا بعد يوم ، ووصلت الأمور فى هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (إسماعيل باشا) أداة مطواعة فى يده وكان يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدى إليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد اليوم فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته ، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر إلى أن يعهد برياسة الوزارة إلى وزير الحربية ، وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

« وفى هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيبين ، فإن هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لا محالة إذا أصبحت وجهًا لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزراءه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانًا كافيًا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليًا أمام وزراء المجلس النيابى والجيش ، إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التى تألفت حديثًا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقيبين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ إغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطل الرأى والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الإصلاحات المالية التى تمت فى خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من الآن أن نتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية » .

القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ .

توقيع الرقيبين

بلنيير — كولفن (٦)

---

(٦) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ ص ١١٨ .

ويبدو من هذا الكتاب مبلغ سخط الرقيبين على النظام الدستورى ، وبخاصة على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، ولم يكتف دى بلنيير (الرقيب الفرنسى) بهذه المذكرة ، بل طلب إلى المسيو سنكفكس معتمد فرنسا أن يبلغ المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الترخيص له بالاستقالة من منصبه مبالغة منه فى الاحتجاج على ما يعده (انقلابا) فى نظام الحكم .

على أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية لم تنفذا وعيدهما الذى تضمنته مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، بل بقيتا وقتا ما فى موقف الانتظار ، أما من الناحية الفرنسية فلأن وزارة دى فريسينيه كانت مترددة غير مستقرة على خطة ما ، تجاه المسألة المصرية ، وكان دى فريسينيه يرى بادئ الأمر عدم إحراج وزارة البارودى ، وأرسل إلى المسيو سنكفكس برقية بهذا المعنى قال فيها :

« اتبعوا خطة التحفظ الرسمى المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة ، وساعدوا بصفة خاصة على المساعى التى تبذل بحسن نية لاحترام الاتفاقات الدولية ، وأوضحوا أننا لا نقصد عرقلة تقدم النظم الداخلية المصرية مادامت مصالحنا لا تمس »(٧).

وقد سعت وزارة البارودى من ناحيتها فى إقناع الدوائر الأوربية السياسية بأنها بإصدار الدستور لا تقصد المساس بمصالح الدول ، وأرسلت مذكرة إلى معتمدى فرنسا وانجلترا بتفسير مواد الميزانية فى الدستور وإثبات أنها لا تخالف فى شىء تعهدات مصر المالية إزاء الدول(٨) فسكتت الحكومة الفرنسية على احتجاج الرقيبين ولم تؤيده ، وقبل دى فريسينيه استقالة دى بلنيير ، وعين بدله المسيو دى برديف De Bredif فكانت الاستقالة وقبولها انتصارًا لوزارة البارودى .

هذا من الناحية الفرنسية ، أما من الناحية الإنجليزية ، فالحكومة البريطانية لم تر من مصلحتها التعجيل بالتدخل ، إذ كانت ترقب الحوادث لتتدخل فى مصر بمفردها دون أن تشاركها فرنسا أو تعارضها ، ذلك أنها رأت فى تدخل الدولتين معًا ما يحول دون تحقيق مطامعها فى مصر ، فآثرت الانتظار حتى يتسنى لها التدخل المنفرد ، وفى ذلك يقول المسيو ريناك(٩) :

« إن الرأى العام البريطانى كان متأثرًا من آراء بعض المحافظين الذين كانوا يؤثرون تأجيل

(٧) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ وثيقة رقم ٨١ .

(٨) المرجع السابق وثيقة رقم ٨٢ .

(٩) فى كتابه عن (وزارة جامبتا) .

الحوادث بقدر المستطاع آملين أن تأتى الفرصة للتدخل المنفرد فى وادى النيل دون الاشتراك مع فرنسا » .

وقد كان هذا الموقف موهمًا العرابيين أن لا خوف من تدخل الدولتين مشتركتين أو منفردتين ، فأغرقوا فى حسن الظن بالمستقبل ، ولم يحسبوا حسابًا لتدابير السياسة الإنجليزية التى كانت تعد العدة وتتخير الوقت المناسب لتتدخل بمفردها وتملى إرادتها بما يحقق أطماعها فى مصر.

الابتهاج العام بإعلان الدستور

كان لصدور المرسوم الخديوى بالدستور رنة فرح فى البلاد ، إذ قوبل بالابتهاج العام ، وأطنبت الصحف فى مزاياه واستبشرت خيرًا بإعلانه وأقيمت الحفلات العظيمة تيمنًا به وابتهاجًا بصدوره ، وكانت هذه الحفلات صورة ناطقة للحياة السياسية والفكرية فى ذلك العصر ، وهذا ما يدعونا إلى ذكر خلاصة عنها .

حفلة جمعية المقاصد الخيرية

أهم هذه الحفلات الحفلة التى أقامتها جمعية (المقاصد الخيرية)[١٠] بالعاصمة ليلة الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، فقد كانت حفلة جامعة لكل مظاهر الفخامة ، حضرها محمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وبقية الوزراء وعدد جم من كبار الضباط والعلماء والنواب والأعيان ، فازدحم بهم المكان ، ولما اكتمل جمعهم نهض (خطيب الثورة) عبد الله نديم وافتتح الاجتماع بقصيدة كان لها وقع جميل فى النفوس ، ثم شكر الحاضرين على إجابتهم دعوة الجمعية واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب (الدستور) .

ثم دعا إبراهيم أفندى اللقانى إلى الخطابة ، فألقى خطبة أبان فيها الفرق بين ما كانت عليه البلاد من الاستبداد وما صارت إليه من الحرية والشورى ، وختم كلامه بالدعاء للخديو والوزراء .

وبعد أن جلس قام السيد عبد الله نديم مرة أخرى وأثنى على الخطيب وعقب على خطبته مبينًا

---

(١٠) هى جمعية أسست سنة ١٨٨٠ تضم بعض كبراء مصر ، وكان الأمير عباس حلمى ولى العهد « الخديو عباس الثانى » رئيسًا لها ، ومحمود سامى باشا البارودى نائب الرئيس وقد أنشأت مدرسة مجانية ومستشفى لعلاج الفقراء .

فضل العصر الجديد على العصر الماضى ، ثم دعا إلى الخطابة مصطفى أفندى ماهر (باشا) ، وتكلم بما أملته روح الشباب ، وحث على الاجتهاد فى تحصيل العلوم والفنون ، واستحث ذوى الغيرة من الأغنيا ء على إنشاء (بنك أهلى) يستغنى به الأهلون عن الاقتراض من المرابين بالفوائد الفاحشة ، وانتقل من ذلك إلى النصح بالاتحاد وائتلاف الكلمة .

وبعد أن انتهى من خطبته نهض عبد الله نديم للمرة الثالثة وعقب عليها بالإفاضة فى بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها ، ثم دعا إلى الخطابة الشيخ محمد عبده ، خطيب الجمعية الرسمى [11] وكان وقتئذ رئيس تحرير « الوقائع المصرية » فألقى خطبة ضافية أبان فيها مزايا الحكومة الدستورية وقد سماها (الحكومة القانونية) ، ونوه فيها بوجوب إسناد النيابة إلى المتعلمين مما أثار استياء بعض العرابيين كما سيجىء بيانه ، وحث على تعميم التعليم ودعا إلى احترام حرية القول والكتابة وسن القوانين المبينة لحقوق الأفراد وواجباتهم .

وقام النديم مرة رابعة وعلق على خطبة محمد عبده بما توجهت إليه فكرته ، واستطرد إلى الكلام عن أحوال المدارس والمكاتب .

ثم دعا النديم إلى الخطابة (أديب إسحق) وكان وقتئذ الكاتب الثانى لمجلس النواب ، فقام وألقى خطبة عبر فيها عن شعور النواب وتضامنهم والوزارة فى كل ما يجلب الفخر للبلاد .

وبعد أن انتهى أديب إسحق من كلامه أعقب خطبته فترة استراحة « جلس فيها الخطباء يستريحون من تعب الخطابة » على حد تعبير الوقائع المصرية ، وأخذ الحاضرون يتذاكرون فيما سمعوا من الخطب .

وحصل حوار بين السيد عبد الله نديم واثنين من الحاضرين فيما ذكره عن أساليب التعليم ، ثم قام فتح الله أفندى صبرى [12] ، وألقى خطبة فى الحث على الاتحاد والثبات ، وانتهى الاجتماع فى الساعة التاسعة مساء ، وانصرف المجتمعون فرحين مسرورين .

وقد دل هذا الاجتماع على ظواهر عدة تعطينا فكرة واضحة عن الحالة السياسية فى ذلك العصر ، فمن ذلك أن فكرة الحرية والدستور كانت قد عمت الطبقة المثقفة من الأمة ، كما يدل عليه ابتهاجهم بإعلان الدستور ، وأن مستوى التفكير قد بلغ حداً لا يقل عن مستوى العصر الحاضر ، بل قد يزيد عليه فى البلاغة والمنطق ، فإن عبارات الخطباء وأسلوبهم وطريقة أدائهم

---

(١١) كذا فى وصف الاجتماع المنشور بالوقائع المصرية عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(١٢) هو أحمد فتحى زغلول أفندى (باشا) كما يؤخذ من الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ .

لأفكارهم تدل على حظ كبير من العلم والثقافة ، ويلاحظ أيضًا أن معظم خطباء هذه الحفلة من تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى ، بل كثير من عباراتهم عليها طابع السيد وأسلوبه ، وهذا يدلك على الأثر الكبير الذى خلفه الحكيم الأفغانى فى مصر ، وثمة ظاهرة أخرى لا تفوتنا ملاحظتها ، وهى مقدرة عبد الله نديم الخطابية ، فإن نهوضه للخطابة فى هذا المحفل خمس مرات وإلقاءه خمس خطب مختلفة المواضيع والعبارات ، مما كان أغلبه ارتجالا ، يدل على مواهبه الخطابية ، ولا غرو أن يعد بحق « خطيب الثورة » ، على أن مما يلفت النظر فى هذا الاجتماع أن أحدًا من النواب لم يخطب فيه ، وناب عنهم أديب إسحق ، وكان وقتئذ الكاتب الثانى للمجلس ، ومن التناقض أن ينوب عن النواب موظف بالمجلس ، وهم النائبون عن الأمة ، وكان الأليق بهم أن ينوب عنهم واحد منهم ، ويظهر لنا من ذلك أنهم لم يكونوا فى مستوى أدباء ذلك العصر وكتابه ، ولا غرابة فى ذلك فإنهم فى مجموعهم من طبقة الأعيان ، ومع ذلك فستجد من تتبع مناقشاتهم فى مجلس النواب ما يدل على نضج فى الفكر ، وسلامة فى المنطق ، وحسن أداء فى التعبير عن أفكارهم ، ومنهم نواب بارزون لا يقلون كفاءة عن مستوى العصر الحاضر ، فما الذى منع هؤلاء من الخطابة فى هذا الاحتفال ؟ وقد يرجع ذلك إلى أنه لم يكونوا قد اعتادوا الوقوف موقف الخطابة فى المحافل العمومية ، لأن جلسات مجلس شورى النواب القديم ومجلس النواب الذى انتخبوا فيه كانت سرية طبقًا للائحة القديمة .

حفلة النائبين : أحمد محمود ، وإبراهيم الوكيل

وكأنما هزت هذه الحفلة أريحية النواب وحفزتهم إلى إقامة حفلة أخرى من نوعها ، فأقام النائبان الشيخ أحمد محمود وإبراهيم أفندى الوكيل نائبا البحيرة بمنزلها بقصر الشوك ليلة ١٩ فبراير سنة ١٨٨٢ مأدبة تكريم لجمعية المقاصد الخيرية على احتفالها الفخم ، وكانت المأدبة ذاتها مجالاً لتبارى الخطباء فى الإشادة بفضل الدستور ، وتحولت إلى حفلة ابتهاج بإعلان الدستور ذاته ، وقد حضرها الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكثير من الوجوه والأعيان والعلماء ، ولما اكتمل الجمع وقف الشيخ أحمد محمود خطيبًا وأثنى على الحاضرين لإجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف إلى بيان ما عليه إخوانه النواب من تمام الاتحاد وكمال الاتفاق وما لاقوه فى سبيل التصديق على لائحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية (وزارة البارودى) ، ونوه بفضل الاتحاد وعرج على خطبة الشيخ محمد عبده فى الاحتفال السابق فقال :

« ولقد اعترف بفضل النواب كل ذى عقل واستحسن ما عملوا كل صاحب شعور . لاسيما حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم فى خطبة حضرته التى ألقاها فى احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئًا يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس بعد أن يقوم حضرة الفاضل أديب أفندى إسحق الكاتب الثانى فى مجلس النواب ويتمم الشكر لجمعية المقاصد الخيرية ولكل وطنى سر بهذه اللائحة وبين مقاصد النواب[١٣] .

وإنك لتلحظ فى كلام الشيخ أحمد محمود إشارته إلى خطبة محمد عبده (الأستاذ الإمام) فى الحفلة السابقة وما تأوله بعض النواب من أن فيها من العبارات ما يمسهم ، على أنه ليس فيها أى تعريض بهم ، بل كل ما توهموه فى هذه الصدد قوله إن مشاركة النواب للحكومة فى تدبير شئونها يقتضى أن يكون فى الأمة العدد الكثير ممن يصلحون لهذه المشاركة وحث على نشر التعليم الذى يؤهل إلى تلك المرتبة من الاستعداد ، فظن بعضهم أنه يشير بقوله هذا إلى أن غالبية نواب المجلس لم يصلوا إلى هذه المرتبة ، وأيد هذا الظن ما عرف عن الشيخ محمد عبده فى عهد وزارة رياض باشا من عدم اطمئنانه إلى قيام الحكم الدستورى حتى تنضج الأمة له ، فكان لخطبته الأولى وقع سيئ فى نفوس الزعماء العرابيين ، وكان السيد أحمد محمود وإبراهيم أفندى الوكيل من خاصة أصدقائه ، فسعيا فى إصلاح ذات البين بينه وبين الزعماء ، ودعياه إلى تفسير خطبته بما يزيل اللبس فيها .

تعاقب الخطباء[١٤]

وقام أديب إسحق وشكر جمعية المقاصد وغيرها من الجمعيات التى أظهرت السرور باللائحة الأساسية ، وبين أن الواجب مقابلة الشكر بالاستمرار على العمل الذى أوجب الشكر والزيادة .

ثم قام (عبد الله نديم) وخطب فى وجوب التمسك بطلب الحقوق الثابتة ، وحث على رعاية الواجب لكل فرد واجتناب التقصير فيه وملاحظة قيم النفوس وأقدارها وإنزال الأمور منازلها دون تهاون يثبط الهمة ولا تساهل يكسر قلوب ذوى الاستحقاق .

ثم دعا إلى الخطابة (فتح الله أفندى زكى) أحد تلامذة مدرسة التجهيزية ، فأجاب الدعوة

---

(١٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(١٤) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وتلا مقالة طلب فيها بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه تهذيب نفوسهم وترتيبهم على محاسن الأخلاق وعقد الجمعيات لفتح المدارس يتعلمون فيها من العلوم ما يكون حلية للنفوس ، ودعا إلى جعل علم الأخلاق فى مقدمة سائر العلوم .

وقال النديم ثانية وألقى كلمة أخرى ، ثم دعا فى ختامها إبراهيم أفندى اللقانى ، فألقى خطبة دعا فيها إلى التمسك بأسباب القوة والاتحاد وحث على مجانبة الخوف والجبن .

وقام من بعده النديم فشرح عباراته ببيان بديع ، وعلق عليها من سوانح خواطره ، ثم دعا إلى الخطابة فتح الله أفندى صبرى (أحمد أفندى فتحى زغلول) فألقى مقالة فى شأن ما يجب على إخوانه الشبان أن يأخذوا به من المبادئ الحقة التى تجعل دورهم من أحسن الأدوار تمدنا وتقدما ، ودعاهم إلى عقد جمعية لفتح مدرسة ليلية ليتعلم فيها من لا تسمح له أشغاله الضرورية بتلقى العلوم فى النهار آخذًا على نفسه مساعدتهم بكل ما يصل إليه إمكانه ، ثم فصل ما يجب على كل طائفة منهم بالنسبة لشأنها فى مقام الوجود وما يلزم كل واحدة منها من الصفات الكمالية .

وبعد ذلك قام الشيخ محمد عبده ، وألقى خطبة أخرى فى التربية والأخلاق ، عطف فيها على خطبة التلميذين فتح الله أفندى زكى وفتح الله أفندى صبرى ، وحث على التمسك بأهداب الفضيلة والدين .

ثم قام عبد الله نديم وتلا عدة آيات من القرآن الشريف وشرح كل واحدة منها شرحًا بليغًا بديع الأسلوب ، وكان عند كل آية يأخذ فى الحث على التمسك بها وبيان موضع الأخذ بما دلت عليه من الحكم ، وفى أثناء ذلك حث على رعاية الذمة وحفظ العهود وحسن المعاشرة ومجاملة الأجانب وملاينتهم والسير فيهم بما يقتضيه قانون الإخوة الإنسانية .

ثم قام أحد الضباط ، وارتجل خطابًا بليغًا حث فيه على التمسك بخلق الشجاعة والحرص على كل ما ينمى غرسها فى القلوب ويبدد الأوهام عن النفوس ، والتمرن على الحركات التى تلزم معرفتها كل وطنى ، وحض على الاتحاد الذى هو منشأ القوة القائمة بحماية الوطن وصيانته ، فقوبلت كلمته بالاستحسان .

وقام بعده النديم وشرح عباراته مؤيدًا لها ، ثم تلا قصيدة من نظمه كان لها وقع حسن فى النفوس ، ثم ختم الاجتماع بالدعاء للخديو ولوزارته السامية وشكر جميع الحاضرين ، فأمنوا عليه وانتهى الاجتماع .

حفلة أحمد بك أباظة

وفى يوم ٣ مارس سنة ١٨٨٢ أقام أحمد بك (باشا) أباظة حفلة فى منزله بالقاهرة ابتهاجًا بالدستور والحكومة القانونية ، دعا إليها النواب والوزراء والعظماء ، فلما انتظم عقدهم وقف عبد الله نديم وافتتح الحفلة بخطبة حث فيها على وجوب رعاية صلات الجوار ومعاشرة الأجناس المختلفة بكمال الملاينة وتمام المجاملة ، فإنهم إخوان فى الإنسانية والكل يرجع إلى أصل واحد .

ثم قام الشيخ محمد عبده وألقى خطابًا بليغًا بيّن فيه مزايا الحكومة الدستورية ونوه بفضل المساواة والحرية .

وقام بعده عبد الله نديم وخطب حاثًا على توسيع دائرة الصناعة وتكثير موادها والتفنن فيها لتكفى البلاد مؤنة الحاجة ويكتسب أبناؤها ثمراتها وبركات أرضها ، وأفرغ ذلك فى قالب بديع ، فكان لخطابه الوقع الحسن فى نفوس السامعين .

ثم قام إبراهيم أفندى اللقانى وخطب خطابًا نوه فيه بفضل هذه الحفلات .

وقام عبد الله نديم وعلق على خطبة اللقانى .

ثم قام فتح الله أفندى صبرى (أحمد أفندى فتحى زغلول) وتكلم عن أسباب وقوف أفكار النبهاء من المصريين فى الزمن القديم عند حد واحد من المعلومات ، وأرجعها إلى وقوف الحركة العمومية فى تلك المدة ، ثم أثبت تقدم الحركة العمومية وتدرجها فى هذه الأيام إلى مرتبة الكمال بواسطة الحكومة الشورية التى هى منبع حركات التقدم والنماء [١٥] .

وقام بعده النديم أيضاً ، وتكلم عن وجوب مساعدة الفلاح ومعاونته لشدة حاجته ، ودعا الأغنياء إلى الأخذ بيده وبذل المجهود فى استخلاصه من الديون التى أثقلت كاهله ، وهنا ذكر منقبه حسنة لأحد الأعيان ، فقال إنه أدى عن أهل بلده خمسة آلاف جنيه لمدينيهم ، فلم يبق أحد منهم مديونًا لأجنبى ، وأثنى عليه الثناء الجميل ، ثم قام أحد الجنود وتلا خطابًا أبان فيه وجوب رعاية الذمم وحفظ الجوار وغير ذلك من الأمور التى جاءت بها الشريعة الغراء وأيدها قانون الإنسانية ، ثم دعا للخديو والوزراء ، وأمن الحاضرون عليه ، ثم قام النديم وشرح عبارات الجندى شرحًا بليغًا ، وتنقل إلى موضوعات شتى ، وختم الاجتماع بشكر الحاضرين والدعاء

---

(١٥) عن الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ .

للخديو . والوزراء والنواب ، فأمن السامعون وانصرفوا مسرورين شاكرين لصاحب الاحتفال داعين للوزارة بحسن التوفيق(١٦) .

حفلات أخرى

وأقام أحمد بك نير يكن احتفالا فى بيت منصور باشا يكن(١٧) صهر العائلة الخديوية ، حضره الوزراء ولفيف من النواب ورؤساء الجند وضباطهم وأعيان العاصمة ، وبعد تناول الطعام وتبادل عبارات التحية والتهانى ، وقف السيد عبد الله نديم فافتتح الخطابة ، ثم أعقبه حسن أفندى عاكف اليوزباشى ، ثم على أفندى رضا .

وأعد محمد بك طاهر نجل أحمد باشا ماهر حفلة دعا إليها الوزراء والنواب وكبار الضباط وأساتذة المدارس والأعيان والشباب ، فألقيت فيها الخطب والمقالات .

وأقام شبان الإسكندرية حفلة ابتهاج بالثغر دعوا إليها السيد عبد الله نديم فقدم من العاصمة وحضر الحفلة وخطب فيها وتعاقب بعده الخطباء .

وصفوة القول أن حفلات الابتهاج بإعلان الدستور فى القاهرة والإسكندرية كانت من أبهج ما أقيم فى الحفلات الوطنية فى ذلك العصر ، وكانت صورة واضحة للحياة الفكرية والسياسية فى عهد الثورة .

* * *

(١٦) الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ .

(١٧) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٨٨ .

الفصل العاشر

أعمال مجلس النواب

ننتقل الآن إلى الحديث عن مجلس النواب ، وبيان أعماله فى دور انعقاده الأول ، والحق أنه لم يجتمع إلا زمنًا وجيزًا لم يتجاوز ثلاثة أشهر ، على أنه قام من خلالها بطائفة صالحة من الأعمال ، وقد تقدم الكلام عن تقريره الدستور ، وهذا يعد من أهم أعماله ، والآن نذكر ما أنجزه من الأعمال الأخرى ، وسنذكر هذه الأعمال بحسب نوعها من مراعاة تسلسل الجلسات قد المستطاع .

النظام الداخلى للمجلس

اجتمع المجلس يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا وحضور ٧٢ عضوًا ، فطلب الرئيس وضع نظام داخلى للمجلس كما تقضى بذلك اللائحة الأساسية (الدستور) فاقترح أحمد بك الشريف إحالة وضع هذا النظام على لجنة اللائحة الأساسية (اللجنة الدستورية) فوافق المجلس على ذلك ، وبعد أن أتمت اللجنة وضعه ، نظره المجلس بجلسة ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ واستغرق بحثه تلك الجلسة ، وأدخل عليه المجلس ما رآه من التعديلات ، واستمر فى بحثه بجلسة ١٨ مارس و١٩ مارس حيث تم التصديق عليه ، وهو ثالث القوانين الثلاثة التى تألف منها النظام الدستورى سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين هى : اللائحة الأساسية ، وقانون الانتخاب ، والنظام الداخلى لمجلس النواب .

النواب الزائدون عن اللائحة

وطلب سلطان باشا من المجلس بجلسة ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ ابداء رأيه فى عدد الأعضاء المنتخبين ، فإنه بسبب زيادة عدد المراكز فى بعض المديريات ، زاد عدد النواب الخمسة عن العدد المحدد فى اللائحة القديمة التى جرى الانتخاب على أساسها ، وهؤلاء الخمسة منهم اثنان من

أسيوط وواحد من بنى سويف وآخر من قنا وخامس من الدقهلية ، قال وقد وردت أوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب ، وللمجلس رأيه فيهم .

فقال أحمد بك على : حيث أن انتخاب هؤلاء الخمسة قائم بحسب اللائحة القائمة فلا بأس من إلحاقهم بالمجلس .

وقال إبرهيم أفندى الوكيل : لا يمكن الجزم بحصول الزيادة فى عدد النواب إلا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسميًا ، ولذلك لا أجد الآن إلحاق الخمسة المذكورين بالمجلس نظاميًا ، وأيده فى رأيه أحمد أفندى محمود ، وخالفهما محمود بك سليمان وعبد السلام بك المويلحى وأحمد أفندى عبد الغفار ، واقترح الأخير اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة على شرط أن تكون مديرياتهم مما تقرر لها الزيادة فى اللائحة الجديدة ، فوافق المجلس على ذلك .

رئاسة اللجنة الدستورية

وبالجلسة المذكورة طلب سلطان باشا من المجلس أن ينتخب رئيسًا للجنة اللائحة (اللجنة الدستورية) بدلا من حسن باشا الشريعى الذى عين ناظرًا للأوقاف ، فانتخب محمود بك سليمان (باشا) بدلا عنه فى الرئاسة ، وعباس أفندى الزمر عضوًا فيها بدلا من محمود بك سليمان .

الإجازات

ثم تناقش المجلس فى مسألة الأجازات التى يطلبها بعض الأعضاء ، فاقترح أحمد أفندى عبد الغفار ألا يعطى المجلس إجازة لأكثر من ثلاثة من كل لجنة (قلم) حتى لا يكثر عدد الغائبين ، واقترح رشوان أفندى حمادى ألا تتجاوز مدة خمسة عشر يومًا ، فإن عرض للنائب مهمات تقضى الزيادة يلزم الاستئذان من جديد من المجلس .

فوافق المجلس على ألا يكون الغائبون من كل لجنة أكثر من ثلاثة ، ورفض اقتراح تجديد مدة الإجازة ، وفى ختام الجلس استأذن سلطان باشا المجلس فى غيابه فى الجلسة المقبلة ، وأعلن أنه أناب عنه فى الرئاسة محمد بك الصيرفى أحد نواب البحيرة ، فوافق المجلس على ذلك وانفضت الجلسة[1] .

---

(١) عن مضبطة جلسة ٩ فبراير ، الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

انتخاب الوكيلين (الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية)

اجتمع المجلس يوم الإثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٠ عضوًا، فجرى انتخاب الوكيلين، وأسفرت النتيجة عن انتخاب محمد بك الصيرفى ومحمد بك الشواربى.

ودارت مناقشة قانونية فى معنى الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية دلت على إلمام الأعضاء النابهين بمعناها البرلمانى، فقد كانت نتيجة فرز الأصوات كما يأتى:

محمد بك الصيرفى نال ٥٥ صوتًا، ومحمد بك الشواربى ٣٠ صوتًا، ومحمود بك سليمان ٢٦ صوتًا، وتسعة أصوات متفرقة.

فقال على بك القريعى أن الأكثرية لحضرة صيرفى بك ومحمد بك الشواربى، وهنأهما على انتخابهما، فطلب نائب رئيس المجلس (محمد بك الصيرفى) تلاوة المادتين المتعلقتين بانتخاب الوكيلين من اللائحة الأساسية (الدستور) فتليتا وهما المادتان ٤٥ و٤٦.

فقال عبد السلام المويلحى: إن مضمون المادة ٤٦ لا يقضى بحصول الانتخاب إلا لحضرة صيرفى بك، فإنه لا يخفى أن الأكثرية نوعان، مطلقة ونسبية، فالمطلقة هى التى تجتمع فيها أكثر من نصف مجموع الحاضرين، وبالنسبية هى التى فى جانبها أكثر مما فى غيرها، مهما تجزأ ذلك الغير، والمادة ناطقة بكون الأكثرية المطلوبة فى قرارات المجلس هى الأكثرية المطلقة، فعلى المجلس الآن إعادة الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلت لهما أكثرية نسبية، وهما حضرة شواربى بك ومحمود بك سليمان دون غيرهما من سائر الأعضاء حتى تظهر لأحدهما الأغلبية المطلقة.

فأخذ المجلس بهذا الرأى الصحيح وقرر تأجيل إعادة انتخاب الوكيل الثانى إلى اليوم التالى[2].

انتخاب الوكيل الثانى

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٧ عضوًا، وطرحت مسألة انتخاب الوكيل الثانى فتنازل محمود بك سليمان عن الأصوات التى نالها لمحمد بك الشواربى، فصرف المجلس النظر عن إعادة الانتخاب وقرر انتخاب محمد بك الشواربى وكيلاً ثانيًا[3].

(٢ و٣) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢.

مقترحات النواب

اجتمع المجلس يوم الأربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٩ عضوًا ، وأخذ يبحث فى المقترحات المقدمة من بعض النواب ، وكانت هذه المقترحات عبارة عن تقارير مطولة يتضمن كل منها اقتراح العضو وبيانه تفصيلا ، وفيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ — اقترح أحمد بك أباظة أن تعرض الحكومة على هيئة المجلس نصوص المعاهدات الاتفاقات التى عقدتها مع الدول الأجنبية ، أو مع رعايا هذه الدول ، فوافق المجلس على هذا الاقتراح.

٢ — وقدم أحمد أفندى عبد الغفار تقريراً عن اختلال أعمال مصلحة المساحة وقلة فائدتها بالنسبة لكثرة نفقاتها ووجوب سؤال وزير المالية عن أعمالها والاختلال المنسوب إليها ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضى ، والفائدة التى عادت منها على الأهالى والحكومة ، فوافق المجلس على تبليغ خلاصة التقرير إلى وزارة المالية واستدعاء وزيرها ليجيب على أسئلة النائب .

٣ — واقترح أمين بك الشمسى معالجة غلاء أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ، ومنع تصديرها إلى الخارج ، وبعد مناقشة بين الأعضاء وافق المجلس على إرجاء النظر فى هذه المسألة إلى جلسة قادمة ليبحث الأعضاء فى أمرها .

٤ — واقترح محمد أفندى الشاذلى تنظيم العونة فى الأعمال العامة كحفر الترع وتطهيرها وردم الجسور وما أشبه ذلك لكى لا يقع حيف على الأهالى وخصوصًا فى أراضى الشفالك والأباعد الواسعة والأراضى الأميرية ، فوافق المجلس على ما أبداه الشيخ أحمد محمود من طلب وضع قانون فى هذا الصدد .

٥ — واجتمع المجلس برياسة محمد بك الصيرفى بجلسة يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩) وفيها قدم عبد المجيد أفندى البيطاش أحد نواب الإسكندرية تقريرًا يتضمن أن رياسة المحاكم المختلطة بموجب معاهدات إنشاء المحاكم المختلطة لا تكون إلا للوطنيين التابعين للحكومة المحلية وأن الحكومة عينت واصف بك عزمى رئيسًا لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة مع أنه منتم لدولة النمسا ، وهذا مخالف لتلك المعاهدات ، وطلب سؤال وزير الحقانية عن ذلك ، فقرر المجلس إرجاء سؤال الوزير المذكور حتى ترد المعاهدات والاتفاقات التى قرر المجلس تقديمها إليه .

لجنة العرائض

وأعلن نائب الرئيس (محمد بك الصيرفى) أنه تقدمت إلى المجلس عرائض من كثير من الجهات ، وطلب من هيئة المجلس انتخاب لجنة للنظر فى تلك العرائض كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) لإحالة المقبول منها إلى جهات اختصاصه ، وإغفال ما ليس بمقبول ، فقبل المجلس مبدأ انتخاب اللجنة ، وأرجأها إلى الجلسة التالية .

معالجة غلاء الأسعار

واجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ (٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٣ عضوًا ، وتباحث فى اقتراح منع تصدير الغلال إلى الخارج المؤجل من جلسة ١٥ فبراير .

فقال عبد المجيد أفندى البيطاش : إن مسألة منع تصدير الغلال فى الوقت الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الأمور العامة النفع ، وغير خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الأمة أن ينظروا إلى المصلحة العامة ويصدق المجلس على منع تصدير الغلال إلى الخارج إلى حين موسم الغلال كما هو الواجب علينا ، وبعد مناقشة بين الأعضاء اشترك فيها أحمد بك على وابراهيم أفندى الوكيل وأحمد افندى عبد الغفار وأحمد بك الشريف وعلى أفندى المكاوى وعبد الشهيد أفندى بطرس وعبد السلام بك خفاجى قرر المجلس أن يكتب لنظارة المالية بمضمون الأقتراح لتتخذ فيه العلاج اللازم[٤] .

بقية مقترحات النواب

وبالجلسة المذكورة أخذ المجلس يبحث فى بقية مقترحات الأعضاء ، مما نلخصه فيما يلى :

٦ – قدم ابراهيم افندى الوكيل تقريرا مطولا عن اصلاح نظام الرى فى مديرية البحيرة ، وخلاصته وجوب اصلاح مجرى رياح البحيرة واصلاح القناطر الخيرية ، فأبدى أحمد أفندى محمود رأيا فى هذه الاقتراح مضمونه أن المسائل الواردة فى التقرير لها روابط معلومة بوزارة الأشغال ، ويحسن طلب هذه البيانات من الوزارة ، وكذلك طلب بيان عن حالة القناطر الخيرية

(٤) الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢ .

وماحدث فيها من الخلل ، ومقدار ما يلزم من المصروفات لإصلاحها ، ومتى وردت هذه البيانات يشكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر فى هذه المسائل بحضور مندوب من وزارة الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

٧ – وقدم عبد الوهاب أفندى عفيفى وحسنين أفندى سويلم تقريرا بالبحث فى تأخر الحكومة عن رد أقساط المقابلة إلى الممولين ، وسؤال وزارة المالية عن أسباب هذا التأخر ، فوافق المجلس على أن يطلب من وزارة المالية ابداء السبب فى ذلك[٥] .

وبجلسة الأربعاء ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) تليت اجابة وزير المالية على هذا الاقتراح ، وخلاصته أن التأخر راجع إلى عدم ورود الكشوف الخاصة بالمقابلة .

٨ – واجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٣ عضوا ، وأخذ يتداول فى بقية المقترحات المقدمة من الأعضاء ، وقدم عبد الشهيد أفندى بطرس تقريرا باستنجاز الحكومة ما وعدت من انشاء المحاكم الأهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها التى وضعتها وزارة شريف باشا .

٩ – وقدم على أفندى المكاوى تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم .

١٠ – وقدم حسين أفندى أبو حسين تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم .

فاستقر رأى المجلس فى المقترحات الثلاثة ، على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها إلى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقا لأحكام اللائحة الأساسية (الدستور) .

١١ – وتقدم تقرير من محمود بك سليمان عن وجوب اصلاح حالة الزراعة والرى فى مديريات إسنا وقنا والجهات الشرقية بمديرية أسيوط والمنيا وبنى سويف ، فأقر المجلس فى هذا الصدد رأى أحمد أفندى محمود ومضمونه «أن هذه المسألة الحقيقة بالقبول قد اتحدت فى النوع والجنس مع المسألة المتعلقة برياح البحيرة والقناطر الخيرية التى قدمها حضرة أخينا ابراهيم أفندى الوكيل من حيث أن كلا منهما يتعلق بأعمال الرى ، فان حسن بالمجلس التحرير لنظارة الأشغال العمومية باعلانها بنوع المسألة وطلب ما يراه فيها صالحا وممكنا حتى اذا حضر مندوب الاشغال بالبيانات والايضاحات اللازمة واتحد باللجنة التى ستشكل بمعرفة المجلس يضم الشكل لشكله والنظير لنظيره

(٥) مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢ .

وحينئذ يتقرر ماتراءت موافقته » ، فوافق المجلس على ذلك[٦] .

واجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ (٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ ه) برياسة محمد سلطان باشا وحضور ٦٣ عضوا ، وتابع النظر فى مقترحات الأعضاء مما نلخصه فيما يلى :

١٢ – تلى (تقرير) من على أفندى كساب عن وجوب ربط العشور على الأطيان التى صار استصلاحها ، فاقترح هلال بك منير الاستعلام من وزارة المالية عن أصل الشروط الموضوعة لهذه الأطيان ، وعما تم فى أمرها ، فوافق المجلس على ذلك .

١٣ – (تقرير) من أحمد بك أباظة وهلال بك بحفر الرياح التوفيقى الذى كان مصمما انشاؤه ضمن الرياحات الثلاثة والمخصص لرى القليوبية والدقهلية والشرقية حتى يساوى بينها وبين المديريات الأخرى .

١٤ – (تقرير) من أحمد أفندى عبد الغفار بتوسيع فم رياح المنوفية لتسهيل امداده للترع الآخذة منه .

وبعد مناقشة من الأعضاء اقترح على بك القريعى الحاق هذين التقريرين بالتقارير السابقة المتعلقة بنظارة الأشغال وهى المقدمة من إبراهيم أفندى الوكيل ومحمود بك سليمان ، وأن يكتب للنظارة المذكورة بتقديم البيانات المطلوبة عن الاقتراحات كلها ، وإذا تأخرت عن الجواب فحينئذ يطلب المجلس استدعاء ناظر الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

مشروع تعميم التعليم

١٥ – وبالجلسة المذكورة تلى تقرير قدمه عبد السلام بك المويلحى نائب القاهرة عن تعميم التعليم وختمه بعدة مقترحات فى هذا الصدد ، وهى أن يقدم ناظر المعارف العمومية إلى المجلس كشفا ببيان المدارس الابتدائية فى القطر ، أميرية كانت أو غير أميرية ، وما يمكن للنظارة إنشاؤه من المدارس الابتدائية ، والعدد الذى يمكن تخريجه من مدرسة المعلمين للتدريس فى المدارس فى السنة الحالية (عام ١٨٨٢) لغاية الإجتماع القادم ، وتعيين لجنة من المجلس للنظر فى الوسائل التى يمكن بها إنشاء مكتب ابتدائى فى كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب ، على أن تبذل اللجنة جهدها لرفع نفقات التعليم فى تلك المكاتب عن عاتق الحكومة ، وأن يرجى من كل نائب بذل همته

---

(٦) مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد ٤ مارس سنة ١٨٨٢ .

للحث على إنشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما ينفق عليها ، فقرر المجلس حضور وزير المعارف ومعه الكشوفات والبيانات المطلوبة .

تضخم المعاشات

١٦ – وتقدم تقرير من أحمد بك على عن معالجة تضخم معاشات الموظفين ختمه بقوله : « فلو جرى الأمر كما هو عليه الآن مدة يسيرة فلا نشعر إلا والمعاشات الباهظة ذهبت بثروة بيت المال وألجأته الضرورة إلى الاقتراض .

فقال أحمد أفندى محمود – لا شك أن هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار ، فإن وافق فتطلب قوانين المعاشات وتحال على لجنة من المجلس ، لتنظر فيها وتعرض ما تراه على المجلس ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

١٧ – وتقدم تقرير من إبراهيم أفندى سعيد وعبد الشهيد أفندى بطرس بتعيين لجنة للنظر فى تعديل مواعيد دفع الضرائب للتيسير على الممولين فى أدائها ، فوافق المجلس على الاقتراح وأرجأ انتخاب اللجنة إلى الجلسة المقبلة[٧] (جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢) وفيها تم انتخاب اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

هلال بك منير – الشيخ أحمد أبو سعده – على بك شعير – أحمد بك الشريف – أحمد بك على – محفوظ أفندى رشوان – اسماعيل أفندى سليمان – عباس أفندى الزمر – محمد أفندى دبوس – سليمان أفندى منصور – وأن يكون رئيس هذه اللجنة هلال بك منير .

واجتمع المجلس يوم الإثنين ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (٩ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوا ، وحضر الجلسة على باشا صادق وزير المالية للجواب على الأسئلة الخاصة بوزارته ، فألقى بيانا عن مصلحة المساحة وإيراداتها ومصروفاتها والأعمال التى قامت بها لغاية يناير سنة ١٨٨٢ ، واكتفى المجلس بهذا البيان بعد مناقشة اشترك فيها وزير المالية وأحمد أفندى عبد الغفار وأحمد أفندى محمود ومحمد بك الشواربى .

ثم أخذ ينظر فى بقية مقترحات النواب .

١٨ – فتلى تقرير من الشيخ أحمد سالم الريدى ومراد أفندى السعودى اقترحا فيه توسيع الرى من الترعة الإبراهيمية بمرور المياه من جنابيات السكة الحديدية لكى تستفيد منها أطيان جهة الزاوية

(٧) مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد ٦ , ٧ مارس سنة ١٨٨٢ .

ومديرية الجيزة ، فرأى المجلس ما رآه بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالزراعة والرى ، وهو أن يكتب لنظارة الأشغال بإرسال البيانات المطلوبة عنها .

١٩ — وتقرير من أحمد أفندى عبد الغفار يتضمن اقتراحا بالترخيص لأرباب الأطيان بالبناء فى الأراضى المخصصة للأجران ، فرأى المجلس أن يطلب من نظارة المالية بيانا بالأحكام الخاصة بهذه المسألة .

٢٠ — (تقرير) من طايع أفندى سلامة اقترح فيه وضع نظام لمشايخ البلاد ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح يشبه اقتراحا سابقا قدمه حسين أفندى أبو حسين ، وقرر أن يكتب للحكومة باستعجال قانون العمد والمشايخ .

٢١ — (تقرير) من الشيخ أحمد الصباحى يتضمن طلب توصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضراوية والساحل ، كما كان مقررا ذلك وقت حفر الرياح ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح لا يخرج عما ورد فى تقرير أحمد أفندى عبد الغفار المتعلق بالرياح ، فصرف النظر عنه .

٢٢ — (تقرير) من محفوظ أفندى رشوان يتضمن شكوى أهالى مديريتى أسيوط وجرجا من تسخير الأنفار فى مديريتيهما فى تطهير ترعتى الديروطية والسواحلية الآخذتين من الترعة الإبراهيمية ، مع أن هاتين الترعتين مخصصتان للرى الصيفى بالروضة والمنيا ، واقترح النظر فى هذه الشكايات ، ووضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين أما بالكراكات أو بإعطائهما بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال وتخصيص مصاريفها على الجهات التى تنتفع منهما ، فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك من نظارة الأشغال .

٢٣ — (تقرير) من بسيونى أفندى أبو الفضل يتضمن وضع حد للخلط الناشىء من إعطاء مشايخ العربان شهادات لبعض الأهلين بأنهم من العرب ليتمتعوا بامتيازاتهم ، فرأى المجلس أن يكتب لنظارة الداخلية بمضمون هذا التقرير لتنبه على المديريات بالأخذ بأسباب الاحتياط اللازم فى هذا الشأن .

٢٤ — (تقرير) من طلبه أفندى حزين يتضمن الشكوى من تركيب وابورات الرى فى الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف لأن الإكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن أطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ثلاثمائة ألف فدان ، فقرر أن يكتب إلى نظارة الأشغال لمنع الضرر المنوه عنه فى هذا التقرير .

مشروعات القوانين

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٠ ربيع الثانى ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا وعضوية ٦٦ عضوا ، ونظر فى مشروعى قانونين أحالتهما الحكومة إليه للتصديق عليهما ، أحدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت لشوارع القاهرة وتغيرت معالمها بسبب الهدم ، والثانى ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان فى معافاتهم من الخدمة العسكرية وأشغال العون ، وقد تلى المشروعان فقرر المجلس إحالتهما إلى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) ونظرهما بطريق الاستعجال لضيق المدة الباقية من انعقاد المجلس .

وقد وافقت اللجنة على المشروع الأول ، وعرض على المجلس بجلسة ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ فأقره ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٢ ، وفى ديباجته أنه « بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على ما رفعه إلينا ناظر حقانيتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت » .

وعبارة (وإقرار مجلس النواب) هى الصيغة التى اقتضاها العمل بالدستور فى إصدار القوانين .

أما مشروع القانون المتعلق بامتيازات العرب ، فقد طلبت اللجنة من الحكومة إدخال بعض التعديل فيه ، فقبلت الحكومة طلبها ، وأعادت المشروع معدلا طبقا لرأى اللجنة ، ثم قدمت اللجنة إلى المجلس تقريرها فى المشروع لتلاوته بالجلسة ، وتلى بجلسة ٤ مارس سنة ١٨٨٢ (١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ) وهو يتضمن أصل المشروع والتعديل الذى أدخلته فيه وموافقة الحكومة على التعديل ، وقد أبدت اللجنة فيه ملاحظات تدل على دقة نظرها وعنايتها بأسلوبه ، وإظهار المعانى القومية فيه .

فقد ورد فى ديباجة المشروع المحال إليها « أنه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت » (ويلى ذلك مواد المشروع) .

فعدلت اللجنة هذه الديباجة بما يأتى : « أنه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم ، ولأنهم مكلفون بخفر الحواجز والتخوم والجبال

والجهات الخالية من السكان ، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة فى أوقات الملمات . وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت الخ » . وبعد تلاوة التقرير تليت مواد المشروع كما عدلته اللجنة فنالت تصديق المجلس .

فتأمل فى التعديل الذى أدخلته اللجنة على المشروع ، تجد أنها عدلت ديباجته ببيان الحكمة فى إبقاء امتيازات العرب ، وأضافت سببا جديدا لذلك وهو التزامهم بحراسة حدود البلاد ، واستعدادهم للدفاع عنها فى أوقات الملمات ، وهى فكرة سامية تدل على حصافة رأى اللجنة ، إذ أرادت أن يكون فى ديباجة القانون ما يشعر العرب بأن الامتيازات إنما منحت لهم مقابل واجب قومى ، وهو التزامهم بالدفاع عن البلاد فى وقت الخطر ، وكذلك لم يفت اللجنة إضافة عبارة (وإقرار مجلس النواب) إلى ختام الديباجة فصارت هكذا : « وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت » :

وهذه الإضافة جاءت تنفيذا لحكم الدستور الذى يقضى بأن القوانين لا تصدر إلا بعد تصديق مجلس النواب عليها كما تقدم بيانه ، وهذا يدلك على دقة نظر اللجنة فى بحث المشروع .

مشروع خزان أسوان

٢٥ – وبعد أن انتهى المجلس من إقرار هذا القانون نظر بالجلسة المذكورة فى تقرير هام قدمه أحمد بك على نائب إسنا ، وخلاصته أنه يقترح إنشاء خزان لمياه النيل فى أسوان ، والتقرير يحتوى على جوهر الفكرة فى خزان أسوان[٨] ، ويدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى التى يفاخر بها الاحتلال وهو خزان أسوان .

وقد أخذت الآراء على هذا الاقتراح فاتفقت على قبوله .

بقية مقترحات النواب

٢٦ – ثم تلى تقرير من أحمد أفندى عبد الغفار ، أشار فيه إلى ما سبق لبعض النواب اقتراحه من طلب وضع قانون للإدارة يتضمن حدود الموظفين وحقوقهم ، وقال : إن هذا القانون لا يفى بالمراد ما لم يتقدمه وضع قانون أساسى للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية المبينة لحدود

(٨) الوقائع المصرية عدد ١٩ مارس سنة ١٨٨٢ .

القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد ، وهى القوة الأميرية الخديوية ، والقوة النيابية ، والقوة المنفذة الإجرائية .

وقد أخذت الآراء فى هذا الاقتراح فتقرر قبوله .

٢٧ - وتلى (تقرير) من على أفندى كساب بأن الدائرة السنية وقومسيون الأراضى الأميرية قد أضافا إلى إدارتهما النواحى التى بها أطيانهما ، وسلخاها عن المراكز التابعة لها ، وأن هذا يضر بأهلها ، وطلب مساواتهم بسائر أهالى المديريات وإعادة إدارة بلادهم إلى مراكزها .

فأحال المجلس هذا الاقتراح إلى لجنة تعديل أقساط الضرائب .

٢٨ - و (تقرير) من أحمد بك على وعبد الشهيد أفندى بطرس ، يتضمن بسط حالة مديريات إسنا وقنا وجرجا ، وخلوها من السكك الحديدية وحرمانها فى الجملة من المجالس (المحاكم) والمدارس ومن أية ترعة صيفية ، وعرضا على المجلس أن يطلب من كل ناظر (وزير) متعلق بنظارته أحد هذه الأوجه إجراء اللازم على نظارته حسبما تقتضيه المساواة والإنصاف والعدالة .

فقال أحمد أفندى عبد الغفار أنه يحسن أن يكتب المجلس عن الأمر الأول وهو إنشاء سكة حديدية إلى نظارة الأشغال للنظر فيه وإجراء التصميم اللازم عنه ، وبالنسبة لإنشاء المحاكم النظامية فى هذه الجهات يرى وجوب ذلك ، ومخابرة الحكومة فى شأنه ، وأما عن إنشاء المدارس فيرى أنه مرتبط بتقرير عبد السلام بك المويلحى ، فمتى جاء ناظر المعارف إلى المجلس ومعه البيانات المطلوبة فحينئذ ينظر فى هذا الأمر ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

٢٩ - ثم تلى (تقرير) من سليمان أفندى منصور بالشكوى من أنه فى العام الماضى (سنة ١٨٨١) جرى تركيب وابور ثابت بفم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية للخواجة بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره ضرر لملاك نحو ثلاثين ألف فدان ، وحرمانها الرى ، واقترح أن يطلب المجلس من نظارة الأشغال إيفاد لجنة من طرفها للنظر فى ذلك .

فقرر المجلس مخابرة وزارة الأشغال فى هذا الصدد .

٣٠ - وتلى (تقرير) من عبد السلام بك خفاجى يتضمن انتخاب لجنة من النواب تكون مستديمة الاجتماع بعد انتهاء مدة انعقاد المجلس للنظر فيما تضعه الحقانية من قوانين المحاكم النظامية وتقديمها فى السنة المقبلة (١٨٨٣) بعد أن تكون فحصت عنها فى خلال العطلة ، حتى يتيسر للمجلس التصديق عليها فى السنة المقبلة ، فاعترض عبد السلام بك المويلحى على هذا التقرير

قائلا : إن وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة ، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها فى التقرير لا يصح أن تبرم أمرًا من نفسها ، بل لابد من عرض ما تراه على المجلس لينظر فيه . فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة إلى صعوبة تشكيلها ، فضلا عن مخالفة ذلك للنظام مخالفةصريحة ، واقترح عدم البحث فى هذا التقرير .

فوافقت الأكثرية على رأيه .

واجتمع المجلس يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ (١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوًا ونظر فى مقترحات أخرى مقدمة من الأعضاء تتعلق بالشئون العامة ، فطلب بيانات عنها من وزارة الأشغال .

وفى جلسة الأربعاء ٨ مارس سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) تليت أجوبة وزارة الأشغال عما طلبه المجلس من البيانات فى بعض المسائل .

وبجلسة السبت ١١ مارس سنة ١٨٨٢ (٢١ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) استأنف المجلس النظر فى مقترحات الأعضاء .

مناقشة المجلس فى مشروع تعميم التعليم

اجتمع المجلس يوم الأحد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٢ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا وحضور ٦٨ عضوًا وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى ناظر المعارف لتقديم البيانات المطلوبة فى تقرير عبد السلام بك المويلحى المتقدم ذكره ، فألقى عبد الله باشا فكرى خطابًا بليغًا مسهبًا عن حالة التعليم فى مصر وقتئذ افتتحه بقوله :

« دعيت إلى هذا المجلس الكريم ، بناء على تقرير أحد أعضائه الوجهاء ، المتعلق بتوسيع دائرة المعارف العمومية فى الخديوية المصرية ، فأتيت لتقديم الإيضاح اللازم عن الأسئلة الواردة فى هذا التقرير » .

ثم أخذ يجيب على الأسئلة بتفصيل واف شرح فيه حالة التعليم فى هذا العصر وجهود الحكومة فى نشر العلوم ، ثم استحث همم الأعضاء لمديد المساعدة فى تأسيس بعض المدارس على نفقتهم ، أى أنه أيد اقتراح عبد السلام بك المويلحى ، وقدم للمجلس نماذج للمدارس التى تنشئها الحكومة ، ثم قال :

« على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الأهالى بتلك المثابة من الرونق والتحسين ، وإنما

اللازم فيها محل واحد أوعدة محلات حسب اللزوم تكون مبنية بناءً بسيطًا ولو بالطوب الأخضر ، فالمقصد المنفعة التى تحصل فى ذلك المحل ، لا المحل بالذات ، فمن تيسر له أن يجعل المكتب على أحسن حال فله ذلك ، ومن أراد التوسط أو الاقتصار على القليل المممكن ، فهو خير ممن لا يفعل شيئًا ، فالمناسب ألا يكلف أحد إلا وسعه ، ولا تحمل بلدة إلا على قدرها ، قال الله سبحانه وتعالى : (لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفسا إلا ما أتاها ، سيجعل الله بعد عسر يسرًا) ، فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى سهلة ، وأعناق المصاعب لديكم مذللة والحضرة الخديوية وحكومتها السنية لمقصدكم مؤيدة ، ونظارة المعارف لرأيكم معضدة ، والله سبحانه المسئول أن يوفقنا ، ويديم لنا التوفيق لخير الأحوال ، ويسهل لنا الوصول إلى غاية الكمال »[9] .

وقد بدا من الأعضاء الارتياح التام لبيان عبد الله باشا فكرى ، وما تضمنه من الآراء الصائبة ، وما يفيض به من العواطف النبيلة .

وعقبوا عليه بما يدل على نضج فى الأفكار ، وأريحية فى المساهمة فى تعميم التعليم ، إذ نهض عبد السلام بك المويلحى وشكره على عنايته بموضوع تعميم التعليم ، وطلب تأليف اللجنة التى نوه إليها فى تقريره . ووافق المجلس على تشكيلها ، وطلب محمد بك الشواربى تدريس فنون الزراعة فى المدارس المزمع إنشاؤها ، وأقره عبد الله باشا فكرى على رأيه ، وأشار إلى أن مجلس المعارف الأعلى قد ألف لجنة فرعية لتحديد أنواع الدراسة ، وما يلزم من الدروس فى كل مدرسة ، وأنها مشتغلة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لائحتها على المجلس ، قال :

« ثم إن اللجنة التى ستشكل من هذا المجلس الكريم ، للنظر فى إنشاء المكاتب الإبتدائية ستهتم بملاحظة هذا الأمر لا محالة » ، ووعد بالحضور فى جلسات اللجنة المذكورة لمشاركتها فى مهمتها[10] .

أجوبة وزارة الأشغال

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٦٩ عضوًا ، وحضر الجلسة محمود باشافهمى وزير الأشغال ، وأدلى

(٩) عن مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ .
(١٠) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ .

بالبيانات التى طلبها المجلس عن الاقتراحات المقدمة من الأعضاء واستغرقت تلاوتها والمناقشة فيها هذه الجلسة .

قوانين المحاكم الأهلية (الوطنية)

تقدم القول بأن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية النظامية صدرت فى عهد وزارة شريف باشا .

وقد أرسلت وزارة البارودى إلى مجلس النواب كتابًا تلى بالجلسة التى انعقدت يوم ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) ، وخلاصته : « أن اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية قد اجتمعت يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية فى المواد التجارية ، بمقتضى قانونى التجارة : البرى ، والبحرى ، المتبعين بالمحاكم المختلطة ، ولما كانت هذه المدة المقررة لانعقاد مجلس النواب ، تنهى فى يوم ٢٦ مارس ، فالمقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه ، يعهد إليها النظر فى فترة إجازة المجلس فى القانونين المذكورين ، وفى باقى القوانين التى ترسلها إليها لجنة الحقانية بواسطة مجلس الوزراء ، وأن كل ما يتم من هذه القوانين يرسل إلى أعضاء اللجنة فى محلات وجودهم ليمكنهم النظر فيها وتحضير ملاحظاتهم ، حتى إذا ما انعقد المجلس فى السنة الآتية (وهو مع الأسف لم ينعقد) يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما يرون فيها » ، وأرسلت رياسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة ، من قانونى التجارة البرى ، والبحرى .

وأبدى محمد بك الشواربى ملاحظة سديدة تدل على شعور النواب واعتزازهم باستقلال هيئتهم ، إذ قال : الأولى أن ترسل الحكومة السنية ما تروم إيصاله إلى النواب ، بواسطة رئيس مجلسهم ، وهو يبلغه إليهم فى أماكنهم ، ولا توسط فى ذلك المديريات .

وهذه الملاحظة فضلاً عما تدل عليه من اعتداد المجلس باستقلاله عن الإدارة ، فإنها تنطوى على شعور واضح بسوء الظن فى الإدارة ، وهذا الشعور قديم ، ولم يزل مستمرًا (ويا للأسف) حتى اليوم ، وقد أيد إبراهيم أفندى الوكيل رأى الشواربى بك ، إذ قال : أوافق على هذا الرأى خصوصًا وأن وظيفة رياسة المجلس مستمرة لا عطلة فيها ، وأرجو أن يكتب بمضمونه إلى رياسة مجلس النظار ، ليكون إرسال أجزاء القوانين إلى النواب بواسطة رئيسهم ، فوافق المجلس على ذلك .

اختصاص المجلس فى مادة العرائض

اجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (أول جمادى الأولى ، سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوًا ، ونظر فى تقارير (لجنة العرائض) التى أحيل عليها الفحص عن العرائض المقدمة للمجلس من مختلف الجهات ، وكان قرار اللجنة إحالة العرائض إلى الوزارات المختصة بها ، كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) ، وجرت مناقشة فى اختصاص المجلس فى إصدار قرارات عن موضوع هذه العرائض انتهت بإقرار رأى اللجنة فى إحالة كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها بحيث إذ رأى المجلس منها تغاضيًا عما يعتبره حقًّا يستوجب الاهتمام ، فالوزارة تكون مسئولة ، وعلى هذه القاعدة نظر المجلس فى بقية العرائض فأحال كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها .

قانون الانتخابات

بعد أن انتهى المجلس من المناقشة فى مسألة تعميم التعليم ، بجلسة ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ ، أعلن سلطان باشا أن الحكومة بعثت إلى المجلس بمشروع قانون الانتخاب ، فتقرر إحالته إلى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) لبحثه وتقديم ملاحظاتها عليه ، وقد قامت بمهمتها وأنجزت تقريرها .

فاجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوًا للنظر فى تقرير اللجنة ، وإقرار مواد القانون ، وقبل النظر فى ذلك لاحظ أحمد أفندى محمود أنه قد انتخب فى الانتخاب الأخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقررًا فى اللائحة القديمة ، وأنه قد جرى تحقيق انتخابهم ، وقرر المجلس وقتئذ قبولهم وإقرارهم نوابًا بعد ورود قانون الانتخاب منصوصًا فيه على زيادة عدد النواب ، وقد ورد القانون ، فعند إقراره فى المجلس وجب إدخال الخمسة الأعضاء المذكورين وحسبانهم نوابًا قانونيين ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

ثم تلا تقرير اللجنة ، وهذا نصه :

« إن قانون الانتخاب الذى أرسلته هيئة النظار إلى المجلس بقصد نظره وإقراره بمقتضى اللائحة الأساسية ، وكان قد أحيل إلى اللجنة ، قد نظرته وأجرت فيه بعض التعديلات والتغييرات الملائمة ، وأرسلته بواسطة رياسة المجلس إلى مجلس النظار بقصد نظره ، وهو الآن قد حضر من

جانب رياسته مقبولا ، وها نحن نعرضه على هيئتنا العمومية لترى فيه رأيها بعد تلاوته بندًا بندًا » .

وقرر المجلس بناء على اقتراح أحمد أفندى عبد الغفار ، نظر القانون بصفة مستعجلة إذ لم يكن باقيًا من مدة انعقاد المجلس غير أيام قليلة ، فتلى القانون مادة لمادة ، وبعد مناقشات طفيفة أقره بجلسة ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا القانون آخر الأعمال التشريعية لمجلس النواب .

وخلاصة القواعد التى تضمنها أنه جعل انتخاب النواب على درجتين فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ، وهؤلاء المندوبون ، هم الذين يتولون انتخاب النواب ، وقيد حق الانتخاب للناخبين بنصاب مالى ، بأن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب ، أو الرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل ، وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة ، وهم : العلماء ، والرؤساء الروحانيون ، وحملة الشهادات العالية ، والمدرسون فى المدارس الأميرية والأهلية ، والموظفون العاملون ، والمتقاعدون ، والمحامون ، والأطباء ، والمهندسون ، والصيادلة (مادة ١) ، وجعل سن الناخب إحدى وعشرين سنة ، وسن المندوب المئوى والنائب خمسًا وعشرين سنة ، ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين ، على ألا يقبل أحدهم فى النيابة إلا بعد استعفائه من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائبًا ، منهم : اثنا عشر نائبًا عن محافظات السودان ومديرياته (مادة ٦) ، وهى من القواعد الهامة فى هذا القانون ، إذ جعلت من السودان جزءًا لا يتجزأ من الدولة المصرية ، وجعلت من السودانيين وطنيين يتمتعون بالحقوق المخولة لسائر المصريين ، وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل فى الطعون الانتخابية .

آخر جلسات المجلس

اجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ (٦ جمادى الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧٣ عضوًا ، ونظرًا لكثرة أعمال هذه الجلسة طلب سلطان باشا رأى المجلس فيما يجب تقديمه على سواه من الأعمال قائلا : لا يخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال فى اجتماع هذا العام ، فتقرر البدء بتلاوة أجوبة الحكومة على مقترحات النواب ، وأن تتلى بعد ذلك قرارات لجنة العرائض ، وإرجاء تقارير النواب إلى العام المقبل .

ردود الحكومة على مقترحات النواب

وقد تليت أجوبة الحكومة على البيانات التى طلبها المجلس فى جلساته السابقة حين بحثه فى مقترحات النواب ، وأهمها :

١ – جواب وزارة الحقانية على الاقتراح الخاص بإنشاء محاكم فى مديريات إسنا ، وقنا ، وجرجا ، ومحصله أن مسألة ترتيب المحاكم هى موضوع النظر فى الوزارة .

٢ – جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب المجلس وضع قانون للعمد ومشايخ البلاد ، ومحصله أن القانون المذكور موضع نظر وزارة الداخلية ، وأنه كتب إليها بالمبادرة إلى إتمامه ، ومتى تم يرسل إلى المجلس .

٣ – جواب رياسة مجلس الوزراء ، على طلب وضع القانون الخاص بتنظيم العونة . ومضمونه أن هذا القانون قد كتب عنه إلى وزارة الأشغال ومتى ورد منها يقدم للمجلس .

وهنا اقترح محمد بك الشواربى طبع هذا القانون عند وروده وإرسال نسخ منه إلى النواب ، كما تقرر ذلك فى شأن قانونى التجارة ، وقانون مشايخ البلاد .

وهذا الاقتراح يدلك على صدق عزيمة النواب ، فى متابعة العمل ، أثناء العطلة البرلمانية ، وعدم إضاعتها سدى ، وقد تناقش المجلس فى الاقتراح المذكور ، وقرر أن كل مشروع قانون تضعه الحكومة يرسل إلى كل نائب فى فترة العطلة [١١] .

٤ – جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب صور المعاهدات ، والوثائق والاتفاقات المبرمة بين الحكومة والدول ، وخلاصته أنه كتب إلى الوزارات بطلبها ، وإفادة ثانية فى هذا الصدد بأنه ورد من وزارة الحقانية صور الموجود لديها من تلك العهود والوثائق باللغة العربية ، وأرسلت إلى المجلس ، وهى عشر وثائق .

وقد وافق المجلس على أن كل ما يرد إليه مدة العطلة من المشروعات يطبع ويرسل إلى الأعضاء ، ومنها المعاهدات والاتفاقات المذكورة ، وقرر المجلس تبعًا لذلك بقاء قلم كتاب المجلس أثناء العطلة .

٥ – جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الأساسى ، وخلاصته أنه وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس للإدارة وتحضير اللوائح والقوانين ، فمتى تم هذا المشروع

---

(١١) مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد ١٦ أبريل سنة ١٨٨٢ .

يرسل إلى مجلس النواب لإجراء ما يراه فيه .

٦ – جواب رياسة مجلس الوزراء بأنها كتبت إلى وزارة المالية باستعجال قانون المعاشات للمستخدمين ، وجواب من المالية بأنها أرسلت إلى المجلس نسختين من ذلك القانون ، وعرضت النسختان على المجلس ، فقوبل ذلك بالقبول .

٧ – جواب من وزارة المالية على ما رآه المجلس فى أمر الأطيان التى تروى من الترعة الإبراهيمية .

٨ – جواب من وزارة المالية على ما كتب إليها بشأن المستحق لأربابه من مال المقابلة ، ومضمونه أنها بذلت الهمة فى اتخاذ الوسائط المؤدية إلى إنجاز هذه المسألة ، وأنها لم تقصد بإفادتها الماضية إلا إظهار الحقيقة ، لا تجسيم الأمر ، ولا تعظيم الصعوبات .

وانتهت المناقشة فى هذه الإفادة بالأخذ باقتراح أمين بك الشمسى فى وجوب خصم المقابلة من مال هذا العام (١٨٨٢) وأن يكتب بذلك لوزارة المالية .

٩ – جواب من وزارة المالية على طلب المجلس الخاص بما هو متأخر للأهالى من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخير فى أداء تلك الديون لأربابها .

وقد اكتفى المجلس بهذا الجواب « علما بأن المالية تجرى فى هذا الأمر بحسب الأصول المتبعة » .

وانفضت الجلسة عقب ذلك على أن تستأنف انعقادها ثانية فى المساء ، فعقد المجلس جلسة ثانية مساء ذلك اليوم ، ونظر فى تقارير لجنة العرائض عن العرائض المحالة إليها ، وصدق المجلس عليها ، ثم تلى تقرير اللجنة المنتخبة للنظر فى تعميم التعليم وقد اشتمل على قرار هام أصدرته ، وهو أن يقوم كل نائب بإنشاء مكتب من الدرجة الثالثة (مدرسة أولية) فى بلده تعلم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقه والنحو ، دون أن تتكلف الحكومة شيئًا من نفقاتها سوى تنازلها عن ملكية الأرض التى تقام عليها وأن تتكفل نظارة المعارف بتعيين مدرسى هذه المكاتب من طلبة العلم بالجامع الأزهر وتشرع فى ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما وعد بذلك ناظر المعارف فى خطبته التى ألقاها بهيئة المجلس[١٢] .

فأقر المجلس هذا التقرير مع الاستحسان ، ثم انفضت الجلسة ، وكان هذا آخر ما قام به مجلس النواب من الأعمال فى دور انعقاده الأول والوحيد .

ومما يسترعى النظر أن آخر ما ختم به المجلس أعماله هو وضع برنامج شامل لتعميم التعليم ،

---

(١٢) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٢ .

تتعاون الأمة والحكومة معًا على تنفيذه ، وقبول النواب مع الارتياح المساهمة فى هذا المشروع الجليل بتعاهدهم على أن ينشئ كل نائب مدرسة فى بلده ، وهذا يدلك على الشعور الصالح الذى كانت تصدر عنه أعمال النواب فى أول برلمان عرفته مصر الحديثة .

انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس

ثم اجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكانت جلسة الختام ، إذ حضر محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس الوزراء حاملاً المرسوم الخديوى المؤذن بانفضاض المجلس ، وألقى بهذه المناسبة خطبة وجيزة أثنى فيها على ما بذله النواب من المساعى المحمودة فى دور الانعقاد ، وأعرب عن أمله فى أن يشتغلوا فى فترة العطلة بالمشروعات والمسائل التى ستكون موضع النظر فى الاجتماع المقبل .

خطبة البارودى

قال : « إن المدة القصيرة التى أتممتموها ، والأعمال الكثيرة التى باشرتموها تدل على شدة ميلكم إلى النجاح ورغبتكم فى تقدم البلاد ، وحيث أن هذا اليوم هو اليوم المعين لانفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية ، فقد أتيت بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن إخوانى لأقدم لكم الشكر على مساعيكم المحمودة ، وأرغب إليكم أن تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة وهذا هو الأمر العالى الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون ، أقدمه لديكم ، والله المسئول فى توفيقنا جميعًا لخدمة الوطن العزيز »[١٣] .

جواب سلطان باشا

ولما انتهى من خطبته أجابه سلطان باشا رئيس المجلس ، قائلا :

« نشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام ونسأل الله أن يوفقنا فى العام القابل لاتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التى منع قصر الوقت فى هذا

(١٣) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢ .

الاجتماع من إخراجها إلى عالم الفعل ، وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب ، لنكون يدًا واحدة وقلبًا واحدًا على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج إليه من أنواع الإصلاح[١٤] .

نظرة عامة فى مجلس النواب

كان نواب سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ جميعًا من طبقة الأعيان ومن ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم ، وكثير منهم من العائلات التى سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء فى مجلس شورى النواب القديم ، وهم يمثلون طبقة واحدة فى المجتمع ، وهى طبقة الأعيان ، ولم يشذ منهم نائب واحد ، فلم تكن طبقة التجار والصناع ممثلة فى المجلس ، اللهم إلا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الأعيان ، وخلا المجلس أيضًا من الطبقات المتخرجة فى المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم ، ولأنها كانت منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ومجلس النواب من هذه الناحية ، أى من ناحية التكوين ، لم يكن يختلف فى شىء عن مجلس شورى النواب فى عهد إسماعيل ، وكان من أعضائه نواب مخضرمون أدركوا النيابة فى المجلسين ، فجمعوا بين العهدين ، نذكر منهم : محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، محمد بك الشواربى ، هلال بك منير ، الشيخ العدل أحمد ، محمد بك الصيرفى ، الشيخ أحمد على محمود ، إبراهيم أفندى الوكيل ، على بك شعير ، السيد أفندى الفقى ، أحمد أفندى عبد الغفار ، أحمد بك أباظه ، مراد أفندى السعودى ، عثمان أفندى غزالى ، محفوظ أفندى رشوان ، مهنى أفندى يوسف عمر ، محمد أفندى أبو سحلى .

أدرك هؤلاء النواب عهد إسماعيل فى النيابة فاكتسبوا مرانًا فى الحياة النيابية ، ولابد أنهم قد لاحظوا مبلغ التطور فى حالة المجلس وسلطته ، فقد كان مجلس شورى النواب أداة مطواعة فى يد الخديو إسماعيل ، ولم تكن له سلطة قطعية أو أثر فعلى فى توجيه سياسة الحكومة ، ولا فى أى شأن من الشئون ، أما مجلس النواب الذى اجتمع فى عهد الخديو توفيق ، فقد كان مجلسًا نيابيًّا كامل السلطة ، بل كان بمثابة جمعية تأسيسية تضع الدستور وتعدله وتقره ، وصارت الوزارة مسئولة أمامه ، أى صار له من السلطة ما للمجالس النيابية الحديثة .

وإذا نظرنا إلى أعمال مجلس النواب نجد أن أعضاءه قاموا بواجبهم فى الجملة خير قيام ، وإذا استثنينا موقفهم من وزارة شريف باشا وتحديهم لها حتى اضطروها إلى الاستقالة كما تقدم بيانه

(١٤) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢ .

(ص ١٨٤) فإن مواقفهم فيما عدا ذلك كانت حسنة ، ودلت على كفاية وإخلاص وأمانة فى الاضطلاع بأعباء النيابة ، أما موقفهم من وزارة شريف باشا ، فهو خطأ سياسى جسيم لاشك فيه ، لأنهم اشتركوا فى المؤامرة التى دبرها زعماء الحركة العرابية لإسقاط شريف باشا ، وإحلال البارودى مكانه . وقد يلتمس لهم عذر فى هذا الموقف ، إذ كانوا حديثى عهد بالحياة البرلمانية وبالمؤامرات الخالية من النزاهة التى يدبرها الزعماء ، فاتبعوا ما أملوه عليهم واثقين بإخلاصهم وبعد نظرهم ، وشاركوهم فى مؤامرة أضرت بالبلاد ضررًا كبيرًا ، على أنهم قد استردوا بعد ذلك استقلالهم فى الرأى والعمل ، فلم يسايروا الزعماء فيما اعتزموه من خلع الخديو توفيق ، ورفضوا النزول على إرادتهم فى اجتماع دار سلطان باشا كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى ، وهذا يدلك على أنهم قد أسفوا على ما تورطوا فيه من إسقاط وزارة شريف ، واعتزموا ألا يكونوا أداة لينة لتحقيق مطامع الزعماء ، وهو شعور شريف يشكرون عليه .

وفيما عدا موقفهم من وزارة شريف ، فإن أعمالهم فى المجلس ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز فى الكفاية ، والغيرة الوطنية ، وسداد الرأى ، فقد طرقوا فى مقترحاتهم ومناقشاتهم كل أبواب الإصلاح الذى تحتاج إليه البلاد ، فى التعليم ، والقضاء والرى ، والزراعة ، والمالية ، والاقتصاد ، والإدارة ، والمواصلات ، وكانت خطبهم ومناقشاتهم وجيزة واضحة المعنى ، بعيدة عن التطويل الممل والعبارات الجوفاء ، وكانت لهم نظرات صادقة فى كثير من الشئون ، وآراء صائبة ، تدل على سلامة المنطق والإلمام بالنظام النيابى ، وحسن الإحاطة بالشئون الحيوية ، اعتبر لهم ذلك فى مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين ، والأغلبية المطلقة ، والأغلبية النسبية (ص ٢١٧) ، وبحثهم فى علاج الخلل الذى كان موضع شكوى الجمهور فى مصلحة المساحة ، ومناقشتهم فى علاج غلاء الأسعار ، وتضخم المعاشات ، واستعجال إصلاح القضاء ، ومقترحاتهم فى نظام الرى ، وتأمل فى الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان وملاحظاتهم السديدة على مشروع قانون امتيازات العرب ، ومناقشاتهم فى مشروع تعميم التعليم ، نجد أنهم على قصر المدة التى اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من الجهد لأداء واجبهم ، وبدت منهم رغبة صادقة فى أن يتابعوا البحث والدرس فى فترة عطلة المجلس ، وبرهنوا على أريحيتهم بما تعاهدوا عليه من أن ينشئ كل نائب مدرسة فى بلده على نفقته ، فبرهنوا على روح طيبة فى تقدير العلم ، والبذل فى سبيل الصالح العام .

وقد كان فى المجلس نواب بارزون ، رفعوا من شأنه بما حفلت به مضابطه من سديد القول

وصائب الآراء ، نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر) : محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى (وكانا من النواب البارزين فى مجلس شورى النواب القديم) ، حسن باشا الشريعى ، سلطان باشا ، مهنى أفندى يوسف عمر ، سليمان باشا أباظة ، عبد الشهيد أفندى بطرس ، إبراهيم أفندى الوكيل ، أحمد أفندى عبد الغفار ، أحمد أفندى محمود ، أمين بك الشمسى ، محمد بك الشواربى ، عبد المجيد أفندى البيطاش ، أحمد بك على العديسى ، وغيرهم ، فهؤلاء النواب وأمثالهم لا يقلون كفاية عن نواب المجالس الحديثة .

ومما يدلك على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انعقاده بالهدوء والسكينة والإصلاح والتقدم ، ولم تنتقض أحوالها إلا بعد انفضاضه ، ولو استمر مجتمعًا لكان من الراجح أن يحول دون كثير من الكوارث والنكبات التى أدت إلى الاحتلال .

وصفوة القول أن صفحة المجلس النيابى الذى انتخب سنة ١٨٨١ هى صفحة مشرقة تدل على أن نواب ذلك العهد قد اضطلعوا بأعباء النيابة ، وأدوا واجبهم فى كفاية وغيرة ونزاهة ، ولو طال بهم العهد ، ولم تدبر السياسة البريطانية المكايد والمؤامرات لمصر ومجلسها النيابى ، لكان له أكبر الأثر فى نهضة مصر وتقدمها ، ويعد هذا المجلس خير عنوان لكفاية الأمة منذ خمس وخمسين سنة للنظام البرلمان الحديث .

تقارير النيابة « أوامر اعتماد العضوية »

من غرائب القدر أن النواب لم يتسلموا أمر اعتماد عضويتهم[١٥] التى تنص عليها المادة ٦٦ من قانون الانتخاب إلا بعد انفضاض المجلس ، فبعد انفضاضه ذهب النواب إلى السراى الخديوية ، ومثلوا فى حضرة الخديو ، فسلم كلاً منهم تقرير نيابته المؤذن بانتخابه نائبًا لمدة خمس سنوات ، ومعلوم أن المجلس لم يجتمع رسميًا بعد انفضاضه ، ومعنى هذا أن النواب تسلموا تقارير نيابتهم بعد انتهاء هذه النيابة فعلا . وهذا من عجائب القدر ، ومن سوء حظ مصر ، إذ لم يجتمع مجلس النواب إلا فى دور انعقاده الأول ، وكان هذا الانعقاد هو الأول والآخر ، فقد تلاحقت الأحداث على مصر فى فترة العطلة ، وانتهت بالاحتلال الإنجليزى ، فألغى مجلس النواب ، وحل محله مجلس شورى القوانين المجرد من كل حول وسلطة .

---

(١٥) يسمى عرابى هذه الأوامر فى مذكراته المخطوطة ص ٢٥٣ « التقارير النيابية » ، وقد جرينا على هذه التسمية ، لأنها أبلغ عبارة من أوامر اعتماد العضوية .

الفصل الحادى عشر

ظهور الفتن بعد انفضاض مجلس النواب

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى ، ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذى ساد مصر من قبل ، وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد ، فكأن انفضاض المجلس كان نذيرًا بالانتكاس والرجعة ، ولقد كان محتملاً لو بقى المجلس منعقدًا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية ، ولكن شاءت الأقدار والملابسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت وزارة البارودى وحدها تبعة معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة ، داخلية وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى إلى استقالتها .

وأول الأحداث الداخلية التى انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة .

مؤامرة الضباط الشراكسة والحكم عليهم

هى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العرابية ، بل فى مصير البلاد قاطبة ، وخلاصتها أنه فى شهر إبريل سنة ١٨٨٢ علم عرابى من طلبة باشا عصمت قائد اللواء الأول أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء ، وأن بعض من صدر إليهم الأمر منهم بالسفر إلى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة ، فعرض عرابى الأمر على الوزراء ثم على الخديو ، فتقرر تحقيق هذه المؤامرة فى مجلس حربى ، وتألف هذا المجلس برياسة الفريق راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اختاره عرابى لرياسة المجلس ؛ لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه ، حتى يكون التحقيق خاليًا من الأغراض ، وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شىء من الظلم[1] .

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٥٦ .

فأخذ المجلس فى التحقيق ، وسأل من عرفت أسماؤهم من المتآمرين ، فدلوا على ثمانية عشر ضابطًا مشتركين معهم فى المؤامرة ، فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم ، فدل هؤلاء أيضًا على غيرهم ، فقبض عليهم ، حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطًا ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق ، وخصم العرابيين اللدود ، وقد سيق المقبوض عليهم إلى ثكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة .

اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة : أنها مؤامرة حقيقية كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم عرابى ، وقال البعض الآخر : إنها مؤامرة خيالية ، قوامها فزع عرابى وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه ، وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه ، فتارة كان يخشى على حياته من الخديو توفيق ، وطورا من الخديو السابق إسماعيل باشا ، وقد وقعت فى هذا الشهر حادثة أخرى دلت على مبلغ فزعه ، ذلك أن إحدى زوجات إسماعيل رغبت فى العودة إلى مصر ، فبلغ الحكومة نبأ هذه الرغبة فى أوائل إبريل سنة ١٨٨٢ ، فانزعج العرابيون لهذا النبأ مخافة أن يكون من ورائه دسيسة من الخديو السابق ، وخشى توفيق أيضًا من هذه الدسيسة ، فاستقر رأى عرابى على منع الأميرة من النزول إلى البر ، فلما جاءت الإسكندرية منعتها السلطات من النزول من الباخرة وأمرتها بالرجوع ، فرجعت إلى حيث كانت ، وكذلك نفت الحكومة الكونت ماكس لافيزون Max Lavison مدير أملاك إسماعيل من القطر المصرى اتقاء لدسائس الخديو السابق ، ومن هنا جاء الظن بأن له يداً فى تدبير المؤامرة الشركسية ، فقد قيل أنه دبرها بقصد إحداث فتنة فى البلاد ، يكون من ورائها رجوعه إلى الحكم ، وأنه أنفذ إلى مصر راتب باشا خصيصًا لتدبير المؤامرة ، فاتفق مع بعض الضباط الشراكسة على تأليف جمعية منهم لإعدام رؤساء الجيش من العرابيين ، وعاد إلى أوربا بعد وضعه خطة المؤامرة ، وقد وشى بالمتآمرين ضابط منهم اسمه راشد أفندى أنور كان منضمًّا إليهم وعرف سر المؤامرة ، فأفضى بها إلى عرابى باشا .

وقال آخرون : إن حقيقة المؤامرة أنه ظهرت بين الضباط الشراكسه ومن ينتمون إليهم حركة تذمر واستياء من تخطيهم فى الترقيات الأخيرة ، وإلحاق بعضهم بالمراكز الخالية بالجيش المصرى فى السودان ، فاعتقدوا أنهم مقصودون بالذات ، وأن الغرض من نقلهم إلى السودان هو النكاية بهم ، وفى الحق أنه لم يكن ثمة مقصد ولا نكاية ، بل إن إرسالهم إلى السودان كان تطبيقًا للقاعدة المتبعة من استبدال وزارة الحربية ضباط الجيش المصرى فى السودان بضباط غيرهم بطريق

الدور ، على ألا تتجاوز مدة خدمة الضابط فى السودان أكثر من ثلاث سنوات ثم يستدعى إلى مصر ويعين بدله ، فلما جاء وقت الاستبدال الأخير عين وزير الحربية ١٠١ ضابط ليحلوا محل من قضوا مدتهم بالسودان ، ومن هذا العدد ٨٦ ضابطا من المصريين و ٩ من الشراكسة و ٦ من الأتراك ، وهذه النسبة تدل على أن الوزارة لم تخرج عن المألوف فى التعيين ، ولكن الضباط الشراكسة أبوا أن يذعنوا للأمر ، وامتنعوا عن السفر إلى السودان ، وبدرت من بعضهم عبارات تهديد ووعيد فى لحظات حنق وطيش ، فسرها الموالون لعرابى بأنها مؤامرة مدبرة لاغتياله ، والواقع ألا تدبير ولا مؤامرة ، ونحن نميل إلى هذه الرواية ، لأنها أقرب إلى المنطق والعقل ، ولأن المعروف عن عرابى أنه كان شديد الخوف على حياته ، وهذا العامل له أثر كبير فى تكوين شخصيته ، وظهر أكثر ما يكون فى معركة التل الكبير ، وفى موقفه بعد الهزيمة مما سنذكره فيما يلى :

ومهما اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فلا جدال فى أن العداوة بين العرابيين والضباط الشراكسة كانت كامنة فى النفوس ، وأن كلا الفريقين كان يأتمر بالآخر .

وضعت الحكومة يدها على المتهمين فى المؤامرة ، وتألف المجلس الحربى كما أسلفنا برياسة الفريق راشد باشا حسنى للتحقيق معهم ومحاكمتهم ، وراشد باشا هذا كان نصيرًا للحرية ، وكان فوق ذلك من خيرة قواد الجيش ، وممن أبلوا البلاء الحسن فى واقعة القصاصين كما سيجىء بيانه .

تألف المجلس العسكرى من خمسة عشر عضوًا ، منهم على باشا الروبى ، وعلى باشا فهمى ، وطلبة باشا عصمت ، وعبد العال حلمى باشا ، ومحمد رضا باشا ، وكلهم من الموالين لعرابى ، وكان يحسن بهؤلاء أن يردوا أنفسهم عن الحكم فى الدعوى ضمانًا للعدل ، لأن أكثرهم ممن أتهم الضباط الشراكسة بالائتمار به .

انعقد المجلس واستجوب المتهمين ، وعددهم أربعون ، وأخذ فى محاكمتهم ، وقد اعترف أحدهم القائممقام يوسف بك نجاتى بالمؤامرة ، وأقر بأن راتب باشا هو مدبرها ، وأنه أغرى الضباط الشراكسة بحضور عثمان باشا رفقى بقتل عرابى ، واعترف بعض الضباط المتهمين بما يؤيد اعتراف نجاتى بك[٢] .

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ (١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) أصدر المجلس حكمه فى القضية ، وهو يقضى على الأربعين ضابطًا المتهمين بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان ، مع تجريدهم

---

(٢) الوطن عدد ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٢ .

من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون إليها ، ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية (الخرطوم) ولا المديريات ولا السواحل ، وصدر هذا الحكم أيضًا على اثنين من غير العسكريين مع تجريدهما من الحقوق المدنية ، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما إلى المحاكم الأهلية ، وحكم على راتب باشا الذى عد محركًا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وحرمانه العودة إلى مصر ، وإذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق ، وذكر المجلس فى حكمه أن الخديو إسماعيل هو الباعث على هذه الحركة مستعينًا بالمرتبات التى تصرف له من خزانة الحكومة ، ولذلك تقرر أن يكون للخديو ولمجلس الوزراء النظر فى أمر قطع مرتباته .

وهاك أسماء الضباط الذين حكم عليهم المجلس العسكرى[٣] :

عثمان باشا رفقى (فريق) — يوسف بك نجاتى (أميرالاى) — محمود بك فؤاد (قائممقام) — محمود أفندى طلعت (بكباشى) — حسن أفندى حلمى — رجب أفندى ناشد — عبد الله أفندى لطيف (بكباشية) — عثمان أفندى فاضل — على أفندى ناصف (صاغ) — محمد أفندى لمعى — محمود أفندى همت — محمد أفندى شفقت — سليم أفندى صائب — حسين أفندى محمد — موسى أفندى كليم (يوزباشية) — مصطفى أفندى رامى — عمر أفندى فخرى — أحمد أفندى عزى — أمان أفندى بشير — محمد أفندى أمين شكرى — أحمد أفندى راشد — رشوان أفندى نجيب (ملازمون أول) يوسف أفندى صديق — خليل أفندى حسنى — مصطفى أفندى عابد — محمد أفندى شاكر — محمد أفندى نيازى — خورشيد أفندى لبيب — أحمدى أفندى فهيم — يونس أفندى شريف — حافظ أفندى فهمى — محمد أفندى رشدى — صادق أفندى فوزى — محمد أفندى فؤاد — محمد أفندى شفيق — أحمد أفندى وصفى (ملازمون ثوانٍ) — مصطفى أفندى مهرى — سليم أفندى شوق (يوزباشيان) — محمد أفندى على (ملازم ثان) ومجموع هؤلاء أربعون ضابطًا ، عمر أفندى رحمى — إبراهيم أفندى خليل ، ملكيان .

رفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، فرآه بالغًا منتهى القسوة ، فامتنع عن إقراره ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة ، إذ أصر على تعديل الحكم ، وتمسكت الوزارة بإقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير إدوار مالت قنصل انجلترا ، والمسيو سنكفكس قنصل

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ .

فرنسا واستشارهما فى الأمر ، فأشارا عليه ألا يقر الحكم[٤] ، وكان من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه ، دون مشاورة القنصلين ، ولكن ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقى قناصل الدول العظمى وطلب إليهم معونة الدول[٥] ، فهاج ذلك سخط الوزراء والعرابيين جميعًا ، وزاد سخطهم أنه شرع أيضًا فى عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتبًا عسكرية عالية ، فعد العرابيون بحق أن إقحام السلطان فى هذه المسألة الداخلية هو تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشئونها الداخلية ، وقد ساء الوزراء أن الخديو لم يشركهم لا فى استشارة قناصل الدول ، ولا فى الرجوع إلى الباب العالى فى إقرار الأحكام أو تعديلها ، وكان هذا المسلك فى الواقع خروجًا على القاعدة النظامية المعروفة ، وهى أن الخديو يحكم بواسطة مجلس وزرائه ، فضلا عن منافاته لمبدأ المسئولية الوزارية .

وفى ٦ مايو عرض الوزراء على الخديو حسمًا للخلاف ومنعًا لتدخل السلطان أن يصدر أمره بتعديل الحكم ، وأن يستبدل به النفى خارج القطر ، على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التى يريدونها ، ولكن الخديو رفض هذا الحل ، بحجة أنه عرض الأمر على السلطان ، ثم عرض الخلاف من جديد على قناصل الدول ، فارتأت الدولتان الفرنسية والإنجليزية ، أن يستعمل الخديو حقه فى تعديل الحكم دون انتظار رأى السلطان[٦] ، وهذا ما انتهى إليه ، فقد أصدر إرادة سنية فى ٩ مايو سنة ١٨٨٢ (٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) بتعديل الحكم إلى النفى من القطر المصرى ، والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه أنى شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم ، وقد وقع الخديو هذه الإرادة بحضور السير إدوار مالت ، والمسيو سنكفكس[٧] .

تفاقم الخلاف بين الخديو والوزراء

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد ذهب البارودى إلى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه فى لهجة شديدة لنزوله على إرادة قناصل الدول ، وإهماله رأى

(٤ ، ٥) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤٢ ، ٤٣ .

(٦) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٦ .

(٧) المرجع السابق وثيقة رقم ٥٩ .

الوزراء ، وطلب إليه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل ، فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع بإصرار الخديو على الإرادة السنية التى أصدرها ، فهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعًا طويلاً ، دام ثمانى ساعات انتهوا فيه إلى وجوب انعقاد مجلس النواب للنظر فى هذا الخلاف ، وبدا على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو ، فأنكروا عليه حق العفو ، وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطيق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته(٨) ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف ، وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما إذا كان ثمة خطر يتهدد حياة الرعايا الأوربيين ؟ فأجيبوا : أن لاشىء يتهددهم البتة ، وأبلغهم وزير الخارجية (مصطفى باشا فهمى) أنه بإزاء استحالة الاتفاق مع الخديو ، ولأن رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقيل فى هذا الظرف ، فإن المجلس قرر دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد لينظر فى الخلاف القائم بين الخديو والوزراء ، وكان لهذا الخلاف أوجه عدة ، فمنها : رفضة التصديق على حكم المجلس العسكرى فى مسألة الضباط الشراكسة . ومنها إيفاده محمد ثابت باشا إلى الآستانة فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو الإفضاء إليها بهذه المهمة ، ومنها ظهور حادثة سرقة ملفقة فى سراى عابدين ، كان القصد منها الوقيعة بالضباط الوطنيين . وملخصها أن إبراهيم أغا توتنجى الخديو أغرى خادمًا فى سراى عابدين يدعى محمد حسن الشماشرجى بسرقة شبوقات الخديو وما بها من التراكيب المصنوعة من الكهرمان والأحجار الكريمة ، وإلصاق تهمة السرقة بالضباط ، وقد نفذ الشماشرجى ما أعز به إليه ، وأخفى الشبوقات ، فلما ضبطت الواقعة وحصل تحقيقها اعترف الشماشرجى بأنه هو المخفى لها بإيعاز إبراهيم أغا التوتنجى(٩) ، فجاءت هذه الحادثة مؤيدة لمؤامرة الضباط الشراكسة .

قرر مجلس الوزراء إذن دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع عاجلاً ، ولم يكن الوزراء جميعًا من هذا الرأى ، فقد عارض فيه عبد الله باشا فكرى وزير المعارف ، وعلى باشا صادق وزير المالية ، ومصطفى باشا فهمى وزير الخارجية ، فكان قرار المجلس بالأغلبية(١٠) ، وكان لهذا القرار خطورته ، لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع إصرار الخديو على موقفه

---

(٨) برقية سنكفكس إلى دى فريسينيه فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦١ .

(٩) الوقائع المصرية عدد ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٢ .

(١٠) استجواب عبد الله باشا فكرى وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨ .

معناه التمهيد لخلعه ، وهذا ماكان زعماء العرابيين يلوكونه فى أحاديثهم[١١] ، وقد أبرق المسيو سنكفكس معتمد فرنسا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ إلى وزارة الخارجية يصف الحالة بقوله : « والخلاصة أننا بإزاء حكومة ثورية ، وأن خلع الخديو أصبح أمرًا محتومًا »[١٢] وقال فى برقية أخرى فى اليوم ذاته : « عندما تكلم بعضهم مع عرابى عن الأمير حليم باشاصرح غاضبًا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد على كلها »[١٣] .

موقف النواب

ولما كانت الدعوة إلى اجتماع مجلس النواب ، يجب أن تصدر عن الخديو ، فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدره مللى وكيل الداخلية إلى الخديو لإبلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب إلى الاجتماع بواسطة المديرين ، وهذا لا يعد اجتماعًا قانونيًا طبقًا لأحكام الدستور (اللائحة الأساسية) .

وقد لبى أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة ، وتعددت اجتماعاتهم الخاصة وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو .

وفى ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا فى دار البارودى ومعهم بعض رؤساء الجيش ، ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحى ، أحد النواب البارزين ، ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا فى أمر الخلاف ، وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل إلى حسم الخلاف بالحسنى ، إذ رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الأخطار ، ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى إلا بأمر من الخديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور ، وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء فى يد الحزب الغالب ، ولم يذعنوا لإرادة المسيطرين على الحزب ، بل تدبروا الأمر بوحى من إرادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا لخلفائهم مثلاً صالحًا فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الأمانة التى فى عهدتهم .

---

(١١) استجواب عبد الله باشا فكرى وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨ .

(١٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٢ .

(١٣) المرجع السابق وثيقة رقم ٦٣ .

قام النواب بدور التوفيق ، وإزالة الخلاف بين الخديو والوزارة ، ونعم ما فعلوا ، لأن الخلاف لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء ، واجتمعوا عدة مرات وتباحثوا مليًا فى خير الوسائل لإزالة الخلاف ، واستقر رأيهم على إيفاد سلطان باشا ، وسليمان أباظة باشا ، ومحمد بك الصيرفى ، ومحمد بك الشواربى ، وعبد السلام بك المويلحى ، وأحمد أفندى عبد الغفار ، وكلهم من النواب البارزين ، لمقابلة الخديو ، لعلهم يصلون إلى حل للأزمة ، وعرضوا عليه تأليف وزارة جديدة مع بقاء عرابى باشا وزيرًا للحربية ، ثم اجتمع النواب والوزراء فى منزل سلطان باشا ، وأظهر الوزراء استعدادهم للاستقالة بشرط أن يتكفل الخديو بحفظ النظام .

وفى يوم الأحد ١٤ مايو ، اجتمع النواب بدار سلطان باشا ، واستأنفوا البحث فى الموقف ، فانتدبوا لجنة منهم لمقابلة الخديو ، فعرضت اللجنة عليه استقالة البارودى وبقاء الوزراء فى مناصبهم ، وأشاروا بإسناد رياسة الوزارة إلى مصطفى فهمى باشا ، فوعدهم الخديو بالجواب بعد أن يفكر فى الأمر ، وكلفهم الرجوع إليه بعد الظهر ، فجاء أعضاء اللجنة فى الموعد ، وكان الخديو قد قابل قنصلى انجلترا وفرنسا وتحدث معهما مليًا ، ثم قابل باقى القناصل ، ولكن مصطفى فهمى باشا اعتذر عن قبول الرياسة .

وفى يوم الإثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة ، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل . وفى مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشا ، وبعد أن انفض اجتماعهم ذهب فريق منهم إلى السراى الخديوية ، وأخذوا يستعطفون الخديو لبقاء الوزارة حلاً للإشكال ، فأجاب سؤالهم ، وتوجهوا إلى بيت البارودى وكان الوزراء مجتمعين عنده ، وأبلغوهم نبأ رضا الخديو ، ففرحوا لذلك وذهبوا إلى الخديو واستعطفوه ، وسوى الخلاف مؤقتًا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة فى مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقًا لما رآه الخديو ، ونشرت الوقائع المصرية فى عدد (١٦ مايو سنة ١٨٨٢) بيانًا هذا نصه :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسمت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم حضرة عطوفتلو محمود سامى باشا بين يدى الجناب الخديوى ، ونالوا من جنابه السامى حسن الالتفات ، فلله الحمد أولاً وآخرًا ، وعلى أرباب الجرائد العرابية التى تطبع فى القطر المصرى ألا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفًا من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الأفكار » .

وأنذرت الوزارة جريدة (الطائف) لصاحبها السيد عبد الله نديم إنذارًا أول لخروجها عن جادة الاعتدال خلال هذا الحادث ، وبعد أن صدر هذا الإنذار استقر رأيها فى تعطيلها نهائيًا فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ « والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديو ، لما عرف عن عبد الله نديم من شدة اللهجة فى التعريض بمقامه » وعطلت أيضاً جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشر من المقالات والأنباء المثيرة للخواطر ، وأنذرت جريدة (القسطاس) .

تعديل الحكم

وبعد تسوية الخلاف نشرت الوقائع الرسمية صورة الإرادة الخديوية الصادرة إلى وزير الحربية بتعديل حكم المجلس العسكرى ، وهذا نصها :

« عرض لطرفنا مكاتبة نظارة الجهادية رقم ١٣ الجارى نمرة ١٣ ومعها قرار القومسيون العسكرى هذا مشروحًا على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكومًا فيها على أربعين شخصًا من ضباط العسكرية وشخصين ملكيين بالنفى والتغريب لأقاصى بلاد السودان بالكيفية التى توضحت بالقرار مع ذكر ما فيه من أحكام أخرى ثم تقدم لنا عريضة منكم ومن النظار باسترحام تخفيف هذا الجزء ، وحيث أن التخفيف والتشديد فى هذه الأحكام وما يماثلها هو من حقوقنا ، فلذلك اقتضت مراحمنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله بإخراجهم وتبعيدهم عن الأقطار المصرية وصرف النظر عن باقى أحكام القرار وأصدرنا أمرنا هذا لسعادتكم للمبادرة بإجراء مقتضاه حسب ما تعلقت به إرادتنا »[١٤] .

وكان يجمل بالعرابيين أن يقبلوا هذا التعديل من بادئ الأمر بغير حاجة إلى إيجاد هذه الأزمة ، وكان الأنفع للبلاد ماداموا قد قبلوا التعديل فى النهاية ألا يثيروا من أجله حربًا بينهم وبين الخديو فى وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها ، ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، بأن عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الأوضاع القانونية ، معناه إعلان الثورة على الخديو ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم ، والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا أو من أجل أمر هين كسرقة الشبوقات من سراى عابدين ، ومما يؤخذ على الزعماء أنهم

(١٤) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ .

خلال تلك الأزمة قد جاهروا فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديو ، وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، ولم يستمعوا إلى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب هذا الطيش ، ولوكان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظرًا فى الأمور من البارودى ، لما استفحل الخلاف بينها وبين الخديو إلى هذا الحد ، وهذا ما دعانا إلى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء .

وقد سافر الضباط المحكوم عليهم إلى الآستانة عقب نشر الإرادة السنية ، وأقاموا بها ، وأكرمت الحكومة التركية مثواهم ، وأجرت عليهم المرتبات والأرزاق ، وظلوا بها إلى أن وقع الاحتلال ، فأصدر الخديو أمرًا بعودتهم جميعًا إلى مصر .

مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى

استفاضت الأنباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام انجلترا وفرنسا ، إرسال أسطوليهما إلى الإسكندرية ، وقد تحققت هذه الأنباء ، فقررت الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره . إرسال أسطوليهما إلى مصر ، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل ، وأفضى اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلى المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا فى لندن ، قائلاً : إن الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية فى مياه الإسكندرية ، وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التى يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية ، وإنما هى حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقى ، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح فى شئون مصر .

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التى قامت بها الدولتان خلال الحوادث العرابية ، والأولى كانت فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثمانى الأول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطرا من الأولى ، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الإسكندرية ، وللاحتلال البريطانى .

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منها ست بوارج إلى المياه المصرية ، وجاءت الانباء بأن الأسطولين على أهبة الحضور ، فقوبل الخبر فى مصر بالقلق والانزعاج .

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العرابيين والخديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى كان نذيرا بالتدخل المسلح فى شئون مصر ، ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا النذير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا فى أشد الساعات خطراً .

أعلن زوال الخلاف ظاهرا يوم الإثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، فى الوقت الذى كانت البوارج الإنجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الإسكندرية . وتوجه الوزراء فى صبيحة الثلاثاء إلى دواوينهم واستأنفوا أعمالهم المعتادة ، فكان ذلك إعلانا بانتهاء الخلاف ، ولكن العارفين ببواطن الأمور كانوا يعلمون أن الخصام كامن كمون النار تحت الرماد ، وإنما هى هدنة قصيرة لا تلبث أن تنتهى فيتجدد الخلاف أشد مما كان .

عاد الوزراء إلى دواوينهم ، وأرسل رئيس الوزراء إلى جميع المديرين والمحافظين تلغرافات يبشرهم فيها بزوال الخلاف ، ويوصيهم بالالتفات إلى أعمالهم ، وفى مساء الإثنين قابل السير إدوار مالت قنصل انجلترا العام والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا الخديو مجتمعين ، وأبلغاه بصفة رسمية بأن الأسطولين سيصلان إلى مياه الإسكندرية صباح الأربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأذاع السير إدوار مالت منشورا بعث به إلى قناصل حكومته فى القطر المصرى يخبرهم فيه بقرب قدوم الأسطول الإنجليزى ، ويعلمهم أن وصوله ليس من شأنه تكدير علائق الحكومتين ، وأنه إنما يجىء « بصفة ودية » وبطريق المسالمة ، وأذاع قنصل فرنسا العام مثل هذا المنشور ، وعلى أثر إذاعة هذين المنشورين أرسل وزير الداخلية (البارودى) إلى محافظ الإسكندرية تلغرافا قال فيه :

« ستحضر إلى الإسكندرية مراكب حربية أجنبية ، وحضورها هو بطريقة سلمية ، فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم وتشويش فكر ، إن المودة والألفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيدة » .

« ناظر الداخلية »

ولعلك تلمح فى سطور هذا التلغراف علائم حسن الظن وقصر النظر ، فإن هذا الأسطول الذى يقول وزير الداخلية أنه قادم « بصفة ودية » هو الذى دمر الإسكندرية بقنابله يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وكان مجيئه نذير الاحتلال الذى نكبت به البلاد ، ومن يدرى ؟ لعل البارودى كان

يتوهم حين أرسل هذا التلغراف أن الأسطول الإنجليزى قادم لينتصف للوزارة من الخديو ، ويؤيدها فى خلافها معه ، وقد يكون بعض الأبواق الاستعمارية قد زينت هذه الأوهام للعرابيين فصدقوها .

بدأت البوارج تصل مياه الإسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، ففى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة إنجليزية ، وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية ، وكانت السفن الإنجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد ، ولما كان مجيئها « بصفة ودية » كما جاء فى تلغراف وزير الداخلية فقد أطلقت المدافع تحية لقدومها .

وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالان إلى البر مرتديين ملابسهما الرسمية ، وزارا محافظ الإسكندرية ، فرد لهما الزيارة اتباعا للتقاليد المعتادة .

وفى ٢١ مايو جاءت الإسكندرية أيضاً سفينتان حربيتان يونانيتان (تأمل) ، وبارجة إنجليزية أخرى قادمة من مالطة ، وفى يوم الإثنين جاءت بارجة إنجليزية وتوجهت إلى بورسعيد ، وفى أوائل يونية وصلت ثلاث بوارج إنجليزية أخرى إلى الإسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضاً بارجة أمريكية .

مطالب انجلترا وفرنسا
مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

لم يكد يحضر الأسطولان الإنجليزى والفرنسى إلى مياه الإسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية ، فبدأتا بطلب استقالة وزارة البارودى ، وخروج عرابى من القطر المصرى ، وأخذ المسيو سنكفكس Scienkiewiex قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الأمر إلى هذا الغرض « بطريقة ودية » فاتصل بزعماء العرابيين بواسطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من غير حاجة إلى بلاغ نهائى ، فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب ، كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها ، ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العرابيين وبدأ انحيازه إلى صف الخديو ، ولو أن عرابى قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح ، ولتركها على الأقل فى ظروف أسعد حالا وأشرف من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير .

وفى يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين إلى قنصليهما ، ومضمونها تقديم البلاغ النهائى الذى أعدتاه إلى الوزارة المصرية وانتظار الجواب منها ، وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان إلى البارودى بلاغ الدولتين فى شكل مذكرة (نوتة) Note طلبا فيها استقالة الوزارة ، وإبعاد عرابى باشا عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبه ومرتباته ونياشينه ، وإقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ومرتباتهما ونياشينهما .

نص مذكرة الدولتين

ولما كانت هذه المذكرة من الوثائق الخطيرة فى الحركة العرابية نثبتها هنا بنصها :

« إن قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتلو محمود سامى باشا رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الواسطة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر ، وهذه الشروط هى :

« ١ – إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .

« ٢ – إرسال كل من على باشا فهمى ، وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما .

« ٣ – استقالة الوزارة الحالية .

« وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Statuquo وبالتالى أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو » .

الإمضاء

سنكفكس – مالت[١٥]

---

(١٥) عن الصيغة الواردة فى (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ مع تعديل فى العبارة اقتضاه الرجوع إلى الأصل الفرنسى الوارد فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩ .

ويلاحظ فى المذكرة أن القنصلين يعزوان هذه المطالب إلى سلطان باشا ، وهما يشيران بذلك إلى وساطته لدى العرابيين قبل تقديم المذكرة ، وقد أنكر الوزراء هذه الوساطة ، وتنصل منها سلطان باشا كما سيجىء بيانه .

رد الوزارة على مذكرة الدولتين

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب الدولتين ، ويقول البارودى : إنه نصح عرابى بقبولها فلم يقبل هو وإخوانه[١٦] ، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، إذ قال : إن البارودى أفضى إليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع » فقال له أحمد بك رفعت : « اقنعهم » فأجابه البارودى « لا يمكننى فإننا متحالفون مع بعض »[١٧] ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية فى ذلك الوقت العصيب ، ويدلك على أن البارودى كان يأتمر بأوامر عرابى فى السياسة العامة ، ولو خالفت رأيه ، وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمله فى أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد .

قررت الوزارة إذا رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتى إلى القنصلين :

« القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

« يتشرف ناظر خارجية الجناب الخديوى بأن يعرض ما يأتى جوابا على اللائحة التى قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى فى ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزارة عند انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبديها باسمه الشخصى ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب . فإن هذا المجلس غير ملتئم الآن ، أما الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصلا انكلترا وفرنسا فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التى اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية ، ولا يمكن لحكومة الجناب الخديوى أن تولج فى باب المناظرات والمباحثات فى هذه القضايا بدون التعدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على

(١٦) استجواب محمود باشا سامى البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٣ .

(١٧) شهادة أحمد بك رفعت – المرجع السابق ص ١٦٧ .

ما هي عليه ، نعم إن حكومة الجناب الخديوى تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التى يشير بها وكيلا فرنسا وبريطانيا العظمى . ولكنها تتأسف لعدم إمكانها فى هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة فى اللائحة المقدمة ، وإذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة فى لائحة وكيليهما السياسيين فى القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيادتها أعنى تركيا »[١٨] .

رفض مجلس الوزراء بهذا الرد مطالب الدولتين ، وكان الوزراء وكبار الضباط مصرين على هذا الرد ، ولو أدى ذلك إلى القتال ، وقد اجتمع البارودى وكبار الضباط بقشلاق عابدين ، وأقسموا جميعا على المصحف أنه إذا حصلت حرب يكونون يدا واحدة فى الدفاع عن البلاد ، وقد تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف كبار الضباط[١٩] .

قبول الخديو مطالب الدولتين

وأراد محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب أن يتوسط ثانية فى الأمر لحل الخلاف ، فطلب من القنصلين تخفيف لهجة البلاغ حتى تستطيع الوزارة أن ترضى به ، فوعده القنصلان بأن يخابرا رئيس الوزارة فيه ، ولكنهما لم يفعلا .

وانقضى يوم دون أن يصل الطرفان إلى حل وسط ، وفى خلالها أعلن الخديو قبوله مطالب الدولتين (لأنهما فى الواقع لم تطلبا إلا ماكان يريده هو) .

استقالة وزارة البارودى

فاستقالت الوزارة يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجًا على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو إياها ، وقدم البارودى كتاب استقالته إلى الخديو الساعة ١٠ مساء (ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ — ١٠ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) ، وهذا نصه :

---

(١٨) عن (الوطن) عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢ . ونصها الفرنسى فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣ .

(١٩) استجواب على باشا الروبى . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٠ . واستجواب الشيخ محمد عبده ص ١٦٤ من المرجع ذاته .

« القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« إن جنابكم العالى قد بلغنا عند وصول الدونمتين الإنجليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الآستانة بطلب التعليمات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى ، وإذا بقنصلى فرنسا وبريطانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتهما بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر هذا الجواب المرفوق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى ، وهذا القبول مباين لما أجمع عليه رأى كل النظار إجماعًا كليًا ، فإن قبول تدخل الدول الأجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفاءنا جميعًا ، ونحن لجنابكم العبيد المطيعون » (الإمضاءات) : محمود سامى – مصطفى فهمى – أحمد عرابى – محمود فهمى – عبد الله فكرى – حسن شريعى – على صادق .

قبول الاستقالة

قبل الخديو استقالة الوزارة ، بل اغتبط بها ، إذ كان يبغى التخلص منها ، ولا غرابة فى ذلك ، فإنها الوزارة التى نازعته سلطة الحكم ، وجعلت مركزه وقتًا ما مهددًا . وقد كان الخديو فى خاصة نفسه يكره البارودى ، قبل توليته الرياسة ، وذلك منذ بدت منه ميوله نحو العرابيين فى واقعة قصر النيل وحين رفع إلى الخديو تقرير عبد العال حلمى المتقدم ذكره (ص ١١٤) ، وما فيه من الاعتراض على تصرفات الخديو ، وغنى عن البيان أنه لم يعهد إليه فى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ برياسة الوزارة إلا مرغما نزولا على إرادة العرابيين ، فلما وقعت أزمة مايو الأخيرة وقدم إليه استقالته بادر بقبولها ، ومما شجعه على ذلك تحريض قنصلى انجلترا وفرنسا ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام : « قد نصحنا الخديو بأن يقبل استقالة الوزارة فورا »[٢٠] .

اشتداد الأزمة

هاجت الخواطر بسبب استقالة الوزارة ، وقبول الخديو إياها ، لأن فى قبولها إعلانًا بإقراره تدخل الدولتين وإجابة مطالبهما ، وفى هذا معاداة صريحة للميول الوطنية العامة ، واشتد السخط على الأخص فى دوائر الضباط ، لأنهم رأوا فى استقالة الوزارة ومن بين أعضائها عرابى ذاته

(٢٠) برقية سنكفكس إلى دى فريسينيه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٤ .

إقصاء له عن وزارة الحربية ، وإضعافًا لنفوذه وتنحية له عن العمل .

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فإن عرابى بقى على اتصال دائم بضباط الجيش لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيرًا للحربية سواه ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٢) إلى أنصاره من الضباط فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية ، فإنه لم يستقل من رياسة الحزب الوطنى ، ويطلب إليهم أن يأتمروا بأوامره ، وأن يحافظوا على الأمن[٢١] .

ويقول عرابى فى مذكراته : إنه أرسل هذه الرسالة تلغرافيًا إلى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا إليه تأمين رعاياهم[٢٢] .

منشور الخديو إلى المديرين

أصر الخديو على قبول الاستقالة ، رغم إحجام المرشحين للرياسة عن مهمة تأليف وزارة جديدة . وبدت ميوله نحو الاستئثار بالحكم . ومناصرة التدخل الأجنبى من المنشور الذى أصدره إلى المديرين عقب استقالة الوزارة ، وهذا نصه[٢٣] :

« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلومًا ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لإدارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث أن المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت إلى الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية ، بل إن الموجود منهم تحت الحضور ، لهذا الطرف يصير إعادته لبلده ، والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك ، هذا وإن الأمور المهمة التى كان قد جرى العرض عنها

---

(٢١) مصر للمصريين ج ٧ ص ٤٣ .

(٢٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ .

(٢٣) عن الوطن عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢ .

لنظارة الداخلية يجب أن يعرض عنها من الآن لمعيتنا إلى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا » .

« محمد توفيق »

فبهذا المنشور طلب الخديو من المديرين المحافظة على الأمن والنظام فى مديرياتهم ، ومعنى ذلك منع حدوث القلاقل التى يمكن أن تحدثها استقالة الوزارة ، وجعل السلطة التى كانت لوزارة الداخلية محصورة فى معيته إلى أن تشكل الوزارة الجديدة ، وهذا معناه العودة إلى الحكم الفردى ، ثم إنه وجه كل همه إلى تسويغ حضور البوارج الإنجليزية والفرنسية إلى مياه الإسكندرية ، ونفى سوء الظن بها ، وزاد على ذلك أن أمر بمنع إرسال الجنود الاحتياطية التى استدعتها وزارة البارودى قبل استقالتها ، وذلك مبالغة منه فى إظهار الولاء والود للدولتين الاستعماريتين اللتين كانت أطماعهما ظاهرة نحو مصر ، وهذا المنشور هو بداءة التصرفات التى دلت على أن الخديو توفيق لم يكن معارضًا للتدخل والاحتلال الأجنبى .

اجتماع برياسة الخديو فى سراى الإسماعيلية

لم يكن من الميسور فى هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة فى خطتها ، وتنال ثقة النواب والضباط .

ففى صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، أى غداة استقالة الوزارة ، عقد الخديو فى سراى الإسماعيلية اجتماعًا كبيرًا برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب ، وكان من الحاضرين شريف باشا ، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الإباء ، ثم جاءه قنصل فرنسا العام وأطلعه على رسالة برقية وردت إليه من وزارة فرنسا يقول فيها :

« الأمل أن يقبل شريف باشا رياسة الوزارة ، وأكدوا أننا نعضده ونؤيده بكل جهودنا » فعلق شريف باشا قبول الرياسة على قبول عمر باشا لطفى (محافظ الإسكندرية ، وكان حاضرا الاجتماع) وزارة الحربية فأبى هذا ، فعرضت الرياسة على عمر باشا لطفى ذاته ، فامتنع وانفض الاجتماع على غير نتيجة .

اجتماع آخر برياسة الخديو

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو عقد الخديو اجتماعاً آخر برياسته ، حضره كبار النواب والعلماء [٢٤] وبعض كبار الضباط ليفضي إليهم بما استقر عليه رأيه ، وحضره شريف باشا ، فأخبر الخديو المجتمعين بأن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة الدولتين ، وأنه سيشكل وزارة برياسته هو مع تقلده نظارة الجهادية ، وبين لهم لزوم قبول مذكرة (لائحة) [٢٥] الدولتين ، وأنه عفا وصفح عما مضى ، ولكن من يخالف فى المستقبل عوقب أشد العقاب ، وأعلن أن حضور البوارج الحربية لم يكن إلا لمقاصد سلمية [٢٦] .

فأجاب طلبة باشا عصمت على كلام الخديو قائلاً :

« إننا مطيعون جميعًا للجناب السلطانى الشاهانى وللجناب الخديوى ، ولكن هذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها ، ولا حق للدولتين فى طلب تنفيذها ، فهى تتعلق بمسائل فى اختصاص الباب العالى أن ينظر فيها ويستحيل علينا قبول أحد رئيسًا للجهادية خلاف رئيسنا أحمد باشا عرابى » ، وصادق على قوله الشيخ عليش والعلماء جميعًا ، ثم أبرز تلغرافات وردت إليه من ألايات الجيش بطلب بقاء عرابى وزيرًا للحربية ، ولما انتهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخديو ، وتبعه الضباط جميعًا والعلماء ، فبدا من هذه الحركة أن الضباط لا يقبلون مذكرة الدولتين ولا يرضون بقبول استقالة الوزارة ، وخاصة بإبعاد عرابى عن وزارة الحربية .

وفى أثناء ذلك ورد على المعية تلغراف بعث به لفيف من كبار ضباط الجيش بالإسكندرية يقولون فيه : إنهم لا يرضون البتة غير عرابى ناظرًا للجهادية ، وينذرون بأنه إذا مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يرجع إلى منصبه كانوا غير مسئولين عما يحدث من الخلل [٢٧] ، وبدت خطورة هذا الإنذار من شخصيات الموقعين على التلغراف ، فإنهم يمثلون قوات الجيش والبوليس بالإسكندرية وهم : سعد بك أبوجبل قائمقام بوليس الإسكندرية ، وعلى بك داود قائمقام المستحفظين ،

---

(٢٤) يقول عرابى فى مذكراته المخطوطة (ص ٢٦٧) إن الذين حضروا هذا الاجتماع من العلماء الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الأزهر والشيخ أبو العلا الخلفاوى .

(٢٥) قدمت مطالب الدولتين فى شكل مذكرة .. وسميت المذكرة فى الصحف المصرية لائحة أو (نوتة) ، وكلمة (نوتة) مأخوذة من اللفظ الفرنسى Note ومعناها مذكرة .

(٢٦) الوطن عدد ٣ يونية سنة ١٨٨٢ .

(٢٧) الوطن عدد ٣ يونية سنة ١٨٨٢ .

والميرالاى مصطفى بك عبدالرحيم قائد الألاى الخامس ، والقائممقام سليمان سامى داود قائد الألاى السادس ، والميرالاى إسماعيل بك صبرى قائد ألاى المدفعية ، ومحمد كامل باشا وكيل وزارة الحربية ، فازداد الموقف حرجًا بإزاء هذه التهديدات ، واشتد هياج الخواطر ، وأعلن شريف باشا وغيره ممن يمكن أن يكلفوا تأليف الوزارة أنهم لا يقبلون البتة مهمة تأليفها ، واشتد حنق العرابيين على الخديو ، وقويت لديهم فكرة خلعه ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديو للائحة انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب فى جميع بلاد القطر مبلغًا عظيمًا ، وأخذ القلق فى النفوس مأخذًا جسيمًا ، فكثر اللغط وزادت بواعث الإيجاس والخوف ، ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات من العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديو هذا ، ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض اللائحة المشتركة المذكورة ، وإما عزل الخديو الذى قبل تدخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية »[٢٨] .

الاجتماع الخطير فى دار رئيس مجلس النواب

وفى غروب ذلك اليوم (٢٧ مايو) اجتمع النواب فى دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبار العلماء ، فعقدوا اجتماعًا حافلاً ، ثم جاءهم عرابى ، وهو فى شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم مهددًا متوعدًا كل من يناصر الخديو .

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط والجند ، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علناً ، ويهددون من يظهر له الولاء ، ويسمى عرابى هذه الليلة « ليلة أبوسلطان » ، وقد بلغ تهور العرابيين فيها أشد ما يكون ، إذ ألقى عرابى خطبة ملأها طعنًا فى الخديو وفى العائلة الخديوية ، ونادى بخلعه[٢٩] وختم خطبته بقوله : « من كان معنا فليقم ! » فحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط ، ولكن معظم النواب والملكيين لم

---

(٢٨) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ .

(٢٩) استجواب يعقوب سامى باشا . مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٢ ، ومحمود باشا فهمى المرجع نفسه ص ١١٥ ، والبحر الزاخر ، ج ١ ص ٢١٧ .

يقفوا ، فهددهم الميرالاى محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين ، وتبين من ذلك أن النواب لا يوافقون عرابى على خلع الخديو .

ولم يكتف عرابى بذلك ، بل هدد بمحاصرة سراى الإسماعيلية التى كان الخديو مقيمًا بها ، وأمر بإحضار ألاى خليل بك كامل لهذا الغرض ، وانتهى الاجتماع فى هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب إلى صفه . ولما رأى هو وطلبة ويعقوب سامى أن النواب لا يوافقونهم على إعلان خلع الخديو ، اكتفوا بالإلحاح فى بقاء عرابى وزيرًا للحربية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو فى ذلك ، وبالرغم من طلب عرابى هذه الوساطة فإنه أخذ يستكتب الناس عرائض بطلب استبدال الخديو وتعيين الأمير حليم باشا مكانه لإرسالها إلى الباب العالى ، وقد سئل البارودى فى ذلك أثناء محاكمة العرابيين فأجاب : « حصل كثير منها فى منزل أحمد عرابى ، وهذا معلوم مشهور »[٣٠] .

رواية عرابى عن الاجتماع

كتب عرابى فى مذكراته عن هذا الاجتماع ما يأتى :

« فى ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيت إلى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت إليه ومعى إخوتى : على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى ومحمد بك عبيد ، وغيرهم من الإخوان ، فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصًّا بأعضاء مجلس النواب ، ومعهم قاضى قضاة مصر الشيخ عبد الرحمن نافذ والشيخ عبد الهادى الإبيارى أمام المعية ، وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وأن الخديو يرفض اللائحة الثنائية ويأمر برجوعى إلى نظارة الجهادية والبحرية ، أو يعزل عزلا ، وفى أثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم : اعزلوا الخديو الذى دعا الأجانب للتدخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم »[٣١] فهذه الرواية تؤيد أن الغرض من الاجتماع هو خلع الخديو توفيق .

---

(٣٠) استجواب البارودى ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٤ — وورد ذلك أيضًا فى برقية سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ إذ قال فيها : « يجرى التوقيع منذ عدة أيام على عرائض للسلطان بطلب خلع توفيق ، والأمير حليم له الآن العدد الأكبر من الأنصار ، أما إسماعيل فإنه مستمر على مراسلة بعض الشخصيات البارزة » (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٨٧)

(٣١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ .

وكان الخديو قد أرسل تلغرافًا إلى الآستانة مساء الجمعة ٢٦ مايو ينبئ السلطان باستعفاء الوزارة ، فجاء الرد تلغرافيًا بتهنئته بحسم المشكلة ، ثم أرسل فى اليوم التالى (السبت) تلغرافًا آخر ينبئه بأن الجند غير راضين عما حدث وأن الوزارة فى استعفائها احتجت على مذكرة الدولتين ، فجاءه الرد من الباب العالى بأن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة تأتى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المشكلة ، وظل الضباط والجند فى ذينك اليومين متظاهرين معلنين عدم قبولهم مذكرة الدولتين ، معارضين فى إقصاء عرابى عن وزارة الحربية وإبعاده عن القطر المصرى ، مهددين متوعدين وقلق القناصل والأجانب عامة مما تؤدى إليه هذه المشادة بين الخديو والعرابيين ، وخشوا على حياة الأجانب أن يمسها خطر .

ففى يوم الأحد ٢٨ مايو قابل قناصل ألمانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا عرابى باشا وسألوه : هل يمكنه حفظ الأمن ؟ فأجابهم بأن الواجب توجيه هذا السؤال إلى الجناب الخديوى ، لأنه عزم على الترؤس على الجيش ، فقالوا له : ومع ذلك ففى يدك زمام الجيش ، فقال : «إذا كان هذا ظنكم فأتعهد بحفظ الراحة والأمن فى القاهرة وفى جميع البلاد المصرية فى الوجه البحرى والقبلى وفى السودان[٣٢] وإزالة أى اضطراب يمكن وقوعه ، وأنه مع الجند متكفلون بالراحة .

إعادة عرابى إلى وزارة الحربية

وقابل سلطان باشا الخديو فى ذلك اليوم بسراى الإسماعيلية ، وتحدث معه مليًا فى شأن الخلاف وإيجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا إلى الاتفاق على مقابلة الخديو ورجائه إبقاء عرابى باشا وزيرا للحربية ، لكى لا يضطرب حبل النظام ، فذهب وفد من النواب مؤلف من سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا أباظة إلى سراى الإسماعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظرًا للجهادية » ، فأصر الخديو أولا على رفض هذا الطلب ، وبعد المخابرات العديدة وتوسط سلطان باشا أجابهم الخديو إلى طلبهم : « بما أنكم أتيتم طالبين تقليد نظارة الجهادية لسعادة عرابى باشا حيث أنكم تظنون أن هذا التعيين يساعد على حفظ النظام ، فلا مانع من إجابتكم » .

وأصدر الخديو أمراً إلى عرابى فى ذلك اليوم (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ - ١١ رجب سنة

(٣٢) تأمل فى هذا ، ولاحظ أن الثورة المهدية فى ذلك الحين كانت فى شدتها والحكومة لاتفكر فى إخمادها ولاتقدر خطورتها .

١٢٩٩ هـ) بإعادته إلى وزارة الحربية ورياسة الجيش ، وهذا نصه :

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ، ولكن مراعاة لحفظ الراحة وا[illegible] استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا بما ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب [illegible] مقتضى إرادتنا »[٣٣] .

عاد إذن عرابى إلى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة وظلت الن[illegible] قلقة تترقب ما تتمخض عنه الحوادث ، واتجهت أنظارهم إلى مقدم الوفد العثمانى ظانين أ[illegible] يفلح فى حل هذه المشكلة .

وأصدر عرابى منشورًا إلى وزارة الداخلية فى أول يونية سنة ١٨٨٢ (١٥ رجب ١٢٩٩ هـ) بتكفله بالمحافظة على الأمن العام[٣٤] .

وبقى عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شئون الحكومة كافة ، وفى غضون ذلك طلب [illegible] إلى الخديو إنفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتي[illegible] (الإمدادية) فأجابه الخديو إلى طلبه ، وصدر أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود .

وعطلت وزارة الداخلية جريدة الأهرام (وكانت تصدر بالإسكندرية) لمدة شهر ، وج[illegible] (المحروسة) وكانت أيضاً تصدر بالإسكندرية لمدة ثلاث أشهر ، لما نشرتاه من الأنباء « المث[illegible] للأفكار »[٣٥] وأعلن صاحب المحروسة فى عددها الأخير عزمه على إصدار جريدة (ال[illegible] الجديد) التى كان يحمل رخصتها من قبل ، ولكن وزارة الداخلية أصدرت أمرها إلى مح[illegible] الإسكندرية بمنع نشرها بحجة أنه لم يقدم التأمين عن جريدة العصر الجديد[٣٦] .

وأراد صاحب (الأهرام) إصدار جريدة أخرى تسمى (الوقت) فمنعت الوزارة نشرها [illegible] عدم تقديم ضمانة عنها[٣٧] .

---

(٣٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو سنه ١٨٨٢ .

(٣٤) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢ .

(٣٥) الوقائع المصرية عدد أول يونيه ١٨٨٢ .

(٣٦) الوقائع المصرية عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢ .

(٣٧) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢ .

موقف الدول

ظلت انجلترا مشتركة مع فرنسا فى موقفها حيال مصر حتى حضور الأسطولين ، وقد ظهر اشتراكهما فى العمل فيما وقع من الأحداث السابقة ، كوضع الرقابة الثنائية ، ثم المظاهرة البحرية الأولى التى وقعت فى أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى أدت إلى سقوط وزارة شريف باشا ، وتقديم المذكرة الأخيرة التى أدت إلى استقالة وزارة البارودى ، على أن انجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقًا لأغراضها الاستعمارية ، ولم يخف اللورد جرانفيل Granville هذه النية عن الحكومة الفرنسية ، فقد ابلغ المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا بما يأتى :

« إننا كنا سعداء بالأمس إذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول إلى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هى الحالة الآن »[٣٨] .

وصرح السير إدوار مالت قنصل انجلترا العام فى مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « أنه لا يعتبر نفسه مقيدًا بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة فى مذكرة ٢٥ مايو »[٣٩] .

وبدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الإنجليزى تظهر بمظهر فعلى فيما بعث به أميرال الأسطول البريطانى إلى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه إحدى بوارج الأسطول ، ويطلب إرسال بوارج أخرى ، فلبت الحكومة طلبه ، ودل هذا العمل على نية انجلترا فى احتلال مصر .

وفكر المسيو دى فريسينيه أنه يستطيع إنقاذ الموقف بدعوة الدول إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فعرض فى ٣٠ سنة مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوروبية الكبرى عقد هذا المؤتمر ، فلم تتردد انجلترا فى قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل Granville وزير خارجيتها بإعلان قبولها ، إذ كان يعتقد أن السياسة الإنجليزية لا يصعب عليها أن تبتدع الحوادث التى تستسيغ بها تدخلها المنفرد فى مصر .

---

(٣٨) كوشرى ، المركز الدولى لمصر والسودان ص ١٠٧ .

(٣٩) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٥ .

وصول الوفد العثمانى الثانى

قلنا إن السلطان أجاب الخديو على رسالته عن هياج الضباط بأنه باعث إليه بلجنة للنظر فى المشكلة ، ففى اليوم الثانى من شهر يونية سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمدًا عثمانيًّا ساميًا للحضور إلى مصر ، وعهد إليه برياسة وفد أرسله السلطان إلى مصر لمعاجلة الحالة فيها ، وكان هذا جواب الحكومة التركية على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية ، فقد كان ظنها أن حضور « مندوب شاهانى » يغنى عن عقد مثل هذا المؤتمر ، ويكفى لإعادة السلام والوئام فى مصر ، وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر ، فبينما كانت انجلترا تعمل على التدخل الحربى فى مصر ، وترسل أسطولها تمهيدًا وتأييدًا لهذا التدخل ، فإن الحكومة التركية توهمت أن مجرد إيفادها مندوبًا ساميًا كدرويش باشا يعيد الأمور إلى نصابها فى مصر ، ويحول دون تدخل انجلترا ، وتوهمت أن عدم اشتراكها فى المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبرم أمرًا فى المسألة المصرية .

كان هذا هو الوفد العثمانى الثانى الذى جاء مصر فى أثناء الحوادث العرابية ، والوفد الأول هو الذى حضر فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة على نظامى باشا كما تقدم بيانه (ص ١٥٨) .

ويهمنا أن نقرر بأن كلا الوفدين لم يحضرا بنية خالصة نحو مصر ، بل حضرا للمظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا فى القطر المصرى ، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع فى فض الخلاف بين الخديو والجيش ، أو فى إنقاذ مصر من مطامع انجلترا .

جاء الوفد العثمانى الثانى برياسة درويش باشا فى الوقت الذى اكتمل فيه عدد البوارج الإنجليزية والفرنسية فى مياه الإسكندرية ، وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لإفهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بصفته مندوبًا عن السلطان لا يمكن أن يؤثر فى الموقف شيئًا بإزاء تلك المدافع الضخمة الفاغرة أفواهها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر الفارغة التى يحاط بها ، ولا يهمه قبل كل شىء إلا الرشا والأموال التى يتطلع إليها .

كل ما فعلته تركيا إذن تجاه حضور الأسطولين الإنجليزى والفرنسى أن أوفدت درويش باشا المذكور ، ثم أرسلت قبل وصوله إلى مصر تلغرافًا فى ٥ يونية بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية فى لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات فى حصون الإسكندرية

على نية تهديد الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها إذا كانت جارية ، ثم أردف ذلك بتلغراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد ، وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، إذ بنى على ما زعمه الأميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول ، فكان ذلك السبب المنتحل باعثًا لتركيا فى طلب الكف عن هذه التجهيزات ، ورأى عرابى إزاء هذا الإلحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل إلى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونية سنة ١٨٨٢ خلاصته : « أن هذه التجهيزات إنما هى ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها فى وقت من الأوقات ، وأنها لم تكن لقصد سيئ ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدها بدوام الترميم والتصليح ، ونوه فى النهاية إلى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الأمة المصرية وإزالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الأسطول الإنجليزى فى المياه المصرية وإجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه وأخذه مقاسات أعماق المياه واقتراب السفن الإنجليزية من الشواطئ أمام الاستحكامات ، وأن هذه الإجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيجت أفكار الأمة المصرية وأحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فإنه حرر بوقف الترميمات المذكورة ، رجاء عودة الدونانمة الإنكليزية[٤٠] ، وقد وقفت أعمال الترميم من ذلك الحين .

وإنك لترى فى موقف تركيا حيال مصر إحراجا ظاهرا لها ، فإن كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الإنجليز ، ومع ذلك فإن الحكومة التركية لم تتحرك إلا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالحصون ، وكان هذا الطلب تأييدا ظاهرا للسياسة الإنجليزية ، ولم يكن إيفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصيب إلا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئا .

وصل درويش باشا إلى الإسكندرية يوم ٧ يونية سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطانى (عز الدين) ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين إلى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والمأمورين ، وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا[٤١] ، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه إلى ناحيته ، وبدا هذا التزاحم منذ وصل الوفد إلى الإسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتى يصحبه حسن حلمى باشا من

(٤٠) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢ .

(٤١) المونيتور إجبسيان عدد ٨ يونيه سنة ١٨٨٢ .

أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ، وأرسل عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين فى أثناء المقابلة ، ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسراى رأس التين ، وفى اليوم التالى (الخميس ٨ يونية ١٨٨٢) ركبوا قطارًا خاصًّا أقلهم إلى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد أحمد البدوى ، يتبركون بزيارته ، ثم استأنفوا السفر إلى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسراى الجزيرة التى أعدت لإقامتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا إلى سراى الإسماعيلية ، فقابلهم الخديو بالترحاب ، ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسراى الجزيرة[٤٢] على أن الخديو لم يكتم عن درويش باشا استياءه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجته فى الخطاب حين قابله بسراى الإسماعيلية ، فتظاهر درويش باشا أنه جاء لتثبيت سلطة الخديو .

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرابيين) أنه معه ، فمن مظاهر تأييده للعرابيين أنه طلب نحو مائتى نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم وإخلاصهم للذات الشاهانية ، وطلب لعرابى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، فكان هذا علامة على رضاء الآستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى إلى الانضمام علانية للخديو ، وذلك بتأثير الرشوة التى نالها منه ، فقد منحه توفيق باشا رشوة قيمتها خمسون ألف جنيه[٤٣] ، وظهر تحول درويش باشا إلى جانب الخديو من نصحه لعرابى بالذهاب إلى الآستانة ليقابل السلطان ، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية وإكرام . . وقد فطن عرابى إلى عواقب هذه النصيحة ، وأنه قد لا يعود من الآستانة إذا هو ذهب إليها ، فاعتذر للمشير العثمانى بأن الأمة لا تسمح له بمغادرة البلاد ، والنصيحة وإن كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ، ولكنا نعتقد أن رحيل عرابى فى تلك الآونة كان خيرًا من بقائه فى مصر ، ومهما تكن عواقب رحيله عنها فإنها تهون إلى جانب ما حل بمصر وبعرابى ذاته من الكوارث بعد ذلك .

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ،

---

(٤٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ يونية سنة ١٨٨٢ .

(٤٣) جون نينيه . عرابى باشا ص ٩٢ ، ويقول بلنت فى كتابه (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٢٢٦ أنه قدم له عدا هذه الرشوة هدايا بمبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه .

يكفى أن تذكر أنه لم يكد يمضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الإسكندرية المشئومة . وذلك فى يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، فكانت إعلانًا رهيبًا بإخفاق مهمة المندوب العثمانى ، وقد حضر ضرب الإسكندرية يوم ١١يولية ، ثم انقلب إلى الآستانة فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ ، دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث .

* * *

الفصل الثانى عشر

مذبحة الإسكندرية

(١١ يونيه سنة ١٨٨٢)

الموقف السياسى بعد استقالة وزارة البارودى

كانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شرًّا مستطيرًا من مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة إلى أخرى ، والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب ، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب المنتظرة ، فمصدر الاضطراب هو فى مجىء الأسطولين ، لا فى استقالة وزارة البارودى فى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ماكانت لتحدث فى البلاد حدثا لو وقعت فى ظروف عادية ، فلم أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين فى الإسكندرية ، لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، إما بإعادة وزارة البارودى ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر ، ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، إذ كان مجيئهما مظهرًا للتهديد والوعيد ، فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتًا ، ثم اضطر أن يعيد عرابى باشا إلى وزارة الحربية خوفًا من انقضاض الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الأخرى شاغرة .

وأخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم إلى الإسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منها ، فغصت مدينة الإسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الأقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج ، لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهلين إذا نشبت الحرب ، بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود الأسطولين فى مياه الإسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية وإصرارهما على إجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزًا لاعتداء الدولتين الأوروبيتين على استقلال البلاد ، وكان مفهومًا أن الدولتين إنما تنطقان بلسان الدول الأوروبية جمعاء ، فكان

بديهيًّا أن يسخط المصريون على الدول الأوروبية وعلى رعاياها فى مصر، وهذا السخط له كل البواعث التى تسوغه ، لأنه ليس مطلوبًا من أمة ترى نفسها هدفًا لاعتداء الدول الأجنبية أن تحبو رعايا تلك الدول بالعطف أو تتولاها بحسن الرعاية ، ولم تكن عواطف الجاليات الأجنبية فى الإسكندرية وغيرها مشوبة بروح الود والعطف نحو مصر، بل كان الأوروبيون عامة يبغون وقوع البلاد تحت السيطرة الأوروبية والاحتلال الأجنبى، لذلك كانت مظاهر الود بادية منهم نحو البوارج الحربية الراسية فى مياه الإسكندرية ، ولم يكتفوا بمجرد إظهار هذا الشعور علنًا ، بل أخذوا يستعدون هم ذاتهم للحرب والقتال ، وعقد قناصل الدول فى الثغر بدعوة المستر كوكسن قنصل انجلترا عدة اجتماعات سرية تشاوروا فيها فى تأليف قوة دفاع أوربية فى الإسكندرية ضد الأهلين ، واتفقوا على حشد عدد كبير منهم وإمداد هذه القوة بوسائل الحرب من السلاح والميرة والذخيرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال ، واستشاروا فيما اتفقوا عليه قواد الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ، فوافقوهم على مشروعهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يعرضوا الأمر أيضاً على وكلاء الدول السياسيين (القناصل الجنرالية) ، وكان معظم هؤلاء مقيمين فى القاهرة ، فكتب إليهم قناصل الإسكندرية ينبئونهم بما عزم عليه الأوروبيون فيها ، وأوفدوا إليهم المسيو بودتكى قنصل السويد والنرويج فى الثغر ليتفاوض وإياهم فى هذا الصدد ، فلم يلق المشروع موافقة وكلاء الدول ، بحجة أنه يستلزم استعدادات كبيرة ، إذ أنه يقتضى تجنيد ثلاثة أو أربعة آلاف من الأوروبيين وتزويدهم بالسلاح والميرة ، وليس ذلك فى الأمور الهينة ، وفى إعداد هذه القوة ما يبعث فى ذاته على إثارة خواطر الأهلين وحملهم على الهياج ، وكتب وكلاء الدول إلى قناصلهم بالإسكندرية يحذرونهم مغبة الاشتراك فى هذا العمل ويدعونهم إلى اجتنابه والاكتفاء بالمساعدة التى يمدهم بها الأسطولان عند الحاجة إلى حماية رعاياهم .

على أن اتفاق وكلاء الدول على مجانبة تأليف قوة دفاع أوروبية منتظمة لم يمنع الجاليات الأوروبية من أن تستعد للحرب ، فاقتنى معظم أفرادها الأسلحة النارية ، واستعدوا فعلا للقتال ، « ووردت على دار القنصلية الإنجليزية كمية وافرة من الأسلحة والذخائر ، وعلم الضباط بذلك ، فهاجت الأفكار وتوجس الناس شرًّا »[1] وكان الأهلون من ناحيتهم يلمحون شيئًا من هذه الاستعدادات أو يسمعون بها ، فتطير الإشاعات بأن الحرب لاشك ناشبة (وقد شبت فعلا بعد

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٣ .

بعد ذلك) ، فكان هذا مدعاة إلى اشتداد عوامل الفتنة وهياج الخواطر ، وأصبح الجو مهيئًا لوقوع القلاقل والمصادمات بين الفريقين لأوهى الأسباب .

رواية المذبحة

فلما كان يوم الأحد ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالطيين من رعايا الإنجليز وأحد الأهلين يدعى (السيد العجان)[٢] كان المالطى هو البادئ فيه بالعدوان ، فقد كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالطى وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة إلى أخرى ، وانتهى تطوافه إلى حانة (خمارة) قريبة من قهوة القزاز[٣] بالقرب من مخفر اللبان بآخر شارع السبع بنات[٤] فطالبه الوطنى بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد ، فجادله فى قلة القيمة ، فما كان من المالطى إلا أن شهر سكينًا طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها .

وقع هذا الحادث فى الزقاق الكائن خلف (قهوة القزاز) ، فهرع رفاق القتيل إلى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فر إلى أحد المنازل المجاورة ، وأخذ المالطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلين من الأبواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح ، فثارت نفوس الجماهير تطلب الانتقام لمواطنيهم ، وتحركت طبقة الرعاع للاعتداء على الأوروبيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم فى الطرقات أو فى الدكاكين ويوسعونهم ضربًا ، وكان سلاحهم فى هذه المعركة العصى والهراوات ليس غير ، وانبث الرعاع فى المدينة يستنفرون الناس للقتال منادين : « جاى يامسلمين ! جاى ! بيقتلوا إخواننا »[٥] ، ويقتلون من يلقونه من الأفرنج ضربًا بالعصى والهراوات ، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات ، وامتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الإبراهيمى وإلى شارع الهماميل وشارع

---

(٢) شهادة حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية . مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٣٧ .

(٣) لاوجود لها الآن ، ومكانها بآخر الشارع المسمى شارع بحرى بك عند ملتقاه بشارع إبراهيم الأول الذى هو امتداد شارع السبع بنات ، وفى مكانها ساحة وفى وسطها ساعة عمومية مركبة على عمود .

(٤) يبتدئ شارع السبع بنات من ميدان محمد على (المنشية) وينتهى عند ملتقاه بشارع بحرى بك قبيل مخفر اللبان ثم يستمر باسم شارع إبراهيم الأول .

(٥) ذكرها جون نينيه بنطقها العربى فى كتابه (عرابى باشا) وكان نينيه شاهد عيان للحادثة .

المحمودية وجهة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية (رأس التين) وغيرها من الشوارع التى يقطنها الأوروبيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الإنجليزية والفرنسية ، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين ، فقتل من الجانبين خلق كثير .

وإذ كان البادئ بالعدوان أحد الرعايا الإنجليز (المالطيين) وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار إلى منزل يسكنه مواطنوه ، فقد أرسل قسم اللبان إلى المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر لإيفاد أحد موظفى القنصلية لكى يخرج المعتدى من ذلك المنزل ، فحضر المستر كوكسن بنفسه أثناء الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحًا بليغًا ، وجرح أيضا فى ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل إيطاليا ، فكانت إصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة .

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رياسة قومسيون تحقيق الجمرك بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفى الضبطية نبأ الشجار الذى وقع بين الوطنى والمالطى ، وكان ذلك فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاءه بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجسمها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض فى منزله ، فذهب بنفسه إلى جهة الواقعة بشارع السبع بنات ، وهنالك أدرك خطورة الفتنة ، ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين ، فطلب من إسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالإسكندرية إرسال المدد من الجند لوقف الهياج ، فتباطأ الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس الذى كان مرابطًا برأس التين والقائممقام سليمان سامى داود قائد الألاى السادس الذى كان بباب شرقى فى إرسال الجند ، ولم يحضروا إلا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون رهيب ، إذ لزم الناس بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ، وانقضى الليل والناس فى وجل وفزع .

إحصاء القتلى والجرحى

اختلفت الروايات فى تقدير القتلى والجرحى من الجانبين ، فصاحب « مصر للمصريين » قدر القتلى بثلثمائة من الجانبين[٦] ، ويقول المسيو جون نينيه : إن عدد القتلى جميعا ٢٣٨ ، منهم ٧٥

(٦) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٥ ص ٥ .

من الأوروبيين و ١٦٣ من الأهلين[٧] ، والمسيو جون نينيه كان بالإسكندررية يوم وقوع المذبحة ، ويظهر أن هذا الإحصاء هو الذى أخذ به الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، إذ قال : إن عدد القتلى من الوطنيين ١٦٣ قتيلا ، عدا من حملهم رفاقهم سرًّا ، و٧٥ من الأوروبيين[٨] ؛ على أننا نعتقد أن فى كلا الإحصاءين مبالغة ، وأن الإحصاء الصحيح دون هذا العدد ، فقد ألف قناصل الدول فى الثغر غداة الحادثة لجنة من الأطباء الأجانب لمعالجة الجرحى ، وإحصاء عددهم وعدد القتلى ، فقاموا بمهمتهم ، وقدموا تقريرا أثبتوا فيه أن عدد القتلى من الجانبين ٤٩ قتيلا ، منهم ٣٨ من الأجانب والباقون من الأهلين ، وأن عدد الجرحى ٧١ ، منهم ٣٦ من الأجانب ، و ٢٣ من الوطنيين ، واثنان من الأتراك[٩] ، ويقرب من هذا الإحصاء تقدير حسن بك صادق وكيل ضبطية الإسكندرية ، فقد قدر عدد القتلى من ٤٥ إلى ٥٠ قتيلا[١٠] ، ولاشك أن إحصاء اللجنة الطبية الأوروبية أدعى إلى الثقة وأقرب إلى الحقيقة ، لأنه مبنى على مشاهدات الأطباء وفحصهم عن حالة القتلى والجرحى .

اجتماع القناصل بالإسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدراعة الإنجليزية (انفنسبل) وقد عهد إليه الأميرال سيمور أن ينوب عن المستركوكسن فى إدارة القنصلية عقب إصابته فى الحادثة ، وحضر الاجتماع محافظ المدينة ، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لإعادة النظام وتهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالإسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن ، على ألا يتدخل الأسطولان فى الأمر ، فطلب القناصل من قائدى الأسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة[١١] ، ولكن بعض الزوارق الإنجليزية شوهدت فى منتصف الليل قادمة من إحدى بوارج الأسطول ترسو علي شاطئ الميناء الشرقى ، وكان مجيئها تنفيذًا لتعليمات الأميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة (سوبرب) من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى وأن ترسل

---

(٧) كتاب عرابى باشا للمسيو جون نينيه ص ١٢٦ .

(٨) تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٤٨ .

(٩) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦ .

(١٠) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٨ ص ٣٨٧ .

(١١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج٢ وثيقة رقم ٤٥ (رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية إلى وزير خارجية فرنسا) .

بعض الزوارق إلى البر لنقل النساء والأطفال إلى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة ، إذ رأوا فى حضور الزوارق الانجليزية إلى البر ما يدعو إلى هياج الجمهور والجند ، فوعد نائب القنصل البريطانى بإبعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الأول على ذلك .

وقع النبأ فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تلغرافيًّا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفًا عظيمًا ، ولما ذاعت أخبارها فى العاصمة مساء يوم ١١ يونيه ، قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية ، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة ، وكانت ضربة موجهة إلى العرابيين ، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمن قد انفلت من أيديهم ، وأنها تتخذ حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى إلى وزارة الحربية ، وتعهد بكفالة الأمن والنظام .

وكانت هذه المذبحة نذيرًا للعرابيين بأن البلاد قادمة على خطر كبير ، إذ لم يكن خافيًا أن السياسة الإنجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها ، تحقيقًا لأغراضها فى مصر ، ولكن العرابيين لم يقدروا العواقب حق قدرها ، وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاة الأمور فى العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الأجانب وأموالهم فى البلاد ، وقررت الحكومة مساء يوم ١١ يونيه إيفاد لجنة إلى الإسكندرية للنظر فى أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها ، ألفت من : يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، وبطرس باشاغالى وكيل الحقانية ، ومن ياور الخديو ، وياور درويش باشا ، ومندوبى القناصل ، وأسندت رياستها إلى محافظ الإسكندرية .

اجتماع فى سراى عابدين

وعقد الخديو اجتماعًا فى سراى عابدين صبيحة يوم الإثنين ١٢ يونيه ، حضره محمد شريف باشا ، ودرويش باشا المندوب العثمانى ، وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم ، فجرت المباحثة فى هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الإسكندرية ، فاستقر الرأى على إعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة ، التى تكفل إعادة الأمن إلى نصابه ، وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم ، ومن

أهم هذه الضمانات امتثال عرابى باشا لأوامر الخديو ، فدعى عرابى إلى حضور الاجتماع ، وخوطب فى الأمر ، فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر ، كالاجتماعات العامة ، وانعقاد الجمعيات ، وإلقاء الخطب ، ونشر المقالات المهيجة ، وأبان أن فى مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن ، وإقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو بإصدار الأوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر ، وقال درويش باشا أنه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية ، بأن يشترك مع عرابى فى إنفاذها ، ويشاركها المسئولية فى هذا الصدد ، فاكتفى وكلاء الدول ظاهرًا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع .

وإنفاذًا لهذه العهود أصدر الخديو أمرًا إلى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة ، والإسكندرية ، والأقاليم بزيادة الدقة ، والسهر على الأمن العام[١٢] .

وأصدر الخديو أمرًا بهذا المعنى إلى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابى فى ذلك اليوم إعلانًا بدعوة الجمهور إلى الإخلاد إلى السكينة والطمأنينة ، وأذاع أمرًا آخر وجهه إلى قواد الجيش وضباطه ، وغيرهم. يدعوهم إلى بذل أقصى جهودهم لإقرار الأمن والراحة والنظام، وزادت الحكومة قوات الجيش فى الإسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين ، فأنفذت إليها الألاى الثانى ، والألاى الرابع ، وعهدت بقيادتها إلى طلبة باشا عصمت الذى صار من ذلك الحين قومندانًا عامًّا لقوات الجيش فى الثغر.

لجنة التحقيق والقناصل

سافر أعضاء لجنة التحقيق من العاصمة إلى الإسكندرية بقطار خاص ، ليلة الإثنين ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢[١٣] ، يصحبهم طلبة باشا عصمت ، فبلغوها الساعة الثالثة ، بعد منتصف الليل[١٤] ، وفى الساعة السابعة ، من صبيحة يوم ١٢ يونيه ، انعقدت فى دار المحافظة جمعية ، حضرها المحافظ (عمر باشا لطفى) ، وأعضاء لجنة التحقيق ، الموفدة من العاصمة ، وكبار ضباط الجيش ، وقناصل الدول فى الثغر.

وافتتح (عمر باشا لطفى) الاجتماع بذكر خلاصة ما دار بينه وبين نائب القنصل الإنجليزى ،

---

(١٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يونية سنة ١٨٨٢ .

(١٣) المونيتور إجبسيان عدد ١٢ يونية سنة ١٨٨٢ .

(١٤) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ .

والقناصل الآخرين من الحديث ، فى الليلة الماضية . ثم أفضى إلى المجتمعين بما اتخذه من التدابير لإعادة الأمن إلى نصابه ، ولاحظ أن الكابتن مولينو ، نائب القنصل الإنجليزى قد وعده بالأمس أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج الإنجليزية من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق قد جاءت الشاطئ فى الساعة الخامسة ، من صبيحة اليوم (١٢ يونيه) خلافًا لوعده ، فتعلل الكابتن « مولينو » بأنه أرسل إلى الأميرال « سيمور » كتابًا على أثر ما لاحظه المحافظ أمس ، يرجوه فيه أن يأمر بإبعاد الزوارق ، ولكن المواصلات كانت متعذرة ليلا ، فتأخر تنفيذ الأوامر فى هذا الصدد ، وقال : إن الغرض من ارسال الزوارق ، هو نقل النساء والأطفال إلى البوارج الإنجليزية .

ثم تشاور المجتمعون فى اتخاذ التدابير الفعالة ، لمنع وقوع الفتن ، فتعهد كبار الضباط بالمحافظة على النظام ، بشرط ألا يتدخل الأسطولان فى الأمر ، فأجاب قنصل فرنسا بأنه حين تعهد الضباط بمثل ذلك فى الليلة الماضية وأظهروا أنهم قادرون على ضبط الأمن ، وراغبون فى ذلك ، اتفق مع الأميرال الفرنسى على عدم التدخل ، وصرح نائب القنصل الإنجليزى بمثل ذلك ، فوقع القناصل جميعًا بيانًا ، أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ونصحوا فيه لرعاياهم ، بالتزام الهدوء والسكينة [١٥] .

وطلب المحافظ أيضًا من الضباط الحاضرين أن يتعهدوا بضبط الأمن والمحافظة عليه ، وأن يكونوا مسئولين عن ذلك ، فتعهدوا بذلك ، وصرحوا بأنهم مسئولون عن صيانة أرواح الأجانب .

ونهض يعقوب باشا سامى وكيل وزارة الحربية ، وخاطب الضباط قائلا : « يجب عليكم أن تحافظوا على القناصل ورعاياهم ما دام فى عروقكم قطرة دم » ، فأجاب الضباط بأنهم يعتبرون هذا أمرًا واجبًا عليهم .

ثم دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لإلقاء القبض على كل أوروبى يطلق النار على الأهلين أو الجنود ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوبًا ، يعهد إليه مرافقة رجال البوليس المصريين إلى منزل كل أجنبى يطلق على الأهلين للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه ، واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة إلى قواصى القنصليات أو معتمديها ، وقد رضى القناصل بذلك ، لكن الكابتن « مولينو » تعلل بأنه لا يستطيع الارتباط بهذا العهد لغياب القنصل الإنجليزى ، غير أنه يعتقد أن القنصل يوافق عليه .

(١٥) رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية إلى وزير خارجية فرنسا ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ .

وتقرر فى هذا الاجتماع أن يزاد عدد الخفراء ليلا ، وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس فى المحافظة على الأمن ، وطلب القناصل من الضباط منع الأهالى من الاحتشاد جماعات فى الشوارع الآهلة بالأجانب ، فتعهد الضباط بذلك .

كان لهذه التدابير أثر حاسم فى إعادة النظام ، وضبط الأمن ، وسادت السكينة تمامًا فى غداة يوم الحادثة ، وكتب قنصل فرنسا فى الثغر ، فى ١٣ يونيه يقول :

« لا أتوقع حدوث اضطرابات جديدة على شرط عدم إثارة سخط الجيش ، وسلوك المحافظ (عمر باشا لطفى) يستحق أعظم الثناء ، وكل ما يؤخذ على السلطات المصرية أن الأوامر بنزول الجيش كانت متأخرة ، أضف إلى ذلك أن مأمور الضبطية (السيد بك قنديل) لم يخرج من منزله يوم الحادثة معتذرًا بأنه مريض ، ولو حضر لما منع حضوره شيئًا مما وقع »(١٦) .

انفراط عقد اللجنة

لكن لجنة التحقيق لم تستمر فى عملها ، بل انحلت وانفرط عقدها ، لأن قنصل انجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها فى مهمتهم ، لما تذرع به من اتهام أعضائها بالتحيز ، ومحاولة تبرئة الوطنيين من تبعة الحوادث التى وقعت يوم ١١ من يونيه سنة ١٨٨٢ ، واعتزم المسيو سنكفكس ، قنصل فرنسا انتهاج هذه الخطة بعد الانتهاء من أخذ أقوال بعض الجرحى .

وكان الغرض من هذه التدابير الحيلولة دون تهدئة الخواطر ورجوع الأمور إلى نصابها ، وقد اقترنت بإشاعات أذاعها المتصلون بالقنصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول .

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التى يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة فى مصر ، وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق البوارج الإنجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد ، وفى هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلين . ومن هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد ، فأخذ القاطنون منهم

(١٦) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ .

بالإسكندرية يهاجرون منها بحرًا ، والأجانب فى القاهرة والأقاليم يفدون إلى الإسكندرية للإقلاع منها إلى الخارج ، وبدأ رحيل الأوروبيين عن البلاد فى اليوم التالى لمذبحة الإسكندرية ، وكثرت جموعهم النازحة فى الأيام التالية ، ونزل المهاجرون منهم إلى السفن التى كانت راسية فى الميناء ينتظرون أن تقلع بهم ، وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونية سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين فى البواخر والسفن الشراعية ، ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحدًا منهم فى النزول إلى البحر ، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم ، وامتلأ الميناء بالسفن المقلة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة فى الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ٢٨ يونية ٣٢,٠٠٠ [١٧] ، وبلغ عددهم ستين ألفا قبيل ضرب الإسكندرية [١٨] ، فكان هذا السيل المتدفق نذيرًا بما يتمخض عنه الجو من الأحداث الجسيمة .

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا إليهم بأنهم يتوقعون حدوث وقائع أشد هولا من مذبحة يوم ١١ يونية ، وأن الحرب وشيكة الوقوع ، فسارعوا إلى الهجرة ، وأعدت كل دولة سفنًا لنقل رعاياها ، فهرع الفقراء والمعوزون إلى النزول إليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم فى البواخر المعتادة ، وتسلل الأوروبيون من كل ناحية فى القطر المصرى قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم فى البلاد إلا نفر قليل .

سفر الخديو إلى الإسكندرية

وزاد الناس شعورًا بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة إلى الإسكندرية ، فقد اعتزم السفر إليها عقب حادثة يوم ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، وحجته الظاهرة تهدئة الخواطر فيها ، فسافر يوم الثلاثاء ١٣ يونية ، وودعه على المحطة عرابى باشا وزير الحربية ، وقبل أن يتحرك القطار عهد إلى عرابى مراقبة أحوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه فى سفره درويش باشا المندوب العثمانى .

لم يكن انتقال الخديو إلى الثغر متوقعًا بهذه السرعة ، بل كان مجيئه على غير انتظار ، ولعله توقع ما كانت تتمخض عنه الأيام من وقائع الحرب والقتال ، فجاء الإسكندرية ليكون بعيدًا عن

---

(١٧) بيوفيس ، الفرنسيون والإنجليز فى مصر ص ١٢٩ .

(١٨) جون نينيه ، عرابى باشا ص ١٦٢ .

العاصمة التى تركزت فيها قوة العرابيين ، أو لعله أراد أن يكون على مقربة من الأسطولين الإنجليزى والفرنسى بالإسكندرية ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين : «كانت رغبة الخديو متجهة منذ وصول العمارة الإنجليزية الفرنسية إلى الالتجاء إلى الإسكندرية ليكون قريبًا من مدافعها ، وعبثًا أريد إقناعه بأن مركزه يجب أن يكون على رأس حكومته قريبًا من وزرائه ليتسنى له توجيه أفكارهم ، وعلى الأخص ملاحظتهم ، ولكن مذبحة الإسكندرية كانت له فرصة يحقق فيها رغبته . وقد زعم أنه قصد إليها بحجة تدارك الخطر مع أن النظام كان قد عاد إلى نصابه »[19] ، وما ذكره دى فريسينيه عن رغبة الخديو فى مغادرة العاصمة منذ مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ظاهر أيضًا من برقية المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى المسيو دى فريسينيه ذاته فى ١٨ مايو إذ يقول : « إن أهم مسألة مستعجلة فى الوقت الحاضر هى إقناع الخديو بعدم السفر إلى الإسكندرية ، فإن هذا السفر يشبه أن يكون فرارًا ، وتركه العاصمة فى الوقت الحاضر معناه العدول عن العودة إليها »[20] .

وصل الخديو إلى محطة الثغر فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وسار إلى سراى رأس التين بين صفين من الجنود ، وأطلقت المدافع تحية له ، وكان كثير من الأهلين يجهلون نبأ قدومه ، فاضطربت أسماعهم من دوى المدافع ، وظنوا بداءة ذى بدء أنها نذير الحرب والقتال ، ثم علموا أنها تحية القدوم للخديو ، فسكنوا ، ولكن لم تسكن هواجسهم ولم يهدأ لهم روع ، وقابلوا حضوره بالفتور ، ولما استقر به المقام فى سراى رأس التين ، جاءه قناصل الدول يزورونه ، فأبدى لهم أسفه الشديد من وقوع حوادث الإسكندرية ووعدهم أن يبذل كل جهده وعنايته لإخماد الفتنة ، وخاطبهم درويش باشا بهذا المعنى ، وأضاف إليه أنه واثق من حسن نية رجال الجيش ، وأنه على يقين أنهم يحافظون على الأمن والنظام ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، غير أن الخديو لم يشاطره هذا الرأى ، فأسرّ إلى السير أوكلن كولفن المراقب المالى الإنجليزى أنه لا يثق بإقرار الأمن والسكينة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا قد انتهت بالإخفاق ، وأنه لا يرى بدًّا من وجوب مجىء جنود عثمانية لإعادة الأمن والنظام ، فكان لهذا التصريح وقع شديد فى النفوس ، وزاد الخواطر قلقًا على مصير البلاد .

---

(١٩) دى فريسينية ، المسألة المصرية ص ٢٧٣ .

(٢٠) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١١٥ .

من المسئول عن مذبحة الإسكندرية ؟

لاشك أن حضور الأسطولين الإنجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث يوم ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطر ، وأوغر صدور المصريين على الأوروبيين عامة ، لما فى مجيئهما من معنى التحدى والعدوان ، كما أنه أغرى الأوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الأسطولين إنما جاءا لحمايتهم وإذلال المصريين ، وفى ذلك يقول المسيو جون نينيه John Ninet وهو شاهد عيان لهذه الحوادث :

« منذ حضر الأسطولان كان المصريون والأوروبيون لا يفتأون يتساءلون : إن مجىء هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ إنهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لا ندرى ، ولكن ذلك ما يقوله القناصل وما يدل عليه وجود الأسطولين ، وكان الأجانب يضيفون إلى ذلك قولهم : يجب إذن أن نتسلح ، إذ ما دامت الدولتان ترسلان الأساطيل لحمايتنا فعلينا نحن أن نستعد.. ومما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الأوروبية ما أفضى به المستر كوكسن Cookson القنصل البريطانى فى الثغر إلى رعاياه ، إذ كانوا يسألونه : من المحقق أن بعض الحوادث ستقع ، وإلا فما معنى حضور الأساطيل ؟ فما الذى يجب علينا أن نفعل ، وكيف نحمى أنفسنا ؟ فكان القنصل البريطانى يجيبهم مبتسمًا ابتسامة ذات معنى : عليكم أن تتسلحوا قدر ما تستطيعون لتحموا أنفسكم بأنفسكم ، فهذه الأقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الأسلحة ، فلم تكد تمضى عدة أيام حتى نفدت المسدسات لدى تجار السلاح وجلب الأروام الأسلحة من أوروبا ، وكانوا أكثر الجاليات الأوروبية عددًا وأشدها للوطنيين كرهًا .

« فلمن يا ترى كل هذه التدابير العدائية التى كانت تبيت بإصرار وسط أمة هادئة ؟ أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح إلا بإذن خاص يصعب الحصول عليه ، لقد كان عرابى يقول بإزاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكننى أن أحافظ على الأمن وأضمن سلامة الأوروبيين إذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعًا ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملأ من الناس ، وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم ؟ .

ولم يكن المسيو رانجابيه Rangabé قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع ، كما ثبت من خطاب له فى الكتاب الأزرق نشرته جريدة الفارد السكندرى التى يملكها يونانى ، أضف إلى

ذلك أن تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الأوروبيين أثبتت أن الأسلحة والذخائر كانت ترد من الأسطول البريطانى وتنزل إلى البر عدة مرار ، وترسل إلى القنصلية الإنجليزية »[21] .

والمسيو جون نينيه الذى نقلنا عنه هذه الآراء هو شاهد عيان لحوادث يوم ١١ يونية ، ورأيه له قيمته لأنه سويسرى (محايد) وكان عميد الجالية السويسرية بمصر.

وكتب الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) فى هذا الصدد يقول :

« إن الحكومة الإنجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد التغيير فى بعض نظامات الحكومة الخديوية سببًا للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها إلى مياه الإسكندرية تهديدًا لحكومة الخديو وعدوانًا عليه ، ثم نفخ بعض رجالها فى أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالثغر ، حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين ، قضاء لشهوة إنكليزية ، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى العدوان على الأراضى الخديوية ، ولو أن بصيرًا نظر إلى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود المراكب الإنكليزية لثغر الإسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح ، وبين ما كان بعده »[22] .

فالمسئولية العامة فى حوادث يوم ١١ يونية سنة ١٨٨٢ تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التى تحرشت بمصر بإرسال الأسطولين ، أما المسئولية الخاصة فى وقوع المذبحة بالذات فتستطيع أن تتبينها مما ذكره المسيو جون نينيه عن تحريضات قنصل انجلترا فى الثغر للرعايا البريطانيين ، أضف إلى ذلك أن أول من أشعل الفتنة مالطى من رعايا بريطانيا وأخ لخادم القنصل البريطانى ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات .

وقد شهد عمر باشا لطفى محافظ الإسكندرية فى التحقيق بأنه رأى طلقات نارية تطلق من شبابيك منازل الجهة التى وقعت فيها الحادثة ، وبأن رجال الحفظ استدعوا المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر وتولى معه منع الرعايا البريطانيين من إطلاق النار ، وصعد هو إلى أحد المنازل التى

---

(٢١) جون نينيه ، عرابى باشا ص ١٠٠ .

(٢٢) تاريخ الأستاذ الإمام – ج ٢ ص ٣٤٤ .

كانت تطلق منها النار ، وأخذ مسدسًا من محل أحد الرعايا الإنجليز[٢٣] ، فهذه الشهادة تدلك على مبلغ تبعة الرعايا البريطانيين فى هذه الحادثة ، فحضور الأسطولين ، وتحريضات القنصل البريطانى ، وتدبيرات السياسة الإنجليزية ، هى العوامل المشتركة فى مذبحة الإسكندرية .

أما عرابى فينسب الفتنة إلى السير إدوار مالت والمستر كوكسن من جهة ، وإلى الخديو وعمر باشا لطفى من جهة أخرى ، ويشرك معهما فى المسئولية السيد بك قنديل مأمور الضبطية ويقول : إنه تمارض فى هذا اليوم ليتأخر عن إخماد الفتنة[٢٤] .

وذهب المستر بلنت مذهب عرابى فى مسئولية الحادثة ، وذكر أن ثمة تلغرافًا أرسله الخديو إلى عمر باشا لطفى يوم ٥ يونية فيه تلميح إلى إحداث حدث يضطرب له حبل النظام لكى لا ينجح عرابى فيما تعهد به من المحافظة على الأمن[٢٥] ، وقد بنى المستر بلنت اتهام عمر لطفى على هذا التلغراف ، والعرابيون عامة يرددون هذه التهمة ، وهى رواية مرجوحة فيما نعتقد ، ولا سند لها من الواقع ، ويلوح لنا أن المستر بلنت قد تلقاها وهو فى انجلترا من هيئة الدفاع عن عرابى ، إذ كانت مذبحة الإسكندرية إحدى التهم الموجهة إليه حين محاكمته ، وكان هو ومحامياه يجتهدون فى درئها عنه ، والواقع أنه كان بريئًا منها ، وأنها وقعت بتحريض القنصل البريطانى وبعض الرعايا المالطيين والأروام ، ولكن هيئة الدفاع عن عرابى كان يهمها توجيه التهمة إلى عمر باشا لطفى ؛ لإيجاد مسئول عن الحادثة من غير الإنجليز ، ومن هنا جاءت رواية اتهامه فيها ، وهو اتهام لا يقوم على أساس من الإنصاف ، ونعتقد أن التلغراف الذى ذكره المستر بلنت لا أصل له ولا حقيقة ، ولو صح لما فات المستر برودلى والمستر نابيبه المحامين عن عرابى أن يستشهدا به أثناء المحاكمة ، أضف إلى ذلك أن القرائن والبينات تنفى عن عمر لطفى تهمة تدبير الحادثة أو الاشتراك فى هذا التدبير ، فقد ثبت من أقوال الشهود فى التحقيق وخاصة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس بالإسكندرية أن المحافظ أوفد إليه رسولا يطلب منه إرسال الألاى جميعه لوقف الفتنة[٢٦] ، وهذا ينفى أن له يداً فى تدبيرها ، ولو كان لهذه التهمة حقيقة لجاءت على الأقل على

---

(٢٣) شهادة عمر باشا لطفى ، مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦ .

(٢٤) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٤ .

(٢٥) بلنت – التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٣٢ .

(٢٦) استجواب الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم ، مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦ .

لسان واحد ممن سئلوا فى تحقيق الحوادث العرابية ، ولكن أحداً من الشهود أو من المتهمين لم ينسب إليه هذه الفعلة .

وقد نسب أيضاً إلى السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر أنه تمارض يوم الفتنة لكى لا يتدخل فى وقفها ، ولكن ثبت من التحقيق الذى جرى معه أنه كان حقيقة مريضًا ، قبل الحادثة بأيام ، فقد شهد الدكتور سالم باشا أنه عاده يوم الجمعة التالى للفتنة (وقد وقعت الفتنة يوم الأحد) فألفاه مريضاً ، وأشار عليه بالاستمرار فى أخذ الدواء الذى كتبه له الأطباء الذين عادوه من قبل وقرروا أنه مصاب بالفالج[٢٧] ، على أن معظم الشهود قرروا أن مرضه ما كان يمنعه من أن ينزل من داره ليؤدى واجبه ، ولو أنه نزل لكان له من مركزه وهو مأمور للضبطية وصاحب النفوذ فى المدينة ما يمكنه من وقف الفتنة .

وصفوة القول أن السياسة البريطانية هى المسئولة عن مذبحة الإسكندرية ، وهى التى استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها إلى التدخل المسلح فى شئون البلاد ، وقد وصفها المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ذلك الحين وصفًا لا مبالغة فيه ولا تهويل ، إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التى تقع أحياناً فى الثغور التى يسكنها عدة أجناس ، وشبهها بالفتنة التى حصلت قبل عام فى مرسيليا بين العمال الإيطاليين والفرنسيين .

تأليف وزارة إسماعيل راغب باشا

(٢٠ يونية سنة ١٨٨٢)

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودى ، أى من ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، فلما وقعت حوادث يوم ١١ يونية اتجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم ، إذ كان بقاء البلاد بلا وزارة من أسباب استفحال الفوضى ، ولم يكن الخديو فى خاصة نفسه يميل إلى تأليف وزارة ، بل كان يطاول فى ذلك لأن تأليف وزارة ، معناه عودة الأمور إلى مجراها الطبيعى وتهدئة الخواطر ، وحكم البلاد طبقًا للدستور ، ولكنه كان يميل إلى الاستئثار بالحكم ، ولم يكن من صالحه تأليف وزارة يشعر هو بأنها ستخضع حتمًا فى سياستها لإرادة العرابيين ، وكان يشاركه فى هذا الميل كل من انجلترا وفرنسا ، فالسياسة الإنجليزية ترمى إلى استفحال الفتن والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها فى البلاد وتهيئ الوسائل للاحتلال الذى كانت تعد له العدة من زمن بعيد ، أما فرنسا فكانت سياستها حيال مصر مضطربة غير مستقرة ، وكانت فى الجملة تساير انجلترا فى

(٢٧) شهادة الدكتور سالم باشا سالم . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٥٤ .

تدابيرها غير متوقعة أن تفضى الحوادث إلى انفرادها باحتلال مصر.

على أن الدول الأخرى وبخاصة تركيا والنمسا وألمانيا كانت تميل فى ذلك الحين إلى تهدئة الخواطر ولا تشاطر انجلترا مراميها وأطماعها ، ومن هنا اتجهت ميولها إلى تأليف وزارة تساعد على تسكين الفتن وتهدئة الخواطر.

فسعى قنصلا ألمانيا والنمسا لدى الخديو باتفاقهما مع درويش باشا للتقريب بينه وبين عرابى وترغيبه فى تأليف وزارة جديدة يبقى عرابى فيها وزيراً للحربية ، فتظاهر الخديو بقبول هذا المسعى وأخذ يستشير بعض رجال الدولة فى أمر تأليف الوزارة ، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمى باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم ، وكلف كلاً منهم تأليف الوزارة ، فأبوا جميعًا لما كان بينهم وبين عرابى من الجفاء ، ولأنهم كانوا يعلمون أنهم إذا ألفوا الوزارة فإنها ستكون موضع مناوأة العرابيين ، فتدخل درويش باشا وقنصلا ألمانيا والنمسا واتصلوا بعرابى بوساطة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية وطلبة باشا عصمت قائد قوة الإسكندرية اللذين كانا موجودين فى الثغر بحكم عملهما وتفاوضوا فى اختيار رئيس للوزارة ، فاستقر رأيهم بعد استطلاع رأى عرابى على اختيار إسماعيل راغب باشا للرياسة.



اسماعيل راغب باشا رئيس الوزارة

فى أواخر عهد الثورة العرابية

لم يكن راغب باشا من المعروفين بالولاء للخديو ، ومن هنا جاء ارتياح العرابيين إليه ، وكان معروفًا عن الخديو سوء الظن به وكراهيته له ، وقد تقدم الكلام عما ذكره عرابى عنه فى مذكراته ، وإغرائه العرابيين بالتخلص منه ، ولعل اتصاله بالخديو إسماعيل جعل توفيق لا يطمئن إليه ، لأن

المعروف أن توفيق باشا لم يكن يطمئن إلى الرجال الذين خلعوا أباه وكانوا موضع ثقته ، ولم يكن ليجهل أن أباه يود أن ينتزع منه العرش فيعود إليه .

على أن توفيق بالرغم من أنه لم يكن يثق بإسماعيل راغب باشا رأى من الحكمة ألا يحتمل تبعة بقاء البلاد من غير وزارة ، فعهد إليه بهذه المهمة وأرسل أمراً إلى عرابى وكان وقتئذ فى القاهرة ينبئه فيه بتعيين راغب باشا رئيسًا للوزارة ويدعوه إلى معاونته فى عمله لكى تنتظم الأحوال ويستتب الأمن والراحة ، وكان ذلك بعد أن ارتضاه عرابى للرياسة .

وغنى عن البيان أن عرابى قد اغتبط باختيار راغب باشا للرياسة ، لأنه يعلم أن وزارته ستكون طوع إرادته ، فأجاب على رسالة الخديو بكتاب يبدى فيه موافقته وارتياحه لهذا التعيين ويتضمن الثناء المستطاب على راغب باشا[٢٨] .

أعضاء الوزارة

وعلى ذلك تم تأليف الوزارة وصدر مرسوم بتأليفها يوم ٢٠ يونية سنة ١٨٨٢ على النحو الآتى :

إسماعيل راغب باشا للرياسة والخارجية . أحمد رشيد باشا للداخلية . عبد الرحمن رشدى بك للمالية . أحمد عرابى باشا للحربية والبحرية . على إبراهيم باشا للحقانية . سليمان أباظة باشا للمعارف . محمود باشا الفلكى للأشغال . حسن باشا الشريعى للأوقاف .

برنامج الوزارة

لم يكن راغب باشا من الاقتدار ولا من الكفاءة بحيث يستطيع أن يسلك بالبلاد سبيل النجاة من الأخطار التى كانت تستهدف لها ، ولا نظنه كان ملمًّا الإلمام الكافى بحقيقة الموقف السياسى ، فضلاً عن تقدمه فى السن ، فقد كان يناهز السبعين حين ولى الرياسة ، وهو لا يعدو أن يكون موظفًا من كبار موظفى الحكومة تدرج فى المناصب تدريجًا طبيعيًّا ، دون أن تظهر له كفاية ممتازة ، أو نظر بعيد فى تصريف الأمور الهامة ، على أنه كان من غير شك صادق النية فى بذل أقصى ما لديه من جهود لإنقاذ الموقف .

وكان أول عمل له وضع برنامج لوزارته ، وقد كان هذا فى ذاته عملاً ممدوحًا ، لأن وضع برنامج للوزارة يدل على أنها تنوى حكم البلاد حكمًا دستوريًّا لصالحها ، وكان برنامجها من جهة

(٢٨) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونية سنة ١٨٨٢ .

القواعد العامة برنامجًا قوميًا يكفل إنقاذ مصر من المشاكل المحيطة بها ، لولا أن الدسائس الإنجليزية كانت فى ذلك الحين تدبر المكايد لتحقيق أغراضها الاستعمارية فى مصر.

أوضح راغب باشا برنامجه فى كتاب رفعه إلى الخديو ، وخلاصته احترام الفرمانات المحددة مركز مصر واستقلالها ، ومراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون ، واحترام الدستور وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التى اعتزمت وزارته السير عليها ، منها إصدار عفو عام عن المسئولين فى الحوادث الأخيرة عدا المشتركين فى حادثة يوم ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، والمراد بالحوادث الأخيرة حوادث الخلاف الذى وقع بين وزارة البارودى والخديو ، وما حدث فى اجتماعات العرابيين من القدح فى الخديو والمناداة بخلعه ، وعدم جواز مجازاة أى فرد إلا بعد محاكمة قانونية ، والغرض من هذه القاعدة إقرار العدل بين الناس ، واطمئنانهم على حياتهم ومصيرهم وحريتهم ، وألا تجرى مخابرات فى الشئون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين إلا بوساطة وزير الخارجية ، وذلك لكى يمتنع تدخل وكلاء الدول فى شئون الحكومة وإملاء إرادتهم على موظفيها ، ثم وجوب احترام الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وقد وضعت الوزارة هذه القاعدة ؛ لكى تحول دون استبداد الخديو بشئون الحكومة وإصداره الأوامر بغير موافقة مجلس الوزراء[٢٩] ، وطلب راغب باشا من الخديو فى ختام كتابه أن يقرر هذا البرنامج إذا حاز قبوله ، ومعنى ذلك أنه أراد تقييده باتباعه ، وتعهده بذلك فى وثيقة رسمية ، وهذا يدلك على مبلغ سوء ظن الوزارة بمقاصد الخديو ، وقد قبل الخديو هذه المطالب فى كتابه إلى راغب باشا[٣٠] .

وأذاع راغب باشا منشورًا بالقواعد الجوهرية التى اعتزم السير عليها ، نوه فيه بالمخاطر التى تكتنف البلاد ، وحث على وجوب طاعة الخديو وتوحيد الكلمة وإزالة أسباب المنافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة الأجانب[٣١] .

---

(٢٩) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٢ .

(٣٠) المونيتور إجبسيان عدد ٢٦ يونية سنة ١٨٨٢ .

(٣١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ .

تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الإسكندرية

كان أول ما عنيت به وزارة راغب باشا تهدئة الخواطر والسعى فى إزالة الجفاء الذى استحكم بين الأهلين والأجانب بسبب حوادث الإسكندرية ، وإعادة العلاقات الودية بين الفريقين ، فاعتزمت تأليف لجنة مختلطة مهمتها إجراء تحقيق واسع النطاق فى حوادث يوم ١١ يونية لمعرفة أسبابها والمسئولين فيها تمهيداً لتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من يثبت اشتراكه فيها ، وليس يخفى أن الحكومة ألفت لجنة أولى مساء ١١ يونيه ١٨٨٢ لتحقيق تلك الحوادث ، ولكن هذه اللجنة قد انحلت لامتناع قنصلى انجلترا وفرنسا من الاشتراك فيها كما تقدم بيانه ، فأرادت وزارة راغب باشا أن تعالج الحالة بتأليف لجنة جديدة تكون موضع ثقة الدول .

وتحقيقاً لهذه الفكرة أرسل الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ (٥ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ) كتاباً ضمنه الاستياء من وقوع حوادث يوم ١١ يونيه وما وقع فيها من القتال وسفك الدماء وما أفضت إليه من اضطراب حبل الأمن ووقوع النفرة بين الوطنيين والأجانب ، وطلب إلى الوزارة المبادرة إلى التحرى عن المشتركين فيها لتوقيع العقاب على من يثبت عليه هذا الاشتراك ، ثم العمل على إعادة علاقات الصفاء بين الأهلين والأوروبيين وإعادة الأمن إلى نصابه[٣٢] ، فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قراراً مطولاً استنكر فيه تلك الحوادث ودعا إلى وجوب إعادة الصفاء والوئام بين الوطنيين والأجانب ، وقرر تأليف لجنة جديدة للتحقيق برياسة عبد الرحمن رشدى بك ناظر المالية ، نصف أعضائها من الوطنيين ، ونصفهم من الأوروبيين ينتخبهم قناصل الدول ، والأعضاء الوطنيون هم : محمد قدرى باشا وزير الحقانية السابق ، يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ، بطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، حماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، الدكتور حسن بك محمود رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينات ، إبراهيم بك الألفى رئيس محكمة مصر الابتدائية ، حسين بك واصف من مأمورى الحقانية ، إبراهيم فؤاد بك رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية بالإسكندرية . أما الأعضاء الأوربيون فيختارهم قناصل الدول بحيث يكون لكل قنصل مندوب فى اللجنة ، وعهد مجلس الوزراء إلى اللجنة إجراء تحقيق شامل عن حوادث الإسكندرية وعرض نتيجة التحقيق على الخديو لتوقيع الأحكام التى يقتضيها القانون .

---

(٣٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٤ .

بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وهذه علائم ونذر تنبئ عما كانت تبيته السياسة الإنجليزية من إثارة الحرب والقتال ، ولم تلق اللجنة المختلطة التى ألفتها الوزارة لتحقيق حوادث الإسكندرية معاونة صادقة من المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى العام ، بل أخذ يثير حولها الشبهة والشكوك ، واتهمها فى رسالة منه إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ بالعجز عن القيام بمهمتها ، وشكا فى رسالته من نفوذ يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى اللجنة ، قائلا : إنه يقاوم مجرى التحقيقات القانونية فيها حتى اضطر العضو الإنجليزى فى اللجنة إلى الاستقالة ، وما بقاؤه فيها إلا لإتمام استجواب بعض الجرحى ممن رأت اللجنة أخذ أقوالهم ، وأن بطرس باشا غالى وكيل وزارة الحقانية وأحد أعضاء اللجنة ، صرح له بأنه ما من أحد يستطيع أن يقرر أمامها مالا يكون متفقًا ورغبات العرابيين ، وأنه هو نفسه مكره على احتمال بقاء يعقوب سامى باشا عضوًا فى اللجنة ، على ما بينهما من الاختلاف فى الرأى ، وأن يعقوب سامى أبى إطلاق سراح كثير من الأوربيين الذين قبض عليهم على أثر حوادث الإسكندرية مخافة أن يثير الإفراج عنهم غضب الضباط ، وحجته فى ذلك أنه إذا أفرج عنهم لا يكون مسئولا عن الأمن العام ، وشكا أيضاً من بقاء مأمور ضبطية الإسكندرية ووكيله فى منصبيهما برغم تصرفهما السيئ فى حوادث ١١ يونيه ، ومن أنه لم توجه إليهما أى تهمة ولا سئلا أمام اللجنة عن شىء مما نسب إليهما ، كل ذلك لأنهم من شيعة عرابى ، وأضاف المستر كارترايت فى رسالته أن وزارة راغب باشا هى أداة فى يد عرابى وأن نفوذ عرابى قد ازداد بعد الإنعام عليه بنيشان كبير من السلطان .

* * *

الفصل الثالث عشر

مؤتمر الآستانة
للنظر فى المسألة المصرية

قلنا فى ختام الفصل الحادى عشر : أن المسيو دى فريسينيه ، دعا الدول الأوربية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من : انجلترا ، وألمانيا ، والروسيا ، وإيطاليا ، والنمسا ، أما تركيا فإنها رفضت الفكرة بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها ، وقد اعتزمت إيفاده إلى مصر فى الوقت الذى علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، أى أنها عارضت المؤتمر بإرسال مندوب سام إلى مصر ، واتخذت من إرساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر ، واحتجت أيضاً بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وإعادتها الأمن إلى نصابه ، فلم يبق شىء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر ، وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوروبية بالآستانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر ، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الإسكندرية ، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الآستانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الآستانة ذاتها ، ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجبًا على كلتيهما أن تشتركا فيه .

وليس هذا المظهر وحده ، هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية فى المسألة المصرية ، بل إن مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات ، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو ، إذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابى ويمنحه نيشانًا رفيع الشأن ، ثم إذا جد الجد ، ونشبت الحرب بينه وبين الإنجليز ، طعنه فى الصميم بإعلانه عصيانه ، فكان هذا الإعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه .

لقد كانت سياسة تركيا عامة سياسة فوضى واضطراب ، ويبدو هذا الاضطراب من سرعة

تغيير الصدور العظام (رؤساء الوزارات) فى ذلك الوقت العصيب الذى يستدعى ثباتاً واستقراراً فى السياسة الخارجية .

فهذا التبلبل والاضطراب ، مضافًا إلى قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر ، ورغبتها فى إنقاص استقلالها ، ثم ما جبلت عليه سياستها من الدس والوقيعة ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا ، جعل من السياسة التركية عامل فساد ، استخدمته انجلترا ، لتحقيق أطماعها فى مصر .

اجتماع المؤتمر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية ، فى (ترابيا) بضواحى الآستانة ، على شاطئ البوسفور ، يوم ٢٣ يونية سنة١٨٨٢ فى الساعة الثالثة مساء ، وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بالآستانة ، وهم : اللورد دفرين Dufferin سفير انجلترا ، والماركيز دى نواى Noailles سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب سفير ألمانيا ، والبارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو أونو Onon نائب سفير الروسيا ، والكونت كورتى Corti سفير إيطاليا .

وقد تولى هذا الأخير رياسة المؤتمر بصفته أقدم السفراء ، كما اجتمعوا فى سفارة إيطاليا لهذا الاعتبار ، وقرر المؤتمر فى هذه الجلسة إرسال مذكرة إلى الباب العالى يبلغه نبأ اجتماعه ، ويأسف لعدم انعقاده برياسة وزير الخارجية العثمانية ، ويعرف عن أمله فى اشتراك تركيا فى اجتماعاته المقبلة[1] .

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية ، يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء فى مداولاته ، أبرم العهد المشهور بميثاق النزاهة Protocole de Desinteressement وضعه المسيو « دى فريسينيه » فى ١٦ يونيه ، وعرضه على اللورد « جرانفيل » فقبله ، وهذا نصه :

وتتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار ، بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها ، لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى[2] ، وقد

---

(١) دى فريسينية . المسألة المصرية ص ٢٧٧ .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٥٠

وقعه أعضاء المؤتمر جميعًا .

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول ، وفى مقدمتها انجلترا فى مؤتمر الآستانة ، ولكن انجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت سائر عهودها فى المسألة المصرية ، والدليل القاطع على



مؤتمر الآستانة سنة١٨٨٢ ، للنظر فى المسألة المصرية
وتجد فى الصورة أعضاء المؤتمر ، وهم :

١ – الكونت « هرشفلد » نائب سفير ألمانيا .
٢ – المسيو « أونو » نائب سفير الروسيا .
٣ – البارون « كاليس » سفير النمسا والمجر .
٤ – الكونت « كورتى » سفير إيطاليا .
٥ – الماركيز « دى نواى » سفير فرنسا .
٦ – اللورد « دفرين » سفير انجلترا (واقفا يتكلم) .
٧ –و٨ – سعيد باشا ، وعاصم باشا مندوبا تركيا .

وقد أخذت هذه الصورة بعد اشتراك تركيا فى المؤتمر عقب ضرب الإسكندرية (نقلا عن مجلة الجرافيك الإنجليزية ، عدد ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢) .

ذلك أنها فى الوقت الذى أبرمته (٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢) كانت تعد معدات الحرب والقتال ، وتجهز جيشها لاحتلال مصر ، ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يومًا حتى ضرب أسطولها مدينة الإسكندرية بمدافعه يوم ١١ يولية .

خطبة اللورد دفرين

اجتمع المؤتمر فى جلسته الثالثة ، يوم ٢٧ يونية ، وأخذ أعضاؤه يتداولون فى المسألة المصرية ، فبدأ اللورد دفرين بإلقاء بيان عن الحالة فى مصر ، ذهب فيه إلى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتفاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت إلى اختلال الإدارة ، وارتباك الأحوال ، ووقوف حركة التجارة ، وفقدان الثقة ، وعجز الأهلين عن سداد الضرائب ، وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعريض حياة الأوربيين للخطر ، واستند إلى مذبحة الإسكندرية ، وما وقع فيها من القتل ، وسفك دماء الأوروبيين ، وهجرتهم من البلاد ، ونفى ما أكدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخمدت ، وأن الأمور قد عادت إلى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا ، قائلا : إن هذه الوزارة أداة فى أيدى الثائرين ، وأن الخديو لا حول له ولا قوة ، وأن انجلترا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة وأن اجتماع وكلاء الدول فى هذا المؤتمر عقب تأليف وزارة راغب باشا ، فيه البيان الكافى لما تريدأوروبا أن تفعله حيال الحالة فى مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة ، حتى لا يستفحل نفوذها ، فلا يعود من السهل استئصال شأفتها ، وأشار إلى المبادئ التى يرى الاتفاق عليها ، وهى أن الوسائل الفعالة التى يجب اتخاذها لإعادة حكومة منتظمة إلى مصر ، يجب أن تصدر عن الحضرة السلطانية ، وختم كلامه بقوله : إنه علم من مصدر يوثق به ، أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح فى المهمة التى أوفد من أجلها إلى مصر ، وأنه لا يستطيع إنقاذ الخديو من استبداد الضباط وشيعتهم دون أن تكون لديه قوة حربية ، لا تقل عن عشرين طابورًا من الجند ، وأن الوزارة المصرية الجديدة ، ليست إلا وزارة عرابى ، وأن الخديو لا نفوذ له ، وسيبقى كذلك إذا استمر محرومًا من جيش يؤيده ويعيد إليه السلطة .

تلك خلاصة خطبة اللورد « دفرين » ، ويؤخذ منها : أن انجلترا كانت تقصد من الاشتراك فى المؤتمر إعلان أن الحالة فى مصر تستدعى التدخل فى شئونها ، وأن هذا التدخل ، يجب أن يكون حربيًّا لقمع الثورة وإعادة سلطة الخديو ، وكانت ترمى إلى أن يكون هذا التدخل إنجليزيًّا ،

ولكنها تظاهرت على لسان اللورد « دفرين » بأنها تبغى أن يكون تركيًّا ، وهى عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد ، بحيث لا تقدم على هذه المهمة ، ولو هى تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك إنقاذًا للموقف ، وتفاديًا من الاحتلال ، لأن الدول الأوروبية ماكانت لتقبل بقاء جيش عثمانى فى مصر إلى ما شاء الله .

وفى الحق أن الحالة لم تكن تستدعى إرسال جيش عثمانى أو غير عثمانى ، فإن وزارة راغب باشا كانت تستطيع إعادة الأمن والنظام إلى نصابه لو لم تبادرها السياسة الإنجليزية بالعقبات والعراقيل .

كانت انجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها ، مطمئنة إلى انقسام الدول الأوروبية فى الرأى ، وعدم اتخاذها قرارًا معينًا فى المسألة المصرية ، فانتهزت هذه الفرصة ، وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتال ، لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره .

وقد بدت منها نية الخداع جلية فى مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الإيطالى على الأعضاء بجلسة ٢٧ يونية أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، مادام المؤتمر منعقدًا ، ولو كانت انجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد « دفرين » يلح فى ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار ، حتى قرر المؤتمر إضافته ، وهو « فيما عدا الأحوال القهرية » ، فنم بذلك على ماكانت تضمره انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وماكانت تبيته من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، إذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة ، ومن الغريب أن المركيز « دى نواى » سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين فى اقتراحه إضافة هذه الحاشية ، فدل ذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية فى ذلك الحين ، وقد اغتبط اللورد « دفرين » لهذه الإضافة ، وأرسل فى اليوم التالى إلى اللورد « جرانفيل » رسالة يقول فيها : « إننا فى الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الإيطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة » .

قرار التدخل

قرر المؤتمر فى جلسته الثالثة وجوب التدخل فى مصر لإخماد الثورة ، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة ، بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند ، لإعادة الأمن والنظام إليها ، وأخذ يتداول فى الجلسات التالية فى شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لإتمام تدابيرها وإنفاذ خطتها فى تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر فى جلسته السابعة (يوم ٦ يولية سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل وهى : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته ، ثم يشرع فى إصلاح النظم العسكرية فى مصر ، وأن تكون مدة إقامته فى مصر ثلاثة أشهر ، إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الأوربية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الأوروبية .

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوروبية الست التى لها ممثلون فى المؤتمر ، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية ، فأرسل إليها ، ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الإحجام والتردد ، شأن السياسة التركية فى ذلك العهد ، واعتمدت فى رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذى يقول فيها : إنه ليس فى مصر ما يوجب تدخلها ، وقد وافقت انجلترا على دعوة تركيا إلى التدخل فى الوقت الذى كانت تعد فيه معدات القتال ، لتتدخل هى بمفردها ، ذلك لأنها كانت مطمئنة إلى بطء السياسة التركية وترددها ، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التى نوه إليها اللورد دفرين ، فتتذرع بها إلى التدخل الحربى من جانبها ، ضاربة صفحًا عن قرار المؤتمر ، وقد أنفذت خطتها . اذ ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية يوم ١١ يولية قبل أن تتقدم الدول الى تركيا بقرار المؤتمر ، وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار .

أما التدخل فى ذاته فلم يكن ثمة موجب له ، لأن الحالة فى مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا ، ومن الوقائع الثابتة أن انجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الإنجليزية فى ١٥ يونيه تعليماتها إلى بواخر النقل بالاستعداد للسفر

إلى مصر ، مقلة كتائب الجنود ، وأخذت وزارة الحربية تعبئ الجنود فى ذلك الحين لإرسالها إلى الديار المصرية .

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الإسكندرية (وهى الجلسة السابعة) يوم ٦ يوليه ، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها إنجلترا وسيلة لإشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية ، وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه ، وأخذ يستأنف النظر فى تدخل تركيا الحربى ، مما سنعود إليه فيما يلى .

الحالة فى مصر أثناء انعقاد المؤتمر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وانجلترا تعد المعدات للقتال ، وقد كان انعقاده مدعاة إلى اعتقاد العرابيين أن المسألة المصرية ستحل بطريقة المفاوضات بين الدول ، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد انجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربى فى مصر . وكان هذا إغراقا منهم فى حسن الظن أو الجهل بما تنويه إنجلترا ، وفى الحق أن العرابيين كان ينقصهم الحصافة فى الرأى وبعد النظر السياسى ، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض أفراد الأوروبيين من الأوهام والأخبار الملفقة ، ولم يكن لديهم قلم أخبار فى مصر ولا فى الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها ، وهذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، إذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الإنجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب ، ولم يكونوا يقدرون قوة أعدائهم ، ولا قوتهم فى أنفسهم ، فبينما كان الإنجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم فى انجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العرابيين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العرابيون لا يعرفون شيئاً عن معدات الإنجليز ، بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرءون على إعلان الحرب والقتال أو النزول إلى البر ، وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فإنها كانت لا تزيد كثيراً عن مستوى العرابيين فى العلم والمعرفة ، وكان عرابى هو الآمر المتسلط عليها إذ كان وزير الحربية والبحرية فيها .

ومما ساعد العرابيين على التمادى فى غرورهم رؤيتهم الأسطول الإنجليزى راسيا فى مياه الإسكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحفز للضرب ، فخيل إليهم الوهم أن مجيئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد وأنه لا يجرؤ على إنزال الجنود إلى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحة الإسكندرية دليلا على أنه لا قبل له بالحرب والقتال ، ولكن الواقع أن الإنجليز

كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو فى أوروبا لقبول تدخلهم الحربى ، فدبروا مذبحة الإسكندرية حتى يظهروا الحالة فى مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب ، وأنها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول فى عقد مؤتمر الآستانة للمفاوضة فى إيجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ، وهيأوا الأفكار فى أوربا لضرورة التدخل لقمع الثورة فى مصر ، فلم يكن انتظارهم هذه المدة (ولم تكن فى ذاتها طويلة) إلا لإحكام خطتهم ، وإتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الأوروبية من الهجرة من البلاد قبل أن تضرب إنجلترا ضربتها فى مصر ، لكى يكون عدوانها مقرونا بعطف الأوروبيين المهاجرين وغير المهاجرين ، وتكون فى احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوروبية جميعًا ، كل ذلك والعرابيون غارقون فى أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال .

وكانت أحاديث العرابيين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار المؤتمر ، وما تلوكه ألسنتهم من أن الأزمة ستحل قريبًا بطريق السلم ، وأنها ستنتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم فى ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيرًا جديًّا إلا فى اللحظة الأخيرة ، بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل . .

* * *

الفصل الرابع عشر

ضرب الإسكندرية بقنابل الأسطول الإنجليزى

(١١ يوليه سنه ١٨٨٢)

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الآستانة وخلال اجتماعه ، وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا إلى إرسال جيش لها إلى مصر ، وأخذت تدبر الأسباب والذرائع للتعجيل بضرب الإسكندرية ، لكى تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع .

فأوعزت إلى الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لإثارة الحرب عليها ، أى أنها أخذت تخلق (الحالة القهرية) التى أشار اليها اللورد دفرين فى مؤتمر الآستانة واشترط إضافتها إلى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فأخذ الأميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق أسبابه ، ووجد على الأخص من السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الإنجليزى عوناً كبيراً له فى ذلك ، إذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين إلى احتلال مصر ، وكان بعد رحيل السير إدوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو أن كان على اتصال دائم بالأسطول .

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لإثارة القتال ، فقد أرسل الأميرال سيمور فى أول يوليه سنة ١٨٨٢ إلى مجلس الأميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى البلاد ، وأن عرابى معتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الإنجليزية التى كانت راسية فى الميناء .

وبديهى أن هذا الاكتشاف إنما كان وسيلة مختلقة لتسويغ الشر والاعتداء ، فإن أية ترميمات تجرى فى الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لإثارة الحرب والقتال ، إذ كل دولة حرة فى أن تقوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت ، وخاصة فى مثل تلك الظروف العصبية التى كانت تجتازها مصر ، فان مجرد حضور الأسطول البريطانى ، فيه



الأميرال بوشان سيمور

قائد الأسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢

معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الأسطول الإنجليزى وتشغل باله ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه رئيس الوزراء الفرنسية فى ذلك الحين : « أن المعلومات التى لدينا لم تكن بالخطورة التى تبدو من رسائل الأميرال سيمور بحيث أن ضرب الإسكندرية فى الظروف التى وقع فيها إنما كان عملاً هجوميًّا ، لادفاعيًّا »[١] ، ويقول المسيو جون نينيه ، وكان شاهد عيان لضرب الإسكندرية : « إنى أؤكد بشرفى ماتحققته – إذ كنت أزور الحصون يوميًّا مصحوبًا بكبار الضباط – أنه من يوم مجىء أوامر السلطان بالكف عن الترميمات لم يطرأ أى تغيير على أية بطارية من جهة الميناء أو على البحر ، ولم يحصل أى ترميم فى الحصون ، ولم ينصب فيها أى مدفع جديد »[٢] .

---

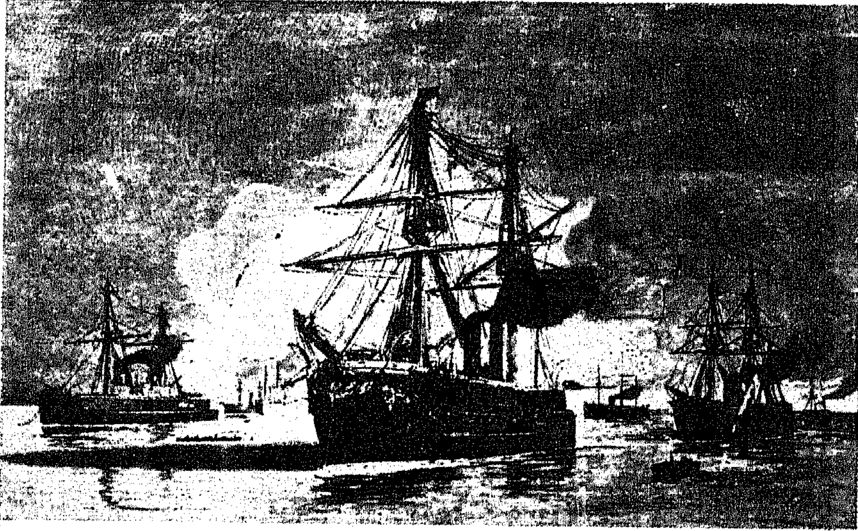
(١) دى فريسينية ، المسألة المصرية ص ٢٨١ .

(٢) جون نينيه ، عرابى باشا ص ١٤١ .

وقد أجابت الأميرالية الإنجليزية فى ٣ يوليه على برقية الأميرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوغاز الإسكندرية ، ورخصت له أن يطلب وقف الأعمال الجارية فى الحصون ، وفى حالة الرفض فيلدمرها بمدافعه .

مكاشفة انجلترا فرنسا
بعزمها على ضرب الإسكندرية

وفى اليوم الرابع من شهر يوليه سنة ١٨٨٢ قابل اللورد لاينس Lyons سفير انجلترا فى فرنسا المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية ، وأنهى إليه تعليمات حكومته المتقدم ذكرها إلى الأميرال سيمور ، وسأله عما إذا كان فى نية الحكومة الفرنسية إرسال مثل هذه التعليمات إلى الأميرال كونراد Conrad أميرال الأسطول الفرنسى الراسى فى مياه الإسكندرية ، وكان هذا الأميرال قد أرسل برقية إلى حكومته ينبئها بموقف الأميرال سيمور ويبلغها أنه لم يشاهد أى ترميمات



بعض بوارج الأسطول البريطانى الذى ضرب الإسكندرية سنة ١٨٨٢
وهذه أسماؤها من اليمين إلى الشمال : انفسنبل . سلطان . مونارك . الكسندرا (فى الوسط) . تمرير . بنلوب . انفلكسبل .

فى الحصون[٣] ، ولم تكن فرنسا قد رسمت بعد لنفسها خطة حيال هذا الموقف الجديد ، فاجتمع مجلس وزرائها وتداول الأمر ، فقرر الامتناع عن مشاركة انجلترا فى خطتها ، وحجته فى ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا إلى عمل عدائى هجومى ضد مصر ، وهذا يخالف تعهد الدول فى مؤتمر الآستانة ، وأن الحكومة لاتستطيع القيام بهذا العمل من غير الرجوع إلى البرلمان ، والسبب الحقيقى فى الامتناع يرجع إلى ضعف السياسة الفرنسية وخشيتها الدخول فى حرب يضعف مركزها بإزاء ألمانيا التى كانت لاتفتأ تتحرش بها ، وهذا الضعف قد أصاب السياسة الفرنسية فى الجملة بعد الحرب السبعينية ، فإنها خرجت منها ضعيفة منهوكة القوى ، فاتجهت سياستها الى الاتفاق الودى مع انجلترا ، لكى تتقى شر جارتها القوية ، فلا غرو أن كانت سياستها فى المسألة المصرية قائمة على فكرة مسايرة انجلترا وإخلاء الطريق لها فى تحقيق مطامعها فى مصر ، من أجل ذلك جنحت لعدم مشاركتها فى التدخل الحربى لأنها كانت تخشى تشتيت قواها الحربية فى الوقت الذى كانت تتوقع اضطراب الحالة السياسية فى أوربا بسبب العداوة القائمة بينها وبين ألمانيا ، واحتياجها إلى جميع قواها حفظًا لكيانها فى القارة الأوروبية ، وكانت كذلك من جهة أخرى تعتقد أن انجلترا لم تكن لتنظر بعين الارتياح إلى مشاركتها فى الحملة على مصر ، فآثرت استبقاء رضاها حفظًا للاتفاق الودى ، وإنك ترى من ذلك أن انتصار ألمانيا فى الحرب السبعينية كان من الأسباب المهيئة لتحقيق مطامع انجلترا فى مصر.

استقر إذن رأى الحكومة الفرنسية على عدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ضد مصر ، وتلقى الأميرال كونراد فى ٥ يوليه سنة ١٨٨٢ أمرًا من حكومته بأن يغادر ميناء الإسكندرية فى حالة إرسال الأميرال سيمور بلاغه النهائى المؤذن بالضرب[٤] .

وظهر الضعف والارتباك على سياسة الحكومة الفرنسية ، إذ استدعت المسيو سنكفكس قنصلها العام فى مصر فى أواخر يونيه حين اشتداد الأزمة وقبل ضرب الإسكندرية ، لأنه استاء من الأوامر التى كانت تصدر له من حكومته ، بالامتناع عن العمل[٥] ونقلته سفيرًا لها فى جمهورية شيلى وعينت بدله المسيو دى فورج De Vorges وهو لايدرى شيئًا عن المسألة المصرية ، إذ كان

---

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ الجزء الثانى وثيقة رقم ١٦٢ .

(٤) الكتاب الاصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦٢ .

(٥) كوشرى ، مركز مصر الدولى ص ١٠١ .

قبل تعيينه لهذا المنصب الدقيق سفيرا لفرنسا فى جمهورية بيرو بأمريكا الجنوبية ، وحضر إلى الإسكندرية يوم أول يوليه[٦] .

سبق الإصرار

تدل الدلائل والبينات على أن الحكومة البريطانية كانت مبيتة نيتها على ضرب الإسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الأسباب والملابسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم الحصون ، وإنا ذاكرون هذه الشواهد فيما يلى :

أولا : فى يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير انجلترا فى باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك فى اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابه المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا أن لاخطر مطلقًا يتهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لاتخشى من شىء سوى تلك الحماية التى يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدى إلى قطع ترعة الإسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لأعمال عدائية ، وختم دى فريسينيه جوابه بأن احتلال القناة عمل لامسوغ له[٧] .

ثانيًا : يقول المستر بلنت أن وزارتى الحربية والبحرية فى انجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس ، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية فى انجلترا فى شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز انجلترا فى مؤتمر الآستانة[٨] . ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر.

ثالثًا : موقف انجلترا فى مؤتمر الآستانة وإصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربى فى شؤون مصر لقمع الثورة ، وإضافته كلمة (الحالة القهرية) إلى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ماكانت تضمره من التدخل بمفردها .

رابعًا : منذ جاء الأسطول البريطانى فى مايو ، تعاقد مع تجار الأطعمة على توريد المؤونة اللازمة للأسطول لمدة ثلاثة أشهر ، وليس هذا عمل أسطول جاء لوقت محدد بقصد حماية أرواح الأجانب كما قال الإنجليز عند حضوره .

خامسًا : أرسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا

---

(٦) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة ١٥٤ .

(٧) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٣٣ .

(٨) بلنت ، التاريخ السرى للاحتلال ، ص ٢٦٦ .

برقية من الاسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول يقول فيها : « إن هجرة الأوروبيين مستمرة والشعور العام هنا أن التدخل الإنجليزى أصبح وشيك Une action anglaise est imminente ولم يبق فى القنصلية الإنجليزية إلا كاتبان يسجلان أسماء الإنجليز الذين يرغبون البقاء فى مصر(٩) .

سادسًا : أرسل المسيو دى فورج Dr Vorges قنصل فرنسا العام إلى المسيو دى فريسينيه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها : « كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربى عاجل من الإنجليز سواء باشتراكنا أو بدونه » (١٠) .

سابعًا : اعترف الأميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنه ١٨٨٢ بأن أعمال الترميم التى زعم أنها كانت جارية لها لغاية يوم ٥ يوليه أوقفت (١١) ومع ذلك أصر على الضرب .

ثامنًا : تدبير مذبحة الإسكندرية كما فصلنا ذلك فى موضعه من الأدلة على تبييت انجلترا النية على الاحتلال .

تاسعًا : عهدت وزارة الحربية البريطانية إلى المستشرق الأستاذ بالمر Palmer بالمجىء إلى مصر وارتياد صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر وقابله المسيو جون نينيه فى الإسكندرية عرضا فقال له الأستاذ بالمر : « أنصحك بمغادرة القطر المصرى لأن الاسكندرية ستضرب بالقنابل عما قريب وستكون عرضة لأن يقتلك الأهلون (١٢) .

وقد قام الأستاذ بالمر بمهمته ولكن قتله البدو هو وصحبه وحوكم قتلتهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالإعدام .

كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق إصرار انجلترا على ضرب الإسكندرية واحتلالها مهما كانت الأحوال أو اختلفت الأسباب .

التحفز للضرب

فى يوم ٥ يوليه أرسل الأميرال سيمور إلى حكومته ينبئها بأن أعمال التحصين مازالت مستمرة فى القلاع ، وفى ٦ يوليه أرسل إلى طلبه باشا عصمت قومندان موقع الإسكندرية بلاغًا أول

---

(٩) الكتاب الأصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٤٨ .

(١٠) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦١ .

(١١) المرجع ذاته رقم ١٦٨ .

(١٢) جون نينيه ، عرابى باشا ص ١٤٥ .

بالكف عن أعمال التحصين الجارية فى الحصون ، فأجابه طلبه باشا فى اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد فى الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الأميرال سيمور فى المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور أنه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لامحالة ، وأوعز قنصلا انجلترا وفرنسا إلى رعاياهما الباقين بالمدينة بالمبادرة إلى الرحيل عنها ، فتسابقوا إلى الهجرة والنزول إلى السفن التى بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الأوروبيين منذ حوادث يونيه إلى قبل الضرب نحو ٩٩ فى المائة من عددهم الأصلى [١٣] ، وهاجر كثير من سراة المدينة إلى داخل البلاد ، على أن معظم الأهلين بقوا بها .

لم يقتنع الأميرال سيمور بجواب طلبه باشا ، وهيهات أن يقتنع ، لأنه إنما يبغى من جوابه أن يختلق سببًا مكذوبًا ليتذرع به إلى الضرب .

وعلم القناصل بنبأ الرد على البلاغ ، وبأن الضرب واقع لامحالة قريبًا ، فاجتمعوا فى يوم ٧ يوليه للتشاور فى منع القتال بأية وسيلة ، ودعوا المستركارترايت نائب القنصل البريطانى إلى حضور هذا الاجتماع ، فامتنع معتذرًا بأن الأميرال سيمور لم يطلب قط من القناصل أن يتوسطوا فى المسألة ، وأنه لذلك لايستطيع حضور اجتماعهم ، فاجتمع سائر القناصل دون مندوب عن القنصلية الإنجليزية وقرروا إرسال خطاب إلى الأميرال سيمور يسألونه إذا كان قد اقتنع بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع ، وأنهم فى استطاعتهم إذا لم يقتنع أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويقنعه ، وإذا كان لايرضى بأن يقتنع فإنهم يطلبون منه مهلة كافية لترحيل رعاياهم قبل الشروع فى الضرب [١٤] .

بعث القناصل بخطابهم إلى الأميرال سيمور على ظهر المدرعة (انفنسبل) فأجابهم فى اليوم ذاته جوابًا جافًا يدل على تصميمه على الضرب إذ قال : « إنه لايكتفى بالتأكيدات الكتابية وأنه اذا كان لهم من النفوذ لدى قائد موقع الإسكندرية مايحمله على التصرف بإخلاص ويحول دون استمراره فى أعمال التحصين ، فإنه مستعد لإجابة طلبهم » ، ومعنى ذلك أنه لايثق بجواب من طلبه باشا مهما أعطى من المواثيق وأنه عازم على الضرب لامحالة ، وكل ماوعدهم به أن لايبدأ بالضرب إلا بعد أربع وعشرين ساعة من الإنذار النهائى [١٥] .

---

(١٣) قدرهم المسيو جون نينيه فى كتابه عرابى باشا ص ١٦٢ بستين ألفا .

(١٤) الكتاب الإنجليزى الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩ .

(١٥) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٥ ، الكتاب الإنجليزى الأزرق عن حوادث سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩ .

وإمعانًا فى التحرش بعث الأميرال إلى طلبه باشا عصمت بلاغًا آخر يمهد به إلى الإنذار النهائى ، هذا تعريبه :

« البارجة أنفنسبل فى ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة – أتشرف بإخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر فى خطوط الدفاع القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية قد عملت فى واجهة الإسكندرية الشمالية تهدد للأسطول الذى تحت قيادتى ، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال ، فإن لم تقف وتجددت يكون واجبًا علىّ تدمير المعدات الجارى العمل فيها »[١٦] .

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآتى :

« عزيزى الأميرال الإنجليزى

« أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه الذى تخبروننى فيه أنه اتصل بكم تركيب مدفعين وأن أعمالا أخرى جارية على شاطئ البحر ، فردًا على ذلك أود أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لاحقيقة لها ، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه .

« هذا وإنى لمعتمد على عواطفكم المتشبعة بروح الإنسانية وأرجو قبول احتراماتى »[١٧] .

ولم يكتف الأميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب أن تسلم له الحصون التى يزعم أنها تهدد الأسطول ، وأفضى بهذا الطلب إلى الأميرالية الإنجليزية فى برقية إليها يوم ٩ يوليه ١٨٨٢ قال فيها[١٨] .

« إيماء الى برقيتى المؤرخة فى يوم ٤ يوليه سنة ١٨٨٢ أقول إنه ليس هنا لك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة ، وسأرسل فى صبيحة الغد إخطارًا إلى قناصل الدول الأجنبية وأبدأ فى الضرب بعد أربع وعشرين ساعة مالم تسلم إلى الحصون القائمة فى شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء » .

(١٦) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣ .
(١٧) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣ .
(١٨) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥ .

الإنذار النهائى

وفى صبيحة يوم ١٠ يوليه أرسل إلى طلبه باشا عصمت إنذارًا نهائيًا يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة فى الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الإسكندرية الجنوبى [١٩] وإلا ضرب الحصون فى صبيحة الغد (١١ يوليه) ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها ، وقد تأكد هذا المعنى فى مذكرة اللورد دفرين سفير انجلترا فى الآستانة إلى وزارة الخارجية العثمانية فى يوم ١٠ يوليه بتبليغها فحوى إنذار الأميرال سيمور فقد ورد فيه : « إذا لم تسلم له الحصون مؤقتًا ليجردها من سلاحها فإنه سيبدأ بالضرب فى أربع وعشرين ساعة » [٢٠] .

وهذا نص الإنذار النهائى :

« أتشرف بإخبار سعادتكم أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة قد عقدت العزم على أن أنفذ غدا (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ٦ الجارى إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبى لتجريدها من السلاح [٢١] .

قطع العلائق

وبعد أن أرسل الأميرال إنذاره النهائى إلى طلبه باشا أرسل المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى العام إلى إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابًا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية وهذا تعريبه :

« سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية أرانى مضطرًا إلى أن أخلى قنصلية صاحبة الجلالة وأن أقطع فى الوقت

---

(١٩) هى معظم حصون المدينة . وهى طابية الفنار . ورأس التين والاسبتالية . وطابية صالح . وطوابى أم قبيبة . والقمرية والبرج نمرة ١٥ والمكس . والدخيلة . والعجمى (أنظر الخريطة ص ٣٠٩) .

(٢٠) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٩١ .

(٢١) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة رقم ١٦ ص ٤ وثيقة رقم ٦٥٥ .

الحاضر العلائق التى كانت بين سعادتكم وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتها فى مصر»[٢٢] .

موقف الخديو

كان الخديو توفيق حتى ضرب الإسكندرية معارضًا فى خطة التحدى التى اتبعها الأميرال سيمور حيال مصر ، وقد أرسل إلى الباب العالى برقية فى يوم ٧ يوليه يدافع فيها عن موقف الحكومة ويقرر أن ليس ثمة أعمال تحصين فى الطوابى ولاشروع فى سد بوغاز الميناء .

وقد سعت السلطات الإنجليزية قبل الضرب فى اجتذابه إلى صفها فأخفقت ، ذلك أن المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى أشار عليه أن ينزل هو وأسرته إلى إحدى البوارج الإنجليزية ، ليكون فى مأمن مما عساه يصيب سراى رأس التين لأنها عرضه لقذائف المدرعات فأبى[٢٣] ، وأرسل المستر كارترايت الى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا برقية فى ٧ يوليه ينبئه فيها أن الخديو أرسل يستدعى السير وكلان كولفن المراقب المالى الإنجليزى فى ضحوة ذلك اليوم ليفضى إليه بالخطة التى ينوى اتباعها فيما إذا وقعت الحرب ، وهى أنه يبقى فى الديار المصرية ، وقال فى تعليل ذلك أنه لايستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه إخلاصهم كما أنه لايستطيع أن يبارح مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية ، إذ يقال حينئذ أنه غادرها لينجو بنفسه ، أما إذا احتلها الترك ولقى هذا الاحتلال مقاومة فإنه ودرويش باشا لايعضدان هذه المقاومة ، وفى هذه الحالة ينتقلان إلى يخت دورويش باشا ، وأعرب عن أن نيته فى حالة حصول الضرب من الأسطول البريطانى ستكون الانتقال إلى أحد القصور القائمة على شاطئ المحمودية ، قال المستر كارترايت وبقدر الإسراع فى الضرب يقل الخطر الذى يحيق بشخص الخديو[٢٤] .

وقد قصد المستر كارترايت إلى درويش باشا يوم ١٠ يوليه بعد أن أرسل الأميرال سيمور الإنذار النهائى بالضرب ، وترك له كتابًا يبلغه فيه بقطع علاقاته بوزارة الخارجية المصرية ، وبأنه يلقى عليه تبعة مايصيب الخديو من سوء فى حالة الضرب .

---

(٢٢) المرجع السابق مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٣ ص ١٧٢ .

(٢٣) مذكرات شفيق باشا ج ٤ ص ١٦٣ .

(٢٤) برقية المستر كارترايت إلى اللورد جرانفيل ، الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٢٢ ص ١٧٠ .

الرد على الإنذار النهائى

اجتماع المجلس العام

لما تلقى راغب باشا بلاغ المستركارترايت يوم ١٠ يوليه ، طلب من المسيو دى مارتينو قنصل إيطاليا العام ، بصفته أقدم القناصل ، أن يستدعى قناصل فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا ليبذلوا مساعى أخرى لدى الأميرال سيمور لمنع الضرب ، فدعاهم فى الساعة الحادية عشرة إلى الاجتماع ، فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيئًا ، إذكانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى .

وقصد راغب باشا بصحبة عبد الرحمن بك رشدى (باشا) وزير المالية وتجران بك (باشا) سكرتير مجلس الوزراء إلى المسيو دى مارتينو ، فى نحو الساعة الثانية عشرة وقابلوه لكى يسعى فى الوساطة ، فلم يكن لديه من جواب سوى أنه أشار على راغب باشا بالسعى بنفسه لدى الأميرال سيمور ، فذهب راغب باشا وصاحباه الى البارجة (أنفنسيل) التى كانت راسية فى الميناء ، وقابلوا الأميرال ، فلقوا منه إصرارًا على إنذاره ، إذ طلب إنزال المدافع التى فى الحصون التى نوه إليها فى إنذاره ، وإلا نفذ الإنذار فى الموعد المضروب ، فبارح راغب باشا وصاحباه بارجة الأميرال ، ووعدوا بإرسال الجواب فى مساء ذلك اليوم (١٠ يوليه) ، وتوجهوا من فورهم إلى سراى رأس التين ، وعرضوا على الخديو نتيجة سعيهم ، فعقد الخديو مجلسًا عامًّا دعا إليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف ، وفيما يجب أن يكون جواب الحكومة على الإنذار النهائى ، فاجتمع المجلس ، وحضره كل من : الخديو توفيق — درويش باشا المندوب العثمانى — إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية — قدرى بك عضو الوفد العثمانى — الشيخ أحمد أسعد عضو الوفد العثمانى — أحمد رشيد باشا ناظر الداخلية — عبد الرحمن بك رشدى ناظر المالية — أحمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية — على باشا إبراهيم ناظر الحقانية — سليمان باشا أباظة ناظر المعارف — محمود باشا الفلكى ناظر الأشغال — حسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف — لطيف باشا من وزارة البحرية السابقين — حافظ باشا من وزراء المالية السابقين — محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب — إسماعيل باشا حقى أبو جبل رئيس مجلس الأحكام — محمد سعيد باشا عضو مجلس الأحكام — محمد كامل باشا وكيل وزارة البحرية — قاسم باشا من

وكلاء وزارة البحرية السابقين – محمد المرعشلي باشا مدير الاستحكامات العام السابق – محمود باشا فهمي مفتش الاستحكامات العام – طلبه عصمت باشا القائد الحربي للإسكندرية – تجران بك سكرتير مجلس النظار.

أخذ هذا المجلس يبحث في الموقف ومايجب تقريره ، وقد اختلفت الآراء فيه ، فذهب بعض الأعضاء إلى التسليم بشروط الأميرال ، وكان من هؤلاء : درويش باشا [٢٥] ، وحجته في ذلك : أنه توجه إلى طابية الفنار ، واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها وقال : إنه بصفته من ضباط المدفعية ، يقرر أن الحصون والمدافع التي بها لاتستطيع مطلقًا أن تقاوم مدافع المدرعات الإنجليزية ، ولذا نصح لعرابي بقبول طلبات الأميرال سيمور ، وكان من القائلين بعجز الحصون عن المقاومة محمد مرعشلي باشا مدير الاستحكامات السابق ، إذ قال إنها لاتستطيع المقاومة أكثر من أربع وعشرين ساعة إذا كان الضرب مستمرًا ، وأنها تتخرب في أربع أو خمس ساعات ، وأغلب مدافعها تنقلب على الأرض من إصابة القذائف لأنها مكشوفة، فضلا عن فتك القنابل والقذائف بجنود المدفعية الذين يكونون بالطوابي ، فعارضه في هذا الرأي محمود باشا فهمي قائلا : إنه حضر حرب الصرب ونظر تأثير الجلل ، وما كان يخشى منها ، وأن الحصون تقاوم من ساعة لثلاثة ، ومن يوم لثلاثة ، ومن أسبوع لثلاثة ، ومن شهر لثلاثة بحسب استعداد العدو [٢٦] ؛ وهو جواب لايدل على أي معنى ، لأن المطلوب منه أن يوازن هو بين قوة الحصون وقوة الأسطول ، لا أن يجيب جوابًا مبهمًا لايقدم ولايؤخر ، وممن عارضوا مرعشلي باشا في رأيه طلبه باشا عصمت وعرابي باشا .

وبعد أن طالت المناقشة استقرت آراء الأغلبية على رفض مطالب الأميرال ، ورأى المجلس في الوقت ذاته منعًا لاحتجاجات الأميرال أن يرسل إليه وفدًا مؤلفًا من عبد الرحمن باشا رشدي وزير المالية . وقاسم باشا وكيل البحرية السابق . ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ ، وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء « ليخاطبوه وديًا ، ويوضحوا له أن المصريين ليسوا أعداء للإنجليز ، وأنه

---

(٢٥) جاء في استجواب محمود باشا فهمي أن درويش باشا قال بلزوم إنزال المدافع الوارده في بلاغ الأميرال ، مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧ . وفي رواية أخرى ذكرها المسيو بيوفيس (الفرنسيون والإنجليز في مصر) ص ١٥٠ أنه كان معارضًا في قبول مطالب الأميرال ، وهي رواية مرجوحة لاصحة لها ، وإنما أخذها المسيو فيس عن الفارد الكسندري عدد ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكل المصادر والملابسات تدل على أن درويش باشا لم ينصح بالمقاومة كما تقول الفار.

(٢٦) استجواب محمود باشا فهمي ، مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧ .

لايمكن سد البوغاز بالأحجار كما قيل ، وأما إنزال المدافع فهذا أمر لايمكن قبوله ، وإنما يمكن إجابة لطلبه ، وسدًّا لباب النزاع إنزال ثلاثة مدافع من ثلاث طوابى ، وهو طابية المكس ، وطابية صالح ، وطابية السلسلة ، وأن يكتفى بذلك ردًّا لشرف الدونانمة كما يزعم » [٢٧] .

ويقول عرابى : إن الوفد ذهب وبلغ الرسالة ، ورجع وأخبر بأن الأميرال لم يقبل ماعرض عليه ، وأصر على إنزال جميع المدافع ، وزاد على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمرًا صريحًا بتسليم حصون (المكس) و (العجمى) و (باب العرب) وماوراء طابية المكس من الأراضى لاتخاذها معسكرًا للجنود الإنجليزية ، وأنه إذا لم يجب إلى طلباته باشر القتال عند طلوع شمس الغد ، فتقرر رفض طلباته مع الاستعداد للحرب [٢٨] ، وعلى ذلك انفض المجلس .

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الإنذار النهائى طبقًا لقرار المجلس ، وهذا نصه :

« لم تعمل مصر شيئًا يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ، ولاالسلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوابى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا . فمن حقنا ، بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الإنكليزية إنها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لاتستطيع أن تسلم أى مدفع ، ولاأية طابية ، دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل ، أو عن إطلاق المدافع ، على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان ، ولقوانين الحرب » .

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة ، أن الإنجليز كانوا مصممين على احتلال الإسكندرية ، سواء ضربوها أو لم يضربوها ، وسواء قبلت طلباتهم فى الإنذار النهائى ، أو لم تقبل ، ولم تكن الوسائل السلمية كافة مجدية فى منعهم عن تنفيذ ماعزموا عليه ، لذلك لانرى المجلس العام الذى اجتمع برياسة الخديو وقرر رفض الإنذار قد أخطأ فى قراره ، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الأميرال سيمور لماكان تسليمه ليحول بين الإنجليز واحتلالهم المدينة ، وكل ماكان يؤدى إليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفًا مشرفًا ،

(٢٧ و ٢٨) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٠ .

نقول : ليس الخطأ فى رفض مطالب الأميرال ، بل الخطأ فى الانقسام الذى كان واقعًا بين الخديو والعرابيين ، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى أضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبذل سعيًا جديًّا فى تلافيه ، وكلاهما مخطئ من هذه الناحية .

انتقال الخديو إلى سراى الرمل

وفى أصيل يوم ١٠ يوليه انتقل الخديو بموكبه من سراى رأس التين إلى سراى الرمل (٢٩) وظل بها إلى أن وقع الضرب وانهزم العرابيون وعندئذ عاد إلى سراى رأس التين كما سيأتى بيانه .

الموازنة بين القوتين المتحاربتين

الحصون والأسطول

يجمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين ، لأن من هذا البيان يتضح من كان مقدراً له الفوز والنصر.

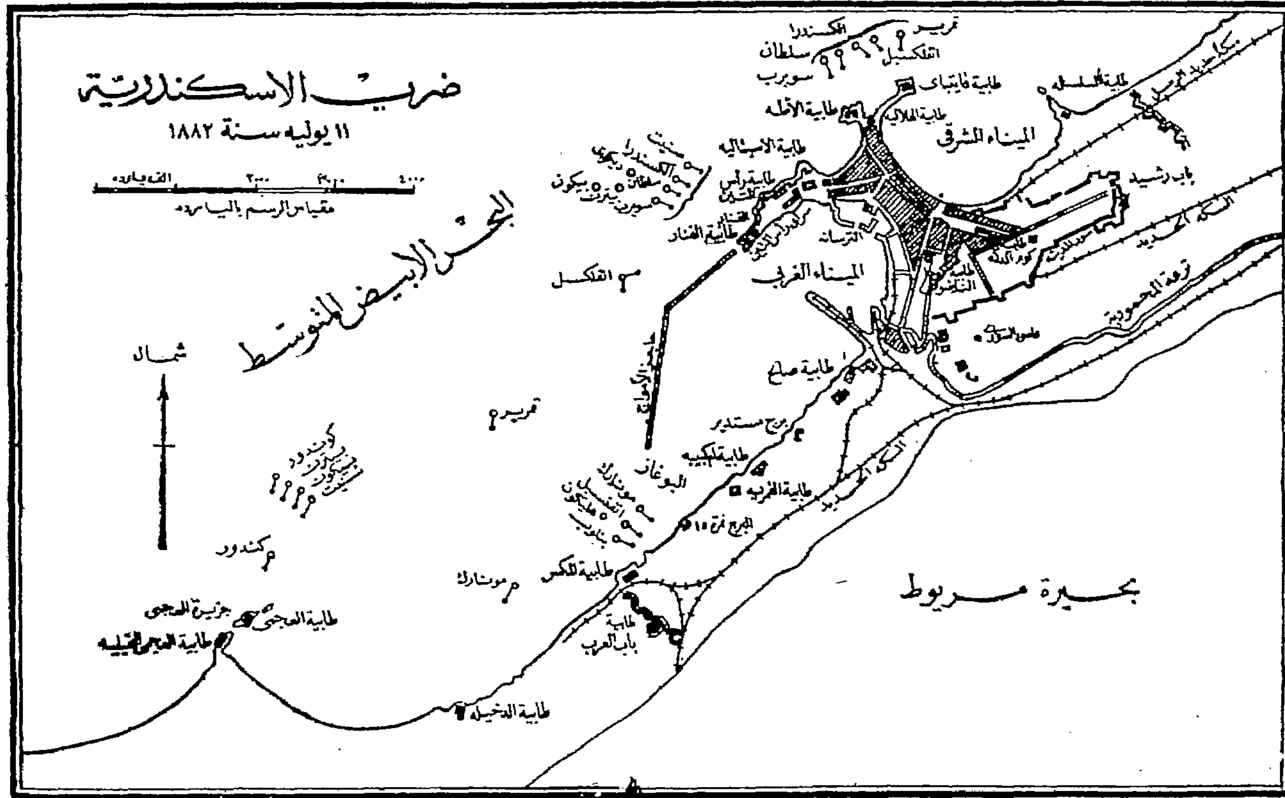
كان بالإسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى (طوابى) جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابى) قائمًا حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود .

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطئ البحر من ناحية العجمى غربًا إلى « أبو قير » شرقًا ، وترى مواقعها على الخريطة الموضحة ص ٣٠٩ ، فأولها من الغرب طابية (العجمى) وهى قائمة فى جزيرة العجمى التى يسميها الإفرنج جزيرة المرابط (أو مارابوت كما يكتبونها) ولذلك يسمونها قلعة المرابط ، واسمها الصحيح قلعة أو طابية العجمى ، وتسمى أيضًا طابية العجمى البحرية تمييزاً لها عن طابية العجمى القبلية الذى سيرد الكلام عنها .

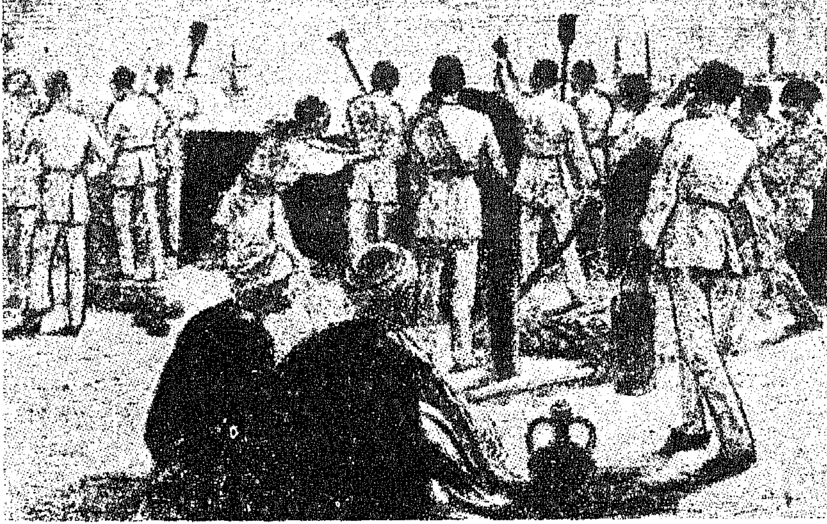
وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية العجمى القبلية ، وتعرف أيضًا بطابية « العيانة » وهذه التسمية معروفة بين أهل الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة ، ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك فى الضرب إذ لم يكن تم إنشاؤها ، ويلى هذه الطابية شرقًا طابية (الدخيلة) ، ثم قلعة (المكس) وكانت من أمنع القلاع ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء (البوغاز) .

---

(٢٩) هى سراى مصطفى باشا (فاضل) بالمحطة المعروفة بهذا الاسم . والآن معروفة بمحطة مصطفى كامل .



خريطة الاسكندرية وحصونها وموقع الأسطول البريطانى يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ أثناء الضرب
اقتبسناها عن الخريطة للكابتن هرمن فوخت الضابط بالجيش الألمانى فى كتابه الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢ طبع سنة ١٨٨٣



ضباط من المدفعية وجنودها فى إحدى قلاع الإسكندرية سنة ١٨٨٢
(نقلا عن مجلة الجرافيك الإنجليزية عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٢)

ويلى قلعة (المكس) على طول الشاطئ الجنوبى للميناء عدة حصون واستحكامات ، وهى البرج نمرة ١٥ ، فطابية (القمرية) فطابية (أم قبيبة) ثم برج مستدير فيه مدفعان ، ثم طابية (صالح) .

وعند (باب العرب) طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المكس فى تسلحها ، وتقفل لسان الأرض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهى واقعة إلى ما وراء المقطع القديم الذى خرقه الإنجليز سنة ١٨٠١ قبل خروجهم من مصر ليدخلوا به مياه البحر إلى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء واسعة يابسة إلى مستنقع ردىء .

وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من الجهة الشمالية وهى طابية (الفنار) التى تحيط بفنار الإسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية (رأس التين) الواقعة شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية .

وتلى هذه الحصون شرقًا طابية (الأطه) وهى كلمة تركية تنطق أضه وتعنى الجزيرة ، وتسمى فى الإسكندرية طابية القضا (الواقعة شرقى حمام الأنفوشى) ثم طابية (الهلالية) ثم طابية (قايتباى) التى يسميها الأوربيون حصن (فاروس) ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية (السلسلة) .

ويلى طابية (السلسلة) شرقا قلاع (أبو قير) وهذه لم تشترك فى القتال ، لبعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية (كوم الناضورة) وطابية (كوم الدكة) وتعرف أيضًا بكوم الدماس (انظر الخريطة ص ٣٠٩) .



قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢ ولم تصب بسوء مدة الحرب

وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور الغربى الذى كان باقيًا منه إلى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد (باب شرقى) ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع .

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ما عدا كوم الناضورة وكوم الدكة ، فإنهما منشأتان من عهد الحملة الفرنسية ، وقلعة (قايتباى) المنشأة فى القرن الخامس عشر ، وكانت الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وقد أجرى فيها إسماعيل بعض الترميم وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز أرمسترنج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الأسطول البريطانى ، وكان يبلغ عددها ٤٩ مدفعًا ، أما المدافع الأخرى فلم يكن يعتمد عليها فى الضرب لقدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية فى سنة ١٨٨٢ وهى معظم مدافع الحصون ، إذ كان عددها ٢٢٩ مدفعًا ، والأهوان وعددها أربعون .

وكانت حامية الحصون مؤلفة من ألاى طوبجية السواحل ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف ضباط بقيادة الأميرلاى إسماعيل بك صبرى ، ولكن عددهم الحقيقى كان دون ذلك ، ويقول عرابى فى مذكراته إنه لم يزد عن سبعمائة يوم الضرب [٣٠] ، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب الإسكندرية أن نصف رماة القنابل (الطوبجية) كانوا متغيبين فى قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب ، وقال : إن الأميرال

(٣٠) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤ .

سيمور كان موقنًا قبل الضرب ، أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شبحًا لاحراك فيه[٣١] ، وقال فى موضع آخر يصف إهمال حالة الحصون : « أن معظم المدافع القصيرة المرمى لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمانى وثلاثين سنة حين ركبها لأول مرة جاليس بك . Galice Bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمد على ، أما المائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيار تسع إلى عشر بوصات ، فكان منها ٦٤ فقط مركبة فى مواضعها ، والسبعة والثلاثون الأخرى كانت ملقاة خارج مواضعها وأما ذخائرها فإنها لم تنقل من مخازنها بالترسانة »[٣٢] .

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفًا متخاذلا ، وأن القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل ، أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال وكانت مؤلفة من أربعة ألايات ، اثنان منها كانا مرابطين أصلا فى المدينة ، وهما الألاى الخامس من المشاة بقيادة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ، والألاى السادس بقيادة الميرلاى سليمان بك سامى داود ، ويتألف من هذين الألايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق إسماعيل باشا كامل ، وقد زيد عليهما ألايان بعد مذبحة الأسكندرية وهما الألاى الثانى بقيادة خليل بك كامل ، والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هذين الألايين اللواء الثانى بقيادة طلبه باشا عصمت الذى جعله عرابى قائدًا لموقع الإسكندرية وحاميتها .

ويقول عرابى إن كل ألاى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل ، فيكون مجموع الجند يوم ضرب الإسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة (المشاة) و ٧٠٠ من الطوبجية[٣٣] .

الأسطول البريطانى

أما الأسطول البريطانى فكان مؤلفًا من ثمانى مدرعات كبيرة وهى :

الكسندرا Alexandra – وانفلكسيبل Inflexible – سلطان Sultan سوبرب Superb – تمرير Temerire – انفنسبل Invincible – مونارك Monark – بنلوب Panelope

(٣١) جون نينيه ، عرابى باشا ص ١٣٧ .

(٣٢) المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٣٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤ .

وخمس سفن مدفعية ، وهى : بترن Battern – كندور Condor بيكن Becon – سينت Cyanet – دكوى Decov .

وسفينة للطوربيد وهى هكلا Hecla . وأخرى كشافة وهى هلكون Hillicon .

ومعظم مدافع هذا الأسطول من طراز ارمسترنج وعددها ٧٧ مدفعًا ، والأسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحًا من الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الأسطول رميها بمدافعه فيصيبها ، وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول إلى الحصن الذى يليه ، وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنًا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبئ مبدئيًا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الأسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية .

الاستعداد للضرب

أصدر الأميرال سيمور يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليماته إلى بوارجه لكى تأخذ موقفها يوم الضرب على الترتيب الذى تراه بالخريطة .

واتخذت البوارج موقفها على النحو السابق ليلة الضرب ، أما عن الاستعداد للضرب من ناحية الحصون فقد استدعى عرابى ليلة ١١ يوليه الميرالاى إسماعيل بك صبرى قومندان حصون الإسكندرية (٣٤) ، وكان عرابى وقتئذ (بالترسانة) يصحبه محمود باشا فهمى وطلبه باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية ، فأخبره بحضورهم أن الأسطول الإنجليزى سيضرب الحصون صباح الغد ، وأن مجلس النظار قرر عدم الإجابة على الضرب بضرب مثله إلا بعد الطلقة الخامسة ، ولكنه يأمره بألا يجيب على الضرب إلا بعد الطلقة العاشرة ، فانصرف إسماعيل بك صبرى والتقى بضباط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله ، فذهب البكباشى عبد العال أفندى أبو العلا إلى طابية قايتباى ، والأميرالاى محمد بك أمين قومندان ألاى السواحل يعاونه البكباشى سيف النصر أفندى إلى طابية الفنار ، والبكباشى محمد أفندى شرمى إلى قلعة المكس ، وتولى إسماعيل بك صبرى مهمة الدفاع عن الحصون الشمالية وهى قايتباى والأطة والهلالية والاسبتالية ورأس التين والفنار ، واتخذ مركز القيادة فى طابية (الأطه) وعهد إلى وكيله محمد بك نسيم الدفاع

(٣٤) هو الذى كان قائد ألاى الطوبجية بالقاهرة واشترك فى واقعة عابدين .

عن الحصون الغربية وجعل هذا مركز قيادته فى قلعة المكس .

وأصدر عرابى تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط الاستحكامات من برج السلسلة شرقًا إلى قلعة العجمى غربًا ، فكان الألاى الثانى بقيادة الميرالاى خليل بك كامل شاغلا خط النار ما بين قلعة العجمى وباب العرب ، والألاى الخامس بقيادة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم خلف حصون الفنار ورأس التين ، والألاى السادس بقيادة سليمان بك سامى داود منوطًا به مساعدة طابية صالح إلى الترسانة ، والألاى الرابع بقيادة الميرالاى عيد بك محمد بجهة أم قبيبة إلى باب العرب وأن تقوم أورطتا الفرسان بمهمة المراسلة بين مختلف الحصون ، ولكن المشاة والفرسان لم يشتركوا فى القتال كما أسلفنا .

وفى ليلة ١١ يوليه كانت البوارج الإنجليزية على أهبة القتال ، أما الأسطول الفرنسى فقد انسحب إلى بور سعيد تنفيذًا لتعليمات حكومته ، ولم يترك سوى سفينتين لم تعملا عملا ما ، وهكذا ترك الفرنسيون الإنجليز وحدهم ينفردون بالضرب والقتال ، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال الإنجليزى أن يثبت أقدامه فى البلاد .

حالة الميناء ليلة الضرب

كان المسيو جون نينيه بديوان البحرية بالترسانة فى منتصف الليل حين كان عرابى مجتمعًا بضباط الحصون الذين جاءوا ليتلقوا تعليماته الأخيرة ، وقد وصف مشاهداته وتأملاته بقوله : « كان الليل بديعًا ، والبوارج الحربية قد تركت الميناء ، والأسطول الفرنسى قد انتحى ناحية خارج المرفأ غربًا ، أما الأسطول الإنجليزى فقد اصطفت بوارجه فى عرض البحر متأهبة للتخريب والتدمير ، ولمعت أنوار البوارج عن بعد ، وكنت وقتئذ جالسًا على الديوان فى قاعة مجلس البحرية أتأمل من النافذة فى ظلام الميناء ، وأناجى نفسى هل هذا السكون البديع الذى يخيم ليلا على الميناء يتخلله لمعان النجوم فى السماء ، ستعصف به غدا المدافع المدمرة التى تطلقها أمة متمدنة على المدينة الهادئة ، وبعد أن تلق الضباط تعليمات عرابى ذهب كل منهم إلى ساحة الشرف التى عهد إليهم بالدفاع عنها ، أما أنا فغادرت الترسانة بعد منتصف الليل وقلبى يخفق متأثرًا بما سيحل بالمدينة فى صبيحة الغد »[٣٥] .

---

(٣٥) معربة بتصرف عن جون نينيه ص ١٦٣ .

مأساة الضرب

فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ أعطى الأميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلقت البارجة (الكسندرا) أول قنبلة على طابية الاسبتالية وتلتها البوارج الأخرى ، فأخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة ، وعلى المدينة ذاتها ، أما القلاع فلم تجب على الضرب إلا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق من أبتداء الضرب ، وكان الضرب من جانب الأسطول الإنجليزى شديدًا مروعًا ، فكانت قنابله محكمة المرمى شديدة الفتك ، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها فى البحر دون أن تصل البوارج الإنجليزية ، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك فى سيرها ، يحجبها عن الأعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون أحكام المرمى وإصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ إذا أصابتها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف إذا نفذت إلى البارجة ذاتها ، وقد ساعد على احكام المرمى من جانب الأسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الإنجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية ، إذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها بخلاف العرابيين فإن معلوماتهم عن قوات الإنجليز كانت مشوشة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الإنجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها ، وقد اتضح عكس ما يظنون ، فإن البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، فى حين أن الأسطول الإنجليزى لم يصب بضرر يذكر .

استمر الضرب من الساعة السابعة إلى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الأسطول تقذف الخراب وتحصد الأرواح ، ثم سكتت قليلا ، واستؤنف الضرب بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك إلى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة .

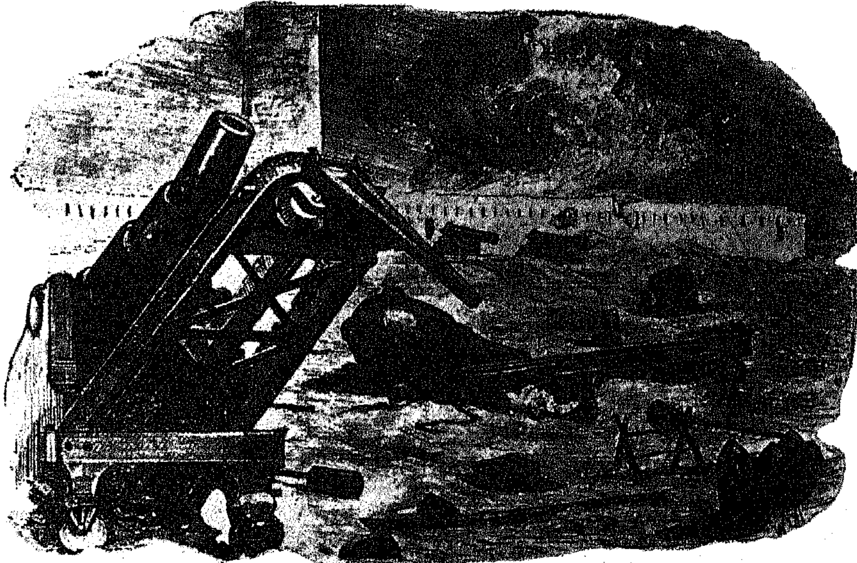
وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والاسبتالية فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر، حيث اجتمعت عليها المدرعات الكسندرا وسلطان وسوبرب ، ولما أسكتتها صوبت قنابلها إلى قلعة (الأطة) وعاونتها فى ضربها المدرعتان انفلكسبل وتمرير فقذفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحولت إلى قلعة (قايتباى) وظلت تقذفها بقنابلها إلى الساعة الخامسة مساء فخربتها . .

وفى المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفنسبل وبنلوب ومونارك وانفلكسيبل وتمرير حصون المكس وأم قبيبة والدخيلة فأسكتتها فى منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور بقيادة اللورد تشارلس برسفورد إلى قلعة العجمى فضربتها بالقنابل حتى أسسكتتها .

وفى نحو الساعة الأولى بعد الظهر شاهد الأميرال سيمور أن هذه الحصون قد أخلاها الجنود ، فأرسل عشرين بحارًا إلى البر دخلوا قلعة (المكس) واتلفوا مدافعها ثم عادوا إلى سفنهم آمنين .

وفى منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية (القمرية) تتأهب للضرب،وعاد الجنود إلى قلعة (المكس) فصوبت البارجتان بنلوب ومونارك مدافعها إلى الحصن المذكور وأخذتا فى ضربه حتى منتصف الساعة السادسة مساء حيث أمر الأميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية .

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر ما استطاعوا ، ولكن قوة الأسطول ومدافعه كانت لها الغلبة فى هذا اليوم المشئوم ، فتهدم معظم الحصون وأصابت قنابل الأسطول كثيرًا من مساكن الأهلين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرقت جناح الحرم بسراى رأس التين .



ضرب الإسكندرية – آثار التدمير فى قلعة قايتباى

(نقلا عن مجلة الجرافيك عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢)

رواية عرابى عن الضرب

كتب عرابى عن ضرب الإسكندرية ما يأتى : « لا يجهل أحد نتيجة ما كان من أمر هذه المخابرات ، فإن نار المدافع صبت على القلاع والحصون والترسانة وسراى رأس التين وبالجملة على جميع أرجاء المدينة صباح الثلاثاء ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، ولم تجاوبها مدافع القلاع إلا من بعد إطلاق مدافع الأسطول نحو ٢٠ طلقة ثم استحر القتال بين الأساطيل الإنجليزية وقلاع الاسكندرية بعد ذلك إلى منتصف النهار ، ثم أخذت نيران الاستحكامات فى التناقص حتى تم تدميرها قبيل الغروب ، وقد باغتنا الإنجليز بالعدوان على غير استعداد منا ، وكان ضرر شظايا الأحجار المتناثرة من تأثير مقذوفات العدو عظيما أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، ومن المعلوم أن للاسكندرية عدة حصون وقلاع ومتاريس وأبراج مستديرة ، ولكن أكثرها مسلح بالأسلحة القديمة التى لا تصلح لمقاومة الدوارع الإنجليزية غير أن فى بعضها مدافع أرمسترنج وهى وحدها الأسلحة النارية التى تصلح لخرق دروع السفن الإنجليزية[٣٦] . وقال فى موضع آخر : « ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى السفن الإنجليزية ، ومدافع أرمسترنج (الحديثة) لم يكن لها من المساطر التى تضبط المسافات وتحكم الإصابة بواسطتها إلا مسطرة واحدة كانت فى ميدان الرماية والتعليم بالعباسية (البوليجون) واستحضرت ليلا وتسلمها سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلق المدافع بنفسه وينتقل من مكان إلى آخر ويحكم الإصابة بواسطة المسطرة المذكورة ، قال ولو كانت مدافع أرمسترنج ذات مساطر لأمكنها تعطيل كافة الدوارع الإنجليزية بما تقذفه عليها من المقذوفات الصائبة »[٣٧] .

وصف الضرب كما رواه شاهد عيان

شهد المسيو جون نينيه عميد الجالية السويسرية فى مصر سنة ١٨٨٢ ضرب الإسكندرية ، ووصف هذه المأساة فى كتابه (عرابى باشا) ، قال :

« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الأسطول بعد الطلقة الخامسة ، وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة وإحكام أدهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمى عشر ساعات

---

(٣٦) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٣ .

(٣٧) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥ .

ونصف متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم ، وقد غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع يصم الآذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط فى البحر فى منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول ، ومع أن مدافع أرمسترنج المصرية كانت أقل عيارًا من المدافع الإنجليزية فإن رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث أن سبع دوارع إنجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الأسطول تمرح فى رميها ومدافعها تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطئ ولا تستهدف هى للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترا و ٣٠ سنتى وزنتها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود ، وثمن الواحدة سبعون جنيها ، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة فى طابية رأس التين دون أن تنفجر ، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها : « أيها الإخوان تعالوا وانظروا مثلا من « إنسانية الإنجليز ! »[٣٨] ، قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر ، فضحك السامعون جميعًا وواجهوا الضرب وهم باسمون .

« وكانت مهمة أسطول السير بوشان سيمور سهلة ، إذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيق ، كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، مثنى مثنى ، فى بطء وروعة ، ثم تصطف فى هوادة تجاه كل طابية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكا ، وعندئذ تقترب منها تدريجيًا وتنسف البطاريات والمدافع التى تكون قد انقلب عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ، ثم تنثنى على الرماة فتحصدهم حصدًا بقنابل المتراليوزات المركبة على ساريات البوارج ، يجب أن نعترف بأن هذه مجزرة همجية لاضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء ، ولقد كان بودى أن أسائل أولئك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات ، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية ؟ إنى أشك فى ذلك ، فليت شعرى أى إهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثأر لنفسها بهذه الفظائع ؟

« ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر ، منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم إذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر ، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء

---

(٣٨) جون نينيه ، عرابى باشا ص ١٧٥ وقد كتب لفظ (إنسانية) بحروف فرنسية .

النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفوا لنيران مدافعه ، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة ، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار ، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم ، بل إن عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التى استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد فى آلامهم .

«وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحًا عملية نقل جثث القتلى ، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخترق المدينة إلى شارع محطة الرمل ، حيث المستشفى العسكرى ، وهناك كانت تعاين ثم يؤمر بدفنها فى المقابر المجاورة للمستشفى بدون احتفال .

«أما الجرحى فكانوا أيضًا ينقلون إلى المستشفى على عربات النقل ، وقد كان مؤلما حقًّا مشهد تلك العربات تقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلا من الجنود أو الأهلين مشدودين بالحبال على ألواح من الخشب ممدودة فوق العربات ، والدماء تقطر من أجسامهم ، ومن بينهم بعض الأمهات محتضنات أبناءهن فى آخر رمق من الحياة ، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات ، لاعنات من كانوا السبب فى هذه المجازر ، ولقد كنت واقفًا عند منعرج (الاجبسيان بار) ومرت أمامى عربتان تقلان جثث القتلى ، وعندما لمحنى النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا على اللعنات ، إذ كانوا يلعنون كل إنجليزى وكل أوروبى ونادوا : « تقتلون إخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم ، اقتلوه ! اقتلوه » ، وكاد يحاط بى لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وأنقذنى وعاد بى إلى دارى ، وقد قل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبيا واحدا فى الشوارع والطرقات ، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هى شوارع مدينة محقها الوباء .

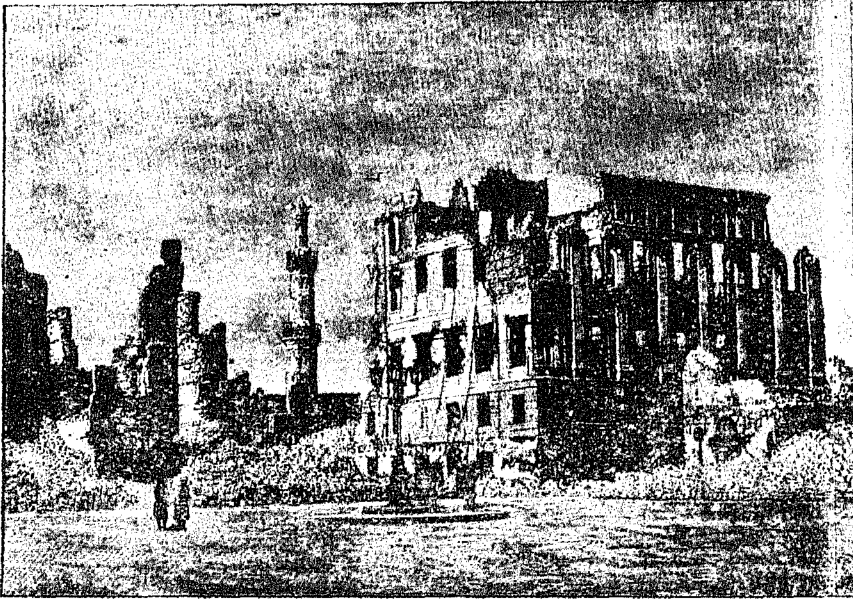
«وأقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت فى المدينة كلها ، وخيل إلىّ أننى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائى ، وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق أحياءها فى كل جهة وتدور فوق رءوسنا وهى تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل فى ناحية ، وتشعل النيران فى ناحية أخرى ، وترسل الموت فى كل مكان ، وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من « رسائل الإنسانية الغربية » على حد تعبير أحد الضباط ، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات (كارتونى) بالقرب من محطة الرمل ، فأصابت إحداها مدرسة فدمرتها ، وأصابت ثلاث أخرى

بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخربتها والخامسة قتلت أحد عشر شخصًا وجوادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين ، فإن عرابى قد ارتأى منعًا للدمار ألا تشترك قلعتا كوم الناضورة وكوم الدكة فى الضرب لوجودهما وسط المدينة .

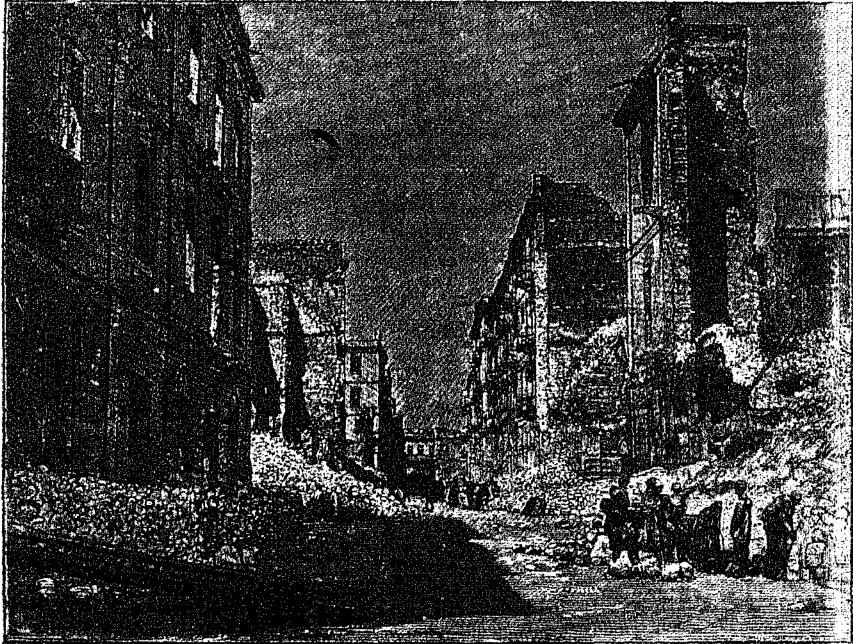
«وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل فى الحى المجاور لمسكنى ، وأحدثت إحداها تشققًا فى الواجهة الشمالية لوكالة (الدهان) التى كان يجرى بناؤها فى ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ، ولم تكن قذائف الإنجليز فى الجملة مصوبة بإحكام ، وقد تحققت من ذلك فى إحدى اللحظات بأن أخذت منظارى بيدى ورأيت بعينى أن عددًا غير قليل من هذه القذائف التى كانت تدوى فى الجو لم تصب أى هدف ، وكنت أرى تجاه نوافذ منزل على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابية قايتباى (قلعة فاروس) قائمة فى أقصى حاجز الأمواج الأبيض بالميناء الشرقى ، كانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة فى بنائها الضخم ، بارزة فى البساط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل يجتذب المشاعر ، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره ، يزينها مسجد بنى منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية ، تعلوه منارة جميلة هى تحفة من بدائع الفن العربى مزدانة بالنقوش العربية الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفًا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس ، فتهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر ولم تكن مسلحة تسليحًا كافيًا وكانت مخابئ المدافع فيها مبنية بناء رديئًا فأضرت بالدفاع عن القلعة .

«وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساء بارجتين شامختين من البوارج الإنجليزية ترابط غربى القلعة وتصب نيرانها من جديد على هذا البناء الذى تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض ، ولكن الإنجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أنهما لم يشتركا فى الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل ، على أن المصريين لم يسكتوا إزاء هذه الوحشية فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لايزالان قائمين فى الجهة الغربية الشمالية من القلعة ، ولكن قذائفهم لم تجد شيئًا إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الإنجليزية ، وقد أحصيت بنفسى اثنتين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصب نصفها الهدف تمامًا ، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتنسفها وتذريها فى الهواء ثم تنطلق فى الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية فى دوى هائل فتثير فى

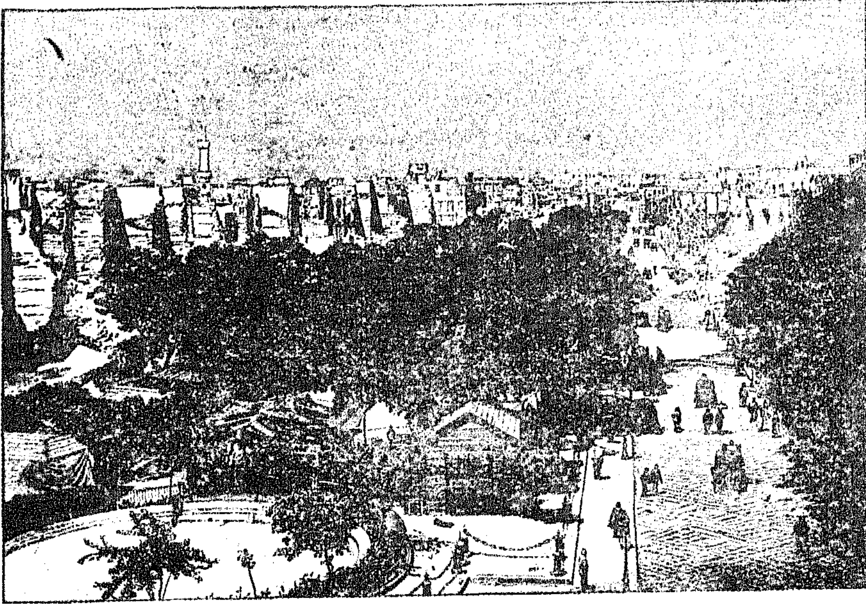
ضرب الاسكندرية



آثار التدمير فى ميدان مسجد إبراهيم باشا



آثار التدمير فى شارع سيزوستريس



آثار التدمير فى ميدان محمد على (المنشية)



آثار التدمير فى ميدان محمد على (وترى تمثال محمد على باشا وسط الخرائب)

الهواء عمودًا من الماء كأنه إعصار بحرى لا يقل ارتفاعه عن ستين قدمًا ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيرًا فى منتصف الساعة السادسة مساء تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت انقاضه اثنا عشر جنديًا من الجرحى كانوا يأوون إليه .

« وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هذا المسجد ثم ماتوا لعدم إمكان نقلهم إلى المستشفى العسكرى تجاه برج السلسلة إذ كانت قذائف المتراليوزات المعدة للإجهاز على الجرحى لا تنفك تنصب كالمطر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة .

وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود فى قلعة الأطة ، فسكتت مدافع هذه القلعة التى دافعت دفاعا مجيدا ، وفى نحو الساعة السادسة مساء وقف الضرب من جانب الأسطول ، وتبين أن الأميرال سيمور الذى تعهد بأن لا يضرب إلا القلاع قد تناسى عهده ونشر الموت والخراب فى كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت فى عدة جهات دون أن يستطيع أحد اخمادها »(٣٩) .

تطوع الأهلين

تفانى الأهلون فى الدفاع عن المدينة ، رغم أن الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج ، فبذلوا كل ما فى استطاعتهم من تضحية واقدام ، قال الشيخ محمد عبده فى هذا الصدد : « فكان الرجال والنساء تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن الأميرال سيمور ومن أرسله »(٤٠) وقال عرابى فى ذلك : « وفى أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء فى خدمة المجاهدين ومساعدتهم فى تقديم الذخائر الحربية واعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات(٤١) .

وقال محمود باشا فهمى فى كتاب البحر الزاخر : « ورأيت فى ذلك الوقت بعينى ما حصل من

---

(٣٩) جون نينيه – عرابى باشا ١٧٥ ومابعدها .

(٤٠) عن مذكرات الشيخ محمد عبده ص ٢٥٠ تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا .

(٤١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥ .

غيرة الأهالى بجهة رأس التين وأم كبيبة وطوابى باب العرب وهمتهم فى مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالى صار يعمر للمدافع ويضربها على الأسطول »[٤٢] .

الخسائر من الجانبين

قتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز عن خمسة من القتلى وتسعة عشرة جريحا ، وإليك بيان ما أصاب البوارج الانجليزية ، وهو ضرر لا يذكر : المدرعة سلطان مست ٢٣ مرة ، المدرعة سوبرب مست ١٠ مرات ، المدرعة أنفسيبل مست ١٣ مرة ، المدرعة الكسندرا مست ٣٠ مرة . ويقول عرابى فى حديثه للمسيو جون نينيه : ان عدد القتلى ٧٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠[٤٣] ، وقال فى مذكراته : انه استشهد من رجال الطوابى وحدهم مائة رجل وامرأتان من المتطوعات اللواتى كن يضمدن الجرحى ، وهذا طبعا عدا خسائر[٤٤] الأهلين فى المدينة .

موقف عرابى والخديو أثناء الضرب

كان الخديو يقيم كما أسلفنا فى سراى مصطفى باشا فاضل بالرمل منذ يوم الاثنين ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فكان بعيدا عن الضرب ، يتلقى أخباره بين حين وآخر من رسله وأتباعه ، ولم تكن عواطفه مع حماة الحصون ، بل كان قليل الاكتراث بما أصابها وأصاب المدينة ، ذلك أنه كان يرى التسليم بمطالب الأميرال سيمور رغم أنه انضم إلى القائلين برفضها نزولا على رأى أغلبية الحاضرين فى اجتماع ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان من ناحية أخرى ينقم من عرابى وصحبه استهتارهم وسوء ظنهم به ، فلم يكن يميل فى خاصة نفسه إلى انتصارهم .

أما عرابى فلم يعمل عملا ما يوم ١١ يوليه ، فقد قضى ليلة الضرب هو وطلبه باشا عصمت فى ديوان البحرية بالترسانة ، وفى الصباح ركبا سويا وتوجها إلى طابية كوم الدكة (الدماس) وبقيا

---

(٤٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤٣) جون نينيه عرابى باشا ص ١٩٦ .

(٤٤) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥ .

بها حتى انتهاء الضرب[٤٥] ، وهذه الطابية لم تشترك فى القتال ولم تكن هدفا لقنابل الأسطول لأنها داخل المدينة كما تقدم بيانه ، ولم يشرف عرابى على دفاع الحصون ولم يتعهدها ولم يذهب إليها ، بل ترك الأمر لمقدور كل حامية من حامياتها .

وكان بمعية الخديو بسراى الرمل بعض كبار الموظفين والأعيان الموالين له ، كسلطان باشا والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى واسماعيل كامل باشا والزبير باشا والأميرال فريد ريكو باشا والأميرالاى زهراب بك وطونينو بك وديمارتينو بك وأباته باشا وتيجران بك وغيرهم ، وكان المفهوم أن الذين ظلوا إلى جانبه بسراى الرمل لم يشتركوا فى القتال ، ولا كانوا موافقين على مسلك العرابيين ، وكانت أخبار القتال تصل إلى السراى بين حين لآخر وبعضها يناقض بعضًا حتى انجلت الحقيقة .

وجاء السراى فى ضحوة النهار اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبر الخديو أن الحصون قاومت أشد مقاومة ، وأن بعض البوارج الإنجليزية أصيبت بأضرار جسيمة ، وكان يقص هذا النبأ وعلائم السرور بادية عليه ، على أن الأنباء الحقيقية ما لبثت أن بلغت الخديو بعد الظهر ، ومضمونها أن القلاع تهدمت أوكادت ، ولم يعد فى وسعها أن تقاوم ، فأرسل يستدعى عرابى ويسأله عن جلية الموقف ، فجاءه فى نحو الساعة السابعة مساء وتبادل وإياه عبارات تدل على مبلغ ما يحمل كل منهما للآخر من البغض وسوء الظن ، إذ سأله الخديو عن نتيجة الحرب فى ذلك اليوم ، فأجابه مندهشا من تجاهله وقال : واعجبا ! كيف أفندينا يجهل إلى الآن ما كان ! فاستاء الخديو من هذا الجواب ، وقال لعرابى : كل العجب منك أنت ، أنك لم تكتب إلى الآن تقريرا عما حصل بحالة كونك وزيرا للجهادية ، فقص عليه عرابى ما كان من تهدم الحصون وقال : لم يبق فى الاستطاعة أن نحاول الدفاع ، ولم يبق لنا إلا الالتجاء إلى تدابير أخرى ، أو نتساهل مع الأميرال ، فطلب منه الخديو أن يقدم له تقريرا مفصلا عما حدث فى ذلك اليوم ، فأجاب عرابى أنه لا يستطيع ذلك ، وكان درويش باشا حاضرا هذا الحوار ، فأبدى تعجبه من جواب عرابى ، ولامه ، وقال له كيف تجسر على مثل هذا الجواب وقد أقسمت من زمن غير بعيد أن تخضع للخديو وتمتثل لأوامره ، فلا شك أن خسرانك كان نتيجة سوء تصرفك ومخالفتك لما نصحت لك أن تفعل بإجابة الأميرال إلى ما طلب ، فلزم عرابى الصمت[٤٦] ، واجتمع

---

(٤٥) استجواب عرابى أمام لجنة التحقيق ، مصر للمصريين ج ٧ ص ١٦ .

(٤٦) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٩ .

مجلس الوزراء برياسة الخديو وحضره عرابى وقرر رفع العلم الأبيض (راية التسليم) على الحصون إذا استأنف الانجليز الضرب فى اليوم التالى (١٢ يوليه)[٤٧] ، وقرر أيضا إرسال طلبه باشا عصمت إلى الأميرال فى الغد ليخابره فى وقف القتال ، وعاد عرابى من سراى الخديو إلى الاسكندرية وأبلغ قرار الهدنة إلى إسماعيل بك صبرى قومندان الحصون فى طابية أطه ، وقضى الليل فى ثكنة باب شرق يصحبه طلبه باشا .

استئناف الضرب

(يوم ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢)

ظلت بوارج الأسطول مستقرة فى مراكزها ليلة ١٢ يوليه ، وفى الصباح استأنفت البارجتان (انفنسيبل) و(تمرير) الضرب فى الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين موجهة قنابلها إلى طابية (قايتباى) وطابية (الاسبتالية) ، فرفعت الأعلام البيضاء على وزارة البحرية (الترسانة) وعلى حصون قايتباى والأطه ورأس التين ايذانا بطلب الهدنة ، والكف عن القتال من جانب الحصون ، فوقف الضرب ، وذهب طلبه باشا عصمت لمخابرة الأميرال سيمور طبقا لقرار مجلس الوزراء . فنزل إلى الميناء يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوى « المحروسة » بصفة مترجم وصعد إلى المحروسة ، وهناك التقى بمندوب من طرف الأميرال سيمور ، فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الأعلام البيضاء . فأجابه أن الخديو كلفه بأخبار الأميرال « أن الطوابى تخربت والمدافع التى كنتم ترغبون نزولها نزلت ، ولم يحصل بيننا وبين دولة انجلترا ما يخل بالعلاقات الودية وعلى ذلك نريد التكلم فى ابطال الضرب »[٤٨] ، فأجابه المندوب أن الأميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة فى النزول إلى البر واحتلال ثلاث قلاع وهى : العجمى والدخيلة والمكس ، وإلا استأنف الضرب فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ، فذهب طلبه باشا إلى الرمل وأبلغ الخديو بما جرى فى مقابلته مع مندوب الأميرال ، وقال انه لم يجب الأميرال إلى ما طلب واعتذر بأن الوقت الذى حدده للجواب لا يكفى ليصل إلى سراى الرمل ويسأل الخديو عن رأيه فى هذا الطلب ثم يعود بالجواب ، وأنه سأل الأميرال مهلة أكثر من هذه فأبى ، فجاء يعرض الأمر على

---

(٤٧) استجواب عرابى : مصر للمصريين ج ٧ ص ١٧ . استجواب إسماعيل راغب باشا ، المرجع ذاته ص ٥٢ .

(٤٨) استجواب طلبة باشا عصمت ، مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٠ .

الخديو ، فعقد مجلس فى السراى حضره من تيسر لهم الحضور من الوزراء والذوات فى هذا الوقت العصيب ، وكان عرابى ضمن من حضروه ، وتقرر بأن يكون الجواب على ما طلبه الأميرال أنه لا يحق لمصر أن ترخص لجنود أجنبية بالنزول إلى البر ، وعهد إلى طلبه باشا عصمت وعبد الرحمن بك رشدى وزير المالية وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء ابلاغ هذا القرار إلى الأميرال سيمور ، فذهبوا إلى الميناء ، ولكنهم لم يجدوا الضابط الذى ندبه الأميرال للمخابرة ، وكان قد عاد إلى بارجته بحجة انتهاء الموعد الذى حدده من قبل لطلبه باشا ، ولم ينزلوا إلى البحر إذ لم يجدوا عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم إلى بارجة الأميرال ، وعادوا أدراجهم متفرقين ، ويقول تيجران بك أن طلبه باشا عندما وصل الميناء امتنع عن النزول إلى البحر خوفا من أن يصيبه مكروه من الانجليز ، وسواء كان هذا سبب رجوعهم أو أنهم لم يجدوا من ينقلهم إلى بارجة الأميرال سيمور فان رسالتهم إليه كانت عقيما لا تجدى نفعا ، واعتبر الأميرال سيمور تأخير الرسل عن الحضور إليه رفضا لمطالبه ، فأمر باستئناف الضرب فى نحو الساعة الرابعة مساء ، فأطلقت المدرعة (انفنسيبل) قنبلة على قلعة المكس ، فلم تجاوب القلعة ، ورفعت الأعلام البيضاء ثانية على الطوابى ، فوقف الضرب من جانب الأسطول ، وظلت البوارج واقفة موقف القتال حتى الساعة السادسة مساء ، وأرسل الأميرال سيمور السفينة هليكون Helicon إلى الميناء ، لاستئناف المفاوضة ، فلم يجد ضابط المخابرة أحدا فى الميناء ، وعاد حيث أنهى إلى الأميرال أن المدينة تبدو كأنها أخليت .

الحالة فى العاصمة أثناء الضرب

اضطربت القاهرة حين علمت بنشوب الحرب ، ولم تصلها أخبار صحيحة عن حالة الضرب ، أما الحكومة فإنها كانت لا تذيع إلا أخبارًا سارة معظمها مكذوب أو لا يدل على حقيقة الموقف ، وقد نشرت الصحف صورة التلغراف المرسل من عرابى إلى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى يوم الضرب ، وهذا نصه : « قد اشتعلت الحرب بيننا وبين الإنجليز فى الساعة الثانية عشرة صباحًا (الساعة السابعة بالحساب الإفرنجى) من هذا اليوم ، والقوة بالله ، فأرسلوا برنجى ألاى طوبجية وأجروا اللازم فى تشهيل إرسال العساكر »[٤٩] .

ونشرت الوقائع المصرية فى اليوم ذاته تلغرافًا وارداً من عرابى هذا نصه : « الحالة جيدة وقد

---

(٤٩) الوقائع المصرية عدد ١١ يولية ١٨٨٢ .

شوهدت حريقة فى مراكب الإنجليز » ، والتلغراف كما ترى مكذوب من أوله إلى آخره ، فلا الحالة جيدة ، ولا شبت حريقة ما فى مراكب الإنجليز ، وقد طلب وكيل الحربية إلى وزارة الداخلية التنبيه على الصحف بأن لا تنشر شيئًا من أخبار القتال إلا ما يقره ديوان الجهادية (وزارة الحربية) ، وبذلك انحصرت الأخبار فيما تذيعه وزارة الحربية من بيانات .

على أن الحالة لم تكن تحتمل الكتمان ، فإن نتيجة الضرب كانت مرئية ملموسة فى الإسكندرية من الساعة الحادية عشرة صباحًا ، وانتقلت منها الأنباء إلى العاصمة والأقاليم ، ولم يكن ثمة وسيلة لإذاعة ما يناقضها ، فنشرت الحكومة صورة تلغراف وارد من عرابى فى غروب يوم الضرب ، وهذا نصه : « حصل إطلاق المدافع من المراكب وصار مقابلتها من الطوابى بكمال الهمة من أول الساعة واحدة من النهار لغاية الساعة ١٠ ، وبعدها امتنع الضرب من الجهتين » .

وفى اليوم التالى (١٢ يوليه) ورد تلغراف من عرابى إلى وكيل الحربية يقول فيه : « إنه لم يحصل ضرب فى هذا اليوم سوى مناوشة خفيفة وهى ضرب أربعة مدافع من المراكب الإنجليزية ومقابلتها بمثلها من الطوابى وبعد ذلك أبطلت المحاربة من الجهتين »[٥٠] .

فهذه البيانات تدل فى ذاتها على الهزيمة ، لأنها لم تتضمن الأخبار عن نتيجة الضرب وهل كان « امتناع الضرب » على حد تعبير عرابى هزيمة أم نصرًا ، فهذا الإبهام كان مفهومًا منه المعنى الأول لأنه لو كان الامتناع للنصر لطنطن عرابى بذكره .

إعلان الأحكام العرفية

وقد أعلنت الأحكام العرفية فى البلاد ابتداء من يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وأرسل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافًا إلى جميع المديريات هذا نصه :

« حيث ابتدأت الحرب بيننا وبين الإنجليز فبمقتضى القانون تكون الإدارة تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديريات والمحافظات ترسل لديوان الجهادية بأثمان موافقة على الجهادية فليسرع بالمبادرة فى إرسالها »[٥١] .

---

(٥٠) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ .

(٥١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ .

حصار العرابيين سراى الخديو

علم العرابيون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور فى السراى الخديوية ، فاشتد حنقهم على الخديو ، وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة سرايه بالرمل والقبض عليه ، وبلغ الخديو ذلك ، فاشتد خوفه وقلقه لأنه لم تكن معه قوة من الجيش تخلص له أو تدافع عنه ، وزاد فى قلقه أنه فى صباح يوم الأربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ وفد على السراى نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة ، فلما سئلوا عن سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وانما جاءوا لنجدته وتأييده ، وبعد ذلك رجعوا من حيث أتوا ، وفى اليوم ذاته (١٢ يوليه) وفد على السراى نحو أربعمائة من فرسان الجيش المصرى بقيادة البكباشى محمد منيب ، وكتيبة من المشاة أنفذهم إليها سليمان سامى داود قائد الألاى السادس (وهو بذاته الألاى الذى تسبب فى حرق المدينة كما سيجئ) وضربوا الحصار على السراى بأن أقاموا نطاقًا (جنزيرًا) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل إليها ، فانزعج الخديو من مجىء هذه القوة وتوجس خيفة منها ، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم ، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراى ، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب إذ كان لديه الحرس الكافى من قبل ، وأفضى البكباشى محمد منيب إلى بعض رجال السراى أن الغرض الحقيقى من مجيئها هو القبض على الخديو وإرساله إلى القاهرة خوفًا من التجائه إلى الإنجليز .

فأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف وسليمان باشا أباظه وزير المعارف إلى عرابى حيث كان بقشلاق باب شرقى ليسألوه عن جلية الأمر ، ويطلبوا منه رفع الحصار ، وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراى بمن بقى معه من الحرس الموالين ، والخدم والأتباع ، وتظاهر عرابى للباشوات الذين جاءوه أنه لا يعلم بأمر الحصار ولم يأمر به ، وأوفد طلبه باشا عصمت إلى السراى الخديوية لرفعه ، فجاء طلبه باشا يصحبه الباشاوات فصرح الخديو أن رئيس الجند الذين جاءوا السراى قد أخطأ فيما فعل ولم تكن مأموريتهم عمل شىء حول السراى .

وقال الخديو لطلبه باشا : « لماذا أحضرتم هؤلاء العساكر وحاصرتم السراى بهم هل أنتم خائفون أنى أهرب ؟ فأجابه طلبه باشا : « إنه لا يقال ذلك عن سيد البلد » وقبل يده وطلب منه الصفح ، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار ، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم لبقاؤهم ، فأجابهم : أنه لا يريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانوا أصلا موجودين ، أما

الذين حضروا فى ذلك اليوم فلا لزوم لهم[٥٢] ، ويقول طلبه باشا : إنه بعد عودته من سراى الرمل قابل عرابى وسأله عمن أمر وضع الكردون ولأى سبب ، فأجابه أن سليمان بك سامى قائد الألاى السادس هو الذى أجراه[٥٣] ، وتدل هذه الملابسات على أن حصار السراى كان أمرًا صحيحًا مدبرًا ، وأن زعماء العرابيين لم يرجعوا عنه ويأمروا بفك الحصار إلا بعد وساطة الباشوات الموالين للخديو ، ولا مراء فى أن هذا العمل كان خاليًا من الحكمة والكياسة ، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو إلى هذا الحد فى ذلك الوقت العصيب الذى اشتبكت فيه البلاد فى حرب شعواء مع دولة قوية كانجلترا ، فإن هذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضام الصفوف ، ولا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنونى ، ولكن هكذا زين الغرور للعرابيين أنهم يستطيعون قهر الخديو والإنجليز معًا .

وقد أدرك عرابى خطورة هذه الحركة فأصدر أمره فى مساء ذلك اليوم إلى الجند المحاصرين للسراى بالحضور إليه فانسحبوا من حول السراى وتخلف عنهم البكباشى محمد منيب أفندى ومعه ٢٥٠ من الجنود ، فبقى ولم يخضع لأمر عرابى ، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولاءه له وأقسم بأنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته ، وحذا الجند الذين معه حذوه ، فهدأ روع الخديو قليلا .

حريق الإسكندرية

(١٢ يوليه سنة ١٨٨٢)

استيقن العرابيون فى اليوم ذاته (١٢ يوليه) أن الإنجليز لابد محتلون الإسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزمهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة فى الداخل ، وكان الأحكم أن يقاوموا نزول الجنود الإنجليزية إلى البر بأن يوزعوا جزءًا من قواتهم للمرابطة على الشواطئ ومع رسو القوارب المقلة للجنود الإنجليزية ، فإنهم بذلك يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لأن الأسطول الإنجليزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر ، وكانت قوته قاصرة إلى ذلك الحين على جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى

(٥٢) استجواب طلبه باشا ، مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٧ .

(٥٣) استجواب طلبه باشا ، المرجع السابق .

استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الإسكندرية ، وكان فى مقدور الحامية أن تصدهم عن النزول إلى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول ، ولكن العرابيين لم يفعلوا شيئًا من ذلك لأنهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فآثروا الانسحاب من الإسكندرية ، ورأوا أن يتذرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الإنجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فأمر سليمان سامى داود قائد الألاى السادس جنوده بإضرام النار فى المدينة لكى يحول الحريق دون نزول الإنجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لزحفهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الأربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وبدأ إضرام النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها إلى اليوم التالى ، وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما يدل على الجهل بالخطط الحربية ، لأنه لم يعطل نزول الجنود الإنجليزية إلى البر فقد نزلوا فى صبيحة اليوم التالى (١٣ يوليه) ، واشترك فى الحريق بعض الأوروبيين وبخاصة من الأروام والمالطيين الذين بقوا فى المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضًا فى النهب [٥٤] ، ويقول جون نينيه ، إن الحرائق الأولى شبت فى الأحياء الأهلية من قنابل الأسطول الإنجليزى يوم الضرب ومن فعل بعض الأوروبيين الذين بقوا فى المدينة بقصد النهب ، وبعض الأشقياء الذين أطلق سراحهم من سجن البحرية (الترسانة) ، أما فى الأحياء الأوروبية فهى من عمل عربان أولاد على الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم بعض عساكر الرديف وبعض الأروام ، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الأجانب ممن قصدوا الحصول على تعويضات ، وقد ساعد على شبوب الحرائق إهمال الحكومة والخديو الذين غادروا المدينة ، دون أن يتخذوا أى احتياط لوقايتها من الحريق ، وكان هذا الحريق على غير رأى عرابى والوزراء ، فانفرد بإحداثه سليمان داود قائد الألاى السادس الذى كان مشهوراً بالتهور والحمق وكان يعتبر نفسه عرابى آخر بالإسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الإسكندرية إلا بعد أن يجعلها خرابًا ، وهذا يدلك على تشعب آراء العرابيين وعدم وجود وحدة فى قيادتهم ، لأن عملا خطيراً كحريق الإسكندرية ما كان يجب أن يعمل إلا إذا صدرت به الأوامر مجمعة من قيادة الجيش ، ولكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع أن يمنعه .

---

(٥٤) جون نينيه ، عرابى باشا ص ١٦٩ .

انسحاب العرابيين واحتلال الإسكندرية

استقر رأى عرابى وصحبه على الانسحاب من الإسكندرية ثانى يوم الضرب ، فأخذ الجيش يخليها يوم الأربعاء ١٢ يوليه ، وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل إلى (حجر النواتية) على ترعة المحمودية بعد الغروب وقضى الليلة هناك ، وفى الصباح ركب رفاصًا سار به فى الترعة حتى وصل به إلى (عزبة خورشيد) ومنها إلى (كنج عثمان) بالقرب من كفر الدوار ، وهناك أمر بإنشاء الاستحكامات ، فباشر محمود باشا فهمى ومحمد بك شكرى تخطيط هذه الاستحكامات ، وهى التى اتخذها الجيش المصرى معسكراً له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار ، واتخذ عرابى عزبة (كنج عثمان) مقرًّا لقيادة الجيش ، وفى صباح يوم ١٣ يوليه تحقق الأميرال سيمور من انسحاب العرابيين وأنه لم يبق منهم أحد فى المدينة فأنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراى رأس التين وشبه جزيرة رأس التين .

عودة الخديو إلى سراى رأس التين

وفى صباح ذلك اليوم (١٣ يوليه سنة ١٨٨٢) جمع الخديو من بقى إلى جانبه من الأمراء وكبار الموظفين والذوات واستشارهم فى أى موقف يقف إزاء احتلال الإنجليز المدينة ، وهل يقاومهم أويسالمهم ، وكان هو يميل إلى التسليم ، فكان من رأى درويش باشا أن ينتقل إلى بنها ثم إلى السويس ، وارتأى غيره أن يقصد إلى العاصمة ويمتنع فيها ، وكان هذا هو الرأى الصواب ، إذ لا يليق بحاكم البلاد الشرعى أن يبقى فى المدينة التى وقعت فى قبضة الأعداء ، أما الخديو فقال : « إن أهم الأمور (فى نظره) أن يجعل الأميرال سيمور على علم بأمرنا إذا أمكن لنا ذلك » ، ومعنى ذلك أنه أراد الاتصال به والانضمام إلى جانبه ، وقد عهد إلى زهراب بك أن ينزل إلى البحر ويخبر الأميرال بهذا العزم ويبلغه أن الخديو اعتزم الحضور إلى سراى رأس التين إذا كان القصر سالما لم يتهدم .

فذهب زهراب بك بهذه الرسالة إلى الأميرال ، وفى الساعة الأولى بعد الظهر عاد وأخبر الخديو أنه أبلغ رسالته إلى الأميرال وأن هذا أمر بإقامة الحرس الكافى فى جهة ديوان الحربية ليكون الخديو بمأمن إذا حضر إلى رأس التين ، وفى الساعة الثانية بعد الظهر أوفد الخديو تيجران بك إلى الأميرال يخبره بأنه قادم إلى سراى رأس التين بعد ساعة ، وفى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم

(١٣ يوليه) وصل الخديو إلى سراى رأس التين، فاستقبله الأميرال سيمور بساحة السراى ومعه بعض الضباط الإنجليز وفرقة من جنوده، ومن ذلك الحين ظهر انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز، وانقلب الموقف انقلابًا محزنًا، إذ انقسمت البلاد تجاه العدو إلى معسكرين، أحدهما موال للاحتلال، وهو معسكر الخديو، والآخر معسكر الثورة وقد انضمت إليه غالبية الأمة، ولكن هذا التخاذل كان له أثره فى الفوز الذى أدركه الإنجليز.

وفى المساء جاء السراى بعض وكلاء الدول قادمين من السفن التى نزلوا إليها قبل الحرب وهنأوا الخديو بسلامته.

ونزل إلى البر بعض البحارة الأمريكان والروس واليونان من السفن الراسية فى الميناء بقصد المساعدة على إطفاء الحرائق التى شبت فى الإسكندرية، ولكن الأميرال سيمور أصدر أمره إليهم فى مساء ١٥ يوليه، ثم فى ١٦ يوليه بالانسحاب من المدينة إذ لم يعد لوجودهم بها حاجة لأن قوته كافية لإعادة النظام، فعادوا جميعًا إلى السفن، ولم يجئ يوم ١٧ يوليه حتى لم يبق منهم أحد، وبذلك حالت السياسة الإنجليزية دون أن يكون احتلال المدينة دوليًا وجعلته إنجليزيًا بحتًا.

هجرة الأهلين من المدينة

(فجائع الهجرة)

لما تحقق الأهلون يوم الضرب فوز الأسطول الإنجليزى وهزيمة القلاع وحماتها واستيقنوا قرب نزول الإنجليز إلى المدينة، أخذوا يهاجرون منها قاصدين داخل البلاد، وبدأت الهجرة فى مساء ١١ يوليه، فهرع الناس إلى المحطة أفواجًا وهم فى حالة ذعر وفزع، وركبوا القطارات التى أعدت لهم مجانًا وأخذت تنقلهم إلى المدن الواقعة على الخط الحديدى، ثم استمرت الهجرة فى الأيام التالية، وكانت أكثر ما تكون يوم ١٢ يوليه إذ وزع العرابيون منذ فجر ذلك اليوم رسلا فى أحياء المدينة يوعزون إلى الأهالى بالرحيل عنها على الفور، وكان العرابيون قد استقر عزمهم على الانسحاب من المدينة واعتزم سليمان داود إضرام النار فيها فرأوا أن يجلوا الأهالى عنها فى ذلك اليوم، وحرض سليمان سامى جنوده على نهب ما تصل إليه أيديهم قبل الانسحاب، فاجتمعت أهوال الحريق إلى فظائع النهب وفجائع الهجرة، فكان ذلك اليوم وما تلاه مما تشيب له الولدان، وبلغ عدد المهاجرين من الأهلين ١٥٠ ألفا[٥٥] هاموا على وجوههم إذ كانوا يخرجون من أبواب

(٥٥) إحصاء نينيه فى كتابه (عرابى باشا) ص ١٨٢.

المدينة لا يدرون إلى أين يذهبون ، فمنهم من قصدوا إلى العاصمة ، ومنهم من ساروا مشيًا على جسر ترعة المحمودية ، ومنهم من قصدوا إلى جهة إدكو ، ومنهم من كان كثير العيال فمكثوا على جسر المحمودية أو فى الملاحة ، أما المرضى والحوامل الذين لا يستطيعون السير فقد تركهم أقاربهم بالإسكندرية فمات كثير منهم لعدم وجدانهم من يعتنى بهم[٥٦] ، وتفرق المهاجرون فى البنادر والأرياف والقرى وذهبت أفواج منهم إلى العاصمة فى حالة تفتت الأكباد ومنهم كثير من الضعفاء والأيامى والأطفال .

وقد شاهد جون نينيه جموع المهاجرين فى طريق كفر الدوار وهم فى حالة بؤس شديد وكانوا يلعنون توفيق وعرابى والإنجليز[٥٧] ، ووصف الشيخ محمد عبده فجائع الهجرة وصفًا مؤثرًا قال فيه : « نحو مائة وخمسين ألفًا من السكان مجردين من كل شىء أخذوا فى الحركة لغير قصد ولا لمأوى ، الموت والفزع ملء نفوسهم ، على شطوط المحمودية إلى دمنهور وجسر السكة الحديد من دمنهور إلى القاهرة .

«كانت المهاجرة تكون خطوطاً سوداء ، تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة فى كل جهة ، أشبه بسلسلة إنسانية طويلة ، هنا ينزلون وهناك يمشون ببطء ، لا وقاية ولا عيش ، على طرفى تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة » .

وقال أيضًا :

« أما الهاربون فكانوا كالأعاصير أو كما انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين ، فى حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف حمله من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التى لا قيمة لها .

« فى هذه الحالة – حالة شعب طرد من بيته – كان الحر شديدًا ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحثن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، فى أخلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع ، بعضها ساقط فى المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها بغير خيل – روائح شى اللحم – صياح على المارة : الخبز ! الخبز ! »[٥٨] .

---

(٥٦) عن تقرير لمصطفى بك صبحى مأمور الدائرة البلدية – مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٨٩ .

(٥٧) جون نينيه ، عرابى باشا ص ٢٢ .

(٥٨) تاريخ الأستاذ الإمام (الشيخ محمد عبده) للسيد محمد رشيد رضا ج أول ص ٢٥٢ و ٢٥٣ .

وقد آوت الحكومة المهاجرين وخصصت لسكناهم مدرسة المبتديان بالناصرية ورتبت لهم ما يحتاجون إليه من المأكل والملبس ، وتحركت عواطف الإنسانية والحمية الوطنية فى نفوس الخيرين فى العاصمة والأقاليم فأكرموا وفادة المهاجرين وآووهم فى دورهم وواسوهم وأنزلوهم منازل الرحب والسعة وتبرع لهم أهل البر فى مختلف الجهات بما جادت به نفوسهم فخففوا عنهم مصائب الهجرة قدر ما يستطيعون .

رحيل درويش باشا

لم يطل بقاء درويش باشا فى الإسكندرية طويلا بعد احتلالها ، فقد رحل عنها نهائيًّا عائدًا إلى الآستانة يوم ١٩ يوليه [٥٩] ، وكان سفره منها فجأة حتى لم يكد يشعر به أحد ، وهكذا ترك البلاد فى أشد المحن بعد أن أخفقت مهمته شر إخفاق ، فقد جاء ليعيد النظام إلى نصابه ويصلح ذات البين بين الخديو والعرابيين فانتهت بضرب الإسكندرية واحتلال الإنجليز أرض مصر ، وغادر البلاد دون أن يترك له فيها صديقًا أو عملا صالحًا يذكر له بالخير .

الفتن فى طنطا والمحلة

كان لضرب الإسكندرية أثر سيئ فى البلاد ، فانتهز الغوغاء فى بعض مدن الوجه البحرى فرصة اعتداء الإنجليز على المدينة لينتقموا من الأوروبيين الساكنين فى تلك البلاد .

وقعت هذه الحوادث المحزنة فى طنطا يوم الخميس ١٣ يوليه بتحريض مهاجرى الإسكندرية ، فاعتدى بعض الأهالى على الأوروبيين وقتل من هؤلاء نحو ثمانين [٦٠] .

وقد ساعد على وقوع هذه الحوادث إهمال مدير الغربية إبراهيم أدهم باشا الذى تمارض فى هذا اليوم ولزم داره ، وإهمال وكيل المديرية محرز بك ، وكان من عواقب هذا الإهمال أن اشترك فى القتل بعض خفراء المديرية .

ووقع مثل هذا الاعتداء فى المحلة الكبرى إذ قتل فيها من الأوروبيين تسعة ، منهم ستة من الأروام ، وبذل المرحوم أحمد منشاوى باشا أريحية تذكر له بالخير فى إيواء الأوروبيين ، والمسيحيين ، وحمايتهم من اعتداء الأهلين ، وبلغ عدد من آواهم فى داره ثلثمائة ، وظلوا فى

(٥٩) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٢٢٤ .

(٦٠) أشيل بيوفيس ، الفرنسيون والإنجليز فى مصر ص ١٧١ .

رعايته حتى انجلت الفتنة[٦١] .

والحق أن عرابي حين بلغته هذه الحوادث استاء من وقوعها استياءً شديدًا ، وبذل كل ما في وسعه لمنع تكرارها ، ويقول في مذكراته المخطوطة : إنه لما بلغه حصول هذه الحوادث أرسل فرقة من الجند إلى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة الفريق راشد باشا حسني ، وفرقة أخرى إلى شبين الكوم بقيادة علي باشا فهمي ، لصيانة الأمن ، وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون السفر إلى الإسماعيلية وإلى بور سعيد مجانًا ، وأمر بالقبض على إبراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمي مدير المنوفية وإرسالها إلى القاهرة لمحاكمتهما بالمجلس الحربي ، وفي مذكراته أيضًا : إنه كاد يقع مثل هذه الحوادث في الفيوم لولا ماأبداه مديرها يعقوب بك صبري من الحزم والهمة إذ أراد أحد المهيجين أن يحدث فتنة في عاصمتها فأمر بالقبض عليه فلم يسعه إلا الهرب[٦٢] .

أما القاهرة فلم يحصل فيها أي اعتداء على أحد من الأوروبيين أو المسيحيين وذلك بفضل يقظة محافظها الميرالاي إبراهيم بك فوزي .

استقالة الوزير البريطاني برايت احتجاجًا على الضرب

احتملت وزارة المستر جلادستون الذي يلقبونه شيخ الأحرار في انجلترا تبعة ضرب الإسكندرية غير مبالية بحقوق الأمم ولا بالعهود والمواثيق التي قطعتها على نفسها ، وقد أبى المسترجون برايت John Bryht أحد أعضاء الوزارة البريطانية أن يقر هذا الاعتداء ، فاستقال احتجاجًا عليه ووصف الضرب بأنه « انتهاك صارخ للقانون الدولي وقانون الأخلاق » .

واعترض السير ولفريد لاوسن Sir Wilfred Lawson أحد النواب الأحرار في مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على الضرب قائلا : إنه « فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والإجرام » ، ولكن الوزارة الإنجليزية تؤيدها أحزاب البرلمان مضت في سبيلها لا تلوى على شيء من هذه الاعتراضات .

---

(٦١) جون نينيه ، عرابي باشا .

(٦٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٦٥ .

تأثير ضرب الإسكندرية فى أوروبا

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الإسكندرية قبل الضرب ، فبارحها مساء ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ، ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ما تشاء وتعتدى ذلك الاعتداء الغشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكًا ، قابلت فرنسا هذا الاعتداء الوحشى بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها الممتاز فى المسألة المصرية ما يحول دون وقوعه ، وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى ، فإنها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا أمام هذه المأساة ، ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوروبية كاليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوروبية وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده ، ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبت نداء تركيا فى تأديب الثوار اليونانيين وما فعلته أوروبا إذ ائتمرت بأسطولها فأحرقته غدراً وخيانة فى نافارين سنة ١٨٢٧ ، وليس يخفى كذلك موقفها حيال تركيا كلما كان يجد خلاف بينها وبين أمم البلقان ، فإنها كانت سرعان ما تأخذ بناصر تلك الأمم وتحميها من بطش الأتراك ، ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك فى عهد محمد على الكبير وائتمرت بها وأنقصت المزايا التى نالتها بحد السيف ، أما فى سنة ١٨٨٢ فقد تركتها فريسة لبطش الإنجليز دون أن تحرك ساكنًا ، وليس من العسير علينا أن نفهم هذا التباين فى المعاملة ، فمرجعه إلى أن أوروبا لا تنظر إلى مصر بالعين التى تنظر بها إلى الأمم الغربية ، ولا تراها جديرة بالعطف الذى حبت به أمثال اليونان وبلغاريا ، ومما يدلك على مشاركة أوروبا لانجلترا فى مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ أنه لم يكد الجيش الإنجليزى ينتصر على العرابيين فى واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا بلندن إلى مقابلة اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا وهنأه باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار ، وكان جواب جرانفيل على تهنئته : « أن واقعة التل الكبير هى انتصار أوروبى ، ولو انهزم الجيش الإنجليزى لكان ذلك كارثة على كل الدول التى تحسب حسابًا للتعصب الإسلامى »[٦٣] .

وقد هنأ المسيو دكلرك Ducelerc رئيس وزارة فرنسا السفير البريطانى فى باريس بهذه

(٦٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ – ١٨٨٣ وثيقة رقم ٦٤ .

الواقعة قائلا : إن انتصار الإنجليز على العرب فى مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا فى تونس والجزائر[٦٤] .

قوبل نبأ الضرب فى مؤتمر الآستانة بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد ، ولوكانت الدول الأوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الإسكندرية صدى عاجل فى المؤتمر يحفزه إلى وضع حد لهذا الاعتداء ، ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا فى نقضها عهودها ، وخاصة عهودها فى ذلك المؤتمر ، ولم يكن لهذا الاعتداء أى أثر فعلى فى نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الأوروبية الكبرى فى الآستانة ، وكل ما فعله مندوب الروسيا أن نفض يده من المؤتمر وامتنع مؤقتًا عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره .

وفى ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الإسكندرية ، وتحرك إلى دعوة تركيا لإرسال جيش عثمانى إلى مصر تنفيذاً لقراره الذى أصدره فى جلسته السابقة (٦ يوليه) ، ولم يكن قد أبلغه إليها من قبل ، ورضى السلطان (أخيراً أيضًا) بالاشتراك فى المؤتمر للمباحثة فى إقرار الوسائل الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها ، بدأت إذن تركيا تشترك فى المؤتمر بعد أن أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية فى ١٩ يوليه تبلغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما : سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الأوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يوليه (الجلسة العاشرة) وتولى سعيد باشا رياسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التى انعقد المؤتمر فى عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ إرسال جنود إلى مصر[٦٥] ، وبجلسة ٧ أغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التى قررها المؤتمر فى ١٥ يوليه .

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، إذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشاً ما ، وأبطأت فى إنفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العرابيين ودخول الإنجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثمانى إلى مصر .

مؤتمر الآستانة وقناة السويس

وكل ما عنى به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ فى حماية قناة السويس

(٦٤) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٣٣ .

(٦٥) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ٢ وثيقة رقم ٢٤٢ .

من أن تصيبها الحرب بسوء ، وذلك بناء على ما تظاهرت به انجلترا من الخوف على القناة أن يسدها العرابيون بعد ضرب الإسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لا محل له ، لأن عرابي لم يفكر جديًّا فى سد القناة ، إلا بعد احتلال الإنجليز الإسماعيلية أى فى ٢٠ أغسطس ، ولكن انجلترا بادرت بمبادلة الدول تخوفها من هذه الناحية لكى تنتحل لنفسها حق حماية القناة إذا لم تتفق الدول على حمايتها دوليًّا .

وقد عرض سفيرا انجلترا وفرنسا فى المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه رأى حكومتيهما فى أن يكل المؤتمر إلى من يختار من الدول حماية القناة إذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر . فاتفقت انجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما فى المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة إلى حماية القناة وقد صرح السفيران بذلك فى جلسة المؤتمر الحادية عشرة التى انعقدت يوم ٢٦ يوليه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا ما ، وقد أبلغ الباب العالى أعضاء المؤتمر فى ٢٤ يوليه ثم فى ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر إلى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقترن بأى عمل . وعرضت وزارة المسيو دى فريسينيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لإعداد القوات الكفيلة بجعل القناة فى مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيه ، ولكن البرلمان قرر فى ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب ، مما أدى إلى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التى خلفتها(٦٦) إلى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان ، فكان هذا القرار من فرنسا إعلانًا بنفض يدها بل بإفلاس سياستها فى المسألة المصرية ، والسبب الذى حدا بالبرلمان الفرنسى إلى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا فى وقت كانت تخشى فيه على كيانها فى القارة الأوربية من تحفز ألمانيا ، فهو نفس السبب الذى حدا بالوزارة الفرنسية إلى الإحجام عن مشاركة انجلترا فى تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك فى يوليه سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الإسكندرية ، وفى الوقت الذى أصدر البرلمان الفرنسى هذا القرار قرر البرلمان البريطانى فى ٢٧ يوليه الاعتماد المطلوب من الحكومة الإنجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتًا ضد ٢١ صوتًا أى بأغلبية تشبه الإجماع ، وبلغ الاعتماد الذى قرره ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس ، وقد انتهى من مباحثاته العقيمة إلى ترك الإنجليز يتصرفون كما تهوى أطماعهم الاستعمارية .

(٦٦) وزارة دكلرك .

إخفاق المؤتمر

اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت فى داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العرابيين ، فلم يجد المؤتمر عملا يشغله سوى تأجيل انعقاده إلى أجل غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها إذكانت قوات الإنجليز قد تغلبت على العرابيين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملا ما فى صون حقوق مصر ورد عادية الإنجليز عنها ، وأخفق إخفاقًا جعله مضرب الأمثال فى المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والإخلاص .

إعلان العداء بين الخديو وعرابى باشا

أسلفنا أن الخديو عاد إلى سراى رأس التين يوم ١٣ يوليه سنة ١٨٨٢ واستقبله بها الأميرال سيمور ، ومن يومئذ قرن مصيره بانتصار الإنجليز واستقرار أقدامهم فى البلاد ، وانحاز إليهم انحيازاً تامًّا ، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم ، أما عرابى فقد قرر الانسحاب مع الجيش إلى كفر الدوار لإقامة خط الدفاع وصد الإنجليز عن الزحف داخل البلاد .

وقد تربص الإنجليز فى الإسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الأمداد التى جاءتهم من انجلترا ، وأخذوا فى الأيام الأولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعى ، وأذاع الأميرال سيمور يوم ١٧ يوليه منشورًا بالمحافظة على الأمن[٦٧] علق فى شوارع المدينة ، وهو أول منشور أعلن الإنجليز فيه أنهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام .

واستكتب الأميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابًا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الأميرال مخالفة عرابى لأوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وبعزم الخديو على عزله من منصبه ، وهذا الخطاب يبدو غريبًا من راغب باشا الذى كان حتى ضرب الإسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطانى ، وهذا نص الخطاب :

« حضرة الأميرال — لى حظ الشرف أن أعلن لحضرتكم أن عرابى باشا يشتغل الآن باعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالفة لأوامر الجناب الخديوى ، وقد صدر له الأمر بالكف عن هذه التجهيزات ، فكونوا إذن على علم بأن الجناب الخديوى عزم على عزلة من وظيفته ، فهو لذلك

---

(٦٧) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٦ .

وحده المسئول عما يحدث ، فأرجوكم أن تعلنوا مآل هذه الرسالة إلى حكومة جلالة الملكة[٦٨] .

وهذا الخطاب يناقض قرار مجلس الوزراء الذى اشترك راغب باشا فى وضعه بصفة كونه رئيساً للنظار والذى رد فيه على إنذار الأميرال سيمور قبيل ضرب الإسكندرية ، ويناقض أيضًا القرار الذى أصدره يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ عقب ضرب الإسكندرية بإعلان الأحكام العرفية وقال فيه : « حيث أن الحرب قد ابتدأت بيننا وبين الإنجليز إلخ » ، ولم يبد من الإنجليز بعد الضرب وفى خلال تلك الأيام الرهيبة ما يجعل راغب باشا يغير رأيه بهذه السرعة المدهشة ويعتبر الاستعداد للدفاع جرمًا يتحمل عرابى وحده تبعته ، فخطاب راغب باشا هو خاتمة محزنة لوزارته وصفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر .

وقد بدأ راغب باشا يتحول عن موقفه الأول عقب احتلال الإنجليز الإسكندرية إذ أخذ يتقرب إليهم ، وظهر هذا التحول من التلغراف الذى أرسله يوم ١٥ يوليه إلى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية بالقاهرة ينبئه بأن الحالة قد تحسنت فى الإسكندرية ويكلفه بإعادة المهاجرين إليها وبأن « جميع من خرجوا من البلد جار رجوعهم إليها وإن أبوا العودة أرسلوهم ولو جبراً »[٦٩] .

فهذا التلغراف يدل على أنه انقلب على عقبيه وانضم هو أيضًا إلى جانب الاحتلال ، إذ أن الأمر بإعادة المهاجرين إلى الاسكندرية (ولو جبراً) يدل على أنه يعتبر الحالة فيها عادية وليست حالة حرب ، مع أن الإنجليز كانوا قد وضعوا أيديهم عليها وبدأوا يتأهبون للزحف منها إلى داخل البلاد .

رسالة الخديو إلى عرابى

وأرسل الخديو من سراى رأس التين يوم ١٧ يوليه تلغرافًا إلى عرابى بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية (وهو الأمر الذى أشار إليه راغب باشا فى كتابه إلى الأميرال سيمور) ويحمله تبعة ضرب الإسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الإنجليز ويأمره بالحضور إلى سراى رأس التين ليتلقى منه تعليماته وهذا نص الكتاب :

« اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدوننمة الإنجليزية على طوابى إسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير

---

(٦٨) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٧ .

(٦٩) الوقائع المصرية عدد ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ .

الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل إنما هو فى مقابلة ماكان من التهديد والتحقير للدوننمة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممتثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الإسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقونفرنس (المؤتمر) بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا إلى سراى رأس التين لأجل إعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار[٧٠] » .

جواب عرابى على رسالة الخديو

فأجاب عرابى على هذه الرسالة برسالة تلغرافية شرح فيها وجهة نظره وأبان الأسباب التى توجب استمرار الدفاع وهى طلبات الأميرال سيمور وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك إلى القتال ، واعتذر عن الحضور إلى الاسكندرية لأن الإنجليز يحتلونها ، وطلب إلى الخديو أن يوفد إليه الوزراء أو رئيسهم فى مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة فى الموقف ، وهذا نص الرسالة[٧١] :

« مولاى ، فى شريف علم مولاى المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الإنجليز انما تسببت عن طلبات من الأميرال الإنجليزى وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رياسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتلو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم وقرر

(٧٠) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ .

(٧١) المرجع السابق .

المجلس أيضًا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الإسكندرية لم نقابلها إلا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصيرورة البلاد حربًا مع الإنجليز وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فبهذه الأسباب يا مولاى تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الإنجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونتمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدوانًا من الإنجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال فى مخابرته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبًا للصلح وسعيًا فى تجديد العلاقات ولا يجوز أن يكون إنكاراً للحرب بالمرة وتبرأ من العدوان بعد وقوعها ، ولا شك فى أنى أطابق أفكار سموكم فى الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الإنجليزية هدمًا وحرقًا فهاهو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لأن يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الإسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعداد العسكرى كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفًا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانًا جليًا على أن الوعد بالمسالمة من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا على الاستعداد واقتراح مطاليب مضرة بمصالح البلاد ، وأننى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدى عظمتكم لإبداء هذه الملحوظات لكن من الأسف أنه تحقق عندى من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الإسكندرية مشغولة الآن بعساكر الإنجليز ، فمن المعلوم عند مولاى أنه لا يمكنى الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن لدى مولاى فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار إلى مركز الجيش للمداولة فى هذا الأمر لنكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور إلى المدينة ، والأمر لمن له الأمر » [٧٢] .

---

(٧٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ يولية سنة ١٨٨٢ .

كتاب عرابى إلى يعقوب سامى باشا

ولما تحقق عرابى انحياز الخديو إلى جانب الإنجليز خشى أن يصدر من الأوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل إلى جميع المديريات والمحافظات تلغرافًا شديد اللهجة اتهمه فيه بممالأة الإنجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب(٧٣) .

وأرسل إلى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابًا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اتهم فيه الخديو علنًا بخيانته للبلاد وأنه سبب البلايا التى نزلت بها ، ودعا إلى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منه إصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الأمة « وصلاحية مثل هذا الوالى عليها » ، وختم كتابه بالمثابرة على التجهيزات الحربية وأنه تحرر منه بذلك إلى جميع حكام البلاد(٧٤) .

والخطاب هو معالنة للخديو بالعداء واتهامه صراحة بالخيانة ، وفيه أيضًا طلب عقد جمعية عمومية للنظر فى شأنه ، وهل يصلح للولاية أم لا ، أو بعبارة أخرى دعوة إلى خلعه .

وقد أرسل عرابى تلغرافاً آخر فى اليوم ذاته إلى يعقوب سامى باشا بأن بعض المراكب الإنجليزية ذهبت إلى سد « أبو قير » وبصحبتها ضابط من طرف الخديو يدلهم على المواقع ، مما يدل على انحيازه إلى جانبهم ، وأرسل تلغرافًا آخر إلى محافظة العاصمة مفاده أن النظار محجوزون لدى الخديو(٧٥) .

وأذاع منشوراً أرسله إلى المديريات والدواوين كافة بإعلان انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز وخلع طاعته(٧٦) .

مجلس إدارة الحكومة (المجلس العرفى)

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابى ، كما أنه كان فى خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد إزاء عدوان الإنجليز ، وأن الانحياز إلى جانبهم بعد أن ضربوا الإسكندرية

---

(٧٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ .
(٧٤) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ .
(٧٥) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ .
(٧٦) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ .

واحتلوها هو تسليم لهم وخيانة للبلاد ، فلما جاءه تلغراف عرابى اجتمع يوم وروده مع خاصة المناصرين له فى وزارة الحربية (قصر النيل) واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية فى مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين سترد أسماؤهم فيما يلى .

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية ليلا فى هيئة جمعية عمومية (أو مجلس العموم كما أسموها) لاتخاذ ما يلزم من القرارات بالنيابة عن الأمة .

وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم ، وظل كذلك خلال الحرب ، وقد سميناه (مجلس إدارة الحكومة) لانطباق هذه التسمية على عمله واختصاصه ، ويسمى فى الوقائع المصرية (المجلس العرفى) وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة فى سياق الحديث .

الجمعية العمومية وقراراتها

(١٧ يوليه سنة ١٨٨٢)

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اجتمع المدعوون إلى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم أربعمائة عضو ، منهم الأمراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الإسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار والأعيان .

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ، وبين هذا الأخير ووكيل الحربية ، وتداولوا فى الموقف ، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت بوارج الإنجليز فى السواحل وجنودهم فى الإسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الإسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الأمر وهذا نص القرار(٧٧) :

« فى بداية الحرب بيننا وبين الإنجليز كتب حضرة عطوفتلو رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبيه على المصالح أن تسير سيراً مدنيًّا وأنها خرجت من الأحكام

(٧٧) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ .

العسكرية ، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الإنجليز وبوجوب الاستمرار على التجهيزات والاستعدادات مادامت عساكر الإنجليز فى مدينة إسكندرية ومراكبهم فى مياهها ، وصدرت إرادة سنية من الجناب الخديوى لناظر الجهادية مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الإنجليز ، وأن السبب فى الحرب هو المداومة على الاستعداد فى الطوابى الذى يعد تحقيراً لمراكب الإنجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الإسكندرية ليس حربًا للحكومة وإنما هو من قبيل رد الشرف ، وليس هناك حرب حقيقية إلخ ما ذكر بالإرادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والإنجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار إلخ ما ذكر فى الجواب ، ثم قدم عرضحال من مخزنجى مخبز القبارى باسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ، وورد للناظر المومى إليه معلومات عن أعمال عساكر الإنجليز فى اسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية وأنهم فى حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم إن ناظر الجهادية المشار إليه طلب فى إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر فى هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات (كذا) كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا (البارودى) ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضطية مصر بين (إبراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون انعقاده فى نظارة الداخلية يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة وتليت على مسامع الحاضرين جميعًا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها فانحط رأى الجميع بعد المداولة :

« **أولا** : على لزوم الاستمرار فى الاستعدادات الحربية ما دامت عساكر الإنجليز فى مدينة الإسكندرية ومراكبهم فى مياهها .

« ثانيًا : على أنه يلزم طلب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد .

« ثالثًا : على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى إسكندرية ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعونهم للحضور إلى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رءوف باشا من الذوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى (وكيل دولة مراكش فى مصر) من أعيان التجار ، والشيخ على نايل والشيخ أحمد كيوه من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة فى أول الساعة الحادية عشرة[٧٨] من النهار المذكور » .

وفد الجمعية العمومية

وقع اختيار اللجنة على الأشخاص المذكورة أسماؤهم فى القرار ليتألف منهم الوفد المنوط به إبلاغ الوزراء قرار الجمعية .

وقد اضطلع الوفد بالمهمة التى ناطته لها الجمعية العمومية فسافر أعضاؤه إلى معسكر الجيش فى كفر الدوار ، واجتمعوا هناك بعرابى ورؤساء الجند ، وجرت مباحثات طويلة بينهم ، ثم توجهوا إلى الإسكندرية على ظهور الخيل ومعهم الحرس الكافى ، وفى صبيحة يوم ٢٣ يوليه اجتمعوا بالخديو والنظار وأخبروهم بمهمتهم ، ثم بقى على باشا مبارك وأحمد بك السيوفى بالاسكندرية ورجع الباقون إلى العاصمة وأخبروا المجلس بأن الخديو أسير عند الإنجليز ولا يمكنه الرجوع إلى مصر .

المجلس العرفى وقراراته

أخذ المجلس العرفى (مجلس إدارة الحكومة) يعقد اجتماعاته يوميًّا بوزارة الحربية برياسة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ليتخذ ما يراه لازمًا من القرارات ، وقد صارت فى يده سلطة الحكم فى البلاد ، إذ كان مجلس الوزراء فى الإسكندرية منقطع الصلة بالمديريات والمحافظات ، فتولى هو تدبير شئون الحكم وإعداد التجهيزات العسكرية ، وكان أعضاؤه وكلاء

---

(٧٨) بالحساب العرفى : قبل الغروب بساعة .

الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين وهم : يعقوب سامى باشا وكيل الحربية – حسين باشا الدراملى وكيل الداخلية – بطرس باشا غالى وكيل الحقانية – على بك فهمى رفاعة وكيل المعارف – حسين باشا فهمى وكيل الأوقاف – عريان بك تادرس باشكاتب المالية – على باشا الروبى وكيل وزارة السودان – جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام – محمد رءوف باشا حكمدار السودان سابقًا – إسماعيل حقى باشا أبو جبل رئيس مجلس الأحكام سابقًا – إسماعيل باشا محمد مفتش عموم الأشغال – أحمد نشأت باشا ناظر الدائرة السنية – الفريق راشد باشا حسنى – اللواء على باشا فهمى – اللواء محمد رضا باشا – اللواء خالد باشا – اللواء حسن مظهر باشا – ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق – أحمد حسنين باشا قومندان وابورات النيل – إبراهيم بك فوزى مأمور ضبطية مصر (المحافظ) – أحمد بك رفعت مدير المطبوعات – الميرالاى أحمد بك فرج – الميرالاى حسين بك رأفت – حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية – الميرالاى محمد بك بهجت – أحمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية – الميرالاى أحمد بك نير– الميرالاى عبد الرحمن بك حسن [٧٩] .

ومهمة هذا المجلس إدارة شئون الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد ، وكان اجتماعه فى الغالب ليلا .

ومن قراراته الهامة أنه قرر فى يوم ٢١ يوليه سنة ١٨٨٢ (٥ رمضان سنة ١٢٩٩) بناء على مذكرة لسلامة بك الباز باشمهندس التلغرافات المصرية منع المراسلات التلغرافية الشفرية الصادرة من القطر المصرى إلى الخارج ومن الخارج إلى مصر ، أو الأخبار المبهمة العبارة ما عدا ما يتعلق بالحركات العسكرية التى تصدر من وزارة الحربية أو ترد إليها وكذلك من وزارة السودان ، وأن تكون الأخبار الصادرة من الأقطار المصرية كافة أو الواردة إليها بلغة واضحة صريحة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية ، وأن ما يكون من المراسلات مخالفًا لذلك يجرى وقفه مع التنبيه على موظفى التلغراف بعدم إذاعة أخبار تختص بالحركة أو غيرها ومنع دخول الأجانب بمكاتب التلغراف وأن من يحصل منه إهمال من موظفى التلغراف يحاكم بموجب القانون العسكرى .

وأصدر قرارًا آخر فى ذات اليوم بمنع الصحف كافة من نشر أخبار أو أية نشرة تتعلق بالأحوال الحاضرة إلا بعد إقرار المجلس عليها ، أو بعبارة أخرى قرر الرقابة على الصحف .

---

(٧٩) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٢ .

وقرر يوم ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ (٦ رمضان سنة ١٢٩٩) عدم الترخيص لأحد بالسفر من القطر المصرى إلى الخارج مادامت حالة الحرب قائمة[٨٠] .

وأصدر عدة قرارات باجراء بعض التنقلات الادراية ، فقرر ليلة الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٥ رمضان سنة ١٢٩٩) تعيين إبراهيم بك زكى مدير الشرقية مأمورًا للدائرة البلدية بالعاصمة ، وأحمد بك ناشد مدير بنى سويف مديرًا للشرقية ، ومراد أفندى السعودى من أعيان مديرية الجيزة مديرًا لبنى سويف ، وقرر أيضًا عزل المديرين الذين اشتبهت الحكومة فى إخلاصهم وهم : محمد شاكر باشا مدير المنيا — وإبراهيم باشا أدهم مدير الغربية — وإبراهيم بك توفيق الترجمان مدير البحيرة — وعثمان باشا غالب مدير أسيوط — وحسن بك فهمى مدير المنوفية — وقد سجن ابراهيم بك توفيق بأمر المجلس العرفى ولم يفرج عنه إلا بعد هزيمة العرابيين .

وقرر يوم ٩ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢) لمناسبة فيضان النيل وجوب التأكيد والتشديد من وزارتى الداخلية والأشغال على رجالها ببذل الهمة والعناية بحفظ الجسور ، وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ قرر بأنه إذا حصل أى قطع فى أى جسر « فيجرى ضبط المتسببين والذين تتوقع عليهم الشبهة فى ذلك ويرسلون لديوان الجهادية لإحالة محاكماتهم على المجلس الحربى »[٨١] .

وبالجملة فإن المجلس قد اضطلع بأعباء الحكم بكفاءة وهمة فى هذه الأوقات العصيبة .

عزل عرابى من وزارة الحربية

على أثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمرًا فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ) بعزل عرابى من وزارة الحربية ، وعين عمر باشا لطفى محافظ الإسكندرية بدلا عنه . وبنى أمر العزل على مخالفة عرابى لأوامره ومداومته على الاستعدادات الحربية ، وقد صدر هذا الأمر بناء على قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفًا لفكرة العزل ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه هذا الأمر فى كتاب هذا نصه :

« إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحبًا العساكر وإخلاء ثغر إسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود

(٨٠) الوقائع المصرية عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ .

(٨١) الوقائع المصرية عدد ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

البوستة إلينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم بإسكندرية واستمراركم فى التجهيزات الحربية وارتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر ليكون معلومًا »[٨٢] .

وأذاع الخديو فى الوقت نفسه منشورًا علق فى شوارع الإسكندرية فصل فيه الأسباب التى دعت إلى عزل عرابى من منصبه والورادة إجمالا فى الأمر السابق ، وأخذ فيه على عرابى إخلاء الإسكندرية دون مقاومة ، ثم دافع عن نيات الإنجليز واحتلالهم الإسكندرية وسوغه بأن الغرض منه المحافظة على الأمن .

قال : « ولو لم يتحقق لدينا أن نية الإنجليز والفرنسيس (كذا) ليست نية استيلاء بل نية إصلاح أوكان عندنا أدنى شبهة فى ذلك لكنا أول من يقوم بالمدافعة بأرواحنا وأموالنا إلى أن يقضى الله أمرًا كان مفعولا »[٨٣] ، ثم حذر الأمة فى منشور من الانضمام إلى عرابى ودعاها إلى الامتثال للأوامر الخديوية .

وأذاع الخديو منشورًا آخر بهذا المعنى وجهه إلى أهالى القطر المصرى كافة دعاهم فيه إلى الانضمام تحت لوائه ومناصرة الجيش الإنجليزى والامتناع عن معاونة العرابيين[٨٤] .

مساعى على مبارك باشا فى التوفيق وحبوطها

وقد بدا لعلى مبارك باشا أن يسعى فى إصلاح ذات البين بين الخديو وعرابى . فبقى بالإسكندرية وأبرق إلى عرابى بما كان من قيامه بمهمته واقترح عليه تأليف لجنة مما ينتدبهم عرابى من رؤساء الجند تجتمع ولجنة أخرى مؤلفة من على مبارك باشا وبعض الذوات للنظر فى الأحوال الحاضرة بقصد الوصول إلى نتيجة ترضى الجميع[٨٥] ، وكان هذا الاقتراح آتيًا من جانب الخديو والوزراء كما يفهم من جواب على باشا مبارك إلى عرابى الذى بعث به إليه فى كفر الدوار . وكان على باشا مبارك يميل إلى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابى قبول مطالب

---

(٨٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
(٨٣) الوقائع المصرية عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
(٨٤) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
(٨٥) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .

الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وترك معسكر كفر الدوار[٨٦] .

وفهم عرابى من تلغراف على باشا مبارك أنه تمهيد لانحيازه إلى جانب الخديو ، فرفض هذا الاقتراح وأرسل إليه تلغرافًا بذلك مسوغًا رفضه بأن لا حق له فى تأليف لجنة بعد قرار الجمعية العمومية[٨٧] ، وأذاع منشورًا أرسله إلى المديريات والدواوين كافة بإعلان انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز وخلع طاعته ختمه بقوله : وها نحن بجيشنا المظفر المنصور فى مراكز الحرب قد بعنا أنفسنا فى حياة بلادنا وحفظها من الأعداء لا يردنا عن ذلك إلا الظفر والنصر أو ارتحال العدو من مياه اسكندرية بأساطيله ورجاله ، وإلا فإننا نقابل القوة بمثلها ولانسلم البلاد لأحد وفيها ذو روح يتنفس ، والله يؤيد بنصره من يشاء[٨٨] .

قرار الجمعية العمومية – بقاء عرابى فى منصبه

(٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢)

كان عرابى مرابطًا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه ، فلم يكترث له واستمر يعد عدة الدفاع ليصد تقدم الإنجليز ، وأرسل إلى يعقوب سامى باشا يدعوه إلى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر فى العزل ، فقرر المجلس العرفى دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ – ٦ رمضان سنة ١٢٩٩[٨٩] ، وهذه هى المرة الثانية لاجتماعها ، وكانت المرة الأولى يوم ١٧ يوليه كما تقدم بيانه ، ولم تجتمع بعد ذلك ، وكان الحاضرون فى المرة الثانية أكثر عدداً من المرة الأولى إذ حضرها نحو خمسمائة من الأعضاء ، منهم ثلاثة من الأمراء ، وشيخ الأزهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف وبطريرك الأقباط الأرثوذكس ، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديريات وكبار الأعيان وكثير من العمد ومشايخ البلاد .

فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو والمنشورات التى أصدرها

---

(٨٦) بيوفيس : الفرنسيون والإنجليز فى مصر ص ٢٣٦ .

(٨٧) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .

(٨٨) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ .

(٨٩) اعتمدنا فى بيان هذا التاريخ على مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٣٠ ، وهو يختلف عن الوارد فى الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .

عرابى ، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده بناء على أمر حسين باشا الدرمللى وكيل الداخلية(٩٠) ، وألقى على باشا الروبى خطبة تناول فيها الخديو بالطعن والقدح ، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى بمروق الخديو عن الدين لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده ، وتداول الأعضاء فى الموقف الحربى وفيما يجب عمله ، فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابى ، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامى باشا وكيل الحربية : « حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابى باشا من نظارة الجهادية والبحرية ورأى لزوم بقائه فى الوظيفة فأرجو من المجلس أن يرى رأيه فى أوامر الخديو التى تصدر إلى من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه ، هل يازمنى قبولها وتنفيذها أم لا » ، فتداولت الجمعية العمومية فى هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها ، وهذا نص القرار(٩١) :

« بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولا وآخراً وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابى وتلاوة منشورات عرابى باشا ، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لادارة أشغال الحكومة على المجلس ، وهو هل وجود الخديو فى الاسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الانجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا ، رأينا آن وجود العساكر فى الاسكندرية والمراكب الانجليزية فى السواحل المصرية ووقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار إليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداومًا على قيادة العساكر ومتبعًا فى أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو ومايصدر من نظاره الموجودين معه فى اسكندرية كائنة ماكانت لأى جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث إن الخديو خرج عن الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات » .

---

(٩٠) استجواب يعقوب سامى باشا ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٦ .

(٩١) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .

الموقعون على قرار الجمعية العمومية

الأمير إبراهيم باشا – ابن الأمير أحمد باشا ، الأمير كامل باشا فاضل[٩٢] ابن الأمير مصطفى فاضل – الأمير أحمد باشا كمال ابن الأمير أحمد باشا – الشيخ محمد الإنبابى شيخ الجامع الأزهر – مفتى السادة الحنفية – الشيخ حسن العدوى من علماء الأزهر مفتى المالكية – مفتى الحنبلية – الشيخ عبد الهادى الإبيارى من علماء الأزهر – عبد الرحمن نافذ أفندى قاضى قضاة مصر – الشيخ محمد الأشمونى من علماء الأزهر – الشيخ خليل العزازى من علماء الأزهر – الشيخ عبد القادر الرافعى عضو المحكمة الشرعية – الشيخ عبد القادر الدلبشانى عضو المحكمة الشرعية – الشيخ عبد الله الدرستاوى – مفتى ضبطية مصر وأعضاء مجلس المشيخة – مفتى الأوقاف – الشيخ مسعود النابلسى من علماء الأزهر – الشيخ محمد القلماوى من علماء الأزهر – الشيخ زين المرصفى من علماء الأزهر – الشيخ حسين المرصفى من علماء الأزهر – حسين باشا الدرمللى وكيل الداخلية – على باشا الروبى وكيل نظارة الأقاليم السودانية – يعقوب باشا سامى وكيل الجهادية – بطرس باشا غالى وكيل الحقانية – عريان بك تادرس باشكاتب المالية – إسماعيل باشا محمد مفتش نظارة النافعة (الأشغال) – وكيل المعارف على بك فهمى – عباس يكن باشا – حسين باشا فهمى وكيل الأوقاف – أحمد باشا نشأت ناظر الدائرة السنية – أحمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية – أحمد بك رفعت مدير المطبوعات – حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية – محمود بك فهمى باشكاتب الداخلية – محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس النظار السابق – عبد اللطيف باشا – اللواء على فهمى باشا – سعد بك ميخائيل بديوان المالية – محمد رضا باشا لواء السوارى – إبراهيم بك فوزى محافظ مصر – مصطفى صديق باشا – محمد مرعشلى باشا – مصطفى عكوش باشا – على بك يوسف أميرالاى – إبراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق بمصر – يعقوب صبرى باشا عضو مجلس الأحكام – جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام – إبراهيم خليل باشا عضو مجلس الأحكام – محمود حمدى باشا عضو مجلس الأحكام – محمد توفيق باشا عضو مجلس الأحكام – عبد الحميد بك عضو مجلس الأحكام – محمد باشا عاصم رئيس مجلس استئناف مصر – محمد سعيد بك عضو مجلس استئناف مصر – على باشا شريف – إبراهيم بك حمدى أمين بيت المال – الفريق راشد باشا حسنى – اللواء خالد

(٩٢) ابن عم الخديو توفيق باشا .

باشا – محمود بك خليل كاتب عربى المعية – الميرالاى أحمد بك فرج – الميرالاى حسن بك جاد – الميرالاى أحمد بك نير – حسن باشا مظهر لواء الطوبجية البرية – حسن بك مأمور تحصيلات الدائرة البلدية بمصر – الميرالاى حسن بك رأفت – الميرالاى محمد بك بهجت – عثمان باشا فهمى عضو مجلس الأحكام – نسيم بك ناظر قلم إدارة حسابات المالية – محمد رشيد بك ناظر قلم تركى المعية – عثمان بك صبرى بالمعية – مصطفى بك محب – أحمد بك ذهنى ناظر الجبه خانة سابقًا – أحمد باشا وكيل دائرة الحلمية السابق – الشيخ أحمد الخشاب قاضى مديرية الجيزة – محمد بك على القوصى القاضى بالمحكمة المختلطة – عبد الرحمن السويسى مفتى الجيزة – مصطفى بك وهبى وكيل ضبطية مصر – يوسف بك محمد رئيس قلم عربى المعية – على بك حافظ مترجم المعية السنية – رئيس مشتروات الأشغال – شافعى بك مفتش الملاحات – نجم الدين باشا رئيس مجلس عسكرية سابقًا – إبراهيم بك حيدر معاون بالمالية – أحمد نصر مدير المباحث بالأشغال – باشكاتب الأشغال – الميرالاى محمد بك عبيد – الميرالاى عبد القادر عبد الصمد – وكيل الروزنامجة – مير رئيس تحريرات المالية – مير رئيس قلم الأملاك بالمالية – محمد فوزى باشا – عثمان باشا فوزى مدير دائرة الأميرة زينب هانم حليم – أحمد صادق باشا – محمد حافظ باشا – محرم بك – عبد الله فكرى باشا – ناظر مدرسة المهندسخانة – ناظر مطبعة بولاق – حسن باشا سرى – على باشا حسيب – مفتش صحة مصر – الشيخ أبو العلا الخلفاوى من علماء الأزهر – الشيخ سليم عمر القلعاوى من علماء الأزهر – أحمد بك السبكى ناظر قلم موريات النافعة – مدير قلم مبانى النافعة (الأشغال) روزنامجى مصر – مرخص الأرمن الكاثوليك – مأمور إدارة وردان – مور مرخص الأرمن – وكيل الأقباط الكاثوليك – حاخام باشا الإسرائيليين – بطريرك الأقباط – السيد محمد السادات – السيد عبد الخالق السادات – السيد عبد الباقى البكرى نقيب الأشراف – حسن باشا حلمى – حسين باشا عاصم مأمور ضبطية اسكندرية سابقًا – محمد بك حمدى مأمور تفتيش بالداخلية – على صادق باشا – محمد شاكر باشا وكيل دائرة الأمير حسن باشا سابقًا . وكيل بطريكخانة الموازنة – وكيل بطريكخانة الروم الكاثوليك – وكيل بطريكخانة الروم الأرثوذكس – حسين باشا يكن – إبراهيم باشا فريق السوارى سابقًا – شفيق بك منصور – سرهنك بك – إسماعيل باشا أبو جبل – أحمد باشا حسنين قومندان وابورات النيل – محمد بك قوزى باسبتالية مصر – مصطفى بك الهجين سر تجار مصر – إسكندر بك فهمى مأمور إدارة السكة الحديد – أحمد بك صقر باشكاتب السكة الحديد – محمد باشا سعيد – أرسلان باشا – محمد

بك عاصم – إسماعيل بك يكن – إبراهيم باشا يكن – السيد أحمد الحسينى – محمد الزرو – أحمد الأرناؤطى – يوسف جمجوم – السيد إبراهيم وفا – إبراهيم محمد المندله – السيد حسن موسى العقاد – سليمان بك العيسوى – محمد بك السيوفى – محمد أمين التاجر – السيد حسن البارودى التاجر – الشيخ حسن الصم التاجر – الحاج محمد يس التاجر – الحاج محمد الحلو تاجر – السيد عبد السلام العبنانى تاجر – مصطفى بك صدقى – الحاج محمد الحبابى تاجر – الشيخ عثمان مدوخ من علماء الأزهر – محمد بك الطوير تاجر – السيد حسن يوسف الحمصانى تاجر – السيد سليم البراد تاجر – الحاج دسوقى الكنخلى تاجر – السيد عبده البابلى الجواهرجى – السيد إبراهيم خليل الديوانى تاجر – مصطفى سنورى تاجر – عبد الحى جمجوم تاجر – يوسف جمجوم تاجر – إبراهيم محمد المقدم تاجر – السيد محمد الفكهانى تاجر – السيد يوسف الفقى تاجر – مصطفى المليجى تاجر – الشيخ إبراهيم خليل تاجر – الشيخ محمد أبو جبل تاجر – السيد رضوان القربى – أمين أفندى أبو زيد تاجر – الحاج حسن العويسى – إبراهيم أفندى سليمان – عبد الرحيم أفندى شيخ تجار ساحل بولاق – عفيفى صالح الحريرى – الحاج أبو الروس تاجر – أحمد طرطور تاجر – يونس على تاجر بالساحل – سليمان شعبان تاجر – درويش بركات تاجر – إبراهيم أحمد الحصرى – السيد على المغربى – السيد أحمد المغربى – السيد أمين المغربى – الحاج خليل خضر من عمد الشرقية – محمد أفندى حجازى من عمد الشرقية – خليل أفندى مشهور من عمد الشرقية – عامر أفندى نصير من عمد الشرقية – مدير الشرقية – على الحبشى شيخ تجار الغورية – محمد خليل – حسن أحمد مدكور – محمد أحمد تاجر – محمد عفيفى التاجر – مدير القليوبية – حسن أبو جازية من عمد المنوفية – إبراهيم حبيب من عمد المنوفية – عبد الهادى من عمد المنوفية – سليمان عامر من عمد المنوفية – على بك الجزار من عمد المنوفية – أحمد بك مصطفى من عمد المنوفية – مدير المنوفية – جاد يوسف من عمد الشرقية – محجوب الحوت من عمد الشرقية – محمد أفندى دبوس من عمد البحيرة – بسيونى أفندى أبو الفضل من عمد البحيرة – الشيخ أحمد محمود من عمد البحيرة – مدير البحيرة – على أفندى العمرى من عمد القليوبية – قاسم منصور من عمد القليوبية – مصطفى أفندى علام من عمد القليوبية – إبراهيم حلاوة من عمد القليوبية – حسن بك حجاج من عمد القليوبية – الشيخ سيد أبو على من عمد الدقهلية – الشيخ إبراهيم الزهيرى من عمد الدقهلية – الشيخ عبد الوهاب الشيخ من عمد الدقهلية – زهران سلطان من عمد الدقهلية – محمد أفندى البهى من عمد الدقهلية – الشيخ محمد الأتربى من عمد الدقهلية – مدير

الدقهلية - مصطفى أفندى عمار من عمد البحيرة - الحاج بدوى غنيم من عمد الغربية - محمد يوسف الجيار من عمد الغربية - محمد بك حموده من عمد الغربية - مدير الغربية - مصطفى بك المجدلى أجزاجى - الدكتور درى بك - السيد أحمد بك خليل أحد رجال النافعة - الدكتور محمد بك بدر - زايد أفندى من عمد بنى يوسف - سويدان أغا حبشى من عمد بنى سويف - سيف النصر مصطفى من عمد بنى سويف - محمد العريف من عمد بنى سويف - مدير بنى سويف - مأمور عمليات غربية - الشيخ أحمد الصباحى من عمد الغربية - محمد أفندى الجندى من عمد الجيزة - بشر السعودى من عمد الجيزة - محمد أفندى غراب من عمد الجيزة - مدير الجيزة - السيد مصطفى من عمد الفيوم - على الهوارى من عمد الفيوم - خليفة طنطاوى من عمد الفيوم - السيد مؤمن من عمد الفيوم - بدينى أفندى الشريعى من عمد المنيا - موسى على من عمد المنيا - مدير المنيا - فريج رميح من عمد أسيوط - على عبد الرحمن من عمد أسيوط - محمد السيد من عمد أسيوط - حنا جرجس من عمد أسيوط - مدير أسيوط - رزق عكاشه من عمد الجيزة - الشيخ أمين أبو يوسف من دمياط - يوسف باشا شهدى أمين النزل الحربية - محمد أفندى جلال من عمد المنيا - حسين أفندى على من عمد المنيا - محمد أفندى عطية من عمد المنيا (٩٣) .

انضمام الأمة إلى عرابى

لم يؤثر قرار الخديو بعزل عرابى فى الأمة ولا حفلت به . بل أيدت عرابى وانضمت إلى جانبه لأنها اعتبرت بحق أن بقاء الخديو فى الإسكندرية بعد احتلال الانجليز إياها مناصرة لهم وتواطؤ معهم ، فلا غرو أن عدت عرابى وجيشه المدافعين عن كيان البلاد ضد عدوان الإنجليز ومناصريهم ، وهو شعور صادق نبيل يدل على أن الأمة فى فطرتها تكره المعتدين على كيان مصر ومن شيمتها أنها تتعلق بالاستقلال وتمجده ، وتؤيد حماته المدافعين عنه ، ومن هنا نفهم كيف فقد الخديو عطف الأمة ومحبتها وكيف نال عرابى ثقتها وتأييدها ما بقى على عهده فى الدفاع عنها وقد أطلق على عرابى فى ذلك الحين لقب (حامى حمى الديار المصرية) .

---

(٩٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .

الإنجليز فى الإسكندرية

أصبح الإنجليز بعد احتلالهم الإسكندرية وانضمام الخديو إلى جانبهم أصحاب الحول والطول فيها ، وتولى إدارة البوليس السير شارل برسفورد أحد ضباط الأسطول ، فأخذ الإنجليز يجتهدون فى إقرار النظام فى المدينة فبثوا الحراس والخفراء فى أنحائها لمنع النهب ، أما المدينة فقد خلت من معظم سكانها إذ هاجروا منها كما تقدم بيانه .

وأذن السير شارل برسفورد لسكان الإسكندرية بفتح محلاتهم ومخازنهم أثناء شهر رمضان ليلا . وحتم على الأشخاص الذين يخرجون ليلا إلى شوارع المدينة أن يسيروا على نور مصباح يحملونه بأيديهم وإلا فيقبض عليهم ويسجنون .

وقد أعقب ذلك أن عادت شركة الغاز إلى أعمالها وأمكنها فى مدى عشرة أيام أن تستأنف إنارة شوارع المدينة وطرقاتها بغاز الاستصباح ، وعادت أعلام القنصليات تخفق فوق مراكزها قبل انقضاء شهر يوليه ، وأخذت بعض المحال التجارية التى نجت من الحريق تفتح أبوابها وتستأنف عملها .

الحالة فى المدينة

وبذلت قوات البوليس جهداً كبيراً فى حمل جثث القتلى من الشوارع والأزقة وإزالة الأنقاض والردم من الطرق التى تهدمت منازلها ، وهدم الأماكن المتداعية إلى السقوط ، وأقيمت بعض المبانى الخشبية على جوانب ميدان المنشية (ميدان محمد على) للمبيت بها أو لاتخاذها دكاكين للتجارة أو مطاعم .

ونقصت كمية المياه العذبة فى الإسكندرية إذ أقام العرابيون سدًّا على ترعة المحمودية عند (كنج عثمان) لمنع جريان الماء فيها ولم يبق منه سوى ما كان بين كنج عثمان والإسكندرية ، وقد تناقصت كميته تدريجًا فضلا عن أنه صار مع مضى الزمن ماء آسنًا لعدم إمداده من ماء الترعة العذب ، واستولى القلق على الجاليات الأوروبية فيها وعلى المقيمين بها ، فوضع نظام لتوزيع المياه من الصهاريج الموجودة من قبل بالمدينة عند انقطاع المياه عنها وجعلوا لهذا التوزيع تذاكر مخصصة تعطى للراغبين فيها .

* * *

الفصل الخامس عشر

القتال والمعارك فى الحرب العرابية

عسكر عرابى بجيشه فى كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعة ، وأخذت طلائع العرابيين تناوش الإنجليز فى ضواحى الإسكندرية ، ولم يكن الجيش الإنجليزى قد أمن مركزه فى الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرابيون بعد أن يلموا شعثهم عقب الهزيمة الأولى ، فأخذ الإنجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحرس على مداخلها .

وكانت طلائع المصريين ترابط فى الرمل وتستعد لمناوشة الأعداء ، واستمر الإنجليز يلزمون خطة الدفاع فى الإسكندرية وينتظرون وصول الإمداد ، وفى ١٧ يوليه جاءهم عدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الإسكندرية الجنرال أليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطانى فى المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلى ، وكان عدد الجيش البريطانى فى الإسكندرية حينئذ ٣٦٨٦ مقاتلا (عدا جنود الأسطول) ، ثم جاءهم عدد آخر قوامه ١١٠٨ مقاتلين من مالطه وجبل طارق ، فاحتل الإنجليز الرمل فى ٢٣ يوليه[1] ، ثم أخذ المدد الأكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich بانجلترا فى أواخر يوليه قاصدًا مصر ، وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا فى ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Carnet Wolseley قائدًا عامًّا لجيش الحملة على مصر ، ولم يصل إلى الإسكندرية إلا فى منتصف أغسطس[2] .

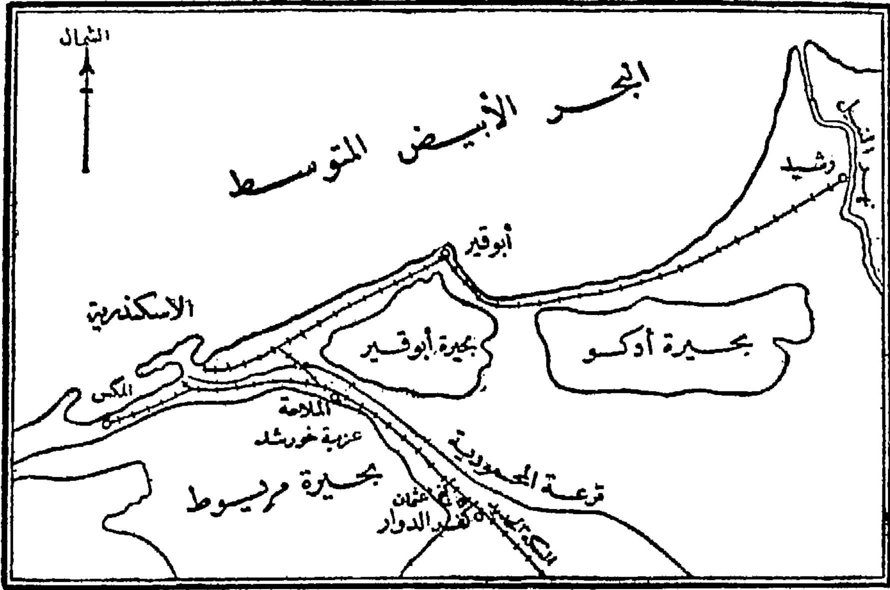
وكان المظنون لدى زعماء الثورة ألا يتخذ الإنجليز قناة السويس ميدانًا للزحف أو للحركات الحربية ، احترامًا لحيدة القناة ، ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين أنهم لا يرعون للقناة حرمة كما لم يرعوا حرمة المعاهدات فى ضربهم الإسكندرية ، فكانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الإسماعيلية متجهين من طريق الزقازيق إلى القاهرة ، قال الكولونل سبتان Septans [3] فى

---

(١) بيوفيس ، الإنجليز والفرنسيون فى مصر ص ٢٣٥ .

(٢) بيوفيس ، الإنجليز والفرنسيون فى مصر ص ٢٣٥ .

(٣) الكولونيل سبتان Septans الحملات الإنجليزية فى أفريقية ص ٢٧٨ .



خريطة الميدان الغربى فى الحرب العرابية بين الاسكندرية وكفر الدوار سنة ١٨٨٢

هذا الصدد : إن وزارة الحربية الإنجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أى قبل ضرب الإسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الإسماعيلية[٤] ، وأخذت تدرس الوسائل لتحقيق هذا المشروع[٤] ، وأن الزحف على القاهرة من طريق الإسماعيلية إنما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقدته الوزارة الإنجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب فارتأى وجوب اتخاذ الإسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة ، وطلب لذلك امداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الإسماعيلية إلى القاهرة[٥] ، وقد استقر رأى وزارة الحربية البريطانية على اتباع هذه الخطة للأسباب الآتية :

أولا : أن الإسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بورسعيد والسويس ، وهى المكان المعد لنزول الجنود الآتية من البحر الأبيض المتوسط ومن الهند .

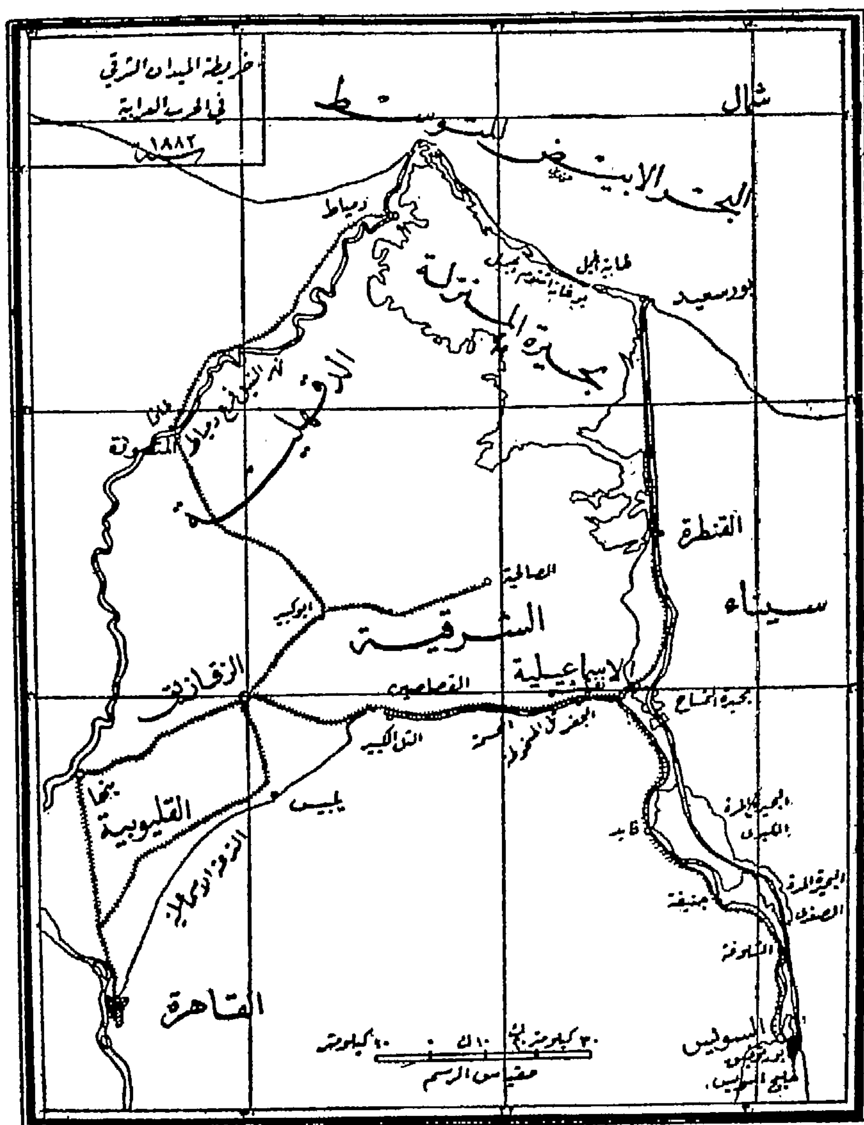
ثانيًا : أن الخط بين الإسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين أن الخط بين

(٤) الكولونل سبتان Septans – الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٨٨ .

(٥) الكولونل موريس Mourice التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر ص ٥ .

الإسكندرية والعاصمة يبلغ ٢٠٨ كيلومتر .

ثالثًا : أن فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر فيعوق الحركات الحربية فيها .



خريطة الميدان الشرق فى الحرب العرابية سنة ١٨٨٢

رابعًا : إن الصحراء بين الإسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترع والجسور ما يمكن اتخاذه معاقل وحواجز طبيعية تصد الزحف ، هذا فضلا عن إمكان قطع الجسور وتغريق البلاد فتتعطل الحركات العسكرية ويقف تقدم الأعداء ، يضاف إلى ذلك أنه إذا انتصر الجيش (البريطانى) مرة واحدة فى الصحراء فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة .

خامسًا : أن الزحف من الإسماعيلية يحمى قناة السويس وبحيرة التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى[٦] .

ويقول الكولونل سبتان ، إن اختيار هذا الطريق فى الزحف قد ظل أمرًا مكتومًا ، وبذلت هيئة أركان حرب الجيش البريطانى جهودها لكتمانه موهمة بأنها ستتخذ الإسكندرية قاعدة للزحف ، لكي تشغل العرابيين عن تحصين مواقعهم بالميدان الشرقى .

خطة العرابيين فى القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيسًا لأركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الإسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت بإحكام لصدت تقدم الإنجليز وأنقذت مصر من غاراتهم ، وكان محمود فهمى من أكفأ المهندسين الحربيين ، وخلاصة خطته أنه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع ، الأول فى كفر الدوار . والثانى فى رشيد . والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس . والرابع فى دمياط ، والخامس فى الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس ، وقد أشار فى بداية الحرب بسد ترعة الإسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة إلى بورسعيد والإسماعيلية والسويس ، وسد قناة السويس ذاتها لمنع الإنجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية .

ولو سدت قناة السويس فى بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الإنجليزية الآتية من البحر الأبيض المتوسط والقوات الآتية من الهند ، واستحال عليها الوصول إلى الإسماعيلية من طريق القناة ، وفى هذه الحالة يضطر الجنرال ولسلى إلى المغامرة بجيشه فى الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلأ ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة فى أيام الفيضان (أغسطس - سبتمبر) ، ولكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمود باشا فهمى وخشى عواقبها ، وظن أن الإنجليز يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ

(٦) الكولونل سبتان ، المرجع السابق ص ٢٨١ .

أكبر عامل فى إخفاق خطة الدفاع التى وضعها محمود فهمى ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : « إن حظ انجلترا ومهارة سياسييها قد خففا عبء القتال عن جنودها ، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لابد منه خوفًا من إثارة أوروبا ضدهم ، وظنوا أن حياد القناة سيظل مصونًا ، وبذلك كشفوا أضعف نقطة فى بلادهم »[٧] .

واكتفى عرابى بإقامة معسكر فى التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلومترًا من الإسماعيلية و ١١٠ كيلومترًا من القاهرة حشد فيه جزءاً من الجيش ، ولكنه وزع معظم قواته فى كفر الدوار وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، فكان الجنود السودانيون وهم خيرة الجنود مرابطين فى دمياط بقيادة عبد العال حلمى ، ورابط فى رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبه عصمت فى كفر الدوار ، ومع أن الإنجليز استعجلوا الحركات العدائية فى قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيرًا كافيًا لعرابى بما اعتزموه من خرق حياد القناة ، فإن عرابى جبن عن العمل بنصيحة محمود فهمى فى سدها .

حركات الإنجليز فى قناة السويس

بكر الإنجليز فى خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميدانًا للحركات العدائية ، وتدل الظروف والملابسات على أنهم كانوا مصرين على اختلاق الذرائع لاحتلالها كما اختلقوها لضرب الإسكندرية ، فقد تعللوا بأن ثمة ترميمات تجرى فى طابية (الجميل) على مدخل بحيرة المنزلة غربى بور سعيد (انظر الخريطة ٣٦٠) ، وأصدرت الحكومة البريطانية فى ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليمات إلى الأميرال سيمور باحتلال بور سعيد والإسماعيلية ، وفى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية أوريون Orion بقيادة الكبتن فتزورى Fitzory القناة عند بور سعيد وألقت مراسيها يوم ٢٧ منه فى بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الإسماعيلية ، ولم يكد يمضى على دخولها القناة يومان حتى وصل الأميرال هويت Hewet إلى السويس والأميرال هوبكنس Hopkins إلى بور سعيد ، واستقر كل منهما فى موقعه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة .

وهذه الحركات الحربية المبكرة فى ناحية القناة كانت تنم عما اعتزمه الإنجليز فى بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس ، ولكن عرابى مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية .

---

(٧) بيوفيس ، الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٤٠ .

احتلال السويس

(٢ أغسطس سنة ١٨٨٢)

جاء الأميرال هويت Hewet إلى السويس فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ يقود أسطولا من أربع سفن حربية خفيفة ، ودعا المحافظ إلى إعلان ولائه للخديو ، فأذعن ثم غادر المدينة بعد يومين قاصدًا العاصمة ، وفى ٢ أغسطس نزلت الجنود البحارة المدينة واحتلوا ثكناتها التى أخلاها العرابيون دون أية معارضة ، وكان احتلال المدينة باسم الخديو ، وقد أهمل عرابى هذه الناحية إهمالا كبيرًا ، مع أن السويس من مواقع مصر الحصينة ، وظل رغم احتلالها يعتقد فى حرمة قناة السويس بحجة أن القناة إنما تبتدئ من (بور توفيق) ضاحية السويس (والتى لا تبعد عنها إلا بثلاثة كيلومترات) ، وكان احتلال السويس نذيرًا آخر باتخاذ الإنجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من احتلالها .

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الإسكندرية وكفر الدوار ، تمييزاً له عن الميدان الشرقى من الإسماعيلية إلى التل الكبير .

معسكر كفر الدوار

وجه عرابى كل عنايته إلى تحصين مواقعه فى الميدان الغربى (وأهمل الميدان الشرقى إهمالا تامًّا مما كان السبب الأكبر فى الهزيمة) ، فأنشأ الاستحكامات المنيعة فى مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوبا إلى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحة مريوط (انظر الخريطة ص ٣٥٩) ، وقد وضع محمود باشا فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الميرالاى محمد بك شكرى ، وهو من أكفأ ضباط أركان حرب الجيش المصرى ، فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلومترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدمًا ، وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ، وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعًا ، قال عرابى فى هذا الصدد : « إن الاستحكامات فى كفر الدوار كانت تمتد من عزبة خورشيد إلى كفر الدوار وأنشأوا فى كفر الدوار استحكامًا من ترعة المحمودية إلى الملاحة وحفروا خندقًا عرضه أربعة أمتار ، وجعل

خط الدفاع فى المقدمة عند عزبة خورشيد على طول الخط من المحمودية إلى الملاحة ، وجعل ما وراء هذا الخط من التلال والمرتفعات مواقع حصينة ركبت فيها مدافع كروب ، وكذلك التلال الكائنة بين المحمودية وسد أبو قير ، قال وقد تم إجراء هذه الأعمال الدفاعية بمعرفة المهندس الحربى العظيم محمود باشا فهمى ورجال الهندسة الحربيين ومساعدة ٥٠٠٠ رجل من الأهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية »[٨] ، وكانت بحيرة أبو قير وملاحة مريوط جناحى خطوط الدفاع ، فأصبحت بفضل تلك الاستعدادات غاية فى المنعة ، وقد صمد فيها الجيش المصرى وقاوم الإنجليز مدة خمسة أسابيع كان فى خلالها يرد هجماتهم ويطاردهم حتى الإسكندرية وقد سد محمود باشا فهمى ترعة المحمودية كما تقدم بيانه ومنع المياه العذبة عن الإسكندرية وركب المدافع عند السد ليكون فى مأمن من الهجوم .

واقعة الرمل

تحرك الإنجليز يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة (الرمل) بأروطتين من المشاة وأورطتين من الفرسان ، فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى أحمد أفندى البيار والبكباشى مصطفى أفندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان ، وصدوهم عن التقدم ، ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فى أبو قير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان ، فهجم المصريون على الإنجليز هجومًا شديدًا واضطروهم إلى التقهقر إذ ولوا الأدبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصفا[٩] .

ويقول الكولونل سبتان عن هذه المعركة : إن الجنرال أليزون Alison كان يقود الإنجليز فيها وأن عددهم ألفا مقاتل وأن الجنرال أليزون كان لا يفتأ يناوش العرابيين حول الإسكندرية كل يوم لكى يوهمهم أن الجيش البريطانى قد اتخذ الإسكندرية قاعدة للزحف ، فى حين أن خطته الحقيقية هى الزحف من ناحية الإسماعيلية ، وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع فى الشرق[١٠] .

---

(٨) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٢٣ .

(٩) الوقائع المصرية عدد ٨ و ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(١٠) الكولونل سبتان : الحملات الإنجليزية فى أفريقية ص ٢٨٥ .



واقعة الرمل – ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢)

واقعة عزبة خورشيد
(٧ أغسطس سنة ١٨٨٢)

وهاجم الإنجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار ، إذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديد من القبارى ، وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعًا مجيدًا ، إذ انبرى للميسرة البكباشى محروس أفندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاء حسنا ، وجرح أثناء المعركة ، وصمد للقلب والميسرة البكباشى محمد أفندى فوده ومعه أورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية وجاءه المدد يقوده أحمد بك عفت قائممقام المقدمة ، وجاءه مدد آخر مؤلف من أروطه يقودها البكباشى سليمان أفندى تعيلب والبكباشى رزق الله أفندى حجازى ، ولحق بهم طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه أحمد بك عبد الغفار قائد الفرسان ، وتولى طلبه باشا قيادة الجيش ، ودام القتال فى هذه المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الإنجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم ، وقتل من المصريين فى هذه

الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد ، وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان . أما خسائر الانجليز فكانت أكثر عددًا من خسائر المصريين[١١] .

منشور الخديو إلى المصريين

على أثر الواقعة الثانية أصدر الخديو منشورًا بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩) حذر فيه المصريين من الانضمام إلى عرابى وأظهره بمظهر الثائر العاصى لأوامره ونسب إليه تبعة الحوادث التى وقعت فى الإسكندرية وغيرها وتوعد من ينحاز إليه بالعقاب[١٢] .

تهنئة الخديو للإنجليز

وبعد أن أصدر الخديو هذا المنشور أرسل كتابًا إلى أركان حرب الجيش الإنجليزى يهنئه بانتصاره فى الواقعتين السابقتين .

وصول المدد إلى الإنجليز

وبعد وقوع معركتى ٥ و٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما استمر ورود الإمداد إلى الإنجليز فى الإسكندرية آتية من مالطه وقبرص وجبل طارق وانجلترا فاجتمع حوالى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ فى المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر ألفًا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و٩٤٠ جنديًّا من المدفعية و٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية ، وظل المدد يرد على الإسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطانى قبيل معركة التل الكبير ٥٠,٦٠٠ مقاتل[١٣] ، وتولى قيادته العامة الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley ، وقلد الجنرال السير جوان ايداى John Adye رياسة أركان الحرب ، وكان الجيش يتألف من فرقتين من المشاة أحدهما بقيادة الجنرال ويليس Willis يقود الألاى الأول فيها (ألاى الحرس) الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا ، والألاى الثانى الجنرال جراهام ، والأخرى بقيادة الجنرال هاملى Hamley وتحت إمرته ألاى الجنرال أليزون

---

(١١) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(١٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(١٣) إحصاء المستر شلدرس وزير الحربية البريطانية – بيوفيس ص ٢٧٦ .

Alison وألاى الجنرال أشورنهام Ashburnahm وفرقة من الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Louve عدا المدفعية وفرقة الهندسة ، وتولى قيادة المدد الذى جاء من الهند الجنرال مكفرسن Machpherson

قوة الجيش المصرى

أما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد عن ١٩,٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، و ٣٥٠٠ بأبوقير ، و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط [١٤] ، وقد انضم إلى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية ، فلم يكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه : إن وجود جموع العربان من مشاة وركبان فى كفر الدوار لم يكن له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم على حركات الجيوش النظامية ، وقال المستر بلنت أن الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد عن ١٣٠٠٠ جندى نظامى منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد أكفاء للقتال [١٥] .

ويقول جون نينيه : إن الصحف الإنجليزية كانت تبالغ فى عدد الجيش المصرى بكفر الدوار وتبلغه إلى ٤٧,٠٠٠ مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير .

فالإحصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفى الحق أن الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش إلى أكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد عن ١١,٣٠٠ جندى (عدا الجنود المرابطة فى السودان) ثم زيد نظريًا فى سنة ١٨٨٢ إلى ١٧,٧٠٠ ، لكن عدده الحقيقى كان أقل من ذلك بكثير [١٦] .

ويقول عرابى فى مذكراته : إن الجيش المصرى عند ابتداء القتال كان مؤلفا من ثمانية ألايات من المشاة وثلاثة ألايات من الفرسان وآلايين من الطوبجية البرية وثلاثة ألايات من طوبجية السواحل (المنوط بهم حماية الثغور) وفرقة من رجال الهندسة ، وأن مجموع ذلك فى حالة استكمال

---

(١٤) إحصاء جون نينيه الذى كان مرافقًا للجيش المصرى بكفر الدوار فى كتابه (عرابى باشا) ص ٢١٧ وأيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته (تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٥) .

(١٥) بلنت ، التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٨٧ .

(١٦) بيوفيس ، الفرنسيون والإنجليز فى مصر ص ٢٣٨ .

الفرق والألايات ٣٦,٠٠٠[١٧] ، وهو إحصاء نظرى لا يمكن التعويل عليه لأن المعروف أن الفرق والألايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمى كما يتبين ذلك من إحصاء حامية حصون الإسكندرية كما تقدم بيانه ، والظاهر أن عرابى كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفى خلال محاكمته إلى المبالغة فى عدد الجيش المصرى لكى يتخذ الدفاع عنه من ذلك دليلا على رغبته فى حقن الدماء مع وجود الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال ، وقال عرابى فى مذكراته (ص ٣١٥) : إنه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ومعمل للبارود وآخر فى بولاق لصب المدافع ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت فى طرة ولكنها لم تكمل قبل نشوب الحرب .

يتضح لك من هذا البيان أن عدد الجيش الإنجليزى كان يزيد عن ضعف عدد الجيش المصرى ، وهذا وحده كان نذيرًا بسوء العاقبة .

توزيع القيادة

جعل الفريق راشد باشا حسنى قائدًا لخطوط الدفاع فى الشرق ، وخورشيد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبى على مريوط ، وعبد العال باشا حلمى على دمياط ، ومحمود سامى البارودى قائدًا لمواقع الصالحية ، وطلبه باشا عصمت قائداً لفرقة كفر الدوار تحت إمرة عرابى .

منشور عرابى بتجنيد ٢٥ ألفا من الخفراء

اعتزم عرابى زيادة عدد الجيش ، فرأى أن أقرب الوسائل إلى هذه الزيادة تجنيد الخفراء فى سائر المديريات لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل ، فأصدر منشورًا فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩٩) بتجنيد ٢٥ ألفًا يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم فى المحافظة على الأمن ، ووزع هذا العدد على المديريات كافة ، وأرسل إلى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد ويبين حاجة الدفاع إلى ذلك[١٨] .

ولا شك فى أنه لو كان لدى مصر الوقت الكافى لجندت هذا العدد وأكثر منه ، ولكن الوقت

---

(١٧) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤ .

(١٨) الوقائع المصرية عدد ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين ألفًا ولا غيرهم ، ويقول نينيه : إنه كان يمكن لعرابى بعد ثمانية أو عشرة أشهر حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفًا ، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤاً فى الإدارة ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل (١٩) .

التطوع وجمع الأموال والإعانات

يقول عرابى فى مذكراته : إنه لما شبت الحرب لم يكن فى خزينة الحكومة مال ما لأن السير كلفن المراقب المالى الإنجليزى أخذ الأموال الموجودة فى خزانة المالية وأنزلها بالأسطول الإنجليزى ، قبل إعلان الحرب بأيام ، وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون إلى السفن الحربية بالإسكندرية (٢٠) فأرسل عرابى إلى المديرين يدعوهم إلى جمع الأموال والإعانات من مديرياتهم للجيش ، وحرر من المجلس العرفى للمديريات بتحصيل الأموال من الأهالى بنسبة عشرة قروش عن كل فدان على أن تحسب الأموال لمن يدفعونها من ضرائب الأطيان التى تستحق عليهم فى المستقبل .

وتطوع الكثيرون فى الجيش جنودًا مقاتلين يجودون بأرواحهم فى سبيل الدفاع عن الذمار ، وبدأت حركة التطوع فى القاهرة والأقاليم عقب ضرب الإسكندرية .

والحق أن الأهلين قد تطوعوا لإمداد الجيش بكل ما يستطيعون من نفس ومال وغلال وعتاد ومئونة وميرة وخيول ومواش ، وجادوا بكل ما فى مقدورهم معتقدين بحق أن هذا واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين .

قال نينيه فى هذا الصدد : فى كل يوم كانت ترد إلى معسكر الجيش فى كفر الدوار إعانات الأهلين من النقود والقمح والشعير والحبوب والسمن والخضر والفاكهة والخيول والمواشى ؛ وقد أبدى أعيان الوجه البحرى والوجه القبلى أريحية كبيرة فى التبرع للجيش وفى مقدمتهم أحمد بك (باشا) المنشاوى زعيم طنطا الوطنى الذى أنقذ حياة عدة من المسيحيين واليهود فى فتن ١٣ و ١٤ يوليه (١) ، وقد ظهر الأهلون بمظهر شريف يدل على تعلقهم بالدفاع عن الوطن ورد عادية

---

(١٩) جون نينيه — عرابى باشا ص ٢٢٠ .

(٢٠) مذكرات عرابى المخطوطة ، ص ٣٣٤ .

(٢١) جون نينيه — عرابى باشا ص ٢١٦ .

المعتدين ، ولو قام الجيش بواجبه وأحسن رؤساؤه الاستعداد للحرب والقتال لتغير وجه التاريخ ولما استطاع الإنجليز أن يقهروا قوة المقاومة فى البلاد .

وقد خص عرابى بالذكر موسى بك مزار فى مذكراته إذ تبرع بألف وثلاثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر ، وتبرعت والدة الخديو إسماعيل بجميع خيول عرباتها ، واقتدى بها بقية أفراد العائلة الخديوية وحرم خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى وحرم رياض باشا ، وكثير من الذوات والسيدات ، فضلا عن الأقمصة والأربطة اللازمة للجرحى ، قال ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يمتلك من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع ما يمتلكه ومن قدم أولاده للدفاع عن الوطن العزيز لعدم قدرته على القتال بنفسه[٢٢] .

دعاية الخديو لنفسه

وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات وخشى ألا يقوى الإنجليز على كسر العرابيين فيتحرج موقفه هو ، فأصدر مجلس الوزراء منشورًا كرر فيه عصيان عرابى وخروجه على الخديو ، وسوغ عمل الإنجليز ونوه بحسن مقاصدهم وختمه بنصح المصريين باجتناب العصيان[٢٣] .

واستعان الخديو أيضا ببعض المقربين إليه فى كتابة منشورات إلى المصريين ومضمونها ذم أعمال عرابى وتحذيرهم تأييده ومناصرته ، وكان أبرزهم فى هذا الميدان الشيخ حمزة فتح الله ، فقد كتب عدة منشورات ملأها بالطعن فى العرابيين ، وحذا حذوه مصطفى صبحى باشا وأديب إسحق وقدرى بك أحد أعضاء الوفد العثمانى فنشروا المقالات والقصائد قدحًا فى عرابى وأنصاره[٢٤] .

خطب العرابيين ومنشوراتهم

واستخدم العرابيون من ناحيتهم الدعاية بطريق الخطب والمنشورات والمقالات والقصائد لحض المصريين على تأييد عرابى ومناصرته فى جهاده والتهوين من أمر الإنجليز وحربهم[٢٥] .

---

(٢٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٣٥ .

(٢٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥ .

(٢٤) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥ .

(٢٥) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤ .

حضور الجنرال ولسلى

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر إلى الجنرال السيرجارنت ولسلى Sir Jarnet Wolseley أحد القواد الأرلنديين فى الجيش البريطانى فوصل الإسكندرية يوم ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية فى القيادة ، ولا ممن امتازوا فى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه أنه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الإنجليزية ، وكان لم يزل برتبة قائممقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العرابيين فى التل الكبير واحتلال العاصمة انهالت عليه ألقاب الشرف والتكريم ، فنال لقب لورد (فيكونت) ولسلى أوف كايرو (القاهرة) ورتبة جنرال وغير ذلك من علامات التقدير ، على أنه تولى فيما بعد ، سنة ١٨٨٤ ، قيادة الحملة على قوات المهدى فى دنقلة ، فانتهت بإخفاقها ومقتل غردون باشا ؛ وتولى سنة ١٩٠٣ قيادة الجيش الإنجليزى فى حرب البوير بالترنسفال فباء بالهزيمة والخسران . وعدته حكومته مسئولا عن النكبة التى حلت بالجيش الإنجليزى ، فأنحته عن قيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس ، من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الإنجليزى وذات الجيش الإنجليزى الذى هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كافيين للظفر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذى أضعف قوة الدفاع عنها ، فانسل الإنجليز فى أرض معبدة ، ولم يلقوا المقاومة التى لقيها الجنرال (فريزر) الذى نزل الإسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطانى أراد احتلال مصر فباء بالخيبة والخسران(٢٦) .

منشور الجنرال ولسلى

ولم يكد يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الإسكندرية حتى أذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

« بأمر الحضرة الخديوية (إعلان للمصريين)

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه ، فعموم الأهالى الذين فى سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد

(٢٦) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٤٠ ومابعدها الطبعة الأولى .



الجنرال ولسلى

قائد جيش الحملة البريطانية فى مصر سنة ١٨٨٢

وإنسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلتهم ، والأشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه تدعو الأهالى لتقديم ذلك ، وأن الجنرال قائد الجيوش يسر جدًّا من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذى هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن الذات الشاهانية » .

الإسكندرية فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

الإمضاء

جارنت وسلى

قومندان عموم الجيش الإنجليزى بالقطر المصرى[٢٧]

تجدد القتال بين الإسكندرية وكفر الدوار

بدأت الحركات الحربية بين الإسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الإسكندرية كما تقدم بيانه ، ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلى .

(٢٧) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ . والكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ ص ٣ .

معركة ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

ففى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٤ شوال سنة ١٢٩٩) تحركت قوة كبيرة من الإنجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية ، فلما وصلت القطارات إلى مقدمة الجيش المصرى أطلق اليوزباشى أحمد أفندى فضلى مدفعًا فكان ذلك إيذانًا ببدء القتال ، ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصدهم المصريون عن التقدم بعد أن كبدوهم خسائر جمة ، ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس ، وكان يتولى قيادة الجيش المصرى فى هذه المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد وأحمد بك عبد الغفار والقائمقام أحمد بك عفت والقائمقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية وانتهت المعركة بارتداد الإنجليز إلى الإسكندرية[٢٨] .

مناوشات كفر الدوار

وفى أيام ٢٠ و٢١ و٢٢ أغسطس هاجم الإنجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلت هذه المعارك عن ارتداد الجيش الإنجليزى[٢٩] .

وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزًا للعرابيين لأن الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

منشور جديد من الخديو إلى المصريين

وما فتئ الخديو يصدر المنشورات إلى الأمة بتحذيرها من الانضمام إلى عرابى ، فأصدر بعد وقائع كفر الدوار منشورًا جديدًا بهذا المعنى دافع فيه عن نيات الإنجليز وعدهم نائبين عنه فى محاربة العصاة ، ودعا المصريين إلى معاونتهم ومساعدتهم فى مهمتهم[٣٠] .

---

(٢٨) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٢٩) الوقائع المصرية عدد ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ ومصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٠ .

(٣٠) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٤ .

وأصدر أمرًا بتاريخ ٢٢ أغسطس إلى ضباط وقواد وحدات الجيش المصرى بإطاعة الجنرال ولسلى هذا فحواه :

« لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها السير جارنت ولسلى هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزومًا لاتخاذها ، فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا إليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصيًّا ، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى ، وقد أصدرنا أمرنا هذا إليكم للعمل بمقتضاه[٣١] .

المعارك فى الميدان الشرقى

تقدم القول بأن عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق ، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة الويس .

إحجام عرابى عن سد القناة

ولو أن عرابى بادر عندما نشبت الحرب إلى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه إلى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولكنه لم يفعل ، فكان احجامه وبالا على مصر ، وقد لعب المسيو فردينان دلسبس فى هذه المسألة دور الخداع والتغرير لكى يفوت على العرابيين سد القناة .

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى أواخر يوليه للنظر فى أمر القناة ، فأجمع رأى المجلس على وجوب تعطليها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول إلى الشاطئ الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية ، فلما علم بذلك المسيو دلسبس أرسل إلى عرابى فى أن يمتنع عن قطع القناة ، وأكد له كذبا فى تلغرافه « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة . يستحيل » ، فانخدع عرابى بهذا التلغراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له ألا يصغى إلى نصيحة دلسبس إذ ليس فى امكانه أن يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وإنما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولو ضحيت فى سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها ، وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية إلى بور سعيد لاحتلال القناة فأرسل إلى عرابى تلغرافا

(٣١) عن الصيغة الإنجليزية الواردة فى الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ ص ٤١ وثيقة ٨٩ . والصيغة العربية فى مذكرات أحمد شفيق باشا الجزء الأول ص ١٨٧ .

آخر يقول فيه : « لا تعمل عملا ما لسد قناتى ، فإنى هنا ، ولا تخش شيئا من هذه الناحية إذ لا ينزل جندى انجليزى واحد إلا ويصحبه جندى فرنسى ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهنالك فقط شرع عرابى فى سد القناة ، ومع ذلك كان أمره فى هذا الصدد منطويا على التردد والابهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيح لنا سد الترعة الحلوة عن السويس وإذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية داخلة أبيح لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتكم مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى ما فيه صالحنا » ، ولم يكد يصل هذا الأمر المبهم إلى راشد باشا حسنى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة ، وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابى إلى سد القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لأن الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم فى مؤتمر الاستانة منذ ابتداء القتال بضربهم الإسكندرية ثم احتلالهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة فى قتالهم ، أما اعتماد عرابى على وعود دلسبس فى حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابى فى ساعة الخطر التردد والاحجام ، فكان خطؤه فى مسألة القناة العامل الأكبر إن لم يكن العامل الوحيد لانتصار الانجليز فى معارك الميدان الشرقى واحتلالهم العاصمة ، ولو سد عرابى القناة قبل مرور السفن الانجليزية لما استطاع الانجليز بالزحف على مصر من طريق الاسماعيلية ولاضطروا إلى العدول عن زحفهم من هذا الطريق فتجد البلاد الوقت الكافى لتنظيم قوة المقاومة ، وهكذا فاتت الفرصة وصارت قناة السويس طريق الزحف على مصر ، فاجتازته السفن الانجليزية مقلة الجنود والمعدات الحربية حتى وصلت آمنة إلى الاسماعيلية واحتلتها ، وعندئذ فكر عرابى فى ردم القناة بعد أن ضاعت الفرصة إذ لم يعد ردمها فى حيز الامكان بعد أن احتلها الانجليز ، فعرابى يتحمل من هذه الناحية تبعة هائلة فى هزيمة الجيش المصرى ، وفى ذلك يقول صديقه وصديق العرابيين جون نينه : « إن بساطة عرابى جعلته يرتكب أغلاطا كبيرة ظهرت عواقبها فيما بعد ، فبمقدار ما بذل من الهمة فى الدفاع عن الإسكندرية وتحصين خطوط الدفاع فى كفر الدوار بحيث امتنعت على الإنجليز ، قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة إذ استمع إلى النصائح الكاذبة التى خدعه بها المسيو فرديتان دلسبس حين زعم أن الإنجليز لا يمكن أن يتعرضوا للعمل الفرنسى ، فامتنع عرابى عن سد القناة فى الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمه الخطط الفنية الحربية ورغم ما ارتآه زملاؤه وما ارتأيته أنا وكررته عشر مرات ، تارة بالقول القارس وطوراً بالكتابة فى وجوب سد القناة ، رغم كل ذلك أصر عرابى على رأيه ، فهد

للجنرال ولسلى نصراً من أسهل ما عرف فى تاريخ المعارك »[٣٢] وكرر فى موضع آخر ما نصح به العرابيين بقوله لهم : « إن قناة السويس هى خط الدفاع الوحيد لكم فى هذه الناحية ، وإذا لم تحتلوه فسيحتله العدو غداً ، ولن يجد صعوبة فى احتلاله لأن الإنجليز لا يهمهم الشرائع ولا المعاهدات ولا يرعون إلا مصالحهم ، وإذا وصلوا إلى الإسماعيلية فإن ذلك يعد نهاية الحملة » .

وجون نينيه كان صديقًا مخلصًا لعرابى ، وقد لازمه منذ ابتداء القتال وقضى معه الشهر الأول من الحرب فى كفر الدوار وظل على إخلاصه له بعد الهزيمة ، فأقواله لها قيمتها وحجتها .

ومن عجب أن يصر عرابى على رأيه الخاطئ مع أنه كما يقول جون نينيه كان مقتنعًا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه فى هذا الصدد إذ صرح للمستر كامرون مراسل جريدة الستاندرد بحضور المسيو نينيه قبل ضرب الإسكندرية بقوله : « إننا سنحترم القناة مادام العدو يحترم استقلال بلادنا ، ولكن إذا شبت الحرب فإننا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتًا ، وسأفعل ذلك آسفًا لأنى عالم بأن القناة طريق تجارى محايد[٣٣] » ، وقد كان هذا هو الوقت المناسب حقًّا لسد القناة ، فليت شعرى ما الذى جعله يعدل عن هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الإنجليز ؟ .

الرشوة والخيانة

لم يكتف الإنجليز باحتلال القناة واتخاذ الإسماعيلية قاعدة لزحفهم ، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربى القناة بين الإسماعيلية ورأس الوادى ، والصاحلية وما حواليها ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الإنجليزى نائبًا عن الخديو ليقدم له كل المساعدات تمكينًا له من الزحف ، ومن وسائله إلى ذلك اتصاله بمشايخ العربان فى هذه الجهات ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشا والوعود ، واتخذ الإنجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لا يسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء .

قال المستر بلنت فى هذا الصدد : « إن أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوى فى الصالحية (وفى رواية الشيخ محمد عبده أنه الحاوى الطحاوى) ،

---

(٣٢) جون نينيه ، عرابى باشا ص ١٠٥ .

(٣٣) جون نينيه : عرابى باشا ص ١٠٥ .

ومحمد البقلى فى وادى الطميلات[٣٤] » ، ومما يؤسف له أن بعض الضباط المصريين الموالين للخديو رافقوا الجيش الإنجليزى فى زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعاونة والإرشاد والتجسس[٣٥] وأن الخديو ذاته أصدر أمراً فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بالترخيص للإنجليز باحتلال القناة . وهذا فحواه :

« ليكن معلومًا عند السلطات الملكية والعسكرية فى منطقة قناة السويس أن أميرال الأسطول الإنجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الأمر إلى كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى موظفى وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجًا على ارادتنا وينزل به أشد العقاب[٣٦] .

وعين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائبًا عن الخديو لمرافقة الجنرال ولسلى فى زحفه على العاصمة[٣٧] .

احتلال بورسعيد والإسماعيلية

(٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢)

قلنا إن أول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله إلى الإسكندرية هو تدبير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس ، ففى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ وضع بالاشتراك مع الأميرال سيمور الخطة الحربية لاحتلال القناة . وفى مساء ذلك اليوم أقلعت السفينة الحربية إيريس iris من الإسكندرية تقل الأميرال هويكنس إلى بورسعيد لإبلاغ الكبتن فيتزورى بالاسماعيلية والأميرال هويت بالسويس تفاصيل هذه الخطة ، ومضمونها إخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حربيًا يوم ٢٠ أغسطس[٣٨] ، ونفاذًا لهذه الخطة أصدر الجنرال ولسلى فى مساء

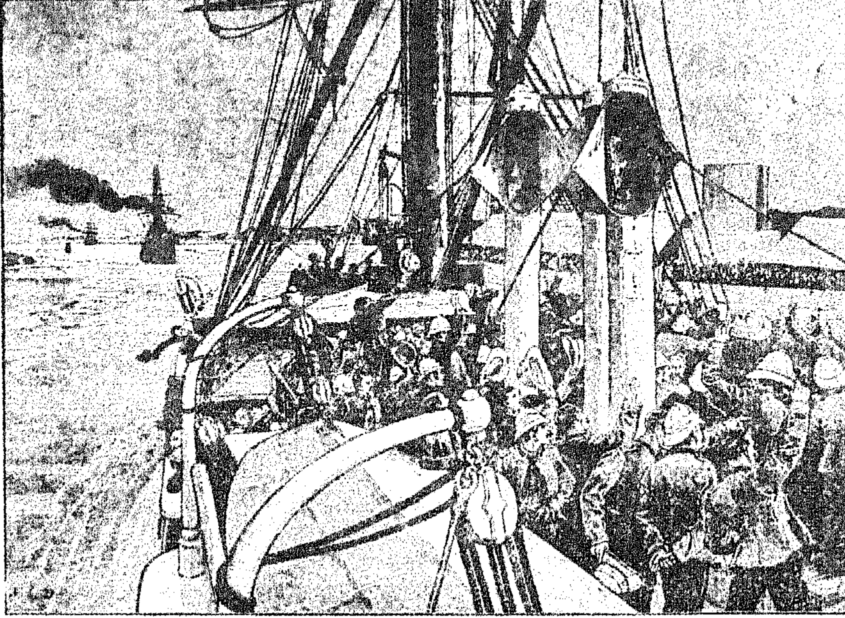
(٣٤) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٩٤ .

(٣٥) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢) برقية من السير إدوار مالت إلى اللورد جرانفيل يخبره فيها أن الخديو باتفاقه مع الجنرال ولسلى عين الضباط الآتية اسماؤهم لمرافقته فى الميدان وأنهم سافروا لهذا الغرض من الاسكندرية إلى الإسماعيلية يوم ٢٢ أغسطس وهم : الميرالاى زهراب بك . الميرالاى موريس بك (إنجليزى) القائمقام تورنيزن (نمساوى) ، القائمقام يوسف ضيابك ، القائمقام دوليبربك (بلجيكى) . اليوزباشى توفيق أفندى .

(٣٦) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩ .

(٣٧) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ – المرجع السابق وثيقة رقم ٦٩ ص ٣٥ .

(٣٨) الكولونل سيتان – الحملات الإنجليزية فى أفريقية ص ٢٩١ .



اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس – ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

١٨ أغسطس تعليماته إلى قواد الفرق بالاستعداد لمغادرة الإسكندرية فى اليوم التالى ، ولكى يخادع العرابيين عن نيته تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير ، ففى ظهر يوم ١٩ أغسطس أقلع الأسطول من الاسكندرية بقيادة الأميرال سيمور ، وكان مؤلفًا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الإنجليزى بقيادة الجنرال ولسلى واتجه إلى أبو قير ، فرسا قبالتها فى الساعة الرابعة بعد الظهر وبقى حتى الليل ، فلم يشك العرابيون فى أن خطة الإنجليز هى مهاجمة أبو قير ، فأخذوا يستعدون للدفاع عنها ، ولكن لم يكد يرخى الظلام سدوله حتى استأنف الأسطول سيره قاصداً بور سعيد ، فوصلها صباح ٢٠ أغسطس ، وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الأسطول إلى بور سعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية وكذلك احتل الإنجليز القنطرة والإسماعيلية فى هذا اليوم ، ومنعت البوارج الإنجليزية مرور البواخر التجارية فى القناة ، وقد منع الأميرال هويت من ناحية السويس دخول أية سفينة إلى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربية تنفيذاً لهذا المنع ، وقد احتجت شركة القناة

على خرق حرمة القناة[٣٩] فذهب احتجاجها سدى ، وفى ٢٠ أغسطس احتل الأميرال هويت (شلوفة) شمالى السويس على القناة .

ضرب معسكر العرابيين فى نفيشة

وكانت طلائع العرابيين وعددهم نحو ألفين ترابط فى (نفيشة) غربى الإسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلومترات منها (انظر الخريطة ص ٣٦٠) ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيراً بزحف الإنجليز من هذه الناحية .

ووصل الجنرال ولسلى إلى الإسماعيلية يوم ٢١ أغسطس لتدبير حركات القتال فى الميدان الشرق ، وكان يصحبه الأميرال سيمور والأميرال هويكنس ، ووصلت على أثره بقية البواخر المقلة للجيش البريطانى فنزلوا الإسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند إلى السويس ، وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، فى حين أنه لو سدت القناة فى بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى أن يصل بجنوده إلى الإسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع فى الدلتا ، وفى يوم ٢٢ أغسطس وضع الإنجليز أيديهم على سكة الحديد بين الإسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين .

ولما تم للإنجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بإدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة ، ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الإنجليز حيدة القناة لم يكن سوى اعتراض شكلى كان الغرض منه منع العرابيين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها .

وهكذا جعل الإنجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها ما استطاعوا أن يصلوا إلى الإسماعيلية بحراً وأن يزحفوا منها على العاصمة من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البوارج الإنجليزية إلى الإسماعيلية واتخاذهم إياها قاعدة زحفهم ماكان ليحدث لو لم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤما على مصر فى جميع أدوارها .

---

(٣٩) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٥ ص ١٢ ورقم ٢٨ ص ١٣ ورقم ٣٣ ص ١٥ .

احتلال نفيشة

(٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢)

احتل الانجليز نفيشة بعد احتلالهم الاسماعيلية ، ولهذا الاحتلال أهميته ، لأن نفيشة هى أول محطة غربى الإسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الإسماعيلية إلى فرعين أحدهما الذاهب إلى بور سعيد والثانى إلى السويس .

معركة المحفر

(٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢)

وقد سد العرابيون ترعة الإسماعيلية فى نقطة (المحفر) غربى الإسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة إلى الجيش البريطانى ، فهاجم الجنرال ولسلى (المحفر) يوم ٢٤ أغسطس واحتلها بجنوده .

واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمى

وتابع الإنجليز زحفهم فاستولوا على المسخوطة يوم ٢٥ أغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العرابيين ، وكان يقود الجيش المصرى فيها الفريق راشد باشا حسنى .

ووقع محمود باشا فهمى رئيس أركان حرب الجيش المصرى أسيراً فى يد الإنجليز ، فكان أسره أكبر ضربة أصابت الدفاع الوطنى .

استيلاء الإنجليز على المحسمة والقصاصين

واستولى الإنجليز على المحسمة يوم ٢٥ أغسطس ، وهى محطة تبعد عن نفيشة غربًا باثنين وعشرين كيلومترًا ، وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز أربعة وعشرين كيلومترا ، وقد استولوا فى المحسمة على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة .

وكان الاستيلاء على المحسمة عملاً حربيًا على جانب كبير من الخطر ، لأنه الخطوة الأولى التى اتخذها الإنجليز للوصول إلى معسكر العرابيين فى التل الكبير ، ثم احتل الإنجليز القصاصين يوم ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر ، فصاروا على مسافة خمسة عشر كيلومترًا من التل الكبير..



واقعة المسخوطة — ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

انتقال عرابى إلى الميدان الشرقى

كان لأسر محمود باشا فهمى واحتلال المحسمة وانكشاف نية الإنجليز فى الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد فى صفوف العرابيين ، فبادر عرابى إلى الانتقال إلى معسكر التل الكبير ، وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من الضباط وطائفة من الحرس ، وكان يصحبه عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية ، فلما وصل القطار إلى الزقازيق خف للقائه جمع حاشد من العمد والأعيان وأرباب الطرق والموظفين ، ونزل هنيهة بالمحطة ، وجلس بكشك هناك ، فاحتشد الناس للهتاف له وصاروا ينادون : « الله ينصرك يا عرابى . يا مولانا يا عزيز . اهلك عسكر الإنجليز . يا سيمور ياوش القملة ! من قال لك تعمل دى العملة » ، وبعد أن جلس هنيهة غادر الكشك وركب القطار وصار ينادى ويقول : « أنا لها أنا لها » ، وسار القطار إلى التل الكبير بين هتاف المجتمعين وصياحهم ، ولما وصل إلى التل الكبير أعد عرابى لنفسه بالمعسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من أفخم الخيام ، وأقام بها يحوطه الحرس والخدم ، وتشاور وأصحابه فيما يجب عمله ، وجاء على باشا فهمى من القاهرة يقود الألاى الأول من المشاة مدداً للجيش ، وضعوا خطة القتال التى استدعاها تبدل الموقف ، فاتفقوا على مهاجمة مواقع الإنجليز فى القصاصين ، وأرسلوا إلى طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار لكى يرسل لهم المدد من الرجال والعتاد ، فجاءهم عيد بك محمد بآلايه ، وأحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بآلايات الفرسان وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه أروطتان من العساكر السودانية فاستعد



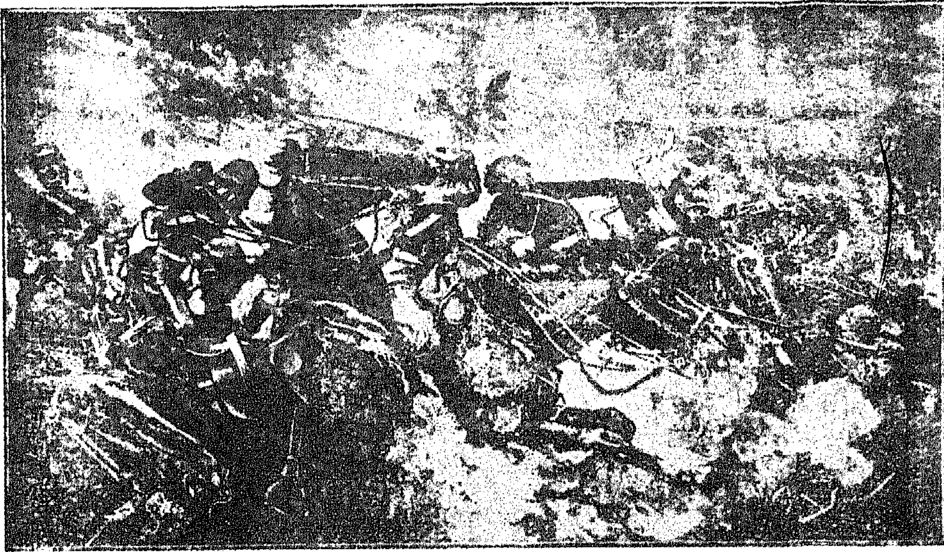
استيلاء الإنجليز على المحسمة – ٥ أغسطس ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الإنجليز موزعة كالآتى : الجنرال جراهام فى القصاصين ، والجنرال درورى لوقائد الفرسان فى المحسمة ، والجنرال ويليس فى المسخوطة .

واقعة القصاصين الأولى

هاجم المصريون مواقع الإنجليز فى القصاصين يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجومًا شديدًا ، فاستولوا على المواقع الأمامية للإنجليز ، ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال درورى لو ما لبثوا أن كروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع ، وخسر الإنجليز فى هذه الواقعة ٨ قتلى منهم ضابط و٦١ جريحًا منهم عشرة من الضباط [٤٠] وامتد فيها القتال إلى الليل [٤١] .

(٤٠) الكولونل سبتان : الحملات الإنجليزية فى أفريقية ص ٣٠٩ .
(٤١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٥٨ .



واقعة القصاصين الأولى – ٢٨ أغسطس سنة ٢٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

موقف تركيا
وإعلان السلطان عصيان عرابى

قدمنا أن موقف تركيا منذ شبت الثورة العرابية كان منطويًا على سوء النية والخطل فى الرأى ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذى نالته مصر ، فأخذت تغرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتتظاهر تارة بتأييد الخديو ، وطوراً بتأييد العرابيين ، لتكسب من وراء هذا الإغراء نفوذًا وسلطانًا ، ولكنها فى الواقع لم تكسب شيئًا وإنما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء .

وزاد موقفها خطلا بامتناعها بادئ الأمر عن الاشتراك فى مؤتمر الآستانة الذى عقد فى عاصمتها ، وكان امتناعها مبنيًا على سبب سخيف ، وهو أن إيفادها درويش باشا إلى مصر سيحل المسألة المصرية ويغنى عن عقد مؤتمر بشأنها ، وقد تبين لك أن درويش باشا لم يكن لوجوده أى أثر إيجابى فى تطور الحوادث ، ولو أنها اشتركت فى المؤتمر ونفذت قراره بوجوب تدخلها وارسالها جيشا إلى مصر لنجت البلاد من الاحتلال الإنجليزى ومن الاحتلال التركى ، ولما أدركت خطأها

اشتركت آخر الأمر فى المؤتمر كما تقدم بيانه ، ورضيت بإرسال جيش عثمانى إلى مصر ، ولكن بعد فوات الفرصة ، أى بعد أن ضربت انجلترا الإسكندرية وأرسلت قواتها البحرية والبرية واحتلت مصر .

وبينما كان الإنجليز يتقدمون فى داخل البلاد كانت المفاوضات مازالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا فى الآستانة والباب العالى للاتفاق على خطة إرسال الجيش العثمانى إلى مصر ، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات إطالة الوقت وتعطيل إرسال جيش من تركيا حتى تقمع هى الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجىء ذلك الجيش ، وقد تذرعت إلى إطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهى :

١ – تحديد عدد الجيش العثمانى المزمع إرساله إلى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أو ستة آلاف جندى .

٢ – منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول إلى الإسكندرية .

٣ – عرض خططه الحربية على القيادة الإنجليزية .

٤ – التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الإنجليزى عن مصر .

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سبباً فى تعطيل إرسال جيشها ، ولو رضيت بأى شرط تضعه انجلترا وبادرت بإرسال جيشها لكان ذلك خيراً وأخف ضررًا من إحجامها عن إنفاذه ، لأن مجرد وجود جيش تركى أو أى جيش آخر بجوار الجيش الإنجليزى يحول دون استقرار الأخير فى البلاد ويؤدى لا محالة إلى جلاء الجيشين معا كما حدث حين أرسلت كل من انجلترا وتركيا جيشاً لإجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ ، فإن وجودهما معًا أدى إلى جلائهما عن البلاد فى ذلك الحين .

وقد أعلنت انجلترا على لسان اللورد دفرين أنها لا تقبل اشتراك الجيش العثمانى مع الجيش الإنجليزى فى إخماد الثورة إلا إذا وقع الباب العالى على الاتفاقية المتضمنة شروط هذا الاشتراك ، وفى غضون مهزلة المفاوضات التى جرت فى هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الأعظم أن يعلن السلطان عصيان عرابى ، وأن يقترن هذا الإعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين فى مصر ، وأخيرًا وقع الطرفان على هذا الاتفاق فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ [٤٢] ، وهو يقضى بإرسال ثلاثة آلاف جندى عثمانى إلى بور سعيد ، وفى الوقت نفسه أعلن السلطان عصيان عرابى فى

(٤٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ – ١٨٨٣ وثيقة رقم ٥٦ .

منشور طويل نشرته صحف الآستانة يوم ٦ سبتمبر[٤٣] .

لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فإنها عجلت بإخماد الثورة قبل أن تتحرك تركيا إلى إرسال جيشها ، بل كان غرضها إذاعة إعلان السلطان عصيان عرابى أثناء زحفها ، لتتخذ منه وسيلة لإضعاف قوة الجيش المصرى وإيقاع الفرقة والانحلال فى صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابى فى القتال ، ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر فى إصدار هذا الإعلان لأنه فى خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ولا كان يميل إلى تثبيت سلطته ، ولكن السياسة الإنجليزية ألحت وتهددت واستخدمت كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المابين حتى أصدر السلطان إعلانه المشئوم .

ولما هزم عرابى فى موقعة التل الكبير بادر اللورد دفرين إلى إبلاغ الباب العالى أنه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب لإرسال جيش عثمانى لأن الجيش الإنجليزى قد انتهى من مهمة إخماد الثورة .

فإعلان عصيان عرابى والحرب قائمة هو تدبير منطو على المكر والخبث ، وضعته انجلترا لإضعاف قوة المقاومة فى مصر ، وتمكين جيشها من احتلال البلاد وهى التى طلبت من السلطان ذلك الإعلان كما تقدم بيانه .

وقد ابتهج به الخديو وعهد إلى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة (الجوائب)[٤٤] التى نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصرى لإطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا فى البلاد لدعوة العمد والأعيان إلى مساعدة الإنجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيرًا كبيراً فى حالة الضباط المعنوية ، وفى ذلك يقول عرابى : إنه رأى تأثيرها باديًا فيهم ، فأفهمهم أنها دسيسة إنجليزية تمكنوا من إنفاذها بواسطة الرشوة ، ولكن نصائحه لم تؤثر فى أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الألاى الثانى وعلى بك يوسف ميرالاى الألاى الثالث من المشاة « وأسروا الغدر والخيانة »[٤٥] .

---

(٤٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ وثيقة رقم ٥٦ .

(٤٤) هى جريدة كانت تصدر بالآستانة باللغة العربية لصاحبها أحمد فارس الشدياق .

(٤٥) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٠ . وقد نفينا عن أحمد بك عبد الغفار تهمة الخيانة كما سيجىء بيانه .



واقعة القصاصين الثانية — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٣٠ سبتمر سنة ١٨٨٢)

واقعة القصاصين الثانية

(٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

فى صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والإنجليز ، تعد أكبر وقائع الحرب العرابية ، هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى (المعروف بأبى شنب فضة) على مواقع الإنجليز فى القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الإنجليزى .

ذكر عرابى عن هذه الواقعة فى مذكراته أنه فى اليوم السابق لوقوعها عقد مجلسًا بمعسكر الجيش فى التل الكبير حضره كبار القواد كراشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومحمود سامى باشا البارودى وغيرهم لوضع خطة القتال ، فتقرر فى هذا المجلس الهجوم على مواقع الإنجليز فى القصاصين حيث حشدوا فيها معظم قواتهم ، وكان عددهم يبلغ نحو ثلاثين ألف جندى ، ومن قوادهم الدوق أوف كنوت ثالث أنجال الملكة فيكتوريا ، واستقر رأى عرابى وصحبه على أن يكون الهجوم بشكل نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها ، وأن يكون محمد أفندى الزملاوى

بأورطته فى الجانب الأيمن لترعة الإسماعيلية ومعه أروطة من الفرسان ومدفعان وجمع من العربان ، وفى الجانب الأيسر للترعة الألاى الأول من المشاة بقيادة أحمد بك فرج وخلفه ستة مدافع ، وفى القلب ألاى عيد بك محمد تتقدمه بطاريتان (من ١٢ مدفعًا) من مدافع كروب وخلفه بطارية من ستة مدافع ، وهؤلاء جميعًا بقيادة اللواء على باشا فهمى ، والطوبجية بقيادة حسن بك رأفت ، وأن يكون بالجناح الأيسر الميرالاى على بك يوسف خنفس (الخائن) بألايه وخضر بك خضر ومعه أروطتان من الجنود السودانية وبطارية من ستة مدافع وست أورط من الفرسان بقيادة الميرالاى أحمد بك عبد الغفار ، والقائد العام لهذا الجيش هو الفريق راشد باشا حسنى ، وتقرر أيضًا أن يتحرك محمود باشا سامى البارودى بجيشه من الصالحية ليلا فيصل إلى خط القتال عند مطلع الفجر للإحداق بميمنة العدو ، قال عرابى وقد عمل بهذا الترتيب رسم سلمت منه نسخة لكل أمير من القواد ، وفى الثلث الأخير من ليلة ٩ سبتمبر (٢٥ شوال سنة ١٢٩٩) قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالمًا بما استقر عليه الرأى إذ أطلعهم عليه الميرالاى على بك يوسف خنفس (الخائن) ، فبادر الجيش المصرى بإطلاق المدافع ، واشتبك القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فإنه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متأهبًا لقتاله ، فأطلق عليه مدافعه قبل أن يصل إلى مكانه ، فتشتت وولى الأدبار ، فمنهم من عاد إلى الصالحية ومنهم من ذهب إلى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات الأبطال حتى آخر النهار ، « وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه ، وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقذوفاتها كالمطر فى الميدان ، وكانت هذه الواقعة أشد حرب انتشبت بيننا وبين الانجليز إذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهم نادر المثيل[٤٦] .

ويقول جون نينيه عن هذه الواقعة ان اصابة القائدين الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة كبرى منى بها الجيش المصرى لا تقل فى فداحتها عن أسر محمود باشا فهمى .

ويقول المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة ان الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق أوف كنوت يقع أسيرا ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك

(٤٦) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٧ .

أنه كان على محمود باشا سامى البارودى أن يتحرك من الصالحية فى ألنى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ، ولكنه ضل الطريق ، ويقال ان رجال سعود الطحاوى أضلوه عمداً ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن عرابى كان واجبا عليه أن يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش أن لم يكن فى المقدمة ، ولكنه جمد فى التل الكبير ، ولم يظهر فى الميدان جميع قوة الجيش التى كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة الضابط على بك يوسف خنفس ، وفى ذلك يقول عرابى فى رسالته إلى المستر بلنت ان على يوسف هذا خانهم وأفشى التدبير الذى وضعوه للمعركة قبل وقوعها وأفضى به إلى الجنرال ولسلى وسلمه الرسم الذى وضع لها ، وأن سلطان باشا قد أفسد عليهم على يوسف بالرشوة ، وأنه علم بهذه الخيانة بعد هزيمة التل الكبير[٤٧] .

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثانية ضربة شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية أمام الهجوم الإنجليزى ، وقد ظهر الاضطراب على زعماء العرابيين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس يتسرب إلى قلوبهم ، وأدرك عرابى بعد فوات الفرصة أنه لو سد قناة السويس عند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الإنجليز الإسماعيلية بهذه السرعة ، وما تقدموا فى داخل البلاد بهذه السهولة ، فأخذ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس ، وبدأ بعد واقعة القصاصين فى إرسال الجرحى إلى العاصمة إذ أقلتهم القطر المخصوصة إلى العباسية ، ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ، واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى ، فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٩) ، وأخذ يتفقد مواقع الجيش فى التل الكبير الذى أصبح بعد واقعة القصاصين هدف الإنجليز فى هجومهم .

---

(٤٧) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٠ و ٣٥٢ .

معركة التل الكبير

(١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

تقع شرقى محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الإسماعيلية هضبة تعلو السكة الحديد بثلاثين مترا ، وتمتد بانحدار خفيف نحو (الصالحية) ونحو (القصاصين) .

وكانت خطوط الدفاع المصرية فى (التل الكبير) تبتدئ من السكة الحديد ، وتمتد بطول ستة كيلومترات متجهة من الجنوب إلى الشمال ، ويحمى معاقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين إلى ثلاثة وعمقها متر أو متران ، ووراء الخطوط الأمامية خطوط أخرى تمتد إلى معسكر التال الكبير الواقع على السكة الحديد ، ولم يكن عرابى قد أتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هى فى ذاتها محكمة الوضع ، لأنها أقيمت على عجل ، وليس بها العدد الكافى من الجند لصد هجمات الأعداء .

وكان الجيش المصرى فى التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفا من ٢٤ طابورًا وثلاثة ألايات من الفرسان وستة آلاف من البدو ، وكان عرابى يشرف على حركات القتال ، ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها إلى على باشا الروبى ، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ إلى ٧٠ مدفعًا .

ويقول المستر بلنت : إن جيش عرابى بالتل الكبير لم يكن يزيد عن عشرة آلاف أو اثنى عشر ألف جندى ، والباقون كانوا من المجندين الأحداث الذين لم يسبق لهم إطلاق بندقية واحدة ، أضف إلى ذلك أن خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا فى كفر الدوار بقيادة طلبه باشا عصمت أو فى دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمى ، وهؤلاء لم يشتركوا قط فى المعركة ، وكان من حسن التدبير أن يستدعى عرابى على الأقل الألاى المرابط فى دمياط لأنه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين ، ولكنه لم يفعل ، ولم يأت من هذا الألاى سوى أورطتين مع مسيس الحاجة إليه ، وعهد عرابى بالقيادة فى معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يكن على حظ من الكفاية الحربية ، أضف إلى ذلك أنه كان إلى ما قبل المعركة قائدًا لفرقة مريوط ، واستدعاه عرابى إلى التل الكبير بعد إصابة راشد باشا حسنى فى القصاصين ، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد ، وهو وقت لا يكفى لتعرف مواقع القتال فى تلك الناحية ، ووضع الخطط الصالحة للدفاع .

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير فى أحد عشر ألفًا من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعًا (٤٨) ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير ، إذ كانت أصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من أراض زراعية تخترقها الترع والأقنية وتعيق سير الجنود ، واعتزم الزحف ليلا لكى يوفر على جنوده عناء المسير فى شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفى أرض مكشوفة ، وقد رجح عنده الزحف فى الظلام ما لاحظه حين كان يستطلع مواقع المصريين فى التل الكبير أنهم لا يضعون الطلائع أمام الاستحكامات إلا من الساعة الخامسة صباحًا ، وهذا نقص كبير فى الدفاع ، فأراح ولسلى جيشه يوم ١٢ سبتمبر ، وفى مساء هذا اليوم تأهب للزحف ، ولما جن الليل بدأ الجيش الإنجليزى يتحرك من القصاصين فى منتصف الساعة الثانية صباحًا ، وكان الظلام حالكًا . وأصدر الجنرال ولسلى تعلماته بأن تطفأ كل الأنوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العرابيون بزحفه ، وكان يتقدم الجيش البريطانى بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير فى الصحراء ، ولكن هؤلاء لم يكن فى استطاعتهم الاهتداء إلى مسالك الصحراء بل كان المرشدون الحقيقيون لفيفًا من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو ، وأمامهم عربان الهنادى ممن اشترى الإنجليز ذممهم واتخذوهم عيونًا لهم وجواسيس ، ومن العجب أن يقطع الجيش الإنجليزى المسافة بين القصاصين والتل الكبير وهى تبلغ نحو خمسة عشر كيلومترًا دون أن تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكمًا لما فات عرابى أن يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبئونه بحركات الجيش الإنجليزى ، واستمر الإنجليز فى زحفهم حتى مطلع الفجر ، وعندئذ صارت كتائبهم الأولى على مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير ، وقد فوجئ المصريون بالهجوم إذ كانوا نائمين بعد أن سهروا فى سماع ذكر أرباب الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق ، ولم يكد هؤلاء يضربون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولسلى جنوده بالهجوم ، فابتدأ فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا ، وكان على شكل نصف دائرة أحاطت بمعسكر العرابيين كما تراه على الخريطة ، فاقتحمت الجنود الإنجليزية الاستحكامات الأمامية وأطلق رماتها القنابل والبنادق عليهم أو قتل منهم فى هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا الخنادق .

ولكن الهجوم كان فجائيًا وشديدًا ، فاستولى الإنجليز على الاستحكامات الأمامية ، وبعد هنيهة هجموا على خط الاستحكامات الثانى ، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات

(٤٨) إحصاء الجنرال ولسلى فى تلغرافه إلى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة .

ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكًا ذريعًا ، وهجم فرسان الجيش البريطانى بقيادة الجنرال درورى لو على ميسرة العرابيين متجهة صوب محطة التل الكبير ، فأحدقوا بها ، وأخذ المصريون على غرة فى الميمنة والميسرة ، وصمد للدفاع الآيان من السودانيين بقيادة الميرالاى محمد بك عبيد ، وظلوا يدافعون الإنجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد ، واستبسل أيضًا فى القتال ألاى من البيادة بقيادة أحمد بك فرج ، وألاى عبد القادر بك عبد الصمد ، وكذلك أبلى اليوزباشى حسن أفندى رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) بلاء حسنًا فى الواقعة إذ كان قومندانا للطوبجية فلما فوجئ المصريون بهجوم الجيش الإنجليزى اختل نظامهم ، لكن اليوزباشى حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلى الإنجليز نارًا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة ، وجرح هو فى تلك الواقعة ، وقد أعجب الجنرال ولسلى ببسالته وترك له سيفه احترامًا له ، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا فى المعركة عن ثلاثة آلاف ، أما الباقون فقد تولاهم الذعر فألقوا أسلحتهم ولاذوا بالفرار ، ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها عن ٥٧ قتيلا منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندى ، و ٤٠٢ جريحا منهم ٢٧ من الضباط ، أما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتيل ، ويقول المستر بلنت [٤٩] « انه سمع من خادم عرابى الذى لازمه فى المعركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرا وأنهم بلغوا عشرة آلاف قتيل وجريح لأن الانجليز لم يستعملوا هوادة فى القتل ، وقال أنه لا يضمن صحة هذه الأرقام ، ولكنه شاهد أكواما من عظام القتلى فى التل الكبير وهى شهادة ناطقة بما جرى فى المعركة » ، وغنم الإنجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤونته [٥٠] .

رواية عرابى عن معركة التل الكبير

كتب عرابى عن معركة التل الكبير ما يأتى :

« طلبت على باشا الروبى قومندان مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى فحضر فى عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩ - ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتوجه توًا إلى المقدمة ، فأمر بانتقال ألايى على بك يوسف (خنفس) وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر الذى

---

(٤٩) فى كتابه التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٦ .

(٥٠) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ رقم ١٢٩ .

كان مائلا إلى الوراء على شكل زاوية منفرجة ليحمى العسكر من هجوم العدو ، ووضعها على استقامة الخط المستحكم الممتد من الترعة الحلوة إلى الجهة الشرقية ، وأمرهما باتخاذ دروة خفيفة من التراب فى أثناء الليل ، فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط استحكام خفيف بعساكره حيث كان فى نهاية الجناح الأيسر ، وأما على بك يوسف فإنه جمع عساكر ألايه فى هيئة القوس ولم يجر عمل شىء يقيهم مقذوفات العدو إذا هجم على الجيش ، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بعساكر السوارى (الفرسان) إلى الأمام على بعد ألفى متر ليمنعوا تقدم العدو إذا أراد الهجوم على معسكرنا ، ولكن وامصيبتاه خاب الأمل فيهما ، وفى يوم الأربعاء ٢٩ شوال سنة ١٢٢٩ - ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كنت فى صلاة الفجر إذ سمعت ضرب المدافع والبنادق بشدة ، فخرجت ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام ، ورأيت بطارية طوبجية سوارى على مرتفع من الأرض تبعد عن الخيمة التى كنت فيها بنحو ستمائة متر صبت مقذوفاتها على مركزنا العمومى ، وكان مركزنا المذكور خلف الاستحكامات بأربعة آلاف متر ، ولم يكن هناك إلا الأهالى المتطوعون مع الشيخ محمد عبد الجواد وأخيه الشيخ أحمد عبد الجواد[٥١] وجابر بك من بندر ببا بمديرية بنى سويف ، وكانوا نحو ألفى نفر ، فدعوناهم للهجوم معنا على تلك البطارية فامتنعوا ، ودهشوا ، فذكرناهم بحماية الدين والعرض والشرف والوطن ، ولم يجد ذلك نفعًا بل تفرقوا فرارًا ، فجاء ضابط من طرف على باشا الروبى القومندان الجديد يخبرنى باتخاذ مركز آخر ، ثم نظرت فوجدت الميدان مزدحمًا بالخيل والجمال والعساكر متشتتين ومولين ظهورهم للعدو ، فذهبت إلى القنطرة التى على الترعة هناك لأمنع العساكر عن الفرار ، وصرت أناديهم وأحرضهم على الرجوع والثبات والصبر على قتال العدو وأذكرهم بالشرف الإسلامى والعرض والوطن ، فما كان من سميع ولا بصير ، فألقوا بأنفسهم فى الترعة وسبحوا إلى البر الغربى ، فذهبت إلى بلبيس لجمع المنهزمين هناك واتخاذ مركز آخر لمنع العدو من الوصول إلى القاهرة ، وكان معى أخى السيد صالح عرابى وخادمى محمد إبراهيم وجاويش بروجى يدعى عطية محمد فقط .

« وكانت مقذوفات الطوبجية السوارى تتساقط علينا من كل جهة حتى تركنا حدود التل الكبير .

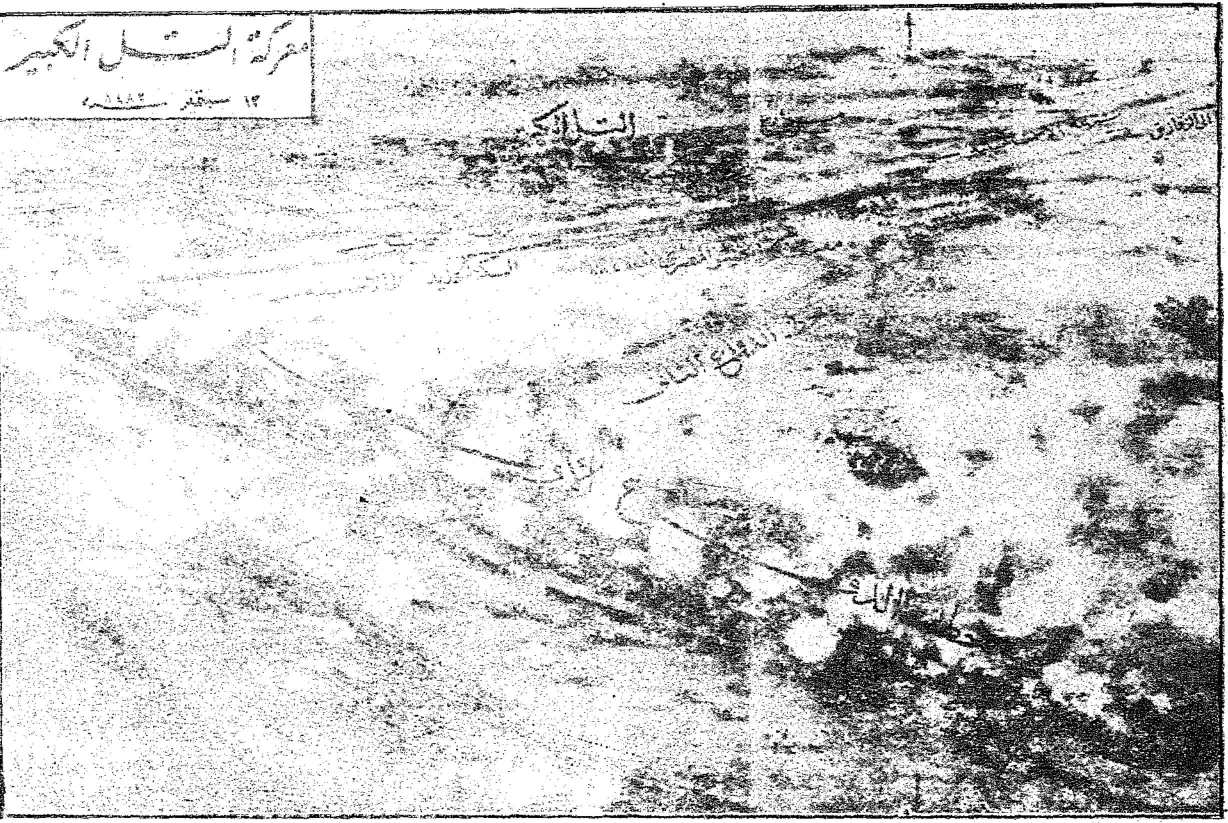
---

(٥١) هما الأخوان الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى والشيخ أحمد عبد الجواد القاياتى من علماء الأزهر وكانا من أنصار الثورة ومن الداعين إلى تطوع المصريين إلى قتال الإنجليز وكانا موضع احترام زعماء الثورة وأحدهما وهو الشيخ محمد عبد الجواد والد الأستاذ الأديب السيد حسن القاياتى .

هجوم الميمنة البريطانية

ألاى الفرسان. بقيادة الجنرال درورى لو

ألاى الجنرال جراهام



هجوم الميسرة البريطانية

فرقة الجنرال مكفرس
كتيبة من الخيالة الهنود
والمدفعية الراكبة
ألاى الجنرال أشبرنام
الجنرال ونسلى
وأركان حربه
المدفعية البريطانية (٤٢ مدفعا)

ألاى الحرس الإنجليزى

شمال

البحارة الانجليز

الدوق أوف كنوت وأركان حربه

خريطة معركة التل الكبير

وتجد فيها موقع التل الكبير ، فقنطرة التل الكبير ، فترعة الاسماعيلية ، فالسكة الحديد ، فمعسكر الجيش المصرى وفيه خيمة عرابى ، فخط الدفاع الثانى ، يليه خط الدفاع الأول ، فهجوم الجيش البريطانى من الميمنة ومن الميسرة

(وقد اقتبسنا هذه الخريطة عن مجلة الجرافيت الانجليزية عدد ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

فلما وصلت إلى بلبيس وجدت على باشا الروبى سبقنى إليها ، فسألته عما دهاهم فلم يزد على قوله : إنه خذلان ، وكان على أثرنا فرقة من خيالة العدو فهجموا علينا ، فأرخينا للخيل أعنتها حتى وصلنا محطة أنشاص ، فوجدنا هناك قطارًا فركبناه ، وذهبنا إلى القاهرة لاتخاذ الوسائل اللازمة لحفظها من الأعداء قبل وصولهم إليها ، وأسباب هذا الخذلان هو أنه فى خلال تلك الأيام كانت الرسائل تبعث من قبل الخديو إلى كبراء الضباط بالوعد والوعيد معلنة لهم أن الجيش الإنجليزى لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة للخدوى وتأييدًا لسلطته ، وكانت توزع تلك الرسائل بواسطة محمد باشا أبى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الإنجليز فى الإسماعيلية بأمر الخديو وبواسطة الجواسيس من (المصريين) كأحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية ، وأثروا على قلوب على بك يوسف قومندان الألاى الثالث وأحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى لشدة ضغط ابن عمه عليه(٥٢) وعبد الرحمن بك حسن حكمدار ألاى السوارى الثانى وحسن بك رأفت قومندان الطوبجية ، واستمر ذلك إلى أن كانت ليلة الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أشاع على بك يوسف أنه علم من الجواسيس أن الإنجليز لا يخرجون فى هذه الليلة من مراكزهم ، ولذلك لم يفعل ما أمره به على باشا الروبى من عمل خط استحكام من التراب ، وجمع عساكر فى نقطة واحدة فى شكل قوس ، وكانت العساكر الإنجليزية قد سارت من أول الليل وفى مقدمتها بعض ضباط أركان حرب من المصريين الذين انحازوا إلى الخديو بطرف الإنجليز وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم إلى الطريق واستمروا سائرين إلى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل ، وكانت السوارى تحت حكمدارية أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فبدل أن تناوش العدو القتال وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده إلى أن بلغوا محل ألاى على بك يوسف الذى كان خاليًا من عساكره ، فمروا بين العساكر بلا مانع يمنعهم ، وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف والأمام ، وأوقعوا بالجند على حين كان راقدًا ، فدهشت العساكر وتولاها الانذهال حيث رأوا ضرب النار عليهم من خلفهم وأمامهم ، فألقوا أسلحتهم وفروا طالبين النجاة لأنفسهم إلا ألاى المشاة الأول حكمدارية أحمد بك فرج وألاى محمد بك عبيد وألاى عبد القادر بك عبد الصمد فإنهم ثبتوا فى

---

(٥٢) كذا فى مذكرات عرابى ، والذى نعلمه أن أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان ليس ابن عم أحمد أفندى عبد الغفار عضو مجلس النواب ، ثم إن الحكم على أحمد بك عبد الغفار بالنفى ثمانى سنوات خارج القطر ينفى رواية عرابى عنه ويبرئه مما نسبه إليه .

مراكزهم وقاتلوا أعداءهم حتى النهاية فاستشهد منهم من استشهد وجرح من جرح ، وصار الميدان ظلامًا من دخان البارود ، واختلط الجند المنهزم بالحيوانات المنتشرة فى تلك الصحراء الواسعة ، واشتعلت النار بعربات السكة الحديد التى بها الذخيرة الحربية وما جاورها من عربات المؤونة من مقذوفات الطوبجية السوارى التى عمدت إلى ضرب المركز العمومى ، وهكذا تم استيلاء الإنجليز على مركز التل الكبير ومهماته وذخائره ، وبه كانت نهاية الحرب والخسارة عظيمة بسعى الخديو ومن انحاز إليه من المصريين الذين نشأوا تحت ضغط الاستبداد واستمرأوا عيش الاستعباد ، وبمساعدة المنافقين من عمد وأعيان المنوفية وعرب الهنادى بالشرقية الذين كافأهم الخديو خصوصًا الشيخ حمد أبو سلطان وأخوته من عربان الهنادى القاطنين بالشرقية فإن الخديو أقطعهم خمسة آلاف فدان فى رأس الوادى مكافأة لهم على خيانتهم للدين والوطن الذى نشأوا فى خيراته[٥٣] » .

وينسب المسيو جون نينيه هزيمة التل الكبير إلى خيانة سلطان باشا ، ويقول المستر بلنت : إن الميرالاى عبد الرحمن بك حسن الذى كان معهودًا إليه حراسة المقدمة غير من مواقع الحرس خصيصًا لكى يفتح الطريق للإنجليز ، وأن ميرالايًا آخر وهو على بك يوسف خنفس كان على قيادة خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد الإنجليز الهاجمين بأن وضع المصابيح فى نقطة من الاستحكامات أخلاها من جنودها لكى يهتدى بها الإنجليز[٥٤] .

نظرة إلى معركة التل الكبير

كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى ، لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح إلا من ثلاثة آلاف من الجند ، وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية ، فهى صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، إذ كان فريق من الضباط المصريين عونًا للجيش الإنجليزى فى اقتحام خطوط الدفاع المصرية ، وتلك هى الخيانة بعينها ، أما القواد والضباط العرابيون فلم يبرهنوا على شجاعة ما فى ميدان القتال ، فخلت الواقعة من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غضاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة فى البلاد ، ولم يظهر فى المعركة عمل يدل على البطولة التى اشتهر بها الجيش المصرى فى رد عادية الإنجليز أنفسهم حين حاولوا احتلال مصر سنة ١٨٠٧ ،

---

(٥٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٨ .

(٥٤) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٢ .

إذ هزمهم فى معارك رشيد وأبى مندور والحماد[٥٥] أو البطولة التى عرف بها فى معارك المورة سنة ١٨٢٥ ، وفتح عكا سنة ١٨٣٢ ، ووقائع حمص وبلال وقونية سنة ١٨٣٢ ، وواقعة (نصيبين) سنة ١٨٣٩[٥٦] وفى حرب القرم سنة ١٨٥٤[٥٧] .

فهذه المفاخر التى ازدان بها تاريخ الجيش المصرى تشهد بأن المعرة التى لحقت سمعته فى معركة (التل الكبير) إنما ترجع إلى خيانة الضباط الموالين للخديو وجبن الضباط الموالين لعرابى ، وعلى رأسهم عرابى ذاته ، فياليته استشهد فى تلك الواقعة ، إذن لمات بطلا وكان جديرًا بأن تمجد الأمة ذكراه ، فإن البطولة والفداء والتضحية هى عدة الأمم فى كفاحها ، ومادة الحياة فى نهضتها ، وسبيلها إلى المجد والعلا ، ولكن عرابى آثر الحياة على الواجب المقدس ، ففقد روح البطولة والتضحية ، ولم يكن هذا عهده للأمة قبل نشوب الحرب ، فقد كان يقول : إنه لا يخشى تهديد انجلترا ولا أوروبا ولا تركيا ، وأنه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر رمق من حياته[٥٨] فليت شعرى لِمَ لمْ يف بعهده فيكون دفاعه على الأقل صفحة بطولة فى تاريخه وفى تاريخ مصر ، أما إذا كان معتزمًا التسليم لمجرد الهزيمة فكان الأولى به ألا يغامر بالبلاد فى حرب أدت إلى الاحتلال والهوان ، فهزيمة التل الكبير لم تكن هزيمة عرابى وحده أو هزيمة لجيشه ، بل هى هزيمة لمصر بأسرها إذ كانت نتيجتها الاحتلال البريطانى .

ولو أن عرابى لم يستشهد فى واقعة التل الكبير وتراجع منها مصرًّا على الاستمرار فى المقاومة لعد عمله بطولة تذكر له بالخير ، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة فى المدافعة والجهاد ولكن لكى ينجو بنفسه إذ سلم سلاحه وألقى بنفسه بين أحضان الإنجليز ، ولو كان مجاهدًا حقًّا لظل يجاهد حتى آخر نسمة من حياته ، ولم تكن هزيمة التل الكبير بمانعة له من الاستمرار فى الجهاد والاعتصام بالمقاومة لو أراد ذلك .

فتأمل فى الفرق بين موقفه وموقف مراد بك فى عهد الحملة الفرنسية حين انهزم فى واقعة امبابة (معركة الأهرام) فقد كان فى مقدوره أن يسلم سلاحه للفرنسيين فيقابلوه بالإكرام والإعزاز ، ولكنه آثر الكفاح والنضال ، واعتصم بالصعيد واستثار فيه عناصر المقاومة ، فجاهد الفرنسيين سنتين متتاليتين فى حروب مضنية ومعارك مستمرة ، صحيح أنه جنح بعد الجهاد إلى مسالمتهم ،

(٥٥ ، ٥٦) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٤٠ ومابعدها وص ٢٣٠ .

(٥٧) كتابنا عصر إسماعيل ج ١ ص ٣٧ .

(٥٨) أقوال للمستر بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢ .

وعقد والجنرال كليبر معاهدة صلح وتسليم ، ولكن فرق كبير بين الثبات على المقاومة سنتين متتاليتين والفرار من الميدان والاستسلام لمجرد وقوع الهزيمة الأولى .

وصفوة القول : إن معركة التل الكبير هى صفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر .

* * *

الفصل السادس عشر

التسليم

بلغ عرابى العاصمة ظهر يوم الهزيمة (الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ — ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩) ، وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى قصر النيل ينتظرون أنباء المعركة ، وبقى يعقوب باشا سامى ملازمًا مكتب التلغراف دون أن يكاشف أحدا بما كان يتلقاه من الأخبار ، إلى أن أنبأ الحاضرين أن ناظر الجهادية (عرابى) قادم على عجل إلى العاصمة ، فأيقنوا أنها الهزيمة لا محالة ، وبعد قليل جاء عرابى يصحبه على الروبى ، وكان وجهه مكفهرًّا وعلائم الاضطراب والخجل بادية عليه ، فجلس فى مقعده وظل صامتًا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل فى قصر النيل من أعضاء المجلس العرفى وبعض الأمراء والكبراء ، وأخذ عرابى يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجئ بهجوم الإنجليز ونسب إلى الجند عدم إطاعة أوامره فى القتال ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار فى المقاومة أم أن الصواب فى التسليم ، فاختلفت الآراء ، وكثر اللغط ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الأمير إبراهيم باشا أحمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار فى المقاومة قائلا : إن القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملأى بالسلاح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوفرة ، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية ، فاستحسن الحاضرون قوله ظاهرا ، ولكن نفوسهم كانت قد دب إليها اليأس وجنحت إلى التسليم ، واستقر الرأى فى هذا الاجتماع على إنشاء خط دفاعى فى ضواحى العاصمة .

وإنفاذًا لهذا الرأى ذهب عرابى إلى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لإنشاء خط دفاعى أمام المطرية شرقى عين شمس ليستند يمينًا إلى الجبل ويمتد شمالا إلى ترعة الإسماعيلية ثم ينعطف غربًا إلى النيل عند فم رياح ترعة الإسماعيلية بالقرب من شبرا ، ثم ذهبوا إلى مركز الطوبجية ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وأردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد إلا ألف رجل من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع الميرالاى أحمد بك نير ، فقال الميرالاى

المذكور : إنه يقف فى وجه العدو ويقاتله برجاله الأربعين حتى يموت معهم ، ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا أن الأولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار » .

ثم رجع عرابى ومن معه إلى المجلس العرفى بقصر النيل وأخبر الحاضرين بما شاهده ، فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة إلى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن أفعالهم الماضية ، فحرروا العريضة وأمضاها عرابى ومن معه ، وأرسلوها صحبة وفد مؤلف من محمد رءوف باشا حكمدار السودان السابق ، وبطرس باشا وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى ، ويعقوب سامى باشا ، ورءوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رياسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالإعدام .

وكان الارتباك باديًا على عرابى وصحبه ، لا يدرون ماذا يفعلون ، فلم يكد الوفد يسافر إلى الإسكندرية يوم الخميس ١٤ سبتمبر حاملا عريضة الاسترحام حتى تراءى لهم تغيير صيغة العريضة ، كأن تغيير الصيغة سيغير من مصيرهم ومصير البلاد ، والحق أن عرابى لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير إليه أمر البلاد ، بل كل ماكان يهمه أن ينقذ حياته من الإعدام .

فكروا إذن فى تنقيح العريضة الأولى فأردفوها بعريضة أخرى وأرسلوها صحبة عبد الله نديم ، فسافر بها بقطار مخصوص فى يوم الخميس ذاته ، ولما وصل إلى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأمر بإلقاء القبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا وإيداعهما السجن ، فعاد النديم أدراجه واختفى عن الأنظار .

الزحف على العاصمة واحتلالها

لم تكد تنتهى معركة التل الكبير بما انتهت إليه حتى أمر الجنرال ولسلى فرقة الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها ، وأمر الجيش الهندى بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصرى من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية ، فسار الفرسان نحو بلبيس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال درورى لو التلغرافات التى أعدها عرابى إلى مديريات الوجه البحرى بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطانى ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق فى ذلك اليوم دون مقاومة ، واستولى فيها على خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن .

واستأنف الجنرال (درورى لو) الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (أول ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، فتحرك من بلبيس فى منتصف الساعة الخامسة صباحا فى قوة لا يمكن أن تكفى فى الأوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت على روح المقاومة ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : « لم يكن الجنرال درورى لو يسير فى زحفه فى طريق آمنة إذ لم يكن معه سوى عدة مئين (الصحيح عدة آلاف) من الجند ، وكان أمامه مدينة آهلة بالسكان تدافع عنها حامية قوية كبيرة العدد ترابط فى العباسية والقلعة وفى المعاقل التى بنيت أخيرًا فوق جبل المقطم ، وأمامه ذكريات الثورات الهائلة التى سببت المتاعب والخسائر الكبيرة لنابليون وكليبر خلال الحملة الفرنسية ، ولكن جبن الرؤساء العرابيين قد أخرجه من المأزق »[1] .

بلغ الجنود الإنجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء وعسكروا فى ثكنات الفرسان بها ، وأرسل الجنرال درورى لو إلى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب إليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم ، وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى دار على باشا فهمى الذى كان لم يزل جريحًا ملازمًا بيته بعد إصابته فى معركة القصاصين ، فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساء تلغرافًا من قائد العباسية بوصول طلائع الإنجليز ، فأرسل عرابى أمره بالتسليم للقائد البريطانى ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبه باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نينيه ، فأشار عليهم المسيو نينيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابى وطلبه بنصيحته ، وتهيأ الاثنان للذهاب إلى العباسية لكى يسلما أنفسهما للجنرال درورى لو ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال : « إنى ذاهب إلى منزلى فإذا أرادونى فإنهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابى إلى منزله يصحبه طلبه باشا والمسيو نينيه وأخذ يتأهب لتسليمه نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه ، وفى نحو الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبه باشا ، وأمر سائقها بالتوجه إلى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغاها جىء بهما إلى الجنرال درورى لو فسلما سيفيهما إليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة ، وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلا إلى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلمت الحامية المصرية .

وتولى تسليم القلعة الميرالاى على بك يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى واقعة التل الكبير .

واحتل الإنجليز أيضًا قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بهما أسلحتهم ،

---

(١) بيوفيس : الفرنسيون والإنجليز فى مصر ص ٢٩١ .

فكان ذلك ، إيذانًا باحتلال العاصمة .

وقد خرج بعض الأهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الإنجليز ، ولكن محافظ العاصمة إبراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لا يجدى ولا يؤدى إلا إلى سفك الدماء ، فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعًا لوقوع الاحتكاك بين الإنجليز والأهلين .

ودخل الجنرال ولسلى العاصمة صبيحة يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يصحبه أركان حربه ، وسلطان باشا نائبًا عن الخديو ، ونزل فى سراى عابدين التى أمر الخديو بإعدادها له ، ونزل الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا فى قصر النزهة بشبرا ، وأخذت كتائب الجيش الإنجليزى تفد على العاصمة تباعًا عدة أيام ، وما أن دخل الجنرال ولسلى العاصمة حتى أرسل إلى وزارة الحربية الإنجليزية تلغرافًا قال فيه : « انتهت الحرب . لا ترسلوا مددا إلى مصر » .

ونقل عرابى وطلبه إلى قشلاق عابدين يوم السبت ١٦ سبتمبر ، ثم نقلا مع غيرهما من كبار المسجونين إلى سراى (الدائرة السنية)[٢] إذ حولتها الحكومة إلى معتقل أعدت فيه جناحًا خصيصًا لاجتماع لجنة التحقيق ونقلت إليه كبار المسجونين وأعدت لكل منهم غرفة منفردة إلى أن تمت المحاكمة .

وصار سلطان باشا صاحب الحول والطول فى العاصمة ، يأمر بالقبض على من حامت حولهم التهم باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها ، فأمر باعتقال الكثيرين من الضباط والأعيان ، قال عرابى فى هذا الصدد : « إنه أمر بسجن جميع الضباط وجميع رجال الملكية والعلماء وخطباء المساجد والتجار والأعيان إلا من كان من الجواسيس والمنافقين حسب ما هو مندرج بسجلات الخديو ، فسجنوا جميعًا إلا على بك يوسف وأحمد بك عبد الغفار[٣] وعبد الرحمن بك حسن مكافأة لهم على خيانتهم وغدرهم فى التل الكبير ، وتوجه على بك يوسف إلى القلعة مركز ألايه وسلم مفاتيحها إلى فرقة من الإنجليز بأمر سلطان باشا نائب الخديو ، وكذلك صار سجن جميع الذين بالمديريات والمحافظات من المستخدمين والموظفين والعمد والأعيان والقضاة والمفتين وغيرهم من عامة الناس حتى غصت بهم السجون بما يربو على ثلاثين ألفا من المصريين[٤] .

---

(٢) مكانها الآن (١٩٣٧) دار وزارة التجارة والصناعة بشارع قصر النيل .

(٣) راجع ماكتبناه فى تبرئه أحمد عبد الغفار ص ٣٩٣ .

(٤) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٤٠٣ .

احتلال مواقع الدفاع الأخرى

فى كفر الدوار

لما علم ضباط الجيش فى مواقع الدفاع الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عرابى استسلموا مثله ، وقد علم طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل إلى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعرابى وسلم نفسه معه إلى القائد درورى لوكما تقدم بيانه ، ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين إلى بلادهم . وكذلك فعل العربان ، وحضر السير أفلن وود أحد قواد الجيش البريطانى (الذى عين فيما بعد سردارًا للجيش المصرى) فى ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند إلى موقع الحصن المنيع الذى أنشأه عرابى وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة (أصلان) فاحتله ، وكان يصحبه إلى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو ، وأمر بنسف الحصن ، فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الإنجليز فى كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والذخائر .

فى الصالحية

وحين علم محمود سامى باشا البارودى قائد موقع الصالحية بالهزيمة تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطارات السكة الحديدية إلى المنصورة ومنها إلى طنطا ثم إلى إيتاى البارود فكوم حمادة فبولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم إلى بلده ، وارتأى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع إخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش إلى الصعيد ثم إلى السودان إذ أعجزهم الدفاع ، وأرسل إلى عرابى تلغرافا من المنصورة يطلب إغراق مديريتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الإنجليزى ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها إلى الصعيد مع الجيش ، ولكن عرابى رفض العمل بهذا الرأى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين .



عرابى باشا فى سجنه بالقاهرة بعد هزيمة التل الكبير

فى رشيد وأبو قير

وتسلم الإنجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية أبو قير عن التسليم فأرسل إليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلموا ، وسلمت كذلك حامية مريوط .

فى دمياط

أما عبد العال باشا حلمى أبو حشيش قائد موقع دمياط فقد أبى التسليم فى بادئ الأمر ، وحاول إقناع الأهلين بأن عرابى مازال يقاوم ويدافع ، ودعا إلى القتال حتى النهاية ، واستمر على

موقفه إلى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ، ثم اعتزمت الحكومة القبض عليه وإعدامه رميا بالرصاص ، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه ، فقبض عليه وأرسل إلى العاصمة مع بقية الضابط يخفرهم الجنود الإنجليز ، وضموا إلى المقبوض عليهم من زعماء الثورة ، وتنفيذًا لأوامر الجنرال ولسلى نقلت الحامية المصرية المرابطة فى دمياط إلى طنطا ، وهناك سرح الجنود وأمروا بالعودة إلى بلادهم .

وتوجهت الجنود الإنجليزية إلى طابية (الجميل) غربى بور سعيد فاحتلوها باسم الخديو يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستولى الإنجليز أيضًا على جميع الذخائر والبنادق التى وجدوها فى القلاع المصرية من الإسكندرية إلى أبو قير فرشيد فالبرلس فدمياط فالجميل ، وما بينها من المعاقل والأبراج ، وأتلفوا مدافعها وجردوها من سلاحها تجريدًا تامًّا .

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين فى غضون الحوادث السابقة أن وزارة إسماعيل راغب باشا لا قبل لها على مواجهة المشاكل التى استهدفت لها البلاد وأنها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم منها فى أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته ورفع إليه فى ٢٠ أغسطس الكتاب الآتى فى صدد تأليفها :

« مولاى

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف إنما هو دليل على استدامة ثقتكم فى ، وإننى بالامتثال لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية .

« إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لاتزال موضع اهتمامى ، فإن غايتنا هى نجاح الوطن ماديًّا وأدبيًّا ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة[٥] ، الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن نتجاوز

(٥) فى الأصل الفرنسى . Le developpement des Institutions liberales
(توسيع نطاق النظم الحرة يشير بذلك إلى مجلس النوّاب) .

حدود لوائح ديسمبر[٦] كذلك لا ينبغى أن نحذف منها شيئًا .

«ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا إلى موضع واحد وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى أستدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة ، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق عليها ، فاقبلوا فائق احترامى وإننى أتشرف بأن أكون لسموكم الخادم المطيع والأمين والمتواضع»[٧] .

«شريف»

فأجابه الخديو بالكتاب الآتى :

«عزيزى شريف باشا

إن استدعاءنا إياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على إخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فيهما كل الثقة ، إننا نوافق تمامًا على المبادئ التى عرضتها علينا ، ومن الواجب أن تتجه جميع الأفكار والقلوب إلى موضوع واحد وهو استئناف تقدم البلاد أدبيًا وماديًا ، وإننا واثقون نظيرك بأن الواسطة الفعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئة البلاد الاجتماعية والسياسية .

«ونرى أيضًا أنه لابد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وإدارة الأعمال انتشارًا أكثر قوة ووضوحًا ، ولذلك فإننا نستدعى عند الاقتضاء التام مجلس النظار برئاستنا للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا .

«ولا نشك يا وزيرى العزيز أنك توافق أفكارنا فى كل هذه المبادئ ، ولنا الأمل الوطيد أن وزارتك ستهتم بأن تفتح للبلاد عصرًا جديدًا وتشترك فى رفعها إلى أعلى ذرى التقدم والفلاح .

---

(٦) فى الأصل الفرنسى للكتاب

Nous n'irons pas au dela des limites que dans nos projetsnous nous imposions au mois de Decembre dernier mais nous ne reviendrons pas endeca

« وكما أنه لا ينبغى أن نتجاوز حدود ماالتزمنا به فى مشروعاتنا فى شهر ديسمبر الماضى فيجب ألا نرجع عن شىء منها » وهو يشير إلى الدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ وعرضه على مجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه : وقد نشرت الصيغة الفرنسية للكتاب (وهى الأصل) فى المونيتور إجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٧) مصر للمصريين ج ٥ .

«وأعتقد أن عواطفى نحوك هى عواطف اعتبار تام وحسن مودة واخلاص» .

« محمد توفيق »

«كتب فى سراى رأس التين يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢» .

وظاهر من كتابى شريف باشا والخديو مبلغ التباين بينهما فى وجهات النظر ، فشريف باشا يحرص على برنامجه الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أما الخديو فكان همه تأييد سلطته الشخصية إذ يقول فى كتابه : إنه فى أوقات الاضطرابات ينبغى أن يكون سلطانه على الشعب أكثر وضوحًا وانتشارًا ، ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع ، ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوته وإلى حقه فى رياسة المجلس ، وكذلك يحرص فى كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش ، ومن تهكم الأقدار أن يعنى بكل هذه الامتيازات فى الوقت الذى كانت الحوادث تتطور فيه إلى تثبيت سلطان الاحتلال وتجريد الخديو من كل سلطة !

وقد تم تأليف الوزارة على النحو الآتى :

شريف باشا للرياسة والخارجية – رياض باشا للداخلية – عمر باشا لطفى للحربية والبحرية – على حيدر باشا للمالية – على باشا مبارك للأشغال – أحمد خيرى باشا للمعارف – حسين فخرى باشا للحقانية – محمد زكى باشا للأوقاف[8] .

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومخالفة العرابيين ، فشريف باشا قد انفصل عن الثورة من عهد استقالته من الرياسة فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا معروف بكراهيته للثورة ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك كان وزيرا فى وزارة رياض باشا الأولى التى أسقطتها الثورة فى سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أحد أعضاء الوفد الذى ندبته الجمعية العمومية لإبلاغ قرارها إلى الخديو عقب احتلال الإنجليز الإسكندرية ، فتخلف بها وانضم إلى الخديو ، وحيدر باشا وخيرى باشا وفخرى باشا وزكى باشا كانوا من الموالين للخديو .

تعيينات وتغييرات بين الحكام الاداريين

كان سقوط التل الكبير إيذانًا بانتهاء دولة عرابى وزوال نفوذه وسلطانه ، وقد ابتهج الخديو بهذه الواقعة ابتهاجًا عظيمًا ، وأخذ يستعيد سلطته فى المديريات بتعيين مديرين من الموالين له ،

(٨) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

فعين وهو بعد فى الإسكندرية إبراهيم أدهم باشا مديرًا للغربية ، كما كان أولا ، ومحمد شاكر باشا مديرًا للدقهلية ، وأحمد فريد باشا للشرقية ، وإبراهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة ، وحسن فهمى بك للمنوفية ، وإلياس بك لبنى سويف ، ومراد باشا رفعت للفيوم ، وخليل بك عفت للمنيا ، وحسن بك رفعت لقنا ، وعثمان باشا صدق لإسنا[9] ، وأحمد باشا رأفت محافظًا للإسكندرية ، وإسماعيل زهدى باشا محافظًا لدمياط ، وحسين بك البغددلى محافظًا لرشيد[10] ، وعثمان باشا غالب محافظًا لمصر[11] .

وبعد أن رجع إلى العاصمة أكمل الحركة الإدارية بتعيين عثمان ماهر باشا مديرًا لأسيوط وحسن ذهنى بك مديرًا لقنا[12] .

وصدرت الأوامر إلى المديرين بالقبض على زعماء الأعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابى أو عضدوه بمالهم أو أشخاصهم ، وبالسهر على الأمن والنظام ، وأمروا بأن يرسلوا إلى وزارة الداخلية تقارير يومية بما يحدث فى مديرياتهم من الوقائع وما يقوم به الموظفون من الأعمال ، وصدرت أوامر أخرى مشددة بجمع الأسلحة من أيدى الأهلين سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتطوعين أو غيرهم[13] .

مشيخة الجامع الأزهر

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة أعاد الشيخ محمد العباسى المهدى إلى مشيخة الأزهر ، وكان قد انفصل عنها فى إبان الثورة نزولا على إرادة العرابيين كما تقدم بيانه ، فأصدر إليه الخديو إرادة فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) بإعادته إلى منصبه بدلا من الشيخ محمد الانبابى الذى استعفى منه ، فأسندت مشيخة الأزهر إلى الشيخ العباسى علاوة على منصب الإفتاء الذى كان يشغله من قبل .

(٩ و ١٠) دكريتو ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(١١) دكريتو ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(١٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(١٣) الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

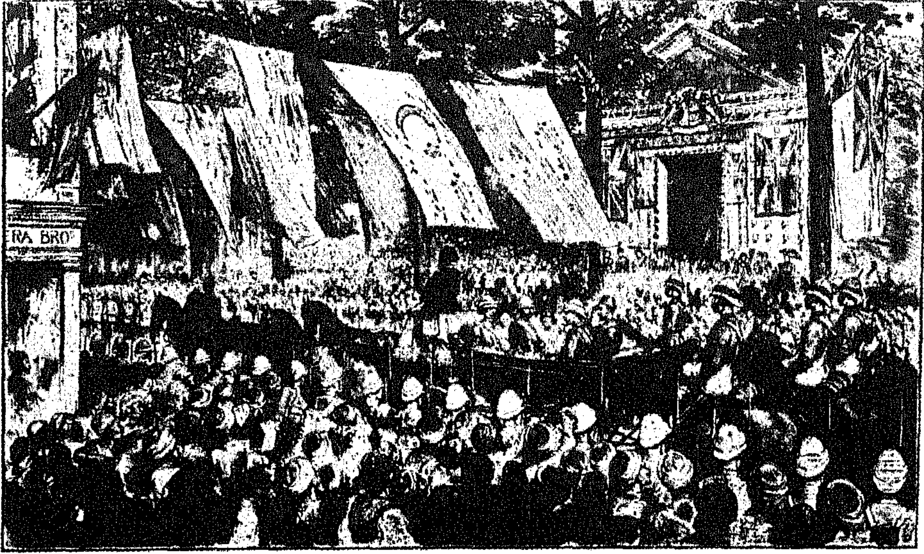
عودة الخديو إلى العاصمة

أخذ الخديو بعد واقعة (التل الكبير) يتأهب للعودة إلى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر ، والواقع أنه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار إلا للجيش البريطانى ، وأن الخديو لم يعد إلى عاصمة ملكه إلا بحماية الإنجليز ، وفى ظلال سيوفهم ورماحهم ، وإذا كان قد تغلب على عرابى وصحبه ، فإنه فى الوقت نفسه قد أفقد العرش بهاءه ومجده .

وقد قضى عشرة أيام بالإسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنئين ووفودهم ، ثم اعتزم العودة إلى القاهرة ، فجاءها بقطاره الخاص يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٢ ذى القعدة ١٢٩٩) ، وأعدت الحكومة لاستقباله احتفالا فخمًا ، فزينت المحطة بالأعلام ، وفرشت بالأبسطة الفاخرة ، ونثرت فيها الأزهار والرياحين ، ودعى لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد ، يتقدمهم لفيف من الأمراء والعلماء وكبار الموظفين والأعيان من العاصمة والأقاليم .

وفى منتصف الساعة العاشرة صباحًا أقبل القطار المقل للخديو إلى المحطة ، وكان فى معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء . فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقائه ، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين ، وكان فى استقباله أيضًا الجنرال ولسلى قائد الجيش البريطانى والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير إدوارد مالت المعتمد البريطانى ، وأطلقت المدافع التى كانت معدة فى المحطة إيذانًا بوصوله ، ثم تلتها مدافع القلعة ، وصدحت الموسيقى بالسلام الخديوى ، وتقدم الشيخ عبد الهادى نجا الإبيارى ودعا للخديو ، فردد الحاضرون دعاءه ، وتقدم رياض باشا ودعا له أيضا وختم دعاءه بندائه « ليعيش الجناب العالى مؤيداً بالنصر والإجلال » ، وترددت أصوات الدعاء من كل جانب ، وبعد أن لبث الخديو هنيهة فى المحطة غادرها فى موكبه إلى سراى الإسماعيلية .

وبدا على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهينة ، فلم يركب مع الخديو فى مركبته سوى الدوق أوف كنوت ، وقد جلس عن يساره ، والجنرال ولسلى والسير إدوارد مالت ، وقد جلسا أمامها ، واصطفت الجنود الإنجليزية على جانبى الطريق من المحطة إلى شارع فندق شبرد ، ومنه إلى قسم عابدين ، ومنه غربًا إلى سراى الأمير محمود باشا شقيق الخديو ، ثم إلى سراى الإسماعيلية ، وبلغ عددها نحو خمسة آلاف جندى ، فكان اصطفافهم على هذا النحو وبهذه



دخول الخديوى توفيق باشا إلى العاصمة بعد الاحتلال البريطانى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وإلى جانبه الدوق أوف كنوت وأمامهما الجنرال ولسلى والسير ادوار مالت والموكب يسير بين صفين من الجنود والانجليز
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

الكثرة إيذانًا بأن الخديو دخل عاصمة ملكه فى حماية الجيش الإنجليزى أو فى أسره ، فلا غرابة أن شبه الوطنيون هذه العودة برجوع الملك لويس الثامن عشر إلى فرنسا حين دخل الحلفاء باريس سنة ١٨١٥ ، كما شبهوا ذهابه من قبل إلى الإسكندرية فى يونية سنة ١٨٨٢ بفرار لويس السادس عشر إلى (فارين) Varennes إبان الثورة الفرنسية .

وسار وراء المركبة الخديوية الدوق أوف تك راكبًا جواده ، تتبعه كتيبة من الفرسان الإنجليز ، وتبعه الوزراء والأمراء والعلماء وكبار المستقبلين ، وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراى الإسماعيلية ، فأطلقت المدافع إيذانا بوصوله .

وفى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب إلى سراى الجزيرة ، وهناك استقبل وفود المهنئين من الوطنيين والأجانب ، وزينت المدينة يوم وصوله واستمرت الزينات ليلتين آخريين ابتهاجًا بمقدمه (١٤) .

---

(١٤) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

مظاهر غير وطنية

إن استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الإنجليزى واستقراره على العرش برعايتهم قد أوجد البلاد جوًّا نفسيًّا يتنافى والأخلاق الوطنية ، أو بعبارة أخرى أن جوًّا من الانحلال الخلقى وطنى قد بدأ يخيم على البلاد ، وبدت فى أفقها مظاهر غير وطنية ، لا نرى بدًّا من تدوينها مع يد الأسف ، فبينما كان وجود جيش أجنبى يحتل العاصمة مما يستثير روح السخط فى نفوس عب ، إذ ببعض ذوى الشخصيات البارزة فى المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا إلى قواد الجيش نجليزى لقاء انتصارهم فى القتال .

١ – تقديم هدايا للقواد البريطانيين

وتفصيل ذلك أنه فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وفد على وزارة الداخلية رهط من الأعيان عمد ، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وأحمد بك السيوفى (باشا) من أعيان اهرة ، وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وأبلغوه عزمهم على تقديم هدية فاخرة من السلاح كل من الأميرال سيمور قائد الأسطول الإنجليزى (الذى دمر الاسكندرية بقنابله) والجنرال ىلى القائد العام للجيش البريطانى والجنرال (درورى لو) الذى كان أول من دخل العاصمة ـ سقوط التل الكبير ، وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم ما عزموا على إهدائه للقواد ـكورين « شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » على حد تعبيرهم ، فأذن لهم لك [١٥] ، واعتزم أولئك المنافقون تأليف لجان فى المديريات ، لجمع الاكتتابات لهذا الغرض عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالهم الخاص ، وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد لاثة ، فقدمها وزير الداخلية وقتئذ (إسماعيل باشا أيوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ إلى السير ارد مالت قنصل انجلترا العام ليوصلها إلى القواد الثلاثة ، فبعث بها إليهم .

وفى أبريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلى خطابان يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره إلى طان باشا وإلى أعضاء مجلس النواب وأعيان القطر على هديتهم ، وفى الخطاب الثانى يخص شكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد أفندى بطرس وعبد السلام بك يلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) وأحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى

(١٥) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .



استعراض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين أمام الخديو توفيق باشا
عقب احتلال العاصمة
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

قدموا به هديتهم ، فأرسل السير إدوارد مالت صورة الخطابين إلى سلطان باشا ، وأرسل إليه أيضًا خطابًا آخر وصله من الجنرال (درورى لو) يتضمن شكره وزملاءه [١٦] على هديتهم .

٢ – استعراض الخديو للجيش الإنجليزى فى ميدان عابدين

وثانى هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الإنجليزى فى ميدان عابدين ، ولعل الإنجليز أرادوا بهذا العرض أن يمحو أثر تظاهر الجيش المصرى فى ذلك الميدان يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ فى إبان الثورة .

ففى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ جرى هذا العرض المهين ، وأعد للخديو وكبار المدعوين كشك فى الميدان لمشاهدته ، وأقبل فى الساعة الرابعة مساء بملابسه الرسمية وإلى يساره فى مركبته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأمامه رياض باشا وزير الداخلية وعمر باشا لطفى وزير الحربية والبحرية ، وتلا مركبته مركبات سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المعية وغيرهم

(١٦) الوقائع المصرية عدد ٨ أبريل سنة ١٨٨٣ .

من الوجهاء والأعيان ، وكانوا جميعًا مرتدين ملابسهم الرسمية ، وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسكرى ، وكان الجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ممتطين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس به الخديو ، ووقف بعض الياوران والضباط الإنجليز تجاه الكشك .

وفى الساعة الخامسة مساء بدأت صفوف الجيش الإنجليزى تمر أمام الكشك الخديوى ومعها موسيقاها العسكرية ، واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة إلى أن تم مرور الجيش الإنجليزى بأجمعه ، وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه(١٧) .

انتهى العرض حين آذنت الشمس بالغروب ، فكأنما غربت شمس السماء استنكاراً لهذه المناظر المخجلة ، كما غربت شمس الكرامة والعزة القومية فى نفوس أولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال .

٣ – مأدبة الخديو للضباط الإنجليز

وأقام الخديو مأدبة كبرى وحفلة ساهرة بسراى الجزيرة ليلة الثلاثاء ٣ أكتوبر تكريمًا للقواد والضباط الإنجليز ، وفى مقدمتهم الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى والجنرال ولسلى قائد الجيوش الإنجليزية والدوق أوف كنوت والدوق دوتك وغيرهم(١٨) .

وأنعم على ستين منهم بالنياشين المختلفة(١٩) .

٤ – مأدبة رياض باشا

وأقام رياض باشا (وكان وزير الداخلية) مأدبة عشاء فى سراى وزارتى الداخلية والمالية ليلة ١٩ أكتوبر تكريمًا للجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ورهط من ضباط الجيش الإنجليزى ، وشرب فيها نخب ملكة الإنجليز والجيش البريطانى ، كما شرب الدوق أوف كنوت نخب الخديو ورياض باشا ، وحذا حذوه الجنرال ولسلى والسير إدوارد مالت .

---

(١٧) الوقائع المصرية عدد أول أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

(١٨) الوقائع المصرية عدد ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

(١٩) أسماؤهم فى مجموعة الأوامر سنة ١٨٨٢ ص ١٠ وأولهم الجنرال (درورى لو) قومندان الفرسان .

٥ – مكافأة سلطان باشا

وكافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيانته بأن أنعم عليه بالنشان المجيدى من الدرجة الأولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه وذلك « لما أظهره من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع أمورهم وعزائمهم بالمخاطرة على حياته ، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه وأقاربه وإتلاف موجوداته ومقدار جسيم من مزروعاته »[٢٠] ، وقد أعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى « تعويضًا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته »[٢١] .

وأنعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب (سير)[٢٢] .

وجملة القول أن البلاد شهدت عقب الاحتلال الإنجليزى مظاهر مؤلمة من الاستكانة والاذعان ، وفشت فيها روح النفاق والهوان ، وغاض معين الإباء والكرامة والاستقلال ، وكانت هذه المظاهر بمثابة الأثر الأول للاحتلال الإنجليزى فى نفسية الشعب وأخلاقه .

عودة الجنرال ولسلى

بدأت القوات الإنجليزية تعود من مصر فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ تاركة العدد الكافى من الجند ، وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ سافر الجنرال ولسلى من القاهرة مع أركان حربه إلى الإسكندرية ومنها عاد إلى انجلترا ، وخلفه فى قيادة جيش الاحتلال الجنرال أليزون Alison ، واقتصر عدد هذا الجيش البريطانى ابتداء من أول نوفمبر على اثنى عشر ألف جندى .

* * *

(٢٠ و ٢١) أمر خديوى فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

(٢٢) المونيتور إجبسيان عدد ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

الفصل السابع عشر

محاكمة العرابيين

اعتقل زعماء الثورة العرابية ، واعتقل أيضاً الكثير من الضباط والأعيان ، وألقوا فى السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت فى ذلك الحين السعايات والوشايات ، فأخذ المغرضون يوشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو ، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم نيفا و ٢٩٠٠٠ نفس[1] .

وقد وضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ما عدا السيد عبد الله نديم ، فإنه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابى أو الذين اشتركوا فى حوادث الثورة ، وفر السيد حسن موسى العقاد والقائممقام سليمان سامى داود على ظهر إحدى البواخر إلى كريت ، ولكن الحكومة علمت بمقرهما ، فطلبت إلى الحكومة التركية تسليمهما فسلمتهما وجاءا الإسكندرية مقبوضًا عليهما فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وغصت السجون بكبار المعتقلين ، نذكر منهم : عرابى باشا ومحمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا فهمى وطلبه باشا عصمت (السبعة الزعماء) ، وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف فى وزارتى راغب باشا والبارودى ، وعبد الله باشا فكرى وزير المعارف فى وزارة البارودى ، وقد قبض عليهما لاستنكارهما انحياز الخديو إلى جانب الإنجليز وعزله عرابى بعد ضرب الإسكندرية ، وأمين بك فكرى ، ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان ، ومن العلماء الشيخ محمد عليش ونجله الشيخ عبد الرحمن عليش – والشيخ محمد عبده – والشيخ حسن العدوى – والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى العضو الأول بالمحكمة الشرعية – والشيخ أحمد المنصورى المدرس بالأزهر – والشيخ أحمد عبد الغنى المدرس بالأزهر – والشيخ أحمد البصرى – والشيخ محمد جبر ونائبه الشيخ سلمى – والشيخ محمد

---

(١) إحصاء محمود باشا فهمى فى كتابه البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٢ وهو قريب من إحصاء عرابى (ص ٤٦٢ من مذكراته المخطوطة) .

السملوطى – ومن الموظفين والأعيان والذوات خورشد باشا طاهر قائد فرقة رشيد وأبو قير ، وكبار ضباط الجيش جميعهم – وعلى باشا الروبى – وأحمد بك ناشد مدير الشرقية – ويعقوب بك صبرى مدير الفيوم – وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات – وعثمان باشا فوزى وكيل دائرة الأميرة زينب هانم حليم – ومصطفى باشا نايلى – ومحمد أفندى الصدر المحامى – والسيد حسن الشمسى صاحب جريدة المفيد – ومحمود أفندى صادق – وأمين بك الشمسى – وأحمد بك أباظة نائب الشرقية – وأحمد أفندى محمود نائب البحيرة – ومحمد أفندى الشاذلى – ومحمد بك جلال – ومهنى يوسف من نواب المنيا – وإبراهيم بك الشريعى – والشيخ أمين أبو يوسف – وأنجال أحمد بك مصطفى – والشيخ عبد المجيد الفقى – وأحمد الفقى – والشيخ حسن الديب – والشيخ عبد الهادى رزق – ومحمد خطاب – وعلى أفندى فخرى – ويحيى بك شتا – والسيد بك قنديل ، وغيرهم كثيرون .

وقد أصدر الخديو وهو فى الإسكندرية مرسومًا فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بإلغاء الجيش المصرى[٢] بحجة أنه شايع العصاة فى عصيانهم ، وكان هذا المرسوم مقدمة لمحاكمة قواده وضباطه .

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة بادر إلى اتخاذ التدابير لمحاكمة زعماء الثورة والمشتركين فيها .

لجنة التحقيق بالعاصمة

ففى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) أصدر أمراً بتشكيل لجنة مخصوصة (قومسيون) فى القاهرة لتحقيق تهمة كل من ارتكب جريمة العصيان أو التعدى على السلطة الخديوية أو إهانة الخديو سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء ، وناط بهذه اللجنة تقديم المتهمين الذين ترى إدانتهم إلى المحاكمة العسكرية التى اعتزم تأليفها للحكم فى هذه التهم وإيفاد مندوب من قبلها لإقامة الدعوى العمومية أمام هذه المحكمة ، وجعل من اختصاصها القبض على أى شخص ترى ضبطه بمجرد أن تطلب ذلك من وزير الداخلية ، وقد تألفت هذه اللجنة من الأشخاص الآتية أسماؤهم :

إسماعيل باشا أيوب رئيسًا – على غالب باشا – يوسف شهدى باشا – محمد زكى باشا – محمد

---

(٢) نشر فى المونيتور إجبسيان ، الجريدة الفرنسية للحكومة عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

سعد الدين بك – محمد حمدى بك – مصطفى راغب بك – سليمان يسرى بك – مصطفى خلوصى بك – محمد مختار أفندى (باشا) أعضاء[٣] .

وانتدبت لجنة لتحقيق تهم الأقاليم والمدن[٤] ، وتألفت من محمد زكى باشا رئيسًا ومصطفى راغب بك وسليمان يسرى بك ومصطفى خلوصى بك أعضاء .

المحكمة العسكرية بالقاهرة

وأصدر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً آخر بتأليف المحكمة العسكرية وقد عهد إليها محاكمة العرابيين الذين ترى لجنة التحقيق إدانتهم وشكلت على النحو الآتى :

محمد رءوف باشا رئيسًا – إبراهيم باشا الفريق – إسماعيل كامل باشا – حسين عاصم باشا – خورشد باشا لواء الطوبجية سابقًا . سليمان نيازى باشا – عثمان لطيف باشا – أحمد حسنين باشا – سليمان نجاتى بك أعضاء[٥] .

وغنى عن البيان أن أعضاء لجنة التحقيق والمحكمة العسكرية كانوا من خصوم العرابيين ومن المخلصين شخصيًا للخديو .

لجنتان للتحقيق بالإسكندرية وطنطا

وأصدر الخديو وهو بعد بالإسكندرية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً بتأليف لجنة للتحقيق بالإسكندرية يناط بها تحقيق مواد القتل والسرقة والنهب والحريق التى وقعت بالإسكندرية فى يوم ١١ يونيه ، والأيام التالية ليوم ١١ يوليه لغاية ١٦ يوليه ، وإقامة الدعوى على من يثبت التحقيق اتهامهم فيها ، وهى مؤلفة من عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا ، وأعضاؤها هم المسيو كازيمير آرا Casimir Ara رئيس قلم قضايا وزارة المالية والحربية ، وأحمد بليغ أفندى وكيل النائب العمومى ، ومسيو كليار مدير الجمارك ، وأمين سيد أحمد وكيل النيابة بالمحاكم الأهلية ، وحماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ثم عين بدله إبراهيم رشدى باشا[٦]

---

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٣ نوفبر سنة ١٨٨٢ .

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٦) الوقائع المصرية عدد ١٣ نوفبر سنة ١٨٨٢ – المونيتور إجبسيان عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

وإبراهيم بك فؤاد (باشا) رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، ومسيو فاشيه دى مونتجيون النائب العمومى بالنيابة لدى المحاكم المختلطة ، ثم ضم إليهم كرابيت رزيان أفندى وكيل النيابة المختلطة وإبراهيم نجيب أفندى (باشا) مساعد النيابة المختلطة[٧] ، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى رئيسًا للجنة التعويضات كما سيجىء بيانه صدر أمر خديوى بتعيين إسماعيل يسرى باشا بدلا منه .

وشكلت لجنة طنطا برياسة محمود باشا الفلكى وأعضاؤها لطيف بك سليم (باشا) وجبرائيل أفندى كحيل وشفيق بك منصور والمسيو شكونى Ceccone ثم عين شفيق بك منصور عضواً فى لجنة الإسكندرية بدلا من المسيو منتجيون وواصف بك عزمى عضوًا بلجنة طنطا بدلاً من شفيق بك منصور ، ولما عين محمو باشا الفلكى وكيلا لوزارة المعارف عين بدله فى رياسة اللجنة إسماعيل بك يسرى النائب العام للمحاكم الأهلية المستجدة[٨] .

وصدر أمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٣ بتعديل تشكيل لجان التحقيق ، فقضى بتأليف ثلاثة قومسيونات أخرى لتحقيق ماوقع فى عهد الثورة من جرائم السرقة والقتل ونحو ذلك فى القطر المصرى ماخلا الإسكندرية ، وقضى هذا الأمر بإلغاء الأمر الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون خاص بطنطا .

محكمة عسكرية أخرى

وأصدر الخديو فى يوم ٢٨ سبتمبر أمراً بتأليف محكمة عسكرية أخرى بالإسكندرية تختص بالحكم فى القضايا التى تقدمها إليها اللجنتان المؤلفتان لتحقيق قضايا الإسكندرية وطنطا ، وهذه المحكمة مؤلفة من عثمان نجيب باشا (رئيسًا)[٩] ، رضوان باشا ، موريس باشا ، مصطفى باشا العرب ، حسين باشا واصف ، على وهبى بك ، حسين مظهر بك (أعضاء) . ثم استبدل رضوان باشا وموريس باشا ومصطفى باشا العرب وحسين باشا واصف وحسين بك مظهر بكل من إبراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطاكى قبودان ومحمد أفندى على[١٠] .

---

(٧) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفبر سنة ١٨٨٢ .

(٨) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٩) ورد فى مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٥٠ أن محمد رءوف باشا عين فى فبراير سنة ١٨٨٣ بدلا من عثمان نجيب باشا (الذى قبل استعفاؤه) رئيسًا للمحكمة العسكرية بالاسكندرية .

(١٠) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

الإنجليز والمحاكمة

الإنجليز عطفاً كبيرًا على عرابى ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم ، واختصوا عرابى بأكبر العطف والرعاية ، فكان مسلكهم حياله يدعو إلى الدهشة والريبة ، لما فيه من فهم الذين كانوا بالأمس يملئون الدنيا ضجيجًا بوجوب القضاء عليه ، ويجردون والجيوش لسحقه ومحاربته باعتباره خارجًا على الخديو ، وبعد أن انتهت الحرب بهزيمته يو فى محاكمته إذا بالإنجليز يتصدون للدفاع عنه وتخليصه من حكم الإعدام ، وقد ذلك .

أ عطف الإنجليز على عرابى منذ القبض عليه ، بل بدأ قبل الهزيمة ، وذلك أن الحكومة اشترطت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ (قبل واقعة التل الكبير) لتسليم أسرى العرابيين ألا يعدم أحداً منهم إلا بعد موافقة السلطات الإنجليزية[11] .

اء اللورد دفرين إلى مصر أبدى اهتمامًا بشأن عرابى ، وتدخل لكى يحسنوا معاملته أثناء المحاكمة .

ن الحكومة بناء على طلب السير إدوارد ماليت مندوبا بريطانيًا لحضور جلسات التحقيق شارلس ويلسن Sir Charles Wilson ولم يلبث أن تدخل فى توجيه التحقيق ، اللورد دفرين إبداء رأيه فى حقيقة التهم الموجهة إلى عرابى ، وكان منسوبًا إليه الاشتراك الإسكندرية وفى حريقها وفى نهبها علاوة على عصيانه الخديو . فأجاب السير شارلس ن عرابى برىء من كل مانسب إليه عدا عصيان الخديو ، وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا اقتصرت محاكمته على جريمة العصيان ، وفى الواقع أن هذا الرأى كان مطابقًا للحق

من تدخل اللورد دفرين لصالح عرابى أن طلب إلى الحكومة المصرية المحافظة على حال دون إعدامه ، وتهدد الوزارة المصرية والخديو إذا أصابه سوء ، واهتم بأمره منذ ليه المستر ولفرد بلنت المستشرق الإنجليزى الذى ناصره من ابتداء الحركة ، واختار له السلطات الإنجليزية اثنين من المحامين الإنجليز وهما المستر برودلى Broadley والمستر

[11] برقية اللورد جرانفيل إلى السير إدوار ماليت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ ، وثيقة رقم ٧٣ ص ٣٦ .



عرابى باشا ذاهبًا من سجنه بالدائرة السنية
إلى المحكمة العسكرية أثناء محاكمته وبجانبه محاميه المستر نابييه
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

نابييه Napier للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية .

وقد كان من التناقض حقًّا أن زعيم الثورة الوطنية الذى حاربه الإنجليز حتى هزموه واعتقلوه يحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية مؤلفة من أعضاء جميعهم مصريون فيتقدم للدفاع عنه محاميان إنجليزيان .

ولم يكن مما يشرف عرابى أن يعهد بالدفاع عن نفسه أمام المحكمة العسكرية إلى الإنجليز خصومه وخصوم مصر ، وفى سبيل الدفاع عن نفسه والاستعانة بجاههم أدلى بتصريحات ليست من الوطنية فى شىء ، ولا تتفق مع مقام زعيم الثورة ، فقد كتب تقريرًا لمحاميه عن حوادث الثورة لكى يتخذاه أساسًا لدفاعهما ، احتوى تملقًا شديدًا للدولة الإنجليزية بما لايتفق مع دعوته ، ولا مع مايجمل بالزعيم أن يتصف به من الشمم والإباء ، وهذا ما دعا المسيو دى فريسينيه الذى كان رئيس الوزارة الفرنسية أثناء الحوادث العرابية إلى القول فى كتابه بوجود اتفاق سابق بين عرابى والإنجليز ، قال فى هذا الصدد تعليقًا على واقعة (التل الكبير) : « لقد اختلفت الآراء فى تفسير

هذه الواقعة العجيبة ، والرأى السائد أنه كان هناك شبه اتفاق بين عرابى والقيادة الإنجليزية ، وقد عزز هذا الرأى مابدا من التسامح بعد ذلك فى معاملة عرابى »[12] ونعتقد أن هذا إسراف فى الاتهام ، فلم يكن ثمة اتفاق سابق بين عرابى والإنجليز قبل التل الكبير ، ولم يقم أى دليل على ذلك ، وإنما هو ضعف النفس قد حبب الحياة إلى عرابى وجعله يؤثرها على الواجب الوطنى ، فكانت الهزيمة المعنوية والأخلاقية .

وقد استقر رأى الإنجليز بالاتفاق مع محامى عرابى على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، مع استبعاد تهمة مذبحة الإسكندرية وتهمة إحراقها ، وأن يعترفوا بجرمهم ، وأن يستبدل الخديو بحكم الإعدام النفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملاك أزواجهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشًا يفى بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم ، فارتضى العرابيون هذا المصير ، وأبرق المستر برودلى فى هذا الصدد إلى المستر بلنت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٢ يقول : « أعطانا عرابى وثيقة مكتوبة يقرر فيها السلطة التامة لنا لكى نتفق بشأنه مع دفرين ، ودفرين يقترح اعتبار عرابى مذنبًا من حيث الثورة فقط والنزول عما عدا ذلك من التهم ، أما الحكم فسيخفف إلى النفى فى مكان طيب تتفق عليه أنت مع وزارة الخارجية »[13] .

وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة ، ولم تدم سوى يوم واحد إذ انعقدت المحكمة العسكرية يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس النواب (مجلس الشيوخ الآن) الساعة التاسعة والنصف صباحًا لمحاكمة عرابى أولا ، ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها ، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة ، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، وكان مقررًا أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى بك **Borelli Bey** رئيس قلم قضايا الحكومة ، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى ، إذ رأى أن المحاكمة هى مهزلة متفق عليها من قبل ، فجلس بدله قومندان الحامية الإنجليزية ، وحضر الجلسة الكولونل شارلس ويلسن مندوب السلطة الإنجليزية فى التحقيق ، وأخذ مجلسه قريبًا من المكان الذى أعد لعرابى ، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جيء بعرابى من السجن .

---

(١٢) دى فريسنيه : المسألة المصرية ص ٣١٦ .

(١٣) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٣٩ .

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين ، الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ويتعهد فى الثانية بألا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة لمنفاه .

دخل عرابى قاعة الجلسة مرتديًا بدلة عادية ، وجلس فى المقعد الذى خصص له ، وجاء محامياه إلى جواره ، فتلا رءوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام على عرابى مخاطبًا إياه بما يأتى :

أحمد عرابى باشا – أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوى مخالفًا المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و ٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا .

فأجاب عرابى أن محاميى سيجيبان بالنيابة عنى .

فتلا المستر برودلى بالفرنسية الورقة التى أمضاها عرابى وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية .

وعندئذ قرر رءوف باشا بأن المحكمة ستختلى للمداولة وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

فانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كثيرًا ، فلما فتحت الجلسة أمر رءوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه ، وهو يقضى على عرابى بالإعدام ، وتلا عقب صدور الحكم الأمر الخديوى بإبدال الحكم بالنفى المؤبد واستغرقت تلاوة الحكم والأمر الخديوى بتعديله عشر دقائق ، ثم انقضت الجلسة .

ولما تلى الحكم قابله عرابى باشا بعلامة الرضا والشكر ، وقدم له بعض السيدات الأوربيات باقات من الزهر مهنئات له ، وقدمت له عقيلة المستر نابيبه المحامى عنه باقة ورد كبيرة تقبلها شاكرا . .

وحوكم زملاء عرابى الستة بالطريقة التى حوكم هو بها ، أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان ، وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى ، ورفض الإقرار الذى كتبه عرابى ، فلم يحاكم معهم ، وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع .

الأحكام الصادرة على زعماء العرابيين

أصدرت المحكمة العسكرية فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (٢٢ محرم سنة ١٣٠٠) حكمها على أحمد عرابى بالإعدام[١٤] كما تقدم بيانه .

(١٤) الوقائع المصرية عدد ٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .



تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابى باشا
يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

وفى ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من : طلبه باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمى أبو حشيش ، ومحمود سامى باشا البارودى ، وعلى فهمى باشا الديب ، فحكمت عليهم بالإعدام[١٥] ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله إلى النفى المؤبد أيضًا (من الأقطار المصرية وملحقاتها) .

وفى يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا ، فحكم عليهما بالإعدام[١٦] ، مع تعديل الحكم إلى النفى المؤبد .

وأصدر الخديو أمرا فى ١٤ ديسمبر بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم ، وقضى هذا المرسوم بيع أملاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى

---

(١٥) المصدر السابق .

(١٦) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

حوادث الثورة[17] .

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والألقاب وعلاقات الشرف التى كانوا حائزين لها ، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى محوًا مؤبدًا[18] .

استقالة رياض باشا احتجاجًا على تخفيف الحكم

لم يرق رياض باشا تخفيف الحكم على الزعماء السبعة لأنه كان مصرًّا على وجوب إعدامهم ، فاستقال من وزارة الداخلية احتجاجًا على ذلك التخفيف ، ولكنه لم يذكر سبب الاستقالة الحقيقى فى كتابه إلى الخديو ، فعين إسماعيل باشا أيوب وزيرًا للداخلية بدلا عنه (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢)[19] .

تنفيذ الحكم فى الزعماء السبعة

اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة (سيلان) بالهند منفى للزعماء السبعة ، وقد أبلغ المستر برودلى هذا القرار إلى عرابى فى سجنه ، فاغتبط بهذا الاختيار ، وقال إن هذا النفى يسرنى لأن سيدنا آدم لما هبط من الجنة نزل فيها .

فاجتمع الزعماء السبعة فى سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل ، وفى ٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم ، بأن جمعوا فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى ساحة (قصر النيل) وتلا عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد ، وأعدت الحكومة لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس (مريوط) وهى باخرة إنجليزية صغيرة حمولتها ١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصًا لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم إلى جزيرة سيلان ، وأنزلتهم فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت إلى الكولونل موريس بك وهو ضابط إنجليزى كان فى خدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا إلى منفاهم .

---

(١٧) الوقائع المصرية عدد ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(١٨) الوقائع المصرية عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(١٩) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

ففى مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارًا خاصًا فى ثكنة قصر النيل لنقلهم إلى السويس ، فركبوه هم ومن اختاروهم من الأهل والخدم ، وودعهم المستر برودلى محاميهم على رصيف القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة الإنجليزية ، وتحرك بهم القطار فى الساعة العاشرة مساء ، ورافقهم إلى السويس المستر نابييه ، وكان يخفرهم رهط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود الإنجليز ، فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة (مريوتس) وأقلعت بهم الساعة الواحدة بعد الظهر إلى ثغر كولومبو ميناء سيلان فوصلوها مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونزلوا إلى البر فى صبيحة اليوم التالى .

الأحكام الأخرى

وصدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابيين ، وهى تتراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة ، وإقامة البعض فى بلادهم تحت مراقبة البوليس ، وتهمتهم أنهم « اشتركوا فى جريمة العصيان » ، فحكم على على باشا الروبى والسيد حسن موسى العقاد بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة ، وعلى اثنين بالنفى ثلاث سنوات بسواكن ، وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفى خارج القطر لمدد تتراوح بين ثمانى وخمس سنوات ، وأقلها سنة ، مع عزلهم من وظائفهم ، وعلى خمسة وستين من الموظفين بالطرد من الحكومة ، وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة وعلى كثير من الأعيان والنواب بالإقامة فى بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالى ، وذلك عدا الأشخاص الذين حوكموا جنائيًا على تهم القتل والنهب والحريق أمام المحكمة العسكرية بالإسكندرية وحققت تهمتهم بمعرفة لجان التحقيق فى الإسكندرية وطنطا .

وهاك بيان المحكوم عليهم والأحكام الصادرة ضدهم :

على باشا الروبى : نفى ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة .

السيد حسن موسى العقاد : نفى ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة .

عمر بك رحمى : نفى ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة .

على أفندى حسن باشمهندس سكة حديد السويس : نفى ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة .

جاميخان غورى الهندى : النفى مؤبدًا خارج القطر وملحقاته .

أحمد بك عبد الغفار – قائمقام : نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت) .

مصطفى بك عبد الرحيم – أميرالاى : نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت) .
عيد بك محمد – أميرالاى : نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت) .
خضر بك خضر – قائممقام : نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت) .
حسن بك جاد – أميرالاى : نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت) .
محمد بك الزمر – قائممقام : نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت) .
أحمد بك رفعت – ناظر قلم المطبوعات : نفى خمس سنوات خارج القطر (بيروت) .
الشيخ عبد الرحمن عليش – من العلماء : نفى خمس سنوات خارج القطر (الآستانة) .
محمد مصطفى الكردى – من بنى سويف : نفى خمس سنوات خارج القطر (بيروت) .
محمود أفندى أحمد – صاغ : نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت) .
فودة أفندى حسن – قائممقام : نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت) .
خليل بك كامل – أميرالاى : نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت) .
مصطفى بك النجدى – ناظر استبالية إسكندرية : نفى ٤ سنوات خارج القطر (الآستانة) .
مصطفى أفندى الأرناءوطى – من دمياط : نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت) .
الشيخ عبد القادر – قاضى مديرية القليوبية : نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت) .
الشيخ محمد الهجرسى – من علماء الأزهر : نفى ٤ سنوات خارج القطر (مكة المكرمة) .
الشيخ أحمد عبد الجواد القاياتى – من القايات (المنيا) : نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت) .
الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى – من القايات (المنيا) : نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت) .
يوسف إسماعيل – من المنيا : نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت) .
الشيخ يوسف شرابة – من العلماء : نفى ٣ سنوات خارج القطر (غزة) .
أحمد بك فرج – قائممقام : نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت) .
الشيخ محمد عبده – ناظر قلم المطبوعات العربية : نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت) .
السيد حسنى الشمسى – محرر جريدة المفيد : نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت) .
الشيخ أمين أبو يوسف – من دمياط : نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت) .
إبراهيم أفندى اللقانى – مأمور تفتيش بالداخلية : نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت) .

محمد بك بديع – عضو مجلس ابتدائى مصر : نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت) .
إسماعيل أفندى جودت – من مصر : نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت) .
أحمد أفندى رشوان الدشناوى – من قنا : نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت) .
آدم الأرناءوطى – من الفيوم : نفى سنتين خارج القطر (بيروت) .
على حسين – من المنيا : نفى سنتين خارج القطر (بيروت) .
حسين مطريد – من عربان المنوفية : نفى سنتين خارج القطر المصرى (بيروت) .
محمد محمد الجنيدى – من بنى سويف : نفى سنة خارج القطر المصرى (بيروت) .
محمد أفندى الصدر المحامى – من القاهرة : نفى سنة خارج القطر المصرى (بيروت) .
مع تجريدهم من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف[٢٠] .

وحكمت المحكمة العسكرية بالإسكندرية على السيد بك قنديل بالنفى فى سواكن مدة سبع سنوات .

وقضى على طائفة من كبار الأعيان والذوات بأن يقيم كل منهم فى بلده تحت ملاحظة الضبطية مع دفع تأمين مالى ، وتجريدهم من الرتب والامتيازات ، وهاك أسماؤهم وبيان الأحكام الصادرة ضدهم :

الاسم	جهة الإقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
أحمد بك أباظة (باشا)	مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
أحمد أفندى محمود	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	أربع سنوات
إبراهيم أفندى الوكيل	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	أربع سنوات
سعداوى الجبالى	مديرية الفيوم	١٠٠٠	سنتين

(٢٠) عن الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، أما أسماء البلاد التى اختارها المنفيون لمنفاهم فقد أخذناها عن مذكرات عرابى المخطوطة ص ٦٤٦ .

الاسم	جهة الإقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
سليمان جمعة	مديرية الشرقية	٣٠٠	ثلاث سنوات [٢١]
أمين بك الشمسى (باشا)	مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مراد بك السعودى	مديرية الجيزة	٤٠٠٠	أربع سنوات
محمد بك جلال	مديرية المنيا	٢٠٠٠	أربع سنوات
عمر محجوب	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
مهنى أبو عمر	مديرية أسيوط	٣٠٠٠	أربع سنوات
لملوم السعدى	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
عثمان فوزى باشا [٢٢]		٤٠٠٠	أربع سنوات [٢٣]

وقضى على الذوات والموظفين الآتى ذكرهم بأن يقيموا فى عزبهم أو بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنياشين والمناصب [٢٤] وهم :

حسين باشا الدرمللى – وكيل الداخلية .

مصطفى بك نايلى – مفتش بردين .

إسماعيل دانش باشا – مأمور الدائرة البلدية باسكندرية سابقًا .

مصطفى ثاقب أفندى – مدرس بالمدارس وصاحب جريدة المفيد .

الشيخ أبو المعاطى السيد – من أعيان الدقهلية .

الشيخ محمد بن شداد – من أعيان الدقهلية .

---

(٢١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢٢) وكيل دائرة الأميرة زينب حليم أخت الأمير محمد عبد الحليم نجل محمد على باشا . وكان متهمًا بالترويج للأمير عبد الحليم وإسناد الخديوية إليه بدلا من الخديو توفيق باشا .

(٢٣) الوقائع المصرية عدد ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢٤) المصدر السابق .

يوسف بك برتو – مأمور الدائرة البلدية باسكندرية .
محمد بك عاطف – قائممقام سوارى .
جابر بك البباوى – من أعيان بنى سويف .
الشيخ مصطفى عبد اللطيف – من أعيان الدقهلية .
الشيخ محمد شلبى طوبار – من أعيان الدقهلية .
الشيخ إسماعيل بطين – من أعيان الدقهلية .
الشيخ حسين الأعصر – من أعيان الشرقية .
الشيخ على عبد الهادى – من أعيان المنيا .
على أبو يوسف – من أعيان المنيا .
على المكاوى – من أعيان المنيا .
أبو زيد غانم – من أعيان الشرقية .
حسن فراج – من أعيان الفيوم .
محمد عبد الله – من أعيان المنيا .
الشيخ أحمد الفقى – من أعيان المنوفية .
الشيخ عبد المجيد الفقى – من أعيان المنوفية .
سليمان جابر بك البباوى – من أعيان بنى سويف .
محمد عبد الصمد – من أعيان المنيا .
أحمد أبو طالب – من أعيان المنيا .
محمد عبد اللا – من أعيان الشرقية .
سليمان محمد – من أعيان الشرقية .
محروس سيد أحمد – من أعيان بنى سويف .
محمد منصور – من أعيان المنيا .
الشيخ على الفقى – من أعيان المنوفية .
محمد المسيرى – من أعيان الفيوم .
على كساب – من أعيان بنى سويف .
الشيخ على نايل – من أعضاء مجلس الجيزة والقليوبية .

وقضى بتجريد العلماء والموظفين الآتية أسماؤهم من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم[٢٥] .

الشيخ حسن العدوى – من العلماء .

الشيخ أحمد المنصورى – من العلماء .

الشيخ محمد السمالوطى – من العلماء .

الشيخ أحمد البصرى – من العلماء .

الشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى – من العلماء .

الشيخ على الجمال – نقيب الأشراف بدمياط .

الشيخ محمد ابو عائشة – قاضى بور سعيد سابقًا .

الشيخ عبد الوهاب عبد المنعم – قاضى اسنا سابقًا .

الشيخ محمد السيوفى – كاتب بمحكمة مصر الكبرى سابقًا .

اسماعيل بك رأفت – مأمور مالية مديرية أسيوط سابقًا .

الشيخ أحمد العدوى نجل الشيخ حسن العدوى – من العلماء .

الشيخ أحمد عبد الغنى – من العلماء .

الشيخ محمد عسكر – من العلماء .

الشيخ أحمد مروان – من العلماء .

الشيخ أحمد عبد الغنى – نقيب الأشراف بمديرية جرجا .

الشيخ محمد جبر – قاضى المنصورة سابقًا .

الشيخ عبد البر الرملى – قاضى العريش سابقًا .

الشيخ أحمد صلى نائب محكمة المنصورة سابقًا .

الشيخ محمد غزال – قاضى مركز البحيرة سابقًا .

أحمد بك ناشد – مدير بنى سويف .

يعقوب بك صبرى – مدير الفيوم .

مصطفى مختار – مأمور مالية البحيرة .

حسن صقر – رئيس قلم بالداخلية .

---

(٢٥) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٣ .

غمرى أحمد – ناظر قلم قضايا الأوقاف .
مصطفى نشأت – معاون بالأشغال .
عثمان حمدى – ناظر قسم منفلوط .
عبد الرحمن فهمى – ناظر محطة المنيا .
أحمد حامد – معاون هندسة الأقاليم الوسطى .
سليمان زكى حكيم – مركز طوخ .
محمد حسيب حكيم مركز العريش .
أحمد حسنى – مأمور مركز ميت غمر .
مصطفى العنانى – من أعيان مصر .
حسن حجاج – من أعيان القليوبية .
على فخرى – ملتزم حلقات الأسماك بالدقهلية .
على مكاوى – من الشرقية .
شهاب الدين نوفل – عمدة بلقاس غربية .
عبد النبى عبد الله البياضى – عمدة عريان البراعصة بمديرية الفيوم .
بركات الديب – عمدة القرين شرقية .
عبد الله بهادر – عمدة جهينة بجرجا .
حسن على – عمدة ريحانة بالمنيا .
أمين أبو يوسف – من الشيخ تمى بمديرية أسيوط .
محمد السراج – من مأمورى تفتيش الداخلية .
حسن حسنى ناظر قلم تحريرات الجهادية .
أحمد حنفى – من مأمورى تفتيش الداخلية .
مصطفى فهمى – ناظر قلم بالأوقاف .
محمد جوجو – ناظر سرايات الإسكندرية .
مصطفى واصف ، أستاذ بالمدارس .
محمد خطاب – باشكاتب محكمة المنصورة .
الدكتور محمد كامل الكفراوى – حكيم بمصر .

مصطفى أنور – حكيم بيطرى بمديرية المنيا .

حسن مجدى – حكيم بيطرى العريش .

عبد الله مأمون – مأمور أوقاف دمياط .

إبراهيم الشريعى (باشا) – من أعيان المنيا .

بدينى الشريعى (بك) – من أعيان المنيا .

محمد مكاوى – من مصر .

محمد الشاذلى – عمدة شبرا تنى غربية .

محمد إمام الحوت – عمدة الصالحية شرقية .

على منسى البطران – شيخ عربان الفرجاية بالجيزة .

أحمد محجوب – عمدة العصلوجى شرقية .

الشيخ موسى على – عمدة الفقاعى بالمنيا .

أحمد النحاس – عمدة أشمون منوفية .

زايد هندى – عمدة جزيرة بيا ببنى سويف .

وقضى بفصل نيف و ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم فى جريمة العصيان فجردوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرموا مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد وهم [٢٦] :

الاسم	الرتبة	السكن
السيد أفندى منير	يوزباشى طوبجى	بالناصرية
حسن أفندى على	ملازم أول طوبجى	بقسم الخليفة
محمد أفندى إمام	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
على أفندى راقم	يوزباشى بيادة	بالخليفة
على أفندى الطامى	يوزباشى بيادة	بحارة القادرية
رزق أفندى فرج الله	يوزباشى بيادة	بالجمالية
محمد أفندى أمين	يوزباشى بيادة	بالمحجر
عثمان أفندى فرغلى	يوزباشى بيادة	بالسيدة زينب

---

(٢٦) عن الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

الاسم	الرتبة	السكن
محمد أفندى سامى	ملازم أول بيادة	بالأشرقية
أحمد أفندى كامل	ملازم أول بيادة	درب الجماميز
حسين أفندى شاكر	ملازم أول بيادة	بعابدين
محمود أفندى عربى	ملازم أول بيادة	بعابدين
يوسف أفندى حسن	ملازم أول بيادة	حارة السقايين
عباس أفندى وهبى	ملازم أول بيادة	الحطابة
خليفة أفندى أبو شنب	ملازم أول بيادة	بباب الشعرية
إبراهيم أفندى غنيم	ملازم أول بيادة	المحجر
عبد الله أفندى حلمى	ملازم أول بيادة	بسوق السلاح
محمد أفندى صادق	ملازم أول بيادة	بعابدين
على أفندى كامل	ملازم أول بيادة	بالتبانة بالدرب الأحمر
على أفندى فهمى	يوزباشى طوبجى	بالوايلى
محمد أفندى هادى	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
أحمد أفندى قنديل	يوزباشى طوبجى	ببولاق
أحمد أفندى حليم	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
يوسف أفندى حلمى	يوزباشى بيادة	بالداودية
عبد الفتاح أفندى فوزى	يوزباشى بيادة	بعابدين
إبراهيم أفندى صديق	يوزباشى بيادة	بالخليفة
حسنين أفندى على	يوزباشى بيادة	بالحطابة
يوسف أفندى فهمى	يوزباشى بيادة	بالصليبية
محمد أفندى عباس	ملازم أول	بالصليبية
محمود أفندى الجندى	ملازم أول	بالمحجر
بكير أفندى صدق	ملازم أول	درب الجماميز
على أفندى حلمى	ملازم أول	بعابدين

الاسم	الرتبة	السكن
أحمد أفندى همت	ملازم أول	الخليفة
يوسف أفندى كامل	ملازم أول	الدرب الأحمر
شمس أفندى الجبالى	ملازم أول	الحطابة
محمد أفندى طاهر	ملازم أول	بالحطابة
سليمان أفندى شكرى	ملازم أول	ببولاق
أحمد أفندى صادق	ملازم أول	بعابدين
عبد الله أفندى ذهنى	ملازم أول	بعابدين
سليمان أفندى حسن	ملازم أول	بالعباسية
محمد أفندى زاهر	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
عامر أفندى رشدى	ملازم أول سوارى	بعابدين
السيد أفندى داود	يوزباشى بيادة	بولاق
عبد الواحد أفندى رمضان	يوزباشى بيادة	باب الشعرية
عمر أفندى شاكر	يوزباشى بيادة	بالعباسية
على أفندى علوى	يوزباشى بيادة	قسم الأزبكية
حسن أفندى بكار	يوزباشى بيادة	السروجية
على أفندى رضى	يوزباشى بيادة	الحسينية
على أفندى فهيم	يوزباشى بيادة	السيدة سكينة
على أفندى محمد	يوزباشى بيادة	الدرب الأحمر
عبد المنعم أفندى محمود	يوزباشى بيادة	قسم الجمالية
سيد أحمد أفندى مصطفى	يوزباشى بيادة	الناصرية
أحمد أفندى سلامة	يوزباشى بيادة	العباسية
سليمان أفندى رجالى	يوزباشى بيادة	السيدة زينب
أحمد أفندى صادق	يوزباشى بيادة	قسم الخليفة
السيد أفندى حبشى	ملازم أول بيادة	بالمحجر

الاسم	الرتبة	السكن
سلامه أفندى سلامة	ملازم أول بيادة	قسم عابدين
مصطفى أفندى حامد	ملازم أول بيادة	العباسية
عبد الرحمن أفندى حلمى	ملازم أول بيادة	قسم الخليفة
على أفندى بدر	ملازم أول بيادة	الحسينية
أحمد أفندى هاشم	ملازم أول بيادة	قسم الخليفة
على أفندى وصفى	ملازم أول بيادة	العباسية
رجب أفندى على	ملازم أول بيادة	الحسينية
حجازى أفندى محمد	ملازم أول بيادة	عابدين
أحمد أفندى شاهين	ملازم أول بيادة	باب الحجر
بيومى أفندى حسن	ملازم أول بيادة	الأزبكية
عبد العزيز أفندى ندى	ملازم أول بيادة	الشيخ عبد الله
مصطفى أفندى شفيق	ملازم ثان بيادة	باب الخلق
على أفندى سعيد	ملازم ثان بيادة	درب الحصر
على أفندى مناع	ملازم ثان بيادة	السيدة زينب
محمد أفندى رفاعى	ملازم ثان بيادة	بولاق
إبراهيم محمد أفندى كامل	ملازم ثان بيادة	قنطرة عمر شاه
سالم أفندى زكى	ملازم ثان بيادة	شبرا
مصطفى أفندى حلمى	ملازم ثان بيادة	السيدة زينب
مصطفى أفندى أمين	يوزباشى طوبجى	المغربلين
عبد القادر أفندى خيرى	ملازم أول طوبجى	العباسية
حمودة أفندى أحمد	يوزباشى طوبجى	حارة الأزهر
خليل أفندى صالح	ملازم أول طوبجى	العباسية
على أفندى أبو شادى	يوزباشى بيادة	السيدة زينب
محمد أفندى طلعت	يوزباشى بيادة	حارة الأزهر

الاسم	الرتبة	السكن
عامر أفندى صالح	يوزباشي بيادة	عابدين
محمود أفندى الشاذلى	يوزباشي بيادة	الجمالية
محمد أفندى عندليب	يوزباشي بيادة	الصليبية
نجيب أفندى محمد	يوزباشي بيادة	بولاق
محمد أفندى بسيونى	يوزباشي بيادة	الداودية
أبو زيد أفندى السيسى	ملازم ثان بيادة	غيط العدة
على أفندى رضا	يوزباشي بيادة	السيدة زينب
محمد أفندى عبد الرحيم	يوزباشي بيادة	الناصرية
حسنين أفندى فهمى	يوزباشي بيادة	الناصرية
محمد أفندى راشد	ملازم أول بيادة	الحلمية
عبد الكريم أفندى صبرى	ملازم أول بيادة	الصليبية
أحمد أفندى سامى	ملازم أول بيادة	السيدة سكينة
مصطفى أفندى الشرقاوى	ملازم ثان بيادة	باب الشعرية
أحمد أفندى مصطفى	يوزباشي بيادة	مصر القديمة

من الإسكندرية

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى محمد	يوزباشي طوبجى	القبارى
شاهين أفندى نجم	ملازم أول طوبجى	أبو قير
محمد أفندى سليمان	يوزباشي بيادة	قسم أول اسكندرية
حسين أفندى بهيج	ملازم أول بيادة	قسم أول اسكندرية
أحمد أفندى صبحى	ملازم أول بيادة	قسم أول اسكندرية
مصطفى أفندى عفت	ملازم أول بيادة	قسم ثان اسكندرية
محمد أفندى عمر	يوزباشي بيادة	قسم أول اسكندرية
مصطفى الأبيض	ملازم ثان بيادة	قسم أول اسكندرية
سليمان أفندى طعيمة	ملازم ثان بيادة	قسم رابع اسكندرية

من محافظة دمياط

الاسم	الرتبة	السكن
عبد الرحمن أفندى رحمى	ملازم أول طوبجى	دمياط

من محافظة رشيد

الاسم	الرتبة	السكن
محمد أفندى أحمد	ملازم أول طوبجى	رشيد
محمد أفندى حسن	ملازم أول طوبجى	رشيد

من مديرية الجيزة

الاسم	الرتبة	السكن
محمد أفندى حسب الله	ملازم أول طوبجى	ناحية القطعة
محمد أفندى فريد	ملازم أول طوبجى	وراق العرب
عبد الله أفندى شامل	يوزباشى بيادة	زنين
عبد المجيد أفندى محمود	يوزباشى بيادة	الحرانية
أحمد أفندى حجاج	ملازم أول	أم خنان
على أفندى الليثى	ملازم أول	طرة
محمد أفندى شال	ملازم أول	طرفاية جرزة
محمد أفندى بحيرى	يوزباشى	أوسيم
محمد عمارة	يوزباشى	كرداسة
مصطفى عبد ربه	يوزباشى	أوسيم
شيمى أفندى خطير	يوزباشى	المسانده
أحمد أفندى القاضى	ملازم أول بيادة	شبرا منت
حسن أفندى سليمان	ملازم أول طوبجى	كرداسة
على أفندى رضا	ملازم أول سوارى	طرة
عبد المفتاح خليل	يوزباشى بيادة	كفر حكيم
على أفندى إسماعيل	يوزباشى بيادة	كفر حكيم

الاسم	الرتبة	السكن
أحمد أفندى الزمر	يوزباشى بيادة	ناهية
سيد أحمد أفندى أحمد	ملازم أول بيادة	المناوات
مصطفى أفندى عارف	ملازم أول بيادة	بندر الجيزة

من المنيا(٢٧)

الاسم	الرتبة	السكن
غلاب أفندى غالب	يوزباشى طوبجى	ناحية طلا
محمد أفندى العسقلانى	ملازم أول بيادة	ناحية الفشن
عبد الفتاح أفندى سليمان	ملازم أول بيادة	ناحية جريس
محمد أفندى حسن	ملازم ثان بيادة	ناحية أبو حبيب

من مديرية قنا

الاسم	الرتبة	السكن
وهبة أفندى محمد	ملازم أول بيادة	دنفيق
محمد أبو الحج	ملازم أول بيادة	الأوسط قامولة
عباس أفندى محمد	ملازم ثان	القورية

من القناطر الخيرية

الاسم	الرتبة	السكن
أبو العينين أفندى أحمد	يوزباشى بيادة	القناطر الخيرية
شلبى أفندى فؤاد	ملازم ثان طوبجى	القناطر الخيرية

من الغربية

الاسم	الرتبة	السكن
السيد أفندى حامد	يوزباشى	طنطا
محمد أفندى عبد الفتاح	ملازم أول طوبجى	البرلس
شلبى أفندى حرب	ملازم أول طوبجى	القرين
حسن أفندى مكى	ملازم أول طوبجى	مطوبس

(٢٧) عدد الوقائع المصرية ، عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

الاسم	الرتبة	السكن
عبد المطلب أفندى حنفى	ملازم أول طوبجى	القرضة
محمد أفندى إبراهيم	يوزباشى	شبرا قاص
خليل أفندى وهبى	يوزباشى طوبجى	سندبسط
حسن أفندى أبو العطا	يوزباشى طوبجى	نواج
طه أفندى الزفتاوى	يوزباشى طوبجى	طنطا
أحمد أفندى السيسى	يوزباشى طوبجى	طنطا
بدوى أفندى النجار	يوزباشى طوبجى	بيشة الملق
إبراهيم أفندى عتاب	يوزباشى طوبجى	محلة زياد
السيد أفندى حبلص	ملازم أول بيادة	الكنيسة
محمد أفندى الديب	ملازم اول بيادة	جنوب
عامر أفندى حندق	ملازم أول بيادة	محلة زياد
أحمد أفندى حلمى	يوزباشى بيادة	شربين
متولى أفندى ندا	ملازم أول بيادة	كفر محلة حسن
أحمد أفندى مصطفى	ملازم ثان بيادة	قلين
حسن أفندى بريقع	ملازم ثان بيادة	المحلة الكبرى
حفناوى أفندى عبد المطلب	يوزباشى بيادة	شبرا باب
على أفندى سلامة	يوزباشى بيادة	نفيا
على أفندى محمد	ملازم أول بيادة	مسير
إبراهيم أفندى أحمد	ملازم أول بيادة	بنا أبو صير

من الدقهلية

الاسم	الرتبة	السكن
محمود أفندى الألفى	يوزباشى بيادة	كفر أبو خير
يوسف أفندى واصف	ملازم أول بيادة	السرو
مصطفى أفندى سيد أحمد	ملازم أول بيادة	كفر لطيف
خليل أفندى السعدنى	ملازم ثان طوبجى	المنزلة

الاسم	الرتبة	السكن
عبد السيد أفندى عطية	ملازم أول سوارى	دقادوس
عبد الفتاح أفندى حمادى	ملازم ثان سوارى	ميت العامل
أحمد أفندى عوض	ملازم ثان بيادة	قولنجيل
يوسف أفندى دسوق	ملازم ثان بيادة	السنبلاوين
على أفندى إبراهيم	يوزباشى بيادة	بندر المنصورة
فرج أفندى محمد	ملازم أول طوبجى	منشية صهبرة
أبو النصر أفندى عبد الرازق	يوزباشى بيادة	شرمساح
عامر أفندى يونس	يوزباشى بيادة	نوسا الغيط
أحمد أفندى أحمد	يوزباشى بيادة	البجلات
حسين أفندى مظهر	يوزباشى بيادة	العصافرة
موسى أفندى شطات	ملازم أول بيادة	البجلات
مصطفى أفندى شريف	ملازم ثان بيادة	الدنابيق
السيد أفندى النجار	ملازم ثان بيادة	ميت الخولى
أحمد أفندى عز الدين	ملازم أول بيادة	ميت محلة دمنة

من البحيرة

الاسم	الرتبة	السكن
محمد أفندى عبد السلام	يوزباشى بيادة	شبرا خيت
عطية أفندى عودة	يوزباشى بيادة	دمنهور
أحمد أفندى حسن	يوزباشى بيادة	زمزم
إبراهيم أفندى العكس	ملازم أول بيادة	صفط العنب
عبد الرحمن أفندى محمود	يوزباشى سوارى	الرحمانية
اخراش أفندى الضيرمى	ملازم أول بيادة	قشاش
محمد أفندى فريد	يوزباشى بيادة	قليشان
رحيل أفندى عقبة	يوزباشى بيادة	كفور السوالم
درويش أفندى عقاب	ملازم أول بيادة	طيريه

الاسم	الرتبة	السكن
إبراهيم أفندى عثمان	ملازم أول بيادة	طيريه
رفاعى أفندى أحمد	ملازم ثان بيادة	القهوقية
إسماعيل أفندى عزمى	يوزباشى بيادة	محلة دمنا
عمر أفندى أحمد	يوزباشى بيادة	خربتا
إبراهيم أفندى عطية	ملازم ثان بيادة	لقانة
أحمد أفندى عزت	ملازم ثان بيادة	محلة بحيرة
محمد أفندى ميره	يوزباشى بيادة	العطف
إبراهيم أفندى فؤاد	ملازم أول بيادة	شبرا النونة

من المنوفية

الاسم	الرتبة	السكن
رضوان أفندى منيب	يوزباشى طوبجى	شونى
محمد أفندى نعمت	يوزباشى بيادة	أشمون جريس
رضوان أفندى حشيش	يوزباشى بيادة	جروان
على أفندى جاد	يوزباشى بيادة	صفط جدام
موسى أفندى الجزار	يوزباشى طوبجى	مليج
على أفندى الضيارى	ملازم أول طوبجى	ميت أبو الكوم
على أفندى البلبل	ملازم أول طوبجى	سمان
سيد أحمد أفندى الشلف	يوزباشى سوارى	أبو الحسن
أحمد أفندى حمدى	يوزباشى بيادة	كفر الباجور
على أفندى شرف	يوزباشى بيادة	أشمون جريس
خير الله أفندى عامر	يوزباشى بيادة	كفر أبو غضاب
عبد الفتاح أفندى إبراهيم	يوزباشى بيادة	فيشا
السيد أفندى زهران	ملازم أول بيادة	الواد منوفية
على أفندى الحمامى	ملازم أول بيادة	منوف العلا
غانم أفندى عبد الخالق	ملازم ثان بيادة	ميت خلف

الاسم	الرتبة	السكن
محمد أفندى نديم	ملازم أول طوبجى	ساحل الجوابر
محمد أفندى عنان	ملازم ثان طوبجى	شبين الكوم
حسن أفندى فخرى	يوزباشى طوبجى	أبخاص
مصطفى أفندى حمدى	يوزباشى طوبجى	زاوية البقلى
إبراهيم أفندى حمدى	ملازم أول طوبجى	الفرعونية
عبد الله أفندى على	ملازم أول طوبجى	أبخاص

من الشرقية

الاسم	الرتبة	السكن
عبد الله أفندى على	يوزباشى بيادة	جمجرة
سليمان أفندى متولى	يوزباشى بيادة	كفر الغنيمى
سلامة أفندى ناجى	ملازم أول بيادة	سنهوت البرك
حمد أفندى حسين	ملازم أول بيادة	ههيا
دسوقى أفندى خليل	ملازم أول بيادة	الممروط
محمد أفندى التركاوى	يوزباشى بيادة	السعديين
سلامة أفندى شحاتة	يوزباشى بيادة	كفر أبو العيال
صقر أفندى ذهب	ملازم أو بيادة	الزنكلون
يوسف أفندى الجندى	ملازم ثان بيادة	أبو كبير

من القليوبية [٢٨]

الاسم	الرتبة	السكن
محمد أفندى رأفت	يوزباشى بيادة	ميت عاصم
عبد الرحمن أفندى أنيس	ملازم أول بيادة	أبو زعبل
محمد أفندى حسنى	ملازم أول سوارى	البرادعة
عبد الله أفندى عرابى	ملازم أول سوارى	أبو زعبل
حسن أفندى الدرى	يوزباشى طوبجى	ميت كنانة

(٢٨) عن الوقائع المصرية عدد ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ .

الاسم	الرتبة	السكن
على أفندى الخولى	ملازم أول طوبجى	شبرا الخيمة
جاد أفندى محمد	ملازم أول بيادة	البيضة
محمد أفندى شرف الدين	ملازم أول بيادة	ميت كنانة
حجازى أفندى أحمد	ملازم أول بيادة	دمنهور شبرا
عطية أفندى أبو الذهب	ملازم أول بيادة	بلقس
محمد أفندى الليسى	ملازم ثان بيادة	شبرا
محمد أفندى نجم	يوزباشى بيادة	ضواحى مطرية مصر
حسن أفندى حافظ	ملازم أول	القليوبية

من بنى سويف

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى صادق	ملازم أول طوبجى	القضابى
محمد أفندى عمار	يوزباشى بيادة	ميدوم
جاد المولى أفندى محمد	يوزباشى بيادة	ميدوم
محمد أفندى على حسن	ملازم أول بيادة	حمام بنى سويف
محمد أفندى عزوز	ملازم ثانى بيادة	مزوره

من الفيوم

الاسم	الرتبة	السكن
أحمد أفندى سيد أحمد	يوزباشى بيادة	سنورس
السيد عبد الرحمن أفندى	يوزباشى بيادة	بندر الفيوم
منجود أفندى محمود	يوزباشى بيادة	ترسافيوم
أحمد أفندى حمدى	ملازم أول سوارى	بندر الفيوم
إبراهيم أفندى حسنين	ملازم أول بيادة	أبجيج
محمد أفندى رمضان	ملازم أول بيادة	هوارة عدلان
محمد أفندى على	ملازم أول بيادة	الفيوم

(٢٩) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر ١٨٨٢.

من جهات متفرقة

الاسم	الرتبة	السكن
على أفندى أبو الحسن	يوزباشى بيادة	مديرية قنا
على أفندى عبد الرجال	يوزباشى بيادة	بنى سليم سوهاج
محمد أفندى أبو دراع	يوزباشى بيادة	الحواريث جرجا
أبو العلا أفندى حسن	يوزباشى بيادة	ديروط أم نخلة أسيوط
عبد اللطيف أفندى لطفى	يوزباشى	ملوى أسيوط
يوسف أفندى محمد	ملازم أول بيادة	قصر جيدر أسيوط
حسنين أفندى موسى	ملازم ثان بياده	بزاره

محاكمة سليمان سامى داود

وحوكم القائمقام سليمان سامى داود على تهمة إحراق الإسكندرية ، وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالإسكندرية برياسة محمد رءوف باشا ، فحكم عليه فى ٧ يونيه ١٨٨٣ بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم علنًا يوم ٩ يونيه .

محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو ديه

حكم عليه من المحكمة العسكرية بالإسكندرية بالإعدام بتهمة التحريض على فتنة طنطا التى حدثت بعد ضرب الإسكندرية ، و يوسف أفندى أبو ديه كان ياوراً لعبد العال حلمى باشا قائد موقع دمياط ، وقد أوفده إلى عرابى بكفر الدوار عقب نشوب الحرب ، فلما وصل إلى طنطا يوم الفتنة وعلم بها ذهب إلى المدير إبراهيم أدهم باشا فى داره فألفاه متمارضًا ولامه على إهماله فى حفظ الأمن ، أى أنه لم يشترك فى الفتنة ولا حرض أحداً على القتل ، ولما ذهب إلى كفر الدوار أفضى إلى عرابى بما كان من إهمال المدير ، مما أدى إلى القبض عليه ، ولكن بعد انتهاء الثورة وهزيمة العرابيين وإلقاء القبض على عرابى وعبد العال حلمى وغيرهما قبض على اليوزباشى يوسف أبو ديه وحوكم باعتباره محرضًا على فتنة طنطا ، وهو منها برىء ، وحكم عليه ظلمًا بالإعدام شنقًا ، ونفذ

فيه الحكم ، وقبل حلول الميعاد المحدد لتنفيذ الحكم ببضع دقائق ورد تلغراف ينبئ بأن الخديو أصدر أمره بالعفو عنه ولكن بعد أن نفذ القضاء فى هذا المتهم البرىء .

وهذه الحادثة تدلك على أن المحاكمات العسكرية التى أعقبت الثورة لم يكن يراعى فيها عدل ولا حق ، وإنها كثيراً ما أخذت الناس بتهم هم منها براء .

العفو عمن عدا المحكوم عليهم

فى ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر من الخديو بالعفو العام عن كل من اشترك فى الثورة من المصريين عدا من حكم عليهم(٣٠) .

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بإلغاء لجان التحقيق والمحاكم العسكرية التى ألفت فى سبتمبر ١٨٨٢ ويناير سنة ١٨٨٣ لمحاكمة المشتركين فى الثورة أو المتهمين بارتكاب الحوادث الجنائية فيها ، ما عدا المحكمة العسكرية المشكلة بالإسكندرية فإن المرسوم قضى باستمرارها فى عقد جلساتها حتى تنتهى من النظر والحكم فى القضايا المحالة عليها وعندئذ تعتبر ملغاة(٣١) .

الزعماء السبعة فى منفاهم

أقام الزعماء السبعة فى جزيرة (سيلان) ، وكانت حياتهم فى المنفى حياة ألم وحزن ، وبؤس وشقاء ، إذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة بينهم وبين أهلهم وذويهم ، ولم يكترث لهم أحد ، ولم يعطف عليهم أحد (والناس مع الغالب) وجادت قريحة البارودى بشعر مؤثر فى الحنين إلى الوطن والحزن لفراقه ، مما يعد آية فى البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ماعاناه المنفيون من الآلام ، وهو وإن كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه فى شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العرابيين عامة .

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن :

محا البين ما أبقت عيون المهى منى ... فشبت ولم أقض اللبانة من سنى

عناء ويأس واشتياق وغربة ... لا شد ما ألقاه فى الدهر من غبن

---

(٣٠) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨٣ .

(٣١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٦٠ .

فإن أك فارقت الديار فلى بها فؤاد أضلته عيون المها عنى
بعثت به يوم النوى إثر لحظة فأوقعنا المقدار فى شرك الحسن

إلى أن قال :

ولما وقفنا للوداع وأسبلت مدامعنا فوق الترائب كالمزن
أهبت بصبرى أن يعود فبزنى وناديت حلمى أن يثوب فلم يغن
وما هى إلا خطرة ثم أقلعت بنا عن شطوط الحى أجنحة السفن
فكم مهجة من زفرة الشوق فى لظى وكم مقلة من غزرة الدمع فى دجن
وما كنت جربت النوى قبل هذه فلما دهتنى كدت أفضى من الحزن
ولكننى راجعت حلمى وردنى إلى الحزم رأى لايحوم على أفن
ولولا بنيات وشيب عواطل لما قرعت نفسى على فائت سنى

وتعاقبت السنون على الزعماء فى منفاهم بتلك الجزيرة النائية ، فضاقت صدورهم لطول الغربة ، وعدم العمل إطلاقًا ، ورداءة المناخ ، وعدم وجدانهم من يعطف عليهم أو يسأل عنهم ، فتأثرت لذلك حالتهم المعنوية ، ووقع الخصام بينهم ، وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون ، وبدأ الخصام أول ما وقع بين عرابى وطلبه وعبد العال ، قال محمود باشا فهمى فى هذا الصدد : « واستمر المنفيون فى شقاق وخصام بينهم لحد الآن واليوم وهو ٢٥ يوليو سنة ١٨٩١ ، وذلك من عدم اشتغالهم بشىء أبداً »[٣٢] .

قال وفى سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامى البارودى بعائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامى باشا إلى مدينة (كندى) التى تبعد ٧٤ ميلاً عن كولومبو ، وترك عرابى وبقية زملائه بكولومبو متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامى باشا وقطن كندى ، وكذلك فعل طلبه باشا عصمت ، وفى سنة ١٨٩٢ انتقل إليها عرابى ثم على باشا فهمى .

ويقول محمود باشا فهمى : إنه لما رأى مابينهم من الخصام اعتزلهم وعكف على تربية أولاده وتعليمهم ، وظهر أثر هذا التنافر بين الزعماء فيما كتبه عن الثورة العرابية فى كتابه الذى وضعه فى منفاه وأسماه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر)[٣٣] ، فقد وصفها بأنها

---

(٣٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥ .
(٣٣) فى سبعة أجزاء .

« ثورة مشئومة ، وأمور وأحوال كانت فى قلب عرابى مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها إلا من بعد النفى فى سيلان حتى أفشى كل من عرابى وعبد العال وعلى فهمى ما كانوا عليه للعيان وما كانوا مدخريه فى قلوبهم لكل إنسان »[٣٤] ، وروى حوادث الثورة فى شىء من التحقير والزراية ، ونعتقد أن هذا إسراف فى القول ناشئ عن غضاضة النفى ، وضيق الصدر ، وطول الغربة ، والحنق من المصير الذى آل إليه ، لذلك يجمل بمن يرجع إلى كتابه (البحر الزاخر) أن يتلوه بشىء من التحفظ ، فيأخذ منه الحقائق الثابتة ويطرح التحامل جانبًا .

مصير الزعماء

توفى عبد العال باشا حلمى يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ (١٣١٠ هـ) بكولومبو ودفن بها .

وذهب محمود باشا فهمى إلى كندى (عاصمة الجزيرة) لتبديل الهواء ، وهناك أدركته الوفاة ليلة ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ (١٣ ذى الحجة سنة ١٣١٠ هـ) ودفن بها .

وفى فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبه باشا عصمت بالعودة إلى مصر إذ ساءت صحته وقررت جميعة من الأطباء أنه إذا لم يعد إلى بلاده فإنه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر ، وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة فعاد إلى مصر ، ولكنه لم يعش أكثر من المدة التى توقعها الأطباء ، وتوفى فى ذلك العام ودفن فى قرافة الإمام الشافعى .

وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى ، وكان قد صدر العفو عنه ورخص له بالعودة إلى مصر ولكن وافاه القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة .

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين أفقده نور عينه ، وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته إلى مصر لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه وألفه ، وصادق على ذلك حاكم الجزيرة ، فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمراً بعودته إلى مصر ، فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفى عنه الخديو ومنحه حقوقه المدنية ورد إليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمد ريعها من ديوان الأوقاف ، ولكن لم يعد إليه بصره ، وتوفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤ .

وفى ١١ يونية سنة ١٩٠١ صدر عفو الخدوى عباس حلمى الثانى أيضًا عن عرابى وعلى

---

(٣٤) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥ .

فهمى ، فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر أغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر .

وجاءها عرابى فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تغلى سخطًا على الاحتلال وسياسته ، لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومرافقها ، وكانت عودة عرابى بوساطة الإنجليز وشفاعته لديهم ، وقد أدلى بعد رجوعه بتصريحات تؤيد الاحتلال وسياسته[٣٥] ، فقوبل من الأمة بالفتور والسخط ، وبدا الفرق بينه وبين البارودى من هذه الناحية ، فقد لزم البارودى العزلة بعد عودته وامتنع عن الخوض فى الأحاديث السياسية ، وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب ، أما عرابى فلم تفارقه الثرثرة التى لازمته من قبل ، فجلب على نفسه سخط الصحافة والرأى العام ، وكانت وفاته يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٢٩ هـ) .

* * *

(٣٥) قال فى حديث له بالمقطم (عدد ٣ أكتوبر ١٩٠١) أنه سأل الذين قابلوه بالسويس من أفراد أسرته : « صحيح أن السخرة ألغيت من عندكم ؟ فقالوا نعم صحيح . قلت : والكرباج ؟ قالوا أبطل من زمان طويل . قلت : وكيف تحصل الأموال من الأهالى ؟ قالوا بالحق والعدل ، وكل إنسان يعرف ما له وما عليه فسألتهم وكيف الاستبداد فى الأحكام الآن ؟ أجابوا أنه لم يبق للاستبداد أثر فى البلاد . فكل شىء مقيد بقانون ونظام ، ولاخوف على محكوم من جور حاكم لأن كل من له أو عليه قضايا يرفع ظلامته الى المحاكم . فشكرت الله حينئذ وحمدته لأنه حقق مناى وأرانى قبل مماتى ماطالما كنت أتمناه لبلادى وأبناء وطنى فى حياتى . وقلت هذا هو الإصلاح الذى كان غايتى من أفعالى الماضية . وقد شاء الله أن ينعم به على وطنى ولكن لحكمة له جل جلاله قضى ألا يتم ذلك على يدى بل على يد الذين نازلناهم فى ساحة القتال وكانوا لنا أعداء فصاروا لمصر اليوم خير الأصدقاء . وقد قضى الله أن أكون واسطة هذا التغيير فأنال وطنى ماكنت أتوخى وأتمنى له من الخير . ولما خرجنا من السويس كنت أرى القطار ينساب بنا بين الغيطان الخضر وهى تموج كالبحر على مدى البصر من اليمين واليسار . فتحققت بالنظر ماكنت أسمعه بالخبر عن تقدم الزراعة والرى فى هذا القطر وعن انقلاب أحواله من العسر إلى اليسر . وأرى من حديث الناس حولى وكيفية دخولهم على وخروجهم من عندى أن كلا منهم يتمتع بتمام الحرية لايخاف بأسًا ولاحرجًا من قول أو فعل مادام حافظًا لحرمة القانون . فحمدت الله على ذلك أيضًا وشكرت الذين كانوا السبب فيه . هذا فيما يختص بوطنى . وأما فيما يختص بى أنا فإنى لم أجد من الذين قاتلتهم وحاربتهم غير معاملة الكرام الذين يستحق معروفهم الشكر وكرمهم الإكرام . فإنهم حفظوا حياتى من الإعدام ، ولما بت وحيدًا بذل قوم منهم المال لمساعدتى . فكنت أستعين بمالهم فى الدفاع عن نفسى . وبمالهم أرسلت التلغراف الطويل الذى نشر فى (التيمس) قبل سفرى من مصر لبيان حقيقة أمرى . وقبلما أفارق هذا القطر طلب اللورد دفرين منى أن أطلعه على ماأرى هذا القطر محتاجًا إليه من الإصلاح . فكتبت تقريرًا ضمنته ١٩ مادة ذكرت فيها ماأراه واجب الإجراء لإصلاح أحوال البلاد والعباد . وأنا أراها الآن مستوفاة فى الاصلاح الذى تم بحسن تدبير جناب اللورد كرومر الإدارى المصلح الكبير (المقطم عدد ٣ أكتوبر ١٩٠١) .

الفصل الثامن عشر

شخصيات زعماء الثورة

لاجدال فى أن الثورات تتأثر بشخصيات زعمائها ، لأنه إذا كان من الحقائق الثابتة أن ظهور الثورات يرجع إلى ظهور الزعماء ، فإن تطوراتها ومصايرها تتبع إلى حد ما شخصياتهم ومصايرهم ، من أجل ذلك يجمل بنا أن نلقى نظرة تحليلية على شخصيات زعماء الثورة العرابية ، لكى نتبين مبلغ تأثيرها فى مصير الثورة ، وقد تناولنا فى الفصول السابقة الكلام عن بعض نواحى هذه الشخصيات ، تبعًا لما اقتضاه سياق الحديث ، ولكننا نرى المقام هنا يستدعى أن نلم بهذه الشخصيات ونستعرضها تباعًا ، لتكون لدينا صورة تحليلية للعناصر البارزة التى ظهرت على مسرح الثورة واقتادت زمامها .

والزعماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويتناولهم هذا البحث هم فيما نعتقد : أحمد عرابى باشا – محمود باشا سامى البارودى – محمود فهمى باشا – على باشا فهمى الديب – عبد العال باشا حلمى حشيش – الميرالاى محمد عبيد – السيد عبد الله نديم – الشيخ محمد عبده – طلبه باشا عصمت – على باشا الروبى – يعقوب سامى باشا – القائممقام سليمان سامى داود – محمد سلطان باشا .

عرابى

(١٨٤١ – ١٩١١)

ترجمنا لعرابى فى الفصل الثانى ، ورسمنا لشخصيته صورة عامة ، وذكرنا نشأته وخلاصة تاريخه ، إلى أن ظهرت الثورة على يده ، ثم تابعناه فى مختلف أدوار الثورة كما رأيت فى الفصول السابقة مما لانعود إليه الآن .

إذا حللنا شخصية عرابى نجد أنه كان بلا نزاع ذا شخصية جذابة تؤثر فى الأفراد والجماعات ، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء ، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب إليه محبة

ضباط الجيش وجمهرة الأمة وينال ثقتهم ويملى إرادته عليهم ، وكانت له أيضًا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجهورى ، وهذه أيضًا من مزايا الزعماء التى تحببهم إلى نفوس الجماهير ، وقد كان لخطبه تأثير السحر فى نفوس سامعيه ، على أنه إلى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاءة السياسية وبعد النظر ، ومن هنا جاء شططه فى كثير من المواطن ، وعدم تقديره للأمور وملابساتها ، وعرابى معذور فى ذلك لأنه لم ينل حظًا كبيراً من الثقافة والإلمام بشئون السياسة وأطوارها ، فهو لايعدو أن يكون ضابطًا من تحت السلاح ، لم يتخرج فى المدارس الحربية ولا الملكية ، ولم يعلم نفسه بنفسه تعليمًا ناضجًا ، ولم يكن من العبقرية ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل ، وكان ذكاؤه محدودًا ، فقد تلقى فى الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات كما تقدم بيانه ، ولم يزد محصوله العلمى عن بعض الآيات الشريفة والأحاديث النبوية ، استظهرها وتفهم معناها ، وبعض المطالعات الأدبية من آثار السلف الصالح ، وكتابات الصحف الوطنية فى ذلك الحين ، وهذا المحصول لايكفى لتكوين الرأس المدبر للثورات ، القدير على تذليل المعضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من أحداث وأزمات .

فالفرق كبير من هذه الناحية بينه وبين كافور مثلا فى إيطاليا ، أو واشنطون فى أمريكا ، أو كوشيسكو فى بولونيا ، أوكوشوت فى المجر ، ولو وفقت الثورة إلى زعيم مثل كافور لسارت فى سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية .

قد يكون لعرابى بعض الشبه بجاريبلدى فى قلة المحصول العلمى والسياسى ، ولكن جاريبلدى كان يفوقه كثيرًا فى الشجاعة والوطنية والتضحية ، ثم إن جاريبلدى كان يترك لرجال السياسة تصريف المعضلات السياسية . أما عرابى فكان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس ، إذ كان يعتقد فى نفسه القدرة على تصريف الشئون السياسية كافة ، ولو أنه عرف قدر نفسه واستعان برجل من معاصريه قدير فى شئون السياسة ، كشريف باشا ، لكان ممكنًا أن تسير الثورة فى سبيل النجاح إلى النهاية ، ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى أقصاه عن الوزارة كما بينا فى موضعه ، فخسرت الثورة الرأس المفكر الذى كان يستطيع تفهم الحوادث والملابسات السياسية ، وقيادة السفينة وسط الخضم الذى كانت تموج فيه .

قلنا إن عرابى كان على جانب كبير من الغرور ، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة فى اتجاهه السياسى ، والأمثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفزت انجلترا لضرب الإسكندرية أبان

له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول : « أنا أقوى من دولة فرنسا »[1] ، وقال : « إن الطوابى والعساكر المصرية لاتقاوم الإنجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين ، بحيث لايمكن لأحد الدخول إلى مصر »[2] ، وكان ظنه أن الإنجليز لا طاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة فى البحر ، وفى ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم المأثورة « الإنجليز كالسمك ، إذا خرج من البحر هلك » ، وهذا من الغرور الناشئ عن الجهل لامحالة .

وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوروبا أو لتركيا ، ويقول فى هذا الصدد : « فليرسلوا لنا جيوشًا أوروبية أو هندية أو تركية فإنى مادمت وبى رمق فإنى سأدافع عن بلادى ، وعندما نموت جميعًا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب »[3] .

وقد رأيت أنه لم يصف نفسه على حقيقتها فى قوله هذا وأن الغرور هو الذى أملى عليه هذه العبارات الفخمة .

وإلى جانب الغرور وعدم الكفاءة السياسية فإنه لم يكن أيضًا على حظ من الكفاءة الحربية ، لأنه لم يتلق تعليمًا عسكريًّا نظاميًّا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب فى ماضيه قبل الثورة ، ولا فى حروب الثورة نفسها ، فإنه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية ، بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبئها فى ميادين القتال ، ففى ضرب الإسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما أوضحنا ، ولما انسحب إلى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها إلى طلبه باشا عصمت ، ولما تحرجت الحال فى الشرق وانتقل إلى رأس الوادى لم يتسلم زمام القيادة فى معركة القصاصين التى كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والإنجليز ، بل عهد إلى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة فى معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يقاتل فى هذه المعركة لا بصفته قائداً ولا بصفته مجاهداً .

فهذه الملابسات تدلك على أن عرابى لم يكن على حظ من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقًا من نفسه مطمئنًا إلى اضطلاعه بأعباء القيادة ، إذ لو كان واثقًا من كفايته لما تخلى عنها فى معارك خطيرة يرتبط بها مصير البلاد ، ويلوح لنا من موقفه خلال المعارك أنه كان يتهيب مسئولية القيادة ، وهذا نقص كبير فى زعيم الثورة ، وقد انقلب هذا التهيب جبنًا وفرارًا

---

(١) تقرير الشيخ إبراهيم سليمان باشا ، مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٩٤ .

(٢) شهادة على باشا إبراهيم ، مصر للمصريين ج ٧ ص ١٦١ .

(٣) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢ .

فى معركة التل الكبير ، وكان موقفه سواء فى خلالها أو بعد وقوع الهزيمة من أسباب انحلال المقاومة فى البلاد .

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى إيثاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وبحياته ، وهذا ليس من الإخلاص الذى يجب أن يكون أول صفات الزعيم الوطنى ، فإسقاطه وزارة شريف باشا يرجع العامل الأكبر فيه إلى أطماعه فى السلطة والجاه ، وسعيه فى خلع الخديو توفيق يرجع إلى مثل ذلك ، ويبدو لك اهتمامه بشخصه وبذاته وحياته من موقفه فى التل الكبير ، وفى خلال المحاكمة ، وبعد الحكم عليه ، فإن الحرص على الحياة كان رائده فى كل هذه الأحداث ، وقديما قالوا : « أذل الحرص أعناق الرجال » .

وقد وصفه معاصروه عن خبرة وعيان ، وأنا ذاكرون هنا خلاصة آرائهم لكى تكمل أمامنا صورة عرابى ، قال عنه الشيخ محمد عبده فى قصيدته عن الثورة العرابية :

وقائد الجند شهم فى مكالمة　　أشل قلبًا إذا الهيجا تناديه[٤]

أى أنه شهم فى الحديث ومكالمة الناس ، جبان مصاب قلبه بالشلل إذا نادته الهيجاء ، وينسب الشيخ محمد عبده حركة عرابى إلى خوفه على حياته ، قال فى هذا الصدد :

« إن عرابى لم يكن يخطر بباله ولا يهتف به فى منامه أن يطلب إصلاح حكومة أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى إليه وإنما الذى أحاط بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه من شدة البغضاء لمن كان معه من أمراء الشراكسة والمنافرة من عثمان باشا رفقى[٥] » ، وقال فى موضع آخر إنه إنما طلب المجلس النيابى ليأمن على حياته وانه « ظن لو كانت فى البلاد تلك القوة النيابية ولو أن حكومتها كانت شوروية لكانت الشورى أو مجلس النواب عاصما لحياته حافظا لحقوقه فى وظائفه ، ومأمنا يلجأ إليه ، إذا حوم طائر الانتقام عليه[٦] » .

وقال عنه صديقه المستر بلنت وهو المعروف بشدة العطف عليه :

« ولم يكن فى عرابى فى شىء من شموخ الجندى ، بل كان فى إشارته ذلك البطء الذى أعطاه مظاهر النبل ، والذى يشاهده الإنسان فى مشايخ القرى ، ولم تكن ملامحه تدل على شىء

---

(٤) تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٥٥ .

(٥) المرجع السابق ص ١٩٨ .

(٦) تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٠٧ .

من البقظة وقت سكوته ، كما أن نظراته كانت شاردة ، ولم يكن الإنسان يتفطن إلى ذكائه الكبير ولطفه إلا حين يبتسم ويتكلم ، حينئذ كان وجهه يستضىء كما يستضىء الوادى بأشعة الشمس »[7] .

وقال فى موطن آخر :

« إن عرابى لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وإنما كان ذا أمانى إنسانية ، وكان فى خلقه شىء من العناد والتشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها ، وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسية الغربية[8] » .

وقال عن موقفه عن معارك الحملة الإنجليزية :

« بقى مركز عرابى ذا صبغة سياسية فقط ، فكان يدير شئون وزارة الحربية ويدير شئون القوات إلى أن وصل ولسلى إلى التل الكبير ، فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه ، وكان مقامه بين العلماء والفلاحين فى الوجه البحرى من أكبر البواعث على بث الحماسة فى صدور الأهالى ، وكانت الامدادات تتدفق لهذا السبب على وزارة الحربية مجانا ، وكان المتطوعون ، يتوافدون لهذا السبب أيضا ، وكان عرابى بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للأمة ، وقد أحسن صنعا فى عدم أخذه القيادة على عاتقه فى ميادين القتال وقد عزا أعداؤه ذلك إلى جبنه ، ومن الصعب أن يكذب الإنسان هذه الدعوى أو ينفى هذه التهمة ، فإن عرابى كان فلاحا لا شائبه فيه ، فلم تكن فيه تلك الغرائز الحربية التى توجد عند بعض الشعوب ، ولكنها غير موجودة عند الفلاحين ، وكانت شجاعته من نوع آخر ، ولم تكن من النوع العسكرى ، ثم هو لم يشاهد معركة حربية قبلا ، والأرجح أنه كان يعرف هذا النقص فى نفسه ، كما كان يعرف أيضا جهله بالمعارف العلمية التى كانت تتطلبها الحروب ، فهو لم يحظ بتربية حربية حديثة ، ولم يكن له من التجارب سوى ماعرفه من التمارين العسكرية التى تدرب عليها فى الثكنات ، وأظن أنه لو دعى إلى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك .

« ولكنى أظن مع ذلك أن السبب الحقيقى فى عدم حمله عبء القيادة فى ميادين القتال أنه كان فى ذلك الوقت رئيسا للحكومة وأنه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه ، ومع ذلك فهذا لايبرئه فى نظرى براءة تامة ، ولا يبرئه بنو وطنه ، فهم يلومونه بحق ، لأن سيفه لم

(٧) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٤ .

(٨) المرجع السابق ص ٢٣٣ .

يصطفق بسيف العدو ولا فى أواخر أيام القتال »[٩] .

وقال عنه أيضا : « إن الأوقاف التى يجب عليه أن يقضيها فى تنظيم وسائل الدفاع كان يصرفها فى الأدعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الأعمال إلى النهاية ، ومن الصعب أن يعرف الإنسان ماكان هيأه من التدابير الحربية »[١٠] .

وقد اقتصرنا على أقوال المعاصرين المعروف عنهم العطف على عرابى أو الاعتدال فى الرأى ، وضربنا صفحا عن أقوال خصومه لما فيها من المبالغة والإسراف فى الطعن والتجريح .

فشخصية عرابى لم تساعد على إنجاح الثورة ، بل كان بها من نواحى الضعف والنقص ماجعلها من أهم العوامل فى إخفاقها .

البارودى

(١٨٤٠ - ١٩٠٤)

للبارودى شخصيتان ، شخصية أدبية ، وشخصية سياسية ، أما شخصيته الأدبية فهى شخصية خالدة ، إذ هو إمام الشعراء المحدثين قاطبة ، وباكورة الأعلام فى دولة الشعر الحديث ، وهو أول من نهض به وجارى فى نظمه فحول الشعراء المتقدمين ، فبعث النهضة الشعرية من مرقدها بعد طول الخمود .

وأما شخصيته السياسية فهى فى موضوع حديثنا عنه .

ولد سنة ١٨٤٠ ، أى أنه كان يبلغ الواحدة والأربعين حين اشترك فى حوادث الثورة العرابية ، وهو ابن حسن بك حسنى من ضباط المدفعية فى الجيش المصرى ، وحفيد عبد الله الجركسى أحد الكشاف فى عهد محمد على ، وسمى البارودى نسبة إلى إيتاى البارود التى كانت لأحد أجداده الأمير مراد البارودى[١١] فى عهد الالتزام ، وقد تلقى العلم أول ماتلقاه على أيدى أساتذة خصوصيين فى سراى والده بغيط العدة (القريبة من باب الخلق) والمعروفة بسراى البارودى ، ولما بلغ الثانية عشرة من عمره انتظم فى المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٨٥٥ على عهد سعيد باشا ، وذهب إلى الاستانة وتقلد بها إحدى الوظائف ، وإذ كان يعرف التركية فقد تعمق هناك فى

---

(٩) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٧٧ .

(١٠) المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(١١) عن ترجمته فى مقدمة ديوانه .

آدابها ، وقال الشعر فيها ، ودرس الفارسية وآدابها ، وعاد إلى مصر فى أوائل حكم إسماعيل ، والتحق بخدمة الجيش المصرى ورقى إلى رتبة بكباشى ثم إلى رتبة قائممقام فرتبة أميرالاى ، وخاض غمار الحروب فى ثورة كريد سنة ١٨٦٦ إذ كان من ضباط الجيش الذى أنفذته مصر لإخماد تلك الثورة وانتصر على الثوار فى مواقع عدة .

ولما شبت الحروب بين تركيا والروسيا سنة ١٨٧٧ أنفذت مصر جيشا لنجدة تركيا كان البارودى من ضباطه ، وأبلى فى الحرب بلاء حسنا ورقى بعد عودته إلى رتبة اللواء ، وعين مديرا للشرقية سنة ١٨٧٩ ، وكان محافظا للعاصمة حين ألف شريف باشا وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، فاختاره فيها وزيرا للمعارف والأوقاف كما تقدم بيانه (ص ٣٥) ، وقد رأيت فى سياق الحديث كيف اشترك البارودى فى حوادث الثورة مما لا نعود إليه هنا .

يعد البارودى رجل الدولة L'homme d'Etat بين العرابيين ، وهو على حظه الكبير من اللغة وعلومها ، وعلو كعبه فى الشعر والأدب ، كانت تنقصه هو أيضًا الكفاءة السياسية ، إذ كان يعوزه الإلمام بأسرار السياسة الدولية وحقائق المسألة المصرية ، وهو لم يجهد نفسه لتعرف تلك الحقائق ، بل لم يدرس لغة من اللغات الأوربية تساعده على البحث والاطلاع ، وهذا نقص كبير فى رجل الدولة .

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى طموحه إلى السلطة والجاه ، فغلبت هذه الناحية على أجل صفة للزعيم الوطنى وهى الإخلاص وإيثار المصلحة القومية على النزعات الشخصية ، فالبارودى حين كان وزيرًا للحربية فى عهد وزارة شريف باشا طمحت نفسه إلى رياسة الوزارة ، فانتهز الفرصة فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ والتى تقدم الكلام عنها وأخذ يؤلب العرابيين على شريف ويتهمه بالتفريط فى حقوق البلاد ، وانتهت الحملة عليه باستقالته وإسناد رياسة الوزارة إلى البارودى ، وتدل الملابسات على أنه كان يطمح أيضًا إلى العرش كما نوه عرابى إلى ذلك فى مذكراته وكما فصلناه فى موضعه ، وهذا الطموح هو من العوامل التى جعلته فى عهد وزارته يميل إلى الاصطدام والخديو ، على حين كان من الميسور تقريب مسافة الخلف بينه وبين العرابيين ، وقد كان أول مظهر لتلك السياسة الخرقاء موقف الوزارة من الخديو فى مؤامرة الضباط الشراكسة ، فقد كان هذا الموقف ينم عن نية البارودى فى تحدى الخديو ، وإحراج مركزه ، والتهوين من أمره ، ومن هنا تفاقم الخلاف بينهما حتى كثر التحدث فى خلعه ، وتبدو هذه الناحية واضحة من دعوة الوزارة مجلس النواب إلى الاجتماع بصفة استثنائية وبغير أمر من الخديو ، خلافًا لما يقضى به

الدستور ، للنظر فى الخلاف القائم بينه وبين الوزارة ، مع أن هذا الخلاف كان قد سوى بقبول الوزارة تخفيف الحكم على الضباط الذين حكم عليهم فى المؤامرة ، ولم يبق من موضع للخلاف سوى تمسكها بأن يضاف إلى الحكم تجريد الضباط المحكوم عليهم ، من رتبهم وألقابهم ، وامتناع الخديو عن إجابة طلبها فى ذلك ، فهذا الخلاف الهين لم يكن يستدعى إظهار البلاد منقسمة إلى معسكرين متعاديين ، معسكر الخديو ، ومعسكر الوزارة ، فى وقت تكتنفها فيه المطامع الاستعمارية .

ويبدو من شعره فى منفاه أنه لم يكن يرى فى خاصة نفسه أخذ الأمور بالشدة ، ولم يكن من رأيه الدخول مع الإنجليز فى حرب ، وأن زملاءه خالفوه فى رأيه ، قال فى هذا الصدد :

نصحت قومى وقلت الحرب مفجعة ... وربما تاح أمر غير مظنون
فخالفونى وشبوها مكابرة ... وكان أولى بقومى لو أطاعونى
تأتى الأمور على ماليس فى خلد ... ويخطئ الظن فى بعض الأحايين
حتى إذا لم يعد فى الأمر منزعة ... وأصبح الشر أمرًا غير مكنون
أجبت إذ هتفوا باسمى ومن شيمى ... صدق الولاء وتحقيق الأظانين

ولكن يلوح لنا أنه لم يقل الشعر إلا أسفًا على ماتورط فيه ، فإن كل الدلائل والملابسات تدل على أنه كان يدعو إلى الاصطدام والخديو ، وقد اصطدم به فعلا فى حادثة الضباط الشراكسة ، وكان يحبذ الحرب ، ولم يكن يقدر قوة الإنجليز على حقيقتها ، وجاءت الحوادث على خلاف حسبانه .

لم يكن البارودى إذن على كفاءة من الناحية السياسية ، وكذلك لم تبد منه كفاءة ما من الناحية الحربية ، على الرغم من نشأته العسكرية ، وعلى مايفيض به شعره من الفخر والحماسة ، وكل ماعرف عنه أنه ذهب إلى الإسكندرية عصر يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فوصل إليها ليلا عقب انتهاء الضرب ، وقيل إنه لما تلق الأنباء الأولى التى أذاعتها الحكومة فى العاصمة عن الضرب ، وكان معظمها مكذوبًا ، ذهب إلى الإسكندرية ليهنئ عرابى بالنصر ، فألفى الحالة على خلاف ما أذيع فى العاصمة[١٢] ، وقد التقى تلك الليلة بالسيد عبد الله نديم ، وبات فى منزله ، ومضى اليوم التالى بالإسكندرية دون أن يعمل عملاً ما ، وقضى الليل فى القصر المعروف بسراى

(١٢) شهادة حسن بك صادق : مصر للمصريين ج ٩ ص ١١٠ .

نمرة ٣ بالمحمودية ، وكان يصحبه محمود باشا فهمى والمسيو نينيه ومحمود أفندى صادق[١٣] أحد المقربين إليه ، ثم صحب عرابى فى انسحابه ، وكان الأحكم أن تبقى حامية المدينة وتوزع على الشواطئ لتصد نزول الإنجليز إلى البر ، وأن تصمد للدفاع لكى تبعث الثقة والطمأنينة فى نفوس الجند والأهلين ، ولما تم الانسحاب قفل البارودى راجعًا إلى القاهرة ، ولم يشترك فى وقائع كفر الدوار ، وكان جل عمله أن يرقب تطور الحوادث .

ولما تحرجت الحال فى الميدان الشرقى دعاه عرابى إلى قيادة فرقة الصالحية ، وعهد إليه بالاشتراك فى واقعة القصاصين الثانية التى كان يتوقف عليها إلى حد ما تعطيل زحف البريطانيين ، ولكنه تخلف عن الاشتراك فيها ، ومهما قيل فى الاعتذار عنه بأنه ضل الطريق بين الصالحية والقصاصين وأنه وصل بعد الموعد المضروب له ، فإن هذا العذر يكشف عن حظ ضئيل من الكفاية الحربية ، أضف إلى ذلك أنه لم يشترك فى واقعة التل الكبير ، بل عاد إلى العاصمة بعد معركة القصاصين ، ولم يقف فى أثناء المحاكمة الموقف الذى يتفق وزعامة الثورة . أو شجاعة القائد الحربى ، فإنه برغم كونه من أكبر زعماء الحركة ورئيس وزارة الثورة ، أخذ يتنصل من التبعات ويزعم أنه كان مكرهًا على مافعل بتهديد ضباط الجيش ، وأنه لم يوقع على قرارات الجمعية العمومية ببقاء عرابى وزيرًا للحربية إلا تحت تأثير الإكراه ، قال فى هذا الصدد أمام المجلس العسكرى : « إن الخوف كان موجودًا من الأصل فإن لنا عيالا وأموالا ، وربما لو امتنعنا لمسها الضرر » ، فلما سئل : « ممن الخوف » أجاب : « من العسكرية بالنظر لما حصل فى الإسكندرية »[١٤] ، فكان موقفه أثناء المحاكمة خذلانًا للثورة والكرامة .

على أنه فى منفاه عادت إليه صفاته العالية من الشمم والإباء ، وعلو النفس ، واحتمل آلام الاضطهاد ومرارته بشجاعة وصبر وعزة نفس ، نيفًا وسبعة عشر عامًا ، وأسبغ عليه النفى والحرمان شارة التضحية والبطولة ، وله فى ذلك شعر يفيض عظمة وجلالا ، قال من قصيدة له فى منفاه :

لم أقترف زلة تقضى على بما ... أصبحت فيه فماذا الويل والحرب
فهل دفاعى عن دينى وعن وطنى ... ذنب أدان به ظلمًا وأغترب
فلا يظن بى الحساد مندمة ... فإننى صابر فى الله محتسب

(١٣) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٧ .

(١٤) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٨٠ .

أثريت مجدًا فلم أعبأ بما سلبت أيدى الحوادث منى فهو مكتسب
لا يخفض البؤس نفسًا وهى عالية ولا يشيد بذكر الخامل النشب[15]

وقال فى قصيدة أخرى :

إذا المرء لم يدفع يد الجور إن سطت عليه فلا يأسف إذا ضاع مجده
ومن ذل خوف الموت كانت حياته أضر عليه من حمام يؤده[16]
وأقتل داء رؤية العين ظالمًا يسىء ويتلى فى المحافل حمده
علام يعيش المرء فى الدهر خاملا أيفرح فى الدنيا بيوم يعده
عفاء على الدنيا إذا المرء لم يعش بها بطلا يحمى الحقيقة شده[17]

محمود فهمى

(١٨٢٩ - ١٨٩٤)

هو أكفأ العرابيين قاطبة من الناحية الحربية ، ولد سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م) فى الشنطور بمركز ببا من مديرية بنى سويف ، وتخرج فى مدرسة المهندسخانة ببولاق ، ومهر فى الفنون الهندسية والحربية ، وانتظم فى سلك الجيش ، ثم صار أستاذًا لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية فى المدارس الحربية على عهد سعيد وإسماعيل ، وعهد إليه الخديو إسماعيل تحصين شواطئ مصر الشمالية من أبو قير إلى البرلس ، فاضطلع بهذه المهمة ، وارتقى فى الرتب العسكرية ، واشترك فى حرب البلقان سنة ١٨٧٦ - ١٨٧٧ ، وكان رئيس أركان حرب الفرقة المصرية بها ، ولما ظهرت الحركة العرابية أيدها وناصرها ، وتولى وزارة الأشغال فى وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢ ، واستقال مع زملائه احتجاجًا على قبول الخديو مطالب الدولتين كما تقدم بيانه ، وكان مهندسًا حربيًا قديرًا ، ظهرت كفاءته فى خطة الدفاع التى وضعها بكفر الدوار عندما نشبت الحرب ، فقد كانت من المنعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الإنجليزى من هذه الناحية طوال مدة الحرب ، وقد كان من سوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمى فى الميدان

---

(١٥) ديوان البارودى ج ١ ص ٣٧ ، والنشب هو العقار أو المال .

(١٦) يؤده : أى يدهاه بداهية .

(١٧) ديوان البارودى ج ١ ص ٧٣ .



محمود فهمى باشا
أحد زعماء الثورة العرابية

الشرقى ، فخسر الجيش قائدًا كفؤًا فى وضع الخطط وتدبير المواقع ، ويرتاب عرابى فى مذكراته فى حادثة أسره ، فينسب أليه أنه تعمد النكوص على عقبيه والتسليم للإنجليز ، وتدل أقوال عرابى فى مذكراته وأقواله هو عن عرابى فى كتابه (البحر الزاخر) أنه لم يكن مؤمنًا بالثورة ولا واثقًا من زملائه فيها ، وبخاصة عرابى ، إذ كان يعزو إليه العمل لتحقيق مطامعه الشخصية ، ويبدو من إسرافه فى القدح والطعن أنه كان متحاملا على عرابى فيما كتب عنه ، على أن كتابته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض ، وهذا أيضًا من عوامل إخفاقها ، وقد نفى مع الزعماء إلى سيلان عقب إخفاق الثورة ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) ، وتوفى فى منفاه ليلة ١٣ ذى الحجة سنة ١٣١١ هـ (١٧ يوليه سنة ١٨٩٤) ، وبعد وفاته طبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ .

على فهمى وعبد العال حلمى

زميلا عرابى وصاحباه يوم واقعة قصر النيل ، ورفيقاه المخلصان له حتى نهاية الثورة ، ويرى الخديو إسماعيل أنهما أشجع العرابيين قاطبة ، كما وصف عرابى بأنه كثير الكلام قليل العمل[١٨] .

---

(١٨) برودلى : كيف دافعنا عن عرابى ص ١٤ .



علي باشا فهمي الديب



عبد العال باشا حلمي

وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظًّا كبيرًا من التعليم الحربى ، غير أن لعلى باشا فهمى صفحة بطولة فى تاريخ الثورة ، كتبها بدفاعه المجيد فى واقعة القصاصين الثانية ، إذ كان يتولى القيادة ، فأبلى البلاء الحسن ، وصمد لجهاد الإنجليز ، وأصيب فى هذه الواقعة بجرح بليغ نقل على أثره إلى القاهرة ، وظل جريحًا حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير ، فدفاعه فى واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة ، أما عبد العال حلمى فليس فى عمله خلال الثورة مايستوقف النظر . فقد ظل فى دمياط بعيدا عن الحرب ، ولم يشترك فى معركة ما ، وبقى كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنباؤها ، فأخذ يكابر فى حقيقتها وينفى أخبار الهزيمة ويدعو إلى استمرار المقاومة حتى هددته الحكومة بالإعدام ، فأذعن وسلم نفسه كزملائه ، وحوكم ونفى ضمن الزعماء المنفيين ، وتوفى بكولولمبو ميناء سيلان فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، ودفن هناك ، وتوفى على باشا فهمى بمصر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ .

البطل محمد عبيد

هو الميرالاى محمد عبيد ، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد فى التل الكبير واستشهاده فى تلك الواقعة ، كان بكباشيًّا من ضباط الألاى الأول (ألاى الحرس الخديوى) ، قبل شبوب الثورة ، وهو بطل واقعة قصر النيل التى تعد أولى وقائع الثورة ، ذلك أنه حين اعتقلت وزارة الحربية الميرالايات الثلاثة عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وعلم بذلك ضباط الألاى الأول ، وكان مقره قشلاق عابدين ، نهض البكباشى محمد عبيد وأهاب بجنود الألاى أن يزحفوا



الميرلاى محمد عبيد بطل معركة التل الكبير

على قصر النيل لإطلاق سراح الميرالايات الثلاثة ، وقد اعترضه فى هذه الحركة الجريئة قائممقام الألاى خورشد بسمى وكان رئيسًا له فلم يكترث لهذا الاعتراض وأصر على إنفاذ عزمه ، وجاء أيضًا الفريق راشد باشا حسنى سرياور الخديو بأمر من الخديو لكى يثنيه وزملاؤه عن الذهاب إلى قصر النيل ، فلم تجد وساطته نفعًا ، واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا ، وقاد البكباشى محمد عبيد جنود الألاى إلى قصر النيل حيث كانت وزارة الحربية ، وكان الضباط الثلاثة معتقلين ، ووضع الحصار على الوزارة ، وهجم الجند بقيادته فاقتحموا أبوابها وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة عنوة كما فصلنا فى موضعه ، وكان هذا اليوم المشهود أول انتصار للثورة ، إذ كان أولى نتائجه عزل عثمان باشا رفقى وزير الحربية وتعيين محمود سامى باشا البارودى مكانه .

وأول مايرتسم من شخصيته محمد بك عبيد فى هذا الموقف شجاعته ووفاؤه ، فدعوة الضباط والجند إلى الهجوم على وزارة الحربية ، وقيادتهم فى هذا الهجوم ، واقتحام أبواب الوزارة ، وإطلاق سراح الضباط الثلاثة ، كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والإقدام ، وفيه مظهر كبير من الوفاء للضباط المعتقلين ، وقد عرف عرابى لمحمد عبيد هذه اليد عليه وعلى صاحبيه ، فكان يثنى عليه الثناء المستطاب ، ورقاه إلى رتبة قائممقام ضمن من رقى من الضباط فى عهد وزارة البارودى ، ثم إلى رتبة أميرالاى ، وظل محافظًا على عهد الثورة ، حتى كانت واقعة التل الكبير ، ووقع فيها ما وقع من الذعر والفرار ، وكان عرابى من الفارين ، ولكن الضابط الشجاع محمد بك

عبيد أدى واجب الدفاع إلى النهاية ، وقاتل الإنجليز قتالاً مجيدًا على رأس ألايين من الجنود ، حتى قتل معظمهم ، وقتل هو ضمن من قتل ، فختم حياته بصفحة مشرفة جعلته بحق آية البطولة فى تاريخ الثورة العرابية وهو من بلدة كفر الزيات ، ولم يخلف ذرية ، وليس له قبر معروف ، ولم يفكر أحد فى إقامة قبر له ، أو تخليد ذكراه المجيدة ، بل لايوجد فى التل الكبير أى مدفن يضم رفات المصريين الذين قتلوا فى المعركة ، على أنهم يعدون بالآلاف ، فى حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا فى هذه الواقعة ، فتأمل فى الفرق بين تقدير الأمم لشهدائها ، وتقديرنا نحن لشهدائنا !



عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية

شخصية عجيبة من شخصيات الثورة ، محببة إلى النفس
لمن يدرسها ويتأمل فى أطوارها وأحوالها

عبد الله نديم

(١٨٤٥ - ١٨٩٦)

ولد بالإسكندرية فى ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥) ، ونشأ فى قلة من العيش ، وكان أبوه وسطًا فى اليسار ، فلما رأى علائم النجابة بادية عليه أدخله المدرسة المعروفة بمسجد الشيخ إبراهيم باشا ، وكان بمثابة الأزهر بالقاهرة ، فتلقى الدروس على شيوخ

المسجد ، ومالت نفسه إلى الأدب وتعلق به ، فطالع كتبه ، وبلغ من فنونه مالم يبلغه أحد قبله[19] .

وبدت عليه منذ صباه مخايل الذكاء المفرط وقوة الذاكرة ، وظهرت مواهبه فى الترسل فى الكتابة والشعر والزجل ، والقدرة الخطابية ، مع خفة فى الروح ، وميل إلى الفكاهة ، وجرأة وإقدام ، واستخفاف بأحداث الزمان ، وكانت له مناظرات ومطارحات مع الأدباء بز فيها أقرانه وأنداده ، وولع بالأدب والصحافة والخطابة ، ثم بدا له أن يتعلم صناعة يتكسب منها ، فتعلم فن التلغراف (الإشارات البرقية) ، واستخدم « تلغرافيًّا » فى مكتب بنها ، ثم نقل إلى مكتب القصر العالى حيث كانت تسكن والدة الخديو إسماعيل ، وبقى به مدة اتصل فيها بأعلام الأدب فى القاهرة ، ثم غضب عليه خليل أغا « أغا القصر وصاحب النفوذ فى ذلك العصر » فأمر بضربه وفصله ، فذهب إلى الدقهلية ونزل ضيفا على أحد الأعيان يقرئ أولاده ، ثم فتح دكانا بمدينة المنصورة ، ولكنه لم يوفق فى التجارة لميله إلى الإسراف ، وكان ينزل بدار السيد محمود الغرقاوى أحد أعيان المنصورة ويلقى فيه الإكرام والإعزاز ، وكان مجلسه كعبة يحج إليها رجال الأدب وطلابه ، إلى أن ورد طنطا سنة ١٢٩٣ هـ (سنة ١٨٧٦ م) واتصل بشاهين باشا كنج مفتش الوجه البحرى إذ ذاك ، وكان يميل إلى العلماء والأدباء ، فأكرم وفادته ، ثم عاد إلى الإسكندرية مسقط رأس أوائل سنة ١٨٧٦ فى أواخر عهد إسماعيل ، فاتصل بطائفة من أهل العلم والفضل من مؤسسى جماعة « مصر الفتاة » وأخذ يكتب فى صحيفتى « مصر » و« النجاح » مقالات أعجب بها الناس إعجابًا كبيرًا لطلاوتها وبلاغتها ، وسعى فى تأسيس جمعية لنشر العلم وترقية الأفكار فأسسها جماعة من الأدباء وسموها « الجمعية الخيرية الإسلامية » سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م) وجعلوه مديرا لمدرستها .

ولما ولى الخديو توفيق الحكم سعى النديم فى اجتذاب عطفه عليها حتى حمله على زيارتها ، فزارها يوم امتحان تلاميذها وأعجب بها وجعلها فى رعاية نجله الأمير عباس بك حلمى ، « الخديو عباس الثانى » ، وكان النديم يدرس فيها الإنشاء وعلوم الأدب ، فنمت وازدهرت ، ورتبت لها وزارة المعارف إعانة سنوية ، وكان يعقد بها الحفلات العامة يخطب فيها الناس هو وتلاميذ

---

(١٩) عن ترجمته بقلم صديقه الأديب أحمد أفندى سمير فى مقدمة كتاب (سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله النديم) وترجمة أخرى بقلم أحمد تيمور باشا فى رسالة « تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر » الهلال عدد يوليه سنة ١٩٣٣ .

المدرسة ، فظهرت مواهبه الخطابية من ذلك الوقت وذاعت شهرته بين الناس ، ونشر فن الخطابة بين النشء الحديث ، فكان ذلك فتحًا فى سجل النهضة ، وظل يكتب المقالات ويلقى الخطب فى حض الأهلين على الوئام والاتحاد والأخذ بناصر الوطن ، وألف قصة تمثيلية سماها « الوطن وطالع التوفيق » ، وأخرى سماها « العرب » تجلت فيهما روحه الوطنية وشرح ماكانت عليه حالة البلاد ، ومثلها هو وتلاميذه بمسرح زيزينيا بالثغر بحضور الخديو ، فكان لها تأثير كبير فى النفوس ، ثم انفصل عن الجمعية الخيرية وأقيل من إدارة مدرستها ، وأنشأ بالإسكندرية صحيفة أسبوعية سماها « التنكيت والتبكيت » ، مزج فيها الجد بالهزل ، ظهر أول عدد منها فى ٨ رجب سنة ١٢٩٨ هـ (٦ يونيه سنة ١٨٨١) ، وفى خلال ذلك ظهرت الثورة العرابية ، فانضم إليها بطبعه ، إذ كانت نفسه ثائرة تتطلع إلى الحرية والمجد ، وقربه زعماء الثورة إليهم لما رأوا فى قلمه ولسانه أكبر عضد لهم ، وخص صحيفته بالمقالات الوطنية الحماسية ، ثم انتقل إلى القاهرة ، ورغب اليه عرابى باشا أن يغير اسم صحيفته ، فاختار لها اسم « الطائف » تيمنا باسم البلدة المشهورة بالحجاز ، وعلا نجمه وصار من أعلام الصحافة بما كتبه من المقالات الرائعة التى كان لها التأثير الكبير فى النفوس لطلاوة عبارتها وحسن أسلوبها ، وثمة موهبة أخرى كان لها الفضل الأكبر فى ذيوع صيته ، وهى مقدرته الخطابية ، فقد كان خطيبا مفوها ، يرتجل الخطب ارتجالا ، ويسترسل فى الخطابة ، فيملك مشاعر السامعين بحسن أسلوبه وعذوبة صوته ، ولا غرو أن لقب بحق « خطيب الثورة العرابية » ، وقد لقب أيضًا بحق « خطيب الشرق » وقد رأيت فيما أوردنا عن احتفال جمعية المقاصد الخيرية مثلا من مقدرته الخطابية إذا خطب ارتجالا فى هذا الاجتماع خمس مرات ، تخللتها خطب الآخرين ، ولم يكد يعقد اجتماع من مجتمعات ذلك العصر إلا ويدعى إليه للخطابة فيه ، فكانت له المواقف المشهورة والأيام المعدودة ، وكان موضع ثقة العرابيين ، وله عند عرابى منزلة كبرى ، وقد أخلص له وللثورة ، ولازم عرابى فى كفر الدوار ثم فى التل الكبير ، وكان ينشئ صحيفة « الطائف » فى معسكر الجيش ، حتى وقعت الهزيمة .

وتبدو ناحية العظمة فى شخصيته من إخلاصه للثورة ومبادئها بعد إخفاقها ، ومن النادر أن تجد هذا الإخلاص ، فإن دعاة الثورة وأنصار كل حركة يتنكرون لها بعد الهزيمة ، ولكن النديم كان من الشخصيات القليلة التى أخلصت للثورة فى محنتها ، وهذا مايسمو به إلى مصاف الأبطال ، ولقد رأيت فى سياق الحديث أن النديم كلف بعد هزيمة التل الكبير أن يحمل إلى الوفد الذى سافر إلى الإسكندرية لتقديم عريضة الخضوع للخديو عريضة أخرى فى هذا المعنى ، ولما

وصل إلى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأنه أمر بالقبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا اللذين كانا من أعضاء الوفد الأول ، فعاد النديم أدراجه إلى القاهرة واختفى عن الأنظار ، وظل مختفيًا نحو تسعة أعوام ، وقد أعيى الحكومة أمره ، وجعلت ألف جنيه عطاءاً لمن يرشد عنه ، ولكنها لم تهتد إليه .

وكان بعض من يأوى إليهم يعرفون شخصيته ولكنهم لايرشدون عنه برًّا وكرمًا منهم ورعاية لشأنه .

وكان آخر اختفاء له ببلدة الجميزة القريبة من القرشية بمركز السنطة ، وفيها عثرت عليه الحكومة بإرشاد بعض الطامعين فى المكافأة ، غير أن ميعاد المكافأة قد انقضى فلم ينل المرشد منها شيئًا ، وكان ذلك فى آخر عهد الخديو توفيق ، واعتقل المترجم ، ولكن الرجال الموكول إليهم اتخاذ الإجراءات القانونية معه عاملوه باحترام لما عرفوا شخصيته ، فقد ذكر هو فى هذا الصدد أنها عهدت بالقبض عليه إلى رجل مهذب هو محمد أفندى فريد وكيل حكمدارية الغربية ، فاشتد معه بادئ الأمر وأراد أن يشد وثاقه ، فلما ذكره بأنه مذنب سياسى لامجرم جنائى عامله بلطف وتسامح ، ولما رافقه إلى مركز السنطة لم يضعه فى السجن بل وضعه فى محل العسكر ، ونقل إلى طنطا لتسليمه إلى النيابة العمومية ، وكان المرحوم قاسم بك أمين رئيس نيابة طنطا إذ ذاك ، فعامله برعاية وقال له أنت حر فى كلامك فقل ماشئت ، وكان يسأل عن حاله فى السجن للتحقيق من حسن معاملته[20] .

ولا شك أن اختفاء المترجم طول هذه المدة أى تسع سنوات[21] دليل على ذكائه وإقدامه ، وسرعة خاطره ، ومقدرته فى التنكر ، فقد كان يجوب البلاد ويدخل كل بلد بلباس خاص ، ويتكلم فى كل قرية بلسان يوافق زيه ودعواه ، فتارة يقول إنه مغربى أو يمنى أو مدنى أو فيومى أو نجدى أو شرقاوى وهلم جرا[22] ، وهذا ماجعلنا نصف شخصيته بأنها شخصية عجيبة حقًّا .

وقد لايبدو فى ذلك شيء من البطولة ، وإن كان يدل حتمًا على الشجاعة والجرأة ، لأن النديم يعلم أنه لو أظهر نفسه لكان مصيره النفى إلى سيلان ، كما نفى زعماء الثورة الآخرون ، على أن بطولته قد ظهرت حينما أصدر الخديو توفيق أمره بالعفو عنه ، ونفيه خارج القطر . فاختار يافا

(٢٠) مجلة (الأستاذ) للسيد عبد الله نديم العدد الأول ص ٩ .

(٢١) قبض عليه فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٩١ (٢٩ صفر سنة ١٣٠٩) الأستاذ العدد الأول ص ٤ .

(٢٢) سلافة النديم ص ٧ .

ثغر القدس الشريف ، ونزل ضيفًا عند السيد على أفندى أبي المواهب مفتيها ، ثم اتخذ له دارًا بها وعرفه أعيان المدينة وفضلاؤها فاحتفوا به وأكرموا وفادته ، وإلى هنا أيضًا قد لاتبرز بطولته ، ولكن بعد أن توفى الخديو توفيق وتولى الخديو عباس حلمى الثانى ، عفا عنه وأباح له العودة إلى مصر فعاد إليها ، وهنا كان فى استطاعته أن يجنح لمسالمة الاحتلال ، وكان وقتئذ فى إبان سطوته ، ويخلد إلى حياة الرخاء والراحة ، وبخاصة بعد أن كابد المتاعب والأهوال فى عهد اختفائه ، ولو أنه طلب منصبًا فى الحكومة مقابل مناصرته للاحتلال ، أو سكوته عنه ، لما ضن عليه اللورد كرومر المعتمد البريطانى بالمنصب الذى يضمن له اليسار طول حياته ، وكان له من كفايته الأدبية والعلمية ما يؤهله لأحد المناصب الممتازة فى وزارة المعارف أو الأزهر ، ولكنه رفض كل ذلك ، وآثر استئناف الجهاد ، ولو استهدف للأخطار ، فأنشأ مجلة أسبوعية أسماها (الأستاذ) ظهر أول عدد منها فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٢ (غرة صفر سنة ١٣١٠ هـ) وكانت علمية اجتماعية فكاهية ، وروحها وطنية ، فلم ترق خطتها للمعتمد البريطانى وأذنابه ، وبرزت المجلة فى ثوب قشيب ، موشحة ببديع مقالات الفقيد وعرر أزجاله ومناظراته ، فلقيت إقبالا عظيمًا من الجمهور دل على عظيم مكانته فى النفوس ، ونالت من الشهرة مالم تنله جريدة سواها ، وكان لها تأثير كبير فى الرأى العام ، وتجلى هذا الإقبال فى كثرة عدد المشتركين فيها ، فبلغ عددهم فى العاصمة وحدها ٨٦٠ مشتركًا وفى الخارج ١٧٨٠ مشتركًا ، وكانت تطبع من العدد الواحد ٢٨٤٠ نسخة ، وهو عدد يدل على رواج الصحيفة الأسبوعية فى ذلك العصر.

وقد تجلت روح الفقيد الوطنية عندما اشتد الخلاف بين الخديو عباس الثانى والإنجليز سنة ١٨٩٣ ، على أثر عزله صنيعتهم مصطفى باشا فهمى ، رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، فقام المترجم يستنهض الهمم ويحض على مؤازرة الخديو ونبذ طاعة الاحتلال ، ومع أنه كان ينصح بالهدوء والسكينة ، ولكن نزعته أحفظت عليه الإنجليز ، ونفس عليه بعض أصحاب الصحف الموالية لهم ، لما رأوه من رواج صحيفته ، فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، وما زالزا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر ، واضطر هو إلى تعطيل صحيفته ، وقد ودع قراءه وداعًا مؤثرًا فى آخر عدد صدر منها (فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣) قال :

« ما خلقت الرجال إلا لمصابرة الأهوال ومصادمة النوائب ، والعاقل يتلذذ بما يراه فى فصول تاريخه من العظمة والجلال ، وإن كان المبدأ صعوبة وكدراً فى أعين الواقفين عند الظواهر ، وعلى هذا فإنى أودع إخوانى قائلا :

أودعكم والله يعلم أنني أحب لقاكم والخلود إليكم
وما عن قلى كان الرحيل وإنما دواع تبدت فالسلام عليكم[23]

عاد النديم إلى يافا منفيًّا ، فلم يسلم من السعاية به لدى السلطان عبد الحميد ، فأمر بإبعاده فعاد إلى الإسكندرية لايدرى أين يقصد ، فسعى له الغازى أحمد مختار باشا وساعده حتى قبله السلطان بالآستانة ، فذهب إليها وعين فى وظيفة بوزارة المعارف والتقى هناك بأستاذه السيد جمال الدين الأفغانى ، الذى كان أيضًا فى محنته وغربته « فاتصلت بينهما أسباب الألفة وتمكنت بينهما روابط الاتحاد حسًّا ومعنى ، وبلغ تعلق السيد جمال الدين به وجميل اعتقاده فيه أنه أصبح وأمسى يعجب بقوة حجته فى المناظرة والجدل وسرعة بديهته فى التحرر حتى صرح فى عدة مجالس بأنه ما رأى النديم طول حياته فى توقد الذهن وصفاء القريحة وشدة العارضة ووضوح الدليل ووضع الألفاظ وضعًا محكمًا بإزاء معانيها إذا خطب أوكتب »[24] ، وكان النديم لايفتأ يحن إلى وطنه ويود الرجوع إليه دون أن ينال بغيته ، وقضى بالآستانة بقية حياته غريبًا عن وطنه ، بعيدًا عن أهله وخلانه ، حتى اشتدت عليه علة السل ، وأدركته منيته فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٤ هـ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ، فشيعت جنازته فى احتفال مهيب مشى فيه كثير من الكبراء والعلماء يتقدمهم السيد جمال الدين الأفغانى ، ودفن هناك بمقبرة يحيى أفندى فى بشكطاش .

بالأمس كان غريبًا فى ديارهم واليوم صار غريب اللحد والكفن

قال أحمد تيمور باشا : « ومن تأمل بعين الاتعاظ فى تقلب الأحوال بالمترجم ، وما ذاقه من حلو الزمان ومره ، وما قاساه مدة الاختفاء ثم النفى حتى مات غريبًا ، حق له العجب ، وعرف كيف يعبث الزمان بأهل الفضل من بنيه » .

وقال عن صفاته وشخصيته : « نشأ المترجم فقيراً وعاش فى قلة ، فإن أصاب شيئًا بدده بالإسراف ، وكان فى أول أمره يرتدى الملابس الإفرنجية المعلومة ولما ظهر بعد الاختفاء لبس الجبة والقفطان واعتم بعمامة خضراء إشارة إلى الشرف ، وكان شهى الحديث حلو الفكاهة ، إذا أوجز ود المحدث أنه لم يوجز ، لقيته مرة فى آخر إقامته بمصر ، فرأيت رجلا فى ذكاء إياس وفصاحة

---

(٢٣) مجلة الأستاذ لعبد الله نديم عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣ .

(٢٤) عن ترجمته بقلم أحمد أفندى سمير : سلافة النديم ص ١٧ .

سحبان وقبح الجاحظ ، أما شعره فأقل من نثره ، ونثره أقل من لسانه ، ولسانه الغاية القصوى فى عصرنا هذا » .

وقال عنه جورجى بك زيدان : «أما أخلاقه فكان بارًا بوالديه وذوى قرابته وقصاده ، ولو لم يكن يعرفهم ، فما أقرض أحداً شيئاً وطالبه به ، ولا رد يومًا سائلا ، ولا خضع لعظيم قط ، وإنما كان يلين ويتواضع لصغار الناس وأواسطهم ، وكان ذكيًا فطنًا قوى الحافظة فصيحًا جريئًا شاعرًا مطبوعًا وكاتبًا ناثراً »(٢٥) .

نقول : وهو الزعيم الوحيد بين العرابيين الذى استمر فى جهاده السياسى ونضاله عن مصر فى عهد الاحتلال ، وهى ميزة كبرى انفرد بها دون بقية الزعماء الذين أثرت فيهم الهزيمة ، فوهنت لها روحهم المعنوية وانطفأت فيهم شعلة الأمل والحماسة والجهاد ، أما هو فقد ظل على عهده واستمر يجاهد ويناضل حتى آخر نسمة من حياته ، وهذا وحده يدلك على علو نفسه ، وقوة شخصيته ، إذ لم تنل منه الشدائد ، ولم يضعف إزاء المحن والكوارث ، ولم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا .

الشيخ محمد عبده

(١٨٤٩ - ١٩٠٥)

لم يكن الشيخ محمد عبده « الأستاذ الإمام » من زعماء الثورة العرابية فى دورها الأول ، ولكنه صار من زعمائها المعدودين فى مرحلتها الثانية ، فكان علمًا من أعلامها ، ونفى ضمن من نفى من أقطابها .

ولد فى « محلة نصر » وهى قرية صغيرة من بلاد مركز شبراخيت بمديرية البحيرة ، وكان ميلاده عام ١٢٦٥ هـ(٢٦) (سنة ١٨٤٩ م) من أبوين صالحين ، وكان والده يمارس الزراعة وله أولاد عدة جعلهم يشتغلون معه فى الفلاحة عدا الفقيد فقد توسم فيه الذكاء ، فأراد أن يعده من العلماء ، فأدخله كتاب القرية وحفظ فيه القرآن ، ثم أرسله إلى الجامع الأحمدى بطنطا سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م) ليتلقى به العلم ، ولبث فيه ثلاث سنوات ثم انتقل إلى الجامع الأزهر ، فقضى به عامين ، ولم يستفد خلال تلك المدة شيئًا من الدروس التى كان يتلقاها ، وذلك راجع إلى رداءة طريقة التعليم .

---

(٢٥) مجلة الهلال السنة الخامسة ص ٤٧ .

(٢٦) عن ترجمته بقلمه ، تاريخ الأستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٦ .



الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام)

كان الفقيد على فطرة مستعدة للنبوغ والعبقرية ، وكانت مواهبه دفينة ، حتى قيض الله له حكيم الشرق السيد جمال الدين الأفغانى إذ جاء مصر سنة ١٢٨٦ هـ (سنة ١٨٧٠ م) وتولى تدريس المنطق والفلسفة ، فانضوى إليه المترجم ، وما أن اقتبس من فيض علمه حتى تفتحت له كنوز الحكمة والمعرفة ، وأخذ عنه علم الكلام والتصوف والأصول والفلسفة وعلوم الرياضة والأخلاق والسياسة ، وبدأت حياته الفكرية والعلمية ، إذ أخذ يتحرر من قيود الجمود والتقليد ، ويحلق فى سماء الحقيقة والحرية والإصلاح ، وشرع منذ سنة ١٨٧٦ – وكان بعد طالبا فى الأزهر – يكتب الفصول الممتعة فى المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والأدب ، وينشرها فى الصحف السائرة فى ذلك العصر كالأهرام ومصر والتجارة .

وقد نال الشهادة العالمية من الأزهر سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) ، وأخذ يلقى بالأزهر وفى بيته دروس التوحيد والمنطق والأخلاق بأسلوب جديد لفت إليه أنظار طلبة العلم ، وحببه إلى النفوس المتطلعة إلى الحكمة ، ولم ينقطع عن الدرس والتحصيل بعد أن صار « عالمًا » بل أخذ يدرس العلوم العصرية ثم بدأ يتعلم اللغة الفرنسية لكى تساعده على اقتباس المعارف والآراء الأوروبية .

وعين سنة ١٨٧٨ مدرسًا للتاريخ فى مدرسة دار العلوم ، وللغة العربية فى مدرسة الألسن ، فكان يدرس فيهما مع استمراره فى التدريس بالأزهر ، ولما تولى رياض باشا رياسة الوزارة فى أوائل عهد الخديو توفيق عينه محررًا بالوقائع المصرية ثم رئيسًا لتحريرها لكى يصلح من شأنها كما

تقدم بيانه فظهر اتجاهه الفكرى إلى الإصلاح والنهضة . وبرز قلمه فى الجريدة الرسمية يحرر المقالات البليغة فى مختلف الشئون العامة من علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وفلسفية وسياسية ، إلى أن ظهرت بوادر الثورة العرابية .

لم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة حين شبوبها ، بل كان مؤيدًا لرياض باشا إذ كان يتولى رياسة تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة ، ولم يكن يشاطر العرابيين رأيهم فى الحكم الدستورى ، بل كان يجادلهم فى ذلك ويميل إلى نظام الحكم الفردى المقرون بالإصلاح ، حتى يعم التعليم وتنضج الأمة للدستور ، وله فى هذا الصدد مناقشات وأحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العرابيين فى فائدة الدستور .

ذكر السيد محمد رشيد رضا فى هذا الصدد حديثًا له معهم فى إبان الثورة جادل فيه عرابى فى رأيه ، وكان مما احتج به عليه أن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة فى إدارة شئونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع ، لأنه ليس تصويرًا لاستعداد الأمة ومطالبها وأنه « يخشى أن يجر هذا الشعب على البلاد احتلالا أجنبيًا يسجل على مسببيه اللعنة إلى يوم القيامة »[٢٧] .

ويبدو تأييده لرياض من قصيدته فى حوادث الثورة العرابية إذ يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند فى مدينتنا	لعزل خير رئيس كنت راجيه[٢٨]
ذاك الذى أنعش الآمال غيرته	وخلصت القطر فارتاحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم[٢٩]	يخفيه فى نفسه والله مبديه
كان الرئيس حليف العدل منقبه	وسيد القوم يهوى الجور يأتيه[٣٠]
جروا مدافعهم ، صفوا عساكرهم	نادوا بأجمعهم سل ما ترجيه
فنال ما نال ، وانفضت جموعهم	أما النظام فقد دكت مبانيه[٣١]

ولما وقع الخلاف بين العرابيين وشريف باشا فى مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها فى الدستور كان من الناصحين لهم بالاعتدال والتريث ، ولكن لما تألفت وزارة البارودى انضم إليهم بكل

---

(٢٧) تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ص ١٤٧ و ٢١٧ .

(٢٨) رياض باشا .

(٢٩ ، ٣٠) يريد بالرئيس رياض باشا وسيد القوم الخديو توفيق .

(٣١) تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ص ١٥٢ .

قواه ، وقد أصبح من ذلك الحين من زعماء الثورة ، أى فى مرحلتها الثانية ، وكنا نرجو أن يكون من زعمائها فى مرحلتها الأولى دون الثانية ، ويبدو لك مبلغ ثقة زعماء العرابيين به فى هذه المرحلة أنه لما اشتدت أزمة الخلاف بينهم وبين الخديو توفيق ، وجاء الأسطولان الإنجليزى والفرنسى فى مايو سنة ١٨٨٢ ورفضت وزارة البارودى مطالب الدولتين ، اجتمع البارودى وكبار الضباط ، وأقسموا اليمين على أن يكونوا يدًا واحدة ، فكان الشيخ محمد عبده هو الواضع لصيغة اليمين وتحليف كبار الضباط عليها كما تقدم بيانه ، ولما اعتدى الإنجليز على كيان مصر وضربوا الإسكندرية ، بذل الفقيد كل إخلاصه لمناصرة الدفاع القومى ، وكان موقفه موقف الوطنى الذى يثور لكرامة البلاد واستقلالها ، فدافع عنها بكل مالديه من حول وإخلاص وقوة ، ودعا إلى التطوع فى صفوف الجيش المدافع عن مصر وإمداده بالإعانات والتبرعات ، وله فى هذا الصدد مقالات بليغة فى الوقائع المصرية ، وحوكم ضمن من حوكموا من زعماء الثورة وأنصارها ، وحكم عليه بالنفى ثلاث سنوات خارج القطر ، فاختار الإقامة فى سوريا ، وفى خلال ذلك عاد السيد جمال الدين الأفغانى من منفاه بالهند إلى أوربا ، فاستدعاه واجتمعا بباريس ، وهناك أنشآ جريدة العروة الوثقى لإثارة العالم الإسلامى ضد الإنجليز على أثر احتلالهم مصر .

أنشئت جريدة العروة الوثقى بباريس وصدر أول عدد منها فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ولم يمض على الاحتلال الإنجليزى عام ونصف ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين قوة الروح وبلاغة العبارة والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبعث روح الأمل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار والأخذ بأسباب الحياة والقوة .

وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الإسلامى وفى تهييج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها ، ثم توقفت عن الصدور ، وانفصل الحكيمان .

عاد الأستاذ الإمام إلى مصر سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) ، وانقطع عن الكفاح السياسى ، واختلف فى ذلك وأستاذه جمال الدين ، وعين قاضيًا بالمحاكم الأهلية فمستشارًا لها ، وعرف فى قضائه بالقاضى العادل الذى ينشد العدالة والإنصاف ولا يتقيد بالقانون والإجراءات .

وكانت نفسه تصبو إلى الإصلاح الدينى والاجتماعى ، ويرى فى إصلاح التعليم بالأزهر السبيل إلى تحقيق هذه الغاية السامية ، فما أن عين عضوًا فى مجلس إدارة الأزهر فى ١٧ رجب سنة ١٣١٢

حتى أخذ يبذل جهوده لإصلاح حالة التعليم فيه وترقية برامجه وشئونه العلمية والأخلاقية والمادية والصحية .

وفى أوائل سنة ١٣١٧ هـ (سنة ١٨٩٩ م) تقلد منصب إفتاء الديار المصرية ، فعظم شأن هذا المنصب بتقلد الأستاذ الإمام إياه ، وبذل الفقيد مساعيه المشكورة فى إصلاح نظم التعليم فى الأزهر حتى نهض على يده نهضته الحديثة ، وتولى بحكم منصبه عدة أعمال رسمية أخرى كعضوية مجلس الأوقاف الأعلى وعضوية مجلس شورى القوانين ، فظهرت فيها كفايته ومواهبه العظيمة فى الإصلاح وعلو المكانة ، ولم يثنه منصب الإفتاء عن العمل فى المشاريع العامة ، فأسس سنة ١٣١٨ هـ جمعية إحياء العلوم العربية لإحياء مادرس من المؤلفات القيمة لعلماء السلف ونشرها بين الناطقين بالضاد ، وساهم فى سنة ١٣١٠ فى تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية لنشر التعليم وتعميمه والبر بالمعوزين والمحتاجين ، وتولى رياستها فى سنة ١٣١٨ هـ حتى وفاته ، فكان أكبر عامل فى نجاحها وتعميم فائدتها ، وله الفضل العظيم فى حث الأغنياء على أن يقفوا لها ما تجود به نفوسهم من الأطيان والعقار حتى رسخت دعائمها وصارت من أكبر مؤسسات التعليم ومعاهد البر والإحسان فى مصر ، وله الفضل الكبير فى إصلاح المحاكم الشرعية ، وقد وضع فى ذلك تقريرا كان أساس الإصلاح فيها ، وهو صاحب الفكرة السديدة فى إنشاء مدرسة القضاء الشرعى التى نهضت بالقضاء الشرعى والتعليم الفقهى نهضة طيبة مباركة .

ونقطة الضعف فى شخصيته هى تخلفه عن الكفاح السياسى ، واختلافه فى هذه الناحية مع أستاذه جمال الدين الأفغانى ، وقد بدأ انقطاعه عنه منذ عودته إلى مصر سنة ١٨٨٩ ، فترك أستاذه يعانى متاعب الكفاح السياسى وآلامه ومرارته ، وكان من قبل عضده وساعده الأيمن ، وإنك لتلمح تراخى الصلات بينهما – حتى الصلات الشخصية – منذ أن عاد إلى مصر حتى وفاة السيد جمال الدين من قراءة منتخبات الأستاذ الإمام[٣٢] فإنك لاتجد فيها رسالة واحدة كتبها إلى السيد فى محنته ومنفاه ، بل إن جمال الدين توفى سنة ١٨٩٧ فلا تجد للأستاذ الإمام كلمة فى رثاء أستاذه الروحى والفلسفى وزميل جهاده فى « العروة الوثقى » ، وهذه الناحية هى أثر من آثار الاحتلال فى أخلاق الأمة ونفسيتها .

وأبرز الجوانب فى شخصية الأستاذ الإمام هو الجانب العلمى والأخلاقى ، وقد ظهرت مواهبه العلمية والأدبية والفلسفية فى (رسالة التوحيد) التى وضعها فى منفاه ، فكانت خير مؤلفاته

---

(٣٢) تاريخ الأستاذ الإمام . الجزء الثالث .

كلها ، يليها رده على هانو تو وتفنيد مطاعنه على الإسلام ، وكتاب (الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) ثم تفسيره القرآن الكريم فى دروسه التى كان يلقيها بالرواق العباسى بالأزهر ، فكانت منبع النور والعلم والحكمة .

وقد كان له الفضل الكبير فى بعث روح النهضة الفكرية والأدبية بين الطبقة المثقفة من الأمة ، سواء من خريجى الأزهر أو من خريجى المدارس النظامية ، وله المواقف المشهودة فى إظهار مبادئ الإسلام على حقيقتها خالية من شوائب الجمود والبدع والتقاليد التى كانت سببا فى تأخر الإسلام والمسلمين ، ورد حملات الزندقة والإلحاد عنها وتفنيد مزاعم الطاعنين عليها وإبراز ما فى القرآن الكريم من المعانى السامية التى تكفل للمجتمع الإنسانى أسباب الحرية والسعادة والتقدم .

أما الجانب الأخلاقى فهو أسمى مزايا الفقيد ، فقد كان رحمه الله على أخلاق كريمة عالية ، وفيًا ، صادق الوعد ، شجاعًا ، كبير النفس ، طيب القلب ، عالى الهمة ، عظيم المهابة ، مكبا على العمل ، لايكل منه ولا يمل ، محبًا للخير ، بارًا بالفقراء والمساكين ، عفيف اليد واللسان ، قانعا ، لايحفل بتأثل المال والعقار ، لم يترك لذريته (زوجته وبناته وإخوته) ثروة ولا مالا . إذ كانت نفسه منصرفة إلى الخير والصالح العام ، فكان فى أخلاقه أمة كاملة .

طلبه عصمت

من أخلص المخلصين لعرابى ، لم تكن نشأته حربية ، ولم يتعلم شيئًا من فنون القتال ، فقد كان موظفًا صغيرًا (مفتش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت الثورة العرابية ، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها وأخذ يداوم الاتصال بعرابى وعبد العال حلمى وأحمد عبد الغفار ، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من عمله ، مما زاده تعلقًا بالثورة ، ويقول محمود باشا فهمى إن رفته كان قبيل واقعة عابدين وأنه كان من المحرضين لعرابى على القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين[٣٣] ولما تألفت وزارة شريف باشا ألحقه البارودى بصفوف ضباط الجيش العامل[٣٤] ، ثم رقى إلى رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى ، ويؤخذ مما كتبه عنه محمود باشا فهمى أنه لم يكن على حظ ما من العلم بل لم تكن له دراية تامة بالقراءة والكتابة[٣٥] ، وقد كان من الزعماء البارزين فى الحركة العرابية وتولى قيادة موقع الإسكندرية أثناء ضربها كما تقدم بيانه .

(٣٣ و ٣٤) محمود باشا فهمى – البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٣٧ .

(٣٥) استجواب طلبه باشا – مصر للمصريين ج ٩ ص ٩٠٥ .



طلبه باشا عصمت

وقد عهد إليه عرابى بقيادة فرقة كفر الدوار ، فاضطلع بأعباء القيادة إذ صمد الجيش لقتال الإنجليز وأحبط حملاتهم فى الميدان الغربى حتى انتهت الحرب ، ولما بلغه أنباء هزيمة التل الكبير بادر إلى اللحاق بعرابى فى العاصمة فلقيه بها وكان من القائلين بالتسليم والكف عن المقاومة ، فكان هو وعرابى أول من سلموا للإنجليز ، وقد حكم عليه بالنفى إلى سيلان كما سبق القول ، وعاد إلى مصر فى فبراير سنة ١٩٠٠ وتوفى بها فى تلك السنة .

على باشا الروبى

من بلد (دفنو) بمركز اطسا من مديرية الفيوم ، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية ، ولما بلغ الخامسة عشرة أرسله والده إلى الأزهر لطلب العلم ، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش جنديًّا بسيطًا على عهد سعيد باشا حين قرر تجنيد أبناء العمد والمشايخ والأعيان ، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة إذ كان من طلبة الأزهر الأذكياء . وتدرج فى المراتب حتى صار بكباشيًّا فى عهد إسماعيل ، وانتظم فى سلك الحملة التى أنفذها إسماعيل لحرب الحبشة ونال رتبة قائممقام فأميرالاى مكافأة له على ما أبلى فيها ، ثم تنقل فى المناصب الحربية والملكية فصار كبير معاونى وزارة الداخلية[٣٦] ، ثم

---

(٣٦) عن مذكرة فى تاريخ حياته بقلم نجله الفاضل حضرة سعيد بك فهمى الروبى ، ومحضر استجوابه فى (مصر للمصريين) ج ٧ ص ١٤١ .



على باشا الروبى

عين رئيسًا لمجلس (محكمة) المنصورة ثم نقل رئيسًا لمحكمة مصر ، وانضم إلى الحركة العرابية منذ كان رئيسًا لمحكمة المنصورة ، وعاد إلى صفوف الجيش العامل وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة فى مصيرها ، ونال رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى كما تقدم بيانه، ولما أنشئت نظارة السودان عين وكيلا لها ، ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط ، واستدعاه عرابى بعد إصابة على باشا فهمى وراشد باشا حسنى فى واقعة القصاصين الثانية ، وعهد إليه بقيادة الجيش فى معركة التل الكبير ، فكانت الهزيمة كما فصلنا ذلك فى موضعه ، على أنه وقف موقفًا مشرفًا فى المحاكمة ، إذ كان هو الزعيم الوحيد الذى أجاب بشجاعة وصراحة على ما وجه إليه من التهم واحتمل تبعة ما عمل أو اشترك فى عمله ، ولم يسع فى التنصل من المسئولية ، ولم يقبل أن يشارك زملاءه فى الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع فيها[٣٧] ، ولذلك لم يشمله العفو الذى عومل به زعماء الثورة ، وحكم عليه بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة . فلم يمض عليه بها عامان حتى اعتلت صحته وضعف بصره ، ثم نقل إلى سواكن منفيًا تحت الملاحظة فيها ، وكانت حرارة الطقس قد أثرت فى صحته ، فأودت ببصره ، وتوفى فى

(٣٧) راجع محضر استجوابه فى مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٢ .

سواكن يوم ١٦ صفر سنة ١٣٠٩ هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٩١ م) ودفن بها ، ولا يزال قبره هناك .



يعقوب سامى باشا

من ضباط الجيش ، نال رتبة أميرالاى فى حرب الروسيا سنة ١٢٩٠ هـ على عهد الخديو إسماعيل ، وكان ياورًا للأمير حسين باشا ثم عين ناظرًا لقلم إدارة العسكرية ، ولما تولى عرابى وزارة الحربية عينه وكيلا لها ، وكان له من خاصة المخلصين ، ثم انقلب عليه أثناء المحاكمة ، ونفى ضمن الزعماء السبعة إلى سيلان وتوفى بها فى أكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفن بكندى .

القائمقام سليمان سامى داود

نخصه بالذكر على أنه لم يكن من قواد الثورة وزعمائها ، ولكن له أثرًا كبيرًا فى مصيرها ، إذ كان على رأس الألاى السادس بالإسكندرية ، وكان من أشد غلاة الضباط العرابيين ، وأكثرهم تهورا وقلة نظر فى العواقب ، فألب زملاءه الضباط فى الإسكندرية ودعاهم حين استقالت وزارة البارودى إلى إرسال تلغراف إلى المعية الخديوية بأن ضباط الجيش لايرضون عن عرابى بديلا ، وظهر تهوره وطيشه إذكان هو المدير لحصار سراى الخديو بالرمل عقب ضرب الإسكندرية كما تقدم بيانه ، وقدكانت هذه الحادثة من أخطر حوادث الثورة وأكثرها ضررًا ، إذكانت من أهم العوامل إلى انضمام الخديو توفيق باشا إلى الإنجليز ، وكان له عمل إجرامى خطير ، وهو إضرام النار فى الإسكندرية قبل انسحاب العرابيين منها ، وكان هذا عملا عقيمًا لامسوغ له ولا فائدة منه ،

فقد كبد مصر خسائر كبيرة فى التعويضات التى اضطرت إلى أدائها لأصحاب المتاجر والبيوت التى أحرقت ، وسليمان سامى هو الزعيم الوحيد الذى نفذ فيه حكم الإعدام .

محمد سلطان باشا

يعد سلطان باشا من زعماء الثورة العرابية ، ولو أنه انقلب عليها وكان من أهم العوامل فى إخفاقها وخذلانها .

بل لم يكن فى بداية نشأته شيئًا مذكورًا ولا معدودًا من بيوتات الصعيد العريقة ، بل كان هو منشأ الشهرة والجاه لبيته وأسرته ، ولد حوالى سنة ١٨٢٥ وعلمه أبوه القراءة والكتابة على يد معلم القرآن فى القرية ، وحفظ ماتيسر من القرآن ، ولما بلغ أشده عين عمدة لبلدته (زاوية الأموات) بالجانب الشرقى من النيل تجاه المنيا ، وكانت له صداقة بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم (مأمور مركز) قلوصنا وقتئذ ، فقربه إلى الوالى سعيد باشا إذ كانت له عنده منزلة كبيرة وأثنى عليه ، فجعله سعيد باشا ناظرًا لهذا القسم بدلا من حسن باشا الشريعى الذى جعله وكيلا لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخذ المترجم يتدرج فى المناصب الإدارية ، وعظمت منزلته لدى الخديو إسماعيل لما أداه له من الخدمات فى تفاتيشه الواسعة بمديرية المنيا ، فجعله مفتشًا عامًّا للوجه القبلى ، وفى عهده استكثر من الأطيان والضياع ، حتى صار مالكا لنحو ثلاثة عشر ألف فدان [٣٨] .

ولما ظهرت الحركة العرابية انضم إليها واعتمد عليه عرابى فى مرحلتها الأولى ، ولم تكن مناصرته لها حبًّا فى الحرية والدستور ، بل تطلعًا إلى الأبهة والجاه ، شأن كثير من الأعيان وغير الأعيان من أشياع كل حركة يتوسمون فيها النجاح .

وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الأعيان فى ذلك العصر ، والثروة هى من أقوى عناصر الجاه والمكانة الاجتماعية ، فلا غرو أن كانت معظم الاجتماعات الأولى للعرابيين تعقد فى داره بالقاهرة ، وقد استعان به عرابى لجمع كلمة الأعيان على المطالبة بالمجلس النيابى ، وتعاهد وإياه على ذلك فى عهد وزارة رياض باشا ، على أنه أفضى إلى عرابى فى بدء الحركة أنه لا يرغب الظهور فى الميدان ولا يدعو الأعيان جهرة إلى التوقيع على عرائض إنشاء مجلس النواب إلا بعد أن يستوثق من استقالة وزارة رياض ، لكى يكون فى مأمن من بطشه ولا يحل به ما حل بالسيد حسن موسى

(٣٨) عن ترجمته بقلم المرحوم أحمد تيمور باشا – مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونيه سنة ١٩٣٤ .

العقاد من النفى إلى السودان ، وفى ذلك يقول الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) وقد عاصره وعرفه حق المعرفة :

« سلطان باشا لم يكن من أغبياء الأغنياء فى هذه البلاد ، بل كان فيه شيء من الفطنة ، يزينه الغنى وتعلى قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم مايقال ، ويرضى السامع إذا قال ، ولكن هيهات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصاير الانقلاب فى الحكومات وتغير الأشكال عليها وما يصيب الأمم فى مجارى الحوادث من تقدم وتقهقر ، أفادته مناصبه السابقة أيام إسماعيل باشا شهرة وعلو صيت ، حافظ على مكانته فى النفوس ببسطة فى الكرم امتاز بها على أمثاله .

فكان ينتاب منزله الأعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان يجد فى نفسه لهذا علوًّا على أقرانه ، كان مثله مثل الكثير من الأعيان فى استثقال يد رياض باشا فيما استأثر من السلطة ، وفى استنكار تلك البدع التى جاء بها فى وزارته ، خصوصًا أبطال السلطة الشخصية ، والأخذ على يد الأقوياء أن تتطاول إلى استخدام الضعفاء برغم إرادتهم ، ووضع حدود يلزم الأعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها على علائقهم مع غيرهم ، فكان ممن يألم لهذه القيود ويعدها من الضربات التى أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه ، توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول إلى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصى فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارق الثورة ولمع فى عينه شرر الفتنة ، عندما أحس أن عرابى يتلمس المعين على إنشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن وصدق ظنه أن عرابى لابد أن يصل إلى مايريد يومًا ما ، فمن الحزم أن يتفق معه فى البداية ، ليكون له النصيب الأشرف من الفائدة فى النهاية ، فكان أول من مد يده إليه وواثقه على التعاون فى طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلى والبحرى فى رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض باشا ويلح عليه فى الطلب أن يستصدر من الجناب الخديوى أمرًا باستدعاء مجلس النواب وتخويله حق النظر فى وضع قانون يضمن له البسطة فى حقوقه حتى يكون كمجالس النيابات فى أوروبا ، ثم يكون ذلك دستورًا للبلاد تمضى عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة ، فانقلب إلى عرابى وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماءه على تعضيد طلبه متى اتفصل رياض باشا ، ثم

بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه إلى المنيا فى أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ (أغسطس سنة ١٨٨١) وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى »[٣٩] .

انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا وتألف المجلس النيابى ، وكوفئ سلطان باشا على انضمامه إلى الحركة بإسناد رياسة مجلس النواب إليه ، وظل يناصر الحركة إلى أن وقع الخلاف بين الخديو والعرابيين ، فانضم إلى الخديو ، وفى الحق أن معارضته العرابيين فى معاداة الخديو وسعيهم فى عزله لاتلقى عليه غبارًا من الشك ، بل كان فى موقفه هذا حكيمًا سديد الرأى صادق النظر ، ولكن موقفه لايحتمل الدفاع حين اتصل بالإنجليز عقب ضرب الإسكندرية واتخذوه أداة الرشوة لرؤساء القبائل البدوية الضاربة فى شرق الدلتا ، وإفساد طائفة من العمد والأعيان والضباط لينضموا إلى الإنجليز ويخذلوا قوة الدفاع . فإن هذا الموقف كان له أثر بالغ فى الهزائم التى حاقت بالجيش وفى تثبيت أقدام المحتلين فى البلاد حتى دخلوا العاصمة دون مقاومة ، فكانت صفحة محزنة من تاريخ مصر القومى ، وقد دخل معهم العاصمة نائبًا عن الخديو ، وأطلقت يده فى حبس الناس واعتقالهم ، فقبض على الكثير ممن اتهمهم بمشايعة العرابيين ، وتسبب فى سجن كثير من الأبرياء ، وظهر فى هذه الأيام بمظهر الجبروت والطغيان ، وعدم الوفاء أيضًا ، فقد وشى بحسن باشا الشريعى لخلاف وقع بينهما فى إبان الثورة فسجن ولم يذكر له سابق فضله عليه[٤٠] إذ كان هو الذى قربه إلى سعيد باشا وفتح له باب النعمة والجاه .

وقد أنعم الإنجليز على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء إخلاصه لهم مدة الحرب ، فصار يحمل لقب سير ، وكافأه الخديو بعشرة آلاف جنيه كما تقدم بيانه ، ولما أنشئ مجلس شورى القوانين بعد إلغاء مجلس النواب عين رئيسًا له فى سنة ١٨٨٣ ، على أن صحته كانت قد اعتلت وتولى هذا المنصب وهو عليل ، وقيل إنه ندم على موقفه فى الحرب العرابية وانضمامه إلى الإنجليز ومساعدته لهم على التغلغل فى البلاد ، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض ألح عليه ، وذهب للاستشفاء منه فى جراتس بالنمسا ، فوافاه أجله هناك فى أغسطس سنة ١٨٨٤ (٢٦ شوال سنة ١٣٠١ هـ) .

* * *

---

(٣٩) تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ص ٢١٦ .

(٤٠) ذكر هذه الواقعة المرحوم أحمد تيمور باشا فى ترجمته لسلطان باشا – مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونيه سنة ١٩٣٤ .

الفصل التاسع عشر

لماذا أخفقت الثورة العرابية

الآن وقد أتممنا الكلام عن حوادث الثورة العرابية ، وتابعناها من مبدئها إلى منتهاها ، أرى أن أختم الكتاب ببحث خاص عن أسباب إخفاق الثورة ، لأن تعرف هذه الأسباب وتفهمها يجعل من حوادث الثورة صورة حية من تاريخها القومى يصل حاضرنا بماضينا .

إن لإخفاق الثورة العرابية عوامل عدة ، بعضها داخلى وبعضها خارجى .

العوامل الداخلية — الانقسام

وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذى وقع فى الصفوف بين العرابيين والخديو توفيق باشا ، فإن هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين ، معسعر الثورة ، ومعسكر الخديو ، فوقع الاصطدام بينهما ، وتفاقم أمره ، وانتهز الإنجليز الفرصة فى وجوده ، وما أدى إليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا أغراضهم الاستعمارية بالتدخل فى شئون البلاد ثم احتلالها ، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة وحسن السياسة لسارت الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال .

صحيح أن الثورة فى ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فما واقعة قصر النيل ، ثم واقعة عابدين ، إلا من مظاهر هذا التصادم وذلك الانقسام ، فكيف يمكن إذن تعليل إخفاق الثورة بالانقسام وهو هو منشأ الثورة ؟ نقول نعم ، إن الثورة ظهرت أول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو ، وهى وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد إجابة مطالب العرابيين فى واقعة عابدين ونزول الخديو على إرادتهم أن يعالجوا الشئون العامة بالأناة والتريث ، ويعملوا على رأب الصدع ، وتوحيد الكلمة ، وإزالة أسباب الفرقة ، والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يأبهوا لهذه الناحية ، وداخلهم الشىء الكثير من الغرور ، وعدم النظر فى العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العرابيون

خلع الخديو ، وتحدثوا فى ذلك علنًا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد .

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة مالا يغيب عن البال ، فقد أدى إلى التخاذل فى ساعة الخطر ، وتضعضع قوة المقاومة ، بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطانى ، إذ أن الإنجليز تذرعوا إلى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو ، وحماية العرش ، فجاسوا خلال الديار ، وحاربوا العرابيين ، وفى صفهم معسكر الخديو والحكومة ، وكان يجدر بزعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا أسباب الانقسام ، تفاديًا من التدخل الأجنبى ، ولم يكن لهم عذر فى أن يجهلوا المطامع الاستعمارية التى تكتنف مصر ، فإن حوادث ذلك العصر ، والعصر الذى سبقه ، كانت تكشف عن نيات انجلترا ، فى تطلعها إلى احتلال « وادى النيل » ، ولقد تجلت هذه النيات منذ أن حاربت نابليون فى مصر ، سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد على الدولة المصرية الحديثة ، فجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التى باءت بالخيبة والخذلان ، وما فتئت تعمل على تحقيق أغراضها الاستعمارية فى عهد محمد على وخلفائه ، وكان شراؤها أسهم مصر فى قناة السويس سنة ١٨٧٥ الخطوة الأولى نحو الاحتلال ، فهذه الحوادث ، وغيرها ، كان من شأنها أن تبصر العرابيين بالخطر الذى يتهدد البلاد ، وتدعوهم إلى تلافى أسباب الانقسام ، الذى لاشك فى أنه يوهن قواها فى ساعة الخطر ، وكان لهم من احتلال فرنسا « تونس » سنة ١٨٨١ ، نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الأوروبى عامة ، ولكنهم لم يتبصروا فى العواقب ، فمهدوا بقصر نظرهم السبيل إلى إخفاق الثورة ، ووقوع الاحتلال .

تأثير الزعامة

فالانقسام هو أول العوامل فى إخفاق الثورة ، يليه تأثير الزعماء فى تطور الحوادث ، وإنه ليتبين لنا من تحليل شخصيات الزعماء ، الذين كان لهم الأثر البالغ فى توجيه الثورة ، أن قيادتها السياسية كان يعوزها الإخلاص والكفاءة ، وبعد النظر ، وهذا النقص وحده يكفى لإخفاق أية ثورة فى مختلف البلدان .

وقد حرمت الثورة أيضًا الكفاءة الحربية ، مما بدا أثره فى المعارك التى نشبت بين الإنجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء ، لتغير مصير الوقائع الحربية فيها ، ولكنها مع الأسف لن توفق إلى قواد أكفاء ، فزعماؤها معظمهم ضباط ، لم يتلقوا الفنون الحربية ، ولا التعليم العسكرى ، بل تخرجوا فى صفوف الجند ، وبعضهم كانت نشأتهم ملكية ، ثم انتظموا فى

صفوف الجيش ، دون أن تكون لهم دراية حربية ، ولا مران على القتال ، فأمثال هؤلاء وأولئك لايمكن أن يركن إليهم فى تدبير الخطط الحربية ، واقتياد الجيش نحو النصر ، وقد تجلى عدم الكفاءة الحربية فى إحجام عرابى ، وصحبه عن سد « قناة السويس » عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدلك على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القنال كان أول مايجب عمله بلا تردد ، لكى يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه ، ولو سدت القناة فى الوقت المناسب ، لطال أجل الحرب ، ووجدت مصر الوقت الكافى لتنظيم وسائل الدفاع ، لأن الأمة كانت مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها ، ولكن الخطأ يرجع إلى زعمائها السياسين والحربيين .

وثمة عامل آخر كان له أثره الكبير فى إخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية فى معظم زعمائها ، فعرابى ذاته لم يشترك فى واقعة واحدة ، من وقائع الحرب ، وقد رأيت كيف كان موقفه فى واقعة « التل الكبير » ، وكيف لاذ بالفرار دون جهاد أو نضال ، ثم رأيت كيف سلم نفسه للإنجليز ، وكيف كان موقفه معيبًا أثناء المحاكمة وبعدها .

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل فى إخفاق الثورة وانحلالها لأن الأمم تتأثر حتمًا بنفسية زعمائها ومواقفهم ، فمواقف التضحية والبطولة تبعث فى الأمة روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح حتى فى النفوس التى كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها ، فالزعامة : تطبع الأمة بطابعها ، إن خيرًا فخير ، وإن شرًّا فشر ، ولذلك لاتعجب من ضعف المقاومة التى لقيها الإنجليز حين احتلالهم مصر ، فإن زعماء الثورة كانوا أول من استسلم فى ساعة الخطر ، وكانوا القدوة السيئة للأمة فى الخضوع والاستسلام ، وقد ظهر ضعفهم النفسى فى المحاكمة ، إذ أخذ كل منهم يتنصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم أنهم كانت تنقصهم العقيدة والإيمان ، وهما أساس النجاح لكل دعوة وكل عمل ، ولو أنهم ضربوا للأمة المثل العليا فى التضحية والشجاعة والإقدام ، لكانت الثورة العرابية فى دورها الثانى صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومى ، ولكن أية مقاومة تنتظر بعد أن ترى الأمة زعماءها يفرون من ميدان القتال ويلقون أسلحتهم خاضعين مستسلمين؟ لاشك أن هذا الموقف وحده من أهم الأسباب ، فى إخفاق الثورة العرابية ، ولو أن عرابى وصحبه قاوموا وقاتلوا فى « التل الكبير » لكانت لهذه الواقعة ، ولو انتهت بالهزيمة ، صبغة أخرى غير الصبغة المخجلة التى طبعت بها ، ولو أنهم أدوا الواجب لاستمرت المقاومة عهدًا طويلا ، ولبعثوا فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها روح البذل والتضحية .

قارن بين معركة « التل الكبير » سنة ١٨٨٢ ، ومعركة الأهرام سنة ١٧٩٨ ، فى أول عهد الحملة الفرنسية ، تجد الفرق بينهما كبيرًا ، كلتاهما انتهت بالهزيمة ، وفاز فيهما الغزاة المحتلون ، ولكن المقاومة التى بذلها المصريون فى معركة الأهرام تعد آية فى البطولة ، على حين كانت معركة « التل الكبير » وصمة فى تاريخ مصر ، وقارن أيضًا بين سلسلة المعارك والثورات التى هبت فى وجه الفرنسيين ، رغم انتصارهم فى معركة الأهرام ، وبين الانحلال الذى أطبق على البلاد بعد معركة « التل الكبير » تجد الفرق بين العهدين عظيمًا ، فالقاهرة قد ثارت فى وجه الفرنسيين مرتين ، تحملت فى خلالها ماتحملت من الضحايا والأهوال ، وشبت المعارك مدى سنتين فى الوجه البحرى ، والوجه القبلى ، ولم يستطع الفرنسيون إرساخ أقدامهم طوال عهد احتلالهم ، على حين كانت واقعة « التل الكبير » خاتمة المقاومة فى سنة ١٨٨٢ .

قد يختلف الباحثون فى أسباب هذا التباين الكبير بين موقف الأمة سنة ١٨٨٢ ، وموقفها من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، ولكن لاشك أن أهم سبب لانحلال المقاومة فى أوائل عهد الاحتلال الإنجليزى هو روح الخضوع والاستسلام الذى بدا من زعماء الثورة ، فإن هذه الروح قد تسربت من نفوس الزعماء إلى صفوف الأمة بتأثير الزعامة ، فركنت الأمة إلى الخضوع والاستسلام ، وظلت هذه الروح غالبة على الأمة سنين عديدة ، فهزيمة التل الكبير ، وما ظهر فيها من الجبن والاستسلام ، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، بل كانت كارثة قومية وهزيمة معنوية للأخلاق والوطنية ، ولم تقتصر نتائجها على احتلال الإنجليز العاصمة ، دون أية مقاومة . بل كان من آثارها سريان روح الخضوع واليأس فى نفوس المصريين ، والقضاء على روح البذل والتضحية ، التى كانت الأمة مستعدة لها ، ومن هنا جاء الانحلال الوطنى العام الذى أصاب البلاد عقب إخماد الثورة العرابية ، وبقى مخيمًا عليها نيفًا وعشر سنوات ، حتى أيقظتها صيحة زعيم الوطنية الأول مصطفى كامل رحمه الله .

قد تقوم فى بعض البلاد ثورات تنتهى بالهزيمة ، رغم مايبذل فيها من جهود وتضحيات ، ذلك حين تتغلب عليها القوة وتقمعها ، فأمثال هذه الهزيمة لاتعد إخفاقًا ، بل هى صفحة مشرفة من كفاح الأمة فى سبيل حريتها واستقلالها ، وهى بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث فى الأمة دمًا جديدًا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانًا على الكفاح والمقاومة ، وتظل صفحة جهادها مثلاً عاليًا تحتذيه الأجيال المتعاقبة فى افتداء الوطن بالنفس والمال ، ولنضرب هنا مثلا واحدا ، نذكره على سبيل التذكرة والمقارنة ، وهو جهاد البولونيين

الطويل فى سبيل حريتهم واستقلالهم .

إن مأساة بولونيا جديرة بأن تدون فى صحائف التاريخ كمثل أعلى لثبات الأمم فى جهادها القومى ، وتذليلها العقبات فى سبيل تحقيق آمالها الوطنية ، بدأت تلك المأساة سنة ١٧٧١ ، إذ ائتمرت بها الروسيا وبروسيا والنمسا ، فاقتسمت ثلث أقطارها ، لما وهى البولونيون ، وما ضعفوا وما استكانوا ، وأخذوا يعدون العدة للدفاع عن كيانهم ، واسترداد ماسلبته القوة الغشوم ، فخشيت الدول الثلاث عاقبة هذه النهضة ، وعملت من جديد على تمزيق وحدة بولونيا قبل أن تلم شعثها وتصلح من شئونها ، فهاجمتها الروسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ ، واستوليتا على جزء جديد من أملاكها ، فهب البولونيون من جديد يدافعون عن بلادهم دفاع الأبطال ، وأعلنوا الجهاد الوطنى فى مارس سنة ١٧٩٤ برياسة القائد العظيم (كوشيسكو) ، واستبسلوا فى الدفاع ، ولكن كثرة أعدائهم غلبت شجاعتهم ، ولا سيما بعد أن اشتركت النمسا مع الروسيا وبروسيا فى قتالهم ، وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من المملكة البولونية سنة ١٧٩٥ ، وجاء مؤتمر فينا الذى انعقد سنة ١٨١٤ — ١٨١٥ بعد إنتهاء حروب نابليون ، فأقر الدول الثلاث على اغتصابها ووزع أملاك الدولة البولونية بينها ، فكان فى ذلك القضاء على المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد ، ومحوها من خريطة أوروبا ، على أن الأمة البولونية غالبت عوامل اليأس والانحلال ، واحتفظت بشجاعتها وحيويتها ، فشبت الثورة فى بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ ، وظل البولونيون يحاربون الروس تحت لواء الثورة سنة كاملة ، ولكن جيوش القيصر وتآمر النمسا وبروسيا على منع كل مد يصل إلى البولونيين ، عجل بإخماد الثورة ، فاستعادت الحكومة الروسية سلطتها ، ونشرت الإرهاب فى أرجاء البلاد ، وأسرفت فى الاضطهاد والتعذيب ، فمن إعدام ، إلى سجن ، إلى نفى إلى أقاصى سيبيريا ، إلى مصادرة للأملاك ، وتشتيت آلاف الأسر ، إلى غير ذلك من الفظائع ، وهاجر فى ذلك العهد ألوف من خيرة أبناء بولونيا ونخبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها ، واستوطنوا عواصم أوربا وأمريكا ، إباء للظلم واستصراخا للإنسانية ، وبقيت بولونيا ترزخ تحت نير الاضطهاد السنين الطوال ، ولكن الروح البولونية لم تتزعزع أمام الشدائد ، ولم تضعف أمام المصائب ، بل بقيت الأمة ثابتة العقيدة ، قوية الإيمان ، هبت الثورة ثانية سنة ١٨٦٣ ، وظلت نارها متأججة ستة عشر شهراً ، ثم أخمدتها القوة الغشوم ، وأمعنت الحكومة الروسية فى ضروب الانتقام والاضطهاد ، فنفت إلى سيبيريا ثمانية عشر ألف بولونى من صفوة أبناء البلاد ، وصادرت من أملاك البولونيين ثلاثين ألف كيلو متر مربع ، وأحرقت كثيراً من القرى

والقصور ، وفرضت الغرامات على البلاد ، وأقطعت الضباط والجنود أملاك الأهلين ، ولما خرجت الروسيا منتصرة من الحرب التركية سنة ١٨٧٧ ، تمادت فى اضطهاد البولونيين والعمل على محو قوميتهم ، فكانت السجون تملأ بالناس كل سنة من جميع الطبقات ، يساقون إليها بلا تحقيق ولا محاكمة .

لم تمت الروح البولونية ، وتجددت الثورة سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ ، وبرغم مالقيته من الاضطهاد قد خطت الأمة خطوات واسعة فى سبيل التقدم السياسى والاجتماعى بفضل اعتصامها بروح المقاومة .

لم يخفت صوت بولونيا خلال المائة والخمسين سنة التى تعاقبت عليها ، وهى هدف لاعتداء الدول الثلاث الغاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهيراً ، فيهز قلب الإنسانية ، فيخفق إعجابًا بتلك الأمة التى قاومت عوامل الفناء ، وحافظت على شخصيتها ، وسمت إلى أعلى درجات الرقى فى العلوم والآداب والأخلاق والحضارة ، واحتفظت بميراثها الوطنى وآمالها القومية ، رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التى تنوء بها الأمم ، فلا جرم أن حققت استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨[1] .

أردنا بهذا الاستطراد أن نضرب المثل على أن هزيمة الثورة لاتضير الأمة إذا أدى الوطنيون فيها واجبهم ، بل تظل صفحة مشرفة من التاريخ القومى ، وأن الزعماء والمجاهدين الذين يتنكر الحظ لهم ويسقطون فى ميدان الجهاد حاملين لواء الواجب ، هم مبعث الحياة لشعوبهم ، ومصدر القوة المعنوية التى تستمدها الأمم من ذكرياتهم .

لكننا مع الأسف لانستطيع أن نقرن الثورة العرابية إلى هذه المثل ، لأن قادتها لم يؤدوا الواجب عليهم فى ساعة الخطر ، وآثروا الخضوع والاستسلام على المقاومة والكفاح ، فكانت هزيمتهم المعنوية أشد أثراً وأبلغ ضرراً من الهزيمة الحربية فى ميدان القتال .

والآن فلنتم الكلام عن بقية العوامل الداخلية فى إخفاق الثورة .

سياسة الخديو

فمن هذه العوامل سياسة الخديو توفيق ، لم يكن توفيق باشا مؤمنًا بالشورى ولا موقنًا بحق الأمة فى الدستور ، وعلى ماكان عليه من الضعف والتردد ، فإنه كان يميل إلى الحكومة المطلقة يستأثر

(١) مقتبس من كتابنا (الجمعيات الوطنية ، صحيفة من تاريخ النهضات القومية) .

فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون إليه ، ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم إلا لممثلى الدول الأجنبية ، فإنه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ، ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى إنجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة فى احترام حقوق الأمة لما اتخذت منه الدولتان تكأة لمحاربة الثورة ، فقد استغلتا ميوله الخاصة وكراهية للثورة ففاجأتا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم بيانها ، ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودى فى حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه إلى التدخل الإنجليزى الفرنسى بشكل واضح . ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه إلى جانب التدخل الانجليزى ، فموقف الخديو توفيق باشا وسياسته كانا من العوامل الهامة فى إخفاق الثورة ، وقد أوضحنا فيما سلف من القول أن زعماء الثورة والخديو توفيق باشا كلاهما يتحمل تبعات تكون متساوية فيما شجر بينهما من خلاف وانقسام حتى ضرب الإسكندرية ، ثم كان انحيازه إلى الإنجليز ، فرجحت بذلك كفة مسئوليته فى إخفاق الثورة وفى وقوع الاحتلال ، إذ والاهم وأيدهم ، ودعا الأمة إلى الإذعان لهم ، ونهى عن مقاومتهم ، وأعلن عزل عرابى من وزارة الحربية لاستمراره فى قتالهم .

الخيـــانـــة

كان لهذه التصرفات أثر بالغ فى الموقف الحربى والسياسى ، وبخاصة فى موقف الجيش ، إذ تأثر فريق من الضباط بأوامر الخديو وتزعزعت ميولهم نحو الثورة ، وجاءت على أثر ذلك خيانة طائفة منهم وطائفة أخرى من الأعيان والبدو مما هيأ للإنجليز التغلب على الجيش المصرى فى معركة القصاصين وواقعة التل الكبير ، فالخيانة أيضاً كانت من أسباب إخفاق الثورة ولولاها لاستمرت المقاومة طويلا ولتغير الموقف تغييراً كبيراً .

العوامل الخارجية

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى إخفاق الثورة العرابية ، وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية ، وبخاصة الإنجليزية ، ففرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر ، ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكراهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد ، ولقد رأيت كيف ائتمرتا بالحركة الوطنية ، ووضعتا العقبات والعراقيل فى سبيلها ، وكيف بدت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، تلك المذكرة التى تنطوى على إغراء العداوة والبغضاء بين الخديو والأمة ،

وكيف أعقبتا تقديمها بالمعارضة فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، مما أدى إلى سقوط وزارة شريف باشا ، ثم انتهازهما فرصة الانقسام الذى وقع بين الخديو والعرابيين ، وإرسالهما أساطيلهما إلى مياه الإسكندرية ، ثم تدخلها بالفعل وتقديمها بلاغهما النهائى بإقالة وزارة البارودى ، وإبعاد زعماء الثورة ، ورفض العرابيين هذه المطالب ، وقبول الخديو إياها ، مما أدى إلى استقالة وزارة البارودى وانفجار بركان السخط على الخديو ، فالسياسة الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية كانتا من أكبر العوامل فى إثارة الانقسام بين الأمة والخديو ، وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد انجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر ، وقد رأيت كيف نفذت برنامجها الاستعمارى بضرب الإسكندرية وإنزال جنودها إلى البر ، فكان ذلك بدء الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال .

أضف إلى ذلك جمود أوروبا حيال الاعتداء البريطانى ، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة ، وسعيها الأخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر ، وما ظهر منها من التذبذب والنفاق ، والتظاهر تارة بمناصرة العرابيين وطورًا بتأييد الخديو ، وانضمامها أخيرًا إلى جانب الإنجليز بإعلانها عصيان عرابى والحرب قائمة ، فكان هذا الإعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضداً كبيراً للحملة البريطانية .

كل هذه العوامل التى اجتمعت على مصر كان لها الأثر البالغ فى إخفاق الثورة ، وكان لضعف السياسة الفرنسية وترددها حيال المسألة المصرية وترك الإنجليز يتدخلون وحدهم فى شئون البلاد أثر كبير فى تطور الحوادث ، إذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر وإخماد الثورة وإرساخ قدمها فى البلاد .

وليس من السهل على أمة تثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، مالم تؤت قوة الجبابرة ، أو عقول العباقرة ، وإنك لترى أن أكثر الأمم التى ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها على العكس من العوامل الخارجية ماساعدها على تحقيق آمالها ، فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة إلا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها وأسطولها ، وإيطاليا لم تحقق وحدتها وتتحرر من النير النمسوى إلا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تتحرر من النير التركى إلا بمعاونة الروسيا وفرنسا وانجلترا ، وكذلك الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها إلا بمساعدة أوروبا .

أما مصر فإنها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب ، بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت

انجلترا على تحقيق أطماعها الاستعمارية .

فالعوامل الداخلية ، والعوامل الخارجية ، قد اشتركت إذن فيما آل إليه مصير الثورة العرابية من الإخفاق ، وما انتهت إليه من الاحتلال ، ولا تصرفنا هذه الملابسات على أن نتعرف الحقيقة المؤلمة التى تبرز من خلال الحوادث ، فنأخذ على أسلافنا فى الثورة أنهم فى الجملة لم يضطلعوا بأعبائها ، ولم يبذلوا لها وللوطن كل ما يجب من إخلاص وكفاءة وتضحية وإيثار للمصالح القومية على العوامل الشخصية ، ولو أنهم بذلوا كل ذلك لتغير مصير الثورة إلى خير مما كان ، فليكن لنا فى هذه الناحية والنواحى الأخرى من تاريخ الثورة عبر وعظات ، وحقائق وبينات ، تطالعنا بما يجب أن يكون عليه الجهاد الخالص لله والوطن .

* * *

مراجع البحث

- نذكر هنا أهم المراجع التى اعتمدنا عليها فى مباحث الكتاب.
- «الوقائع المصرية» الجريدة الرسمية للحكومة.
- المونيتوز إجبسيان Le Maniteur Egyptien الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة.
- مجموعة الدكريتات والأوامر العالية.
- مجموعة القوانين والقرارات.
- مذكرات عرابى المطبوعة (كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية).
- مذكرات عرابى المخطوطة، لم تطبع بعد وهى كمالة المذكرات المطبوعة، موجودة فى دار الكتب المصرية.
- مصر للمصريين، لسليم خليل النقاش. طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء.
- البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر، لمحمود باشا فهمى الجزء الأول.
- تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. للسيد محمد رشيد رضا، وفيه مذكرات الأستاذ الإمام عن الثورة العرابية وماكتبه عن تاريخها.
- صحيفة «الوطن» لميخائيل بك عبد السيد.
- صحيفة «الأهرام» لسليم وبشارة باشا تقلا.
- صحيفة «التنكيت والتبكيت» للسيد عبد الله نديم.
- صحيفة «الطائف» للسيد عبد الله نديم.
- مجلة «الأستاذ» للسيد عبد الله نديم.
- سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله نديم.
- ديوان البارودى.
- صحيفة «المحروسة» لسليم خليل النقاش.
- صحيفة «مصر» لأديب إسحق.
- صحيفة «التجارة» لأديب إسحق.
- صحيفة «أبو نضارة» للشيخ يعقوب صنوع.

- صحيفة « الجوائب » لأحمد فارس الشدياق وكانت تصدر بالأستانة باللغة العربية.
- مجلة « الجرافيك » Graphic الإنجليزية وعنها نقلنا معظم صور المعارك.
- مجلة « القرن التاسع عشر » Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢ وفيه تعليات عرابى لمحاميه أثناء المحاكمة.
- مجلة العالمين Revue des deux Mondes وعلى الأخص الأعداد الآتية :

Un essai de Gouvernement europien en Egypte

- تجربة حكومة أوربية فى مصر للمسيو جابرييل شارم Gabriel Charmes (عدد ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩).

الثورة العسكرية فى مصر L'insurrection Militaire en Egypte للمسيو جابرييل شارم (عدد ١٥ أغسطس و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣).

مصر والاحتلال الإنجليزى Egypte et l'occupation anglaise للمسيو إدمون بلوشوت Edmond Plauchut (عدد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨).

المسألة المصرية La Question d'Egypte للكونت بنديتى Benedètti (عدد أول و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩١).

- خمسة أشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire للمسيو جابر بيل شارم.
- الكتاب الأصفر - شئون مصر سنة ١٨٨١ و١٨٨٢ و١٨٨٣ (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن مصر). Livre Jaune, Documents diplomatiques. Affairs d'Egypte
- الكتاب الأزرق عن شئون مصر Blue Book.

(مجموعة الوثائق الدبلوماسية الإنجليزية عن شئون مصر)

- صحيفة « ليجبت » L'Egypte
- صحيفة الكورييه إجبسيان le Courrier Egyptien
- صحيفة الفار دالكسندرى Le Phare d'Alexandrie
- صحيفة إجبسيان جازيت Egyptian Gazette
- صحيفة الريفورم La Reforme
- صحيفة البروجرية إجبسيان Le Progress Egyptien
- التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية، للواء

المصرى محمد مختار باشا، طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م).

- مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى سابقًا.

- التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر Secret History of the English occupation للمستر ولفريد بلنت Blunt طبع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبدالقادر حمزة.

- المسألة المصرية La Question d'Egypte للمسيو دى فريسينيه De Freycinet (رئيس الوزارة الفرنسية سنة ١٨٨٢)، طبع سنة ١٩٠٥.

- المركز الدولى لمصر والسودان Situation internationale d'Egypte et du Soudan للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣.

- الفرنسيون والإنجليز فى مصر Francais et Anglais en Egypte للمسيو أشيل بيوفيس Achille Bioves

- أوربا ومصر للمسيو نوتوفتش Notovitch

- انجلترا فى مصر Angleterre en Egypte لمدام جوليت آدم Juliette Adam تعريب على بك فهمى كامل.

- ١١ يولية سنة ١٨٨٢، لصاحب السمو الأمير عمر طوسون.

- مؤتمر الآستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل، طبع سنة ١٩١٣ Le Conference de Contanstinople en 1882

- حقائق الأخبار عن دول البحار لإسماعيل باشا سرهنك.

- الكافى لميخائيل بك شاروبيم الجزء الرابع.

- تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣.

- انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر Alfred Milner طبع سنة ١٨٩٣.

- خديويون وباشوات Khedives and Pachas للمستر موبرلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤.

- شريف باشا للمسيو سانتر دى بوف Santerre De Beuve.

- مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر طبع سنة ١٩٠٨.

- وزارة جامبتا للمسيو ريناك Reinach.

- مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن Van Beemmelen طبع سنة ١٨٨٢.

- عرابى باشا. للمسيو جون نينيه John Ninet طبع سنة ١٨٨٤، وهو رواية شاهد عيان لحوادث الثورة العربية حتى ضرب الإسكندرية وهزيمة العرابيين.

(وله) - فى بلاد الخديويين - طبع سنة ١٨٩٠.

- الحركات البحرية والحربية البريطانية فى مصر The British naval and military operations in Egypt للكومندان جودريش Goodrich من ضباط البحرية الأمريكية.

- الإنجليز فى الهند ومصر Les Anglais aux indes et en Egypte للمسيو أوجين أوبان Eugéne Aubin.

- مجلة المدفعية الفرنسية سنة ١٨٨٢ Revue De Partillerie Francaise 1882

- الدفاع عن السواحل La Defense Des cotes للمسيو ألبير جراسيه Albert Grasset

- المجلة الحربية للخارج Revue Militaire de l'etranger عدد أغسطس سنة ١٨٨٢.

- كيف دافعنا عن عرابى How we defended Arabi للمستر برودلى Brodly.

- مصر والسودان للمستر هنرى بنسا Henri Pensa طبع سنة ١٨٩٥.

- الأنبياء الثلاثة - المهدى. غردون. . عرابى Les trois Prophetes للكولونل شايى لونج بك Chaillé Lang bey.

- الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢ The Egyptian War of 1882 للكابتن هرمان فوخت Herman Vogt بالجيش الألمانى (وعنه نقلنا خريطة ضرب الإسكندرية).

- التاريخ الحربى لحملة ١٨٨٢ فى مصر Military history of the Campaign of 1882 in Egypt للكولونيل موريس Maurice.

- الحملة المصرية سنة ١٨٨٢-١٨٨٥ The Egyptian Campaigns 1882-1885 للمسيو شارل رويل Charles Royle طبع سنة ١٨٨٥.

- مصر بعد الحرب Egypt after The War طبع سنة ١٨٨٣ للمستر فيليه ستورات Villiers Stuart.

- الحملات الإنجليزية فى أفريقية Les expeditions Anglais en Afrique للكولونيل سبتان Colonel Septans.

- حياة شلدرس (وزير الحربية البريطانية سنة١٨٨٢). Life of Childers للمستر شلدرس Spencer Childers (وفيه مراسلات المترجم مع الجنرال ولسلى عن الحرب العرابية).

- دارسة حربية عن مصر. حملة الانجليز سنة ١٨٨٢ Etudes militaires sur l'Egypte. Campaigne des Anglais en 1882 .

- الفرقة الثانية فى التل الكبير The Second Division at Tell el Kebir للسير إدوارد هاملى Sir Edward Hamley .

- مجلة القرن التاسع عشر Nineteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢.

- حياة الجنرال هاملى Life of General Hamley للمستر الكسندر انس شاند Alexander innes Shand طبع سنة ١٨٩٥.

- المعارك الإنجليزية الحديثة Recent British battles للمستر جيمس جرانت James Grant .

- الجنرال اللورد ولسلى راتبون لو Rathbone Low .

- جروح مصر. الإنجليز فى وادى النيل Palaies D'Egypte. Anglais dans la Vallée du Nil للمسيو أوجن شيسنل Eugene Ghesnel .

- كيف فقدنا مصر Comment nous avons perdu l'Egypte جول دلافوس Jules Dela-fosse طبع سنة ١٨٩٨.

- انجلترا ومصر England and Egypte طبع سنة ١٨٨١ للمستر إدوارد ديسى Edward Dicey «وله» تاريخ الخديويين The Story of Khedives طبع سنة ١٩٠٢.

- جون بول على النيل John Bull sur le Nil للمسيو فريدولن Fredolin طبع سنة ١٨٨٦.

- الفرنسيون فى مصر سنة ١٨٨٣ Les Francais en Egypte للمسيو بير جيفار Pierre Giffard .

- ذكريات عن حملة فى الشرق مصر سنة ١٨٨٢ Souvenirs d'une Campagne dans le Levant للمسيو جيرار Girard .

- الإنجليز فى مصر Anglais en Egypte للكولونيل هنبرت Leiutnnant Coloneal Hen-nebert .

- مصر الحديثة وعرابى باشا L'Egypte contemporaine et Arabi pacha للمسيو سكوتيدس Scotidis نائب قنصل اليونان فى مصر أثناء الحوادث العرابية.

- مذكرات عن مصر وتاريخها الاقتصادى منذ ثلاثين سنة Notes sur L'Egypte et son

histoire economique depuis 30 ans للمسيو جورج سكوليس Socolis طبع سنة ١٩٠٣.

- برزخ وقناة السويس L Jsthme et le Canal de Suez للمسيو شارل رو Charles Roux طبع سنة ١٩٠١.

- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ تأليف ثيودور رودشتين Rothetein تعريب الأستاذين عبدالحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الإنجليزى Egypt's Ruin طبع سنة ١٩١٠.

- اغتصاب المصريين Spoiling the Egyptians للمستر سيمور كاى Seymor Keay طبع سنة ١٨٨٢.

- شئون سياسية عن مصر Choses Politiques d'Egypte للمسيو بورلى بك Borelli طبع سنة ١٩٠٥.

- تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique للمستر دفيل Deville طبع سنة ١٨٩٨.

- مجموعة صور ضرب الإسكندرية ذكريات عن الإسكندرية Album Souvenirs d'A-lexandrie-Ruines للمسيو فيورلو Fiorillo «موجود فى مكتبة الإسكندرية».

- كارثة الإسكندرية Le Catastrophe d'Alexandrie للمسيو أرجينوس Orginos موجود فى مكتبة الإسكندرية.

- مصر والمسألة المصرية Egypt and Egyptian Question للمستر ماكنزى ولاس Mackenzie Wallace طبع سنة ١٨٨٣.

وثائق تاريخية

دستور سنة ١٨٨٢ [1]

(١) نشرناه فى كتابنا عصر اسماعيل «ج ٢ ص ٢٣٧ ومابعدها من الطبعة الأولى وص ٢٠٠ من الطبعة الثانية» .

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

فهرست الصور والخرائط

الصفحة

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشآته في أوروبا ، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (في جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر . وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى ولاية محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد علي :

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (في جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى فى مصر القديمة
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة .

شعراء الوطنية فى مصر :

تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :

فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥

وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :

باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :

(الطبعة الأولى – يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :

استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :

(طبعت سنة ١٩٥٨ – ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :

فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)

مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		١٩٨٤ / ١٧٥٤
الترقيم الدولى	٧-٠٧٢١-٠٢-٩٧٧	ISBN

١ / ٨١ / ٢٥٠

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)